

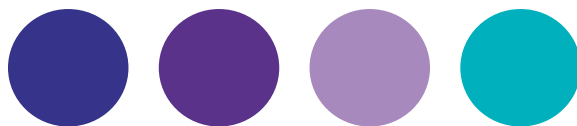


دليل بشأن تنسيق
التدخلات في العنف
المبني على النوع
الاجتماعي في حالات
الطوارئ



نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي
المجموعة العالمية للحماية

2019



يمكن الاطلاع على هذا الدليل بصيغ مختلفة وتحميله للطباعة عبر الموقع الإلكتروني www.gbvaor.net.

حقوق الطبع والنشر، نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي (2019)

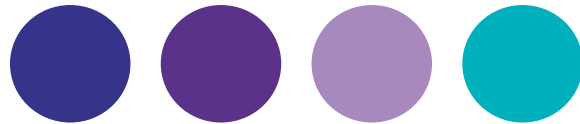
صورة الغلاف: © اللجنة الدولية للصليب الأحمر/جي. سيندون

يُرجى إرسال التعليقات والاستفسارات وأي تعديلات أو ترجمات لهذه المواد إلى البريد الإلكتروني info@gbvaor.net



دليل بشأن تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ

2019



قائمة المختصرات اللفظية



متلازمة نقص المناعة المكتسب	AIDS
النهج المبني على المجتمع المحلي	CBA
تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات	CCCM
الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ	CERF
الوكالة الكندية للتنمية الدولية	CIDA
حماية الطفولة	CP
العنف الجنسي المتصل بالنزاعات	CRSV
وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)	DFID
إدارة عمليات حفظ السلام	DPKO
منظمات المعوقين	DPO
المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية	ECHO
منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ	ERC
الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ	ERF
مناقشات جماعية مركزة	FGD
العنف المبني على النوع الاجتماعي	GBV
نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي	GBV AoR
نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي	GBVIMS
مشروع تطوير قدرات الجنسين الاحتياطية المنبثق عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	GenCap
المجموعة العالمية للحماية	GPC
منسق العمليات الإنسانية / المنسق المقيم	HC/RC
الفريق القطري للعمل الإنساني	HCT
استعراض الاحتياجات الإنسانية	HNO
خطة الاستجابة الإنسانية	HRP
فيروس نقص المناعة البشرية	HIV
نهج قائم على حقوق الإنسان	HRBA
اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	IASC
مجموعة التنسيق المشتركة	ICCG
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	ICRC
مجموعة العمل المشتركة	ICWG

IDP	شخص نازح داخلياً
IEC	المعلومات والتعليم والاتصالات
IFRC	الاتحاد الدولي للصليب الأحمر
IRC	اللجنة الدولية للإنقاذ
INGO	منظمة غير حكومية دولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
MHPSS	الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي
MISP	مجموعة الخدمات الأولية الدنيا
MoU	مذكرة تفاهم
NGO	منظمة غير حكومية
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OFDA	مكتب الولايات المتحدة للمساعدة الخارجية في حالات الكوارث
OHCHR	مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
PSEA	توفير الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية
POLR	الملاذ الأخير لتقديم الرعاية
RH	الصحة الإنجابية
SCR	قرار مجلس الأمن
SGBV	العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي
SIDA	الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية
SOP	الإجراءات التشغيلية الموحدة
ToR	الاختصاصات
TOTs	تدريب المدربين
UN	الأمم المتحدة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNMAS	دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
USAID	وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة
VAW	العنف ضد المرأة
WASH	توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WLO	المؤسسات النسائية القيادية

جدول المحتويات



قائمة المختصرات اللفظية.....	ج-ج
جدول المحتويات.....	ه-ه
تَوْطئة.....	ز-ز
مقّمة: حول هذا الدليل.....	1
أطر التنسيق.....	5
الفصل الأول: أطر تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.....	7
1-1 بناء فهم مشترك للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل التنسيق.....	7
2-1 المبادئ والنُهُج التوجيهية للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.....	11
3-1 نماذج لبرمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي المتعلقة بتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.....	16
4-1 البرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني.....	20
5-1 نهج تمكين النساء والفتيات وكيفية ارتباطه بإدماج الفئات الأخرى.....	22
6-1 ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي.....	28
7-1 برمجة الصحة الإنجابية ومجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات.....	30
8-1 مجموعات العنف المبني على النوع الاجتماعي والحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية.....	31
الفصل الثاني: سياسة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وهيكله.....	43
1-2 الإطار القانوني والسياسي لتنسيق الجوانب الإنسانية للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.....	43
2-2 سياسات إصلاح العمل الإنساني وعملياته.....	44
3-2 الهياكل العنقودية.....	54
4-2 مجموعة الحماية.....	57
5-2 نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي.....	59
6-2 العلاقة بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعات الأخرى.....	67
7-2 التنسيق في السياقات التي لا توجد فيها مجموعات.....	71
8-2 المبادرات الأخرى المتعلقة بالتنسيق.....	72
الوظائف الأساسية للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.....	79
الفصل الثالث: وظائف وأدوار تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.....	83
1-3 الوظائف والأدوار الأساسية للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.....	83
2-3 الوظيفة الأساسية رقم 1: دعم تقديم الخدمات.....	85
3-3 الوظيفة الأساسية رقم 2: توجيه عملية صنّع القرار الاستراتيجي.....	92

102	4-3 الوظيفة الأساسية رقم 3: تخطيط استراتيجيات المجموعات ونداءات التمويل وتنفيذها
116	5-3 الوظيفة الأساسية رقم 4: ضمان الرصد والتقييم
118	6-3 الوظيفة الأساسية رقم 5: بناء القدرات الوطنية في مجال التأهب والتخطيط للطوارئ
123	7-3 الوظيفة الأساسية رقم 6: دعم المناصرة
135	الفصل 4: تنفيذ مجموعة فرعية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي
135	1-4 إطلاق فريق للتنسيق في حالات الطوارئ
138	2-4 تشجيع العضوية الشاملة
144	3-4 وضع وثيقة الاختصاصات
146	4-4 الأفرقة العاملة التقنية
148	5-4 تنفيذ إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاعات أخرى
153	6-4 تنفيذ إدارة المعلومات
160	7-4 إدارة المعلومات ونظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي
165	8-4 الربط بين أفرقة التنسيق الوطنية ودون الوطنية
167	9-4 ضمان استدامة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي
171	موارد لتعزيز مهارات التنسيق
173	الفصل 5: المهارات الشخصية والإدارية
173	المهارات الشخصية والإدارية
173	1-5 تعزيز القيادة التعاونية
176	2-5 الاتصالات الفعّالة
179	3-5 إدارة الاجتماعات
183	4-5 بناء توافق الآراء
185	5-5 التفاوض على تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي
186	6-5 حل النزاعات
187	7-5 المساءلة
189	8-5 تعزيز رعاية الموظفين وشحن قدرتهم على الصمود
199	الفصل السادس: المراجع الأساسية والموارد الإضافية حسب الموضوع
199	المراجع الأساسية
200	موارد إضافية بحسب الموضوع
211	الملاحق
305	الفهارس
309	شكر وتقدير

تَوْطئة



لماذا أصبح التنسيق مهماً الآن

في أعقاب تواتر روايات مفزعة عن جرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي المرتكبة في حالات الطوارئ على امتداد العالم، حفزت أصوات الناجين المجتمع الدولي على العمل من أجل القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي.

لا يمكن حماية النساء والفتيات وضمان سلامتهنَّ إلا من خلال العمل المنسق والجماعي والمستدام. ونحن نعلم أنَّ التنسيق الجيّد للتدخلات يؤدي ثماره ويُنتج عوائد إنسانية مباشرة. ولأنَّ نتيجته من سد الثغرات، والتصدي للتحديات المستمرة، وإحراز تقدم في تنفيذ الأهداف المشتركة إلا من خلال التنسيق الفعّال. وعلى وجه التحديد، يضمن تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أنَّ كل استجابة إنسانية، من المراحل المبكرة للأزمة، توفر خدمات آمنة وشاملة لإنقاذ أرواح الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره. وتتمثل غايتنا القصوى في القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع البيئات، وإحراز تقدم نحو تحقيق السلام، وصون الأمن، وضمان احترام حقوق الإنسان.

في عام 2013، اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بيانها بشأن "الأهمية المحورية للحماية" بهدف وضع الحماية في صميم الاستجابة الإنسانية؛ حيث يُعدّ التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من بين الاهتمامات الأساسية لسياسة الحماية الإنسانية. وفي العام نفسه، أطلقت البلدان المانحة الرئيسية مبادرة "الدعوة إلى العمل" من أجل "تغيير طريقة التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في العمليات الإنسانية من خلال العمل الجماعي الذي يقوم به العديد من الشركاء". وفي عام 2018، أطلقت مجموعة عمل نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي استراتيجية السنوات الثلاث لتنسيق الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للعنف المبني على العنف في حالات الطوارئ، وضم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين والمنظمات التي تقودها النساء لضمان إنقاذ الحياة، والوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتخفيف من مخاطره، والاستجابة له، وإخضاع مركبيه للمساءلة.

ويجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نعزز معارفنا ومهاراتنا من أجل تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وسيساعد الدليل المنقح لتنسيق التدخلات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. ويتمثل الغرض من هذا الدليل في تيسير اتخاذ إجراءات ملموسة – بدءاً من الاستعداد وحتى الاستجابة الإنسانية من خلال جهود التعافي. فهذا الدليل يُعد أداة لا غنى عنها لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، وللمجتمع الإنساني على نطاق أوسع، للعمل معاً من أجل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتتجسد أفضل إجراءات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عندما تعمل عدة قطاعات ومؤسسات معاً لإنشاء استراتيجيات موحدة وتنفيذها للوقاية منه والاستجابة له والتخفيف من مخاطره. وبدون توضيح الإجراءات الضرورية وإيلاء اهتمام خاص بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ستكون الجهود المبذولة على أرض الواقع غير متنسقة وغير كافية.

بناءً على مجموعةٍ متزايدةٍ من الممارسات والموارد الدولية، يقدم الدليل إرشادات بشأن كيفية استخدام التنسيق للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي طوال دورة البرمجة الإنسانية في جميع مراحل حالات الطوارئ. وللمنسقين دورٌ أساسيٌّ يؤدونه لضمان إيلاء الاهتمام الكافي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستجابة، واسترشاد الأنشطة البرنامجية بالأهداف المتفق عليها عموماً والواضحة لجميع العاملين في المجال الإنساني. ويشكل التنسيق أيضاً جزءاً من استراتيجية متكاملة لتنفيد الإجراءات الأساسية وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويهدف الدليل إلى التصدي للعقبات التي تعترض المشاركة في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، بحيث يمكن للجهات الفاعلة المحلية المشاركة بشكلٍ كاملٍ في الجهود الإنسانية الأوسع نطاقاً والمساهمة فيها. ويشكل انخراط الجهات الفاعلة المحلية ومشاركتها مبدأً أساسياً للعمل الإنساني وأمرأ ضرورياً من أجل ضمان أن تكون المساعدة والحماية وثيقة الصلة وخاضعة للمساءلة أمام النساء والفتيات وأفراد المجتمع الآخرين. وبصفته الوكالة الرئيسية المسؤولة، سيجرص الصندوق على أن تفي قيادة التنسيق بمسؤوليتها تجاه وضع معايير لبرمجة أخلاقية ومأمونة وذات تركيزٍ على الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

إنَّ قوة العمل الجماعي المنسَّق هي ما يمكن أن يحققه كل شريك، وبالتالي يكون الكل أقوى من مجموع أجزائه. ونحن نعلم أنها ستتحقق إجراءات منسَّقة ومستدامة للاستثمار في حقوق النساء والفتيات وقدرتهنَّ على الصمود في أصعب الظروف وضمان حصول كل ناجٍ على الخدمات المنقذة للحياة التي يستحقها.

مقدّمة



حول هذا الدليل

الغرض

يُعد هذا الدليل أداةً للإحالة المرجعية السريعة التي توفر توجيهاً عملياً على الصعيد الميداني لإنشاء والحفاظ على مجموعة فرعية معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية. ويوفر أيضاً الأسس اللازمة لجهود التنسيق. ويمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات المستفيضة في هذا الشأن من خلال المصادر المشار إليها في هذا الدليل. ويحتفظ الموقع الإلكتروني لنطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي (gbvaor.net) بمخزونٍ كبيرٍ من الأدوات والمواد التدريبية والموارد التي تكمل هذا الدليل. وفي طبعته الثانية، يوفر الدليل معلومات محدّثة للممارسين بشأن الإصلاحات في المجال الإنساني والدروس المستفادة والممارسات الواحدة والموارد الجديدة التي ظهرت منذ إصدار الطبعة الأولى للدليل في عام 2010.

الجمهور المستهدف

يستهدفُ هذا الدليل الأفراد والوكالات المشاركة في المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية على الصعيد الميداني.

يُستخدم مصطلح "المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي" في الدليل للتعبير عن الأسماء المختلفة المستخدمة في مختلف السياقات الإنسانية مع المجموعات أو الهياكل الشبيهة بالمجموعات، بما في ذلك المجموعة الفرعية، أو القطاع، أو القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق عمل الأفرقة العاملة المعنية بالاستجابة لحالات الطوارئ.

صُمم هذا الدليل في المقام الأول لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، وقد يمتد ليشمل المنسقين التابعين للأمم المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو المحلية، أو الحكومات الوطنية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وسيكون أيضاً أداة مفيدة لأعضاء المجموعات الفرعية، بحيث يمكن لجميع المشاركين الاستفادة من التوجيهات العالمية في تخطيط أعمالهم وتنفيذها وفي إخضاع قيادات التنسيق للمساءلة. ويمكن للعديد من الأقسام، مثل "مفاهيم العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل التنسيق" (الفصل 1)، أن تسهّل المناقشات مع جماهيرٍ أوسع نطاقاً، مما يؤكد أنّ مسؤولية التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تقع على عاتق مجتمع الإغاثة الإنسانية برمته. ويشجّع الدليل منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على البحث عن طرقٍ لإشراك غير المشتركين حالياً في التنسيق على المستوى المحلي من خلال تقديم أمثلة على المشاركة من مختلف السياقات الميدانية، والتوصية بالأدوات المساعدة، وتوفير الموارد، واقتراح طرق للعمل يمكن الوصول إليها.

ينصب تركيز هذا الدليل على تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتضمن إشارات إلى مفاهيم البرمجة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولكن على المنسقين تعزيز وضمان أفضل الممارسات والمعايير عبر تقديم استجابة إنسانية متكاملة. وينبغي استخدام الموارد الأخرى لتوجيه تصميم برنامج العنف المبني على النوع الاجتماعي وتقييمه. يشدد هذا الدليل على أن تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي يتطلب موارد وقدرات مخصصة مرتبطة ببرمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وإن كانت متميزة عنها.

متى يُستخدم هذا الدليل؟

يتناول هذا الدليل التنسيق بين التدخلات المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في أنواع ومراحل متعددة من حالات الطوارئ. وينطبق ذلك على الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، فضلاً عن حالات الطوارئ المعقدة حيث تتجمع هذه العوامل في حالات الطوارئ الإنسانية المتعددة الأوجه.

يكون الدليل مفيداً للغاية عند بدء التنسيق منذ ابتداء حالة الطوارئ. ومع ذلك، نظراً لأنه يجب التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع مراحل الأزمة، وبسبب تداخل هذه المراحل في غالب الأحوال، ينبغي استخدامه أيضاً لتحسين الجاهزية والاستعداد قبل وقوع الأزمة، وكذلك لتحديد الأنشطة خلال مرحلتَي الاستقرار والتعافي. وينطبق الدليل في الأزمات الحادة أو المطولة أو المتكررة.

كيف يُستخدم هذا الدليل؟

يأتي هذا الدليل مرتباً في ثلاثة أجزاء جرى دمجها في وثيقة إلكترونية واحدة. ويمكن طباعتها دفعةً واحدةً أو على أجزاء، ويمكن حمل نسخة مطبوعة منها إلى المواقع التي يتعذر فيها الوصول إلى شبكة الإنترنت. في الإصدارات الإلكترونية، يمكن للقراء الانتقال مباشرةً إلى أجزاء مختلفة من الدليل بالنقر على عنوان القسم في جدول المحتويات أو في لوحة الإشارة المرجعية في برنامج "أدوبي أكروبات". ويمكن عرض لوحة الإشارات المرجعية في برنامج "أدوبي أكروبات" عن طريق اختيار نافذة أو إشارات مرجعية أو عن طريق النقر على زر إظهار/إخفاء جزء التنقل والنقر على علامة تبويب الإشارات المرجعية.

يتضمن الجزء الأول لمحةً عامةً عن الأطر التوجيهية والسياق.

ويحدد الفصل الأول الإطار المفاهيمي لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، مع التعاريف والمبادئ والنهج الأساسية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتي يجب على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في التنسيق اعتمادها ومشاركتها. ويوفر الأساس لتعزيز التدخلات الأخلاقية والفعالة للعنف المبني على النوع الاجتماعي عبر الاستجابة الإنسانية.

يقدم الفصل الثاني وصفاً للإطار السياساتي والهيكل لتسيق الشؤون الإنسانية. ويلخص الإصلاحات في المجال الإنساني ويشرح كيفية ملاءمة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مع إطار سياسة الحماية الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والنهج المتبع لدى المجموعة المعنية. ويحدد الفصل الثاني أيضاً العلاقة مع المجموعات الأخرى، ومجموعة الحماية، والمبادرات العالمية، بما في ذلك الدعوة إلى العمل. كما يوفر نصائح لتنفيذ الإدماج وإضفاء الصبغة المحلية في هذه الأطر.

يتضمن الجزء الثاني عرضاً للوظائف الأساسية لمجموعة فرعية للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

يتناول الفصل الثالث المهام المطلوبة للتنسيق: (1) تقديم الخدمات الداعمة؛ (2) توفير المعلومات لصنع القرار الاستراتيجي؛ (3) تخطيط استراتيجيات المجموعة وتنفيذها؛ (4) ضمان الرصد والتقييم؛ (5) بناء القدرات الوطنية في مجال التأهب والتخطيط للطوارئ؛ (6) دعم جهود المناصرة. ويتضمن هذا الفصل أيضاً وصفاً للتسليمات المتعلقة بهذه المهام، بما في ذلك رسم خرائط الخدمات، وتقييم الاحتياجات، ونظم الإحالة، واستراتيجيات خطط الاستجابة الإنسانية وتعبئة الموارد. ويُسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه إدارة المعلومات في هذه المهام خلال الفصل.

يشرح الفصل الرابع كيفية إنشاء وإدامة مجموعة فرعية لتنفيذ هذه المهام. ويوفر إرشادات بشأن ما يلي: إطلاق مجموعة للعمل، وتعيين أعضاء متنوعين ومحليين، وتحديد الاختصاصات، وإنشاء أنظمة إدارة المعلومات، وإنشاء أفرقة فرعية، وتخطيط الانتقال.

يستعرض الجزء الثالث الموارد من أجل تعزيز مهارات التنسيق.

يقدم الفصل الخامس إرشادات للاستفادة من مهارات التعامل فيما بين الأشخاص والمهارات الإدارية من أجل التنسيق. ويناقش دور القيادة، وبناء توافق في الآراء، والتفاوض، وحل النزاعات، ورعاية الموظفين، والرعاية الذاتية، وذلك لأن التنسيق يتطلب "مهارات شخصية" فضلاً عن المعرفة الفنية.

يتضمن الفصل السادس قائمة بالموارد الإضافية المرجعية المنظمة حسب الأولوية والموضوع.

تحتوي الملاحق على موارد وعيّنات من الوثائق.

يحدد الفهرس الموضوعات حسب أرقام الصفحات للرجوع إليها بسرعة.

يشكل هذا الدليل نقطة انطلاق للتنسيق الاستراتيجي على الصعيد القطري. ويأتي مكملاً للمعايير الدنيا التي وضعتها اللجنة المشتركة بين الوكالات لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له في حالات الطوارئ (نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، سيصدر قريباً 2020/2019) والكفاءات الأساسية لمديري ومنسقي برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية (العنف المبني على النوع الاجتماعي 2014). وينبغي استخدام هذه الموارد معاً لاكتساب فهم متعمق لنطاق التنسيق وجودته والكفاءات المطلوبة.

إشارات مرجعية سريعة

الإشارة	العنوان	الأيقونة
تشير إلى مبدأ أساسي أو نقطة حاسمة من نقاط التنسيق	النقطة الرئيسية	
تشير إلى موارد أو مواد تدريبية متوفرة على شبكة الإنترنت للحصول على مزيد من الإرشادات المتعمقة	أداة إلكترونية	
تشير إلى نصيحة لدمج إدارة المعلومات مع التنسيق	إدارة المعلومات	
تشير إلى الدروس المستفادة	الدروس المُستفادة	
تشير إلى ممارسة واعدة	الممارسة الواعدة	
تشير إلى نصيحة لمشاركة شاملة وهادفة	المشاركة الهادفة	
يشير إلى مرفق في الملحق متعلق بالموضوع	انظر الملحق	
تشير إلى اعتبارات خاصة للفتيات المراهقات	اعتبارات خاصة للفتيات المراهقات	

الجزء

1

أُطْرُ التَّنْسِيقِ

الفصل الأول



أطر تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

1-1 بناء فهم مشترك للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل التنسيق

تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي

يسهل التسليم بأن كل شخص يعمل في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له يحمل الفهم نفسه للتعريف والمبادئ ونهج البرمجة. غير أن الشركاء كثيراً ما يكتشفون أن هناك آراء متباينة بشأن المفاهيم الأساسية للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتعريفها.

في مثل هذه الحالات، من المرجح أن تظهر حالات سوء فهم، مما يؤدي إلى ضعف في التنسيق أو برمجة غير مأمونة. بل يمكن أن يؤدي إلى مصادمات ثقافية داخل المجموعة الفرعية. ولهذه الأسباب، من المهم أن يكون كل مشارك في الاستجابة الإنسانية على دراية بالتعريف والمبادئ التي أقرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي تُعد المنتدى الدولي الرئيسي لتنسيق جهود المساعدة الإنسانية.

في عام 2015، اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تعريفاً للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مبادئها التوجيهية لإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني (الصفحة 5) والتي يرجع إليها بشكل عام العاملون في المجال الإنساني:

العنف المبني على النوع الاجتماعي هو مصطلح شامل يُطلق على أي عمل ضار يُرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى فروق (بين الجنسين) مكرسة اجتماعياً بين الذكور والإناث. ويشمل الأعمال التي تلحق ضرراً أو ألماً جسدياً أو جنسياً أو عقلياً، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه، وسائر أشكال الحرمان من الحرية. ويمكن أن تحدث هذه الأفعال في أماكن عامة أو خاصة.

في ليبيا في عام 2017، وضع القطاع الفرعي للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال المراحل المبكرة لتأسيسه مسرّداً للمصطلحات الرئيسية. وقد تُرجم هذا المسرّد إلى اللغة العربية وجرى نشره بين مختلف المحاورين لضمان تحقيق فهم مشترك للمفاهيم والمبادئ الأساسية للعنف المبني على النوع الاجتماعي.



الممارسة الواحدة



أصبحت مفاهيم العنف المبني على النوع الاجتماعي أكثر تنوعاً وأكثر تنازلاً بين العاملين في الحقل الإنساني، وفقاً لدراسة استقصائية مستقلة أجريت في عام 2012 وجرى تحليلها في مقال أعدته صوفي ريد-هاميلتون ("العنف المبني على النوع الاجتماعي: مُصطلحٌ مشوّشٌ ومتنازعٌ عليه") في طبعة صدرت عام 2014 من مجلة *التبادل الإنساني*. وقد اتسع نطاق التعاريف من التركيز الأولي على العنف ضد المرأة إلى دمج الأطفال والمسنين والرجال والفتيان، ممن يصنفون بصورةٍ متزايدة ضمن فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وعلى غرار دراسة أجريت عام 2008 بشأن نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، أوصت المؤلفة بأن يناقش العاملون في المجال الإنساني ويوضحوا أنواع العنف التي يتصدون لها في تدخلاتهم. وينبغي أن يناقشوا أيضاً الكيفية التي ينبغي أن تعالج بها هذه الأنواع المحددة من العنف في السياق الذي يعملون فيه، بدلاً من تجميع كل أشكال العنف الجنسي أو العنف المبني على النوع الاجتماعي معاً تحت مظلة واحدة دون إظهار الفارق الجوهرى بينها وتحليلها فنياً. وحذرت الدراسة من أن "التعريف الواسع للعنف المبني على النوع الاجتماعي والذي لا يستند بوضوح إلى تحليل سليم، ولا يعتمد على الخبرة والتجربة، سيؤدي إلى سوء الممارسة وربما إلى تدخلات غير فعالة".

نطاق العنف المبني على النوع الاجتماعي وتأثيره في حالات الطوارئ الإنسانية

توضح المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي أن العاملين في الحقل الإنساني يجب أن يفترضوا حدوث العنف المبني على النوع الاجتماعي في أي حالة طوارئ إنسانية وأن يعملوا على التصدي له، بغض النظر عن غياب أو وجود بيانات حول نطاقه وتأثيره.

ومع ذلك، كثيراً ما يُطلب من منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الحصول على "أدلة" تثبت ارتكاب العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأيام الأولى للأزمة أو في السيناريوهات الأخرى التي لا يمكن فيها تقديم بيانات دقيقة. ويصبح هذا السؤال مُحبطاً بشكلٍ خاص، ولكنه مهم، عندما يجري إثارته في مناقشات التمويل أو مع القيادة الإنسانية أو السلطات المحلية. وتعد القدرة على توضيح الحجج الخاصة بالتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، بناءً على المعلومات والبيانات الأخلاقية المتاحة، جانباً مهماً من جوانب تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن للنقطة الرئيسية التالية أن تساعد العاملين في الحقل الإنساني على الاستجابة لتلك الاستفسارات، خاصةً إذا كانت مقترنة بمعلومات أخرى حول السياق. (انظر أيضاً *الكفاءات الأساسية لمديري ومنسقي برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية*، الصفحة 28).

يحدث العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع حالات الطوارئ الإنسانية: إذ لا يقتصر على مناطق أو ثقافات أو أنواع معينة من حالات الطوارئ. وفي النزاعات المسلحة، تُشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى أن العنف الجنسي يمكن أن يُستخدم كسلاح حرب استراتيجي يهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات وإضعاف معنوياتها. وكثيراً ما يُرتكب العنف الجنسي أيضاً ضد النساء والرجال المحتجزين في حالات النزاعات وخلال الفترة اللاحقة لانتهاؤها. وتُشير الأدلة إلى أن التشرد والتدمير المصاحبين للكوارث الطبيعية يعرضان النساء والفتيات لمخاطر شديدة ذات أشكال متعددة من العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتتفاقم ثقافة الإفلات من العقاب والسكوت بسبب الخوف من الانتقام والعار من جراء تآكل أنظمة الحماية الهيكلية في حالات الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة.

وتزيد أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة من خطر ممارسة العنف، بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي، ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم في السياقات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، فإن النساء والفتيات ذوات الإعاقات يعانين من العنف المبني على النوع الاجتماعي بمعدلاتٍ أعلى بشكلٍ غير متناسب، ويعرضن لعنفٍ منزلي يعادل ضعف المعدل الذي تتعرض له النساء الأخريات، وبأشكالٍ فريدةٍ من نوعها، بسبب التمييز ضدهنّ على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة.¹

إنّ فهم المدى الكامل للمشكلة يمثل تحدياً كبيراً. فغالبية حوادث العنف الجنسي - وكذلك الأشكال الأخرى من العنف المبني على النوع الاجتماعي - التي تحدث في حالات الطوارئ، من المرجح ألا يجري الإبلاغ عنها ليس فقط بسبب المستويات المرتفعة من الوصم الاجتماعي الذي يصاحب هذه الجرائم عادة، بل وكذلك بسبب الافتقار إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الضرورية في حالات الطوارئ.

1 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة وحالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها" A/72/227، 28 تموز/يوليو 2017، الفقرة 21.

ذكرت منظمة الصحة العالمية، في دراسة أجريت عام 2013 بشأن العنف ضد المرأة، أن واحدة من بين كل ثلاث نساء على مستوى العالم قد تعرّضت للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وترتفع هذه المعدلات في الأوضاع الإنسانية بسبب زيادة الضعف الناجم عن الآثار المباشرة للعنف، وفقدان سُبل كسب العيش واضطراب الهياكل الاجتماعية والأسرية. ويمكن للافتقار إلى السبل المتاحة إلى الخدمات المعنوية بالتصدي لمرتكبي العنف المبني على النوع الاجتماعي والإبلاغ عنهم وإخضاعهم للمساءلة أن يؤدي إلى تفاقم آثار العنف المبني على النوع الاجتماعي وتفشيهِ في حالات الطوارئ.

الناجون من العنف المبني على النوع الاجتماعي هم:

- أكثر عرضة لخطر الموت، بما في ذلك الانتحار
- أكثر عرضة للاكتئاب بمعدل الضعف
- أكثر عرضة للإصابة باضطرابات تعاطي الكحول بمعدل الضعف تقريباً
- 16 في المائة أكثر عرضة لإنجاب طفل منخفض الوزن عند الولادة
- أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بمقدار 5.1 مرّة، وأكثر عرضة للإصابة بعدوى مرض الزُّهري، أو المُتدبِّرة، أو داء السَّيلان، بمقدار 5.1 مرّة

وخلصت الدراسة أيضاً إلى ما يلي:

من أصل 10 أسباب وعوامل خطر مختارة للإعاقة والوفاة بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و44 عاماً، كان الاعتصاب والعنف المنزلي أعلى من السرطان وحوادث السيارات والحرب والملازيم.

ويعرض الجدول التالي أنواعاً مختلفة من العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية، مع مثال على تأثيراته. وتتعاظم هذه التأثيرات في الأوضاع الإنسانية.

العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية	أمثلة على التأثير
العنف المبني على النوع الاجتماعي (زواج الأطفال) والوفيات	تتأثر سبعة من بين البلدان العشرين، التي تسجل أعلى معدلات لزواج الأطفال، بالأزمات الإنسانية الواسعة النطاق، بما في ذلك تشاد وإثيوبيا ومالي ونيجيريا والصومال وجنوب السودان. كما أن اليمن وسوريا متأثرتان بشدة أيضاً من زواج الأطفال. ومن المرجح أن تتعرّض العرائس الأطفال لخطر الحمل المبكر والمتكرر، مما قد يسبب لهنّ مجموعة من المضاعفات الصحية الطويلة الأجل، وقد تصل في بعض الحالات إلى الوفاة. وتشكل مضاعفات الحمل والولادة السبب الرئيسي للوفاة بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً (لمزيد من المعلومات، انظر المبادرة المشتركة بين الوكالات فتيات لا عرائس).
العنف المبني على النوع الاجتماعي (الإجهاض القسري) والصحة الإنجابية للمرأة	تعرّضت نساء كثيرات في كولومبيا للإجهاض والولادات القسرية، ولا سيما في صفوف جماعات العصابات المسلحة. وعلاوةً على ذلك، كانت العديد من إجراءات الإجهاض غير كافية وحدثت في وقت متأخر جداً من الحمل، مما أدى إلى ارتفاع مخاطر المضاعفات الصحية. ²
العنف المبني على النوع الاجتماعي (العنف الجنسي المتصل بالنزاعات) والناصور والاكتراب التالي للصدمة	خلصت دراسة أجريت في عام 2016، في غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أنّ النساء اللاتي نجون من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات كن أكثر عرضة للإصابة بالناصور وآلام الحوض المزمنة مقارنة بالنساء الناجيات من الأنواع الأخرى من العنف الجنسي. وقد عانت الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أيضاً من أشكال أكثر حدة من الاكتئاب والاكتراب التالي للصدمة، مقارنةً بالنساء الأخريات اللاتي يعانين أيضاً من الناصور، وسجلن أعلى المستويات في الاكتراب التالي للصدمة وغيرها من المعايير التي تقيس شدة الإصابة في مجال الصحة العقلية. ³

2 مجلس شؤون نصف الكرة الغربي، "السكوت عن جرائم العنف الجنسي: اللجنة تواجه عجزاً في معرفة الحقيقة في كولومبيا"، 2015.
3 دوسا، نيسو اينيس وماريا فيكتوريا زونونغي، وماري حاتم وويليام دونالد فريزر. "اضطرابات الصحة العقلية بين النساء ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، مجلة العنف بين الأفراد، 2014، 22-1.

العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية	أمثلة على التأثير
العنف المبني على النوع الاجتماعي (العنف المنزلي والتحرُّش الجنسي) والصحة العقلية	في إندونيسيا (بعد زلزال بيدي جايا وفيضانات بيما في عام 2016)، أفاد 13 في المائة من المجيبين بأن النساء والفتيات شعرن بالأسى إزاء تصاعد العنف المنزلي ضدهنَّ بعد الكوارث. وأفاد المراهقون من الفتيان والفتيات بأن ترتيبات الإسكان المؤقتة غير المأمونة خلال الكوارث أدت إلى زيادة التحرُّش الجنسي. ⁴

لمزيد من البيانات العالمية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، انظر المبادئ التوجيهية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ص 327-330.

تتحمل الجهات الفاعلة المشاركة في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولية الإلمام بالبيانات العالمية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، وذلك من أجل: (1) فهم واستباق مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتأثيراته على السكان الذين يعملون معهم، و(2) توعية العاملين في الحقل الإنساني بشأن مسؤولياتهم. ومع ذلك، لا ينبغي أن يقتصر تخطيط تدخلات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي على معالجة الحالات التي يتم الإبلاغ عنها، ولكن ينبغي أن يكون عاملاً دائماً في الحوادث التي لم يتم الإبلاغ عنها.

لا ينبغي أن يكون الحصول على بيانات حول معدل التفشي (العدد الإجمالي للحالات بين السكان)، لحوادث العنف الجنسي أو غيرها من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، أولوية من أولويات شركاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في بداية حالة الطوارئ. فهناك مستوى مرتفع من النقص في الإبلاغ عن الحوادث ومخاطر أمنية كبيرة مرتبطة بالحصول على البيانات في هذه الأوضاع. وبالتالي، تتمثل الأولوية الأولى في وضع تدابير للوقاية والاستجابة، ثم إنشاء نظم بيانات مأمونة وأخلاقية وفقاً للشروط التي تسمح بها الظروف.



يشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي أنواعاً عديدةً ومختلفةً من العنف، كما يتضح من الأمثلة المذكورة أعلاه. وعندما يكون لدى كل شريك من الشركاء المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي فهمٌ مختلفٌ لكيفية تعريف نوع معين من أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى ظهور تحديات في التواصل والتحليل. وقد تؤدي التعريفات المختلفة إلى إبلاغ المجموعة الفرعية بمعلوماتٍ غير دقيقة بشأن نطاق مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتأثيراتها. ولمعالجة هذه المسألة، طوّر نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي نظاماً لتصنيف الحوادث يمكن أن يساعد شركاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على تحديد الأنواع المختلفة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتوثيقها (انظر الفصل 4، نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي). ويمكن استخدام الملحق 1 الخاص بالأنواع الشائعة من العنف المبني على النوع الاجتماعي، المقتبسة من المبادئ التوجيهية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل التوصل إلى فهمٍ مشتركٍ حول كل شكل من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحديد النماذج الأكثر صلة بالسياق.

انظر الملحق 1: الأنواع الشائعة للعنف المبني على النوع الاجتماعي



4 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مسؤولية منع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي لهما في أوقات الكوارث والأزمات، 2018.



اعتبارات خاصة للفتيات المراهقات

تواجه الفتيات المراهقات أوجه ضعف محددة في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتزايد تعرّضهنّ للاغتصاب وزواج الأطفال في حالات الطوارئ الإنسانية، ويتعرّضن كذلك لأشكال أخرى مختلفة من العنف المبني على النوع الاجتماعي. وربما يجري إغفال الفتيات المراهقات في البحوث والتقييمات بسبب تقييد حركتهنّ، ومحدودية حصولهنّ على الخدمات، بالإضافة إلى القيود المفروضة على منحهنّ الموافقة. وبدون مشاركتهنّ الكاملة، قد يجري التغاضي عن مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتأثيراته على الفتيات المراهقات في البيانات: من الهامّ تحليل القيود المفروضة على مجموعات المعطيات وشرحها في هذا الإطار. ويجب على منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يتشاورا بانتظام مع الجهات الفاعلة في مجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفل، ومجموعة الصحة، ومجموعة التعليم من أجل تحديد أفضل البيانات (على الصعيدين الدولي والمحلي) لاستخدامها في المناصرة والتحليل فيما يتعلق باحتياجات الفتيات المراهقات.

تُعدّ المبادئ التوجيهية بشأن القضايا الأخلاقية للبحوث المتعلقة بالمراهقين، والمتاحة من فريق الاستعراض العلمي والأخلاقي التابع لمنظمة الصحة العالمية، مورداً مفيداً للموافقة المستنيرة، والإحالة إلى الخدمات والسرية وغيرها من الاعتبارات الهامة عند إشراك الفتيات المراهقات في البحوث والتقييمات.

2-1 المبادئ والنُهُج التوجيهية للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

ترتبط المبادئ التوجيهية لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وبرمجتها ارتباطاً وثيقاً بالمسؤولية الإنسانية الكبرى لتوفير الحماية والمساعدة للمتضررين من الأزمات. وتكفل المبادئ الوفاء بالتزاماتنا كعاملين في الحقل الإنساني بمبدأ "عدم إلحاق الضرر".

ويشكل مفهوم عدم إلحاق الضرر عنصراً حاسماً في المعايير والمبادئ بالنسبة إلى جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية. في معايير مشروع اسفير (الميثاق الأساسي والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية)، ينعكس ذلك في مبدأ الحماية 1 والالتزام رقم 3 ضمن المعايير الإنسانية الأساسية. للحصول على إرشادات أكثر تفصيلاً حول كيفية تنفيذ مفهوم "عدم إلحاق الضرر"، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بمشروع اسفير للاطلاع على أحدث إصدار من المعايير والمصادر.

المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي هي: السلامة والاحترام والسرية وعدم التمييز. ويُعدّ تطبيق هذه المبادئ إلزامياً في الأوقات كافة. وهي بمثابة الأساس لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عند تنسيق البرمجة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتنفيذها.

المبادئ التوجيهية لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وبرمجتها

- السلامة
- الاحترام
- السرية
- عدم التمييز

إنّ ضمان فهم هذه المبادئ وتطبيقها من جانب جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني يُعدّ مسؤوليةً مشتركة: يؤدي منسوقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي دوراً حاسماً في الاضطلاع بالقيادة وإنشاء نظم لإخضاع الجميع للمساءلة أمامهم. لمزيد من المعلومات، راجع المعيار الأدنى المشترك بين الوكالات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي في المبادئ التوجيهية والكفاءات الأساسية لمديري ومنسقي برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية، ص (13).

قد لا تكون المبادئ التوجيهية مناسبة في بعض السيناريوهات: يطرح الجدول أدناه مشاكل وحلولاً لمعالجتها.

التحديات التي تواجه تطبيق المبادئ التوجيهية	
السياريوهات	الحلول
مناقشة تفاصيل حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في اجتماع مفتوح دون موافقة الناجين	<ul style="list-style-type: none"> • وضع قواعد أساسية لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وباقي الاجتماعات، لا سيما الاجتماعات المعنية بالحماية وحماية الطفل، حيث يمكن مناقشة الحالات ذات الصلة. شرح الحظر المفروض على مناقشة الحالات الفردية. تضمين هذه القواعد في الاختصاصات. • إنشاء مجموعة من القواعد الأساسية للفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات لجميع المجموعات و طرحها للمناقشة وطلب الدعم من الفريق القطري للعمل الإنساني. • تنظيم عروض تقديمية منتظمة (بصورة فصلية) حول سبل دعم الناجين خلال اجتماعات الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات. إرسال رسائل تذكيرية لجميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النهج الذي يركز على الناجين وكيفية إحالة الناجين (بما في ذلك الأطفال الناجين) إلى الخدمات التي يحتاجونها. • مشاركة النماذج المتعلقة برصد خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تشمل أسئلة للتحقيق في فهم الشركاء وتطبيق المبادئ التوجيهية.
تحديد معلومات عن الحالات في التقارير الإنسانية المشتركة بين القطاعات التي يجري تعميمها على نطاق واسع.	<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم اجتماع ثنائي للمراجعة الفورية للتقرير، وإجراءات الحماية للناجين. • إطلاع الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات على المبادئ التوجيهية وكيفية ارتباطها بالتقارير. وبنبغي على الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات اعتماد المبادئ التوجيهية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي للتنسيق بين القطاعات. • استعراض جميع أدوات التقييم المشتركة بين القطاعات والتوصية باللغة المناسبة لأسئلة التقييم المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
تؤدي الزيارات التي تقوم بها الوكالات الرفيعة المستوى أو الجهات المانحة أو سفراء النوايا الحسنة أو وسائل الإعلام أو الزيارات الحكومية لمناطق تقديم الخدمات إلى تعرّض الناجين لخدمات نفسية جديدة ومخاطر متعلقة بالسلامة وتحديد الهوية علناً دون الحصول على موافقة مستنيرة.	<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لمبادئ توجيهية معنية بإدارة "الزيارات" التي تتقاسمها جميع الجهات الفاعلة. • تقديم الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات/مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ورقة إحاطة حول المبادئ التوجيهية وكيفية تطبيقها في الزيارات الموقعية لجميع الأشخاص الذين يسهلون الوصول إليهم (انظر الملحق 2: "نموذج من المبادئ التوجيهية للزيارات عالية المستوى إلى مناطق الخدمات"). • تناقش المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي جوانب مقلقة مع قيادة شؤون المساعدة الإنسانية القطرية في البلد المعني لاستكشاف طرق التصدي للانتهاكات التي يرتكبها الزوار الرفيعة المستوى. • توجيه المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي الدعوة إلى القيادات على المستوى العالمي (المجموعة العالمية للحماية/اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/قطاعات العلاقات الخارجية والتعاون) لصياغة مبادئ توجيهية واعتمادها لمنع هذه الانتهاكات.
موظفو تقديم خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ينتهكون المبادئ التوجيهية	<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم اجتماعات ثنائية بين منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والوكالة التابع لها الموظف لمناقشة خطة عمل فورية واعتمادها. • مطالبة الجهات المانحة بتبادل المعلومات مع المنسقين وأعضاء المجموعات حول آليات الشكاوى التي يمكن لشركائهم المنفذين الاستعانة بها. • إدراج "دليل على القدرة على تطبيق المبادئ التوجيهية" في المتطلبات الخاصة بعضوية المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. • طلب إثبات لقواعد السلوك من جميع المنظمات الأعضاء في المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. توفير مدونة قواعد سلوك نموذجية باللغات المحلية إذا لزم الأمر (خاصة بالنسبة إلى المنظمات المحلية).



الممارسة الواعدة

في عام 2017، خلال المراحل المبكرة من أزمة لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش، ومن أجل حماية المبادئ التوجيهية، عمل الفريق المعني بالتنسيق المشترك بين القطاعات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والقطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية المختصرة في صفحة واحدة بهدف تنظيم الزيارات إلى أماكن مُراعية للنساء. وقد قام هذا الفريق بإدراج مجموعة المبادئ التوجيهية في مقدمة حزم الإحاطة لزيارات الوفود التي أشرف على تنسيقها. وقدمت المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في ميانمار المشورة بناءً على المواد التي جرى تطويرها من أجل جماعات الروهينغيا. وقد ساعدت مذكرة الإحاطة على منع الزيارات غير المخطط لها والصور والمقابلات دون الحصول على موافقة مستنيرة من الأشخاص المستفيدين.



انظر الملحق 2: المبادئ التوجيهية للوفود التي تزور الأماكن المُراعية للنساء



اعتبارات خاصة للفتيات المراهقات

بالإضافة إلى هذه المبادئ التوجيهية، يجب حماية مبدأ "المصالح الفضلى للطفل" عند مساعدة الأطفال والمراهقين الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي. لمزيد من المعلومات حول كيفية تنفيذ هذا المبدأ، يُرجى الرجوع إلى المعايير الدنيا لحماية الطفل (الفريق العامل المعني بحماية الطفل 2012).

نُهج البرمجة

يمكن تطبيق المبادئ التوجيهية - السلامة والاحترام والسرية وعدم التمييز - باستخدام النُهج المترابطة المبينة أدناه، بما في ذلك النهج المبني على حقوق الإنسان، والنهج الذي يركز على الناجين، والنهج المبني على المجتمع المحلي.

النهج القائم على حقوق الإنسان

يتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان من العاملين في المجال الإنساني التصدي للممارسات التمييزية التي تعرقل التدخل الإنساني. غير أن هذا النهج كثيراً ما يتناقض مع النهج القائم على الاحتياجات الذي يلبي الاحتياجات الطارئة القصيرة الأجل. وعلى الرغم من أن النهج القائم على الاحتياجات يشمل السكان المتضررين في هذه العملية، إلا أنه في كثير من الأحيان لا يصل إلى حد المساهمة في إحداث تغيير مستدام.

يسعى النهج المبني على حقوق الإنسان إلى تحليل الأسباب الجذرية للتمييز وعدم المساواة والتصدي لها لضمان أن يكون لكل شخص، بغض النظر عن جنسه أو عمره أو إعاقته أو عرقه أو دينه (من بين عوامل أخرى)، الحق في العيش بحرية وكرامة، وبأمان من العنف والاستغلال وسوء المعاملة، وفقاً لمبادئ قانون حقوق الإنسان.

يتطلب النهج المبني على حقوق الإنسان من المبتدئين على تدخلات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي القيام بما يلي:

- تقييم قدرات السكان المتضررين للمطالبة بحقوقهم، وتحديد العوائق المباشرة والأسباب الكامنة التي تمنع الناس من أعمال حقوقهم.
- تسهيل مشاركة السكان المتضررين في وضع الحلول.
- تقييم القدرات والقيود المفروضة على المكلفين بالواجبات (مثل الدول/الحكومات) على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.
- وضع استراتيجيات مستدامة للتغلب على القيود المفروضة على المكلفين بالواجبات.

- رصد وتقييم النتائج والعمليات الإنسانية، مسترشدة بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان واستخدام النهج التشاركية.
- التأكد من أن برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي يتم الاسترشاد بها من خلال توصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والقانون في هذا المجال.

في الفلبين، صممت المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ومجموعة الحماية، ومجموعة حماية الطفل قائمة مرجعية لوحدة المأوى والحكم المحلي في عام 2013 في مينداناو. وتهدف المبنية المرجعية إلى ضمان تصميم الخطط الرامية إلى نقل النازحين داخلياً باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وتشمل أيضاً إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية، وضمان توفير الخدمات الأساسية، وإعطاء الأولوية للأشخاص المعرضين لمخاطر عالية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان.



قد يرغب مُنسيقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في إدراج جلسة في جدول أعمال المجموعة الفرعية حول "الحق في المشاركة". ويوفر قانون حقوق الإنسان ضمانات عامة بشأن الحق في المشاركة في الشؤون العامة، في حين أن اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة توفر ضمانات محددة لمشاركة الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. توضح التوصية العامة رقم 23 (الفقرة 26) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أنه لكي تشارك المرأة في الحياة العامة على قدم المساواة مع الرجل، ينبغي على الدول الأطراف "التشاور مع الجماعات التي تمثل على نطاق واسع آراء المرأة ومصالحها، وأن تأخذ بنصائحها". ويمكن للمناقشات أن تركز على كيفية قيام المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بتنفيذ الحق في المشاركة في استجابتها بطريقة مجدية وأمنة وأخلاقية.



النهج الذي يركز على الناجين

يُشار إلى الشخص الذي عانى من العنف المبني على النوع الاجتماعي - غالباً على نحو تبادلي- بأنه "ناج" أو "ضحية". وكثيراً ما يُستخدم مصطلح "الضحية" في القطاعات القانونية والطبية، مع الاعتراف بأن العديد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي هي في حقيقتها جرائم. ويُفضّل مصطلح "الناجي" عموماً في قطاعي الدعم النفسي والاجتماعي لأنه يتضمن القدرة على الصمود. ويستخدم هذا الدليل مصطلح "الناجي" من أجل تعزيز مفهوم القدرة على الصمود والنهج الذي يركز على الناجين في التنسيق وتقديم الخدمات.

يشير النهج الذي يركز على الناجين إلى أن حقوق الناجين واحتياجاتهم ورغباتهم تحظى بالأولوية عند تنسيق البرامج المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتطويرها وتنفيذها وفقاً للمبادئ التوجيهية.

يُقارن الرسم التوضيحي أدناه حقوق الناجين (في العمود الأيسر) مع الآثار السلبية التي قد يتعرض لها الناجي عندما لا يُتخذ النهج الذي يركز على الناجين.

سلوكيات إلقاء اللوم على الضحية	المعاملة بكرامة واحترام
الشعور بالعجز	القدرة على الاختيار
العار والوصم	الخصوصية والسرية
التمييز على أساس النوع الاجتماعي والعرق وما إلى ذلك.	عدم التمييز
تلقي تعليمات بشأن ما يجب القيام به	امتلاك المعلومات

مقابل

تستند العناصر الرئيسية للنهج الذي يركز على الناجين إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسلامة والسرية والاحترام وعدم التمييز:

- **السلامة:** يجب أن تحظى سلامة وأمن الناجين والأشخاص الآخرين، مثل أطفالهم والأشخاص الذين يساعدونهم، بالأولوية الأولى لدى جميع الجهات الفاعلة. وكثيراً ما يكون الأفراد الذين يكشفون عن حادثة العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو سجل من إساءة المعاملة، أكثر عرضة لخطر التعرض لمزيد من العنف من جانب الجاني (الجناة) أو من أشخاص آخرين من حولهم.
- **السرية:** تعكس السرية الاعتقاد بأن الناس يتمتعون بالحق في اختيار من سيطلعونه أو لا يُطلعونه على قصتهم. ويعني الحفاظ على السرية عدم الإفصاح عن أي معلومات في أي وقت لأي طرف دون الحصول على موافقة مستنيرة من الشخص المعني. فالسرية تعمل على تعزيز السلامة والثقة والتمكين.
- **الاحترام:** الناجي هو المتصرف الرئيسي، ويتمثل دور المساعدين في تسهيل التعافي وتوفير الموارد لحل المشكلات. وينبغي أن تسترشد جميع الإجراءات المتخذة باحترام خيارات الناجين ورغباتهم وحقوقهم وكرامتهم.
- **عدم التمييز:** يجب أن يتلقى الناجون من العنف معاملة متساوية ومنصفة بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الدين أو الجنسية أو الإثنية أو الميل الجنسي أو أي صفة أخرى.

النهج القائم على المجتمع المحلي

ينبغي أن يشارك الأشخاص المتضررون، منذ المرحلة الأولى لحالة الطوارئ، في اتخاذ القرارات، وأن تكون لديهم القدرة على الحصول على المعلومات، وتوقع الشفافية من أولئك الذين يقدمون المساعدة.

يشير **النهج القائم على المجتمع المحلي** إلى مشاركة السكان المتضررين بنشاط كشركاء في وضع الاستراتيجيات المتعلقة بحمايتهم وتقديم المساعدة الإنسانية.

النهج القائم على المجتمع المحلي:

- يسمح بعملية تشاور وحوار مباشرين مع أفراد المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والفتيات والفئات الأخرى المعرضة للخطر.
- يُشرك المجموعات التي غالباً ما يتم تجاهلها كشركاء نشطين ومتساوين في تقييم المساعدة وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.
- يضمن حماية جميع أفراد المجتمع بشكل أفضل، وتعزيز قدرتهم على تحديد الحلول ودعمها واستخدام الموارد الإنسانية بشكل أكثر فاعلية⁵.

- يجب أن تلتزم المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بمبادئ المشاركة في إطار نهج مجتمعي، بحيث يتم تمكين النساء والرجال والفتيات والفتيان المتضررين من حالة الطوارئ كشركاء في وضع سياسات واستراتيجيات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك في تصميم البرامج وتنفيذها. ومع ذلك، نظراً لأن العنف المبني على النوع الاجتماعي يمكن أن يكون قضية مشحونة اجتماعياً وسياسياً، ينبغي أن تبدأ الأساليب التشاركية المبنية على المجتمع المحلي بالأشخاص الأكثر تضرراً من العنف المبني على النوع الاجتماعي والسعي، وفقاً لروايتهم وتوصياتهم، إلى إشراك الآخرين، مثل قادة المجتمع من الذكور.



الممارسة الواحدة

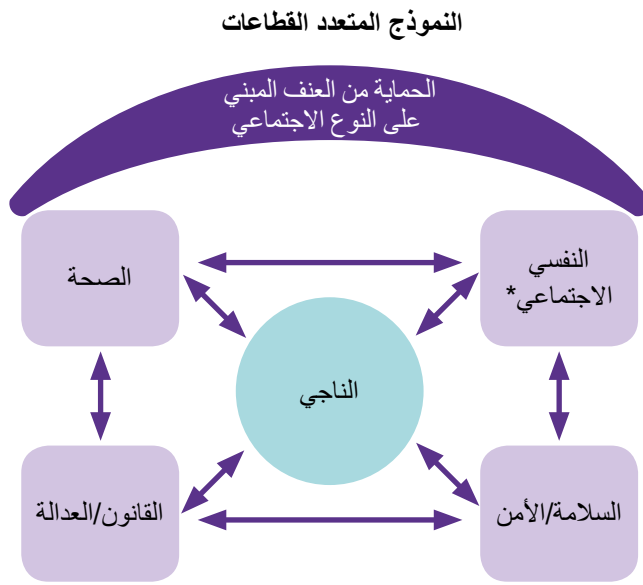
منذ عام 2017، يعمل تقييم جارٍ تنفيذه من قبل برنامج الرعاية المجتمعية القائم على المجتمع المحلي والتابع لليونيسيف: برنامج إحداث التغيير ومنع العنف في جنوب السودان والصومال بتوثيق أفضل الممارسات لاستخدام النهج القائم على المجتمع المحلي. وتستخدم الرعاية المجتمعية طريقة "الحوار الميسر"، وهو عبارة عن محادثة منظمة يقودها أفراد مدربين من المجتمع المحلي على مدى 15 أسبوعاً. ويعمل هذا الحوار على جمع مجموعات من البالغين والمراهقين معاً لرفع مستوى الوعي والإلمام بالقيم المشتركة؛ ولربط تجاربهم مع العنف والظلم بتجارب الآخرين؛ وتحليل الكيفية التي تُساهم بها المعايير الجنسانية في وقوع العنف والتعرض للظلم. ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين المشاركين من العمل معاً لإيجاد حلول لمشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولدعمهم في ترجمة هذه الحلول إلى عمل ملموس داخل مجتمعاتهم المحلية.

3-1 نماذج لبرمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي المتعلقة بتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

يتمثل الهدف الأساسي من تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في ضمان توفير الخدمات المأمونة والميسرة للناجين ووضع آليات للوقاية والتخفيف للحد من حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي. ولكي تنضم أي مجموعة من المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بالفاعلية، يجب أن يكون شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي قادرين على تطبيق النماذج الأساسية للبرمجة. وينبغي على أفرقة التنسيق تقييم المفهوم المشترك لهذه النماذج ودعمه بين شركاء التصدي المبني على النوع الاجتماعي.

تُعدّ النماذج التالية مترابطة وينبغي استخدامها معاً. ولكل منها أهمية خاصة عند تخطيط التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وتنفيذها في حالات الطوارئ.

نموذج متعدد القطاعات



*تشمل مبادرات إعادة الإدماج الاجتماعي وسُئل كسب العيش

تكشف تجارب البرمجة من الميدان أنه لا يوجد قطاع واحد أو وكالة يمكنها بمفردها أن تتصدى بصورة كافية لجهود منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والاستجابة له. يدعو النموذج المتعدد القطاعات إلى الاستجابة والتنسيق الشاملين فيما بين الوكالات عبر القطاعات، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الصحة، والصحة العقلية، والرعاية الاجتماعية النفسانية والقانونية/العدالة والأمن. يجري توجيه الناجين إلى هذه القطاعات المختلفة من الخدمة من خلال إدارة الحالات. ويستند هذا النموذج إلى فهم مفاده أنّ الناجين يتمتعون بحقوق سياسية واجتماعية اقتصادية تغطي مجموعة من الاحتياجات والخدمات. ويمكن الاطلاع على تفاصيل ما هو مطلوب لكل قطاع من هذه القطاعات من أجل الاستجابة الفعالة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في منشور صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي صدر في عام 2015، "المعايير الدنيا للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له في حالات الطوارئ"،

والتي سيجري استكمالها بمعايير الحد الأدنى المشتركة بين الوكالات للوقاية والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ (نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، سيصدر قريباً 2020/2019).

ومن العناصر الحاسمة الأخرى في النموذج المتعدد القطاعات التنسيق بين القطاعات وداخلها، بما في ذلك إنشاء مسارات الإحالة ورصدها وتبادل المعلومات والمشاركة في اجتماعات منتظمة مع ممثلين من مختلف القطاعات. ويجب أن تعمل المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على ضمان وجود البرمجة وجودتها في كل قطاع من قطاعات الاستجابة في حالات الطوارئ.

النموذج المتعدد المستويات

كُيف النموذج المتعدد المستويات لحالات الطوارئ من أجل تقديم توضيحات بشأن مسؤوليات القطاعات في إطار نموذج متعدد القطاعات. ويساعد هذا النموذج في شرح الدور الذي يمكن أن يؤديه كل قطاع في إصلاح السياسات وتطوير البنية التحتية والخدمات المباشرة. ويجب أن تتم التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع القطاعات الرئيسية وعلى مستويات متعددة من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الحماية الهيكلية والنظامية والفردية. ويمكن أن تتفاعل هذه المستويات وتتداخل مع أحدها الآخر.

يشتمل النموذج المتعدد المستويات على المستويات التالية:

- 1- **الإصلاح الهيكلي:** يشمل ذلك الوقاية على أوسع مستوى لضمان الاعتراف بالحقوق وحمايتها من خلال القوانين والسياسات الدولية والتشريعية والتقليدية. من الأمثلة على ذلك:
 - إصلاح القانون الموضوعي والإجرائي.
 - وضع السياسات المتعلقة بالصحة والرعاية الاجتماعية والعدالة والأمن.
 - التثقيف في مجال حقوق الإنسان مع القادة التقليديين وقادة المجتمع المحلي.
- 2- **إصلاح الأنظمة:** يتضمن إصلاح الأنظمة نظم واستراتيجيات رصد انتهاكات الحقوق والاستجابة لها. ويشمل التدخل على هذا المستوى بناء قدرات أنظمة العدالة القانونية والتقليدية، وأنظمة الرعاية الصحية، وأنظمة الرفاه الاجتماعي، والآليات المجتمعية. من الأمثلة على ذلك:
 - توفير التعليم والتدريب للوكالات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم خدمات الصحة والأمن والرفاه الاجتماعي للنساء والفتيات.
 - تقديم المساعدة الفنية للدوائر الحكومية.
 - تقييم ومعالجة المخاطر وأوجه الضعف لدى السكان المتضررين.
 - تنسيق الجهود المتعددة القطاعات والمشاركة بين الوكالات.
 - توليد المعارف والمعلومات لأغراض المناصرة.
- 3- **الاستجابة التنفيذية:** تتضمن الاستجابة التنفيذية الاستجابة على المستوى الفردي من خلال الخدمات المباشرة لتلبية احتياجات الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي. من الأمثلة على ذلك:
 - إطلاق حملات تثقيفية وإعلامية قائمة على المجتمع المحلي حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وتوافر الخدمات.
 - إدارة الحالات والإحالة والمناصرة.
 - تقديم المشورة والدعم.
 - توفير خدمات الفحص الطبي الشرعي والعلاج والمتابعة.
 - الربط مع الشرطة والمحاكم.

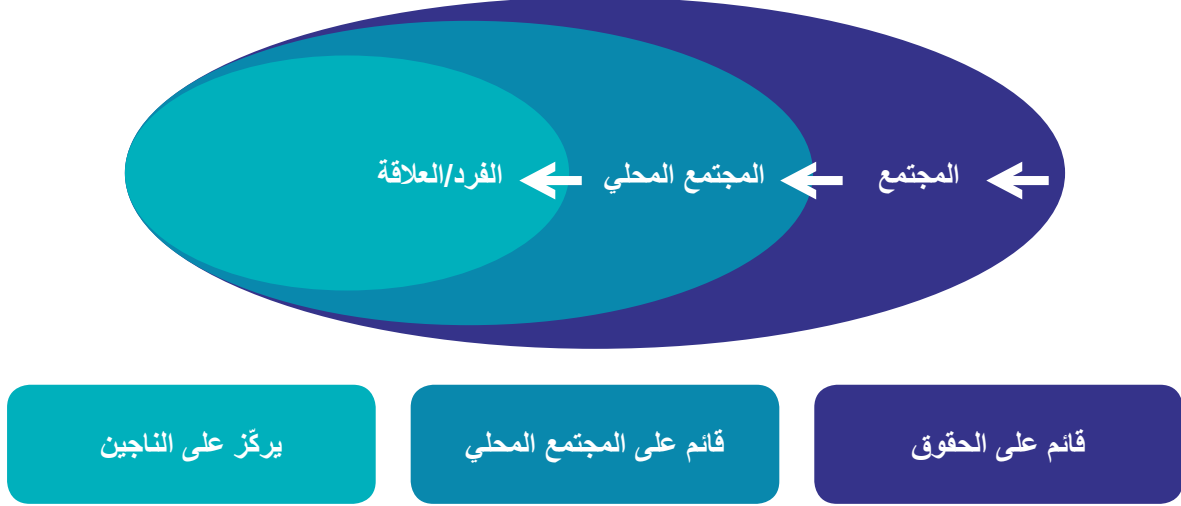
تركز العديد من برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي جهودها على مستوى الاستجابة التنفيذية. ومن خلال التخطيط للأنشطة التي تركز أيضاً على مستويات الإصلاح الهيكلي والنظم، يمكن لواضعي البرامج وصانعي السياسات في جميع القطاعات البدء في إجراء إصلاحات دائمة تحمي أولئك الذين تعرضوا للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعمل على القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ويؤدي النموذج المتعدد المستويات دوراً هاماً في حالات الطوارئ بصفة خاصة حيث توجد أزمات مطولة أو متكررة، بما أنه قد توجد فرص أكبر للعمل على المستويين النظامي والهيكلية. ومن المهم دراسة هذه المستويات في مراحل الاستقرار والتعافي والتأهب لحالات الطوارئ. وأخيراً، تُعد المناصرة أمراً بالغ الأهمية على جميع هذه المستويات لإحداث تغييرات بغرض تحسين الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي (انظر الفصل الثالث، المهمة 6 بشأن المناصرة).

الإطار الإيكولوجي

تم تكيف الإطار الإيكولوجي - الذي طُوّر في الأصل داخل القطاع الصحي لفهم أسباب العنف المبني على النوع الاجتماعي ومخاطره - ليناسب حالات الطوارئ. ويلخص إصدار هذا الإطار أدناه المقاربات والنماذج المختلفة للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي نوقشت أعلاه لتوضيح كيف يمكنها العمل معاً لتحقيق استجابة شاملة ومنسّقة.

الإطار الإيكولوجي والنهج الثلاثة



برمجة الوقاية

ينبغي ربط برمجة الوقاية ببرامج الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل حماية الحقوق قبل وقوع العنف. وتركز الوقاية على مسببات العنف المبني على النوع الاجتماعي والأسباب المساهمة فيه، في حين تركّز الاستجابة على تأثيرات العنف المبني على النوع الاجتماعي على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. (للحصول على مثال على هذه التصورات المفاهيمية، انظر أدلة مُيسّري أعمال التدريب على الصعيد الميداني بقلم بيث فان، 2004). وينبغي أن تتماشى برمجة الوقاية مع الإطار الإيكولوجي المبين أعلاه، وأن تعالج الطبيعة الأساسية للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال النهج المبني على حقوق الإنسان والتي تتصدى لمسألتي التمييز الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين.

ينبغي مراعاة ما يلي عند وضع استراتيجيات الوقاية:

- إجراء تقييمات للتعرف على أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي الرئيسية التي يعاني منها السكان المتضررون.
- فهم المخاطر والعوامل الوقائية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لهذا السياق.
- تحديد أفضل الاستراتيجيات للحد من المخاطر لهذا السياق.
- استحداث استراتيجيات وقائية يكون لها تأثير كبير على مكافحة أشكال العنف المتعددة. فعلى سبيل المثال، قد يكون لبرمجة سبل كسب العيش دور مفيد في الحد من العنف والاستغلال الجنسيين، وكذلك عنف الشريك الحميم.
- وضع استراتيجيات لمواصلة التدخلات الوقائية عند انسحاب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.
- ربط أنشطة الوقاية ببرامج الاستجابة من أجل تلبية الاحتياجات المتنوعة للسكان المتضررين - ولا سيما أولئك المعرّضون أكثر من غيرهم لمخاطر العنف. تحديد عوامل الخطر والحماية الخاصة بالفتيات المراهقات، والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والقواعد من النساء، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وغيرهن. لمزيد من المعلومات التفصيلية حول المجموعات المعرّضة للخطر، انظر المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (ص 12-13) ودليل مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
- التأكد من أنّ أنشطة الوقاية تبرز ضرورة التصدي للتمييز ضد النساء والفتيات باعتباره سبباً أساسياً للعنف الذي تتعرض له النساء والفتيات.



الدروس المستفادة

جُرِّبَتْ نُهْجٌ مَبْنُوكَةٌ فِى بِلْدَانٍ مَخْتَلَفَةٍ لِإِشْرَاكِ الرِّجَالِ وَالفَتِيَانِ فِى الوَقَايَةِ مِنَ العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ. فَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ، يُعَدُّ نَمُودَجُ إِشْرَاكِ الرِّجَالِ فِى المَمارَسَاتِ الخَاضِعَةِ لِلْمَسْأَلَةِ نَمُودَجاً طَوَّرْتَهُ اللِّجْنَةُ الدَّوْلِيَّةُ لِلإِنْقَاذِ بِهَدَفِ التَّدخُلِ الأَوَّلِيِّ وَلَمَدَةِ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ. وَتَتَعَاوَنُ اللِّجْنَةُ مَعَ الرِّجَالِ لِدِرَاسَةِ التَّأثيرِ الجِنْسَانِيِّ لِلنِّزَاعِ وَكَيْفِ جَرَى تَنَشُّطِهِمِ اجْتِمَاعِيّاً، وَهِيَ خَطْوَةٌ حَاسِمَةٌ فِى خَلْقِ عَالَمٍ تَحْطِى فِيهِ الإِنَاثُ بِقِيَمَةٍ مُسَاوِيَةٍ لِلذُّكُورِ وَيُعْشَنُ فِى مَأْمَنِ مِنَ العَنَفِ. وَتَبَيَّنَ الدَّرُوسُ المَسْتَفَادَةُ مِنَ نَمُودَجِ إِشْرَاكِ الرِّجَالِ فِى المَمارَسَاتِ الخَاضِعَةِ لِلْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يَبْغِي تَصْمِيمَ اسْتِرَاطِيَّاتٍ خَاصَّةً بِمِشَارَكَةِ الذُّكُورِ مِنَ أَجْلِ تَوْفِيرِ الحِمَايَةِ لِلنِّسَاءِ وَالفَتِيَاتِ. وَجَاءَ هَذَا النَّمُودَجُ لِمُجَابَهَةِ رُدُودِ الفَعْلِ الغَاظِبَةِ الَّتِي كَثِيرًا مَا لَوَحِظَتْ فِى الدَّوَرَاتِ الأَوَّلَى مِنَ نَمُودَجِ إِشْرَاكِ الرِّجَالِ فِى المَمارَسَاتِ الخَاضِعَةِ لِلْمَسْأَلَةِ، حَيْثُ ثَارَ الرِّجَالُ وَشَعَرُوا بِأَنَّ الأَنْشِطَةَ صُمِّمَتْ خَصِيصاً لِنَزْعِ السُّلْطَةِ مِنْهُمِ.

لَمْ يَكُنْ تَطْبِيقُ النُّهْجِ المَبْنُوكَةِ فَعَالاً إِلا فِى البِنَائَاتِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا المَجْتَمَعُ المَحَلِّيُّ مَسْتَقَرّاً، ذَلِكَ لِأَنَّ الأَنْشِطَةَ وَالدَّوَرَاتِ تَحْتَاجُ إِلَى اسْتِهْدَافِ المَجْمُوعَةِ نَفْسِهَا مَعَ مَرُورِ الوَقْتِ. انظُرِ المَوَارِدَ الوَارِدَةَ فِى الفَصْلِ السَّادِسِ وَالمَتَعَلِّقَةَ بِإِشْرَاكِ الفَتِيَانِ وَالرِّجَالِ فِى جُهودِ التَّصَدِّيِّ لِلعَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ.



اعتبارات خاصة للفتيات المراهقات

إِنَّ إِشْرَاكَ المَرَاهِقِينَ، وَخَاصَّةً الفَتِيَاتِ المَرَاهِقَاتِ، فِى الوَقَايَةِ مِنَ العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ وَالاسْتِجَابَةِ لَهُ يَمْكَنُ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَثَارٌ إِيجَابِيَّةٌ مَحْفُوزَةٌ. وَقَدْ وَضَعَتِ اللِّجْنَةُ الدَّوْلِيَّةُ لِلإِنْقَاذِ مَنَهْجاً دِرَاسِيّاً لِلْمَهَارَاتِ الحَيَاتِيَّةِ لِلْفَتِيَاتِ المَرَاهِقَاتِ فِى لُبْنَانَ كِجْزٍ مِنَ الاسْتِجَابَةِ المَخْصُوصَةِ لِلجِنْسَيْنِ السُّورِيِّينَ مِنْذُ عَامِ 2014، مِنْ أَجْلِ إِشْرَاكِهِنَّ فِى الوَقَايَةِ مِنَ العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ. وَيَطْرَحُ المَنَهْجُ آليَاتَ تَكْيُفٍ إِيجَابِيَّةٍ لِلْفَتِيَاتِ المَرَاهِقَاتِ وَيُسَاعِدُهُنَّ عَلَى إِثْبَاتِ شَبْكَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ إِذَا وَاجِهْنَ العَنَفَ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ. هُنَاكَ فِرْصٌ لِلْفَتِيَاتِ لِيَصْبِحْنَ مَعْلَمَاتٍ لِقَرِينَاتِهِنَّ مِنْ أَجْلِ تَبَادُلِ مَعَارِفِهِنَّ وَشَبْكَاتِهِنَّ وَالارْتِقَاءِ بِنَهَا (انظُرِ سَلَامَتِي، رِفَاهِي). وَتَشْمَلُ الأَمْثَلَةُ الأُخْرَى لِبرَامجِ الوَقَايَةِ المَوْجَّهَةِ مَعَ الفَتِيَاتِ المَرَاهِقَاتِ مَبَادِرَاتٌ مَشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الوَكَايَاتِ لِلقَضَاءِ عَلَى زَوَاجِ الأَطْفَالِ (انظُرِ فَتِيَاتٌ لَا عَرَائِسَ) وَتَشْوِيهِ الأَعْضَاءِ التَّنَاسَلِيَّةِ الأُنْثَوِيَّةِ (انظُرِ البَرْنَامَجَ المَشْتَرَكَ بَيْنَ صَنْدُوقِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ لِلسَّكَّانِ وَاليُونَيْسِفِ لِلقَضَاءِ عَلَى تَشْوِيهِ الأَعْضَاءِ التَّنَاسَلِيَّةِ الأُنْثَوِيَّةِ). يَجِبُ أَنْ تَقُومَ المَجْمُوعَاتُ الفِرْعَوِيَّةُ المَعْنِيَّةُ بِالعَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ بِإِدْرَاجِ الفَتِيَاتِ المَرَاهِقَاتِ فِى اسْتِرَاطِيَّاتِ الوَقَايَةِ وَخَطْطِ الاسْتِجَابَةِ.



أداة إلكترونية

ابْدَأْ دَوْرَةَ تَدْرِيبِيَّةً مَجَاناً عَلَى شَبْكَةِ الإِنْتَرْنِتِ حَوْلَ إِدَارَةِ العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ فِي حَالَاتِ الطَّوَارِئِ لِاسْتِعْرَاضِ نَمَاذِجِ التَّدخُلَاتِ فِي العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ وَنُهْجِهَا. مَتَوَفَّرَةٌ بِاللُّغَاتِ الإِنجِلِيزِيَّةِ وَالفَرَنْسِيَّةِ وَالإِسْبَانِيَّةِ وَالعَرَبِيَّةِ.

التخفيف من المخاطر

يُشِيرُ التَّخْفِيفُ مِنَ المَخَاظِرِ إِلَى الحُدِّ مِنَ مَخَاظِرِ التَّعَرُّضِ لِلعَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ. وَيَمْكَنُ الخَلْطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الوَقَايَةِ، وَالَّتِي تُشِيرُ إِلَى اتِّخَاذِ إِجْرَاءَاتٍ لَوَقْفِ العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ. وَبِشَكْلِ التَّخْفِيفِ مِنَ المَخَاظِرِ أحياناً جِزْءاً مِنَ الوَقَايَةِ، وَلَكِنْ تَدَابِيرُ التَّخْفِيفِ مِنَ المَخَاظِرِ تَخْتَلِفُ عَنِ البَرْمِجَةِ الوَقَايَةِ الأَطْوَلِ أَجْلاً.

يُعَدُّ التَّخْفِيفُ مِنَ مَخَاظِرِ العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ فِي حَالَاتِ الطَّوَارِئِ عَنَصِراً حَاسِماً فِي دِمَجِ التَّدخُلَاتِ فِي العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ عِبْرَ مَخْتَلَفِ قِطَاعَاتِ الاسْتِجَابَةِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَيَمْكَنُ تَنْفِيزُهُ مِنْ قِبَلِ غَيْرِ المَتَخَصِّصِينَ، وَكَذَلِكَ المَتَخَصِّصِينَ فِي بَرْمِجَةِ العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ.

تُوفِّرُ المَبَادِئُ التَّوجِيهِيَّةُ الصَّادِرَةُ عَنِ اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ المَشْتَرَكَةِ بَيْنَ الوَكَايَاتِ بِشَأْنِ التَّصَدِّيِّ لِلعَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ مَعْلُومَاتٍ مَفصَّلَةً عَنِ تَعْمِيمِ الإِجْرَاءَاتِ المَتَعَلِّقَةِ بِالتَّخْفِيفِ مِنَ مَخَاظِرِ العَنَفِ المَبْنِىِ عَلى النُّوعِ الإِجْتِمَاعِىِّ عِبْرَ القِطَاعَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ لِلإِسْتِجَابَةِ

الإنسانية. وقد برز أيضاً عدد من الأدوات بشأن تخفيف مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في القطاعات الشاملة، وجرى تطوير التدخلات المبنية على النقد، بالإضافة إلى أدوات أخرى جديدة، للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجموعة الماوى.

على سبيل المثال، اعتُبرت عمليات تدقيق السلامة ممارسة جيدة لتحديد مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويجب مشاركة تقارير تدقيق السلامة مع التوصيات المستهدفة عبر القطاعات المختلفة لتقليل المخاطر المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتُتخذ هذه الإجراءات بصورة منتظمة إما من خلال الملاحظات أو من خلال الجمع بين الملاحظات ومناقشات أفرقة التركيز. ولضمان العمل الفوري والتنسيق الفعّال، غالباً ما تكون عمليات تدقيق السلامة أكثر فاعلية إذا أُجريت مع قطاعات أخرى. لمزيد من المعلومات حول عمليات تدقيق السلامة، انظر الفصل الثالث والملاحق.

لمزيد من المعلومات حول الكيفية التي يمكن بها للمجموعة الفرعية أن تتفدّ إدماج تدخلات تخفيف المخاطر مع مختلف القطاعات، انظر الفصل الرابع.

4-1 البرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني

يُشكل عدم المساواة المنهجي بين الجنسين سبباً جذرياً للعنف الممارس ضد النساء والفتيات. وبناءً عليه، ينبغي على المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك البرمجة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، أن تعزز المساواة بين الجنسين عند صياغة البرمجة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، كمقاربةٍ للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية. وتُعد معالجة عدم المساواة بين الجنسين أحد المبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية العالمية لنطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي 2018-2020.

ويمثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني نهجاً شاملاً للعمل الإنساني يطبق في جميع القطاعات. وينبغي أيضاً الإبقاء عليه في خطة التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لضمان تنفيذ البرمجة بطريقة لا تستبعد الفئات السكانية الرئيسية المحتاجة وتتكيف مع الديناميات الجنسانية الخاصة بالسياق. ويوفر تعميم مراعاة المنظور الجنساني آليةً لفهم ومعالجة التقاطع المعقد بين مختلف العوامل الجنسانية التي تؤثر على الحماية وإمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية، مع تجنب اتباع نهج ضيق تجاه قابلية التضرر في حالات الطوارئ. ويمكن أيضاً الإشارة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه "نهجاً جنسانياً" أو "نهجاً للمساواة بين الجنسين" في العمل الإنساني.⁶

يجب أن تكون الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية ونقاط الاتصال الجنسانية في الوكالات والمنظمات ومستشار القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية، مسؤولة عن ضمان المسؤوليات الأوسع نطاقاً عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني (أو النهج الجنسانية) عبر مجموعات مختلفة من الاستجابة الإنسانية، على النحو المبين في دليل مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2017). لمزيد من المعلومات حول العمل مع هذه الجهات الفاعلة، انظر الفصل الثاني.

مستشار القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية هو خبير في الشؤون الجنسانية جرى إعارته لدعم القيادة والمجموعات الإنسانية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة والاستجابة الإنسانية. وتجري الاستعانة بهذا النوع من المستشارين في بعض الاستجابات الإنسانية وليس كلها.

6 عرّفت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني بأنه "استراتيجية لجعل اهتمامات المرأة والرجل يُعدّ متكاملاً في تصميم السياسات والخطط والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية - بحيث يستفيد النساء والرجال على قدم المساواة، ويتم القضاء على عدم المساواة". (سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات)

ينبغي أن تتعاون الجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع خبراء الشؤون الجنسانية على أرض الواقع ومع جميع مجموعات الحماية لضمان تعزيز النهج الجنسانية في الاستجابة الإنسانية وجهود البرمجة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يتمتع مُنسقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بمكانة فريدة للعمل مع مجموعة الحماية (بما في ذلك نطاق مسؤولية حماية الطفل) ومجموعة الصحة للدعوة إلى وضع برمجة متأنية ومدروسة وشاملة لتلبية الاحتياجات المختلفة والجنسانية للذكور والأطفال وغيرهم من السكان المعنيين. وقد تشمل الأمثلة استخدام النهج المبني على النوع الاجتماعي مناصرة نطاق مسؤولية حماية الطفل وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى في مجموعات الحماية ومجموعة الصحة والعمل معها لتمكين برامجها من التصدي لمخاطر واحتياجات الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والرجال المحتجزين أو الناجين من التعذيب، الذين يتعرضون جميعاً لخطر العنف الجنسي من بين العديد من أشكال العنف وغيرها من المخاوف.

النهج المبني على النوع الاجتماعي مقابل الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي

تركز استجابة العنف المبني على النوع الاجتماعي على منع العنف الناجم عن عدم المساواة والتمييز بين الجنسين والتصدي لهما، في حين يهدف النهج المبني على النوع الاجتماعي إلى ضمان استفادة من يتأثرون بعدم المساواة المنهجية والهيكلية بين الجنسين من المساعدة والحماية على نحو متساوٍ. وتُعد كلا الاستجابتين ضروريين ويعزز كل منهما الآخر، لأن عدم المساواة بين الجنسين هي سبب العنف وغالباً ما تساهم في إضفاء الشرعية عليه.

— من المذكرة الإرشادية للأقران، التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي: خطوات عملية لمُنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية الإنسانية (تشرين الأول/أكتوبر 2017)

ابدأ دورة تدريبية مجاناً على شبكة الإنترنت حول دليل مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني المحدث الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة باللغة الإنجليزية أو العربية.



أداة إلكترونية

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتضمن أجنحة الحد من مخاطر الكوارث مشاركة الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في التصدي للكوارث الطبيعية المتكررة. وتشجع هذه الأجنحة النهج الشاملة للنوع الاجتماعي، مثل ضمان مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مبادرات الحد من مخاطر الكوارث. ومع ذلك، ما زالت بعض المكونات، بما في ذلك الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، تتسم بالضعف. ومن أجل التصدي لهذه المشكلة، وضعت بعض البلدان التي لديها مجموعات معنية بالتصدي للعنف خطط طوارئ مشتركة بين القطاعات تشمل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتوعية بشأن متطلبات استجابة العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالة الطوارئ.



الدروس المستفادة

5-1 نهج تمكين النساء والفتيات وكيفية ارتباطه بإدماج الفئات الأخرى

بالإضافة إلى نهج المساواة بين الجنسين الذي يدمج الشواغل الجنسانية عبر الاستجابة الإنسانية، ينبغي أيضاً استخدام نهج محدد الأهداف لتحقيق تمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني. وتستعين التدخلات المخصصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي بنهج محدد الأهداف لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتحقيق التمكين والمساواة للنساء والفتيات.

وعلى النحو المشار إليه في القسم المذكور أعلاه، تهدف الاستراتيجية العالمية لنطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي (2018-2020) إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الاستجابات محددة الهدف: "يُعطي نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي الأولوية للنساء والفتيات وفي الوقت نفسه يشمل الناجين بجميع فئاتهم". وسوف يُدرج وصف إضافي لهذه الطريقة البرنامجية في المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له في حالات الطوارئ (نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، يصدر قريباً في 2019/2020).

وتتمثل الفائدة الرئيسية من استخدام نهج يركز على النساء والفتيات في أنه يخلق أثراً تحوُّلية أطول أجلاً في حالات الطوارئ. ويساهم هذا النهج في تحقيق المساواة الفعلية من أجل النساء والفتيات، وهي خطوة أساسية نحو القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي وإعمال الحق في عدم التمييز.

وتستند هذه الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات إلى الإطار المفاهيمي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والذي يوضح ما يلي:

"النساء والفتيات في كل مكان محرومات من السلطة والنفوذ الاجتماعيين، ويفتقرن إلى القدرة على التحكم في الموارد، والسيطرة على أجسادهن، والمشاركة في الحياة العامة. كل ذلك نتيجةً للأدوار والعلاقات الجنسانية المحددة اجتماعياً. يحدث العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات في سياق هذا الاختلال. في حين أنه يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تحلل مختلف أوجه الضعف الجنسانية التي قد تعرّض الرجال والنساء والفتيات لخطر العنف المتزايد وأن تكفل الرعاية والدعم للناجين كافة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإناث بسبب أوجه الضعف الكبيرة الموثقة المتعلقة بتعرّضهن للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتمييز الشامل، وعدم حصولهن على المساعدة الإنسانية بصورة مأمونة ومنصفة". (المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ص 6)

ويتسق هذا النهج أيضاً مع النهج القائمة على حقوق الإنسان إزاء المساعدة الإنسانية وغيرها من السياسات والمعايير الأساسية.

أهمية نهج تمكين النساء والفتيات	الأدوات القانونية والسياسة الرئيسية
<p>يعرّف العنف المبني على النوع الاجتماعي بأنه شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى الدول الأطراف التزامات بالقضاء عليه، بما في ذلك العنف الذي تمارسه الجهات الفاعلة غير الرسمية. (انظر التوصية العامة رقم 19 الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة)</p> <p>من أجل التصدي للتمييز ضد المرأة، من الضروري اتخاذ تدابير لا تقتصر على منح المرأة معاملة متساوية رسمياً مع الرجل فحسب، بل تمنحها معاملة تفضيلية من أجل تحقيق المساواة الفعلية للمرأة.</p> <p>ويتطلب السعي إلى تحقيق مساواة فعلية أيضاً وضع استراتيجية فعّالة تهدف إلى التغلب على التمثيل الناقص للمرأة وإعادة توزيع الموارد والسلطة بين الرجل والمرأة. (انظر المادة 4 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على النحو المبين في التوصية العامة رقم 25)</p>	<p>القانون الدولي لحقوق الإنسان: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)</p>
<p><u>التمكين</u>: "يشير مفهوم تمكين النساء والفتيات إلى قدرة المرأة أو الفتاة على التحكم في مصيرها. وهذا يعني أنه يجب ألا يقتصر حق المرأة على التمتع بقدرات متساوية (مثل التعليم والصحة) والمساواة في الحصول على الموارد والفرص (مثل تملك الأراضي والحصول على فرص العمل) فحسب، بل يجب أن يكون لديها أيضاً القدرة على استخدام هذه الحقوق والقدرات والموارد والفرص لاتخاذ خيارات وقرارات استراتيجية. (انظر الملحق "ب"- المصطلحات والتعريفات)</p> <p><u>يتطلب التمكين من العاملين في المجال الإنساني</u>: "أن يعملوا بشكلٍ ملموس على تعزيز المشاركة المجدية والمأمونة، والقيادة التحولية، والعمل الجماعي للنساء والفتيات من جميع الخلفيات في جميع مراحل العمل الإنساني، والعمل أيضاً على تعزيز بذل جهود مماثلة في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، وبناء الدولة".</p>	<p>السياسات الإنسانية: سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني (2017)</p>
<p><u>التعريف</u>: يصف "العنف المبني على النوع الاجتماعي" العنف المبني على الفروق بين الجنسين، أي بين الذكور والإناث. ويُبرز كيف أنّ عدم المساواة بين الذكور والإناث هو أساس معظم أشكال العنف المرتكبة في حق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ("انظر عدد تشرين الثاني/نوفمبر 2018)</p> <p>قد تكون النساء والفتيات معرّضات بشكلٍ خاص للعنف المبني على النوع الاجتماعي: ينبغي للوكالات الإنسانية، عند مساهمتها في حماية هذه الجماعات، أن تنظر بصفة خاصة في اتخاذ تدابير تحد من المخاطر المحتملة بما في ذلك الاتجار أو عمالة الجنس بالإكراه أو الاغتصاب أو العنف المنزلي. وعليها أيضاً تطبيق المعايير والأدوات التي تمنع ممارسة الاستغلال والإساءة الجنسية وتساهم في القضاء عليهما. وقد تشمل هذه الممارسة غير المقبولة الأشخاص المتضررين الذين يعانون من أوجه ضعف محددة، مثل النساء المنعزلات أو المعوقات اللاتي يُجبرن على ممارسة الجنس لأغراض الحصول على المساعدة الإنسانية. (انظر المذكرة التوجيهية رقم 13، طبعة 2011)</p>	<p>المعايير الإنسانية: معايير اسفير، مشروع اسفير</p>

وعلى الصعيد الميداني، يتطلب ضمان إيلاء الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات، من أجل تحقيق مساواة فعلية والقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي، نُهجاً وأساليب محددة للتنسيق.

وتشمل النهج المتبعة على الصعيد الميداني ما يلي:

- صياغة استراتيجيات البرامج والاستجابة من منطلق أن أوجه عدم المساواة المنهجية بين الذكور والإناث تعزز العنف ضد النساء والفتيات.
- تعزيز وضمان قيادة المرأة والفتاة في جميع مراحل الدورة البرنامجية وفي التنسيق.
- الاستماع إلى طلبات ونصائح مختلف النساء والفتيات عند مشاركة الذكور في برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- الحرص على ألا تحمّل مشاركة الذكور آثاراً مادية أو منهجية سلبية على النساء والفتيات بحيث تُعيد ظهور التفاوتات الأبوية.
- ضمان المساواة أمام النساء والفتيات من المجتمعات المتضررة عن نتائج الاستجابات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- استخدام أدوات البحث والتقييم التي تسترشد بالأساليب التشاركية والنسوية (مثل تقييمات عوائق الخدمة وتوثيق التجارب التي مرت بها النساء والتقييمات النوعية التشاركية التي تقودها النساء) والتي يُرجح أن تحسّن الخدمات الإنسانية وأن يكون لها تأثير مستدام وتحوّلي على الأسباب الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- استخدام تقنيات الرصد والتقييم التي تحلّل أوجه عدم المساواة بين الجنسين والعوامل الاجتماعية التي تُساهم فيها، بما في ذلك التسلسل الهرمي الصعب بين "المُقيّم" و "المُقيّم"، وموضوع التقييم وهدفه، وأشكال المعرفة من الناحية النوعية والكمية. (انظر الفصل 6 لمزيد من الموارد بشأن الرصد والتقييم).
- السعي إلى تحقيق آثار تحويلية متعددة المستويات من الاستجابة الإنسانية للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تُساهم في تغيير أوجه عدم المساواة القائمة من قبل والتسلسلات الهرمية الجنسانية التي يستفيد منها الذكور.

تعتمد هذه الأساليب على النهج المتبعة في برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تهدف إلى إحداث آثار تحويلية لا تعيد إنشاء الاستبعادات الموجودة في نظم التسلسلات الهرمية الجنسانية غير المتكافئة.

قد يحتاج منسفو تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى التوضيح بأن استخدام نهج تمكين النساء والفتيات كجزء من برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي لا يعني استبعاد أو نقص الخدمات المقدمة للفئات الأخرى:

خرافات وحقائق

الخرافة: إذا مُنحت الأولوية للنساء والفتيات في برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي، فإن الرجال والفتيان سيجري استبعادهم ولن يحصلوا على الخدمات على قدم المساواة.

الحقيقة: إن الاستعانة بالنهج التي تركز على النساء والفتيات لا تعني أن الناجين من الذكور مستبعدون من الخدمات الإنسانية إذا تعرّضوا للعنف الجنسي، أو العنف الأسري، أو الاتجار بالبشر، أو زواج الأطفال أو غير ذلك من أنواع العنف. وفقاً للمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، يجب تقديم المساعدة للضحايا بجميع فئاتهم. يُدرج الرجال والفتيان في مكونات مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات/الصحة الجنسية والإنجابية من الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال مجموعة/قطاع الصحة، وتوضع في الاعتبار في إجراءات التشغيل القياسية والمبادئ التوجيهية لإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد تكون هناك اختلافات في كيفية وصول الذكور والإناث إلى الخدمات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وإلى الجهات/القطاعات الفاعلة التي تركز على هذه الخدمات. تهدف هذه الاختلافات في أساليب تقديم الخدمات إلى تكيف الخدمات مع الاحتياجات الخاصة لكل مجموعة، وعدم إلحاق ضرر بأي منها، وتحقيق مساواة فعلية بين الذكور والإناث (انظر أيضاً القسم المعني ببرمجة المساواة بين الجنسين ومراجع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المذكورة أعلاه). تستند ترتيبات تقديم الخدمات إلى التحليل المتعدد القطاعات و المشترك للاحتياجات وقضايا حقوق الإنسان في سياق معين.

الخرافة: إن إعطاء الأولوية للنساء والفتيات في برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي يعني عدم إشراك الرجال في إيجاد حلول، رغم أن مشاركتهم تُعد أمراً ضرورياً لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

الحقيقة: إن الاستعانة بنهج تمكين النساء والفتيات لا تعني عدم إمكانية أن يصبح الرجال والفتيان جزءاً من الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. فبرمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي يمكن أن تتضمن "إشراك الذكور"، وهو نهج يحلل بدقة أين ومتى وكيف يمكن أن يكون للعمل مع الرجال والفتيان أثراً إيجابية جوهرية على معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، مع ضمان عدم تعريض النساء والفتيات لخطرٍ متزايد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الخِرافة: سيجري تجاهل مخاوف المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إذا حظيت النساء والفتيات بالأولوية في برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الحقيقة: تشرح سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2017 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أن تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعرفون بأنهم من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين هي في نطاق برامج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات التي يتعين معالجتها عبر جميع مجالات الاستجابة الإنسانية. وتتضمن المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي (اللجنة التوجيهية لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي) توصيات وتوجيهات محددة بشأن إحالة وإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تُرتكب ضد الأشخاص الذين يعرفون بأنهم من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. يدعم نهج تمكين النساء والفتيات جهود تحديد التقاطعات بين أوجه الضعف المختلفة للنساء والفتيات (بما في ذلك التقاطع مع الهوية الجنسانية والميول الجنسية) من أجل منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له عبر جميع مجالات الاستجابة الإنسانية. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه في حين يمكن أن تكون هناك بعض الفواصل والتقاطعات المشتركة مع العنف الممارس ضد النساء والفتيات والأشخاص الذين يعرفون بأنهم من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ لا يمكننا افتراض وجود مساواة. ومن المهم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني إجراء تحليلات الحماية من مخاطر العنف الممارس ضد الأشخاص الذين يعرفون بأنهم من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين لتحديد دوافعهم الخاصة وتلبية احتياجاتهم وتجاربهم المحددة عبر جميع مجالات الاستجابة الإنسانية.

يوفر الفصل 6 مزيداً من المعلومات عن الموارد المتعلقة بالبرمجة المتخصصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تعمل على إشراك الرجال والفتيان في التصدي للعنف الممارس ضد النساء والفتيات وكيف تعمل الجهات الفاعلة المتخصصة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع مجموعات مختلفة من أجل تلبية احتياجات الناجين من الذكور من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، من بين المجموعات الأخرى المعرضة أكثر من غيرها لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

أصبحت الدعوات إلى تطبيق نهج محددة الأهداف لتمكين النساء والفتيات من خلال البرمجة المتخصصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية أكثر إلحاحاً في السنوات الأخيرة، حيث يوثق الممارسون حالات تهميش النساء والفتيات في إطار برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.

يواجه منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي سيناريوهات مثل تلك المدرجة أدناه عبر بيانات متعددة، وفقاً للمشاورات التي جرت بشأن هذا الدليل. وتُقدّم الاقتراحات المتعلقة بالإجراءات الممكنة اتخاذها للتصدي لها بتأطير المشكلة باستخدام نهج تمكيني.

السيناريو	
الاستجابات الممكنة	المشكلة
<p>طلبت الجهات المانحة أو غيرها من المؤسسات الإنسانية المؤثرة الوصول إلى الرجال والفتيان أو إدماجهم في أنشطة العنف المبني على النوع الاجتماعي داخل الأماكن المؤاتية للنساء والفتيات لذلك لا يشعر الذكور بأنهم مستبعدون. وقد جاءت هذه الطلبات في أماكن لا يُسمح فيها للنساء بالوصول إلى الأماكن التقليدية المنتشرة للذكور (أي المساجد، واجتماعات القادة المجتمعيين، وما إلى ذلك).</p>	<p>من شأن السماح للرجل بالوصول إلى هذه الأماكن أن يعيد إدخال أوجه عدم المساواة المهيمنة للذكور والتي كانت تحد من وصول النساء والفتيات في السابق إلى الخدمات الإنسانية وهو ما عالجه التدخلات التي تركز على النساء/الفتيات.</p> <p>من المرجح أن يؤدي إدخال الرجال إلى الحد من استخدام النساء والفتيات للخدمات لأنها لم تعد تلبى احتياجاتهن وسيصبحن أكثر عزلة، الأمر الذي قد يسبب ضرراً.</p> <p>إن وجود الرجال والفتيان في هذه الأماكن يمكن أن يخلق مخاطر جديدة من العنف المبني على النوع الاجتماعي على النساء والفتيات.</p> <p>من غير المحتمل أيضاً تلبية احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للذكور، الأمر الذي قد يتطلب أنواعاً مختلفة من التدخلات لتكون مؤثرة وفعالة.</p> <p>قد يتعرّض تنفيذ المبادئ التوجيهية (خصوصاً السريّة والأمان) للخطر إذا استخدم الرجال إمكانية الوصول إلى رصد أنشطة النساء والفتيات أو الإبلاغ عنها.</p>
<p>عرض القيام بجولة في المخيم ومراقبة عدد الأماكن التي تسكنها النساء والرجال والفتيان والفتيات.</p> <p>توضيح أن المجتمعات، وخاصةً عند سؤالها عن المجموعات المصنفة حسب الجنس، كثيراً ما تحدد وتوافق على الحاجة إلى مساحات تفصل بين الجنسين.</p> <p>طلب تحليل للاحتياجات التي تحرك طلب وصول الذكور وتحديد الدوافع التي يمكن معالجتها من خلال البرمجة الإنسانية الأوسع نطاقاً، مثل إشراك الرجال والفتيان بشكل أكثر نشاطاً في برامج الإعلام أو التوعية المتعلقة بالصحة.</p> <p>تحديد ما إذا كانت النهج النسوية لإشراك الذكور يمكن أن تلبى احتياجات الرجال والفتيان في هذه الحالة.</p> <p>تقديم معلومات عن الكيفية التي يمكن بها للناجين من الذكور الوصول إلى الخدمات القائمة دون الحد من الآثار الإيجابية للبرمجة المصممة خصيصاً للنساء والفتيات.</p> <p>العمل مع مجموعة الحماية، ونطاق مسؤولية حماية الطفل، ومجموعة الصحة لقيادة المتابعة المركزة من أجل تحديد أي ثغرات في الخدمات أو الاستشارات المتعلقة بالذكور.</p> <p>شرح نهج "عدم الإضرار" الذي لا يمكن المساس به من خلال السماح للرجال بدخول الأماكن التي صُممت كأماكن آمنة للنساء والفتيات.</p>	<p>من شأن السماح للرجل بالوصول إلى هذه الأماكن أن يعيد إدخال أوجه عدم المساواة المهيمنة للذكور والتي كانت تحد من وصول النساء والفتيات في السابق إلى الخدمات الإنسانية وهو ما عالجه التدخلات التي تركز على النساء/الفتيات.</p> <p>من المرجح أن يؤدي إدخال الرجال إلى الحد من استخدام النساء والفتيات للخدمات لأنها لم تعد تلبى احتياجاتهن وسيصبحن أكثر عزلة، الأمر الذي قد يسبب ضرراً.</p> <p>إن وجود الرجال والفتيان في هذه الأماكن يمكن أن يخلق مخاطر جديدة من العنف المبني على النوع الاجتماعي على النساء والفتيات.</p> <p>من غير المحتمل أيضاً تلبية احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للذكور، الأمر الذي قد يتطلب أنواعاً مختلفة من التدخلات لتكون مؤثرة وفعالة.</p> <p>قد يتعرّض تنفيذ المبادئ التوجيهية (خصوصاً السريّة والأمان) للخطر إذا استخدم الرجال إمكانية الوصول إلى رصد أنشطة النساء والفتيات أو الإبلاغ عنها.</p>

السيناريو

عدم إدراج أخصائي العنف المبني على النوع الاجتماعي والتحليل التقني في تقييم الحماية، لأن "النوع الاجتماعي" يُفترض بأنه مشمول بالفعل في نهجٍ أوسع نطاقاً للحماية.

المشكلة	الحل
<ul style="list-style-type: none"> من خلال تجميع جميع عوامل "قابلية التضرر" في قاعدة ومنهجية واحدة للحماية، يمكن حجب الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، لا سيما إذا كان التركيز ينصب على من يحصل على الخدمات، وليس على السبب أو الكيفية. المهارات المطلوبة لإجراء تحليل مفصل للعنف المبني على النوع الاجتماعي لأغراض الحماية ليست بالضرورة هي نفسها في جميع مجالات الحماية الأخرى. لا تُعد الخبرة بالأمور الجنسانية دائماً مساوية للخبرة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> ينبغي استشارة الجهات الفاعلة والأخصائيين في ميدان العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستعانة بهم في تقييمات الحماية وتحليلها، استناداً إلى الالتزامات الإنسانية بالموافمة مع السياسة الجنسانية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وولاية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بشأن القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وضع قائمة على المستوى القطري من الأخصائيين المتاحين والمربين على التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث يمكن الاستعانة بهم بسهولة لدعم تقييمات الحماية. تأسيس مجموعة فرعية تُعنى بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تحت عنوان "أفضل الممارسات" بشأن التقييمات المتعلقة بالحماية، والتي تتضمن توجيهات بشأن إشراك النساء والفتيات وتحديد أولوياتها في جميع المراحل.

السيناريو

المنظمات التي تفوقها النساء غير مدرجة في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وليست جزءاً من المحافل الإنسانية الأخرى

المشكلة	الحل
<ul style="list-style-type: none"> إنَّ غياب النساء والفتيات في المجتمعات المحلية عن المحافل الرئيسية للتخطيط وصنع القرار بشأن المساعدة الإنسانية يعزز أوجه عدم المساواة الأساسية التي تشكل عقبات أمام وصولهنَّ إلى الخدمات الإنسانية. لا يمكن القضاء بنجاح على العنف المبني على النوع الاجتماعي من دون تمكين النساء والفتيات، اللاتي ينتمين إلى السكان المتضررين، من القيام بدور قيادي. 	<ul style="list-style-type: none"> المشاركة في المناقشة والتخطيط للعمل مع المجموعات النسائية المحلية حول كيفية جعل الاجتماعات والمعلومات المتعلقة بالتنسيق أكثر سهولة في الوصول إليها. إعطاء الأولوية لتدريب المجموعات النسائية المحلية لتمكينها من المشاركة في جميع مراحل الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. تأسيس مجموعة فرعية تُعنى بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تحت عنوان "مبادئ المساءلة" للمصادقة عليها، والتي ستوفر معايير للمساءلة عن برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات.

يمكن للقدرة على تفسير التدخلات التي تركز على المرأة والتدخلات التي تركز على الفتيات أن تساعد منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على الاستجابة للجهات المانحة التي تعطي الأولوية للنهج النسوية - بالإضافة إلى تحسين نتائج المساعدة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت كندا والسويد مؤخراً جداول أعمال نسوية لسياستهما الخارجية، وهي تعطي الأولوية للمساعدة الإنسانية التي تتناول بالتحديد احتياجات النساء والفتيات. تبنت وزارة التنمية الدولية البريطانية أيضاً نهجاً للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي يعطي الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات. (انظر روابط الموارد المدرجة أدناه للحصول على مزيد من المعلومات عن التمويل والنهج النسوية تجاه العنف المبني على النوع الاجتماعي.)

لمزيد من المعلومات عن النهج النسوية للاستجابة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالشؤون الجنسانية، ذلك لأنه يحتوي على توجيهات وموارد محدثة، بما في ذلك سلسلة من المقالات يقدمها الائتلاف النسوي من أجل التغيير الاجتماعي. لمزيد من المصادر، راجع كتاب الجيب النسائي الذي أصدره الائتلاف النسوي من أجل التغيير الاجتماعي المصمم خصيصاً للممارسين.



أداة إلكترونية

1-6 ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي

يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تكفل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني بسبب أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعمر والإعاقة، فضلاً عن عدد ونسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المتأثرين بالأزمات أو النزاعات. وكما ذكر أعلاه، عندما تتداخل العوامل المتعلقة بالعمر والإعاقة والميول الجنسية والدين والعرق وما إلى ذلك مع التمييز المبني على النوع الاجتماعي، فإن احتمال تعرُّض النساء والفتيات للعنف المبني على النوع الاجتماعي يمكن أن يتصاعد وتتسارع ونيرته. يعيش أكثر من مليار شخص وهم يعانون من بعض أشكال الإعاقة: يُقدَّر معدل الانتشار العالمي بنسبة 19 في المائة بين النساء مقارنةً بـ 12 في المائة بين الرجال.⁷ تُشير التقديرات إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الفئات السكانية المتأثرة بحالات الطوارئ (النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية) مرتفعة، نظراً لأنَّ الناس كثيراً ما يصابون بإعاقة خلال حالات الطوارئ.⁸

ويمكن للجهات الفاعلة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي أن تؤدي دوراً مركزياً في حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في حالات الطوارئ. يجب أن تكون تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي متاحة للأشخاص من الجنسين ممن لديهم أنواع مختلفة من الإعاقة، ومن مختلف الأعمار، فضلاً عن مقدمي الرعاية لهم. في أعقاب اعتماد ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016، شكَّلت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فريق عمل لقيادة المشاورات ووضع مجموعة من المبادئ التوجيهية العالمية واعتمادها لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات كافة، بما في ذلك أنشطة الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له. من المتوقع أن تُطلق المبادئ التوجيهية في عام 2019.

ستساعد المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة منسقي تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في ضمان إدماج النساء والفتيات والرجال والفتيات ذوي الإعاقة. ووفقاً للمبادئ التوجيهية الوشبكة الصدور، يتمثل دور منسقي تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في ما يلي:

- وضع مخطط للمنظمات المحلية والوطنية المهتمة بشؤون ذوي الإعاقة التي لديها خبرة في مجال الاستجابة الإنسانية لإدراجها في اجتماعات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- نشر المبادئ التوجيهية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهات الفاعلة والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- جعل إدماج الإعاقة عنصراً دائماً في جدول أعمال اجتماعات تنسيق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تصنيف مؤشرات فريق التنسيق ذي الصلة حسب الجنس والعمر والإعاقة، وإدراج التحليل في خطط الاستجابة ومقترحاتها.
- استعراض عمليات الإحالة/إجراءات التشغيل القياسية الوطنية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي الخاصة بإدماج ذوي الإعاقة، وضمان مواءمة عمليات اتخاذ القرارات المدعومة والتي لا يمكن الاستعاضة عنها، تماشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مشاركة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما المنظمات النسائية المحلية المعنية بالنساء، وإدراجها في مبادرات بناء القدرات بحيث يكون لبرمجة الإعاقة منظور يعكس الاهتمام بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات الفاعلة في مجال تنسيق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي تقديم الدعم لمناصرة مشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في مفاوضات السلام وبناء السلام، عندما يكون ذلك مناسباً وعندما لا تشكل تهديداً في الوصول إلى مقدمي الخدمات، تماشياً مع الالتزامات الدولية بموجب القرار 1325، وقانون حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية، جرى القيام بعملٍ كبيرٍ لتحسين إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف أجزاء التدخلات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. تتوفر التوجيهات بشأن ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في:

- التقييمات وجمع البيانات
- تطوير مواد التوعية
- إدارة الحالات، بما في ذلك عمليات الموافقة المستنيرة
- بناء قدرات موظفي ومقدمي الخدمات للعنف المبني على النوع الاجتماعي (انظر الفصل 3، والفصل 6، والملاحق)

7 منظمة الصحة العالمية/البنك الدولي، التقرير العالمي حول الإعاقة، 2011.

8 الرابطة الدولية لمساعدة المسنين/المنظمة الدولية لرعاية المعوقين، الضحايا الخفيين للأزمة السورية: المعوقون والجرحى واللاجئون المسنون، 2014.

تشمل المبادئ التوجيهية والمعايير المشتركة بين الوكالات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي اعتبارات رئيسية للأشخاص ذوي الإعاقة.⁹ غير أنه يلزم تكريس مزيد من الجهود والتمويل لتجربة التعلم وتوسيع نطاقه وتوثيقه بشأن كيفية تنفيذ التوجيهات في هذا المجال، ولا سيما كيفية قيام المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بتعزيز ودعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تحتفظ مفوضية اللاجئين النسائية بأرشيف إلكتروني يضم مجموعة من التوجيهات والأدوات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وقضايا الإعاقة.



أداة إلكترونية

قامت الاستجابة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في كل سوريا بتكليف أسئلة فريق واشنطن بشأن الإعاقة لجمع البيانات حول الإعاقة خلال تسجيل المستفيدين في مراكز تقديم الخدمات. على الصعيد الميداني، عملت هذه الجهات الفاعلة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي على جعل أسئلة فريق واشنطن شديدة الارتباط بالسياق المحيط من أجل الوصول إلى أفضل وصفٍ ممكن لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة لإدراجها في جمع البيانات النوعية خلال مناقشات مجموعة التركيز. بعد ذلك، وضعت تلك الجهات دليلاً تيسيرياً لشركاء تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي. تتطلب هذه العملية تخصيص الوقت والموارد، بما في ذلك تدريب الشركاء ووضع الميزانية. كان إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة كقائمين بالتعداد ومجيبين أيضاً جزءاً لا يتجزأ من المشروع.



الممارسة الواحدة

أسئلة بشأن الإعاقة صمّمها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة

بسبب الحالة البدنية أو العقلية أو الصحية....

4- هل لديك صعوبة في التذكُّر أو التركيز؟



1- هل لديك صعوبة في الرؤية حتى لو كنت تضع نظارات؟



5- هل لديك صعوبة (في الاعتناء بأمورك الذاتية)، مثل الاستحمام أو ارتداء الملابس؟



2- هل لديك صعوبة في السمع حتى لو كنت تستخدم أجهزة تقوية السمع و/أو هل أنت أصم؟



6- باستخدام لعتك المعتادة (العرفية)، هل لديك صعوبة في التواصل (على سبيل المثال، فهم الآخرين أو إفهامهم)؟



3- هل لديك صعوبة في المشي أو صعود الدَّرَج؟



فئات الإجابة عن الأسئلة:

لا - لا توجد صعوبة. نعم - أجد بعض الصعوبة. نعم - أجد الكثير من الصعوبة. لا يمكنني فعل ذلك مطلقاً.

لمزيد من المعلومات، راجع المجموعة الكاملة من أسئلة الإعاقة.

9 ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمعايير الدنيا للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له في حالات الطوارئ (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015) والمبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي (2017).

7-1 برمجة الصحة الإيجابية ومجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات.

من الضروري لمنسقي وشركاء التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يفهموا مكونات مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات لتدخلات الصحة الإيجابية في حالات الطوارئ، والتي تشمل التصدي للعنف الجنسي. على الصعيد الميداني، يتولى الفريق العامل المعني بالصحة الجنسية والإيجابية التابع لمجموعة الصحة زمام القيادة في هذا النوع من البرمجة. وينبغي أن تعمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على تبادل المعلومات والاستراتيجيات، ولا سيما خلال عمليات التقييم والتمويل مثل الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة. تساعد عملية التخطيط والمناصرة المشتركة على ضمان توفر ما يكفي من الأموال والمعلومات والبنية التحتية للناجين للوصول إلى هذه المكونات الأساسية للخدمات الصحية.

واستناداً إلى التقييم والتحليل المشتركين، قد تختار المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وفريق العمل المعني بالصحة الجنسية والإيجابية اتباع استراتيجية مشتركة أو إنشاء فرقة عمل تُعنى بمجال معين من مجالات الحاجة إلى تنفيذ مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات. فعلى سبيل المثال، في الاستجابة الخاصة بكل من هايتي ولكل سوريا، تعاونت المجموعات العاملة المعنية بالصحة الجنسية والإيجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي على تحسين تنفيذ مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات لتحقيق نتائج أفضل للفقيتات المراهقات (انظر الفصل 2، "العمل مع مجموعة الصحة"، والفصل 6، للاطلاع على مزيد من الموارد).

النقاط الرئيسية للتواصل مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والجهات الفاعلة الأخرى بشأن مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات:



- تُعد مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات بمثابة مجموعة دنيا من الأنشطة ذات الأولوية والتي تُلبي "معايير إنقاذ الحياة" لصندوق الاستجابة للطوارئ المركزي، والتي سيجري تنفيذها في بداية كل أزمة إنسانية (لمزيد من التوجيهات بشأن صندوق الاستجابة للطوارئ المركزي، انظر الفصل 3 والملاحق).
- تُعد مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات مجموعة إلزامية. وقد تمت المصادقة عليها من قِبل مجموعة الصحة وهي جزء من معايير اسفير باعتبارها الحد الأدنى من معايير الرعاية الصحية الواجب توافرها في جميع حالات الطوارئ.
- يجب تنفيذ مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات في البداية الفورية لحالات الطوارئ الإنسانية. فهي تشكل نقطة الانطلاق للحد الأدنى من برامج الصحة الجنسية والإيجابية وينبغي توسيع نطاقها لتشمل خدمات الصحة الجنسية والإيجابية الأكثر شمولاً في أقرب وقتٍ ممكن (أي في مرحلتَي التعافي والتأهب).
- إهمال مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات له عواقب وخيمة: الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال حديثي الولادة التي يمكن اتقاؤها، والعنف الجنسي والصدمات اللاحقة له، والأمراض المنقولة جنسياً؛ وحالات الحمل غير المرغوب فيها، والإجهاض غير الآمن، واحتمال انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.
- ما يقرب من 75 إلى 80 في المائة من جميع السكان المتضررين من الأزمات هم من النساء والأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى خدمات الصحة الإيجابية ولهم الحق فيها، بما في ذلك مكونات مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات التي تتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي.¹⁰

خذ الدورة التدريبية المتاحة مجاناً عبر الإنترنت حول مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات وتعرّف على مكوناتها للاستجابة للعنف الجنسي عبر الموقع الإلكتروني التالي:

<http://iawg.net/minimum-initial-service-package/>



أداة إلكترونية

10 مقتبسة من ورقة المناصرة المعنونة "مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإيجابية في حالات الأزمات" الخاصة بمجموعة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالصحة الإيجابية في الأزمات.



في الاستجابة الإنسانية لإعصار غيتا الاستوائي الذي أثر على تونغا في شباط/فبراير 2018، بادرت رابطة صحة الأسرة في تونغا، بدعم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية، بالاستجابة لحالات الطوارئ التي ركزت على تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة لتنفيذ مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات، بما في ذلك خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. لضمان أن يكون صوت مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين حاضراً في أثناء الاستجابة عيّنت رابطة صحة الأسرة في تونغا عضواً في جمعية تونغا لبيتي للانضمام إلى فريق الاستجابة لعيادات توعية عديدة. من خلال هذه الطريقة، تم الوصول إلى 22 عميلاً من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وتزويدهم بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وغيرها من الخدمات غير المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وجرى دمج جلسات التوعية حول قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بما في ذلك التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، كجزء من عيادات التوعية الصحية المتنقلة.

وعلى الرغم من أنّ هؤلاء العملاء كانوا حريصين على تلقي الخدمات، إلا أنّهم كانوا مترددين في تصنيف أنفسهم كأعضاء في مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، واكتفوا بتعريف أنفسهم كذكور وإناث عند جمع البيانات. وبالتالي، في البيانات المجمعة بشأن توفير الخدمات ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، لا يُعبّر الفصل على أساس النوع الاجتماعي عن الخدمات المقدمة لأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

يمكن للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة العمل الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية التابعة لمجموعة الصحة العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية من أجل وضع استراتيجيات مثل هذه لضمان وصول خدمات الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى مجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين خلال حالات الطوارئ. وكجزء من هذه الاستراتيجية، ينبغي وضع مؤشرات نوعية وكمية للتقييم والرجوع إليها مسبقاً، بحيث تأخذ عملية جمع البيانات وتحليلها في الاعتبار الآثار المترتبة على الحماية ولا تعتمد فقط على التحديد الذاتي للنوع الاجتماعي.

8-1 مجموعات العنف المبني على النوع الاجتماعي والحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية

تُعد الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية مجالاً معقداً وناشئاً للسياسات والممارسات ذات الطابع الإنساني. يقدم القسم الوارد أدناه معلومات استهلاكية لمساعدة منسقي تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي على فهم بعض المصطلحات والمبادئ والآليات المختلفة المتعلقة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية. ويجري تنظيمها حول الأسئلة التي طرحت والموضوعات التي طلبها منسقو تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في أثناء المشاورات حول هذا الدليل. ويسلط الضوء على القضايا التي تشكل تحديات في الممارسة الميدانية ويبدأ في توضيح كيف يمكن للجهات الفاعلة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي دعم الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية بناءً على التوجيهات وأفضل الممارسات المتاحة. ولا تزال هناك مجالات لم تتطور فيها السياسات والإجراءات بما فيه الكفاية لإتاحة توجيهات أكثر دقة. يجب على المنسقين أن يلتزموا بتحديثات منتظمة بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، وذلك من نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو من فريق مهام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالمساءلة أمام السكان المتضررين/الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، فضلاً عن شبكة الفريق القطري للعمل الإنساني أو الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في سياقاتهم.

التعريفات والمبادئ

تُشير الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية إلى مسؤوليات الجهات الفاعلة الدولية العاملة في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية وحفظ السلام تجاه منع ومكافحة حوادث الاستغلال والإساءة الجنسية المرتكبة من قبل موظفي الأمم المتحدة، وموظفي المنظمات غير الحكومية، وموظفي المنظمات الحكومية الدولية ضد الأشخاص المستفيدين من المساعدات والأفراد الآخرين في الفئات السكانية المتضررة. وتشمل هذه المسؤوليات إنشاء آليات إبلاغ سريّة واتخاذ إجراءات سريعة ومأمونة وأخلاقية عند وقوع الحوادث.



من المهم أن نعي أنّ التصدي لمسألة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية هي مسؤولية جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، ولا تقتصر على الأخصائيين في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو الأخصائيين في مجال النوع الاجتماعي.

في عام 2002، حددت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خطة عمل، واعتمدت مبادئ أساسية، فيما يتعلق بالتصدي للاستغلال والإساءة الجنسية. وقد انعكست المبادئ الأساسية - التي جرى تحديدها في خطة العمل - في السياسة التي حددتها الأمم المتحدة في السنة التالية في نشرة الأمين العام لعام 2003 بشأن التدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية (ST/SGB/2003/13)¹¹، وكذلك في السياسات اللاحقة المتعلقة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية التي اعتمدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. أكدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التزامها بالعمل بنشاط على منع حوادث الاستغلال والإساءة الجنسية المرتبطة من قبل العاملين في المجال الإنساني والاستجابة لها في بيان صادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، أقره رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 11 كانون الأول/ديسمبر 2015.

نبيّن في ما يلي المبادئ الأساسية لمدونة قواعد السلوك الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في العمل الإنساني:

- تُشكل حوادث الاستغلال والإساءة الجنسية المرتكبة من قبل العاملين في المجال الإنساني أفعالاً تدرج ضمن سوء السلوك الجسيم، وبالتالي تُعد أسباباً لإنهاء الخدمة.
- يحظر ممارسة النشاط الجنسي مع الأطفال (وهم الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة) بغضّ النظر عن سن الرشد أو سن الرضا المعتمد محلياً. الاعتقاد الخاطئ بشأن عمر الطفل لا يُعد مبرراً مقبولاً.
- يُحظر مقايضة الأموال أو فرص العمل أو السلع أو الخدمات في مقابل ممارسة الجنس، بما في ذلك الخدمات الجنسية أو غيرها من أشكال السلوك المهين أو المُذل أو الاستغلالي. ويشمل ذلك مقايضة المساعدات الإنسانية التي هي أصلاً مستحقة للأشخاص المستفيدين.
- نشدد على عدم إقامة علاقات جنسية بين العاملين في المجال الإنساني والمستفيدين من المساعدات لأنها تستند إلى ديناميات القوة غير المتكافئة بطبيعتها. فمثل هذه العلاقات تُقوّض مصداقية أعمال المساعدات الإنسانية وتمسّ بنزاهتها.
- في الحالات التي يكون لدى أحد العاملين في المجال الإنساني مخاوف أو شكوك بشأن ارتكاب حوادث اعتداء جنسي أو إساءة جنسية من قبل زميل آخر سواء أكان في الوكالة نفسها أم في وكالة أخرى، يجب عليه/عليها الإبلاغ عن هذه المخاوف عبر آليات الإبلاغ القائمة لدى الوكالات.
- يلتزم العاملون في المجال الإنساني بتهيئة بيئة تمنع الاستغلال والإساءة الجنسية والحفاظ عليها، وتعمل على تشجيع تنفيذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بهم. يتحمّل المديرون - على جميع المستويات - مسؤوليات خاصة في دعم النظم التي تحافظ على هذه البيئة وتطويرها.

تتوفر المبادئ الأساسية، والتي يُشار إليها أيضاً باسم "مبادئ الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية"، على الموقع الإلكتروني للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وفي عددٍ من اللغات المحلية (انظر قائمة الترجمات المصادق عليها لعام 2018).

11 تنطبق نشرة الأمين العام على جميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها الخاضعة لإدارة مستقلة. ويعد مجال السياسة هذا معقداً، وينبغي للمنسقين - إذا لزم الأمر - أن يلتزموا مزيداً من التوجيه التقني بشأن الكيفية التي ترتبط بها نشرة الأمين العام والسياسات الأخرى بمختلف فئات الموظفين وأنواعهم.

تشمل التعريفات الرئيسية المتصلة بهذه المبادئ ما يلي:

- الاستغلال والإساءة الجنسية: أشكال معيّنة من العنف المبني على النوع الاجتماعي يجرى الإبلاغ عنها في السياقات الإنسانية، وتكون موجهة ضد العاملين في المجال الإنساني على وجه التحديد.
- الاستغلال الجنسي: "أي استغلال لموقف ضعف أو لتباين القوى أو للثقة لأغراض جنسية، ويشمل ذلك الاستفادة النقدية أو الاجتماعية أو السياسية من الاستغلال الجنسي للآخر".
- الإساءة الجنسية: "التعدي بالفعل أو التهديد بالتعدي الجسدي الذي يحمل طابعاً جنسياً، سواء باستعمال القوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية".

اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هذه التعريفات كجزء من إجراءات التشغيل القياسية العالمية بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية والتعاون بين الوكالات بشأن آليات الشكاوى المجتمعية (2016). يُرجى الرجوع إلى النص (ص 4) والاطلاع على الحواشي السفلية المصاحبة له، حيث إنها توفر توجيهات أكثر تفصيلاً بشأن المصطلحات.

تلتزم الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة بدعم شركائها في التصدي للاستغلال والإساءة الجنسية من خلال تدابير وقائية وتحقيقات وإجراءات تصحيحية مناسبة. وتشكل إخفاقات شركاء الأمم المتحدة في التصدي للاستغلال والإساءة الجنسية أساساً لإنهاء أي ترتيب تعاوني معها.

قد يكون بعض المشاركين في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي قد اعتمدوا سياسات إضافية أو طبقوا معايير أكثر صرامة للتعامل مع مسألة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية من تلك المذكورة في المبادئ الأساسية الواردة أعلاه. فعلى سبيل المثال، يحظر تماماً إقامة علاقات جنسية بين أفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة وسكان محليين، وليس فقط عدم تشجيعها. في عام 2018، تبنت الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر سياسة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية (في أربع لغات)، والتي تحظر أي اتصال جنسي بين العاملين في مجال العمل الإنساني/المتطوعين والمتضررين من الأزمات، واعتباراً من أواخر عام 2018 تعكف اللجنة الدولية للصليب الأحمر على وضع اللمسات الأخيرة على سياساتها/قواعدها بشأن "سوء السلوك الجنسي" والتي تحظر الاتصال الجنسي بين موظفيها والسكان المتضررين كذلك. وفي عام 2018، أجرى المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية دراسةً حول الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، ووجد أنّ لدى أعضائه العديد من سياسات الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية وآليات تقديم الشكاوى، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان شعور الناس بالأمان والثقة في الإبلاغ، وأن المساعدة المقدمة إلى الناجين يجري تمحيصها بدقة وضمان كافيتهما وتوفرها.

ينبغي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تكفل فهم جميع الأعضاء لسياسات الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية وتبنيها. وينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مشاركة المبادئ الأساسية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومناقشة سُبل تعزيز أفضل الممارسات، واتباع أعلى المعايير في سياسة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، ومشاركة مدونة قواعد السلوك بين أعضائها المختلفين. وإذا كانت هناك مؤسسات في المجموعة الفرعية ليست لديها سياسات بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، فإنه ينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تسهيل تقديم الدعم لهذه المنظمات، ومثلاً عن طريق تقديم نموذج من مدونة قواعد السلوك للمنظمات المحلية لكي تتكيف معها وتبناها. وينبغي أن تتم هذه الأنشطة بالتنسيق مع شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية المشتركة بين الوكالات، وذلك في المناطق التي يكون لها وجود فيها.

قيادة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية على الصعيد الميداني

يتولى منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم المسؤولية عن قيادة جهود الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية من أجل توفير خدمات الاستجابة الإنسانية من خلال الفريق القطري للعمل الإنساني، بما في ذلك إنشاء شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية داخل البلد المعني. (للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر بيان 2015 الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، الفقرة 2، والموارد المتاحة في الفصل 6). في إطار الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، يتولى منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني المسؤولية عن منع حوادث الاستغلال والإساءة الجنسية المرتكبة من قبل العاملين في مجال العمل الإنساني ضد السكان المتضررين والتصدي لها.¹²

في البلدان التي توجد فيها عملية لحفظ سلام أو بعثة سياسية خاصة، يضطلع الممثل الخاص للأمين العام بمسؤوليات قيادية بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية بدعم من الفريق المعني بالسلوك والانضباط. وفي بعض السياقات، تنسق البعثة مع منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم من خلال نقطة اتصال الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية أو من خلال من يوب عن منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم. وفي بعض السياقات، قد يقوم الفريق المعني بالسلوك والانضباط بتمثيل البعثة في شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية.

12 ينبغي التعامل مع الاعتداء الجنسي أو المضايقة الجنسية، المرتكبة داخل إحدى المنظمات أو بين العاملين في المجال الإنساني، من خلال آليات أخرى، على النحو المحدد من قبل فرادى الوكالات والقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة. ولمزيد من التوجيهات، انظر المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، و دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لأفضل الممارسات بشأن آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي (انظر الفصل 6).

وعلى الرغم من أن هذه البارامترات قد تبدو واضحة، فقد أفاد منسوق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وخبراء الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية أنه قد يوجد أحياناً بعض الالتباس بشأن من ينبغي أن يقدم خدمات الاستجابة الإنسانية وكيف يتم ذلك في الحالات التي تقيّد فيها تقارير بارتكاب قوات الحكومة المضيفة لأعمال الاستغلال والإساءة الجنسية (بما في ذلك أشكال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع)، في الوقت الذي تزعم فيه بأنها تشارك في تقديم المساعدة للسكان المتضررين. ينبغي معالجة هذه الأنواع من الحوادث من خلال آليات أخرى تحكمها القوانين الوطنية والدولية، مع التقيد بالمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن أن يساعد وضع مخطط للولايات القانونية، والقوانين المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ذات الصلة بالبلد المعني، في فهم الأطر التي تنطبق في هذه الحالات (انظر الفصل 1، والملحق 3)، والتي يمكن دمجها في إجراءات التشغيل القياسية. وستعتمد على القيادة، ومنسقي تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومنسقي تدخلات الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية (وكذلك الجهات الفاعلة الوطنية والخبراء الوطنيين المعنيين الآخرين) التشاور في السياق للتمكّن من تحديد أنسب الاستجابات.

وتتضمن المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مزيداً من المعلومات بشأن كيفية تمييز الاستغلال والإساءة الجنسية عن الأشكال الأخرى من العنف المبني على النوع الاجتماعي (ص 8 و322).

مسؤوليات منسق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي داخل شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية

بقيادة منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، تتولى شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية المسؤولية عن وضع خطة عمل بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية. وينبغي أن تشمل خطة العمل روابط خاصة بالدعم الحالي للناجين¹³، فضلاً عن معالجة التوجيهات والموارد، وتنفيذ آليات الإبلاغ والمساءلة. ويتداخل عمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية بشكل أساسي في ما يتعلق بجهود دعم الناجين.

يوصى بشدة بأن يكون منسق (منسوق) المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ممثلاً (ممثّلين) في شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية من أجل تقديم التوجيه التقني، بما في ذلك الالتزام بالمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع مراحل آلية تقديم الشكاوى. ويمثل منسوق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي مقدمي خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المتأثرين بالقرارات الاستراتيجية للشبكة في ما يتعلق بدعم الناجين/مساعدة الضحايا. وفقاً لدليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لأفضل الممارسات بشأن آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي: الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، "آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي هي المسؤولة عن ضمان إطلاع منسقي المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على إجراءات الإبلاغ المحلية وعملياتها المتعلقة بإدعاءات الاستغلال والإساءة الجنسية من أجل تسهيل إحالة القضايا". (ص 30). وفي حين يقدم منسوق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي التوجيه التقني، فإن المسؤولية النهائية تقع على شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية لضمان احترام آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي للمبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الحق في السلامة والسيادة والرفاه للناجين.

ومن بين المسائل ذات الصلة والصعبة في الممارسة الميدانية يبرز التداخل بين جهات التنسيق المعيّنة والتنظيمية المعنية بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية ومقدمي الخدمات المباشرة للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. من خلال إلحاق منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بالشبكة كجزء منها، يمكن تقاسم المعرفة بشأن الاستجابة والخدمات المتعلقة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (مثل مسارات الإحالة وإجراءات التشغيل القياسية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي) دون تعيين مديري حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الميداني، كجهات تنسيق في جهود الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، في الشبكة. يواجه مديرو الحالات النشطون المعنيون بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تضارباً محدداً في المصالح فيما يتعلق بحماية المعلومات المتعلقة بالحالات الفردية والمبادئ التوجيهية إذا قامت وكالتهم بتعيينهم كجهات تنسيق لشبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية. ويمكن لمنسق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يشارك في جهود المناصرة، مع كل من شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية والمنظمات الأخرى، للحيلولة دون حدوث هذه الممارسة. فعلى سبيل المثال، في الاستجابة لكل سوريا، نظّم منسق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن أنشطة مناصرة وجرى الاتفاق على أن الوكالات لن تعين مديريين لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي كجهات تنسيق خاصة بهم. للحصول على مزيد من المعلومات عن المعايير الدنيا المتعلقة بجهات التنسيق، انظر المعايير الدنيا للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية على الصعيد الميداني في الاستعراض العالمي الشامل للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في الملحق 2 من الاستعراض العالمي للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية من قِبل موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2010).

13 تستخدم بعض وثائق سياسة الأمم المتحدة لغة "الضحية" و"المساعدة المقدمة للضحية"، بدلاً من لغة التمكين التي تستخدمها معظم الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تشير إلى "الناجين" من الاستغلال والإساءة الجنسية، وتقديم الدعم "الناجي". يستخدم هذا الدليل باستمرار لغة "الناجين" للإشارة إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي بجميع أشكاله، بما في ذلك الاستغلال والإساءة الجنسية. يُستخدم مصطلح "الضحية" في هذا القسم فقط عند الحاجة للإشارة إلى لغة يعينها مستخدمة في وثائق سياسة محددة. انظر أيضاً شرح مصطلحي "الضحية" و "الناجي" في الأقسام السابقة من الفصل 1.

ستضع كل شبكة من شبكات الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية اختصاصاتها التي تُحدد مسؤولياتها. ويمكن لشبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية ومنسق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي العمل معاً لصياغة فقرة بشأن دور المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي داخل شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية والتي يمكن للمنسقين طرحها للمناقشة وتلقي مدخلات عليها واعتمادها من قبل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وشبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية. ينبغي أن يركز دور المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الخبرة الفنية ودور التقنية والدور التنسيقي للجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لدعم تنفيذ إحالة الناجين وتقديم المساعدة لهم بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية. وينبغي لها أيضاً أن تشدد على المهارات والمعرفة والأدوات التي تجلبها المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولا سيما نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للحفاظ على المعايير الأخلاقية والأمنية حول جمع بيانات حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي الحساسة والحصول على الرعاية الشاملة. وينبغي توضيح الصلات التي تربط بين شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية والمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الميداني لتعزيز عمل كلا المجموعتين، وتقديم مساعدة شاملة للناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية بوصفهم ناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، يجب أن تعمل المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وشبكات الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية معاً على رسم وتصميم نظم لإدماج آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في نظم إحالة العنف المبني على النوع الاجتماعي الحالية. ويمكن لمنسقي تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي تقديم مشورة قيمة لضمان إحالة الحوادث إلى هيئة التحقيق ذات الصلة باستخدام أفضل الآليات لضمان السرية والخصوصية وإجراءات المتابعة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية.

ولا تتحمل شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية مسؤولية التحقيق أو الفصل في شكاوى الاستغلال والإساءة الجنسية. وفي السياقات التي يوجد فيها منسق مكرس لشبكة مشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، قد يتلقى الشخص إحالات من آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي ويحدد ما إذا كانت الشكاوى تنطوي على مزاعم محتملة بالاستغلال والإساءة الجنسية، ويحدد الإحالة المناسبة (إذا كانت الاستغلال والإساءة الجنسية) أو التحويلات (إذا لم تكن تقع ضمن الاستغلال والإساءة الجنسية) ويسجل الشكاوى من أجل الرصد والمتابعة. وقد لا يكون هذا النظام ملائماً للعمل في جميع السياقات، وسيعتمد على الاتفاقيات المبرمة في شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية الخاصة بالبلد المعني وآلية الشكاوى.

ولا يقوم المنسق المعني بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية/آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي، ولا جهات تنسيق آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي، بالتحقيق في الشكاوى. وتجري التحقيقات من جانب الوكالة التابع لها الشخص المشكو في حقه، أو من خلال إجراءات التحقيق التي يقوم بها الموظفون المعنيون ببعثات حفظ السلام. (للاطلاع على مزيد من التوجيهات، انظر دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لأفضل الممارسات بشأن آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي، ص 33).

تحدد إجراءات التشغيل القياسية العالمية بشأن التعاون المشترك بين الوكالات الواردة في آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي، أدوار الجهات الفاعلة ومسؤولياتها وحدودها، وكذلك عملية إدارة الشكاوى والعلاقات بين الوكالات التي تم الاتفاق عليها بين الوكالات على مستوى المقر الرئيسي.



أداة إلكترونية

تُفسر المعايير الإنسانية الأساسية، والالتزام رقم 5 (للمجتمعات المحلية والأشخاص المتضررين من الأزمات إمكانية الوصول إلى آليات مأمونة وسريعة الاستجابة للتعامل مع الشكاوى) الأدوار والمسؤوليات التي يتحملها العاملون في المجال الإنساني تجاه المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والفتيات، فيما يتعلق بآليات الإبلاغ الخاصة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية. انظر المذكرة التوجيهية (وخاصة الصفحة 27 المتعلقة بحماية أصحاب الشكاوى، وكذلك الصفحة 28). جرى دمج الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية أيضاً في المعيار الإنساني الأساسي ضمن الإجراءات الأساسية 3-6، المسؤولية التنظيمية 5-6 و 7-8.

تنفيذ الدعم والحماية بجودة عالية وبتكيزٍ رئيسي على الناجين

يقع على عاتق شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية مسؤولية ضمان تقديم الدعم للناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية، كما هو الحال بالنسبة للناجين الآخرين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وينبغي لها أن تفعل ذلك عن طريق الربط بنظم الإحالة المنشأة من خلال المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

سيتمتع على الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ الدعم والحماية المتمركزين على الناجين النظر في التوجيهات والأولويات في: الاستراتيجية: الدور القيادي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي الصادرة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 والتصدي لهما، واستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها على النحو الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها 214/62 ("الاستراتيجية الشاملة")، ومشروع البروتوكول الموحد بشأن تقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والإساءة الجنسية (12 كانون الأول/ديسمبر 2016). وهي توفر توجيهات تتضمن:

- ينبغي إدماج الخدمات الخاصة بالناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية في مسارات وخدمات الإحالة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.
- ينبغي تقديم خدمات متعددة القطاعات للناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية.
- ينبغي أن تكون المعلومات متاحة عن الخدمات ومسارات الإحالة والمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة.
- ينبغي أن يكون الدعم المقدم للأطفال المولودين نتيجة للاستغلال والإساءة الجنسية متاحاً، ومتيسراً، بما في ذلك الرعاية الطبية والدعم النفسي الاجتماعي. ستسعى الأمم المتحدة إلى تسهيل متابعة مطالبات إعالة الأبوة ودعم الطفل للضحايا، حيثما كان ذلك مرغوباً وقابل للتطبيق قانوناً، بالتعاون مع الحكومات الوطنية ذات الصلة.

بالنسبة إلى المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، فإن دعم تنفيذ سياسات الأمم المتحدة يشير إلى ما يلي:

- تعمل الجهات الفاعلة في تنسيق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي والجهات الفاعلة في شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية معاً من أجل تحديد الثغرات الموجودة في خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي والوصول إلى السكان المتضررين. ويشمل ذلك ضمان أن تكون الخدمات مصممة لتلبية احتياجات الناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية، ولكنها لا توفر أيضاً أثراً معاكساً ضاراً غير مقصود عند مقارنتها بالخدمات المقدمة للناجين من الأنواع الأخرى للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ينبغي تدريب الأخصائيين في حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي على المبادئ التوجيهية لإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي (اللجنة التوجيهية لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي)، بما في ذلك مسؤوليات الإبلاغ عن الاستغلال والإساءة الجنسية، والكشف عن حدود السرية لجميع العملاء. قد يستفيد العاملون في الحالات ومدبروها من التدريب الإضافي الذي يوفره أخصائيو الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية لتلبية بعض الاحتياجات المحددة للناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية، والإمام بروتوكولات المعلومات الخاصة بسياقهم التشغيلي وإجراءاتها. وينبغي أن يشدد هذا التدريب على النهج الذي يركز على الناجين، بما في ذلك التوجيهات بشأن كيفية ضمان الحفاظ على المبادئ التوجيهية إلى جانب الإبلاغ الإلزامي.
- وينبغي مناقشة بروتوكولات أو ممارسات تبادل المعلومات والاتفاق عليها، بما في ذلك عمليات تبادل أي بيانات ذات صلة تم جمعها كجزء من نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي أو الأنظمة الأخرى.

وبالتالي، فإن المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وشبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية تعمل بشكل مشترك على تصميم أنظمة دعم الناجين كمكون من مكونات خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي الحالية. وينبغي معالجة البروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بدعم الناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية / "مساعدة الضحايا" في إجراءات التشغيل القياسية، التي وضعتها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الحماية. (انظر الممارسة الواعدة أدناه.)

ينبغي على المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وشبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، والفريق القطري للعمل الإنساني النظر أيضاً في التكاليف التي يتحملها مقدمو خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي في تقديم هذه الخدمات. وينبغي لخطط الاستجابة الإنسانية، أو غيرها من نداءات التمويل، أن تعكس الميزنة المتعلقة بتنفيذ الدعم المقدم للناجين، والتي ينبغي توجيهها إلى مقدمي خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل تزويدهم بالموظفين المناسبين وتدريبهم وتطوير أدائهم فيما يتعلق بإجراءات التشغيل القياسية أو مسارات الإحالة أو غيرها من أدوات إدارة الحالات حسب الحاجة، وذلك لإدماج خدمات المساعدة المقدمة إلى الضحايا ضمن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، والإحالة إلى خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد ترغب المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في اعتماد مؤشرات محددة، أو معايير اختيار المشروع خلال عملية خطة الاستجابة الإنسانية، مما يجعل إدراج مبادئ ومدونات قواعد سلوك الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية للموظفين جزءاً إلزامياً من جميع مشاريع العنف المبني على النوع الاجتماعي. ونظراً لأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية هي مسألة شاملة لعدة قطاعات، فإنها قد تتعكس في أجزاء إضافية من نداء تمويل. وينبغي لمنسقي تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنسقي الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في سياق ما أن يتفقوا على تقاسم التكاليف من أجل تنسيق وتنفيذ المساعدة المقدمة للناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية عند صياغة الطعون.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تدعم المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في رصد وإعداد التقارير عن تنفيذ الدعم المقدم للناجين، بما في ذلك من خلال التقييم المنتظم لفاعلية مسارات الإحالة، ونوعية المساعدة المقدمة، لضمان الحفاظ على المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ومشاركة المعلومات وبروتوكولات تبادل المعلومات طوال عملية الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية.

قد تعمل المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً مع شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية لتحديد الكيفية التي يمكن أن تكون بها برامج الوقاية، وبرامج المعلومات والتعليم والاتصالات ذات الصلة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، مكملةً لبرامج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجودة مسبقاً. فعلى سبيل المثال، قد تقدم المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المشورة التقنية إلى شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية بشأن مواد المعلومات والتعليم والاتصالات الخاصة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية؛ والتنسيق بشأن كيفية إدماج الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في حملة أوسع نطاقاً للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تستهدف الشباب؛ أو العمل مع شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية لإدماج المناقشات حول الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في برمجة الأماكن المؤاتية للنساء. ينبغي تنسيق الوقاية والتوعية كمسؤولية مشتركة مع أدوار المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمتعلقة بإدماج الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية الأوسع نطاقاً بشأن تيسير الحصول على الخدمات والوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي/التوعية.

ينبغي لمنسق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يوضح أن الكفاءة الأساسية، لجميع مديري برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنسقيها، هي: "إبراز المعرفة بالوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية ومسؤولياتها في إطار الاستجابة الإنسانية وتقديم الدعم اللازم للتنفيذ" (انظر الكفاءات الأساسية لمديري برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنسقيها، والكفاءات الأساسية لمديري برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنسقيها في البيئات الإنسانية، ونطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي 2014). بدعم من شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية (إن وجدت)، ينبغي لأخصائيي التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي فهم كيفية عمل آليات الشكاوى، وكيفية الرجوع إليها، وكيفية دعم الناجين من حوادث الاستغلال والإساءة الجنسية.

يجوز للمنظمات التقدم بطلب إلى الصندوق الاستئماني للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية من أجل الإعداد لعمليات التوعية والخدمات والتحقق. على الموقع الإلكتروني الذي يشرح طبيعة عمل الصندوق الاستئماني، يمكنكم الوصول إلى الأدوات، بما في ذلك مسرد المصطلحات المتعلقة بالاستغلال والإساءة الجنسية.



أداة إلكترونية

دور منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في البيئات التي لا تحتوي على شبكات الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية داخل البلد المعني

في الحالات التي لا توجد فيها شبكة للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تؤدي دوراً رانداً في الدعوة إلى قيام منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني بإنشاء مثل هذه الشبكة، وتعيين منسق مكرس للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية وجهات تنسيق تتوافق مع إجراءات التشغيل القياسية العالمية المشتركة بين الوكالات، وكذلك أفضل الممارسات المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالبيانات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي. قد يرغب منسق (منسوق) تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في تسليط الضوء على الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية وتقديم عرض تقديمي بشأنها كجزء من بند جدول الأعمال المعتاد حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في اجتماعات الفريق القطري للعمل الإنساني أو العمل مع الوكالة الرئيسية التابعة لها المجموعة من أجل طرحها للمناقشة. يمكن أن توفر بيانات تقييم العنف المبني على النوع الاجتماعي المتعلقة باحتياجات الاستجابة للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، أو المعلومات المستقاة من الاستعراضات المشتركة بين الوكالات، مثل الاستعراض من قبل النظراء، أدلة قوية لدعم الدعوة إلى تأسيس شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية.

وتتمثل الخطوة الأخرى للقيادة فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية في تعيين أبطال للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية على الصعيد الميداني. ويمكن لمنسق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي أن ينظر في الدعوة إلى تحديد هوية أبطال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في السياق، بالتنسيق مع مجموعة الحماية والوكالات المؤازرة العالمية بشأن الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية. انظر استراتيجية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: الدور القيادي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (تشرين الثاني/نوفمبر 2018) لمزيد من المعلومات.

عند الشروع في إنشاء شبكة جديدة للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية داخل البلد المعني، من المهم توضيح أن الهدف هو أن يكون لكل شبكة حماية داخل البلد المعني منسق مكرس للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية. وينبغي أن يكون منسق الحماية من الاستغلال

والإساءة الجنسية مستقلاً عن منسق المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وينبغي ألا يكون هو نفسه. ويتمثل الهدف من هذه الاستقلالية في التأكد من توافق شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية والمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع أفضل الممارسات وعدم تعرض منسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لمواقف تُشكّل تعارضاً للمصالح.

وإذا طُلب من منسق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يقوم بدور منسق شبكة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، فينبغي مناقشة هذا التعيين على مستويات عالية لتحديد البدائل. وفي هذه الحالة، يمكن لمنسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي استخدام الموارد الواردة في الفصل 6، بما في ذلك دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لأفضل الممارسات بشأن آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي، من أجل إبلاغ الفريق الفُطري للعمل الإنساني بأن منسقي تدخلات الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية الذين يضطلعون بمهام مزدوجة، أو المنسقين الذين حددتهم الوكالة، غير موصى بهم، وإبلاغه بالتضارب المحتمل في المصالح والسلبيات المتعلقة بهذا الأمر. ويجب توضيح أن متطلبات الإبلاغ الإلزامية تخلق تضاربات متصلة في المصالح للمنسقين المشتركين بين الوكالات المعنيين بالنوع الاجتماعي، وهو ما قد لا يسمح لهم بأن يعملوا بشكل فعّال وأخلاقي في وقت واحد كمنسقين لتدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنسقين للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية¹⁴. يمكنهم أيضاً الاتصال بالقائمين على نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي للحصول على مزيدٍ من التوجيهات والدعم لجهود المناصرة.

في جميع الحالات، ينبغي توفير خدمات الدعم أو "مساعدة الضحايا" للناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية كجزءٍ من الإطار المتاح لخدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي، حتى وإن لم تكن هناك شبكة للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية مخصصة لهذا الغرض.

الإبلاغ الإلزامي والمبادئ التوجيهية

كثيراً ما تثير المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي شواغل بشأن التنازع بين الإبلاغ الإلزامي عن الاستغلال والإساءة الجنسية والالتزام بالمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي جرى الاعتراف بها باعتبارها مصدر قلق في دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لأفضل الممارسات بشأن آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي.

هناك مبادئ توجيهية عالمية مشتركة بين الوكالات بشأن إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي مع الإجراءات والصياغة الموصى بها لأخصائيي حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل استخدامها على الصعيد الميداني فيما يتعلق بأنواع مختلفة من الإبلاغ الإلزامي، بما في ذلك الإبلاغ الإلزامي عن الاستغلال والإساءة الجنسية (انظر المرجع والروابط أدناه). وينبغي أن يكون الناجون دائماً قادرين على التماس الرعاية (بما في ذلك التدبير السريري للاغتصاب، وإدارة الحالات، والدعم النفسي الاجتماعي) دون الكشف عن هوية الجاني المزعوم. عندما يشارك المرشدون الاجتماعيون حدود السريّة في الخطوة الأولى من عملية إدارة الحالات، ويكررون ذلك على النحو المناسب عندما يبدأ الناجون في سرد قصصهم، ينبغي تزويد الناجين بالمعلومات اللازمة ليقرروا ما إذا كانوا سيتفاسمون المعلومات التي قد تؤدي إلى إرسال تقارير إلزامية أم لا.

سيناريو نصي لإدارة الحالات الفردية للعنف المبني على النوع الاجتماعي المتعلقة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية

في سياق إدارة الحالات، من أجل شرح السريّة وقيودها فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية قبل استلام الإصاح، يمكنك القول: "إذا تسبب أحد موظفي الأمم المتحدة أو أحد العاملين في المجال الإنساني في إيذائك، سيتعين عليّ إخبار مشرفي، والإبلاغ عما فعله ذلك الشخص لكيلا يؤذي أي شخص آخر"

- للاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية، انظر المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي (2017) ص 51-52، التي تم اقتباس هذا النص منها.

هذا السيناريو النصي النموذجي لا يكفي من تلقاء نفسه لضمان إجراءات الموافقة المستنيرة. فهو يمثل نقطة انطلاق يجب أن توضع في سياقها وبلورتها من أجل إجراءات الإبلاغ الخاصة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، ولضمان الحفاظ على النهج الذي يركز على الناجين في جميع الأوقات في كل سياق. يمكن مشاركة هذا السيناريو النصي مع جهات تنسيق الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية المسؤولة عن تلقي ادعاءات الاستغلال والإساءة الجنسية، وكذلك مع المنظمات المسؤولة عن وضع نظم الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية ومواد التواصل للأشخاص الذين ليسوا متخصصين في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ومن المفيد توجيه المناقشات بشأن كيفية إدارة الموافقة المستنيرة ومتطلبات الإبلاغ في إطار خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي الحالية.

14 يمكن أن تتعارض شروط الإبلاغ الإلزامي مع تطبيق نهج يركز على الناجين، والذي يسعى إلى تمكين الناجين من خلال إعطاء الأولوية لحقوقهم واحتياجاتهم ورغباتهم، بما في ذلك قرار الإبلاغ عن الاعتداء الجنسي أو عدم التبليغ عنه.

وفي الواقع، على الصعيد الميداني، يحدث الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستغلال والإساءة الجنسية في بعض الأحيان دون أن تتاح الفرصة بشكل كافٍ لإبلاغ الناجين بسياسة الإبلاغ الإلزامية والحصول على موافقة قبل تقديم المعلومات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدث ذلك إذا قام شخص ما بالإبلاغ عن حالة من خلال صندوق اقتراحات عام، أو قيام أحد الناجين تلقائياً بإبلاغ موظف موثوق به في المجال الإنساني وليس من المشتغلين بالتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد يساعد وضع سيناريوهات ميدانية وإجراءات الموافقة المستنيرة والنصوص المكتوبة لشرح الإبلاغ الإلزامي وتوجيهه في الحيلولة دون انتهاك المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وإعادة صياغة أولويات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتحسين جودة الدعم الذي يركز على الناجين.

وهناك أفضل الممارسات الموصى بها **للحفاظ على سرية** جميع الأشخاص المشاركين في إجراءات الشكاوى المرتكزة على المجتمع المحلي في الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية، ولكن من المهم الإدراك أن السرية قد لا تكون مكفولة في الحالات كافة.

سرية الهويات الشخصية

بقاء أسماء جميع أطراف الشكاوى سرية. يجب حماية الهوية الشخصية للشخص لموضوع الشكاوى، انطلاقاً من مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، والانتقام المحتمل، وافترض براءته. ولا بد من عدم الإفصاح عن اسم الناجي أو مقدم الشكاوى إلى الشخص موضوع الشكاوى. في بعض الحالات، قد يتم الإفصاح عن اسم أحد الناجين من قبل وكالة التحقيق - وليس آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي - لاختيار الأشخاص تحت مبرر واضح، مثل الإفصاح عن الاسم إلى الهيئة الإدارية التي تجري مراجعة تأديبية إذا كانت هناك أدلة إثبات كافية لمتابعة تحقيق الوكالة بدون شهادته.²⁶ وفي مثل هذه الحالات، يجوز للوكالات الأعضاء في آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي، بالتشاور مع وحدات التحقيق التابعة للوكالات، اتخاذ تدابير إضافية معقولة لحماية الناجي/مقدم الشكاوى من الانتقام المحتمل أو الوصم. - من دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لأفضل الممارسات بشأن آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي، ص 54.

يمكن أن تصبح التقارير الإلزامية حساسة بشكل خاص في السياقات الميدانية، التي يقوم فيها نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو أنظمة البيانات الأخرى، بجمع بيانات غير محددة حول الاستغلال والإساءة الجنسية. وقد تتعرض المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي للضغط من جانب مختلف الجهات الفاعلة المرتبطة بجهود الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية لتوفير معلومات أكثر تفصيلاً عن حوادث الاستغلال والإساءة الجنسية أو أنماطها. وفي حين أن شبكات الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية/الفريق القطري للعمل الإنساني تحتاج إلى بيانات أساسية لرصد الاتجاهات والمشاركة في أنشطة التخفيف من مخاطر الاستغلال والإساءة الجنسية، فإن المعلومات المغفلة المصدر هي كل ما ينبغي أن يلزم ويتاح. وقد تصبح هذه المسألة أكثر تعقيداً إذا كان بعض مقدمي الخدمات هم من موظفي الأمم المتحدة أو الشركاء الخاضعين لسياسات الإبلاغ الإلزامي، في حين لا يكون مقدمو الخدمات الآخرون كذلك. إذا لم تكن هناك خدمات كافية معنية بسلامة الناجين، فهناك تحديات إضافية نظراً لأن شبكات آليات الشكاوى القائمة على المجتمع المحلي/الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية غير قادرة على ضمان سلامة الناجين/المشتكين وفقاً للمبادئ التوجيهية الحالية لأفضل الممارسات المشتركة بين الوكالات.

ينبغي أن يوضح منسقو تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي، مع الجهات ذات الصلة الفاعلة في المجال الإنساني، أن أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي ليسوا مسؤولين عن ضمان السلامة الجسدية للناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية ممن تخضع شكاوهم للتحقيق من قبل فرادى الوكالات. وسيحتاج أخصائيو العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى العمل مع أخصائيي الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية مسبقاً وإبلاغهم بتلقي شكاوى، وذلك حتى يمكنهم التعرف على الناجين وإبلاغهم بمخاطر السلامة والخيارات المتاحة للناجين من الاستغلال والإساءة الجنسية في سياقاتهم وتمكينهم من ذلك.

نبين في ما يلي بعض النقاط المهمة للمناقشات بشأن الإبلاغ الإلزامي من قبل أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي:

- تدعو المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع الأوقات إلى اتباع نهج يركز على الناجين في آليات الإبلاغ والشكاوى الخاصة بالحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية.
- يتطلب مشروع بروتوكول الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والإساءة الجنسية، القسم 3-1، التقيد بالمبادئ التوجيهية التالية: عدم الإضرار، والسرية، والسلامة، وعدم التمييز. كما أن لدى الوكالات الأخرى، مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، متطلبات بأن تمتثل أنظمة الحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية بالمبادئ التوجيهية والنهج الذي يركز على الناجين.¹⁵

- يتطلب مشروع بروتوكول الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والإساءة الجنسية، القسم 3-1، أن تقدم الضحية موافقة مستنيرة قبل تبادل المعلومات بشأن حادثٍ ما لأغراض المساءلة¹⁶.
- ويلتزم جميع موظفي الأمم المتحدة أو عاملها أو منتسبها، الذين يصبحون على علمٍ أو يشتبهون في حادثة من حوادث الاستغلال والإساءة الجنسية، بأن يبلغوا عنها. ورغم أن نماذج الإبلاغ ونظم الإبلاغ عن الحوادث المشتركة بين الوكالات لا تزال قيد التطوير، إلا أن بعضفرادى الوكالات استحدثت بالفعل أشكالاً يمكن استخدامها لأغراض الإبلاغ.
- ولا تتسق دائماً أفضل الممارسات الموصى بها من أجل الحفاظ على الموافقة والسريّة بين الوكالات، لذا يجب تحديدها ورصدها على الصعيد الميداني لضمان تطبيق المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع الأوقات. ينبغي توعية كل من أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي وأخصائيي الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية بأفضل الممارسات.
- يُشكّل الافتقار إلى الوضوح بشأن أشكال الحماية أو عدم كفاية الموارد اللازمة، للوفاء بمتطلبات الحماية ضمن نُظم الإبلاغ والسرية الإلزامية، تضارباً كبيراً في المصالح لمقدمي خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، الذين يجب عليهم الامتثال في جميع الأوقات لمسؤوليتهم المهنية إزاء حماية حقوق الناجين.

تمكّنت بعض الجهات الفاعلة في السياقات الإنسانية من معالجة هذه المسألة بالنص على أنه يمكن للعاملين في حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي (أو غيرهم ممن يقدمون خدمات الحماية المتخصصة للناجين بشكلٍ مباشر) تقديم تقارير مجهولة المصدر عن الاستغلال والإساءة الجنسية لا تتضمن تفاصيل محددة عن الحالة، وذلك إذا لم يقدم الناجي موافقةً مستنيرةً بشأن مشاركة هذه التفاصيل لمتابعة التحقيقات. ويلزم تفسير هذا النوع من الخيارات بوضوح والاتفاق عليه على الصعيد القطري (مع مدخلات محتملة على الصعيد العالمي) مع فرقة العمل المعنية بالوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية وإدماجها في النصوص والإجراءات المتعلقة بإدارة الحالات ذات الصلة وإجراءات التشغيل القياسية.

ينبغي مناقشة البارامترات الخاصة بمشاركة المعلومات حول الاستغلال والإساءة الجنسية وشرحها في المراحل الأولى مع شبكة الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية والفريق القطري للعمل الإنساني لتفادي المنازعات. ويجب إدماج ترتيبات مشاركة المعلومات هذه في إجراءات التشغيل القياسية بشأن التعامل مع الشكاوى. وعندما يمكن إجراء جمع البيانات بشكلٍ آمنٍ وأخلاقي، فإن مناقشة البيانات المتعلقة بالاستغلال والإساءة الجنسية على أساسٍ منتظم مع الفريق القطري للعمل الإنساني هو أمرٌ مُستصوبٌ للغاية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات محددة الهدف لتعزيز جهود الوقاية والاستجابة.

للاطلاع على مكتبةٍ شاملةٍ من موارد الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية والأدوات والمواد التدريبية على شبكة الإنترنت، انظر سجل أدوات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية.



أداة إلكترونية

16 يجري حالياً إعداد مزيد من التوجيهات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك "سياسة الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق التوازن بين الإفصاح عن المعلومات للسلطات الوطنية ومبادئ السرية عند تلقي ادعاءات الاستغلال والإساءة الجنسية ومعالجتها من قِبَل أشخاص يتصرفون بموجب تفويض من الأمم المتحدة".



في العراق، تتضمن إجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي توجيهات بشأن الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية لضمان أن تحظى الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرها من مقدمي الخدمات بطريقة متسقة لتحديد حالات الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية وإحالتها إلى آليات الاستجابة الخاصة بها. وقد ساهم إدراج الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية في إجراءات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وخدماته في تمكين الخط الساخن الوطني المشترك بين الوكالات من أن يكون جزءاً من إجراءات التشغيل القياسية وأن يعمل بمثابة آلية لتقديم الشكاوى. ويتلقى الخط الساخن الوطني شكاوى ذات صلة بجميع مجالات الخدمة الإنسانية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي وبشكلٍ أوسع نطاقاً. ويستطيع مشغلو الخط الساخن التحدث بجميع اللغات المحلية.

لإعداد الخط الساخن من أجل إدارة تقارير العنف المبني على النوع الاجتماعي، التقي منسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بإدارة آلية الخط الساخن وقدم إحاطات بشأن نُظم تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومسارات الإحالة وإجراءات التشغيل القياسية، والتي صُممت خصيصاً لتلائم مختلف المناطق الجغرافية في البلد. بعد ذلك، تلقى موظفو الخط الساخن تدريباً لمدة ساعتين على إجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمسموحات والمحظورات. ويتكرر تدريب الموظفين بصورة منتظمة لضمان بقاء المعارف وعدم فقدانها عند دوران الموظفين.

ثم قَدِّم منسق الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية تدريباً مخصصاً لموظفي الخط الساخن بشأن كيفية تحديد وإحالة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي المتعلقة بالوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية. وتلقى موظفو الخط الساخن نصوصاً وإجراءات لمعرفة ما يجب القيام به إذا استلموا تقريراً عن الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية، بما في ذلك الاتصال الفوري بمديرة موظفي الخط الساخن، التي عُيِّنت "كجهة تنسيق للحالات الحساسة". ودُرِّب المشغلون حول كيفية الحصول على الموافقة المستنيرة خطوة بخطوة لكل نوع من أنواع الإحالات والإجراءات من أجل إصدار تقرير يتعلق بالوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية. وقد جرى نشر إجراءات التشغيل القياسية ورقم الخط الساخن على نطاقٍ واسع بدعمٍ من الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات والحكومة الوطنية. ودُرِّبت جهات التنسيق المجتمعية على الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية، وأصبح بإمكانها أيضاً شرح الكيفية التي يعمل بها الخط الساخن، وفهم كيفية استخدامه من أجل إحالة حالات الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية.

أثبت النهج الذي يتبعه العراق إزاء إجراءات التشغيل القياسية للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتشغيل الخط الساخن المشترك بين الوكالات، أنه نهجٌ فعَّالٌ للغاية في تنسيق الاستجابات للعنف المبني على النوع الاجتماعي واستجابات الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية. فقد زاد من الموارد الإنسانية الشاملة للقطاعات. وتمثل الأثر المترتب عن ذلك في زيادة إمكانية حصول الناجين من جميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاستغلال والإساءة الجنسية، على الخدمات اللازمة.

الفصل الثاني:



سياسة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وهياكله

1-2 الإطار القانوني والسياسي لتنسيق الجوانب الإنسانية للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

الولايات القانونية مهمة لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. أولاً، إنها تُمثّل مصادر السلطة الملزمة للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل العمل وممارسة مهامها. وتوفر الأساس للجهات الفاعلة في التنسيق والاستجابة للحفاظ على وجودها، والسعي إلى الاستماع إلى السلطات لمناقشة القضايا الإنسانية والشرعية. ثانياً، إنها مصادر للالتزامات التي يجب على الجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي استخدامها لتحفيز الأفراد والدول والمجتمعات المحلية الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني لحماية السكان من العنف المبني على النوع الاجتماعي. ثالثاً، الولايات القانونية هي مصادر المساءلة التي يجب على منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، والجهات الأخرى الفاعلة في مجال العمل الإنساني، الالتزام بها وقياس أعمالهم وفقاً لها.

وبصفة عامة، فإنّ الإطار القانوني الملزم للمنظمات الإنسانية وهيئات التنسيق هو كما يلي:

- تقع المسؤولية الأساسية عن ضمان حماية الناس من العنف على عاتق الدول.
- وفي حالات النزاع المسلح، يقع على عاتق أطراف النزاع من الدول وغير الدول التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- وعندما تعجز الدول أو أطراف النزاع عن الوفاء بالتزاماتها، أو عندما تكون غير راغبة في ذلك، يجب على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تؤدي دوراً هاماً في دعم التدابير الرامية إلى منع العنف والتصدي له، بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي.

يُفدّ هذا الإطار القانوني إلى جانب المبادئ الإنسانية الأساسية التالية:

- **الإنسانية:** يجب التصدي لمعاناة الإنسان، أينما وجدت. ويتمثل الغرض من العمل الإنساني في حماية الحياة والصحة وضمن احترام البشر.
- **الحياد:** يجب ألا تكون الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني طرفاً في الأعمال العدائية أو أن تنخرط في خلافات ذات طبيعة سياسية أو عنصرية أو دينية أو أيديولوجية.
- **النزاهة:** يجب القيام بالعمل الإنساني على أساس الحاجة وحدها، مع إعطاء الأولوية لأكثر حالات الكرب إلحاحاً، وعدم التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو النوع الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الطبقة الاجتماعية أو الآراء السياسية.
- **الاستقلالية:** يجب أن يكون العمل الإنساني مستقلاً عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها من الأهداف التي يمكن لأي جهة فاعلة أن تتخذها فيما يتعلّق بالمجالات التي يجري فيها تنفيذ العمل الإنساني.

تُشكّل هذه التدابير مجتمعةً الأساسَ لسياسة الحماية التي تنتهجها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي تتطلب "أن تسترشد القرارات والاستجابات المتخذة على الصعيد الإنساني باحتياجات الحماية لجميع الأشخاص المتضررين والمعرضين للخطر، بما في ذلك التعامل مع الدول والأطراف من غير الدول في حالات النزاع". وتُشكّل هذه السياسة أحد المكونات الأساسية لاستراتيجية نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي (2018-2020)، والتي تحدد المبادئ والأولويات والإجراءات الرئيسية المحددة على الصعيد العالمي لمجموعاتها الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتُعطي الأولوية للاستجابات التي تستهدف التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المرتكّب في حق النساء والفتيات، مع كونها شاملةً لجميع الناجين (لمزيد من المعلومات حول الأهمية المركزية للحماية، انظر أدناه نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي واستراتيجية نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي).

يجب أن تكون جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على درايةٍ بمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وأن تعمل بشكلٍ جماعي على ضمان اتباع عملية شاملة للتخفيف من هذه المخاطر داخل مناطق عملياتها. وتتضمن المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مناقشة تفصيلية بشأن التزام جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (ص 14-17).

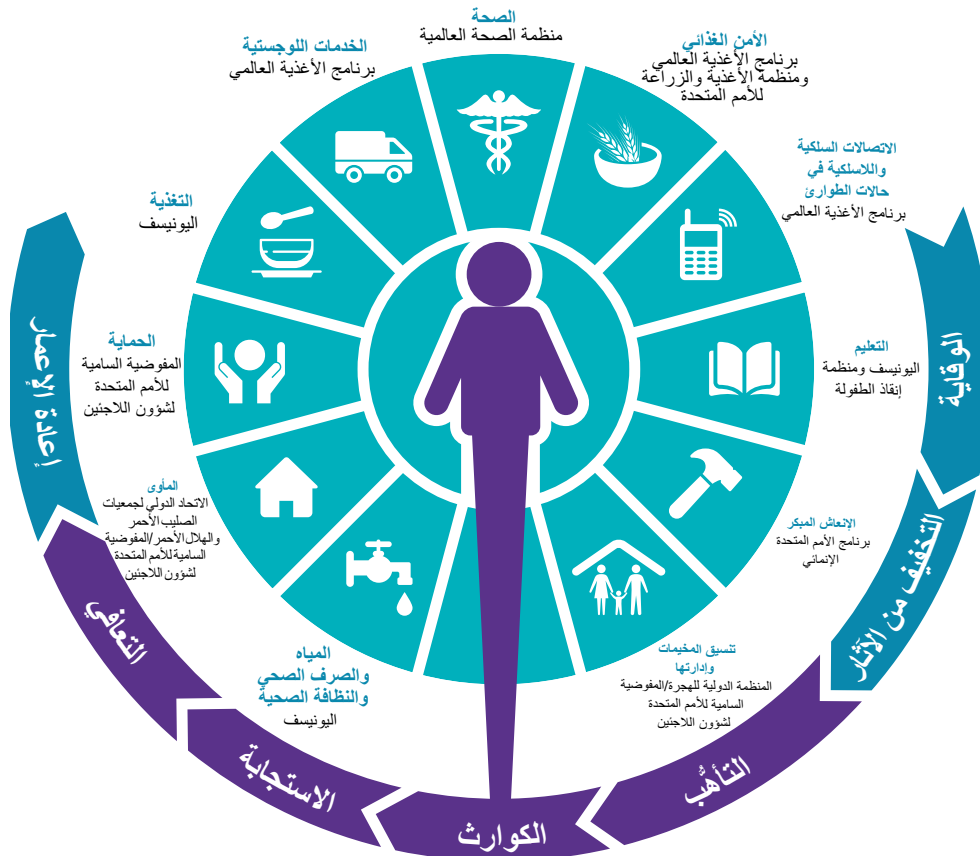
انظر الملحق 3: الولايات القانونية ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية



2-2 سياسات إصلاح العمل الإنساني وعملياته

إصلاح العمل الإنساني وتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن النهج العقودي خلال عام 2005

قبل إصلاح العمل الإنساني في عام 2005، لم تكن هناك أساليب موحدة للاستعانة بالمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية. وقد أثمر إصلاح العمل الإنساني في ظهور النهج العقودي، الذي ينظم الاستجابة الإنسانية في المجالات التالية:



ملاحظة: ستتوقف مجموعة الإنعاش المبكر عن العمل في شهر أيار/مايو من هذا العام. وقد قوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقف هذه المجموعة استناداً إلى تقييم داخلي. ولا يزال النهج الترابطي يكتسي أهمية بالغة.

وقد وُفِّرت هذه الإصلاحات والنهج العنقودي هيكلًا واضحًا لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي سيتم إنشاؤه من بداية حالة الطوارئ كأحد نطاقات المسؤولية المحددة التي تُشكِّل جزءاً من مجموعة الحماية.

تأسست مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي مع المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في عام 2006، وتقع ضمن مجموعة الحماية العالمية، وهي إحدى المجموعات الإنسانية التي أنشأتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2005. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان الوكالة الرائدة الوحيدة في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي منذ نيسان/أبريل 2016. ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً بشأن كيفية تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال هيكل المجموعة في الأقسام الأخرى أدناه.

لا يُستخدَم النهج العنقودي في كل حالة من حالات تنسيق الشؤون الإنسانية. ويمكن أن يتوافق مع أشكالٍ أخرى من التنسيق الدولي والوطني، مثل نُظُم تنسيق شؤون اللاجئين أو نُظُم تنسيق الشؤون الحكومية. وسيحدد الشكل الذي يتخذه النهج العنقودي حسب الاحتياجات المحددة للبلد والسياق. ومع ذلك، يمكن تطبيق المبادئ نفسها التي جرى مناقشتها في هذا الدليل لدعم حالات الطوارئ التي تقودها الحكومة أو الأنواع الأخرى من آليات التنسيق الشبيهة بالتنسيق المطبق في النهج العنقودي.

للاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول تكييف هيكل تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات التنسيق غير العنقودي، انظر القسم 6.2.

المجالات الرئيسية لإصلاح العمل الإنساني

يُعد إصلاح العمل الإنساني بمثابة عملية مستمرة تهدف إلى تحسين الاستجابة الدولية في الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء المعمورة. وتهدف الإصلاحات إلى تحسين: القدرة على التنبؤ بالتمويل وقيادة الاستجابة؛ والمساءلة أمام السكان المتضررين، والشراكة بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة. وعلى الصعيد الميداني، يُترجم هذا الإصلاح إلى المجالات التالية:

<p>ضمان القدرة الكافية والقيادة التي يمكن التنبؤ بها في جميع مجالات الاستجابة الإنسانية من خلال النهج العنقودي</p> <p>عبر</p> <p>تعيين وكالات رائدة على الصعيدين العالمي والقطري للاضطلاع بمسؤوليات التنسيق في القطاعات الرئيسية للاستجابة الإنسانية.</p>	<p>ضمان تمويل إنساني مناسب، وحسن التوقيت، ومرن</p> <p>عبر</p> <p>تحسين الوصول إلى الأموال من خلال عملية خطة الاستجابة الإنسانية وآليات التمويل المجمع، بما في ذلك الصناديق القطرية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.</p>	<p>ضمان القيادة الفعالة لمنسقي الشؤون الإنسانية (تعيين مسؤول رفيع المستوى من الأمم المتحدة على الصعيد القطري لضمان تحقيق استجابة إنسانية منسقة تنسيقاً جيداً في حالات الطوارئ)</p> <p>عبر</p> <p>استحداث آليات لمساءلة أكثر وضوحاً، وتدريب مناسب، ودعم كافٍ من منسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المُقيمين.</p>
<p>ضمان إقامة شراكات إنسانية قوية بين</p> <p>(1) المنظمات غير الحكومية، و(2) الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، و</p> <p>(3) الأمم المتحدة والوكالات الدولية ذات الصلة.</p>		

مبادئ الشراكة

يقوم أساس عملية إصلاح العمل الإنساني على الشراكة. ويعتمد التنفيذ الناجح للنهج العنقودي على عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني كشركاء متساوين في جميع مجالات الاستجابة الإنسانية. وتشمل "مبادئ الشراكة" الإنسانية ما يلي:

المساواة بين أعضاء الشراكة بغض النظر عن الحجم والقوة.

- الشفافية من خلال الاتصالات، بما في ذلك الشفافية المالية، مما يزيد من مستوى الثقة بين المنظمات.
- الاستجابة الإنسانية الموجهة نحو تحقيق نتائج واقعية وذات معنى عملي.
- التكامل القائم على أساس تنوع الشركاء داخل مجتمع المساعدة الإنسانية. وتُعد القدرة المحلية أحد الأصول التي يمكن تعزيزها والبناء عليها. ويجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة للطوارئ. ويجب التغلب على الحواجز اللغوية والثقافية.
- المسؤولية: يقع على المنظمات الإنسانية التزامٌ بإنجاز مهامها بمسؤولية، ونزاهة، وبطريقة مناسبة. ويجب عليها أن تحرص كل الحرص على عدم الالتزام بإجراء الأنشطة إلا إذا كانت لديها الوسائل والكفاءات والمهارات والقدرات اللازمة للوفاء بالتزاماتها. كما أنها يجب أن تبذل جهوداً متواصلة لمنع حدوث انتهاكات من العاملين في المجال الإنساني.

باستخدام مبادئ الشراكة هذه، يجب على العاملين في المجال الإنساني العمل مع الهياكل، والموارد، والشبكات الموجودة بالفعل في السياق المحلي من بداية حالة الطوارئ، من أجل بناء استجابة أفضل والمساهمة في اعتماد نهج مستدام إزاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مرحلتي التعافي والتأهب المبكرتين. انظر الفصل الرابع بشأن الفرق التقنية العاملة للاطلاع على اقتراحات حول الطرق التي يمكن بها للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي رصد مبادئ الشراكة وتقييمها وتنفيذها في عملها.

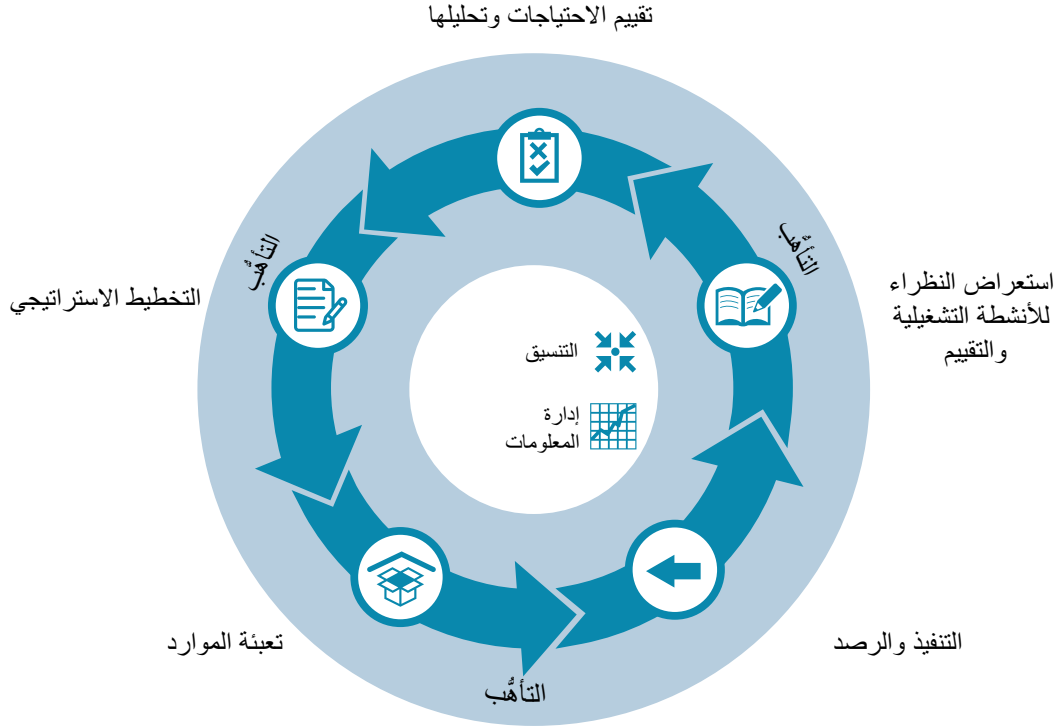
خطة التحول ودورة البرامج الإنسانية

تركز خطة التحول التي اعتمدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2011، على تحسين ثلاثة مجالات في الاستجابات الإنسانية في الأماكن التي تضم أشخاصاً نازحين داخلياً:

- القيادة
- التنسيق
- المساءلة

تسعى خطة التحول إلى تعزيز أدوار منسق الشؤون الإنسانية، والفريق القطري للعمل الإنساني، والمجموعات القطرية، والوكالات الرائدة في المجموعات، بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسية التي تدعم الاستجابة على الصعيد القطري.

ومن بين أهم جوانب خطة التحول في العمل اليومي لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في هذا المجال، هي دورة البرامج الإنسانية. ووافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أن تكون دورة البرامج الإنسانية هي الآلية التي يمكن من خلالها اتخاذ إجراءات منسقة لإعداد الاستجابة الإنسانية وإدارتها وتنفيذها. ويوضح الرسم البياني الوارد أدناه دورة البرامج الإنسانية، بما في ذلك العناصر الستة الرئيسية، ومجالين آخرين شاملين (التنسيق وإدارة المعلومات):



من خلال دورة البرامج الإنسانية، يشترك العاملون في المجال الإنساني ويعملون معاً لتحديد الاحتياجات وتحليلها وتحديد خيارات الاستجابة المناسبة. وتساعد هذه العملية قطاعات الاستجابة والمنظمات على تحديد دورها فيما يتعلق ببعضها بعضاً، وفهم ما هو ضروري في لحظة معينة لضمان تحقيق استجابة أكثر تماسكاً، وأكثر فاعلية، وخاضعة للمساءلة. وتهدف دورة البرامج الإنسانية أيضاً إلى زيادة التمويل للأولويات الإنسانية المحددة، بما في ذلك الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تقوم مختلف القطاعات/المجموعات على الصعيد الميداني بتنسيق تنفيذ دورة البرامج الإنسانية من خلال الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات (أو مجموعة الفريق العامل المعني بالتنسيق بين المجموعات في بعض السياقات) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتطرح دورة البرامج الإنسانية فرصاً متعددة أمام المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعات الأخرى لدمج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر العناصر الستة وعوامل التمكين في كل مرحلة من مراحل الاستجابة الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول الوظائف والمنجزات المتوخاة للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عبر دورة البرامج الإنسانية (بما في ذلك عملية الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية/خطة الاستجابة الإنسانية)، انظر الفصل الثالث.



إدارة المعلومات

في أعقاب خطة التحول، يُتَوَقَّع أن يكون لدى الوكالات الرائدة في المجموعة القدرة المناسبة على إدارة المعلومات من أجل تعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في أنشطة المجموعات وأثرها. ويقع على عاتق المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولية إدارة المعلومات الخاصة بها للتأكد من وجود نُظْم لجمع وتحليل ومراقبة البيانات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة القطاعية حتى تتمكن هيئة التنسيق من مشاركة أولويات العنف المبني على النوع الاجتماعي وإدراجها في استراتيجية الحماية لدورة البرامج الإنسانية. يجب أن تدعم وظيفة إدارة المعلومات أيضاً تبادل المعلومات بين أعضائها لتعزيز تقديم الخدمات وغيرها من المهام الأساسية.

ينبغي إعداد نظام لإدارة المعلومات من بداية الاستجابة لضمان حصول الشركاء، الذين يتولون مهمة تقديم خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، على المعلومات التي يحتاجون إليها بشأن السياق من أجل المشاركة بصورة مجدية في دورة البرامج الإنسانية. فالنشر المنتظم للمعلومات يخلق استجابة مشتركة وأكثر فاعلية. ويمكن تقديم المعلومات في اجتماعات التنسيق من خلال رسائل البريد الإلكتروني، وبتنسيق القائمة المنسدلة. ويجب إعطاء الأولوية للمعلومات حول الجداول الزمنية لدورة البرامج الإنسانية ومتطلبات التقييمات ونداءات التمويل من أجل تقاسمها ومناقشتها مع جميع الشركاء.



أداة إلكترونية

يوفر النموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2015 بشأن تنفيذ دورة البرامج الإنسانية، توجيهاً هاماً مفصلاً لتنسيق عمل الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل تمكينها من تنفيذ دورة البرامج الإنسانية.

الأهمية المركزية للحماية

في عام 2013، أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بياناً سياسياً "أكد التزام الأعضاء الأساسيين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بضمان الأهمية المركزية للحماية في العمل الإنساني"، كجزء من التدابير الرامية إلى ضمان توفير حماية أكثر فاعلية للأشخاص الذين يعانون من أزمات إنسانية (انظر بيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الأهمية المركزية للحماية). وفي عام 2016، ولتنفيذ هذا الالتزام، اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات توجيهات تحدد سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية في العمل الإنساني.

أنشئت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 1992 بناءً على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 182/46) لتكون آلية التنسيق الاستراتيجية الرئيسية للاستجابة الإنسانية على الصعيد العالمي. وهي تجمع بين وكالات الأمم المتحدة وغيرها، بما في ذلك حركة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية. وتُحدِّد السياسة المشتركة بين الوكالات وتضع معايير العمل الإنساني.



أسفرت هذه السياسات عن مسؤوليات محددة لمنسقي الشؤون الإنسانية، والفرق القطرية للعمل الإنساني، ومنسقي المجموعات، بما في ذلك ضمان وجود استراتيجية مشتركة لحماية الفريق القطري للعمل الإنساني وتنفيذها في جميع جوانب الاستجابة الإنسانية. وكُلِّفت مجموعة الحماية (التي تضم المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي) بتقديم الدعم للعاملين في المجال الإنساني لتطوير استراتيجيات الحماية، والتي تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- دمج الحماية عبر التأهب والاستجابة لتحقيق مخرجات جماعية للحماية. ويمكن أن تكون استراتيجيات الحماية جزءاً من الخطط التشغيلية، وخطة الاستجابة الإنسانية، وخطط المجموعة التي تستخدم أسلوب دمج الحماية. ويُمثِّل دمج الحماية "عاملاً تمكينياً" قيماً لصياغة استراتيجية حماية شاملة ومميزة للفريق القطري للعمل الإنساني.

وبالتالي، حيثما وجدت استجابة إنسانية تستخدم آليات المجموعات أو شبيهة بالمجموعات، ينبغي أن تكون هناك استراتيجية حماية إنسانية، تكون فيها الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من التحليل والإجراءات الموصى بها. وفي حالة العمل في بيئة لا توجد فيها آليات للمجموعات/القطاعات، فإن الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بوصفها جهات فاعلة في مجال الحماية، لا يزال بإمكانها مناصرة صياغة استراتيجية للحماية على نطاق المنظومة من جانب الحكومة المختصة أو أي هيئة أخرى من هيئات التنسيق.

وهذا يعني من الناحية العملية أن المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ينبغي أن تضطلع بدورٍ داعمٍ ونشطٍ داخل مجموعة الحماية لتعزيز استراتيجيات الحماية على الصعيد الميداني وتطويرها وتنفيذها ورصدها. وينبغي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تُعطي الأولوية لتقديم مدخلات لمختلف الوثائق الاستراتيجية المتعلقة بالأهمية المركزية للحماية، مثل استراتيجيات حماية الفريق القطري للعمل الإنساني، واستراتيجيات المناصرة لحماية الفريق القطري للعمل الإنساني، ومذكرات إحاطة عن قضايا الحماية الشاملة، فضلاً عن أدوات أخرى لتخطيط الاستجابة (انظر الفصل الثالث بشأن خطة الاستجابة الإنسانية/الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وخطط المجموعات). وقد يشمل ذلك مشاركة البيانات المأمونة والأخلاقية للعنف المبني على النوع الاجتماعي لتحليلها وتحديد المعلومات المُحدثة "لمجموعة الحماية" ومناقشة قضايا الحماية الهامة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مع مجموعات أخرى، وحيثما أمكن ذلك، مع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية وبناء السلام.

يوصى أيضاً بأن تكون المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ممثلة في اجتماعات الفريق القطري للعمل الإنساني. ويمكن للوكالة الرائدة (التي عادةً ما تكون صندوق الأمم المتحدة للسكان) أن توصي بتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وتعمل على تمثيلها وتسهيلها لتكون بندياً منتظماً في جدول أعمال الفريق القطري للعمل الإنساني، بالتنسيق مع مجموعة الحماية والوكالات الرائدة الأخرى المكونة لها. (للاطلاع على مزيد من التوجيهات بشأن التنسيق مع مجموعة الحماية المتعلقة بالفريق القطري للعمل الإنساني، انظر الأسئلة والإجابات المرفقة في الملحق 5). وهناك أساسٌ قويٌّ للمناقشة المنتظمة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل الفريق القطري للعمل الإنساني، حيث إن نطاق مسؤولية منسق الشؤون الإنسانية والاتفاقيات النموذجية للفريق القطري للعمل الإنساني تشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي بوصفه "مجالاً غير قابل للتفاوض" فيما يتعلق بالعمل والقيادة. ويجب أن يكون منسق/منسقة التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي متاحاً/متاحين لتقديم التوجيه التقني المطلوب إلى الفريق القطري للعمل الإنساني لدعم عناصر العنف المبني على النوع الاجتماعي في استراتيجية الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني.

تُوفّر مجموعة الحماية العالمية معلومات وتوجيهات مفصلة حول الأهمية المركزية للحماية على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، بما في ذلك الإشارة إلى الاستراتيجيات المختلفة لحماية الفريق القطري للعمل الإنساني، وأسئلة وإجابات حول الأهمية المركزية للحماية، ومذكرات توجيهية.



أداة إلكترونية

مقتطفات من:	أمثلة لإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في الوثائق الاستراتيجية الخاصة "بالأهمية المركزية للحماية"
استراتيجية الأهمية المركزية للحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني العامل في الصومال (2018-2019)	<p>"المشكلة: [...] غالباً ما يعيش الأشخاص النازحون داخلياً في مواقع النزوح هذه في ظروفٍ غير كريمة وخطرة، حيث يواجهون مخاطر/تهديدات متعددة ذات صلة بالحماية، مثل عمليات الإخلاء غير القانوني، والاكنتاظ، والبيئات غير الصحية مع محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والتعرُّض للمتفجرات الخطرة، وزيادة خطر التعرُّض للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وآليات المواجهة السلبية مثل زواج الأطفال وعمالة الأطفال، وتوتر العلاقة مع المجتمع المُضيف [...]."</p> <p>الإجراءات المقترحة بواسطة الفريق القطري للعمل الإنساني:</p> <p>أولاً- دعم الفريق القطري للعمل الإنساني لنُظُم الإحالة المعززة للخدمات وإدارة الحالات؛ وإنشاء مسارات للإحالة والمعلومات فيما بين القطاعات، بقيادة الجهات الفاعلة في مجال الحماية، وفي مجال تنسيق المخيمات وإدارتها، في مواقع/مراكز جماعية للأشخاص النازحين داخلياً" [...].</p>

مقتطفات من:	أمثلة لإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في الوثائق الاستراتيجية الخاصة "بالأهمية المركزية للحماية"
استراتيجية المناصرة لدى الفريق القطري للعمل الإنساني - العراق (2015)	<p>"فيما يلي وصف موجز لكل مجال من مجالات أولوية الحماية، متبوعاً بمجموعة من رسائل المناصرة والتوصيات الموجهة إلى حكومة العراق، وحكومة إقليم كردستان، والسلطات المعنية، ومجتمع المانحين الدوليين، فضلاً عن المنظمات الإنسانية المحلية والدولية [...]".</p> <p>أولوية الحماية: الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي في حالات النزاع</p> <p>أثر النزاع المسلح الذي طال أمده في العراق على النساء والرجال والفتيات والفتيات بشكل مختلف. وأدى النزاع إلى انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي على نطاق واسع، فضلاً عن تهينة الظروف التي أدت إلى تفاقم أوجه الضعف لدى النساء والفتيات وقابلية تضررهن من العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان مثل عمليات الاختطاف، والقتل، والاتجار، والتعذيب، والزواج القسري، فضلاً عن العنف الجنسي.</p> <p>ارتفع عدد التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف جنسي في شكل استرقاق جنسي واغتصاب واختطاف تستهدف النساء والفتيات المنتميات إلى أقليات دينية وإثنية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ آب/أغسطس 2014. وهناك حاجة ماسة لإطلاق استجابة شاملة تشمل الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية والرعاية الصحية العقلية والسلامة والحماية)، ولكن لا سبيل إلى توفرها.</p> <p>كشفت الدراسات الاستقصائية في مواقع المخيمات وغير المخيمات عن قضايا تتعلق بالحماية الجنسانية، بما في ذلك الاضطرار إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى المراحيض ومرافق الغسيل والتي تتسم برداءة الإضاءة فيها. وتتطوي الظروف المعيشية المكتظة، المقترنة بزيادة الإيجار والبطالة على مخاطر كبيرة تتمثل في تعرّض النساء والفتيات للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. ولا تزال تلبية الاحتياجات المحددة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر تعرّض النساء والفتيات للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، تُمثّل تحدياً كبيراً".</p>

تشكّل الفتيات المراهقات فئةً سكانيةً رئيسيةً ينبغي دمج احتياجاتهنّ والمخاطر التي يتعرضن لها في مجال الحماية عبر الاستجابات الإنسانية وتسهيل الضوء عليها كجزءٍ من استراتيجيات الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني. ووفقاً للجنة الدولية للإنقاذ، تعيش أكثر من 500 مليون فتاة مراهقة في بلدان تعاني من النزاعات والنزوح ("حماية الفتيات المراهقات من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتمكينهنّ في حالات الطوارئ"، تشرين الثاني/نوفمبر 2017). ونتيجةً للعنف، تفقد فتاة مراهقة حياتها كل 10 دقائق، وفقاً لتقرير لمحة إحصائية عن العنف المرتكب في حق المراهقات (اليونيسف 2014). ويمكن أن يساعد فهم العوامل المحددة التي تحرك العنف المرتكب في حق الفتيات المراهقات على الصعيد القطري، ومعالجة تلك العوامل كجزءٍ من استراتيجيات الحماية، في التخفيف من حدة هذه المخاطر المروعة للعنف. وينبغي أن تعمل المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع مجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفل لتشمل المشاورات المباشرة مع الفتيات المراهقات كجزءٍ من التقييمات من أجل إثراء التحليل والتوصيات لإدراج احتياجات الفتيات المراهقات في استراتيجيات الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني.



اعتبارات خاصة من أجل الفتيات المراهقات

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والصفقة الكبرى

في أيار/مايو 2016، جمع مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني أكثر من 9000 مشارك لدعم مجموعة جديدة من الالتزامات وإصلاح العمل الإنساني، أطلق عليها اسم "خطة عمل من أجل الإنسانية". وأطلقت مبادرات جديدة متعددة في هذا الحدث، بما في ذلك "الصفقة الكبرى".

جاءت الصفقة الكبرى استجابةً للنقص الحاد في تمويل الاستجابة الإنسانية العالمية. واستناداً إلى التوصيات الواردة في التقرير الذي أصدره فريق رفيع المستوى ("أهميتها البالغة لا تسمح بتركها عرضةً للفشل - سد فجوة التمويل في العمل الإنساني")، فهي تتطلب من المانحين ومنفذي برامج المساعدات الإنسانية، المُوقَّعين على الصفقة الكبرى، العمل على تحسين آليات تقديم المساعدة. ويتمثل الهدف من ذلك في إيصال مزيدٍ من الموارد إلى السكان المتضررين.

العناصر الرئيسية في الصفقة الكبرى:

أن تعمل منظمات الإغاثة والجهات المانحة على نحوٍ أوثقٍ من أجل:

- تحقيق مزيدٍ من الشفافية المالية.
- توفير مزيدٍ من أدوات الدعم والتمويل للمستجيبين الوطنيين الأوائل.
- توسيع نطاق البرمجة القائمة على النقد وزيادة التنسيق في تنفيذها.

أن تلتزم منظمات الإغاثة بما يلي:

- تقليل الازدواجية وتكاليف الإدارة.
 - إجراء استعراضات دورية للنفقات الوظيفية.
 - إجراء مزيدٍ من التقييمات للاحتياجات المشتركة والنزيفة.
 - ثورة في المشاركة: الاستماع إلى المستفيدين وإدراجهم في القرارات التي تؤثر عليهم.
- أن تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- توفير مزيدٍ من التمويل المتعدد السنوات للعمل الإنساني.
 - رصد مخصصات أقل لمنظمات المساعدات الإنسانية.
 - وضع متطلبات للإبلاغ أكثر تناسقاً وتبسيطاً¹⁷.
- ينبغي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تنظر في كيفية إدماج عناصر الصفقة الكبرى.



تنفيذ الصفقة الكبرى على الصعيد الميداني:

- مراعاة الطابع المحلي: بناء شراكات وآليات لتحسين قدرات وصول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المعنية بالاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الفرص والمهارات من أجل المشاركة في التقييمات والتمويل والمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- البرمجة القائمة على النقد: العمل ضمن مسارات برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي وعبر المجموعات لوضع استراتيجيات البرمجة القائمة على النقد التي تُعزِّز حصول السكان على الخدمات وتخفيف أي مخاطر مرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. انظر الفصل السادس لمزيد من الموارد بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي والبرمجة القائمة على النقد.
- جمع البيانات وإدارة المعلومات: وضع استراتيجيات وضمان وجود نُظُم معلومات فعّالة وأخلاقية ومأمونة للجهات الفاعلة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ضمان وجود موارد مخصّصة وأخصائيين لفريق التنسيق لأداء هذه المهام.
- التواصل مع الأطراف الفاعلة الإنمائية: البحث عن فرص لتقاسم الموارد، والمشاركة في تعزيز نُظُم الحماية الوطنية وبناء استجابات وحلول مستدامة لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تقييم الاحتياجات وتحليلها: ضمان مراعاة العنف المبني على النوع الاجتماعي على نحوٍ فعّالٍ وانعكاسه في التحليل المشترك بين القطاعات والذي ينتج عنه استعراض عام للأزمة.



المشاركة الهادفة

تلتزم استراتيجية العنف المبني على النوع الاجتماعي للفترة 2018-2020 بالمشاركة والشاركة مع المنظمات المحلية، ولا سيما المنظمات النسائية، والحكومات الوطنية، وتيسير مشاركتها النشطة في التنسيق كجزء من الهدف الاستراتيجي الثالث. وللمضي قدماً في هذه الاستراتيجية، أنشأت مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي فريق مهام لمراعاة الطابع المحلي في البرمجة على الصعيد العالمي. لمزيد من المعلومات حول طبيعة عمل فريق العمل، يُرجى التواصل مع مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو زيارة الموقع الإلكتروني للاطلاع على مخرجات الاجتماع ومحاضره.



أداة إلكترونية

توفّر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مقاطع فيديو وتقارير ورسومات بيانية يمكن أن تساعد المنسقين في شرح الخلفية وتقديم معلومات محدّثة للأعضاء بشأن الصفقة الكبرى والالتزامات الأخرى التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

"الطريقة الجديدة للعمل" والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام

تُشير "طريقة العمل الجديدة" إلى مجموعة من الإصلاحات ذات الصلة التي انبثقت عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وتتناول الحجم الهائل من الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن العدد المتزايد من الأزمات التي طال أمدها، والتي ترتبط بمواطن الضعف في المناطق التي تعاني من ندرة الأنشطة الإنمائية.

واتفق المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على أنّ تعزيز الروابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام يساعد على الحد من المخاطر وقابلية التضرّر من الأزمات الإنسانية، فضلاً عن الوفاء بأهداف خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويلخص الاقتباس أدناه أهمية النهج الترابطي كوسيلة للعمل فور اندلاع الأزمة:

وفي معرض حديثه عن النهج الترابطي، قال أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة: "يجب علينا أيضاً التقريب بين المجالات الإنسانية والإنمائية من أجل العمل معاً فور اندلاع الأزمات - لدعم المجتمعات المتضرّرة، ومعالجة الآثار الهيكلية والاقتصادية، والمساعدة في منع الدخول في دوامة جديدة من الهشاشة وعدم الاستقرار. وتُشكّل الاستجابة الإنسانية، والتنمية المستدامة، وإدامة السلام ثلاثة مضمّنات من المثلث نفسه. ويتعلق هذا النهج بطريقة العمل الجديدة التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني".

— الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس

إن التفاوض والعمل عبر النهج الترابطي على الصعيد الميداني، ولا سيما في النزاعات التي طال أمدها، هو عمل جارٍ. وفيما يتعلق بالمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، تشمل فرص العمل عبر النهج الترابطي ما يلي:

- إجراء تقييمات وتحليلات مشتركة من أجل التوصل إلى فهم مشترك للأسباب الكامنة وراء قابلية التضرّر ومخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- الاستراتيجيات المشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتنفيذ التدخلات التي قد تتطلب تنمية وتمويلاً ورسداً على المدى الطويل، مثل الملاجئ الآمنة. وقد يشمل ذلك وضع استراتيجيات متعددة السنوات تُكَمّل خطط الاستجابة الإنسانية أو تتماشى معها.
- نُظَم متوسطة وطويلة الأجل لتعزيز البرمجة.
- سد الثغرات في الموارد عبر آليات التمويل والتخطيط الإنسانية، وبناء السلام والتنمية، بما في ذلك دورة البرامج الإنسانية، وخطط التنمية القُطرية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القُطري، والاستراتيجيات المشتركة لمعالجة أنواع معينة من العنف المبني على النوع الاجتماعي، مثل الخطط المشتركة لمعالجة الزواج المبكر أو القسري أو العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.
- إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في استراتيجيات الإنعاش المبكر وبناء السلام لضمان الاستدامة والتكامل مع الحماية الإنسانية والتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- المناصرة المشتركة بشأن قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد القُطري لزيادة فرص التغيير.
- العمل المشترك لتطوير مهارات الشركاء الوطنيين والمحليين الذين يتعاملون مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

يطرح العمل عبر النهج الترابطي في حالات النزاع المسلح تحديات خاصة. وكثيراً ما تتطلب النزاعات النشطة أو التي طال أمدها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تركز جميع الجهود على الاحتياجات الفورية المتقدمة للحياة، وألا يتجه تحديد الأولويات بالضرورة إلى التنمية في جميع السياقات، خاصةً إذا كان ينتقص من المساعدة المطلوبة للسكان الأكثر احتياجاً ولا يساهم في تحسين وصول المساعدات الإنسانية. ويمكن للعمل من خلال النهج الترابطي بين التنمية والسلام أيضاً أن يطرح تحديات أمام تجرّد مقدمي المساعدة الإنسانية وحيادهم، إذا كانت علاقة الترابط هذه تتطلب أو يُنظر إليها على أنها "انحياز"، أو إذا اتسمت بتحويل المساعدة الإنسانية إلى سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة فقط مع إهمال السكان المتضررين الذين يعيشون في مناطق تقع تحت سيطرة المعارضة. وتتطلب المشاركة عبر النهج الترابطي في هذه الحالات مداولات ومناقشات دقيقة من قِبَل المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والقيادة الإنسانية لضمان بقاء الحماية في طليعة جهود الاستجابة والتمسك بالمبادئ الإنسانية.



استراتيجيات لمعالجة النهج الترابطي من أجل حلول أكثر استدامة

- تقاسم المعلومات بانتظام بين الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني وبناء السلام والتنمية التي تعمل على الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له
- الاستعراض المشترك لعمليات التمويل الرئيسية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (خطة الاستجابة الإنسانية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)
- التشاور المشترك في عمليات وضع الاستراتيجية (استراتيجيات الحماية، وخطة الاستجابة للأزمات الناشئة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبرامج الأمم المتحدة المشتركة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي)
- تنسيق التخطيط للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ مع تطوير برمجة خاصة بالحد من مخاطر الكوارث
- التخطيط والتنفيذ المشترك بشأن برامج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي
- المناصرة المشتركة بشأن قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر النهج الترابطي
- بناء القدرات المشتركة للجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي
- التخطيط المشترك لنقل/توطين قيادة المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي
- التحليل المشترك والاتفاق بشأن مجالات التعاون المحدود للحفاظ على المبادئ الإنسانية والوصول إلى السكان المتضررين

يوفر النهج الترابطي الإنساني-الإنمائي لبناء السلام نقاط دخول لزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له. وقد تتخذ هذه المشاركة أشكالاً مختلفة، لكن ينبغي أن تشمل بناء قدرات المنظمات المحلية في مراحل التأهب لكي تتمكن من المشاركة في الاستجابة للطوارئ، بما في ذلك الاستجابة السريعة، وأفرقة التقييم، وبناء هياكل مستدامة للتنسيق. وينبغي أن تسعى هذه الجهود إلى تدعيم أو اصر التعاون مع مجموعة متنوعة من المنظمات المحلية لبناء القدرات، بما في ذلك المنظمات التي تقودها المرأة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والمنظمات التي تمثل الشباب وكبار السن. انظر الفصل الثالث لمزيد من المعلومات بشأن كيفية الاستفادة من هذه الفرصة في القليلين.



المشاركة الهادفة



الممارسة الواعدة

في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2017، عندما اندلع النزاع المسلح في منطقة كاساي، لم يكن هناك مقدمو خدمات إنسانية لتوفير خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المنطقة. ومن الناحية التاريخية، لم تشهد هذه المنطقة أنواع النزاعات نفسها التي حدثت في أجزاء أخرى من البلاد، ولكن باعتبارها واحدة من أفقر المناطق كانت التنمية فيها محدودة للغاية. علاوةً على ذلك، كانت أنماط النزوح في الأزمة مختلفة: فالأشخاص النازحون داخلياً لم يتجمعوا في مخيمات كبيرة، بل تفرقوا وسط المجتمعات المحلية الفقيرة أو اعتاشوا على الأحرار. وفي هذا السياق، توصلت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى أن أنجع السبل لإيصال الخدمات للسكان المتضررين تتمثل في تدريب الجهات الفاعلة الإنمائية وتعبئة جهودها، مع سعيها في الوقت نفسه إلى توسيع نطاق عمل أخصائيي التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. وبعد تحديد التدريبات المطلوبة التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمستجيبين الصحيين في الخطوط الأمامية، عملت المجموعة مع الحكومة والجهات الفاعلة الإنمائية بالاستعانة بالبرنامج القطري المشترك للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لوضع مشروع استجابة متعدد الأوجه للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك تدريب العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية. وقد اجتذبت المشروع تمويلًا إنمائيًا من البنك الدولي غطى احتياجات التدريب واحتياجات الاستجابة، فضلاً عن عناصر حالات الطوارئ من أجل إعادة تخصيص التمويل إذا كانت حوادث العنف الجديدة تؤثر على التنفيذ.

نظمت الرابطة الدولية للمحترفين في مجال المساعدة الإنسانية والحماية سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية، ومنتدى عبر شبكة الإنترنت للأسئلة والأجوبة حول النهج الترابطي. يتوفر هذا الفيديو والمعلومات الأخرى على الموقع الإلكتروني التالي: <https://phap.org/news/2018/what-humanitarian-development-peace-nexus-recording-available-now>



أداة إلكترونية

3-2 الهياكل العنقودية

المجموعات

كما ذكرنا في وقت سابق من هذا الفصل، أدت الإصلاحات المنفذة في العمل الإنساني إلى وضع نهج عنقودي لتنظيم الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويظل النهج العنقودي الأداة الرئيسية المتاحة للمجتمع الدولي لتنسيق استجابتها الإنسانية والمحاسبة عليها.

يُشير مفهوم المجموعة إلى مجموعة التنسيق التي تركز على مجال رئيسي من مجالات الاستجابة الإنسانية. ويمكن الإشارة إليها أيضاً كقطاع. وعلى الصعيد العالمي، حدّدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات 11 مجموعة عالمية، ولكل منها وكالة أو وكالات رائدة.¹⁸ وتعمل المجموعة العالمية على قيادة العمل مع الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية في إطار تلك المجموعة لوضع معايير وسياسات للمجموعة، وبناء القدرة على الاستجابة الاحتياطية، وتوفير الدعم التشغيلي للمنظمات العاملة في هذا المجال. وحدّدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً مسائل متعددة القطاعات لا تُشكّل مجموعات قائمة بذاتها، ولكن ينبغي دمجها في عمل المجموعات المختلفة: العمر، والبيئة، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أما المسائل الأخرى المتعددة القطاعات التي لديها مجموعات تنسيق تقنية محدّدة، والتي تُعد جزءاً من الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات في بعض السياقات، فهي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، والتواصل مع المجتمعات المحلية.

لا يرتبط الفريق العامل التقني المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بأي مجموعة واحدة بعينها؛ بل هو هيئة فنية تدعم برمجة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من خلال مجموعة الحماية والصحة والتغذية والتعليم، ومجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها. يُشار إلى الفريق المرجعي للخدمات على أنه هيئة فرعية تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في إطار الأمانة العامة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي تقدم تقاريرها إلى نواب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأعضائها الأساسيين (رؤساء وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر).

18 بناءً على تقييم مستقل، قرّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقف مجموعة الإنعاش المبكر، ريثما يُقرّها الأعضاء الأساسيون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وسيُحدّد الجدول الزمني للإلغاء من قبل الفريق القطري للعمل الإنساني في كل بلد. ومع ذلك، سوف يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على النهج الترابطي.

وتُعد المجموعة المُفعَّلة رسمياً مسؤولة أمام منسق الشؤون الإنسانية من خلال الوكالة الرائدة للمجموعات، وكذلك أمام السلطات الوطنية والسكان المتضررين. ويُفترض أن تكون مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مؤقتة، وينبغي بذل الجهود اللازمة في أقرب وقتٍ ممكن، وبأنسب طريقةٍ متاحة، من أجل تسليم هياكل التنسيق ومسؤولياته إلى السلطات الوطنية المعنية.

على الصعيد الميداني، يقوم الفريق القطري للعمل الإنساني بتقييم الموقف ويصدر قراره بشأن المجموعات التي يجب تفعيلها لدعم الاستجابة. ويعتمد هذا القرار على الاحتياجات والموارد والقدرات في السياق ذي الصلة. وقد تكون هناك سياقات لا تحتاج فيها مجموعات معيّنة (مثل الخدمات اللوجستية)، أو سياقات تُدمج فيها مجموعات معيّنة (مثل الصحة والتغذية). وتُحدّد الوكالات الرائدة للمجموعات ذات الأولوية في بداية حالة الطوارئ وتعكس في معظم الحالات الوكالة الرائدة العالمية؛ وتتمثل الاستثناءات في الحالات التي يكون فيها الشريك في الوكالة الرائدة عالمياً في وضعٍ أفضل، أو يتمتع بموارد أفضل، لتولي الدور القيادي.

أظهر تقاسم الدور القيادي بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر/الهلال الأحمر تحسناً في المناصرة وتبادل المعلومات وفوائد في التنسيق. ويجري تحديد الحكومات والمنظمات غير الحكومية بشكلٍ متزايد من خلال الترتيبات المعقودة مع الوكالات الرائدة للمجموعة كقادة مشاركين على الصعيد الميداني. قد تتباين لغة هذه الشراكات (قائد مشارك، رئيس مشارك، منسق مشارك، مُبيّر مشارك، وما إلى ذلك) وتُقرَّر وفقاً للسياق بتوجيهات من الوكالة الرائدة في المجموعة والفريق القطري للعمل الإنساني. ولا يحل تقاسم القيادة محل مسؤوليات الوكالة الرائدة على الصعيد القطري.¹⁹

قادة المجموعات

على الصعيد العالمي، يؤدي قائد المجموعة (يسمى أحياناً "قائد القطاع") دور الوكالة التي ستطلع بدور رائدٍ داخل المجتمع الإنساني الدولي في مجالٍ معيّنٍ من مجالات العمل.

يتولّى قادة المجموعات على الصعيد الميداني مسؤولية ضمان تحقيق الاستجابة ذات التنسيق الجيد والمستويات العالية من القدرة على التنبؤ والمساءلة والشراكة. ويلتزمون كذلك بالعمل باعتبارهم "الملاذ الأخير لتقديم الرعاية"، (انظر مربع النص أدناه)، لهذا القطاع بالذات، عند الضرورة. وعادةً ما يقوم قادة المجموعات على الصعيد الميداني بتعيين شخص واحد أو أكثر داخل وكالتهم "كمنسقين للمجموعة" أو "كرؤساء للمجموعة". بالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق الممثل القطري للوكالة الرائدة مسؤولية ضمان إثارة قضايا المجموعات ومناصرتها على مستوى الفريق القطري للعمل الإنساني.

يُشير مصطلح "الملاذ الأخير لتقديم الرعاية"، إلى أنه، عند الضرورة - ورهنأ بإمكانية الوصول وتوفر عنصرَي الأمن والتمويل - يجب على قائد المجموعة، باعتباره الملاذ الأخير لتقديم الرعاية، أن يكون على استعدادٍ لضمان توفير الخدمات اللازمة من أجل سد الثغرات الحاسمة التي حدّتها المجموعة وجرى إدراجها في خطة الاستجابة الإنسانية التي يقودها منسق الشؤون الإنسانية.



النموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على الصعيد القطري، ص 13

يتولّى منسفو المجموعات مسؤولية تمثيل مصالح جميع أعضاء المجموعة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من شركاء المجتمع المدني. ويجب على المنسق أن يكفل نزاهة استجابة العنف المبني على النوع الاجتماعي بأكملها، ولا ينبغي له أن ينسق من منظور وكالته المُصيفة وحدها. ولتنفيذ هذا النهج، ينبغي تكريس المنسقين للتنسيق بين الوكالات على أساس التفرغ.



على الصعيد الميداني، يجب على الوكالات الرائدة مناصرة توفير موارد كافية، وأن تبذل قصارى جهدها لمعالجة أي ثغرات في الاستجابة بأنفسها، إذا لم يتمكن شركاء المجموعة من القيام بذلك. وفي البيئات الميدانية التي لا يعمل فيها قائد المجموعة العالمية، لا تزال الوكالة الرائدة العالمية هي الملاذ الأخير لتقديم الرعاية، وبالتالي فهي مسؤولة عن ضمان وفاء القيادة الميدانية بمسؤوليات المجموعات المحددة. لمزيدٍ من المعلومات حول قيادة المجموعة المنفّذة على الصعيد الميداني، انظر الفصل الرابع.

شركاء المجموعة

يجب أن تشمل جهود التنسيق على الصعيد الميداني وكالات الأمم المتحدة والجمعيات الدولية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية النشطة في تقديم الخدمات الإنسانية (راجع الفصل الرابع للاطلاع على قائمة الجهات الفاعلة المشاركة في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي).

تُعدّ الجهود المبذولة لإشراك الحكومة - عندما تكون آمنة ومناسبة ومجدية - حاسمة أيضاً في النهج العنقودي. وقد أطلقت جهود إصلاح العمل الإنساني، ولا سيما اعتماد النهج العنقودي، لدعم الحكومات على نحو أفضل للاستجابة لحالات الطوارئ. وقد صُممت مبادئ النهج العنقودي وطرق عمله لجعل هذا الدعم أكثر كفاءة من خلال تعزيز التنسيق القطاعي للحكومة، وليس الاستعاضة عنه.

تتطلب مبادئ الشراكة (انظر بداية هذا الفصل) إشراك الشركاء في المجموعات في مختلف جوانب عمل المجموعة الفرعية. ويجب أن تجري عملية اتخاذ القرارات وأنشطة المجموعة الفرعية بطريقة تشاركية وشفافة. وينبغي أن يشعر جميع أعضاء المجموعة الفرعية بالتقدير والاحترام كشركاء متساوين.

كجزء من تنفيذ مبادئ الشراكة، ينبغي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تتخذ خطوات استباقية للعمل مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات التي تقودها المرأة. واستناداً إلى البحوث الميدانية المتعلقة بدور النساء المستجيبات التي أجرتها منظمة كير في عام 2018، أقرت مجموعة الحماية التوصيات التالية (بما في ذلك نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي):



المشاركة الهادفة

- استعراض عضوية مجموعة التنسيق واتخاذ الخطوات، إذا لزم الأمر، لضمان أن تكون العضوية مُمثلة لتنوع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات التي تقودها المرأة، والجهات الفاعلة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين، إلخ.
- تحديد سبل إزالة العوائق التي تواجهها المنظمات التي تقودها المرأة الراغبة في حضور اجتماعات التنسيق، بما في ذلك العوائق العملية والمادية والأمنية والمتعلقة بالموارد.
- تيسير الاتصالات بين القواعد الشعبية والمنظمات المجتمعية والمنتديات والسلطات الوطنية والدولية؛ والحرص على تخفيف المخاطر المرتبطة بذلك.

يمكن الاطلاع على التقرير الكامل بشأن أبحاث منظمة كير وتوصياتها ومذكرتها التوجيهية من هنا.

الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات

يُمثّل منسقو المجموعات (بما في ذلك منسق/منسقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي) على الصعيد الوطني (وربما على الصعيد دون الوطني) في الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات. ويُمثّل الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات المنتدى الذي تعمل من خلاله المجموعات معاً من أجل تقديم استجابة إنسانية تتسم بالفاعلية والكفاءة. ويُركّز الفريق بشدة على الأهمية المركزية للحماية. ويُتوقّع أن يعمل الفريق في نهاية المطاف على تحقيق نتائج ذات مغزى في مجال الحماية، مع توفير تحليل قوي للحماية والنوع الاجتماعي، نظراً لأنهما يُشكّلان الأساس لعمله. ويتمتع منسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بعضوية الفريق ويُتوقّع أن ينسق مشاركته في الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات مع منسق مجموعة الحماية. ويُتوقّع من منسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يدمج الحماية في عمل الفريق.

منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم

في الحالات التي تكون فيها المساعدة الإنسانية الدولية مطلوبة، يتولّى منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم مسؤولية قيادة وتنسيق جهود المنظمات الإنسانية (التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة). ويحرص منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم على التأكد من أنّ الاستجابة الدولية الشاملة تتسم بالطابع الاستراتيجي والتخطيط الجيد والشمولية والتنسيق والفاعلية. وللقيام بذلك،

يتولّى منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم المسؤولية عما يلي:

- إنشاء فرق فعّالة لتنسيق الشؤون الإنسانية وإدامتها.
- دعم عمليات تقييم الاحتياجات الإنسانية المتعددة المجموعات وتحليلها وقيادة التخطيط للاستجابة المشتركة بين الوكالات.
- الاضطلاع بدور قيادي لمعالجة مسألة الحماية عبر الاستجابة، بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي، والوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية.
- دعم القطاعات من خلال جهود المناصرة وتعبئة الموارد.

الفريق القطري للعمل الإنساني

يتمثل دور الفريق القطري للعمل الإنساني في توفير التوجيه الاستراتيجي للاستجابة الإنسانية الجماعية المشتركة بين الوكالات. ويُمثّل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إحدى المسؤوليات الإلزامية الأربع (جنباً إلى جنب مع الأهمية المركزية للحماية، والوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسية، والمساءلة أمام السكان المتضررين) والمُبيّنة في الاختصاصات المعيارية للفريق القطري للعمل الإنساني (انظر أيضاً القسم أعلاه حول الأهمية المركزية للحماية).

ينبغي لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يكونوا على معرفة بمنسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم وفريق العمل الإنساني القطري (وكذلك الهياكل القيادية الأخرى مثل الفريق القطري للأمم المتحدة) وأن يحرصوا على إشراكهم في العمل بالتنسيق مع مجموعة الحماية. وكنقطة دخول، يمكن للمنسقين الرجوع إلى اختصاصات منسق الشؤون الإنسانية، التي تحدد مسؤولياتهم، من أجل ضمان الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي طوال فترة الاستجابة الإنسانية.

يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تدعم قيادتها الإنسانية من أجل جعل نظام التنسيق أكثر فاعليّة من خلال تعزيز موارد مبادرة الاستعراض من قبل النظراء في الفريق القطري للعمل الإنساني ومنسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم. وتقدم مبادرة الاستعراض من قبل النظراء الدعم اللازم لقيادة الاستجابات الإنسانية في هذا المجال. وتحتوي هذه المبادرة على سلسلة تعليمية، تتضمن مقاطع فيديو ومذكرات توجيهية، لقادة المنظمات الإنسانية بشأن ضمان الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.



أداة إلكترونية

4-2 مجموعة الحماية

مجموعة الحماية هي واحدة من 11 مجموعة عالمية معترف بها. ومنذ إنشائها في عام 2005، ما زالت تُمثّل المنتدى الرئيسي لتنسيق أنشطة الحماية في مجال العمل الإنساني - بما في ذلك جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتجمع مجموعة الحماية بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والوكالات الإنسانية والإنمائية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية، لضمان احترام الحقوق الكاملة لجميع الأشخاص المتضررين أو المهتدين بأزمات إنسانية وفقاً للقانون الدولي وضمان حمايتهم من خلال الإجراءات ذات الصلة، وفي الوقت المناسب عبر جميع مراحل الأزمة وما بعدها.

وعلى الصعيد العالمي، تضطلع المجموعة العالمية للحماية بعمل مجموعة الحماية، تحت قيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصفها الوكالة الرائدة للحماية. وتدعم المجموعة العالمية للحماية استجابات الحماية في الحالات الإنسانية غير الخاصة باللاجئين، كما تقود جهود وضع المعايير والسياسات المتعلقة بالحماية في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والكوارث الطبيعية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأشخاص النازحين داخلياً.

وتضع المجموعة العالمية للحماية سياسات ومعايير وأدوات مشتركة متعلقة بالحماية. وتوفر التوجيه القانوني والتنفيذي بشأن حماية الموظفين والشركاء العاملين في هذا المجال. كما تُحدّد المجموعة العالمية للحماية، وتُقيّم الممارسات الجيدة في مجال الحماية، وتعمل على إتاحتها من أجل تكييفها وتكرارها في أماكن أخرى. والأهم من ذلك، تضمن المجموعة العالمية للحماية الأهمية المركزية للحماية في مجال العمل الإنساني. وتدعم كذلك هذا المجال من أجل توفير استجابة للحماية تتسم بالملائمة وحُسن التوقيت والجودة العالية.

وعلى الصعيد القطري، سنتشاور الوكالات الثلاث المكلفة بالحماية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف،

ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) في حالات الكوارث الطبيعية أو في حالات الطوارئ المرتبطة بالنزاع التي لا توجد فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وستتفق هذه الوكالات فيما بينها، بقيادة منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم، على من يتولّى منها دور قائد المجموعة لشؤون الحماية. ويمكن للوكالات الأخرى، وفقاً لوجودها في البلد المعني، أن تضطلع أيضاً بهذا الدور.

في هذا المجال، يقع على عاتق مجموعة الحماية مسؤولية الوفاء بالمسؤوليات العامة المُبيّنة في النموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2015 بشأن تنسيق المجموعات على الصعيد القطري (مشروعٌ بمزيدٍ من التفصيل في الفصل الثالث)، وتخصيصها لبيئة الحماية في سياق معيّن. تعمل مجموعة الحماية على الجمع بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من أجل ضمان تقديم استجابة حسنة التوقيت، وملائمة، وشاملة لطائفةٍ متنوعةٍ من الشواغل المحددة المتعلقة بالحماية. وتتولّى مجموعة الحماية أيضاً مسؤولية تيسير إدماج الشواغل المتعلقة بالحماية في عمل المجموعات والقطاعات الأخرى. وبالتالي، فإنّ مجموعة الحماية على الصعيد الميداني مسؤولة عن أعمال الحماية المستهدفة، فضلاً عن دمج الحماية. وينطوي أحد عناصر دمج الحماية على تعزيز إدماج المسائل الشاملة ذات الصلة، مثل العُمر، والنوع الاجتماعي، والتنوع، والبيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.²⁰

هيكل مجموعة الحماية

على عكس المجموعات الأخرى، تُنظّم مجموعة الحماية باستخدام هيكل متعدد المكونات. وتتصدى مجموعة الحماية بشكلٍ عام لتدخلات الحماية الشاملة والمتكاملة، بهدف جعل "الكل أكبر من مجموع الأجزاء". وتتولّى مجموعات نطاق المسؤولية مسؤولية معالجة مسائل الحماية المتخصصة من أجل توفير استجابة مشتركة بين الوكالات للاحتياجات البرمجية والجغرافية في مناطقها ذات الصلة.

ولا تخضع العلاقة بين الأجزاء المختلفة من مجموعة الحماية للتسلسل الهرمي. ولكل منطقة ووكالة مسؤوليات وسلطات وخبرات لتنسيق جوانب محددة من الاستجابة للحماية بالتنسيق مع الأجزاء الأخرى من مجموعة الحماية، والتي يجب أن تساهم في الأهداف المحددة بشكلٍ عام، والمُخرجات الشاملة لزيادة إدماج وحماية جميع أفراد السكان المتضررين.

الإحاطات التقنية المرجعية للحماية، أسئلة وإجابات وأمثلة لتوصيات متعلقة بالحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي على الموقع الإلكتروني للمجموعة العالمية للحماية. إذا كانت شبكة الإنترنت بطيئة أو كان تنزيل الملفات صعباً في المكان الذي تعيش فيه، يمكنك الوصول إلى هذه المعلومات عن طريق الاتصال بمكتب المساعدة في المجموعة العالمية للحماية عبر البريد الإلكتروني التالي gpc@unhcr.org



أداة إلكترونية

نطاق المسؤولية

تنقسم مجالات الحماية الرئيسية إلى مكّونات وظيفية أو إلى نطاقات مسؤولية. وتعمل مجموعات نطاقات المسؤولية على تعزيز تنسيق الحماية والسياسة والقدرة والاستجابة وفقاً لتركيز كل منها. وتتشابه المسؤوليات التي تضطلع بها مجموعات نطاقات المسؤولية مع عمل أي مجموعة من المجموعات، بما في ذلك العمل كملاذٍ أخير لتقديم الرعاية، والتمثيل لدى منظمات التنسيق، مثل الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات. الفرق هو أنّ مجموعات نطاقات المسؤولية تعمل ضمن مجموعة الحماية.

وتتشابه المسؤوليات التي تضطلع بها نطاقات المسؤولية مع عمل أي مجموعة من المجموعات، بما في ذلك العمل كملاذٍ أخير لتقديم الرعاية، والتمثيل لدى منظمات التنسيق، مثل الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات.



اتفقت الوكالات على الصعيد العالمي على أن تكون بمثابة وكالات رائدة لنطاقات المسؤولية، استناداً إلى عملها في مجال السياسات وخبراتها في مجالات تقنية محددة، على النحو المبين في الرسم البياني أعلاه. ويتولّى قائد المجموعة، بالتنسيق مع الوكالة الرائدة، مسؤولية كفاءة الاستجابة الفعّالة في نطاق مسؤوليتها الخاص بالتعاون مع الوكالات المشاركة الأخرى.

20 إذا كان الفريق العامل التقني المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي نشطاً في البلد المعني، فينبغي أن يمارس مهامه خارج نظام المجموعات، ولكن مع روابط قوية بمجموعة الحماية (وكذلك مجموعات الصحة والتغذية والتعليم وتنسيق المخيمات وإدارتها). ولا يندرج الفريق العامل التقني المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تحت مجموعة واحدة بعينها، ذلك لأنّ طبيعة عمله شاملة ويرتبط بالية التنسيق بين المجموعات. ولا تُعد مجموعة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أبداً مجموعة منفصلة حتى على الصعيد القطري.

ويتمثل دور الفرق الفُطرية ومنسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم في تحديد هيكل التنسيق الذي يناسب الحالة على أرض الواقع على أفضل وجه، بما في ذلك تحديد ترتيبات معيّنة لنطاقات المسؤولية. وتأخذ في الاعتبار المخاطر والثغرات القائمة في مجال الحماية، والتي قد تتغير بمرور الوقت، والخبرة، والقدرة التشغيلية للوكالات العاملة في البلد.

5-2 نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي

هيكل نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي

يُعد نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي أحد مكونات مجموعة الحماية. ويعمل على تيسير اتباع نهج شامل لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له في السياقات الإنسانية. ويُعد صندوق الأمم المتحدة للسكان الوكالة الرائدة في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي إطار النهج العنقودي، تكون مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولة أمام السكان المتضررين والمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والأعضاء العالميين الأساسيين، لتوفير الدعم لما يلي:

- المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وقدرتها على الاضطلاع بالمهام الأساسية للمجموعات.
- تنفيذ سياسة الحماية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في المجالات المتعلقة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.

لذلك، تساهم استراتيجية نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي (2018-2020) في الرؤية الشاملة والرسالة الواردة في الإطار الاستراتيجي للمجموعة العالمية للحماية، لكي تكون الحماية أمراً أساسياً في العمل الإنساني (الهدف 1)، وتكون استجابة الحماية حسنة التوقيت، وذات جودة عالية، وذات صلة (انظر الجزء الخاص بالأهمية المركزية للحماية في صدر هذا الفصل).

على الصعيد الميداني، قد يُعرّف نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي باسم المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو القطاع الفرعي، أو الفريق العامل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. في السياقات التي تكون فيها هذه اللغة غير مألوفة أو غير موصى بها، يمكن لشركاء التنسيق أن يختاروا تسمية هيكل التنسيق باسم أكثر ملاءمة ثقافياً و/أو سياسياً، مثل "حماية المرأة". يستخدم هذا الدليل "المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي" ليعطي جميع هذه الأسماء والهياكل بأشكالها المختلفة.

بالنسبة إلى مسائل الحماية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، فإنّ الملاذ الأخير لتقديم الرعاية يتمثل في الوكالة الرائدة في مجال نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها المجموعة العالمية الرائدة المكلفة بالحماية ووفقاً لما اتفقت عليه مجموعة الحماية على الصعيد الفُطري. بالنسبة لمسائل الحماية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات التي لا توجد فيها مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، فإنّ الملاذ الأخير لتقديم الرعاية يكون الوكالة الرائدة المسؤولة عن الحماية على أرض الواقع.

تضع المجموعة العالمية لنطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي آليات حماية فعّالة وشاملة تُعزّز اتباع نهج متماسك وشامل ومنسق إزاء العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الميداني، بما في ذلك الوقاية وتخفيف المخاطر والرعاية والدعم والإنعاش ومساءلة الجناة.

تعمل مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الميداني، وهي مجموعة فرعية معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، من أجل تسهيل التنفيذ السريع للبرمجة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في إطار بيئة طوارئ إنسانية حادة، بما في ذلك الاتصال والتنسيق مع المجموعات/المنظمات الأخرى (بناء التحالفات)، والتدريب، والتوعية، والتخطيط الاستراتيجي، والرصد والتقييم.

تحديد نطاق مسؤولية للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الميداني

في حالة وجود مجموعة حماية: يُقرّر صندوق الأمم المتحدة للسكان ما إذا كانت لديه القدرة الكافية لتولي دور قيادي في هذا الصدد، بما في ذلك التمويل، والموظفين (مثل تخصيص موظف متفرغ، ويفضل أن يكون موظفاً من المستوى المتوسط إلى الرتب العليا، لدور منسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي) مع امتلاك الخبرة التقنية/فهم العنف المبني على النوع الاجتماعي. إذا لم يكن لدى الصندوق القدرة على تولي القيادة: يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم، وقيادة مجموعة الحماية، وفريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وجمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، والجهات الفاعلة الحكومية لتحديد ودعم الوكالة التي ستتولّى الدور القيادي في تنسيق التدخلات المشتركة بين الوكالات للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ومما يُشجّع عليه في هذا الصدد، مشاركة مسؤوليات التنسيق في المجموعات مع المنظمات الدولية غير الحكومية/المنظمات الوطنية غير الحكومية، وينبغي دعمها للوفاء بهذه المسؤوليات، حيثما كان ذلك ممكناً.

في حالة عدم وجود مجموعة حماية: إذا لم يكن هناك مجموعة حماية، ولكن جرى تحديد العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتباره أحد مجالات الاهتمام ذات الأولوية، وكان نظام المجموعات قائماً: يُنسّق صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الكيانات الأخرى ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية لدعم و/أو إنشاء مجموعات فرعية مشتركة بين الوكالات تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

في حالة عدم وجود نظام مجموعات مطبق فعلياً: مع عدم وجود أي نظام للمجموعات، مثل الوضع الذي تضطلع فيه الحكومة الوطنية بالدور القيادي، وتريد استخدام نموذج معذل للمجموعات أو في سياق اللاجئين حيث تقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستجابة من خلال هيكل تنسيق للاجئين: ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان التنسيق مع الكيانات ذات الصلة (تتولّى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدور القيادي في السياقات المتعلقة باللاجئين؛ وتتولّى السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدور نفسه في السياقات الأخرى)، لتحديد الترتيبات اللازمة لدعم و/أو إنشاء مجموعة فرعية مشتركة بين الوكالات، أو مشاركة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي بعض البلدان، قد يقدم أخصائي التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان المشورة التقنية مباشرة إلى الحكومة (كما كان الحال في إندونيسيا).

استناداً إلى ولايتها، تظنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكلفة بضمان حماية اللاجئين وتوفير المساعدة لهم. وينطوي ذلك ضمناً على ضرورة تنسيق جهود الآخرين في هذا المجال. وكما هو موضح في "نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين"، وهو إطار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقيادة عمليات اللاجئين وتنسيقها وتنفيذها، تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية اللاجئين، ويتحدد التنسيق إلى حد كبير بقدرات الحكومة المضيفة ونهجها. وحيثما أمكن، تتولّى الحكومة المضيفة قيادة الاستجابات والبناء على الموارد المتاحة للاجئين والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها.



وفي "الحالات المختلطة" (أي البلدان التي لديها استجابة للاجئين وكذلك نظام المجموعات)، ينبغي لنموذج التنسيق أن يتكيف لكي يُوائم التهجّج ويحدّ من الازدواجية. وينبغي أن يتوسع هذا النموذج أو يتقلص رهنأً بخصائص الحالة (حجم الطوارئ، والمواقع الجغرافية للسكان المتضررين، والقدرة على تلبية احتياجات اللاجئين). وبصرف النظر عن الشكل الذي يتخذه نموذج التنسيق، تحتفظ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهيكل للتنسيق والرقابة تسمح لها بالوفاء بمسؤوليتها النهائية عن ضمان الحماية الدولية للاجئين وتقديم الخدمات اللازمة لهم.

- لمزيد من المعلومات حول الحالات المختلطة، يُرجى الرجوع إلى المذكرة المشتركة الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالات المختلطة: التنسيق في الممارسة ونموذج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين.

السياقات التي يوجد فيها منتديات مشتركة بين الوكالات قائمة مسبقاً لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي

ينبغي دائماً أخذ هذه المنتديات القائمة مسبقاً بعين الاعتبار أولاً عند تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق نظام المجموعات. ولا ينبغي إنشاء هيكل موازية إلا عند الضرورة. ومن الأفضل دعم الهيكل القائم لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وقد يكون هذا السيناريو وارداً في حالات الكوارث الطبيعية أو الاستجابات التي تقودها الحكومة لحالات الطوارئ المفاجئة التي يكون فيها للجهات الفاعلة في مجال التنمية منتديات قائمة مسبقاً.

تتضمن السيناريوهات وحلولها المحتملة ما يلي:

- يتمثل الهدف من تأسيس هيئة لتنسيق القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل عام، لكن هذا المنتدى لا يركز على العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. الحل الممكن: إنشاء فرقة عمل تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتتألف من مؤسسات تعمل مباشرة على الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له، مع تقديم التقارير أو خطوط التنسيق إلى الهيئة القائمة المسؤولة عن تنسيق القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومجموعة الحماية.
- يوجد بالفعل هيكل تنسيقي للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، لكن المجموعة لا تعالج مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. الحل الممكن: إنشاء فريق عامل فرعي يُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.
- يوجد بالفعل هيكل تنسيقي للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي تحت قيادة وطنية أو حكومية، لكن تحليل الثغرات يشير إلى أنّ هذه المجموعة ليست فعّالة في تلبية الاحتياجات الإنسانية كما ينبغي لها أن تكون. الحل الممكن: وضع برنامج مشترك بين فريق الأمم المتحدة القطري، والفريق القطري للعمل الإنساني، والمنظمات غير الحكومية لدعم أنشطة هذا الهيكل التنسيقي.

تنظيم قيادة المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

يجب بذل كل جهد ممكن لضمان تنوير جميع الشركاء للقرارات المتعلقة بقيادة المجموعة الفرعية. ومن الناحية المثالية، يمكن لمنظمة غير حكومية أو وكالة وطنية أو منظمة محلية مشاركة القيادة مع وكالة تابعة للأمم المتحدة. ويُشكّل إشراك المنظمات المحلية، ولا سيما المنظمات التي تقودها المرأة، والحكومات الوطنية في التنسيق أولويةً رئيسيةً لتنفيذ نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي بحلول عام 2020.

وفي جميع القيادات المشتركة، بصرف النظر عن تكوينها، يجب تحديد تقسيم العمل بوضوح وإبلاغه إلى أصحاب المصلحة عن طريق وضع "اختصاصات" للمجموعة الفرعية، وصياغة مذكرة تفاهم بشأن الأدوار والمسؤوليات بين القيادات المشتركة. (انظر الفصل الرابع حول تنفيذ فريق التنسيق والاختصاصات).

تشمل بعض النصائح المفيدة لإنجاح التنسيق المشترك التي جُمعت خلال التشاور بشأن هذا الدليل ما يلي:

- تهيئة الفرص المناسبة لمساعي بناء الفريق ليتولّى هيكل القيادة: بين المنسقين وكذلك مع مسؤول إدارة المعلومات، أو نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو أي عضو آخر ذي صلة بالفريق والإدارة والموظفين والإداريين.
- تعيين موظفين جدد من أجل توفير مجموعات المهارات التكميلية بين المنسقين: على سبيل المثال، قد يكون لدى أحد المنسقين خبرة في قطاع الصحة والتخطيط الاستراتيجي، بينما يتمتع آخر بنقاط قوة في إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وجمع الأموال. ويمكن للتنوع في الخبرة والتخصص لدى المنسقين أن يُعزّز مجموعة التنسيق بشكل عام.
- تقسيم الاجتماعات بكفاءة لتعظيم تمثيل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي: الاستفادة من حضور أكثر من منسق واحد كفرصة لتوفير مزيدٍ من التغطية والأصوات في مختلف الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، يمكن لأحد المنسقين حضور اجتماع بشأن إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مع تدخلات الأمن الغذائي، وفي الوقت نفسه يحضر منسق آخر اجتماعاً للتخطيط من أجل إجراء تقييم متعدد القطاعات. وليس للتنسيق المشترك وظيفة خفارة بالنسبة إلى كلا المنسقين لرصد ردود المنظمات غير الحكومية مقابل ردود الأمم المتحدة في الاجتماعات. فهو يُمثّل فرصةً لجعل التنسيق أكثر تمثيلاً واستجابةً للاحتياجات المحلية وأكثر كفاءةً في مجموعة متنوعةٍ من اجتماعات التخطيط والتنسيق. ومن ناحيةٍ أخرى، إذا كان هناك منتدى، أو مسألة مهمة يلزم طرحها للمناقشة (مثل مسألة رئيسية ذات صلة بفريق التنسيق بين المجموعات)، فقد يقرر المنسقون المشاركون الحضور من أجل التأكيد على أهمية أصواتهم أو وجودهم. وينبغي أن يجتمع المنسقون المشاركون معاً لتخطيط جداول اجتماعاتهم الأسبوعية وتقسيمها بصورةٍ مُنصفةٍ واستراتيجية.
- تدوير المهام الإدارية أو السكرتارية: ينبغي للمنسقين المشاركين أن يتقاسموا عبء العمل الإداري والسكرتارية. وإذا كان هناك شريك واحد يقوم بهذه المهام دائماً، فغالباً ما يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات بسبب ضخامة حجم العمل أو التصورات المختلفة حول السلطة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتناوب المنسقون وأعضاء المجموعات الفرعية على تدوين الملاحظات المتعلقة بالاجتماعات.
- التواصل والتخطيط معاً بشكلٍ منظم: ينبغي أن يجلس المنسقون المشاركون معاً ويخططون لأهدافهم، ونقاط الحوار، والجداول الزمنية بصورةٍ منتظمة. وفي هذه الاجتماعات، يمكن للمنسقين المشاركين الاتفاق على ما يحتاجون إليه من الاجتماعات؛ وتحديد الرسائل المشتركة، وتنظيم خطط العمل الخاصة بهم للسماح بإتاحة فرصة للراحة والتطوير المهني لكل شخصٍ في الفريق.

- **تبسيط عمليات تنفيذ الأعمال:** يتعين على المنسقين المشاركين البقاء دوماً على اطلاع بالعمل الذي يقوم به كل واحد منهم، وذلك حتى يكون بمقدور أحدهم أن يحل محل الآخر ويتسلم مهام العمل خلال فترات الإجازة أو في حالات الطوارئ. ويوصى بوضع نظام تسليم منتظم (مع التوثيق) يُمكن كل منسق من تسليم مهام العمل إلى المنسق الآخر.

توطين قيادة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

إدراكاً لقيمة التوطن والبناء على التزامات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، تسعى مجموعة الحماية ومجموعة نطاق المسؤولية إلى ضمان أن تسترشد جميع ترتيبات القيادة التنسيقية بمبدأ "الاعتماد قدر الإمكان على القدرات المحلية، وعدم اللجوء إلى المساعدة الدولية إلا عند الاقتضاء".²¹ ويقترن هذا المبدأ بالإطار القانوني الذي تكون فيه الحكومات الوطنية بمثابة الجهات التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية مواطنيها.

ولا يتطلب ذلك أن يكون لجميع المجموعات الفرعية قيادة محلية، لكن ينبغي لها أن تستكشف جميع الخيارات المتاحة للشراكة مع الحكومة أو أعضاء المجتمع المدني المحلي. قد تكون هناك جوانب للتنسيق يمكن أن يقودها شريك محلي أو وطني، بينما تقوم جهة فاعلة دولية بقيادة جوانب أخرى. ويمكن أن تكون هناك جهات فاعلة مختلفة للتنسيق على مختلف مستويات التنسيق أو مراحلها. فعلى سبيل المثال، قد تقود إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية مجموعة فرعية معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بينما تتولى منظمة غير حكومية دولية وكالة تابعة للأمم المتحدة القيادة على الصعيد الوطني. وليس هناك صيغة بعينها؛ حيث ينبغي لكل مجموعة فرعية أن تناقش كيفية ملاءمة التنسيق المحلي في بيئة معينة. ما يهم هو انخراط المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في هذه المحادثات واتخاذ قرارات مدروسة بشأن السبل الممكنة لتعزيز المشاركة والقيادة المحلية وإدماجها في التنسيق.

تشمل بعض خيارات التنفيذ التدريجي للقيادة المحلية المشتركة لمجموعات التنسيق ما يلي:

- **الإعارة:** تعيين منسق متمرّس للعمل داخل المنظمة غير الحكومية الوطنية أو مع الحكومة. ويؤدي هذا الشخص وظائف التنسيق القيادية ويعمل مع الإدارة لبناء المعارف الداخلية (من خلال التوعية والتدريب، وما إلى ذلك) والنظم التي تدعم موقف التنسيق في المستقبل
- **التدريب:** توفير أخصائي تنسيق من ذوي الخبرة للعمل إلى جانب المنسق الوطني/المنظمات غير الحكومية لفترة زمنية محدّدة، ودعمهم في تطوير مجموعة متفق عليها من الكفاءات والمهارات.
- **التوجيه:** توفير أخصائي تنسيق من ذوي الخبرة لتقديم المشورة والتوجيه والدعم للمنسق الوطني المعني بالمنظمات غير الحكومية. ويمكن القيام بذلك وجهاً لوجه و/أو عن بُعد (بدوام كامل أو بدوام جزئي)، اعتماداً على مقدار التوجيه المطلوب.
- **القيادة المشتركة بالتناوب/التدرّج:** تُوفّر وكالة الأمم المتحدة أو المنسق المشترك أو القائد المعني بالمنظمات غير الحكومية الدعم التدريبي أو التوجيهي للجهات الفاعلة المحلية من أجل إعدادها لتولي دور القيادة المشتركة ومساعدتها خلال ذلك.
- **التمويل المباشر:** تُوفّر منظمة دولية غير حكومية أو وكالة تابعة للأمم المتحدة التمويل لمنظمة غير حكومية وطنية لتمكينها من تعيين منسق لديها. ويمكن أن يقترن ذلك بدعم تقني ومناصرٍ إضافية لبناء شبكات المنظمات الوطنية مع مجتمع المانحين وتعزيز قدرتها على جمع التبرعات بصورة أكثر استقلالية.

اقتبس القسم الوارد أعلاه من توجيهات قيد التطوير لدى المجموعة العالمية للحماية ومجموعة نطاق المسؤولية. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجموعة العالمية للحماية.

انظر الملحق 4: عيّنة من اختصاصات منسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، والرئيس المشارك لجهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمنسق الميداني



يمكن الاطلاع على مزيد من الأمثلة حول وثيقة الاختصاصات المتعلقة بمخاطر القيادة المشتركة عبر الموقع الإلكتروني لنطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

21 لمزيد من المعلومات، راجع المبادرات وأصحاب المصلحة على الموقع الإلكتروني لخطة العمل من أجل الإنسانية.



الممارسة الواعدة

ابتداءً من عام 2015 في الصومال، استحدثت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي نهجاً تدريجياً لتعزيز القيادة المحلية للاستجابة الإنسانية الموجهة نحو التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي المرحلة الأولى، انتخبت الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي منظمة غير حكومية محلية (منظمة إنقاذ النساء والأطفال الصوماليين) من الأعضاء وقدمت الدعم اللازم لها من أجل الاضطلاع بدور المنسق المشارك للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع الوكالة الرائدة التابعة للأمم المتحدة. ونصت وثيقة اختصاصات هذا الدور على أن ترتب القيادة المشتركة هذا محدد زمنيًا وسوف ينتقل إلى جهة فاعلة محلية أخرى (يُفضّل أن تكون الحكومة) في غضون سنتين. وقد شمل الدعم المقدم للقيادة المحلية المشتركة حضور التدريب حول كيفية التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، وكذلك الحصول على توجيهات من المستشارين الإقليميين المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. وقد تكرر هذا الهيكل مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تنسق عمل الأفرقة دون الوطنية العاملة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية حيثما أمكن.

الروابط القائمة بين المستويات العالمية والإقليمية والميدانية لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

يمثل المستشارون الإقليميون المعنيون بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ مجموعة منطقة مسؤولة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الإقليمي، ويتخذون من المكاتب الإقليمية لندوة الأمم المتحدة للسكان مقراً لهم. ويشمل عملهم دعم الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، والأفرقة القطرية للعمل الإنساني، والحكومات، والمجموعات الفرعية، ومنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، والشركاء الوطنيين من أجل:

- إنشاء وتعزيز قدرات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل أداء مهام المجموعة الأساسية بنجاح (تسهيل التدريب وحلقات العمل لأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مع التركيز على التفاصيل الأساسية للتنسيق، والمعايير والتوجيهات الدولية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، وتعزيز مسارات الإحالة، ووضع الاستراتيجيات، والمناصرة الرفيعة المستوى، والتقييمات، والتحليلات، والمشاركة الأمانة للبيانات، والتخطيط للتأهب).
- دعم عملية استعراض الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية: التحليل ووضع النبذة السردية والمناورة للعملية.
- تحفيز التخطيط للطوارئ والتأهب من خلال العمل في الموقع وتنمية القدرات (مثل، التوجيه والتخطيط المشترك بين الوكالات والتدريب على النظم والأدوات ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والجهات الفاعلة في مجالات أخرى لا تتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي).
- دعم القيادة المشتركة بين الوكالات بشأن التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وبناء القدرات من أجل دمج جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عبر قطاعات المساعدة الإنسانية ومجموعاتها.

يُمثّل المستشارون الإقليميون المعنيون بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ نقطة الاتصال الأولى لمناقشة الاحتياجات اللازمة من القدرات، والمسائل التقنية المتصلة بالاستجابة، والثغرات التي تحتاج إلى جهد منسق واهتمام متزايد. وتتمثل الخطوات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها من قبل منسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، لطلب خدمات الدعم من المستشارين الإقليميين المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، في ما يلي:

- إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى gbvaor@unfpa.org لتلقي حزمة طلبات الحصول على خدمات المستشارين الإقليميين المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ؛ بما في ذلك نموذج طلب قياسي ومعايير مهمة العمل.
- ينبغي أن تقوم وكالتان على الأقل بالتوقيع على الطلب وتفاصيل اختصاصات المهمة. وتكون الاختصاصات محدّدة لكل سياق، وينبغي أن تستند إلى احتياجات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وأولوياتها و/أو تقديم الدعم إلى الفريق القطري للعمل الإنساني من أجل تنفيذ الأهمية المركزية للحماية.
- يوافق الأعضاء الأساسيون في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي على الطلب (خلال 48 ساعة) ويقدمون ملاحظاتهم التعقيبية بغية تعزيز أوجه التضافر والعمل المشترك بين الوكالات خلال المهمة.

في الفترة ما بين تنفيذ المهمات، يقدم المستشارون الإقليميون المعنيون بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ دعماً طويلاً الأجل عن بُعد للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك من خلال التدريب والمشورة وبناء شراكات استراتيجية على الصعيد الإقليمي. ويعملون على تعزيز التوطين في إطار التنسيق، وإدماج مقدمي الخدمات المحليين في جميع جهود بناء القدرات.

تشتمل مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً على العديد من أفرقة العمل العالمية المشتركة بين الوكالات، والتي تعمل ضمن إطار زمني محدد، فضلاً عن الأفرقة المرجعية، والتي تعمل بشكل مستمر لإدارة خطة العمل السنوية والتركيز على تنسيق ودعم وتحسين المجالات المواضيعية لاستجابات العنف المبني على النوع الاجتماعي وسياساته. وتتضمن حالياً ما يلي:

- الفريق المرجعي المعني بالتعلم
- الفريق المرجعي المعني بالسياسات والمناصرة
- فريق العمل المعني بالمعايير الدنيا
- فريق العمل المعني بالتوطين

يعمل الفريق المرجعي المعني بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن كثب مع مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي لتعزيز الأخذ بزمام المبادرة في الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره في جميع المجموعات والقطاعات، لكن الفريق لا يعمل ضمن إطار مجموعة نطاق المسؤولية.

تقوم مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً بإدارة مجموعة على شبكة الإنترنت باستخدام برنامج سكايب، وتُصدر نداءً شهرياً لقيادات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والقيادات المشتركة في الميدان، مما يتيح استكشاف النظراء للقضايا المواضيعية، وتبادل أفضل الممارسات، وموارد التنسيق. وهناك "جماعة ممارسين" مُفعلة لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وللانضمام إلى جماعة الممارسين، أو إلى القائمة البريدية في نظام توزيع البريد الإلكتروني المعني بالتنسيق، ينبغي لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرهم من الجهات الفاعلة المعنية بالتنسيق التواصل مع مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي.

العلاقة بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة الحماية

إذا أنشئت مجموعة فرعية معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الميداني كجزء من مجموعة الحماية أو في شكل آخر شبيه بالمجموعات، فإن قائد (قادة) مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، وقائد (قادة) مجموعة الحماية، يتحمل/يتحملون مسؤولية التأكد من أن الأنشطة التي تضطلع بها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تدعم أهداف مجموعة الحماية وغاياتها، والعكس صحيح. ويجب أن تعمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على وجه التحديد على تنسيق وتنفيذ برجة متخصصة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره والتصدي له؛ وتتولى أيضاً مسؤولية دعم تعميم استراتيجيات الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره (وكذلك، عند الاقتضاء، خدمات الاستجابة للناجين) عبر المجموعات الأخرى على النحو المبين في المبادئ التوجيهية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وتماشياً مع ولاية الحماية أيضاً، ينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تعمل مع الخبراء المعنيين لضمان إدماج المسائل الشاملة (ولا سيما الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، والنوع الاجتماعي، والعمر، والتنوع) في عمل المجموعات الأخرى.

وينبغي أن يكون هناك اتصال وتعاون وثيق بين مجموعة الحماية والمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال عمليات الإبلاغ ومشاركة المعلومات بشكلٍ منتظم، والتي يمكن تحديدها بواسطة استحداث بروتوكول خاص بتبادل المعلومات. وينبغي لمنسق/منسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يحضر/يحضروا جميع اجتماعات مجموعة الحماية، وينبغي أن يكون العنف المبني على النوع الاجتماعي بنداً دائماً في جدول أعمال اجتماعات مجموعة الحماية، وذلك من أجل الحصول على معلومات محدثة بشكلٍ منتظم. ويشمل التنسيق الفعال بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة الحماية أيضاً ضمان توافق أدوات/نماذج إدارة المعلومات (مثل المصفوفة W5/4/3، انظر الفصل 3)، والمساهمة في عمليات دورة البرامج الإنسانية، والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات والمنتجات الإعلامية (لوحات المعلومات والنشرات، وما إلى ذلك) والجدول الزمني.

وينبغي أيضاً أن يكون هناك تنسيق وتعاون كبيران بشأن وضع ونشر التقييمات وإجراءات التشغيل القياسية ومسارات الإحالة. وفي بعض السياقات، عقدت مجموعة الحماية حلقات عمل من أجل التطوير المشترك لإجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالإحالات (إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، وغير ذلك من أنواع الإحالات)، أو عملت بالفعل على استحداث طريقة نشر واحدة للمسارات، مثل رسم الخرائط، أو تطبيقات ذكية على الأجهزة المحمولة.



انظر الملحق 5: أسئلة وإجابات - كيف تتعاون المجموعات الفرعية العاملة على الصعيد الميداني مع مجموعة الحماية



الممارسة الواحدة

في سوريا في عام 2018، بسبب تصاعد النزاع والأزمات الجديدة في الغوطة الشرقية وجنوب غرب سوريا وإدلب، اختار القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عقد اجتماعات مشتركة في إطار قطاع الحماية مع القطاع الفرعي المعني بحماية الطفل، والفريق العامل المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وشركائهم ذوي الصلة. وفي هذه الاجتماعات، يناقش الشركاء القضايا الشاملة ويستعرضون المعلومات الضرورية للجميع. وعند الحاجة، تعقد المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعات حماية الطفل اجتماعات منفصلة للتطرق إلى مسائل تقنية مختلفة تتعلق بمجالات الاستجابة الخاصة بها. وتشمل الآثار الإيجابية لهذه الممارسة ما يلي: (1) انخفاض في مقدار الوقت المستغرق في الاجتماعات؛ و(2) القضاء على ازدواجية في المعلومات وبنود جدول الأعمال التي نوقشت مع الشركاء أنفسهم؛ و(3) اتباع نهج شمولي بشأن أفضل استجابة للحماية بدلاً من وجود أفكار متفرقة تحتاج لجهود من أجل الربط بينها.

العلاقة مع مجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفل

تعمل مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفل معاً على الصعيدين العالمي والميداني من أجل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وآثاره على الأطفال والمراهقين، ولا سيما الاستجابة لاحتياجات الأطفال والمراهقين الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويُعد الأطفال المعرّضون للخطر، مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، أهدافاً لبرامج حماية الطفل، لكنهم أيضاً من بين أكثر الفئات تعرّضاً للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي معظم هذه الحالات، يجب على الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل ومجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي العمل معاً لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له. وهناك مجال آخر يتطلب التعاون وهو العمل مع الأطفال الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي: فغالباً ما يُغفل عن هؤلاء الأطفال في الفجوة الخدمية بين الجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل. ولذلك، يجب أن يكون التنسيق مستمراً لضمان أن تكون خدمات الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال تخدم حقاً الفئات السكانية التي تُعنى أساساً بها وتخضع للمساءلة أمامها.

وعلى الصعيد الميداني، من المهم العمل معاً لضمان أن تكون البرمجة التي تضعها الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والبرنامج القطري متكاملة وشاملة، وتستخدم الموارد بفاعلية دون ازدواج لا لزوم له فيما يتعلق بالخدمات التي تُقدّم للناجين من الأطفال والمراهقين. فعلى سبيل المثال، قد تكون للأماكن المواتية للأطفال برامج متكاملة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو قد يكون لدى الأماكن المواتية للمرأة، التي توفر برمجة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، جوانب لحماية الطفل تستهدف الفتيات المراهقات. ويمكن أن تكون الخدمات ذات التداخل مفيدة؛ فقد تكون استراتيجية لتوفير وصول أفضل، وتعزيز السرية أو الخصوصية. ومع ذلك، إذا كان هناك تداخل، فإنه ينبغي تقييم إيجابياته وسلبياته وتحليلها بعناية لضمان وجود فائدة مباشرة للسكان المتضررين. ويجب ألا تكون الخدمات مكررة بسبب الافتقار إلى التنسيق أو لفائدة فرادى الوكالات. ويمكن للتنسيق المنتظم بين الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل أن تجعل من التكامل في البرمجة ميزة استراتيجية لكليهما، بدلاً من العمل بشكل منفصل.

على الصعيد الاستراتيجي في هذا المجال، ينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل، التنسيق معاً من أجل التخطيط المشترك للسياسات، والمناصرة، وبناء القدرات، والتنسيق دون الوطني واستراتيجيات التمويل. ويجب عليهم تخطيط الموارد الكافية وتوظيفها معاً لتوفير خدمات الوقاية والاستجابة التي يمكن الوصول إليها وذات النوعية الجيدة لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي المرتكب في حق الأطفال، بمن فيهم المراهقون.

وعلى الصعيد التكتيكي، من الأهمية بمكان أن يحدث التنسيق لتعظيم الموارد وضمان اتساق الخدمات عبر مختلف مواقع الخدمة. وقد تتضمن بعض الأنشطة في هذا المجال رسم خرائط الخدمات المشتركة ورصد الوصول، ومراجعات السلامة، والتدريب المشترك على نُظم الإحالة أو مجالات استجابة معينة. وينبغي أيضاً مناقشة نُظم جمع البيانات لتحديد المجالات التي يلزم مواءمتها،

لضمان الممارسات الأخلاقية والمأمونة، وكذلك الدقة العالية في الإبلاغ. وينبغي أيضاً مناقشة نُظم إدارة الحالات ومواءمتها إذا لزم الأمر لضمان حصول الناجين من الأطفال والمراهقين على خدمات الاستجابة المنقذة للحياة ذات الجودة العالية بطريقة فعّالة وفي الوقت المناسب.

وعلى أبسط المستويات، يجب أن يحضر منسق (أو منسقو) التدخلات المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو ممثلو المجموعة للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، اجتماعات مجموعة حماية الطفل بصورة منتظمة ويجب أن يكون هناك تبادل منتظم للمعلومات. ويمكن للمنسقين من كلا الفريقين تسهيل تبادل المعلومات من خلال جعل "العنف المبني على النوع الاجتماعي" بمثابة بند دائم في جدول أعمال الاجتماعات المعنية.

تشمل بعض الممارسات المشتركة المفيدة التي جرى تحديدها على الصعيد الميداني ما يلي:

- في أثناء رسم خرائط الخدمات، هناك تحديد واضح لمقدمي خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي/حماية الطفل، الذين يقدمون خدمات للأطفال من سن الرضاعة حتى 18 عاماً.
- يقوم فريقا التنسيق بوضع مواد مشتركة للتوعية، أو معلومات وتعليم وتواصل، تتعلق بالوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي المرتكب في حق الأطفال والمراهقين (أي زواج الأطفال) لضمان الاتساق.
- ويعمل فريقا التنسيق معاً لوضع استراتيجيات لتلبية احتياجات الفتيات المراهقات من أجل تعظيم إمكانية الوصول إلى المستفيدين والتأثير عليهم وتجنّب الازدواجية.
- يتشاور فريقا التنسيق مع بعضهما بعضاً عند وضع إجراءات التشغيل القياسية والتدريبات الخاصة بإدارة الحالات لضمان إدراج مكونات جيدة للأطفال والمراهقين الناجين.
- ينبغي أن يكون لدى فريقي التنسيق اتفاقات لتبادل المعلومات المعمول بها من أجل مشاركة المعلومات ذات الصلة من نُظم إدارة معلومات حماية الطفل ونُظم إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، فضلاً عن بيانات التقييم ذات الصلة.

في عام 2018، أُطلقت مبادرة التنسيق الشامل لدعم الأطفال والمراهقين الناجين من الاعتداء الجنسي في حالات الطوارئ (مبادرة الناجين من الأطفال والمراهقين) على الصعيد العالمي، مع التركيز على أربعة بلدان (العراق، وميانمار، والنيجر، والسودان) لتحسين نوعية خدمات الاستجابة للأطفال والمراهقين الناجين من الاعتداء الجنسي في حالات الطوارئ وإمكانية الحصول عليها.



الدرس المستفاد

يهدف النهج التدريجي، الذي يُقدّم دعماً فُطرياً وعن بُعد، إلى تعزيز القاعدة المعرفية للممارسين وكفالة آليات التنسيق في البلدان التجريبية للموارد المناسبة. ويشمل هذا النهج (1) إتاحة الفرصة لبناء علاقة من أجل إدماج الدعم في خطط الاستجابة التنسيقية الحالية التي تُركّز على الاستجابة للناجين من الأطفال والمراهقين؛ و(2) الحصول على موافقة أصحاب المصلحة الذين يقومون بتنسيق المساعدات الإنسانية للاستجابة للناجين من الأطفال والمراهقين وتنفيذها والسماح بوصولها؛ و(3) الاستثمار في المؤازرين الذين يدعمون بشكل مباشر الناجين من الأطفال والمراهقين ويعقدون شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يتيحون سبل الوصول إلى الخدمات.

وقد تمثّلت نقطة الدخول لهذه المبادرة في منسقي تدخلات حماية الأطفال والتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وكان بناء علاقة مع هؤلاء الأفراد (خاصة إذا كان هناك نظير حكومي) أمراً حيوياً. وقد تولّى هؤلاء دور الريادة في الجهود المبذولة مع الشركاء الحكوميين، والزلاء المشتركين بين القطاعات، وأصحاب المصلحة في البرامج، والقيادة الإنسانية العليا.

يتمثّل الدرس المستفاد في أنّ إشراك الجهات الحكومية الفاعلة هي خطوة حاسمة لنيل التأييد والوصول إلى المبادرات المشتركة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. ومن خلال علاقة منسقي تدخلات حماية الأطفال والتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (على الصعيدين الوطني ودون الوطني)، تُتاح الفرص لما يلي: العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية التي تدعم بشكل مباشر الناجين من الأطفال والمراهقين؛ والوصول إلى المرافق الطبية لتقييم نوعية الرعاية السريرية؛ ومناقشة الخدمات المقدمة إلى الأطفال والمراهقين الناجين مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.



العلاقة بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعات الأخرى:

- السياسات، بما في ذلك إجراءات التشغيل القياسية، وتُظْم الإحالة، ووضع المعايير الدنيا لحماية الطفل والمتعلقة بالعنف الجنسي (المعيار 9) للناجين من الأطفال
- بناء القدرات، ولا سيما لتعزيز النهج التي تُركِّز على الناجين والأطفال والشركاء الوطنيين المشتركين
- إدارة المعلومات لضمان جمع البيانات وتحليلها بطريقة مأمونة وأخلاقية ودعم المناصرة والبرمجة القائمة على الأدلة
- المناصرة
- التمويل للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له بطريقةٍ مراعيةٍ للأطفال

6-2 العلاقة بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعات الأخرى

بالإضافة إلى مسؤوليتها عن دعم البرمجة المتعددة القطاعات للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تعمل مع المجموعات الأخرى لضمان إدماج أنشطة منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره في استراتيجيات المجموعة وخطط العمل والبرمجة وغيرها، وفقاً للمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وبهذه الطريقة، يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تقدم المساعدة التقنية وغيرها من أنواع المساعدة الأخرى للمجموعات من أجل تمكينها من الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

غير أن المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ليست مسؤولة عن تنسيق الأنشطة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في مجموعاتٍ محدّدة. فمسؤولية تنسيق برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي وتنفيذها على صعيد المجموعات (مثل ضمان إطلاق مجموعة الخدمات الأولية التي تُمثّل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات من خلال مجموعة الصحة، وضمان توفير مرافق منفصلة حسب نوع الجنس من قِبَل مجموعة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية) تقع على عاتق قادة المجموعات.

صِيغت المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أولاً من قِبَل الفريق العامل الفرعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2005 وحُدِّثت في عام 2015 من قِبَل فريق العمل المعني بمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتُساعد المبادئ التوجيهية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجتمعات المتضررة من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية على تخطيط الإجراءات الأساسية وتنفيذها وتنسيقها ورصدها وتقييمها لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره في جميع القطاعات/مجموعات الاستجابة الإنسانية.

تُلخّص المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الإجراءات الأساسية في المجالات الرئيسية للاستجابة الإنسانية: إدارة المخيمات/تنسيق المخيمات، حماية الطفل، التعليم، الأمن الغذائي والزراعة، الصحة، الإسكان/الأراضي/الممتلكات، الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، سُبل العيش، التغذية، الحماية، المأوى/المستوطنات/التعافي، المياه/الصرف الصحي/النظافة، وقطاعات الدعم. وتقدّم الإجراءات الأساسية وفقاً لدورة البرامج الإنسانية وتتضمن مؤشرات متعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لرصد الإجراءات وتقييمها من خلال اتباع نهج تشاركي.

انظر الفصلين الثالث والرابع للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن كيفية عمل المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع المجموعات الأخرى لتنفيذ المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي.



أداة إلكترونية

التنسيق مع مجموعة الصحة

تعمل المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل وثيق مع مجموعة الصحة بشأن قضايا الصحة الإنجابية والصحة النفسية المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتوفّر المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إرشادات مفصلة بشأن إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في الخدمات الصحية الإنسانية. غير أنّ العمل المشترك بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة الصحة يتجاوز التكامل ويتطلب اهتماماً خاصاً في جميع مراحل الاستجابة لتحديد الاحتياجات وتحليلها بشكل مشترك، وتخطيط عملية تقديم الخدمات الصحية وتنفيذها ورصدها من أجل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

على الصعيد الميداني، تُنشئ مجموعة الصحة إطاراً للشركاء الوطنيين والدوليين لتحقيق أولويات واستراتيجيات الأهداف الصحية المتفق عليها لصالح السكان المتضررين. ويتمثل الهدف من ذلك في تجنّب الثغرات والازدواجية في الاستجابة الصحية الدولية وتعظيم استخدام الموارد، بما في ذلك الخدمات الصحية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتعمل مجموعة الصحة أيضاً كهمزة وصل بين السلطات الصحية المحلية أو الوطنية والمستجيبين في المجال الإنساني، مما يجعلها شريكاً رئيسياً لمبادرات المناصرة والسياسات المشتركة مع المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتتمثل وكالتها الرائدة في منظمة الصحة العالمية على الصعيدين العالمي والميداني.

في العديد من السياقات الإنسانية، سيتم تفعيل فريق عامل معني بالصحة الإنجابية، عادةً برئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان، كمجموعة فرعية ضمن مجموعة الصحة. وتقع على عاتق الفريق العامل المعني بالصحة الإنجابية مسؤوليات عن ضمان تنفيذ مجموعة الخدمات الأولية التي تُمثّل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات، بما في ذلك الخدمات والموظفين المدربين على التدبير السريري لضحايا الاغتصاب (انظر الفصل 1، برامج الصحة الجنسية والإنجابية ومجموعة الخدمات الأولية التي تُمثّل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات).

إذا كان الفريق العامل التقني المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي مُفعلاً في البلد المعني، فينبغي أن يمارس مهامه خارج نظام المجموعات، ولكن مع روابط قوية بمجموعة الصحة (وكذلك مجموعات الحماية والتغذية والتعليم وتنسيق المخيمات وإدارتها). ولا يندرج الفريق العامل التقني المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تحت مجموعة واحدة بعينها، ذلك لأنّ طبيعة عمله شاملة ويرتبط بألية التنسيق بين المجموعات. ويعمل فريق التنسيق التابع لمجموعة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بشكل وثيق مع المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لضمان إدراج احتياجات الصحة العقلية والنفسية للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي على جدول أعمال المجموعة، وكذلك إنشاء آليات الإحالة.

تشمل مجالات التنسيق المشتركة بين المجموعات الفرعية للصحة والعنف المبني على النوع الاجتماعي ما يلي:

- ضمان التأهُّب والوصول إلى الرعاية الشاملة للناجين من العنف الجنسي، بما في ذلك وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، والعلاج الوقائي بعد التعرّض لفيروس نقص المناعة البشرية، وعلاج الأمراض المنقولة جنسياً، والدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية الصحية النفسية.
- تحديد هوية الناجين من حوادث العنف التي يرتكبها الشريك الحميم وتقديم الرعاية الصحية لهم.
- ويُشكّل جمع البيانات وتحليلها (بما في ذلك تقاسم المسؤوليات لضمان تأدية أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي، والأشخاص المدربين على التدبير السريري لضحايا الاغتصاب، والمستجيبون الصحيون، لمهام عملهم كجزء من أفرقة التقييم المشتركة بين الوكالات).
- بناء القدرات على إجراءات العمل القياسية المشتركة بين الوكالات أو مسارات الإحالة، والرعاية التي تُركّز على الناجين، للمستجيبين الصحيين في الخطوط الأمامية والاستجابات النفسية الاجتماعية لممارسي تدخلات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ضمان حصول الناجين على المعلومات الطبية التي تراعي الفوارق بين الجنسين بلغة يفهمونها وتتماشى مع المبادئ التوجيهية.
- تحديد الخدمات المتاحة للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي وجاهزية الخدمة للاستجابة لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، فضلاً عن تحديد مسارات الإحالة.

وينبغي أن يكون التنسيق مستمراً بين فريقَي التنسيق. ومع ذلك، ينبغي أن تكون عملية الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية/خطة الاستجابة الإنسانية على رأس الأولويات قبل التقديم، واستعراضات النظراء، وإجراءات الدفاع، بشأن ما يلي:

- أين وكيف سنُدْرَج الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تقييم مقترحات المشاريع المتعلقة بإدماج خطة الاستجابة الإنسانية المقدّمة من شركاء التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى مجموعة الصحة (والعكس صحيح).
- تقدير تكاليف الاستجابة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في خطط كل هيئة من هيئات التنسيق ومقترحات التمويل

لضمان تحقيق تغطية كافية وعدم الازدواجية.

ويُعد حرص جهات التنسيق أو ممثلي مجموعة الصحة ومجموعة العنف المبني على النوع الاجتماعي على حضور اجتماعات أحدهما الآخر بانتظام استراتيجية جيدة للحفاظ على التواصل المستمر.

تُعد الموارد التالية بمثابة معلومات أساسية ينبغي لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الاطلاع عليها:



أداة إلكترونية

- توصيات بشأن الأخلاقيات والسلامة عند إجراء بحوث حول العنف الجنسي في حالات الطوارئ وتوثيقه ورصده (منظمة الصحة العالمية، 2007)
- التدبير السريري لضحايا الاغتصاب: وضع بروتوكولات لاستخدامها مع اللاجئين والنازحين داخلياً (منظمة الصحة العالمية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الطبعة الثانية)
- الرعاية الصحية للنساء اللاتي تعرّضن لمخاطر العنف على يدي الشريك الحميم: دليل إكلينيكي (منظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014).

يمكن الاطلاع على الموارد المذكورة أعلاه ودليل مجموعة الصحة على الموقع الإلكتروني لمجموعة الصحة.

بالنسبة إلى استجابة العنف المبني على النوع الاجتماعي في كل سوريا في عام 2017، عملت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وفريق العمل المعني بالصحة الجنسية والإنجابية التابع لمجموعة الصحة معاً من أجل وضع استراتيجية لتلبية احتياجات الفتيات المراهقات. وقد نشأت هذه الاستراتيجية عن التحليل المشترك الذي أُجري في أثناء الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، والذي حدّد الفتيات المراهقات باعتبارهنّ معرّضاتٍ بصفةٍ خاصة للعنف الجنسي وزواج الأطفال، مما يؤدي إلى الحمل المبكر. ولوضع هذه الاستراتيجية، أُجريت مشاورات مع أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية والشباب في محاور الأردن وتركيا وسوريا، فضلاً عن مناقشات مجموعات التركيز التي أُجريت مع 374 فتاة عبر 56 منطقة فرعية في سوريا. وبعد ذلك، اجتمع منسقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنسقو الصحة الإنجابية من المراكز القطرية الثلاثة المذكورة أعلاه في حلقة عمل لمناقشة التوصيات وتحديد أولويات الاستراتيجية.



الممارسة الواعدة

وأُسفرت هذه الجهود عن استراتيجية مشتركة متعددة السنوات بين الجهات الفاعلة المعنية بالصحة والتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عبر الاستجابة الإنسانية لسوريا مع خطة عمل مفصّلة "لتمكين الفتيات المراهقات السوريات عبر تقديم المساعدة الإنسانية وإعطائهنّ الفرصة لتحقيق المساواة في الحقوق، وامتلاك زمام أمورهنّ، لاتخاذ الخيارات التي يردنّها، ولبعثن حياة ذات مغزى وسعيدة". وسيجري رصد المهام والمسؤوليات الخاصة بمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة النفسية (من بين أصحاب المصلحة الآخرين) في الاستراتيجية بشكل واضح للوقوف على التقدم المحرز. انظر الاقتباس الكامل للاستراتيجية في الموارد الواردة في الفصل السادس.

قد يلزم تصميم نقاط دخول مُيسّرة للخدمات، وإصدار مواد توعوية متخصصة، مع إيلاء اهتمامٍ خاص للاحتياجات الفتيات المراهقات لضمان تمكنهنّ من الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الكافية والملائمة. ومن بين الأدوات الرئيسية لتحسين إدماج الفتيات المراهقات في عناصر الصحة الجنسية والإنجابية، في الاستجابة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، "مجموعة أدوات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين في الأوضاع الإنسانية" الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان.



اعتبارات خاصة لفتيات المراهقات

التنسيق مع مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها

يجب أن يحدث التنسيق بين هيتي التنسيق ميدانياً على المستوي الاستراتيجي، وكذلك العملياتي أو التكتيكي، لضمان تطبيق المبادئ التوجيهية والمبادئ الإنسانية، مما يؤدي إلى التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتقديم خدمات ذات جودة عالية ومُنصّفة عبر مواقع وأماكن مختلفة. وقد تتضمن هذه المواقع مواقع رسمية (مثل "مخيمات" الأشخاص النازحين داخلياً أو مواقع حماية المدنيين)، فضلاً عن المستوطنات غير الرسمية أو الطوعية، والمراكز الجماعية في المناطق الريفية أو الحضرية.

تستفيد كل من المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ومجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها، من التعاون الوثيق خاصة على مستوى الموقع، حيث توجد خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وكثيراً ما تجري فيه الإحالات. ويُعد مديرو المخيمات شركاء بالغي الأهمية في رصد مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي والإبلاغ عنها وضمان الحصول على معلومات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وخدمات التصدي له. ومن الضروري أيضاً العمل مع مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها عند إشراك المجتمعات المحلية في المشاورات والتقييمات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

تعمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها معاً في عددٍ متزايدٍ من السياقات لتحسين الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتشمل بعض المجالات أو الأنشطة الشائعة التي تشهد تخطيطاً مشتركاً بين المجموعتين ما يلي:

- ضمان إدماج عناصر التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في استراتيجيات مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها.
- وضع استراتيجيات للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مواقع النزوح.
- مناقشة بروتوكولات أو نُظم تبادل المعلومات والاتفاق عليها، مثل إدماج مجموعة من المعلومات المأمونة والأخلاقية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي كجزءٍ من مصفوفة تتبّع البيانات، مثل البيانات البديلة للإنذار المبكر أو تحديد المخاطر.
- التطوير والرصد المشترك للعناصر المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في القائمة المرجعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين الصادرة عن مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها للمواقع وأنشطة التنسيق.
- التدقيق المشترك للسلامة في المواقع من أجل تحديد مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وإيجاد الحلول مع المجتمعات المتضررة. لمزيدٍ من المعلومات، انظر الفصل الثالث حول عمليات تدقيق السلامة وملحق أداة مراقبة الموقع التي طُوّرت في نيجيريا في عام 2018.
- التدريب على إجراء الإحالات المأمونة والإسعافات الأولية النفسية لمديري المخيمات وقادة المجتمعات المحلية وممثلي ومخيمات النساء والشباب.
- المناصرة المشتركة ونشر مواد المعلومات والتعليم والتواصل بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي.

على الصعيد العالمي، تعمل مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها على إدماج تدخلات منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره في حزمة التدريب العالمية لإدارة المخيمات. كما شاركت مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها أيضاً بنشاطٍ في تطوير دليل الجيب تحت عنوان "كيفية دعم الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي في الحالات التي لا يوجد فيها جهات فاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المنطقة" (انظر الملحق 7) ، ذلك لأنّ مديري المخيمات غالباً ما يكونون أول جهة اتصال لكثيرٍ من الأشخاص النازحين الذين يعيشون في مخيمات وفي أماكن تشبه المخيمات.



الممارسة الواعدة

بدأت مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها والمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي العمل معاً لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له في جنوب السودان من عام 2015. وفي مبادرة متعددة السنوات، عقدت هيئتا التنسيق تدريبات ودورة مشتركة على الصعيد الوطني للتخطيط الاستراتيجي، وحلقة عمل ضمت منسقي المخيمات ومنسقي مجموعات العمل دون الوطنية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من الميدان لمناقشة مجالات التعاون وتبادل المعلومات. وبدعم من المستشارين الإقليميين المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، أنشأت هيئتا التنسيق نُظماً ومؤشرات متعددة القطاعات لإدارة المعلومات ومشاركتها؛ وعمليات تدقيق السلامة المشتركة؛ والتخطيط للطوارئ وتعبئة الموارد لمواصلة التدريب وتطوير النُظُم. وفي هايتي، عملت المجموعات الفرعية التابعة لمجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها والمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي معاً لوضع استراتيجية للعنف المبني على النوع الاجتماعي لمجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها. واستخدمت المجموعتان تخطيطاً استراتيجياً مشتركاً بين قطاعي العنف المبني على النوع الاجتماعي وتنسيق المخيمات وإدارتها لتوضيح وقياس كيفية تحسين الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له على مستوى الموقع والمجتمع المحلي.

انظر الملحق 6: استراتيجية مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها في التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي في هايتي



7-2 التنسيق في السياقات التي لا توجد فيها مجموعات

في العديد من السياقات التي لا توجد فيها مجموعات، ستكون هناك مجموعة من المنظمات مسؤولة عن تنسيق خدمات المساعدة الإنسانية، مع اضطلاع منظمة واحدة، أو فرد واحد، بمهام التنسيق والقيادة بشكل عام. وستختلف طبيعة من يتولى مهام القيادة تبعاً للسياق. فعلى سبيل المثال:

- في أوضاع اللاجئين، ستكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الوكالة الرائدة وقد تتولى مهام القيادة في تنظيم الاستجابة حول نموذج شؤون اللاجئين.
- في السياقات المختلطة التي يوجد فيها أشخاص نازحون داخلياً/لاجئون، هناك مبادئ توجيهية مشتركة بين الوكالات تُحدّد هياكل القيادة والتنسيق. وتُحدّد هذه الترتيبات وفقاً للسياق.
- وفي الكوارث الطبيعية، قد تتولى وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو اليونيسف، مهام القيادة في مجال الحماية، أو يمكن للحكومة الوطنية أن تُحدّد وكالة أو نظام تنسيق آخر لدعم استجابتها.
- وفي بعض السياقات، قد لا تُشكّل "مجموعة حماية"، ولكن قد يوجد فريق عامل معني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو أي نوع آخر من أفرقة التنسيق التي تتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

لمزيد من المناقشة التفصيلية، انظر أيضاً القسم أعلاه في 2-5 بشأن إنشاء مجموعة فرعية معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد القطري، ولا سيما بما يتعلق بالتنسيق في سياقات اللاجئين التي تتولى فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهام القيادة.

وبصرف النظر عن ترتيبات التنسيق على الصعيد القطري، ينبغي أن تهدف المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى العمل بالتعاون الوثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأي وكالات دولية أو وطنية أخرى لديها ولاية الحماية لذلك السياق تحديداً، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه الوكالة العالمية الرائدة في التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. وينبغي للأفرقة المواضيعية المعنية بالمساائل الجنسانية، والجهات الفاعلة الحكومية، والسكان المتضررين أن يعملوا معاً من أجل تحقيق ما يلي:

- 1- إنشاء أفرقة عمل مشتركة متعددة القطاعات بين المنظمات للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية، على أن تتكون من جهات التنسيق المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وأي جهات فاعلة رئيسية أخرى متعددة القطاعات من المجتمع المحلي، والحكومة، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والجهات المانحة، الخ.
- 2- ينبغي لفريق العمل المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن يختار وكالة (وكالات) تنسيقية، ويُفضّل اختيار منظمين تعملان في إطار تنسيق مشترك.

- 3- تتولى الوكالة/الوكالات الوطنية المسؤولة عن التنسيق مسؤولية ضمان تنفيذ الإجراءات الواردة في هذا الدليل على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.
- 4- تتولى الوكالة/الوكالات التنسيقية مسؤولية دعم تنفيذ الأنشطة الرئيسية الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

تُظهر الخبرة المكتسبة في "البلدان المتوسطة الدخل" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أنَّ الاستجابات التي تقودها الحكومة، وتسد قدرة الجهات الفاعلة الوطنية وتعزز سياسات الحد من مخاطر الكوارث وتُنظّمها، لها تأثيرٌ إيجابيٌّ على الاستجابة الإنسانية. بيد أنَّ هذه الخبرة تسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى ما يلي:



الدرس المستفاد

- تقديم الدعم الفني للحكومة لتشمل القطاعات "الحساسة" (الحماية، الصحة النفسية، الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف المبني على النوع الاجتماعي) في الاستجابات الإنسانية.
- تقديم الدعم التقني للحكومة والجهات الفاعلة الوطنية للاشتراك في أطر الجودة، مثل معايير اسفير.
- وضع محفزات واضحة للتدخل الدولي (التمويل والخبرة الفنية) في الحالات التي لا يوجد فيها طلب من الحكومة المضيفة.
- مناصرة تفعيل المجموعات لتوسيع نطاق تطبيق المبادئ التوجيهية وتخصيص الموارد وآليات المساءلة.

8-2 المبادرات الأخرى المتعلقة بالتنسيق

مبادرة دعوة إلى العمل

دعوة إلى العمل هي مبادرة عالمية متعددة أصحاب المصلحة تسعى إلى تغيير طريقة التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية من أجل تحقيق مُخرجات أفضل في مجال الحماية.

أعضاء مبادرة دعوة إلى العمل هم الدول والجهات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الاستجابة الإنسانية. وتُعد المجموعة العالمية لنطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي عضو في مبادرة دعوة إلى العمل، وكذلك العديد من الوكالات والمنظمات المشاركة في الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد القطري. ويتمثل الإطار التنفيذي لمبادرة دعوة إلى العمل في خارطة الطريق للفترة 2016-2020، والتي تُحدّد النتائج والإجراءات ذات الأولوية اللازمة للوفاء بأهداف المبادرة. ويقدم الأعضاء التزامات بالاستناد إلى خارطة الطريق ويقدمون تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول مبادرة دعوة إلى العمل، بما في ذلك قائمة الشركاء الحاليين وخارطة الطريق، على الموقع الإلكتروني لمبادرة دعوة إلى العمل.

تُكمل مبادرة دعوة إلى العمل وتُعزز المبادرات الأخرى القائمة من خلال توفير إطار عالمي يمكنها بموجبه تحديد أعمالها على الصعيد القطري. فعلى سبيل المثال، تُعد كل من المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات و إطار المساءلة للعنف المبني على النوع الاجتماعي²² بمثابة التزامات تعهد بها شركاء مبادرة دعوة إلى العمل من أجل تقديم توجيهات إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشأن الإجراءات اللازمة لضمان إعطاء الأولوية لخدمات الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له. وتقدم مبادرة دعوة إلى العمل أيضاً عناصر من جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وهي أداة فعّالة في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف الثالث المتعلق بالصحة، والهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتجسّر هذه المبادرة الهوة بين النهج الترابطي الإنساني-الإنمائي لبناء السلام، وجميع مجالات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والأزمات الإنسانية.

العلاقة بين العنف المبني على النوع الاجتماعي ومبادرة دعوة إلى العمل

تتناول الرؤية الخاصة بخارطة طريق مبادرة دعوة إلى العمل ومُخرجاتها الروابط القوية بين مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي ومبادرة دعوة إلى العمل. فعلى سبيل المثال، ينص المُخرَج الثاني على أنَّ "جميع المستويات في الهيكل الإنساني تعزز القيادة والتنسيق الفعّالين والخاضعين للمساءلة بين الوكالات فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي". تُركز مُخرجات خارطة الطريق الأخرى على السياسات المؤسسية؛ وتقييم احتياجات العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحليل بياناته؛ والتمويل؛ وضمان توفير خدمات الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له خلال كل مرحلة من مراحل الأزمات الإنسانية.

22 وُضع إطار المساءلة المتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتُعدّ بواسطة شراكة المساءلة في الوقت الحقيقي كأداة تنفيذية لتعزيز المساءلة على نطاق المنظمة فيما يتعلق بالوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له في حالات الطوارئ.

وتتماشى استراتيجية مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي (2018-2020) مع الإطار الاستراتيجي للمجموعة العالمية للحماية وخارطة الطريق العالمية لمبادرة دعوة إلى العمل، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في التركيز على تعزيز التنسيق، والمشاركة الكاملة مع الجهات الفاعلة المحلية، وتحسين جودة الاستجابة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، تعهدت مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي بالتزامات محددة تجاه مبادرة دعوة إلى العمل، بما في ذلك وضع معايير دنيا للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له، ودعم المستشارين الإقليميين المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ لتحسين التنسيق على الصعيد القطري، والمناصرة والتنسيق على الصعيد العالمي، ودعم المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد القطري لإشراك الشركاء المحليين بنشاط كقادة مشاركين أو مشاركين فاعلين.

مبادرة دعوة إلى العمل على الصعيد الميداني

يجري حالياً تجريب خرائط طريق مبادرة دعوة إلى العمل في شمال شرق نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كلا البلدين، يقوم شركاء مبادرة دعوة إلى العمل وأصحاب المصلحة الآخرين بوضع خرائط طريق خاصة بكل بلد جرى تصميمها وفقاً للإطار العالمي، ولكنها تتكيف مع احتياجاتهم الخاصة والفرص المتوفرة لديهم. وتقوم مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتنسيق هذا العمل في إطار الشراكة بينهما بالتعاون مع مفوضية اللاجئين النسائية والمجلس النرويجي للاجئين. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير القدرات الداعمة لتنفيذ خارطة الطريق، والاستفادة من أدوات التعلم والإنتاج التي تمكن البلدان الأخرى أيضاً من تنفيذ خرائط الطريق على الصعيد القطري.

على الصعيد العملي، يمكن للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الاستعانة بمبادرة دعوة إلى العمل من أجل القيام بأنشطة المناصرة لدى الحكومات والدول المانحة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، والاستفادة من الالتزامات العالمية والقطرية لأعضاء مبادرة دعوة إلى العمل بتوفير التمويل، ودعم التنسيق والاستجابة ذات الجودة العالية، والالتزام بالمعايير، وتخفيف مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل جميع الجهات الفاعلة. ويمكن أيضاً استخدام خرائط طريق مبادرة دعوة إلى العمل كأداة عملية للعمل على مبادرات القيادة الإنسانية المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك تنفيذ استراتيجيات حماية الفريق القطري للعمل الإنساني. وفي كلا البلدين التجريبيين، توجد لجنة قيادية مشتركة بين الوكالات، ترتبط بالفريق القطري للعمل الإنساني، وتضم جهة مانحة وجهة حكومية نظيرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة غير حكومية وطنية و/أو دولية. للاطلاع على مزيد من المراجع بشأن كيفية ارتباط مبادرة دعوة إلى العمل بجهود المناصرة، انظر الفصل الثالث.

في عام 2016، أجرى مشروع المساءلة الآني بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ تقييمات أساسية لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وتخفيف من مخاطره والتصدي له في العراق ونيجيريا وتركيا (استجابة سوريا العابرة للحدود) وميانمار وجنوب السودان. وخُصت الدراسة إلى أن التنسيق يُعد عاملاً تمكينياً رئيسياً لتحسين الاستجابة، بما في ذلك النتائج التالية:



الممارسة الواعدة

- يُعد تمويل الجهات المانحة للتنسيق ضرورياً لضمان البرمجة الفعالة للعنف المبني على النوع الاجتماعي؛
- يُعد الدعم التقني العالمي والإقليمي المتخصص داخل الوكالات، لدعم الجهات الفاعلة الميدانية، أمراً حاسماً لتحقيق النجاح؛
- يُشكل بناء قدرات المستجيبين المحليين عنصراً أساسياً في التأهب والتخطيط للطوارئ.

أدى التقييم إلى إنشاء أداة رئيسية، وهي إطار مساءلة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي تجمع في مكان واحد جميع الإجراءات التي تقع ضمن مسؤولية المانحين، ومنسقي الشؤون الإنسانية، والأفرقة القطرية للعمل الإنساني، وقادة المجموعات، وقادة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمنظمات غير الحكومية. وتُستمد مصفوفة الإجراءات هذه من المبادئ التوجيهية القائمة لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وغيرها من التوجيهات الدولية المصادق عليها وقد تكون مفيدة للمنسقين. وقد أُطلق إطار مساءلة العنف المبني على النوع الاجتماعي وجُرب من خلال الإجراءات الجماعية التي اتخذتها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وقُصد أن يكون أوسع نطاقاً ولا يقتصر على العنف المبني على النوع الاجتماعي، في جنوب السودان والعراق من 2017 إلى 2018.

التنسيق مع الأفرقة المواضيعية العاملة المعنية بالنوع الاجتماعي

ستكتشف هيئات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية أن هناك عدداً من المستشارين المختصين في شؤون النوع الاجتماعي متاحين بالفعل لدى الوكالات أو جهات التنسيق أو الأفرقة المواضيعية المعنية بالنوع الاجتماعي.

وفي بعض البلدان، ولا سيما تلك التي تُركِّز على التنمية، قد يكون هناك فريق عامل مواضيعي مُعنى بالنوع الاجتماعي موجود مسبقاً (غالباً ما يكون برئاسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة شؤون المرأة في الحكومة). وستكون هناك بصورة متزايدة أفرقة عمل معنية بالمساواة الجنسانية في سياق العمل الإنساني، غالباً ما يجري إنشاؤها أو دعمها بواسطة القدرة الاحتياطية المعنية بالمساواة الجنسانية المشتركة بين الوكالات (انظر الفصل الأول) أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف دمج القضايا الجنسانية عبر القطاعات المختلفة للاستجابة الإنسانية بالتعاون مع مجموعة الحماية أو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ويمكن أن تطرح هذه الفئات فرصة جيدة لإيجاد أرضية مشتركة للشراكات والمناصرة. وفي حين أن الأفرقة العاملة المعنية بالسياسات الجنسية تركز على المساواة بين الجنسين فيما البرمجة المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني هي جهدٌ مُكمِّل للعمل المتعلق بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، إلا أن الجانبين غير وثيقي الصلة بالضرورة، ومن المهم فهم الفرق في الأهداف.

لتجنُّب الازدواج وضمان الاتساق وتعظيم الموارد، من المهم أن يكون لدى هيئات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بالنوع الاجتماعي فهم واضح لمختلف ولاياتها ومسؤولياتها وأولوياتها.

يكن هذا التمييز في أهداف المجموعات المختلفة ومحور تركيزها. ويُمثِّل عدم المساواة بين الجنسين مشكلةً أساسيةً في تحسين استجابة العنف المبني على النوع الاجتماعي والحيلولة دون وقوعه. وبصفتها الهيئة التنسيقية لأنشطة الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، تُركِّز المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ أكبر على الخدمات المباشرة وأنشطة الوقاية، وتتألف أساساً من أخصائيين في العنف المبني على النوع الاجتماعي. كما أنها تدعم بشكلٍ مباشر تنفيذ المبادئ التوجيهية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويعمل الفريق المواضيعي العامل المعني بالنوع الاجتماعي (في حالة تركيزه على العمل الإنساني) مع جميع القطاعات لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية بشكلٍ عام.

ويمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تدعم عمل هذه الأفرقة في المجالات التي توجد فيها مزايا متبادلة (مثل الدعوة لإشراك مزيد من العاملات في المجال الإنساني لتقديم الخدمات المباشرة عبر جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية)، ولكن لا تتحمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولية دمج مراعاة المنظور الجنساني عبر الاستجابة.

وبالمثل، يمكن لجهات تنسيق شؤون النوع الاجتماعي والأفرقة العاملة المواضيعية دعم عمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، لكنها لا تقود الخدمات أو الأنشطة المتخصصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي ولا تتحمَّل أي مسؤوليات تجاهها.

ومن بداية الاستجابة، ينبغي للوكالات الرائدة في مجال الحماية وتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومنسقيها المعنيين، حيثما أمكن، أن تلتزم قادة الأفرقة المواضيعية العاملة المعنية بالنوع الاجتماعي لتبني معهم علاقات وترتيبات عمل واضحة، ويفضَّل أن تُكتَب في وثيقة الاختصاصات ذات الصلة.

ويمكن أن يساهم ضمان حضور ممثل عن المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي اجتماعات أفرقة العمل المعنية بالمساواة الجنسانية في سياق العمل الإنساني، أو الاجتماعات الأخرى المماثلة، والعكس صحيح، في تيسير تبادل المعلومات والأفكار والدعم بشكلٍ منظم.



الممارسة الواعية

في تركيا في عام 2018، وكجزءٍ من استجابة كل سوريا، تشارك المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في قيادة شبكة جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي. ويجري اختيار جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي على مستوى المجموعة ويتمثل دورها في ضمان دمج مراعاة المنظور الجنساني في قطاعاتها. وبدعمٍ من المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، دُرِّبَت جهات التنسيق هذه على التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وأُضِيفَت إلى وثيقة اختصاصاتها مسؤولة إدراج خطة التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مجموعاتها. وتعمل جهات التنسيق حالياً على دعم الجهود الرامية إلى ضمان دمج مراعاة المنظور الجنساني: فعلى سبيل المثال، قدّمت عروضاً تقديمية حول خيارات الإحالة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في كل مجموعةٍ من مجموعاتها. وقد نجحت هذه الممارسة في تجنّب الازدواجية بين العنف المبني على النوع الاجتماعي والأفرقة المواضيعية المعنية بالنوع الاجتماعي، وتعظيم استخدام الموارد المتاحة لكل من تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر القطاعات وإدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي.



المشاركة الهادفة

عند العمل مع الأفرقة المواضيعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مناصرة تحديد العوائق التي تحول دون إدماج المجموعات المحلية في هذه الهياكل، بما في ذلك المنظمات التي تقودها المرأة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين، وذوي الإعاقة القائمين على تنسيق شؤون النوع الاجتماعي، ومجموعات كبار السن. وقد تشمل العوائق عدم كفاية الوصول إلى أماكن المجموعات المحلية، والعوائق اللغوية، وعدم كفاية تمثيل النساء المحليات في الأفرقة المحلية. وحيثما توجد عوائق، ولا سيما أمام مشاركة المرأة المحلية في الأفرقة المواضيعية العاملة المعنية بالنوع الاجتماعي، يمكن للمجموعة دمج الاستراتيجيات من أجل إدراجها في خطة عملها، مثل بناء القدرات والمناصرة. ومن شأن تحليل كيفية عمل المجموعات الفرعية المعنية بالقضايا الجنسانية والعنف المبني على النوع الاجتماعي معاً لتحسين وصول الشركاء المحليين والمتنوعين إلى أفرقة تنسيق الشؤون الإنسانية أن يُعزّز التوطن والمُخرجات الجنسانية عبر الاستجابة الإنسانية.

بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومبادرات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

شركاء تنسيق عمليات حفظ السلام

يوجد حالياً 14 عملية لحفظ السلام وبعثة سياسية خاصة واحدة - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تعمل مع العديد من هياكل حفظ السلام ذاتها التابعة للأمم المتحدة والمتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتوجد بعض من أكبر بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية في مواقع تعمل فيها مجموعات فرعية معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، كما هو الحال في دارفور، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، ومالي، وجنوب السودان، وأفغانستان.

في هذه المواقع، وفي أي مناطق جديدة تُنشأ فيها بعثات لحفظ السلام في المستقبل، يُعد فهم كيفية العمل بصورة استراتيجية مع مكونات هذه البعثات ذات الولايات المحددة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، مهمة حاسمة بالنسبة إلى المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (لمزيد من المعلومات حول أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وإطاره القانوني، انظر الملحق 1 والملحق 3).

توفّر سياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني لعام 2015 بشأن حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الإطار المفاهيمي والمبادئ التوجيهية والاعتبارات الرئيسية لتنفيذ ولايات حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويشمل ذلك مبدأ إدراج المنظور الجنساني في جميع الخطط والسياسات والأنشطة والتحليلات والتقارير المتعلقة بولاية حماية المدنيين. وفي هذا الإطار، تُحدّد السياسة التزام بعثات حفظ السلام بالتعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع "بشكلٍ شامل من خلال المشاركة الكاملة للمرأة وتمكينها. ويتعين تعزيز جميع قرارات المرأة والسلام والأمن وتنفيذها لتحقيق هذا الهدف" (الفقرة 28). وتتطلب هذه السياسة كذلك أن يقوم موظفو إدارة حفظ السلام بالتنسيق بشكلٍ وثيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وعلى وجه التحديد عناصر مجموعة الحماية (الفقرة 26) (لمزيد من المعلومات، راجع أداة تشخيص المجموعة العالمية للحماية والتوجيه بشأن التفاعل بين مجموعات الحماية الميدانية وبعثات الأمم المتحدة).

لتفعيل هذه السياسة على الصعيد الميداني، وعملاً بالولاية المنوطة بهم بموجب قرار مجلس الأمن 1888، يُمثّل مستشارو حماية

النساء المدنيات، حيثما وجدوا، الجهات الفاعلة الرئيسية في بعثة حفظ السلام التي تنسق الإجراءات على نطاق البعثة ومع العاملين في المجال الإنساني لمعالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويمكن لموظفي الشؤون الجنسانية أن يتعاونوا في مجال التوعية والتدريب لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأشكال الأخرى للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وأن يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز تنفيذ سلسلة القرارات 1325 المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويعمل موظفو حماية الطفل في إدارة عمليات حفظ السلام داخل البعثة مع اليونيسيف للتصدي للانتهاكات الجسيمة السنته المرتكبة في حق الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة، والتي تشمل بعض أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. ومن المرجح أن تعمل مجموعة فرعية معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على أي من هذه العناصر المدنية أو جميعها في بعثات حفظ السلام، حيثما كانت موجودة، ولا سيما لضمان حصول الناجين على الخدمات والإحالات؛ والوقاية والمناصرة.

يُشير العنف الجنسي المرتبط بالنزاع إلى الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، وعمالة الجنس بالإكراه، والحمل القسري، والإجهاض القسري، والتعقيم القسري، والزواج القسري، وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي التي تُشكّل خطورة مماثلة وتُرتكّب في حق النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان بشكل مباشر أو غير مباشر، وتكون مرتبطة بالنزاع. وقد يتضح هذا الارتباط من سمات مرتكبة الجريمة، والذي كثيراً ما يكون مالياً لجماعة مسلحة تابعة للدولة أو غير تابعة للدولة، والتي تشمل الكيانات الإرهابية، ومن سمات الضحية، الذي يكون في كثير من الأحيان عضواً فعلياً أو متصوراً في أقلياتٍ سياسية أو إثنية أو دينية أو يجري استهدافه على أساس الميول الجنسية الفعلية أو المتصورة أو الهوية الجنسانية، مع انتشار مناخ الإفلات من العقاب المرتبط عموماً بانهايار الدولة، فضلاً عن العواقب العابرة للحدود مثل النزوح أو الاتجار و/أو انتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار. ويشمل المصطلح أيضاً الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع بغرض العنف الجنسي أو الاستغلال الجنسي.

— تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (S/2018/250)، الفقرة 2 (نيسان/أبريل 2018)

سيعمل مستقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والمسؤولون عن تنسيق نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً مع هذه الجهات الفاعلة على تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي في النزاعات، وهي آلية مساهمة لمنع العنف الجنسي الذي ترتكبه الأطراف التابعة وغير التابعة للدولة في النزاعات والتصدي له. ويُعد التنسيق بين مستشاري حفظ السلام/مستشاري حماية المرأة والجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل أمراً حاسماً لتنسيق نُظم المناصرة والإحالة والتأكد من أن جمع البيانات لترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي في النزاعات يُجرى بطريقة مأمونة وأخلاقية.

وتوجد هياكل وآليات مماثلة لرصد انتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي المرتكّب في حق الأطفال. وينبغي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تكفل التنسيق مع مجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفل، واليونيسيف وبعثات حفظ السلام، وموظفي حماية الطفل من أجل المناصرة ونُظم الإحالة وعمليات التحقق من البيانات الخاصة بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة.

يمكن الاطلاع على مزيد من التوجيهات حول العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي في النزاعات على الموقع الإلكتروني لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.



إدارة المعلومات

مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع

تُعد مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع من المبادرات الأخرى التي ينبغي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تلمّ بها، على الرغم من عدم وجودها على المستوى الميداني. وتُشكّل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع شبكة تضم 14 كياناً في منظومة الأمم المتحدة بهدف إنهاء العنف الجنسي في أثناء النزاع المسلح وفي أعقابها. وتُمثّل هذه المبادرة، التي صادقت عليها لجنة السياسات التابعة للأمين العام في يونيو/حزيران 2007، جهوداً متضافرة من قبل الأمم المتحدة من أجل تعزيز المناصرة وتحسين التنسيق والمساءلة ودعم الجهود القطرية لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له بفاعلية. ويمكن للكيانات الأعضاء أن تتقدم بطلب للحصول على تمويل من الصندوق

الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة. ومن خلال اتباع استراتيجية مستدامة وشاملة تُركِّز على الناجين، يهدف الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة إلى تبسيط البرمجة المشتركة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن كيفية التقدم بطلب للحصول على تمويلٍ من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة.

تعمل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع من خلال ممثلين عالميين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتتألف مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع من لجنة توجيهية على المستوى الرئيسي ترأسها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وكذلك جهات التنسيق التي تُمثِّل كل كيان على مستوى العمل. ويمكن للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تتسَّق للتواصل المباشر مع جهات التنسيق التنظيمية ذات الصلة بمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع للحصول على المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، تُنسَّق مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي في جنيف مع الأمانة العامة لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

ويمكن للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تتواصل مع مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع طلباً للمساعدة في مجال المناصرة، وأن تكفل عمل جميع كيانات عمل الأمم المتحدة الأربعة عشر بطريقة تعاونية وتكاملية. وقد يشمل ذلك أيضاً التواصل مع مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع طلباً للمساعدة في سد الفجوة بين التدخل الإنساني وحفظ السلام/الأمن، ودعم المهمة التي يضطلع بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع أو التمويل الحفاز من أجل تشجيع الوكالة الأممية المعنية وحفزها على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات والموارد على الموقع الإلكتروني لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.



أداة إلكترونية

فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع

عملاً بولايتهم المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1888 (2009)، يُقدِّم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع المساعدة للسلطات الوطنية من أجل تعزيز سيادة القانون ومعالجة المسألة الجنائية فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتشتمل مجالات العمل على التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية، والقضاء العسكري، والإصلاح التشريعي، وحماية الضحايا والشهود، وتعويضات الناجين، والرقابة على قطاع الأمن فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

يُمارس فريق الخبراء عمله من مقر الأمم المتحدة في نيويورك وينتقل بصورة منتظمة إلى الميدان. ويتمتع الفريق بهيكل مشترك فريد من نوعه يضم أعضاء من عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة من أجل تمكين الأمم المتحدة من "توحيد الأداء". ويعمل رئيس الفريق تحت إشراف الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ويضم الفريق حالياً خبراء من إدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بالنسبة إلى المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، فإنَّ عمل فريق الخبراء هو الأكثر أهمية في الأماكن التي تتطلب فيها الاستجابة الإنسانية تعزيز الاستجابات الوطنية لقطاع العدالة والأمن للعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات المتضررة من النزاعات، وهناك حاجة إلى خبرة متخصصة تُركِّز على الناجين.



الممارسة الواعدة

ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، يعمل فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشغيل وحدة الاستجابة السريعة داخل الشرطة والدرك من أجل التحقيق في جرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي (المعروفة اختصاراً بـ RRIMU)، مع وجود مسارات إحالة قوية لمقدمي الخدمات الإنسانية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُقدِّم فريق الخبراء الدعم إلى سلطات القضاء العسكري في التحقيق في قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وملاحقتها قضائياً. وكجزء من هذا الجهد، يعمل فريق الخبراء مع المنظمات الإنسانية لتيسير التدابير الاحترازية وكذلك تقديم الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي وغيره من أشكال الدعم للناجين.

الجزء

2

الوظائف الأساسية للمجموعة
الفرعية المعنية بالتصدي للعنف
المبني على النوع الاجتماعي

قائمة مرجعية لمُنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي: الوظائف الأساسية والمنجزات المُتوخَّاة

الوظيفة الأساسية	الأدوار	المنجزات الرئيسية المُتوخَّاة
1- دعم تقديم الخدمات	<ul style="list-style-type: none"> توفير منصَّة لتقديم الخدمات مدفوعةً بخطة الاستجابة الإنسانية والأولويات الاستراتيجية وضع آليات للقضاء على الازدواجية في تقديم الخدمات 	<ul style="list-style-type: none"> رسم خريطة الخدمات واستخدام مصفوفة الإبلاغ 3/4/5Ws (من، ماذا، أين، متى، ولمن) إجراءات التشغيل القياسية و/أو مسارات الإحالة مواد الاتصال لتسهيل الوصول
2- توجيه عملية صُنْع القرار لدى كلٍ من مُنسق الشؤون الإنسانية والفريق الفُطري للعمل الإنساني.	<ul style="list-style-type: none"> إعداد تقييمات الاحتياجات وتحليل الثغرات من أجل تحديد الأولويات إيجاد حلول للثغرات، والعقبات، والازدواجية، والمسائل الشاملة لعدَّة قطاعات صياغة الأولويات استناداً إلى التحليل 	<ul style="list-style-type: none"> استعراض البيانات الثانوية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي العنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييمات المشتركة بين القطاعات تقييمات العنف المبني على النوع الاجتماعي (بما في ذلك عمليات مراجعة السلامة) تحليل الاحتياجات/الثغرات والأولويات
3- تخطيط استراتيجيات المجموعة وتنفيذها	<ul style="list-style-type: none"> وضع خطط القطاع والأهداف والمؤشرات لدعم أهداف الاستجابة الاستراتيجية تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة والالتزام بها توضيح الاحتياجات التمويلية والأولويات ومساهمات المجموعات في مقترحات التمويل الإنساني 	<ul style="list-style-type: none"> العنف المبني على النوع الاجتماعي في استراتيجيات الحماية لدى الفريق الفُطري للعمل الإنساني العنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية استراتيجيات وخطط عمل العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أنشطة المعايير والمبادئ التوجيهية
4- رصد الأداء وتقييمه	<ul style="list-style-type: none"> رصد الأنشطة والاحتياجات والإبلاغ عنها قياس التقدم المُحرز مقابل الاستراتيجيات والنتائج التوصية بالإجراءات التصحيحية، حسب الحاجة 	<ul style="list-style-type: none"> دعم أطر الرصد والتقييم المتعلقة بالاستجابة (بما في ذلك مصفوفة الإبلاغ 3/4/5Ws) المشاركة في التقييمات الذاتية، مثل رصد الأداء بمبادرة ذاتية، أو رصد أداء تنسيق المجموعات، وتنفيذ التوصيات
5- بناء القدرات الوطنية في مجال التأهب والتخطيط للطوارئ	<ul style="list-style-type: none"> بناء القدرات الوطنية في مجال التأهب والتخطيط للطوارئ 	<ul style="list-style-type: none"> مصفوفة التدريب/بناء القدرات خطة (خطط) الطوارئ
6- دعم أنشطة المناصرة القوية	<ul style="list-style-type: none"> تحديد الشواغل، والمساهمة بالمعلومات والرسائل الرئيسية لمُنسِق الشؤون الإنسانية والفريق الفُطري للعمل الإنساني الاضطلاع بأنشطة المناصرة نيابةً عن المجموعة وأعضاء المجموعة والفئات السكانية المتضررة 	<ul style="list-style-type: none"> رسائل مُنقَّدة للحياة رسائل رئيسية متعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مذكرة إحاطة عن الأزمة نقاط حوار لمُنسِق الشؤون الإنسانية والفريق الفُطري للعمل الإنساني المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المناصرة استراتيجية المناصرة

الفصل الثالث



وظائف وأدوار تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

1-3 الوظائف والأدوار الأساسية للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

يتمثل الغرض من تنسيق العمل الإنساني في تلبية احتياجات السكان المتضررين من خلال وسائل موثوقة وفعالة وشاملة وتحترم المبادئ الإنسانية، وفقاً للنموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على الصعيد القطري (2015). وتقدّم وحدة أخرى، وهي النموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ دورة البرنامج الإنسانية (2015)، مزيداً من التوجيه بشأن المقصود بالتنسيق، وكيف يمكن التنسيق العمل الإنساني.

يرتكز التنسيق الفعال على جميع عناصر تنفيذ دورة البرامج الإنسانية. ويعمل على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية وتلبيتها، ومعالجة الثغرات، والحد من الازدواجية في الاستجابة الإنسانية. ويكفل تطبيق كل جانب من جوانب الدورة البرنامجية كجزء من جهد مشترك يستخدم الموارد والقدرات المتاحة.



يوضح القسم التالي الوظائف والأدوار الأساسية المشتركة بين جميع المجموعات والمجموعات الفرعية في حالات الطوارئ الإنسانية، ثم يشرح كيفية ارتباطها بالمهام أو المنجزات المتوقعة المحددة للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي العاملة في البلدان التي تمرّ بأزمات.

يجري وضع الحد الأدنى من المعايير العالمية المشتركة بين الوكالات للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له بواسطة مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، وسيتم إقرارها في 2020/2019، وتتضمن شركاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجال العمل الإنساني. وتشتمل هذه المعايير على معيار الحد الأدنى للتنسيق الذي يوفر لمحة عامة عن التوقعات المتعلقة بالوكالة الرائدة لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومجموعة التنسيق ككل، وأعضائها. ومن المهم استخدام هذه المعايير كألية لوضع اتفاقيات ونُهُج مشتركة للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي عند تنفيذ المهام والأدوار.

المعيار الأدنى لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

يؤدي التنسيق إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الناجين وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر، ويُشجّع وصول الناجين إلى الخدمات المتعددة القطاعات وآليات الدعم للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنعه.

— مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي 2020/2019

وظائف وأدوار المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

سيتم تفعيل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وإدامة وجودها عندما يمكن إثبات أن هذه المجموعة الفرعية تُضيف قيمةً إلى الاستجابة الإنسانية. وفي عام 2015، أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات النموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على الصعيد القطري، موضحةً الوظائف والأدوار التي يجب أن تؤديها المجموعة للمساهمة بفاعلية في الاستجابة. ويجب أن تُظهر المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي قدرتها على أداء هذه الوظائف باستمرار.

وتتطلب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من المجموعة تأدية الوظائف الأساسية الست التالية على الصعيد القطري:

- 1- دعم تقديم الخدمات من خلال:
 - توفير مَنصَّة تضمن تقديم الخدمات استناداً إلى خطة الاستجابة الإنسانية والأولويات الاستراتيجية.
 - وضع آليات للقضاء على الازدواجية في تقديم الخدمات
- 2- توجيه عملية صنُّع القرار لدى مُنَسِّق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني من خلال:
 - إعداد تقييمات الاحتياجات وتحليل الثغرات (عبر المجموعات وداخلها، باستخدام أدوات إدارة المعلومات حسب الحاجة) للاسترشاد بها في تحديد الأولويات.
 - تحديد وإيجاد حلول للثغرات (الناشئة)، والعقبات، والازدواجية، والمسائل الأخرى الشاملة لعدَّة قطاعات.
 - صياغة الأولويات على أساس التحليل.
- 3- تخطيط وتنفيذ استراتيجيات المجموعة من خلال:
 - وضع الخطط والأهداف والمؤشرات القطاعية التي تدعم مباشرة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للاستجابة الشاملة.
 - تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة والالتزام بها.
 - توضيح متطلبات التمويل، والمساعدة في تحديد الأولويات، والاتفاق على مساهمات المجموعات في مقترحات التمويل الإنساني الشاملة لمُنَسِّق الشؤون الإنسانية.
- 4- رصد الأداء وتقييمه من خلال:
 - رصد الأنشطة والاحتياجات والإبلاغ عنها.
 - قياس التقدم المحرز مقابل استراتيجية المجموعات والنتائج المتفق عليها.
 - التوصية بالإجراءات التصحيحية، عند الضرورة.
- 5- بناء القدرات الوطنية في مجال التأهب والتخطيط للطوارئ.
- 6- دعم أنشطة المناصرة القوية من خلال:
 - تحديد الاهتمامات، والمساهمة بالمعلومات والرسائل الرئيسية لعمليات التراسل والإجراءات الخاصة بمُنَسِّق الشؤون الإنسانية/الفريق القطري للعمل الإنساني.
 - الاضطلاع بأنشطة المناصرة نيابةً عن المجموعة وأعضاء المجموعة والفئات السكانية المتضررة

المنجزات المُتَوَخَّاة للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

بما أنَّ هذه الوظائف والأدوار الأساسية مشتركة بين جميع المجموعات والمجموعات الفرعية، فمن الهام أن نفهم كيفية ترجمتها على وجه التحديد إلى عمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتوقع مُنَسِّق الشؤون الإنسانية وفريق العمل الإنساني وفريق التنسيق المشترك بين المجموعات ومجموعة الحماية والشركاء من المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تقديم منتجات معينة في الوقت المناسب تتوافق مع كل وظيفة من هذه الوظائف. وسيتم الحكم على قيمة المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وفقاً لقدرتها على الوفاء بتلك التوقعات.

تُلخّص القائمة المرجعية الواردة في بداية الفصل الثالث العلاقة بين وظائف المجموعات، والأدوار، والمنجزات المُتَوَخَّاة التي تُعدُّ أساسية للغاية لتحقيق الاستجابة الفعالة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية. ولا تُعدُّ قائمة المنجزات المُتَوَخَّاة جامعة مانعة. فهي تستند إلى المهام والمنتجات التي تتطابق بشكلٍ وثيق مع وظائف فريق التنسيق وأدواره التي حدّتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واختصاصات مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والممارسات الحديثة. وترتبط أيضاً بالمعايير الدنيا الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والتصدي له (نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي 2019/2020).

وَتُعد القائمة المرجعية مرجعاً للمجموعات الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لتحديد أبسط الأعمال الأساسية التي يجب أن تُساهم بها في الاستجابة الإنسانية. وسيجري تناول كل وظيفة من هذه الوظائف بمزيد من التفصيل في الأقسام الواردة أدناه.

المربعات المخصصة للأجوبة لكل منجز من المنجزات المُتوخَّاة في القائمة المرجعية ليست كافية. يُناقش الفصل الرابع الطريقة التي تُؤدي بها المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي هذه الوظائف وكيفية إتاحتها لهذه المنتجات بطريقة كفاءة وشاملة وأخلاقية، كما يمكن التعرف عليها أكثر في المعايير الدنيا المحددة لعامي 2020/2019.

إدارة المعلومات كعملية شاملة لعدة قطاعات

تُشير إدارة المعلومات إلى عملية شاملة لعدة قطاعات والتي تُمكن المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أداء هذه المهام وتحقيق المنجزات المُتوخَّاة. وتُعد إدارة المعلومات جزءاً لا يتجزأ، بل وإلزامية، من الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي منذ بداية الأزمة.

ولذلك، يجب على المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تُكرس الوقت والتخطيط اللازمين والموارد الضرورية لإدارة المعلومات طوال الاستجابة الإنسانية لأداء كل وظيفة من الوظائف الأساسية الست. وتُعد الموارد المخصصة لإدارة المعلومات ضرورية لأداء هذه الوظائف بشكل جيد، ولكنها ليست متاحة دائماً في جميع السياقات أو طوال مراحل الطوارئ المختلفة. انظر الفصل الرابع لمزيد من التوجيهات بشأن كيفية إدارة هذه المسؤوليات إذا لم تتوفر موارد مخصصة.

ويجب أن تتفقد إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي دائماً بالمبادئ التوجيهية لجمع البيانات والإبلاغ عنها بصورة أخلاقية ومأمونة، بما في ذلك السرية والموافقة المستنيرة. ولا ينبغي مشاركة المعلومات المتعلقة بحادثة معينة من حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، و/أو معلومات قد تُحدّد هوية الناجين الأفراد، خارج سياق تقديم الخدمات المباشرة أو إدارة الحالات. وتتماشى هذه الممارسة مع المبادئ المحددة من خلال نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، فضلاً عن عملية إدارة معلومات الحماية.

ويدمج هذا الفصل التوجيهات والأدوات المتعلقة بإدارة المعلومات في شرح المهام والأدوار والمنجزات المُتوخَّاة، كمقدمة لما يجب القيام به. يحتوي الفصل الرابع على توجيهات بشأن كيفية إنجاز الأهداف المحددة.

للاطلاع على مثالٍ بشأن إدارة المعلومات ذات الصلة بالمجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، انظر لوحة التحكم الخاصة بالاستجابة لكل سوريا.



إدارة المعلومات

2-3 الوظيفة الأساسية رقم 1: دعم تقديم الخدمات

تتمثل الوظيفة الرئيسية للمجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في دعم تقديم الخدمات المطلوبة من أجل تلبية الاحتياجات والحقوق الأساسية للسكان المتضررين. وتُعد المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مركزاً محورياً لمقدمي الخدمات من أجل تحديد: الخدمات المطلوبة؛ ومكانها؛ ولمن ستُقدّم، وكيف ينبغي إعطاء الأولوية لجهود تقديم الخدمات من أجل تقديم أفضل الخدمات. وتدعم المجموعة الفرعية للعنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً مقدمي الخدمات عن طريق تمكين تدفق المعلومات والاتصالات بين أعضائها، والقيادة الإنسانية، ومختلف القطاعات والمجتمعات الإنسانية.

وتعمل المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على منع الازدواجية أو الثغرات الحرجة في الحد الأدنى من الخدمات الأساسية. ويقع على عاتق المجموعة الفرعية وقيادتها مسؤولية التأكد من استناد تقديم الخدمات إلى النهج القائم على الحقوق ويعالج الاحتياجات الناشئة عن الأزمات الإنسانية. وينبغي أن تحرص على عدم تراجع مستوى أدائها بسبب الافتقار إلى التخطيط، أو نتيجة لسعي فرادى المنظمات لترك بصمة تميّزها عن غيرها في الجهود المبذولة. فالازدواجية والثغرات الحرجة تُعرّض سلامة الاستجابة وكفاءتها للخطر.

تتسم هذه المسؤولية عن دعم تقديم الخدمات بالثبات، لكنها في المراحل الأولى من الأزمات تُتمثل الدور الأهم الذي تلعبه المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الإطلاق. فمن خلال التنسيق، يمكن لشركاء التصدي للعنف المبني

على النوع الاجتماعي أن يحدّوا الخدمات الموجودة، ومواقعها، ويعملون معاً من أجل إيجاد حلول للمشاكل وسد الثغرات الحرجة. وتُعدّ "المنجزات المتوخّاة" التالية بمثابة عمليات تُسهّل توفير خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المُنفّذة للأرواح.

رسم خريطة الخدمات ومصفوفة 3/4/5Ws

من بين الأولويات العليا لأي مجموعة فرعية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي معرفة من يستطيع تقديم الخدمات، وفي أي موقع من مواقع الأزمات. وقد تتخذ عملية رسم خريطة الخدمات أشكالاً متعددة. ففي الأزمات المفاجئة، قد تأتي عملية رسم خريطة الخدمات في شكل قائمة اتصال بسيطة لمؤسسات الخدمة حسب الموقع، ويجري تجميعها عن طريق إجراء مكالمات هاتفية للتحقق من وجودها. ويمكن أن تتطوّر بعد ذلك إلى جدول دليل خدمة لجهات التنسيق يوضع من خلال الزيارات والتقييمات الميدانية للمواقع. وسيلزم أن تصبح معلومات الخدمة بمثابة "مصفوفة 3W" تُحدّد من وماذا وأين في شكل جداول بيانات، والتي يمكن أن تتطوّر إلى مصفوفة أكثر تفصيلاً لتلبية متطلبات الإبلاغ الخاصة بالمجموعة إلى مجموعة الحماية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وفي نهاية المطاف، يجب أن تُحدّد معلومات الخدمات جغرافياً. وفي جميع هذه الأشكال، يُظهر رسم خريطة الخدمات الوجود الميداني للجهات الفاعلة المعنيّة بمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له.

وينبغي إعداد التقارير المتعلقة برسم خريطة الخدمات في مصفوفة 3/4/5Ws وصلفها بالتعاون المستمر بين أعضاء المجموعة الفرعية المعنيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. تُبيّن فيما يلي بعض النصائح الرئيسية التي يجب وضعها في الاعتبار عند رسم خريطة للخدمات:

من: في قسم "من"، قد يكون تحديد مقدمي خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي حساساً للغاية، ولا سيما في مناطق النزاع. وينبغي إجراء تقييم متأنٍ للمخاطر المرتبطة بنشر المعلومات عن المنظمات التي تُقدّم الخدمات، ولا سيما حسب المناطق الجغرافية. ولا بد من وجود ضمانات ملائمة. ويمكن توفير أشكال عامة من مصفوفة 3Ws لا تكشف عن أسماء الشركاء أو مواقعهم، وذلك باستخدام الرموز والوحدات الجغرافية الكبيرة.

ماذا: يحدّد قسم "ماذا" الخدمات المصنفة ضمن فئاتٍ رئيسية أو فئاتٍ فرعية، ويُفضّل أن يكون ذلك باستخدام خيارات القائمة المنسدلة حفاظاً على الاتساق في الإبلاغ. وسيستلزم ذلك أيضاً تعديل الفئات استناداً إلى السياق. ويمكن أن تشمل الأمثلة: الخدمات الصحية (مع التدبير السريري لضحايا الاغتصاب)؛ وإدارة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ والدعم النفسي الاجتماعي (المتخصص) أو الدعم النفسي الاجتماعي (القائم على المجتمع المحلي)؛ وأنشطة التوعية؛ وتوزيع مجموعة الكرامة؛ والخدمات القانونية؛ وخدمات كسب العيش؛ و(ب) بناء القدرات (لمقدمي الخدمات)؛ إلخ.

أين: يعتمد مستوى الخصوصية المطلوب للعنصر "أين" على سياق السكان وحرّكتهم. وقد يبدأ رسم الخريطة على مستوى إداري أكبر (على سبيل المثال، على مستوى الدولة أو المدينة) ويصبح أكثر تفصيلاً تبعاً لما يسمح به المنفذ والموارد (على سبيل المثال، على مستوى الحي أو المنطقة السكنية). ويكتسي استخدام القوائم المنسدلة للمواقع أهمية كبيرة، ذلك لأنها تُساهم في اتساق المعلومات بدرجة كافية تسمح بنقلها إلى الخرائط. وينبغي أن تكون المواقع متسقة مع المصطلحات المستخدمة لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ولا يتطلّب رسم خريطة الخدمات وجوداً ميدانياً سوى لثلاثة من الفئات الاستفهامية الخمس المذكورة أعلاه. ومع ذلك، من المفيد إدراج الفئة الاستفهامية الرابعة:

متى: يُرجى إكمال عمود "متى" للمساعدة في التخطيط في أقرب وقت ممكن في العملية الناشئة المتمثّلة في رسم خرائط ورصد الخدمة. فعلى سبيل المثال، إذا كان المشروع يعمل حالياً ولكنه سينتهي في غضون بضعة أشهر، فقد تحتاج المجموعة الفرعية المعنيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى التماس تمويلٍ إضافي، أو توجيه طلب إلى شريك آخر للتدخل والمساهمة في العمل. ويمكن أن تُقدّم القوائم المنسدلة المجهّزة في برنامج إكسل (Excel) للشركاء خيارات توضح الحالة الحالية لنشاط ما، أي "مخطط له"، أو "مستمر"، أو "مكتمل".

في مرحلةٍ أخرى من مراحل رسم خريطة أكثر تفصيلاً، أضفّ الفئة الاستفهامية الخامسة المتمثّلة في "إلى من":

إلى من: تعمل الفئة الاستفهامية الخامسة من مصفوفة 3/4/5W على تتبّع تقديم الخدمات إلى "الفئات المستهدفة". وتُستخدَم هذه البيانات لرصد الأنشطة، ورصد عدد المستفيدين المستهدفين من قبل الشركاء والذين جرى إيصال الخدمات إليهم، مصنّفين حسب نوع الجنس والسن والإعاقة، حيثما أمكن ذلك. وتُساعد هذه المعلومات على قياس

التُّقْدُم المحرز، وتُساعد أيضاً في التقييم. كما تُوفّر المعلومات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي ومتطلبات الإبلاغ المتعلقة بالتمويل. (انظر القسم أدناه المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تكوين المعلومات في الفئة الاستهلامية الخامسة.)

نطرح فيما يلي بعض الاقتراحات لمساعدة المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على تنفيذ بيانات رسم خريطة الخدمات وتحليلها:

- توفير التوجيه بشأن الغرض من رسم خرائط للخدمات واستخدامها وأدوات مصفوفة 3/4/5W للشركاء. ويحتاج موظفو إدارة المعلومات إلى وضع مذكرة توجيهية بسيطة خطوة بخطوة بشأن كيفية ملء نموذج الإبلاغ؛ وينبغي أن تتضمن المذكرة قائمة بجميع التعاريف المستخدمة في المصفوفة. بالإضافة إلى ذلك، سيحتاج موظفو إدارة المعلومات إلى تدريب الشركاء على هذه التعريفات وكيفية ملء نماذج الإبلاغ، وذلك لضمان الاتساق والتفاهم المشترك بين جميع الشركاء. للاطلاع على مثالٍ للتعريفات الخاصة بالمصفوفة، انظر المبادئ التوجيهية لعمليات الاستجابة لكل سوريا لملء نموذج 4Ws الخاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- استخدم أساليب التجسيد المرئي للبيانات للتعريف بتحليل البيانات، مثل لوحات المعلومات، والمخططات، والرسوم البيانية.
- الاستفادة من بيانات رسم خريطة للخدمات المتاحة من القطاعات الأخرى (على سبيل المثال، رسم خرائط القطاع الصحي)، أينما أمكن. وينبغي التحقق من المعلومات المُستمدّة من عمليات رسم الخرائط هذه لضمان تلبية الخدمات لمستوى الجودة المطلوب في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمعايير الأخلاقية ذات الصلة.
- التحقق من معلومات رسم خريطة الخدمات وتحديثها. وينبغي أن يقوم بذلك المُنسّقون، المدعومون أو الخاضعون لقيادة مشتركة من قبل موظفي إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، حيثما كان ذلك متاحاً. وينبغي تقاسم هذه المعلومات مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين بصورة منتظمة. وفي اجتماعات التنسيق، يُرجى تقديم نُسخ مطبوعة من الخرائط لتمكين الشركاء من تصور الحالة والثغرات حتى يتمكنوا من تقديم ملاحظات تعقيبية ملموسة وفعّالة. وقد لا يكون بمقدور الشركاء الوصول إلى البريد الإلكتروني بانتظام، أو قد لا يشعرون بالراحة لاستخدام برنامج إكسل (Excel)، وبالتالي فإن الاعتماد عليهم لتحديث مصفوفة 3/4/5W المعقّدة، وإرسالها عبر البريد الإلكتروني في برنامج إكسل (Excel)، لا تُعد الطريقة المثلى للتواصل معهم في العادة. وبالتالي، ينبغي التواصل هاتفياً مع الشركاء للحصول على معلومات محدّثة، مع الإشارة إلى محدودية الوقت، أو القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، أو الدخول إلى شبكة الإنترنت. وينبغي التركيز على التحقق من المعلومات في مكون الفئة الاستهلامية الثالثة أولاً، ومن ثمّ الانتقال إلى التحقق من مكونات الفئتين الاستهلاميتين الرابعة والخامسة من المصفوفة.

وتُعد خدمات رسم الخرائط والوجود الميداني من الأمور المهمة للغاية، ذلك لأنها تُمثّل الخطوة الأولى في تحديد الثغرات الحرجة وصياغة إجراءات التشغيل القياسية ومسارات الإحالة، كما هو موضّح في القسم التالي.

إجراءات التشغيل القياسية

تُوفّر إجراءات التشغيل القياسية توجيهات تقنية وتشغيلية بشأن الإجراءات في البلدان المتضرّرة من الأزمات من أجل إحالة وإدارة خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل أخصائيين عبر الاستجابة الإنسانية. وتشمل هذه الإجراءات المتفق عليها عدداً من المجالات الرئيسية نُبيّتها فيما يلي:

- الاعتبارات الأخلاقية والأمنية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسرية، واحترام رغبات الناجين، والإبلاغ الإلزامي، والتصرف بما يحقق المصالح الفضلى للأطفال.
- نُظُم الإبلاغ والإحالة (قد تشمل نموذج الإحالة المشتركة بين الوكالات كملحق)
- آليات الحصول على موافقة الناجين والإذن بمشاركة المعلومات
- توثيق الحوادث وتحليل البيانات
- الرصد

إتاحة إجراءات التشغيل القياسية للجمهور عندما لا توجد مخاوف أمنية بشأن بروتوكولات المشاركة. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً للمواقع المحلية والإقليمية، وكذلك على الصعيد الوطني. وينبغي ترجمة إجراءات التشغيل القياسية إلى اللغات المعمول بها لدى الحكومة أو اللغات المحلية، ذلك لأنّ الإجراءات ستكون أكثر فاعليّة عندما تكون متاحة بلغة الأشخاص الذين سيستخدمونها.

تسهيل تطوير إجراءات التشغيل القياسية- حيث يُعد هذا الإجراء إحدى الوظائف الأهم التي تضطلع بها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي للوكالة أو الوكالات المسؤولة عن تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن تشرع في تطوير إجراءات التشغيل القياسية في أقرب وقت ممكن عند الاستجابة في حالات الطوارئ. تنظيم سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات الفاعلة في السياق الذي ستُنفَّذ فيه إجراءات التشغيل القياسية. وينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تدير مفاوضاتها وتعمل على تنقيحها، وأن ترصد سير عملها مع مرور الوقت. وتكتسي الشمولية والمشاركة والشفافية أهمية حاسمة في هذا الإطار. التخطيط بعناية لأنشطة التوزيع الخاصة بإجراءات التشغيل القياسية وتمويلاتها.

تحديد الشركاء المحتملين لقيادة عملية تطوير إجراءات التشغيل القياسية في بداية حالة الطوارئ. وفي المراحل المبكرة من حالة الطوارئ، قد يكون من الصعب العثور على موظفين يمكن تكريسهم لتطوير إجراءات التشغيل القياسية، أو قد يصعب على الشركاء ترتيب أولوية زمنية للمشاركة في هذه العملية. وعلى الرغم من أنه يمكن أن تكون هناك تحديات في مجال الموارد، فإنه يتعين تطوير إجراءات التشغيل القياسية بالسرعة التي يسمح بها السياق، بحيث توضع بسرعة خدمات الرعاية الأساسية للناجين والأنشطة الوقائية الأساسية موضع التنفيذ.

استحداث إجراءات تشغيل قياسية "تمهيدية" للاستجابة المتعددة القطاعات، بدلاً من الانتظار. وقد لا يكون من الممكن وضع مجموعة كاملة من الإجراءات وفقاً لنموذج اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خلال مرحلة الأزمات الطارئة، ولا سيما في الحالات التي توجد فيها قيود كبيرة، مثل الأمن والموارد والحساسيات السياسية والثقافية. وتتطلب بعض أقسام النموذج التفاوض والمناقشة، وهما أمران قد يتعدّر تنفيذهما في المراحل المبكرة من حالة الطوارئ. وعلاوة على ذلك، قد لا تكون المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة، القادرة على الشروع في إطلاق استجابة متعددة القطاعات، جاهزة للعمل. وفي هذه الحالة، ينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تضع برامج تمهيدية للاستجابة المتعددة القطاعات، مع السعي في الوقت نفسه إلى تنفيذ التوصيات الخاصة بقطاعات محدّدة في المبادئ التوجيهية لإدماج التدخلات في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015) أو المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل دعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

في إجراءات التشغيل القياسية التمهيدية، ينبغي تغطية الأقسام الأكثر أهمية والأكثر إلحاحاً في قالب إجراءات التشغيل القياسية. وينبغي تطوير هذه الإجراءات، على الأقل، بواسطة الجهات الفاعلة المعنية بالصحة والأمن والحماية، والمنوط بها تنفيذ هذه التدابير. وينبغي استطلاع رأي المجتمع المحلي، مع التركيز على احتياجات الفئات الأكثر عُرضة للمخاطر. ولا يغيب عن الأذهان أن إجراءات التشغيل القياسية تُمثّل توجيهات جرى إعدادها خصيصاً للأخصائيين التقنيين، وليست وثائق توعوية موجهة للجمهور العام، أو مواد للإعلام والتثقيف والاتصال. ومع مرور الوقت، ينبغي تنقيح إجراءات التشغيل القياسية كلما انضمت جهات فاعلة جديدة في سياق العمل الإنساني وكما أصبحت هناك خدمات جديدة متاحة.

ينبغي النظر في مطابقة الإدارة العليا للمنظمات الأعضاء في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بإقرار إجراءات التشغيل القياسية بوصفها آلية للمساءلة والمناصرة. وعادةً ما ينشأ إحساس بالمسؤولية والمساءلة خلال عملية تطوير إجراءات التشغيل القياسية.

الشروع في عملية تطوير إجراءات التشغيل القياسية في مرحلة التأهب للطوارئ، مثلاً لحالات الطوارئ المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية. وبمجرد وقوع الكارثة، ينبغي تنقيح إجراءات التشغيل القياسية لتعكس الخدمات المتاحة على الأرض.

المشاركة في التحديثات المنتظمة (أي بصورة سنوية) في الحالات التي توجد فيها هذه العمليات بالفعل، وذلك لضمان أن تظل هذه العمليات ذات صلة بسياق الأزمة وأن تظل النظم التي تربط الناجين بالخدمات سارية وفعالة.



الممارسة الواعدة

في الأردن عام 2014، وكجزء من الاستجابة الموجّهة نحو اللاجئين السوريين، جرى موازنة إجراءات التشغيل القياسية المشتركة بين الوكالات لحماية الأطفال في حالات الطوارئ والعنف المبني على النوع الاجتماعي وممارات الإحالة من خلال عملية تشاورية شملت الجهات الفاعلة المتخصصة في حماية الأطفال، والجهات الفاعلة العاملة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك السلطات الحكومية والعاملين في المجال الإنساني. وجرى استخدام هذه العملية التعاونية نفسها خلال عملية التوزيع والاستعراضات والتنقيحات السنوية اللاحقة. تتوفر إجراءات التشغيل القياسية في اللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني لشبكة الإغاثة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقد طوّرت هذه الممارسة الفضلى وأدخلت تحسينات عليها داخل سوريا في عام 2018. وعقدت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي حلقة عمل مشتركة مع الجهات الفاعلة غير المتخصصة العاملة في مجال الحماية وحماية الطفل والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من أجل وضع إجراءات تشغيل قياسية متكاملة، والاشتراك في إطلاق أنشطة التوزيع.



أداة إلكترونية

لعدد حلقات عمل بشأن وضع وإنشاء إجراءات تشغيل قياسية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي، انظر مجموعة حلقات العمل بشأن إجراءات التشغيل القياسية للعنف المبني على النوع الاجتماعي لدليل إجراءات التشغيل القياسية للعنف المبني على النوع الاجتماعي (نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، 2010). تتوفر معلومات إضافية على الموقع الإلكتروني لمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن أن تُوفّر مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً أمثلة على إجراءات التشغيل القياسية الصادرة حديثاً عند الطلب.

مسارات الإحالة وبروتوكولاتها

في السياقات التي تُشكّل فيها المناقشات العامة حول إنشاء خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مخاطر أمنية، ينبغي المُضي قدماً بحذر شديد. ففي مثل هذه الحالات، قد يكون من الأنجع بالنسبة إلى المُنتسقين وشركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن يستحدثوا مساراً مختصراً للإحالة ملحقاً بالبروتوكولات الأساسية للناجين، وأن يوزعوه فقط على الأشخاص الذين يفهمون تماماً المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وعندما تتحسن الحالة، يمكن حينها تطوير إجراءات التشغيل القياسية.

على سبيل المثال، وضعت الاستجابة لكل سوريا قائمة بجهات التنسيق التي يمكن لأي شخص الاتصال بها؛ ويمكن لجهات التنسيق هذه أن تحيل الناجي مباشرة إلى الخدمة المناسبة لحالته. ولا يُسمح بالوصول إلى مسارات الإحالة إلا لجهات التنسيق.

وفي حالات الطوارئ المفاجئة، قد تكون مسارات الإحالة خطوة تمهيدية لإجراءات التشغيل القياسية. وفي السياقات الأخرى، يجري تطوير مسارات الإحالة البسيطة على مستوى الموقع لتكون مصاحبة لإجراءات التشغيل القياسية للاستجابة على مستوى الدولة أو على الصعيد القطري.

ينبغي استخدام عبارات سهلة الفهم تشرح ما يجب القيام به وإلى أين ينبغي التوجه للحصول على الخدمة الفورية. وينبغي للأشخاص المرّجّح أن يكونوا مسؤولين عن إحالة الناجين إلى الخدمات أن يفهموا مسارات الإحالة، مما يعني وجوب مشاركتهم في عملية تصميم تلك المسارات. وكما هي الحال مع إجراءات التشغيل القياسية، ينبغي تحديث مسارات الإحالة بانتظام. وسيتوقف عدد المرات التي يُجرى فيها الاستعراضات على مرحلة الطوارئ واستقرار بيئة الخدمات.

ينبغي الاتفاق على كيفية مشاركة مسارات الإحالة. ومن بين أعضاء المجموعة الفرعية، ينبغي تحديد الجهات التي سيتم مشاركة مسارات الإحالة معها والوسائط المستخدمة في ذلك. ويتمثل الهدف من ذلك في تحقيق التوازن بين مخاطر الحماية للناجين ومقدمي الخدمات.



اعتبارات خاصة
للفتيات المراهقات

اتخاذ تدابير محدّدة لضمان أن تكون خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مصممة وفقاً لاحتياجات المراهقات، وأن تكون هذه الخدمات جزءاً من المسار، ويسهل الوصول إليها. وينبغي أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند تصميم إجراءات التشغيل القياسية، ومسارات الإحالة، والبروتوكولات. وقد يلزم وضع مواد توعوية متخصصة ذات صلة بالسياق المحلي لتوفير المعلومات التي تستهدف الفتيات المراهقات.

مواد اتصالات تدعم تقديم الخدمات

ينبغي استحداث منتجات بسيطة للاتصالات المشتركة بين الوكالات لتكون مصاحبة لعملية رسم خريطة الخدمات، وإجراءات التشغيل القياسية، ومسارات الإحالة. وينبغي استخدام المساعدات البصرية والمتعددة الوسائط واللغات المحلية لضمان إجراء الإحالات إلى الأماكن الصحيحة، وبطريقة مأمونة وأخلاقية، وعلى نحو يساهم في تعزيز تقديم الخدمات.

توحيد المواد. يساهم هذا الإجراء في تجنّب الارتباك والحيلولة دون حدوث انتهاكات أخلاقية محتملة يمكن أن تنجم عن الأشكال المتعددة والتوجيهات المتنوعة بشأن الإحالات في إطار استجابة إنسانية واحدة. ويمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تحول دون وقوع هذه المشكلة عن طريق استحداث مواد معيارية أو اعتمادها لتساعد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في حالات الطوارئ على معرفة كيفية الاستجابة بصورة أخلاقية ومأمونة إذا ما تلقت تقريراً عن حادث من حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد يعني ذلك تكييف أجزاء من إجراءات التشغيل القياسية أو مسارات الإحالة لفئات الجماهير التي ليست من الاختصاصيين التقنيين المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مع التركيز على المبادئ التوجيهية والتواصل بلغات متعددة (انظر الأمثلة أدناه).

أداة "الرفيق الدائم"

تُعد أداة "الرفيق الدائم" أداة محمولة تُوفّر للممارسين الإنسانيين المشورة العملية خطوة بخطوة بشأن ما يجب القيام به إذا ما واجهوا حادثاً من حوادث الكشف عن بيانات خاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد يشمل ذلك رسماً بيانياً لعملية صنع القرار، والمسموحات والمحظورات الخاصة بالإسعافات الأولية النفسية، وتوجيهات بشأن كيفية إحالة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وقد تُرجم هذا المثال من أداة "الرفيق الدائم" وأُتيح للعاملين في مجال العمل الإنساني في اللغتين الإنجليزية والبنغالية.

Gender Based Violence Referral Card

What can I do?

if someone I meet shares an experience of...

- Domestic Violence
- Rape, or other forms of sexual assault
- Sexual harassment
- Trafficking for the purpose of sexual exploitation
- Forced marriage, early/child marriage
- Threats of violence and harm

- Say calming words, but don't instigate physical touch to comfort them (e.g. don't try to hug them or hold their hand)
- Do not try to solve their problem yourself
- Inform the person that you can refer them to someone who may be able to advise or assist them
- Listen but never judge, and don't record their personal data – it is recorded only by the appropriate referral agency
- Maintain confidentiality and respect their wishes – if someone has experienced physical or sexual violence, encourage them to access health services within 72 hrs
- Always seek the person's consent before referring

Who can I call for help?

Emergency Services for Adults

Mukti +8801840299307 +8801829261788 Hours: 8:30 – 16:30 Sat-Thu	RTM/IRC +8801829196540 Hours: 9:00- 15:30 Sun -Thu	Technical Assistance Inc. +8801680-338355 Hours: 8:00 – 16:30, Sat – Thu
--	--	--

Emergency Services for Children Under 18 Years

Save the Children
+8801730905126
Hours: 8:00 – 16:30, Sat-Thu

In the Event of a Medical Emergency
contact the 24/7 Medicines Sans Frontiers (MSF) International
hotline phone number 01844-050199

دليل الجيب لإحالة الناجين في السياقات التي لا توجد فيها جهات فاعلة معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

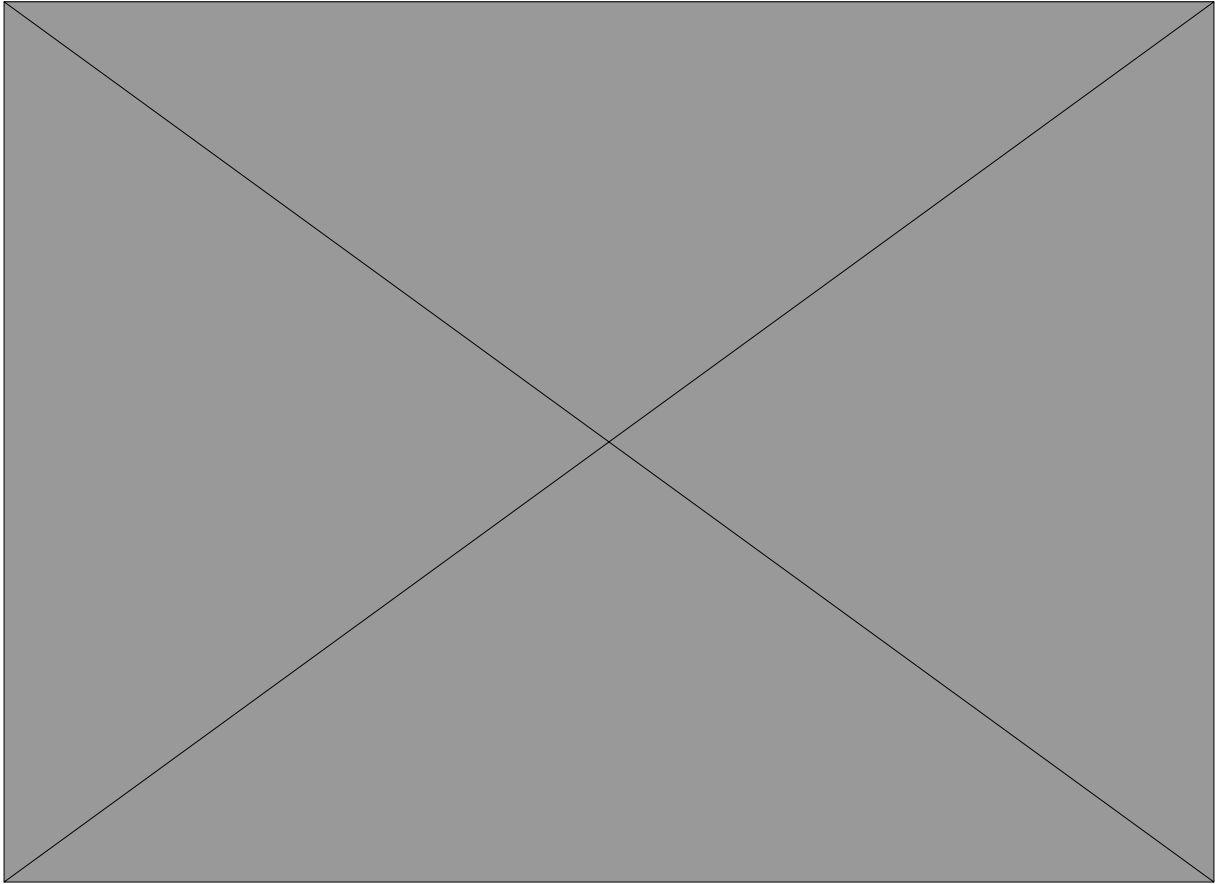
في أثناء المشاورات التي أُجريت بشأن هذا الدليل، نوّه عدد من مُنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الحاليين بتمكّنهم من أداء مهام علمهم بنجاح باستخدام دليل الجيب المشترك بين الوكالات لعام 2018، وذلك فيما يتعلق بإحالة الناجين في السياقات التي لا توجد فيها جهات فاعلة معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويحظى دليل الجيب بالاعتماد على الصعيد العالمي المشترك بين الوكالات؛ حيث يرتبط بالمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ويمكن طباعته بسهولة أو تنزيله كدليل جيب تفاعلي من تطبيقات الهواتف الجوّالة. وقد تبادلت أفرقة التنسيق دليل الجيب مع القطاعات الأخرى واستعرضته معها لشرح كيفية استخدامه في بيئتها التشغيلية. انظر الملحق للاطلاع على مقتطفات رئيسية من هذا الدليل.



انظر الملحق 7: دليل الجيب لإحالة الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات التي لا توجد فيها جهات فاعلية مَعنِيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

المساعدات البصرية والمتعددة الوسائط

تُساعد المساعدات البصرية والمتعددة الوسائط، وكذلك استخدام اللغات المحلية، مع مسارات الإحالة وإجراءات التشغيل القياسية في عملية تقديم الخدمات. ومتى ما توفّرت التكنولوجيا بأسعارٍ معقولة وبصورةٍ مأمونة، فإنّ وضع روابط على شبكة الإنترنت إلى مسارات الإحالة أو تطبيقات الخرائط للأجهزة الرقمية المحمولة قد تُسهّل الإحالات السريعة بشكلٍ مباشر من المواقع الميدانية. ويأتي هذا المثال على مسار الإحالة من جنوب السودان.



المشاركة الهادفة

ينبغي التشاور مع مجموعةٍ متنوعةٍ من الجهات الفاعلة المحلية عند تصميم مواد الاتصال ونشرها من أجل دعم تقديم الخدمات. ويمكن أن تتضمن هذه الجهات المجتمعات المحلية المتضرّرة وقياداتها، والمنظمات التي تقودها المرأة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات المَعنِيّة بالمثلثيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين. وينبغي للمشاروات أن تُشركهم في عملية تحليل مواد الاتصال الفعّالة وتصميمها (مثل المواد التصويرية، والرسائل الإذاعية، وما إلى ذلك). وكذلك، ينبغي تحديد المخاطر والفرص المتاحة من أجل حملات نشر المعلومات الخاصة بمسارات الإحالة. وقد تُساعد المشاروات على تحديد المجموعات أو المواقع ذات الأولوية للنشر أو تحديد الأشكال اللازمة للتواصل مع الفئات المستهدفة الرئيسية. ينبغي توجيه الدعوة إلى الجهات الفاعلة المحلية للمشاركة في النشر، حيثما كان ذلك مُجدياً ومأموناً.

3-3 الوظيفة الأساسية رقم 2: توجيه عملية صنع القرار الاستراتيجي

يتطلب توجيه عملية صنع القرار الاستراتيجي إدماج معارف أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي وأخصائيي السياق بالأدلة والتحليلات التي تولدها التقييمات. ومن شأن استخدام المعلومات من التقييمات لتوليد تحليل تعاوني وجماعي للاحتياجات والثغرات والأولويات المتصلة بالخدمات أن يزيد إلى أقصى حد من فرص التأثير على عملية صنع القرار الاستراتيجي.

وتتخذ إجراءات جمع المعلومات للاسترشاد بها في عملية صنع القرار الاستراتيجي أشكالاً عديدة. وكثيراً ما تستخدم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تقييمات لجمع المعلومات من أجل إجراء "تحليل قائم على الاحتياجات" يساهم في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات. ويجب استخدام النهج القائم على الحقوق في جميع الأوقات في أساليب التقييم وجمع البيانات. وينبغي الانتباه من الرغبة، أو المطالب، بإنتاج بيانات كمية سريعة ومرئية على حساب توفير تحليلات الحماية الدقيقة التي تجمع بين البيانات الكمية والنوعية، والتي تكون أكثر فاعلية في تحسين الاستجابة الإنسانية. ويتمشى هذا النهج مع عملية إدارة معلومات الحماية. (انظر الفصل الرابع بشأن إدارة معلومات الحماية والعنف المبني على النوع الاجتماعي).

التقييمات

يُقدّم القسم الوارد أدناه لمحةً عامةً عن الكيفية التي ترتبط بها التقييمات بمهام التنسيق المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ويُقدّم أيضاً أمثلة على بعض أنواع التقييمات المختلفة. غير أنها لا تُقدّم توجيهاً مفصلاً بشأن كيفية إجراء التقييمات الفردية من الناحية التشغيلية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية إجراء التقييمات من خلال المجموعة العالمية للحماية ومجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي.

التقييمات هي "مجموعة من الأنشطة اللازمة لفهم حالة معينة [...] تشمل جمع البيانات المتعلقة بالسكان الذين تُعنى بهم (الاحتياجات، والقدرات، والموارد، وما إلى ذلك) ومتابعتها وتحليلها، فضلاً عن حالة البنية التحتية والظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة في موقع/منطقة بعينها".¹ يُساعد التقييم، الذي يعقبه تحليل سليم، على ضمان أن تكون جهود وضع المشاريع وتنفيذها، وأعمال السياسات، والتمويل، والمناصرة مُتجذرة وراسخة في الأدلة المتعلقة بالمشاكل المحددة والاحتياجات ذات الصلة. ومن المرجح أن يواجه مُنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مجموعةً من سيناريوهات التقييم وأنواعه التي يجب توليفها وترجمتها إلى تحليلات وأولوياتٍ جماعية.

يتمثل الغرض من التقييم في فهم الموقف بشكلٍ أكثر وضوحاً وكيفية تأثيره على حياة السكان المتضررين من أجل تصميم تدخلات مناسبة وفعالة عبر قطاعاتٍ متعددة. ولا يتعلق الأمر بجمع معلومات عن نطاق الانتشار من أجل إثبات حالة للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.



ينبغي على المانحين وأعضاء المجموعات وممثلي الحكومات وغيرهم من الجهات الفاعلة أن يفهموا أنّ جمع البيانات المتعلقة بالعدد الدقيق لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي لا يُعد أولويةً في حالات الطوارئ. وينبغي ألا يكون لعدم وجود هذه البيانات أي تأثير على زيادة الجهود الرامية إلى دمج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من مخاطره في جميع القطاعات، أو استحداث خدمات استجابة متعددة القطاعات للناجين. وكما لُوحظ في الفصل الأول، فإنّ أهم اعتبار لجميع أنواع إجراءات جمع البيانات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل التقييمات (من جانب الشركاء المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو القطاعات الأخرى) يتمثل في: "كيف يمكن استخدام المعلومات لتعزيز حماية الأشخاص المعرضين للخطر بصورةٍ مأمونة؟".

انظر الملحق 8: توسيع نطاق الحوار بشأن بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي في جنوب السودان



1 التوجيهات العملية لإجراء تقييمات مُنتبقة في حالات الأزمات الإنسانية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2012)، ص 6.

أدوار ومسؤوليات مُنَسِّقي المجموعات فيما يتعلق بالتقييمات المنسّقة

الأدوار

- دعم التقييمات المشتركة بين المجموعات والقطاعات
- تنسيق التقييمات داخل المجموعات وداخل القطاعات

المسؤوليات

- دعم التقييمات المشتركة بين المجموعات/القطاعات
- تنسيق تقييمات أعضاء المجموعات/القطاعات
- تعزيز استخدام أدوات التقييمات المنسّقة
- تحديد معايير لتقييمات المجموعات/القطاعات
- تعزيز التقييمات المشتركة داخل المجموعة/القطاع
- مشاركة بيانات التقييم داخل المجموعة/القطاع
- دعم تحليل المجموعة/القطاع

— من التوجيهات العملية لإجراء تقييمات مُنَسِّقة في حالات الأزمات الإنسانية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2012)

تسلسل أهم المنجزات المُتَوَخَّاة للتنسيق والمتعلقة بالتقييمات

- استعراض البيانات الثانوية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي
- إدماج الشواغل المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييمات المتعددة القطاعات، والمشاركة بين القطاعات، والقطاعية الأخرى
- التقييمات المتخصصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي
- الاحتياجات/الثغرات وتحليل الأولويات استناداً إلى مناقشة نقدية للمعلومات المتولدة في استعراض البيانات الثانوية وعبر مختلف أنواع التقييمات ومرآتها

لا يتبع التقييم والتحليل اللاحق دائماً هذه العملية المثالية المتسلسلة. فهي دينامية: كثيراً ما تتداخل المراحل والأنواع المختلفة من التقييمات والتحليلات، ويتميز تحليل الاحتياجات والأولويات فيها بكونه عملية ناشئة مطردة التطور. وعلى سبيل المثال، كثيراً ما تُملي البيئة السياسية والاتصالية والأمنية أنواع التقييمات الممكنة، ونطاق التقييم وجودته. وقد يحدث تحليل الاحتياجات/الثغرات في البداية على أساس استعراض البيانات الثانوية العابرة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتقييم السريع الأولي المتعدد القطاعات. وفي وقتٍ لاحق، قد يجري تنقيحها عندما يكون من الممكن إجراء تقييمات قطاعية ومخصصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي أن يُجرى استعراض البيانات الثانوية بصورة متكررة ويمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة باعتباره منجزاً قائماً بذاته من المنجزات المُتَوَخَّاة وجزءاً متكاملاً من أنواع التقييمات المختلفة.

تتسم بعض المبادئ بالثبات في أي حالة من الحالات الإنسانية. يُبنى كل تقييم من تقييمات المعرفة المتولدة من خلال التقييمات السابقة. ولا ينبغي الشروع في إجراء تقييم جديد ما لم يكن هناك استعراض للبيانات والتحليلات الثانوية المتاحة بالفعل، وما لم يكن تقييم الحماية المدروس بعناية، والذي يبيّن فوائد البيانات المقرر جمعها، أكبر من المخاطر. تجنّب الازدواجية أو جمع أي بيانات ليس لها وظيفة واضحة وأخلاقية في الاستجابة.

للحصول على مزيدٍ من المعلومات، يُرجى الاطلاع على موارد مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة أدوات بشأن إدارة المعلومات وتقييمها.



إدارة المعلومات

كيف يمكن لأنشطة تقييم الاحتياجات أن تدعم إدارة المعلومات؟

- تُجمَع المعلومات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية من خلال التقييمات والتحليلات اللاحقة. وتقع مسؤولية الاضطلاع بالتقييمات في المقام الأوّل على عاتق المجموعات/القطاعات وفرادى المنظمات التنفيذية. ومع ذلك، نحث المجموعات/القطاعات على التماس الدعم من أخصائي إدارة المعلومات (من داخل المجموعة/القطاع أو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) والذي قد يدعم العملية بعددٍ من الطرق:
 - توفير التوجيه بشأن تصميم الاستقصاء وتنفيذه بما في ذلك أخذ العينات، وتطوير/تكييف الأدوات، وجمع البيانات، والتنظيف، والتخزين، والتحويل، والتحليل، والإبلاغ (لضمان أن تكون جودة البيانات المجمعّة ونوعها وشكلها مستوفية لاحتياجات المستخدم من المُخرجات وتقديم المشورة بشأن البيانات الموجودة ذات الصلة).
 - تقديم المشورة التقنية بشأن ملكية البيانات وتجهيزها وإدارتها ومُخرجاتها من أجل توزيعها.
 - وفي الحالات التي لا توجد فيها، ينبغي للمجموعات/القطاعات أن تضع استراتيجيات وأدوات مناسبة لجمع البيانات وتفسيرها والتحقّق منها، بدعمٍ من قيادة المجموعة.
 - وينبغي وضع ترتيبات تقييم مشتركة أو تكميلية أو موزعة، حيثما أمكن ذلك، من جانب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وقادة المجموعة/القطاع لتفادي الإفراط في التقييم من قِبَل الوكالات المتعددة.
 - ومن المتوقع أن تنسّق المجموعات/القطاعات جهود جمع البيانات وتشاركها مع الفريق العامل المعني بإدارة المعلومات على الصعيد القطري لضمان المواءمة بين معايير البيانات وتجنّب الازدواجية في جمع البيانات.
- من التوجيهات العملية لمسؤوليات قيادات المجموعات القطاعية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في إدارة المعلومات

نُهُج التقييم وأدواته الرئيسية

يشجع استخدام نُهج التقييم وأدواته التالية في الاستجابات الإنسانية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن استخدامها بشكلٍ فردي في المراحل المبكرة من الأزمة أو مع نُهجٍ وأدواتٍ أخرى إذا سمح الوقت والموارد والأمن بذلك. ويمكن لغير الأخصائيين إجراء بعض أنواع التقييمات، ولكن لا ينبغي إجراء التقييمات الأخرى إلا من قِبَل أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي المدربين على التقييم، وذلك على النحو المبين أدناه.

عند التخطيط للتقييمات، ينبغي الرجوع إلى التوجيهات العملية لإجراء تقييمات منسّقة في حالات الأزمات الإنسانية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2012)، التي تُحدّد نُهج التقييم الموصى بها لمختلف مراحل الأزمات. وينبغي للمُنسّقين أن يستخدموا هذه التوجيهات لمناصرة جمع المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب وباستخدام الوسائل الملائمة.

تقديم توصيات منظمة الصحة العامة المتعلقة بالأخلاقيات والسلامة لجميع أعضاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (باللغات المحلية، إذا لزم الأمر) والمنتديات الإنسانية الأخرى لضمان فهم جميع الأطراف للمتطلبات الأخلاقية المتصلة بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

انظر الملحق 9: موجز توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الأخلاقية ومعايير السلامة في إجراء البحوث على العنف الجنسي وتوثيقه ورصده في حالات الطوارئ





المشاركة الهادفة

العمل مع طائفة متنوعة من المجموعات المحلية في تخطيط التقييمات وتنفيذها. نبيّن فيما يلي بعض النصائح للإدراج في التقييمات:

- تحديد وإشراك المنظمات التي تقودها المرأة والنساء المستجيبات الموثوق بهنّ في جمع البيانات وتحليلها، كلما كان ذلك ممكناً.
- إدراج بناء قدرات المنظمات المحلية لإجراء التقييمات في الخطط التدريبية للمجموعات الفرعية.
- عقد مشاورات مخصصة مع المنظمات التي تقودها المرأة وغيرها من الأفراد المحليين أو المنظمات الرئيسية عند صياغة الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية والتحقّق منه واستراتيجيات الاستجابة، وذلك لضمان تقوية الاستراتيجيات المحلية القائمة بالفعل وعدم تقويضها.

استعراض البيانات الثانوية

تُستخدَم عملية استعراض البيانات الثانوية لتحديد البيانات المُثبّرة. وفي القطاع الإنساني، ينبغي القيام باستعراضات البيانات الثانوية قبل البدء في إجراءات جمع البيانات الأولية (مثل تقييم الاحتياجات) أو استكمال جمع البيانات الأولية. ونبيّن فيما يلي بعضاً من الأهداف الأكثر شيوعاً لاستعراضات البيانات الثانوية، والمقتبسة من مشروع قدرات التقييم 2014:

- إنشاء استعراض عام تحليلي للمشهد المعلوماتي قبل الأزمة القائمة أو في أثنائها. وكثيراً ما تُساعد استعراضات البيانات الثانوية على تحديد المعلومات الأساسية، مثل المعلومات المتعلقة بالمنطقة المتضرّرة، والأشخاص المتضرّرين، والمعلومات القطاعية السابقة للأزمة، وما إلى ذلك.
 - تحديد ثغرات المعلومات من أجل تحديد مدى ضرورة جمع البيانات الأولية.
 - توجيه عملية تصميم جمع البيانات الأولية، أي البيانات التي سيتعيّن جمعها، والتي ستكون قادرة على تقديم هذه المعلومات، حيث سيجري جمع البيانات، وبأي طريقة.
 - إنشاء معلومات أساسية من أجل مقارنة نتائج جمع البيانات الأساسية.
- تجمّع استعراضات البيانات الثانوية بين البيانات المتوفرة في مرحلة ما قبل الأزمات وبعدها، للنظر في جميع المعلومات المتاحة التي توجّه المحفزات والاحتياجات والبيئة التشغيلية والمخاطر.

وقد يكون من الصعب تقييم العنف المبني على النوع الاجتماعي أو قياسه مباشرة لأسباب تتعلق بالحماية والوصول، ولا سيما في المراحل الأولى من الأزمة. ويُعد وضع أساس متين للبيانات الثانوية، مثل بيانات التعداد/المسح الصحي، والبيانات التي يجري جمعها خلال حالات الطوارئ السابقة، والتقارير العامة، والبحوث الأكاديمية، وتقارير وسائل الإعلام، أمراً حاسماً لفهم الحالة العامة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد تكون البيانات الإنمائية المتصلة بالسياق مفيدة في وضع خط الأساس. ويمكن تجميع البيانات الثانوية بسرعة، حيث تتطلب موارد أقل من جمع البيانات الأولية (مثل المقابلات، ومجموعات التركيز، وما إلى ذلك)، وتضع عبئاً أقل على كاهل المجتمعات المتضرّرة. ويُعد استعراض البيانات الثانوية طريقةً سليمةً وصحيحةً للتقييم، مثل المقابلات الشخصية مع المرشحين لوظائف الخطوط الأمامية، لأنّ قاعدتها الأساسية غالباً ما تكون أبحاثاً أُجريت باستخدام منهجيات أكثر تطوراً، وتخلو من قيود الوقت والإتاحة التي تنسم بها كثيرٌ من تقييمات المساعدات الإنسانية. كما يُعد تحليل البيانات الثانوية أيضاً خطوةً إلزاميةً وتمهيديةً لتحديد ثغرات المعلومات التي يلزم معالجتها من خلال أساليب تقييم أخرى.

وينبغي أن يُجرى استعراض البيانات الثانوية في بداية الأزمة ثم تحديثه بشكلٍ منتظم. وينبغي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تنظر في إجراء استعراض ثانوي للبيانات كل ستة أشهر، ولكن يمكنها تعديل هذه الفترة حسب حاجة السياق.

يُقدّم مشروع قدرات التقييم التوجيهات التقنية والموارد المتصلة بالتقييمات الإنسانية. ويتضمن موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت عدة تقارير وموارد تُقدّم استعراضات عامة عن طرق استعراض البيانات الثانوية. ويمكن الاطلاع على الموارد الخاصة بهذه الاستعراضات على الموقع الإلكتروني لمشروع قدرات التقييم.



أداة إلكترونية

تقييم أولي سريع متعدد القطاعات للاحتياجات

تتمثل إحدى الخطوات الأولى في دورة البرامج الإنسانية، والأولوية العليا للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، في ضمان إدراج القضايا المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييمات السريعة المشتركة بين الوكالات التي تُشكّل القاعدة الأساسية للنداءات الإنسانية الأولية. ويُشار إليها أحياناً باسم التقييم الأولي السريع للاحتياجات أو التقييم السريع الأولي للمجموعات/القطاعات المتعددة.

ولا يمكن إغفال العنف المبني على النوع الاجتماعي في هذه التقييمات الأولية. ويمكن مُنسيقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، الذين يواجهون مقاومة لإدراج أسئلة متصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في تقييم سريع للاحتياجات، أن يحيلوا نظراءهم إلى المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تؤكد مسؤولية جميع القطاعات عن معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييمات. وتُوفّر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي معلومات مفصّلة واقتراحات للمؤشرات حسب القطاع. وفي المقابل، هناك بعض المؤشرات القياسية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في المواد التوجيهية المتعلقة بالتقييمات الإنسانية التي قد لا يكون من المناسب جمعها في بعض السياقات كجزء من التقييم الأولي السريع للاحتياجات (مثل عدد حالات الاعتداء الجنسي أو عدد الحالات لكل 10,000 شخص). وينبغي إدراج المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في استعراض وإنشاء أي تقييم للاحتياجات السريعة فيما بين الوكالات.

وينبغي للتقييم السريع المتعدد القطاعات أن يُوفّر معلومات عن ملامح المخاطر وإمكانية الوصول، وألاً يجمع بيانات عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن جمع المعلومات المتعلقة بالمخاطر وإمكانية الوصول في كثير من المواقع بدون وجود أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي ولا تتطلب بالضرورة مزيداً من الموظفين أو متسعاً إضافياً من الوقت. ومن الهامّ تحديد التوقعات، بحيث يفهم القائمون بالتعداد أنّ البيانات المجمّعة في هذا النسق السريع وغير المتخصص قد لا تكشف عن وقوع حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكنها توثيق معلومات أخرى لتحليل مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي واحتياجات الخدمات وفرص الاستجابة.

وينبغي توفير التدريب الأساسي لجميع الأشخاص القائمين بالتعداد بشأن النوع الاجتماعي والحماية، بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي. ومن المُستصوب أيضاً أن يعرف القائمون بالتعداد جهات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجودة في مواقعهم، وأن يحتفظوا بمعلومات الاتصال بهم، بحيث يمكنهم إحالة أي أسئلة أو قضايا ذات صلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى جهات التنسيق على الفور. ويمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تقدّم مساهمات قيمة في صورة مشورة تقنية لدعم التقييم الأولي السريع للاحتياجات.

وعند التخطيط للتقييمات الأولية، من المهم التركيز على المعلومات التي تشتد الحاجة إليها، والتي توجد القدرة على استخدامها. وقبل تقديم توصيات بشأن البيانات التي يتعين جمعها، ينبغي للمجموعات الفرعية أن تُحدّد كيفية استخدام كل جزء من المعلومات، ومن سيستخدمها، ومتى ستستخدم، وما هو الشكل الذي يجب أن تتخذه المعلومات لكي تكون مفيدة. وينبغي النظر في البيانات النوعية والكمية. ويُصحح بأن تُجري القائمات بالتعداد الإناث مقابلات مع النساء ربّات الأسر المعيشية، وأن يُيسرن المناقشات التي تقوم بها المجموعات التي تركز على المرأة فقط من أجل كسب الثقة وتقييم احتياجات المرأة.

النقاط التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لأدوات التقييم السريع الأولية والملاحظات الإرشادية:

- بيانات مفصّلة عن الجنس والسن والنوع الاجتماعي والهوية الجنسية والإعاقة.
- مؤشرات أعلى للمخاطر أو الإنذار المبكر، مثل البيانات المتعلقة بأعداد وتركّزات الأسر المعيشية التي تعيلها أئني أو الأطفال غير المصحوبين بذويهم.
- الحصول على المعلومات المتعلقة بتوافر الخدمات الإنسانية، بما في ذلك بطاقات الحصة الغذائية، وتوزيع الأغذية، والمأوى، والخدمات الصحية (بما في ذلك الصحة الإنجابية)، ولم شمل الأسر، إلخ.
- معلومات عن تنقّل النساء والفتيات، مثلاً، هل يمكن أن ينقّلن بأمان داخل المنطقة؛ ويحضرن التوزيعات، ويجمعن الحطب، ويذهبن إلى الأماكن المؤاتية للمرأة، إلخ.
- تصوّرات حول السلامة.
- القدرات من أجل التمكين والدعم، وعلى سبيل المثال، ما هي المنظمات التي تفقدها المرأة أو منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الموجودة بالفعل، وما هي الأنشطة أو المؤسسات التي تمتلك إجراءات حماية أو لديها خلفية عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، وما إلى ذلك.

- معلومات أو توجيهات للأشخاص القائمين بالتعداد والمجيبين بشأن عنصر النوع الاجتماعي/العمر في التقييم، والسياق الذي يؤثر على تفسير البيانات (البيانات التي يجري جمعها في السياقات الجماعية أو الفردية).
- الموافقة المستنيرة/الخصوصية/السرية، مثل الموافقة المستنيرة التي يجب أن يُقدّمها المجيبون الأفراد- وليس فقط الأسرة أو شيخ القرية. ولا يحتاج القائمون بالتعداد إلى جمع المعلومات الخاصة وتحديد الهوية في أثناء التوثيق.

وعند تقديم توصيات بشأن البيانات التي يتعين جمعها، ينبغي إجراء مشاورات مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لفهم إمكانيات جمع كل نوع من المعلومات والتحديات التي يطرحها في تلك المرحلة والمستوى الأمني لحالة الطوارئ. وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالقائمين بالتعداد المسؤولين عن جمع المعلومات (التي تُؤثّر على البيانات والتحليل) والموافقة المستنيرة جزءاً من التقييمات في أي مرحلة من مراحل الطوارئ.

وينبغي للعاملين في مجال العمل الإنساني أن ينظروا في الكيفية التي سينعكس فيها العنف المبني على النوع الاجتماعي في عمليات تقييم الاحتياجات السريعة المتعددة القطاعات خلال مرحلة التأهب والتخطيط - وليس فقط في بداية حالة الطوارئ. وعلى وجه الخصوص، في البيانات المعرضة للكوارث وحالات الطوارئ المعقّدة، ينبغي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (والوكالات الرائدة) أن تتأكد من أنّ البرمجة الواعية للمخاطر تشمل تطوير نماذج التقييم الأولي السريع للاحتياجات/التقييم السريع الأولي للمجموعات/القطاعات المتعددة والتدريب على إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في تقييمات الاحتياجات السريعة الأولى. ويمكن أن تضع المجموعة الفرعية قائمة بالأشخاص المدربين على التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتقييمات ذات الصلة. ويمكنها المشاركة في التقييمات إذا حدثت اندلاع مفاجئ لحالة من حالات الطوارئ.

وفي بعض البلدان، يُقدّم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تدريبات شاملة للقطاعات بشأن التقييمات المشتركة بين الوكالات. ويمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تشارك بطريقتين. أولاً، يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تُعطي دورة تدريبية كجزء من التدريب أو تُوفّر ورقة معلومات عن العنف المبني على النوع الاجتماعي والتقييمات لجميع الأشخاص القائمين بالتعداد. وثانياً، يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تعيّن أعضاءها لحضور التدريب، وبالتالي تتوفر مجموعة كبيرة من أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي القادرين على تقديم المشورة التقنية إما في البعثات، أو عن بُعد للنظر من الأشخاص الآخرين القائمين بالتعداد. وفي البلدان التي لا توجد فيها مجموعات، قد تعمل الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع الحكومة أو السلطات المختصة الأخرى على وضع برنامج للتأهب للتقييم فيما بين القطاعات.

في نيبال عام 2012، حُدثت مذكرة توجيهية مشتركة بين الوكالات لمواكبة النموذج القياسي للتقييم السريع الأولي للمجموعات/القطاعات المتعددة، وتوفير التوجيهات المتعلقة بالأسئلة المطروحة لمخططي التقييم والأشخاص القائمين على التعداد، وإدماج اعتبارات العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتشرح الأسئلة التي يتعين طرحها، ومتى، وأين، وكيف يمكن استكشاف الشواغل المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي دون التسبب في التعرّض لمخاطر الحماية. فعلى سبيل المثال، تشرح المذكرة التوجيهية الأسئلة التي يجب طرّح فقط من قبل الإناث القائمات على التعداد أو الأشخاص المدربين على الأمور المتعلقة بالصحة. وقد أصبحت هذه المذكرة التوجيهية للنموذج القياسي للتقييم السريع الأولي للمجموعات/القطاعات المتعددة، وتدريب قائمة المرشحين جزءاً من خطة التأهب للكوارث التي غدّت عمليات التقييم في أعقاب زلزال 2015. ويتمثل الدرس المستفاد في أنّ أهم المعلومات المتعلقة بإدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييم لا توجد دائماً في قائمة الأسئلة الخاصة بالنموذج القياسي للتقييم السريع الأولي للمجموعات/القطاعات؛ فقد تكون في المذكرة التوجيهية نفسها، أو في مواد التدريب أو خطط التأهب. ويمكن الحصول على نسخة من المذكرة التوجيهية، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالنماذج، من خلال مكتب المُنسّق المُقيم في نيبال على شبكة الإنترنت.



الدرس المستفاد

تقييمات سريعة من مجموعاتٍ أخرى

تُحلّل التقييمات السريعة الموقف بسرعة كبيرة لتحديد ما إذا كان ينبغي للمجموعات/القطاعات أن تشرع في تنفيذ البرامج وكيفية القيام بذلك. وتُوفّر المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات معلومات عن العمل مع المجموعات/القطاعات الأخرى لإدماج الشواغل المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييمات:

فهي تُحدّد الأسئلة الرئيسية أو "التنبيهات" التي يمكن استخدامها عند تصميم التقييمات للمساهمة في تخطيط المشاريع داخل القطاعات والمجموعات وفيما بينها. بيد أنّ المبادئ التوجيهية لهذه الممارسة تُحدّر من أنّ التقييمات الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي -التي تشمل التحقيق في حوادث محدّدة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وإجراء مقابلاتٍ شخصيةٍ مع الناجين بشأن تجاربهم الخاصة، أو إجراء بحوث بشأن نطاق انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي بين السكان- ينبغي إجراؤها فقط بالتعاون مع أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي و/أو الشريك أو الوكالة المتخصصة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي جميع الحالات، ينبغي أن يكون أحد الأشخاص المطلّعين والمتمرسين في برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي جزءاً من فريق (أو أفرقة) التقييم من أجل ضمان استكشاف جميع القضايا المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بطريقةٍ أخلاقيةٍ ومأمونةٍ.

مناصرة الإدراج المأمون والأخلاقي للمسائل المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييمات التي تُجرىها المجموعات الأخرى، بما في ذلك التقييمات المُتخذة لتسترشد بها عملية الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية. وعادةً ما تُشكّل هذه التقييمات المصادرَ الرئيسية للمعلومات اللازمة لتحديد أكثر الاحتياجات إلحاحاً، ومن ثمّ تصميم الاستراتيجيات وتعبئة الموارد لتلبية تلك الاحتياجات. ولذلك، من الأهمية بمكان إدراج اعتبارات العنف المبني على النوع الاجتماعي في هذه التقييمات باعتبارها أولويةً من أولويات إنقاذ الحياة. لمزيد من المعلومات، انظر الاستعراض العام لتقييم الاحتياجات الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

ويمكن للمجموعات الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تستخدم بيانات من التقييمات التي أجراها قطاع من القطاعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، إذا حدّدت مجموعة الغذاء والأمن وسُبل العيش المعلومات المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في منطقةٍ ما من مناطق التوزيع، فقد تكون هناك معلومات كافية للبدء في تنفيذ أنشطة الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي دون الشروع فوراً في جمع مزيد من المعلومات. ويمكن أيضاً استخدام المعلومات التي لا تتعلق صراحةً بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، مثل المعلومات المتعلقة بظروف الموقع والمأوى والتخطيط، وتكوين الأسر المعيشية، والحصول على الموارد، وما إلى ذلك. وتجمع القطاعات المعنوية بالمأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والتغذية والغذاء والأمن وسُبل العيش، المعلومات التي يمكن أن تسترشد بها تدخلات التنسيق في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي وبرامجه. وقد تتضمن تقييمات حماية الطفل أيضاً معلومات هامة بصفةٍ خاصة لضمان استهداف وفاعليّة الوقاية والخدمات للناجين من الأطفال والمراهقين. وسيساعد استخدام البيانات الشاملة لعدّة قطاعات على تجنّب الازدواجية وتحسين الكفاءة وتسريع الأثر الزمنية للاستجابة.

التشاور مع مجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفل، ومجموعة التعليم، والقطاعات الأخرى لتبادل بيانات التقييم المتعلقة باحتياجات الفتيات المراهقات. ويُشكّل هذا التشاور أيضاً فرصةً لتعزيز الإدماج المأمون للفتيات المراهقات في عمليات التقييم والتحليل عبر الاستجابة الإنسانية. وينبغي للمجموعات الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تنضم إلى هذه القطاعات الأخرى لضمان أن تكون البيانات مصنّفة حسب الجنس والسن، وأن تُحدّد بوضوح الفتيات المراهقات؛ وينبغي جمع هذه البيانات وتحليلها وإدراجها في عمليات التخطيط الاستراتيجي والتمويل. وفي إطار عملية الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية في الاستجابة لكل سوريا، صُمّمت المناقشة الجماعية المركزة خصيصاً للتشاور مع الفتيات المراهقات، بينما أُجريت أيضاً عمليات توزيع منفصلة مع الفتيان المراهقين.



اعتبارات خاصة للفتيات المراهقات

تقييمات العنف المبني على النوع الاجتماعي

لا تنطوي التقييمات السريعة عادةً على تحليلٍ مُتعمّق، بالرغم من فائدتها الكبيرة. ولذلك، فإنّها لا تستطيع دائماً توفير جميع المعلومات اللازمة للتخطيط أو تقييم البرامج الشاملة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له. ولهذا السبب، قد يلزم استخدام التقييمات التي تُركّز على العنف المبني على النوع الاجتماعي لتكملة هذه المصادر. وعند التخطيط لإجراء تقييم للعنف المبني على النوع الاجتماعي، هناك العديد من المبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها.

مبادئ توجيهية لتخطيط تقييمات العنف المبني على النوع الاجتماعي:

- تحليل الاحتياجات من المعلومات، ومخاطر الحماية، والموارد، والقدرة على استخدام المعلومات الجديدة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لتحديد ما إذا كان من المُستصوّب إجراء تقييم خاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (انظر توصيات منظمة الصحة العالمية في الأخلاقيات والسلامة بشأن الاحتياجات مقابل المخاطر). ولا ينبغي إجراء التقييمات من أجل التقييم وحده، وإنما تُجرى على أساس تحليلٍ قوي للفوائد التي سيجلبها التقييم إلى الاستجابات التي تستهدف العنف المبني على النوع الاجتماعي وتسعى لمساعدة السكان المتضررين.

- إشراك مختلف شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عند إجراء التقييم بحيث يكون تقييماً "مشتركاً بين الوكالات". ولا يستفيد هذا النهج من الموارد البشرية والمالية لعدة وكالات فحسب؛ بل أيضاً يُعزّز التنسيق والتعاون بين شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المراحل الأولى من الاستجابة في حالات الطوارئ. ويمكن أن يشمل الشركاء الرئيسيون الأطراف من مجموعة الصحة، وممثلي الحكومات (عند الاقتضاء)، وشريكاً واحداً على الأقل من المنظمات غير الحكومية (تفادياً لأن يكون التقييم "تحت قيادة الأمم المتحدة") ووكالات التنسيق الرئيسية للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- كن واقعياً حول التوقيت والموارد المتاحة لجمع البيانات. ففي المراحل المبكرة لحالات الطوارئ، يتمثل الهدف في جمع المعلومات عن الوضع وإعداد تقرير بأسرع ما يمكن- من الناحية المثالية في غضون أسبوعين من بدء التقييم. يجري فقط جمع البيانات المطلوبة ويمكن استخدامها بشكل مباشر في تحسين الخدمات.
- تدريب القائمين بالتعداد (بما في ذلك أخصائيي التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي) على تنفيذ معايير الأخلاق والسلامة لجمع المعلومات المتعلقة بالاعتداء الجنسي والأشكال الأخرى للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. ويشمل ذلك التدريب القائم على السيناريوهات لضمان أفضل الممارسات خلال جمع البيانات الميدانية. وقد تشمل هذه المسائل فصل البيانات وتخزينها، والأمن، والمتطلبات القانونية و/أو السياسية لجمع البيانات الشخصية أو تخزينها، والمسائل الأمنية المتعلقة بالموظفين القائمين بإجراء التقييمات أو تسييرها. وينبغي أن يكون هناك تخطيط مسبق كبير مكرس لهذا التدريب و/أو "اختبار" يتعين على القائمين بالتعداد اجتيازه لضمان تمكّنهم من تنفيذ المبادئ التوجيهية وممارسات حماية البيانات ذات الصلة قبل الشروع في جمع البيانات.

تتوفّر القوالب التي يمكن استخدامها لتخطيط تقييمات العنف المبني على النوع الاجتماعي وتنفيذها في أدوات تقييم العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحليل الحالة (2012):

- أدوات مراجعة السلامة
- أداة التقييم القانوني/السياسي
- أدوات تحليل الأوضاع
- أدلة إجراء مقابلات شخصية مع المخبر الرئيسي
- أدلة المناقشات الجماعية المركّزة
- القائمة المرجعية لمجموعة الخدمات الأولية التي تُمثّل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات
- نموذج تقييم العنف الجنسي
- أدوات مراجعة الخدمات

يتضمن الفصل السادس موارد إضافية بشأن التقييمات. وقد أُدرجت أدوات مرجعية سريعة لعمليات مراجعة السلامة، ومقابلات المخبرين الرئيسيين، وكذلك مذكرة توجيهية بشأن إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية كملحق في تقييمات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

مراجعة السلامة

غالباً ما تُجرى عمليات مراجعة السلامة، التي تُقيّم مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي المتصلة بالموقع، بين التقييمات المشتركة بين الوكالات أو القطاعية والتقييمات المتخصصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب اختلافاتها العديدة في النوع والحجم. وفي الأيام الأولى من الأزمة التي يحركها النزاع، يمكن أن تُجرى عمليات مراجعة السلامة بسرعة وفاعلية من قِبَل أخصائيين مدربين على العنف المبني على النوع الاجتماعي أو المختصين بمسائل النوع الاجتماعي باستخدام أسلوب المراقبة فقط: تُعد هذه المنهجية ضرورية للغاية في بعض الأحيان لتجنّب مخاطر الحماية التي يتعرّض لها أفراد المجتمع المحلي والمستضعفين، والتي يمكن أن يتسبب فيها عاملون إنسانيون مثيرون للريبة عندما يطرحون أسئلة في بيئة أمنية شديدة التوتر. وفي حالاتٍ أخرى كثيرة، تنطوي مراجعة السلامة على أسئلة أكثر تفصيلاً وفترات رصد أطول أجلاً يمكن إجراؤها بطريقة تشاركية مع المجتمعات المحلية المتضرّرة. فعلى سبيل المثال، يمكن إجراء عمليات مراجعة السلامة من خلال عمليات رسم خرائط السلامة المجتمعية أو مناحي السلامة المشتركة إذا كان هناك موظفون وأفراد من المجتمع المحلي مدربون، وكان الوضع الأمني يسمح بذلك.



انظر الملحق 15: عملية رسم خرائط المجتمعات المحلية التي تضطلع بها اليونيسف ومنظمة كير.

قد تتطلب هذه الأنواع من عمليات المراجعة التخطيط والتدريب طيلة أشهر، ويمكن إدماجها في أنشطة برنامجية أخرى، مثل تدريب القادة المجتمعيين أو أنشطة تمكين المرأة. وفي بعض الحالات، تجري مراجعة السلامة بسرعة وعلى أفضل وجه بالتعاون مع قطاع آخر، مثل مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها، أو مجموعة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، لتحديد المخاطر والحلول التي تشمل مختلف مجالات الخدمة. وعندما تسمح الظروف الأمنية، كثيراً ما تُسفر الأساليب التشاركية، التي تنطوي على مشاركاتٍ من وكالات وقطاعات متعدّدة، عن نتائج أفضل.

وأصبحت عمليات مراجعة السلامة طريقة التقييم المفضلة باطراد لأنها سريعة وتتطلب حداً أدنى من التدريب. بيد أنه لا ينبغي النظر إلى عمليات مراجعة السلامة باعتبارها تقييماً "سهلاً" أو إجراءً يُجرى "مرة واحدة". وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تُساهم عمليات مراجعة السلامة في إطلاق عملية يراقب فيها العاملون في مجال العمل الإنساني والمجتمعات المحلية نتائج مراجعة السلامة لتحديد ما إذا كانت الإجراءات اللازمة قد أُخذت للتخفيف من المخاطر المحدّدة في عمليات المراجعة الأولى، ولتحديد كيف يمكن للبرمجة أن تتعامل بشكل أفضل مع مجالات محدّدة من المخاطر أو مع الأسباب الكامنة لهذه المخاطر. وتصبح عمليات مراجعة السلامة عندئذ بمثابة أدوات لتمكين المجتمعات المحلية، وأدواتٍ لمساءلة الحكومات والعاملين في مجال العمل الإنساني، عن النتائج التي يحققونها. وعند إجراء مراجعة للسلامة، ينبغي أن يصاحبها إطارٌ لرصد نتائجها.

في عام 2016، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة نظاماً لمراجعة السلامة في العراق كعنصرٍ من عناصر مصفوفة تتبّع البيانات لتحديد مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في أماكن إيواء الأشخاص النازحين داخلياً. وتقوم أداة مراجعة السلامة بتقييم مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي على مستوى الموقع والمرتبطة بالهيكل المادي وتخطيط المأوى وتوفيره، فضلاً عن جمع المعلومات عن المخاطر العامة المرتبطة بتنظيم الموقع وبنيته التحتية، والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات. وتُجمّع البيانات عن طريق المراقبة المباشرة ثم التحقّق منها عن طريق إجراء مقابلاتٍ مع المخبر الرئيسي. وتُؤخّذ صور المخاطر المتعلقة بالسلامة البدنية كجزءٍ من مراجعة الأدلة والمتابعة مع الخبراء التقنيين خارج الموقع. وتتوفّر بعض البيانات النوعية والكمية من عمليات مراجعة الأمان ويتم رسم خريطتها بشكلٍ مرئي على شبكة الإنترنت.



الممارسة الواحدة

انظر الملاحق: أداة مراجعة السلامة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدولية للإنقاذ، والتوجيهات المتعلقة بالمراجعة المشتركة لمواقع الرصد (مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها/المنظمة الدولية للهجرة)؛ أدلة المناقشة الجماعية المركّزة الصادرة عن اللجنة الدولية للإنقاذ، والتوجيهات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية في التقييمات الصادرة عن اللجنة الدولية للإنقاذ/مفوضية اللاجئين النسائية، ونموذج مراجعة الخدمات- قطاع الأمان؛ وعملية رسم خرائط المجتمعات المحلية التي تضطلع بها اليونيسف ومنظمة كير.



ضمان الجودة والمبادئ التوجيهية عبر التقييمات

اعتماد معايير الإقرار للتقييمات، ولا سيما إذا كان هناك انتشارٌ كبيرٌ لعمليات التقييم أو التقييمات المزدوجة التي تُجرىها فرادى الوكالات/المنظمات غير الحكومية دون التقيد بالمبادئ التوجيهية. وتتطلب هذه العملية من شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (أو القطاع الآخر) مشاركة منهجيات تقييم العنف المبني على النوع الاجتماعي مسبقاً للاستعراض من قبل النظراء، الأمر الذي يمكن أن يُحدّد ما إذا كان التقييم يُطبّق أفضل الممارسات أو يقتصر فقط على تكرار ما فعله التقييمات الأخرى. ويمكن لمُتسِقِ التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو الفريق العامل التقني، أن يُقدّم بعد ذلك توصيات بصيغة بسيطة موحّدة لتحسين التقييم. وعند الانتهاء من التقييم، تُتاح للشركاء فرصة لتبادل النتائج التي يتوصلون إليها مع المجموعة الفرعية المعنّية

بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ويمكن تأييد نتائجها وتقاسم تقييمها على نطاقٍ واسعٍ. ينبغي إطلاع شركاء مجموعة الحماية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والجهات المانحة بمعايير المصادقة، بحيث يمكنهم تعزيز الامتثال لأفضل ممارساتها فيما بين شركائهم والقطاعات الأخرى.



إدارة المعلومات

ضمان إبلاغ جميع الشركاء بالتحليل المُستمدّ من التقييمات من أجل تجنّب ازدواج المعلومات. ويُعد موظفو إدارة المعلومات في فريق تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أفضل من يقود هذه العملية. ويُجرى هذا التنسيق أيضاً لحماية السكان المتضررين، الذين قد يعانون من إرهابٍ بسبب التقييم نتيجةً للعدد الكبير من الشركاء الذين يطرحون الأسئلة نفسها. ويمكن لموظف إدارة المعلومات إسداء المشورة للشركاء بشأن ثغرات المعلومات، بحيث يمكن للشركاء أن يحرصوا احتياجاتهم من التقييم في جمع البيانات التي لا تزال مقفولة.

تحليل الاحتياجات/الثغرات وتحديد الأولويات

تكمّن القيمة الحقيقية للتقييمات في تحليل المعلومات. وتُجمّع المعلومات من التقييمات داخل قطاع العنف المبني على النوع الاجتماعي وعبر القطاعات الأخرى ويجري توليفها في تحليل كيفية تأثير الأزمة على الفئات التي تستهدفها المساعدة، وأوجه الضعف الأساسية، والاحتياجات، والثغرات. ويُعد تحليل الاحتياجات/الثغرات خطوةً هامةً في توجيه الاستعراض العام للاحتياجات (التي يغطيها القسم التالي)، فضلاً عن عمليات التخطيط الاستراتيجي الأخرى، مثل تخطيط الإجراءات أو التخطيط للمناصرة.

وتتمثّل الخطوة الأولى في تحليل الاحتياجات/الثغرات في إتاحة بيانات التقييم لأعضاء المجموعات الفرعية. تجميع بيانات التقييم بطريقةٍ سهلةٍ وميسّرة، مثل المشاركة عبر خدمة تخزين الملفات Google Drive أو خدمة استضافة الملفات Dropbox. مشاركة التقييمات في الاجتماعات وعبر البريد الإلكتروني للشركاء الذين قد لا تُتاح لهم إمكانية الوصول المنتظم إلى شبكة الإنترنت. وينبغي لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وموظفي إدارة المعلومات أن يقوموا بفحص كل تقييم بعنايةٍ كبيرةٍ من أجل ضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية وحماية مقدمي الخدمات والمجتمعات المحلية والناجين. كما أنّ تقديم بيانات التقييم بانتظام سيُتيح للشركاء إدماج التحليل في البرامج بصورةٍ مستمرة.

وتستند عملية تحليل الاحتياجات/الثغرات إلى معلوماتٍ تقييمية، ولكنها تنفيذ أكثر من غيرها من وجود وجهات نظر وخلفيات متعدّدة لمختلف أعضاء المجموعة الفرعية المعنّية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في التحليل المشترك. خُطّط لهذه العملية لتعظيم مشاركة الجهات الفاعلة المحلية الأعضاء في المجموعة الفرعية المعنّية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد ترغب المجموعات الفرعية المعنّية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في تكريس اجتماعٍ خاصٍ أو عقد حلقة عمل لهذه العملية. وليس من الضروري أن يكون تحليل الاحتياجات/الثغرات معقّداً أو مطوّلاً. فمن الممكن أن يتكوّن من جلسة تبادل أفكار بسيطة وميسّرة تستعين بلوحة بيضاء تتضمن بيانات التقييم وخبرات الشركاء.

من الأفضل إجراء تحليل الاحتياجات/الثغرات في السياقات المشتركة التي تجتمع فيها مختلف الجهات الفاعلة ذات الخبرات المختلفة، وتُحلّل البيانات من أجل التوصل إلى فهمٍ مشتركٍ للاحتياجات والثغرات في الاستجابة الإنسانية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، فضلاً عن الحلول التي قد تكون متاحة لتلبيتها/تلافيها. وينبغي أن تأتي المعلومات المقرر تحليلها من مصادرٍ متنوّعة. وبالإضافة إلى تقييمات العنف المبني على النوع الاجتماعي المتخصصة، ينبغي السعي إلى الاطلاع على تقييمات المجموعات الأخرى ذات الصلة، وكذلك المعلومات المتوفّرة لدى الجهات الفاعلة المحلية.



ستولّد هذه العملية مزيداً من الاحتياجات والثغرات التي لا يمكن معالجتها في استجابة إنسانية واحدة، وبالتالي سيتعين على الجهات الفاعلة تحديد الأولويات. وبعد تحديد الثغرات، سيحتاج الشركاء إلى إيجاد أنجع طريقة لإعطاء الأولوية للثغرات التي سيسعون إلى سدها. وقد يعني ذلك في بعض الأحيان تحديد الحلول لكيفية سدّ الثغرات من خلال استجابات القطاعات الأخرى، أو من خلال الاستجابات المتعددة القطاعات. وليس فقط البرامج الفريدة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتختلف معايير تحديد الأولويات تبعاً للسياق، ولكن ينبغي إعطاء الأولوية للثغرات التي تترتّب عليها عواقب فورية بالنسبة لإنقاذ الأرواح، مثل الوصول

الأساسي إلى الخدمات الصحية المتعلقة بعلاج حالات ما بعد الاغتصاب. على سبيل المثال، يمكن للشركاء الاشتراك في ملء المصفوفة (انظر عيّنة منها أدناه)، والتي تُترجم بعد ذلك إلى نبذة وصفية للتخطيط الاستراتيجي.

الأولويات: هل هناك حاجة مُلحة لسدّ كل من هذه الثغرات؟ أسأل: هل تكون حياة شخص ما مُعرّضة للخطر إذا لم يتم سدّ هذه الثغرة؟	كيف يمكننا سدّ هذه الثغرات؟	الموارد المتاحة = الثغرات	الاحتياجات المحددة في التقييمات

النظر في الأساليب التشاركية لتحليل الثغرات التي تشمل المجتمعات المتضررة، إما كجزء من تحليل قطاع العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو ضمان إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في المشاورات المجتمعية المتعددة القطاعات المُنبَقة لإجراء الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية. تحديد ما إذا كان سياق الأمان والوقت يسمحان باتباع الأساليب التشاركية. إيلاء الاعتبار لما تُعبّر عنه المجتمعات المحلية المتضررة كأولويات. إجراء تحليلات لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في منهجيات التقييم وكيفية تأثير الأولويات المجتمعية على الفئات المُهمّشة.

4-3 الوظيفة الأساسية رقم 3: تخطيط استراتيجيات المجموعات ونداءات التمويل وتنفيذها

وضع الاستراتيجيات

ستضع المجموعة الفرعية المَعنِيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عدّة أعمال استراتيجية رئيسية كل سنة، بما في ذلك مساهماتها في خطة العمل السنوية. وتخدم الاستراتيجيات الأغراض التالية:

- إرساء مفهوم وأولويات مشتركة من أجل توجيه تخطيط وتنفيذ استجاباتها التنظيمية الفردية أو القطاعية.
- وضع معايير ومؤشرات مشتركة لتقييم التقدم المحرز في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- وضع أساس مشترك وموثوق لمناشدة التمويل.
- تنظيم سير العمل بطريقة شفافة ويمكن التنبؤ بها.

الاستراتيجيات هي عمليات متكاملة، وليست مجرد وثائق. في أثناء عملية صياغة الاستراتيجيات، تُتاح للمجموعة الفرعية المَعنِيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي فرصة لبناء توافق في الآراء حول الرؤية المشتركة، وتعزيز شبكات الدعم الخاصة بها. نناقش فيما يلي الأنواع المختلفة من الاستراتيجيات: (1) مساعدة الجميع على معرفة وجهاتهم؛ و(2) مساعدة الجميع على معرفة أسباب اختيار تلك الوجهة؛ و(3) توفير مَنَصّة للوصول إليها سويةً.

العنف المبني على النوع الاجتماعي في استراتيجيات الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني

تُقدّم المجموعة الفرعية المَعنِيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المشورة والمداخلات التقنية لصياغة استراتيجيات الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني أو تنفيذها بالتنسيق مع مجموعة الحماية. ويُشكّل هذا الأمر فرصةً للجهات الفاعلة المَعنِيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لدعم تطوير العمل الإنساني الشامل لعدّة قطاعات، فضلاً عن جهود المناصرة. ويمكن أن يُساعد إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في استراتيجيات الحماية الاستراتيجية على الصعيد القطري على إحداث

تأثيرات أكثر استدامةً وأطول أجلاً في الاستجابة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تتجاوز البرمجة على الصعيدين التنفيذي والمجتمعي. ويمكن التصدي هنا للقضايا التي تتطلب قرارات تتجاوز نطاق تقديم الخدمات اليومية، ولكنها تُؤثر على توافر خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن أن تشمل الأمثلة على هذه المسائل ضمان حيزٍ موقعي لتقديم خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو تحسين الوصول إلى خدمات العدالة للفئات المستعدة. لا تطرح استراتيجية الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني حلاً لهذه المشاكل الفردية، ولكنها تخلق منصّة لمعالجة هذه الأنواع من القضايا ذات المستوى الأعلى والتي تُؤثر على تقديم خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستجابة. ويُساهم ضمان عكس العنف المبني على النوع الاجتماعي في استراتيجية الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني في وضع الأسس اللازمة لإطلاق بقية إجراءات التخطيط الاستراتيجي لتقديم المساعدة الإنسانية ونداءات التمويل. (انظر الأهمية المركزية للحماية في الفصل الثاني للاطلاع على أمثلة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في استراتيجيات الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني).

الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الخاصة بمجموعة خطة الاستجابة الإنسانية

ترتكز خطة الاستجابة الإنسانية على الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، وتُعد أداة التخطيط الرئيسية والوسيلة الجماعية لجمع التبرعات لصالح الاستجابة الإنسانية. ويصف الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية الآثار المترتبة على الأزمة الإنسانية، ويُقدّم ويشرح تقديراً للسكان المتضررين، ويحلل وضعهم، ويُعطي لمحةً عامةً عن بيئة العمليات. وعادةً ما تُوضع خطة الاستجابة الإنسانية سنوياً، ويُجرى استعراض في منتصف المدة، ولكنه قد يختلف وفقاً للسياق.

وتُقدّم المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مدخلاتٍ للاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية تستند إلى تحليل التقييمات والاحتياجات/الثغرات الموصوف أعلاه. وتُنفذ المجموعة الفرعية هذه المهمة من خلال المشاركة في عملية التحليل المشتركة بين القطاعات. وتصوغ المجموعة الفرعية أيضاً خطة الاستجابة العقودية لمجموعة خطة الاستجابة الإنسانية.

ينبغي لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يتفاوضوا مع مجموعة الحماية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لضمان الوضوح الشديد لتحليل الاحتياجات المبني على النوع الاجتماعي في الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية. ومن المفيد وجود عنصرٍ قائم بذاته من عناصر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، كما هو الحال بالنسبة لتحليل مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي واحتياجات الاستجابة المدمجة في جميع مراحل التحليل الشامل لعدّة قطاعات. تحليلٌ قويٌّ وواضح للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية يمهد الطريق لجعل العنف المبني على النوع الاجتماعي مكوناً قوياً وجلباً في خطة الاستجابة الإنسانية التالية.

نصائح لإدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية

استعراض الاحتياجات الإنسانية

- ضمان أن يكون تحليل احتياجات العنف المبني على النوع الاجتماعي مُصمماً خصيصاً ليناسب السياق. تجنّب الأوصاف العامة للعنف المبني على النوع الاجتماعي؛ بيّن من هم الأشخاص المتضررون، ولماذا، وما هي الاحتياجات الخاصة بحالات الطوارئ.
- تقديم شرح إيضاحي ووصفي واضح، باستخدام البيانات النوعية والكمية لشرح الموقف.
- تسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراء العنف المبني على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى الدوافع المباشرة (مثل النزوح).
- مناصرة إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو الاحتياجات الجنسانية المحددة، في الأولويات الرئيسية والفقرة الاستهلالية.
- التنسيق مع المجموعات الأخرى لتحليل البيانات الشاملة لعدة قطاعات ودمج العنف المبني على النوع الاجتماعي.

خطة الاستجابة الإنسانية

- ضمان وجود خطة استجابة مكرّسة للقطاع/المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (انظر أدناه).
- التأكد من أن العنف المبني على النوع الاجتماعي مدمجٌ في خطة استراتيجية الحماية، ويظهر كقسمٍ منفصل، أو على الأقل في فقرةٍ منفصلة.
- مناصرة وضع أهداف محددة للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الحماية والأهداف الاستراتيجية.
- التنسيق مع المجموعات الأخرى للتأكد من دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في خطط الاستجابة الخاصة بها.

وبعد تقديم خطة استجابة المجموعات، تدافع مجموعة الحماية ومجموعاتها الفرعية عن خطة استجابتها أمام لجنة مشتركة بين الوكالات. وقد يكون هناك دفاع منفصل عن كل مجموعة فرعية (بما في ذلك المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي)، أو قد يكون دفاعاً مُوحّداً، مع توجيه أسئلة إلى المجموعات الفرعية إذا لزم الأمر. وفي أي من الحالتين، يلزم أن يكون مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مستعداً لشرح الاستراتيجية بمزيد من التفصيل أكثر مما هو مطلوب في البيان الكتابي.

كن مستعداً للدفاع عن الخطة:

- تقديم لمحة عامة عن النطاق الجغرافي لخطة استجابة المجموعات للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تقديم شرح لمعايير الجودة التي يجب تطبيقها أو تحسينها مع الخطة.
- شرح سبب استهداف أنواع معينة من الأنشطة أو مجموعات معينة من المستفيدين استناداً إلى السياق والبيانات/أفضل الممارسات العالمية.
- اشرح لماذا تُعدّ الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي إنفاذاً للحياة، وكيف تُستخدَم معايير إنفاذ الحياة.
- إثبات جدوى الاستراتيجية، ووصف القدرات الموجودة بالفعل لتنفيذها، وما إذا كان يمكن أن تكون ناجحة حتى لو تم تلقي التمويل الجزئي فقط.
- الاحتساب الحالي للتكاليف و"القيمة مقابل المال" أو الأثر المحتمل للاستراتيجية.

عادةً ما تُعدّل خطة استجابة المجموعات استناداً إلى مخرجات الدفاع والميزانيات المُخصّصة فيما بين القطاعات/المجموعات الإنسانية الأخرى.

وفي أعقاب وضع خطة الاستجابة الإنسانية، سيلزم بذل مزيد من الجهد لتحديد المؤشرات لكل هدف استراتيجي أو مواءمتها. وتُصبح هذه المؤشرات أساساً للبيانات الكمية والنوعية المفصلة التي جُمعت بشأن تنفيذ أنشطة خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وعدد المستفيدين في إطار مصفوفة 3/4/5WS للعنف المبني على النوع الاجتماعي. بالنسبة إلى المؤشرات، من الهام مراعاة ما يلي:

- اختيار مؤشرات واضحة لخطة الاستجابة الإنسانية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مع عدم الاقتصار على استخدام مؤشرات الحماية القياسية الشاملة فقط.

• عدم استخدام مؤشرات خطة الاستجابة الإنسانية أو مؤشرات مصفوفة W5 المقابلة لتحديد مدى انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي. فالمؤشرات من قبيل "عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها" أو "عدد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي المبلغ عنها" لا تؤدي إلى تحديد نطاق الانتشار. فالمؤشرات المتعلقة بحصول المستفيدين على الخدمات هي الأفضل في هذا الإطار، مثل "عدد المستفيدين الذين يحصلون على خدمات إدارة الحالات". (انظر مزيداً من المناقشات بشأن البيانات العامة للبيانات وانتشارها في الفصل الرابع).

• اختيار المؤشرات الواقعية التي يمكن لجميع شركاء خطة الاستجابة الإنسانية تقديم تقارير الإبلاغ بموجبها بسهولة، بما في ذلك الشركاء المحليين. وينبغي التشاور مع الشركاء بشأن المؤشرات قبل وضعها في صيغتها النهائية لاختبار جدواها. فعلى سبيل المثال، قد تكون المؤشرات القائمة على الإدراك بشأن السلامة أو تغيير السلوك أكثر ملاءمةً للبرمجة على صعيد الوكالات، وليس على صعيد خطة الاستجابة الإنسانية. ولا يعتبر المؤشر ذا قيمة إذا لم يتمكّن الشركاء من تقديم تقارير الإبلاغ بموجبها.

• اختيار المؤشرات التي تُظهر الجودة وليس فقط الكمية. للتمكّن من قياس أثر الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي بدقة، يجب أن تبيّن المؤشرات أنّ الفئات المستهدفة جرى التوصل إليها بطريقة مُجدية. فعلى سبيل المثال، بدلاً من الاعتماد فقط على "عدد الأشخاص الذين جرى توعيتهم بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي" (الأمر الذي قد يُضخّم تقديرات الاستجابة بشكل مُضلل)، ضع في الاعتبار المؤشرات التي تُبيّن عدد الأشخاص الذين أظهروا تغييرات في المعرفة أو المواقف نحو العنف المبني على النوع الاجتماعي استناداً إلى مرحلة ما بعد الاختبارات التي تعقب أنشطة التوعية.

• إدراج مؤشرات خطة الاستجابة الإنسانية التي تعكس الوصول الجغرافي أو المستهدف إلى الفئات السكانية، حيثما أمكن ذلك. ومن الأمثلة على ذلك "عدد [أصغر وحدات جغرافية] تم الوصول إليها بخدمات متخصصة في العنف المبني على النوع الاجتماعي". ولا ينبغي الاعتماد بشكل حصري على المؤشرات التي تُظهر عدد المداخلات أو الخدمات أو المستفيدين.

• وضع تعاريف ومنهجيات العد لكل مؤشر، بحيث يمكن لألية استعراض الرصد الدوري وتقييمات منتصف السنة أن تستند إليها.

- **تقييم المؤشرات ووضع المبادئ التوجيهية لتجنب "العد المزدوج"**. ويحدث العد المزدوج لنفس المستفيد عن نشاط واحد يُجره شركاء متعددون عندما تُقدّم كل من الوكالة المانحة والشريك المنفذ، على سبيل المثال، تقريراً عن نفس عدد الأشخاص الذين تسنى الوصول إليهم - الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة الأرقام بشكل غير دقيق.
 - **تقديم مبادئ توجيهية مكتوبة وجلسات لبناء القدرات بشأن كيفية الإبلاغ عن المؤشرات**. القيام بذلك في أثناء أو بعد اجتماعات التنسيق لدعم الشركاء. ويمكن لذلك أن يكون فعالاً للغاية إذا تمّ كمنشآتٍ مُوحّد مع جميع شركاء الحماية. للاطلاع على مثال للمبادئ التوجيهية المكتوبة للمؤشرات، انظر تعريفات العنف المبني على النوع الاجتماعي في المصفوفة 4WS التي وضعتها استجابة كل سوريا.
 - **تعيين تاريخ وتنسيق قياسي للتقارير على مصفوفة 5Ws**، حيث يتكرر في رسائل البريد الإلكتروني والاجتماعات والتذكيرات، ويكون هو نفسه بالنسبة لجميع شركاء "مجموعة الحماية". النظر في، على سبيل المثال، مشاركة تقرير مصفوفة 5Ws في يوم الجمعة الأول من كل شهر.
 - **تقليل الجداول الزمنية للإبلاغ قدر الإمكان لتوفير الوقت وإبراز التقدم المحرز**. قد لا يكون من الضروري تقديم تقارير أسبوعية عن المؤشرات بعد المراحل المبكرة من الأزمة، لأنّه قد لا تكون هناك تغييرات هامة لإثباتها في تحليل البيانات. ويمكن تعديل الجداول الزمنية للإبلاغ لتصبح نصف أسبوعية أو شهرية. وينبغي أن يتخذ هذا القرار مع شركاء الحماية و/أو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تبعاً لهيكل التنسيق في السياق ذي الصلة.
- وتتوّج عملية التخطيط الاستراتيجي بتقديم مقترحات المشاريع العامة من جانب أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتُصاغ مقترحات المشاريع هذه استناداً إلى خطة الاستجابة الإنسانية الشاملة، وخطة الاستجابة الاستراتيجية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، و"الحافظة" أو الميزانية المُخصّصة لتقديم خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في نداء التمويل الخاص بخطة الاستجابة الإنسانية. وتُنشئ المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بتوجيه من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومجموعة الحماية، نظاماً شفافاً وموثقاً توثيقاً جيداً لاستعراض تنافسي يجريه النظراء لمقترحات المشاريع (عادةً من خلال فريق استشاري استراتيجي). ويجري اختيار أفضل المشاريع المقترحة للتوصية إلى الفريق القطري للعمل الإنساني من أجل إدراجها في خطة الاستجابة الإنسانية.
- إبلاء الاعتبار الواجب لسؤال إشراك جماعات المجتمع المدني المحلية في خطة الاستجابة الإنسانية عند وضع معايير لاستعراض النظراء وعند اختيار مقترحات المشاريع. فعلى سبيل المثال، طلبت مجموعة الحماية في جنوب السودان من كل مجموعة فرعية أن تُقدّم تقريراً عن الجهود المبذولة لإشراك الشركاء المحليين في عملية اقتراح مشروع خطة الاستجابة الإنسانية وتتبع عدد مقترحاتهم الواردة والمعتمدة.
- وعندما يجري استلام التمويل المجمع في مراحل لاحقة من الأزمة استناداً إلى نداء التمويل الخاص بخطة الاستجابة الإنسانية، سيتقدم الشركاء المختارون بطلباتهم مرة أخرى استناداً إلى المبلغ المستلم وخطة استجابة المجموعات، وذلك من أجل استلام مُخصّصات من هذه الأموال المُجمّعة.
- ولسوء الحظ، لا يمكن إدراج جميع مقترحات المشاريع أو جميع شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في خطط الاستجابة الإنسانية. ومع ذلك، فإنّ خطة استجابة المجموعات المتعلقة بخطة الاستجابة الإنسانية ليست الأداة الاستراتيجية الوحيدة التي استحدثتها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو السبيل الوحيد لتعبئة الموارد. انظر الأقسام التالية لاستكشاف البدائل.

في عام 2018، استعرضت مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي 16 استعراضاً من الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية التي جرى نشرها بين عامي 2017 و2018 من أجل فهم الطريقة التي دُمج بها العنف المبني على النوع الاجتماعي في التحليل. ووجد الاستعراض أن نسبة 81 في المائة من الاستعراضات تضمنت فقرة تتعلق تحديداً بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولكن جودة هذه الفقرات وطولها يختلفان اختلافاً كبيراً بين الاستعراضات المختلفة. وقد ركّزت بعض الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية، التي صدرت في أكثر من صفحتين، تحديداً على الاحتياجات والتحليلات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي وثائق أخرى، اشتمل إدراج العنف المبني على النوع الاجتماعي على فقرة صغيرة للغاية مدرجة في قسم تحليل الاحتياجات الخاص بمجموعة الحماية. (انظر وثيقة الاستعراض على الموقع الشبكي الخاص بمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجموعة أدوات التنسيق الأساسية).



الدرس المُستفاد



المشاركة الهادفة

وضع استراتيجيات لزيادة مشاركة المنظمات المحلية في الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وعمليات خطة الاستجابة الإنسانية كلما أمكن ذلك، بما في ذلك المنظمات التي تقودها المرأة، والمنظمات المعنية بالمتليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والمنظمات المعنية بكبار السن. ويمكن للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تؤدي هذه المهمة كجزء من مجموعة الحماية. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات على الإجراءات التالية:

- عقد مشاورات مخصصة مع المنظمات التي تقودها المرأة والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة عند وضع الاستجابة والتحقق منها لضمان تعزيز الاستراتيجيات المحلية القائمة وعدم تقويضها.
- تحديد الموارد وجهات التنسيق أو المنظمات لدعم المنظمات التي تقودها المرأة وغيرها من المنظمات غير الحكومية المحلية الرئيسية والمؤسسات المجتمعية لصياغة أوراق المشاريع والمقترحات وتطبيقات التمويل المتعلقة بخطة الاستجابة الإنسانية.
- عند إعطاء الأولوية لأوراق مشاريع الجهات الفاعلة الدولية، ينبغي الترويج للمشاريع التي تدعم المنظمات المحلية، ولا سيما المنظمات التي تقودها المرأة.
- تعزيز النوع الاجتماعي والحماية والتأكيد على أهميتهما، وكذلك المعرفة السياقية والعلاقات المجتمعية، عند اتخاذ قرارات أو تقييمات حول قدرة المنظمات التي تقودها المرأة، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات المعنية بالمتليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والمجموعات المحلية الأخرى.



اعتبارات خاصة للفتيات المراهقات

يلزم تخصيص تمويل مكرّس وطويل الأجل للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المرتكب في حق الفتيات المراهقات. وينبغي أن يتضمن تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مناصرة تمويل برامج الفتيات المراهقات عند التواصل مع المانحين وتخطيط تعبئة الموارد.

وثائق استراتيجية للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

استراتيجيات المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تضع استراتيجية منفصلة وتنشرها كتكملة لخطة الاستجابة الإنسانية، التي تُقدّم معلومات أكثر تفصيلاً عن الكيفية التي تتماشى بها استجابة العنف المبني على النوع الاجتماعي مع الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية وكيفية تحقيقها. وكثيراً ما يكون بمقدور "استراتيجية العنف المبني على النوع الاجتماعي"، كما يُطلق عليها في معظم الحالات، تغطية النطاق الكامل لأنشطة العنف المبني على النوع الاجتماعي والشركاء الذين يشكلون الاستجابة، بما في ذلك الحكومة والشركاء المحليين الآخرين. وهي قادرة أيضاً على تقديم تفسيرات أفضل للسياق التشغيلي والأسباب الكامنة وراء اختيار مناطق العمل ذات الأولوية. ويمكن أيضاً أن تكون استراتيجيات العنف المبني على النوع الاجتماعي أكثر فاعلية في وصف الشراكات عبر النهج الترابطي الإنساني-الإنمائي لبناء السلام مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية وبناء السلام. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام استراتيجيات العنف المبني على النوع الاجتماعي لتخطيط الاستجابات لفترات زمنية أطول من خطة الاستجابة الإنسانية، مع وجود بعض الاستراتيجيات التي تدوم من سنتين إلى خمس سنوات. ويمكن أن يساهم استخدام استراتيجية العنف المبني على النوع الاجتماعي لإظهار التخطيط على المدى الطويل في الانتقال (أي التسليم من الجهات الإنسانية إلى الجهات الفاعلة الوطنية أو الإنمائية)، كما أنه مفيد لاجتذاب التمويل الأطول أجلاً من المانحين. ويمكن الاطلاع على أمثلة للاستراتيجيات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على الموقع الشبكي لمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي من العراق والصومال وجنوب السودان واليمن.

خطط العمل

قد تكون خطة العمل الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي سابقة لخطة استجابة المجموعات أو لاستراتيجية العنف المبني على النوع الاجتماعي. وخطة العمل هي وثيقة قصيرة (من ثلاث إلى أربع صفحات) توجز الأهداف الرئيسية، والغايات المرجوة تحقيقها، وشركاء الاستجابة، وتُقدّم لمحة عامة عن الأنشطة والجدول الزمني. ويمكن الاطلاع على أمثلة لخطة العمل الخاصة بكينيا وأوغندا من عام 2008 في الطبعة السابقة من هذا الدليل، دليل تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية (نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، 2010).

يتسم المحتوى العام لهذه الوثيقة بالتشابه الكبير، سواءً جاء في شكل استراتيجية أو خطة عمل للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتمثل الفرق الأساسي بين الاثنين في مستوى التفاصيل. وينبغي أن يتضمن كل منها عدداً من العناصر.

عناصر استراتيجية أو خطة العمل بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي

معلومات أساسية

- تُحدّد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الأزمة الإنسانية القائمة، بما في ذلك معلومات عن العنف المبني على النوع الاجتماعي قبل حالة الطوارئ
- تُقدّم تحليلاً حالياً لوضع العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتُلخص النتائج المستمّدة من التقييمات ورسم الخرائط

الغرض

- تصف الغرض العام من الوثيقة الاستراتيجية

الاستراتيجية

- تُحدّد النماذج التي تسترشد بها الوثيقة الاستراتيجية وتوفّر إطاراً للعمل

الخطة

- تصف الأهداف الرئيسية والأنشطة والمؤشرات المرتبطة بالأنشطة
- تصف المناطق الجغرافية التي ستنفذ فيها الأنشطة
- تصف السكان المستهدفين بالأنشطة
- تُحدّد الشركاء المنفّذين المسؤولين
- تُنظّم الأنشطة، حسب الاقتضاء، من حيث مراحل الطوارئ (مثل الاستجابة الأولية للطوارئ، والاستجابة في مرحلة ما بعد الطوارئ، والإنعاش، وما إلى ذلك)
- تصف أساليب تنسيق الأنشطة

الميزانية

- في بعض الحالات، قد يكون من المفيد إدراج ميزانية لأنشطة محددة.

نصائح لوضع خطط استراتيجية فعّالة:

- اجعلها واقعية. لا تُدرج الأنشطة التي لا يمكن إكمالها ضمن الإطار الزمني/البيئة المحددة.
- اجعلها دقيقة. لا تُدرج المعلومات غير المُتحقّق منها من خلال التقييم/التخطيط.
- استخدم لغة سهلة الفهم. لا تستخدم لغة فنية أو غير مألوفة بشكلٍ مفرط.
- احرص على ضمان تمثيل جميع أصحاب المصلحة كشركاء في الوثيقة الاستراتيجية.
- احرص على اختصارها قدر الإمكان.
- استخدم الرموز النقطية والجدول لجعلها سهلة القراءة والفهم.

خطط العمل

تُعد خطة العمل الخاصة بالمجموعات الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بمثابة إطار إداري يتم إنشاؤه على أساس سنوي، وكثيراً ما يلحق باستراتيجية أو خطة عمل العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن أن تكون خطة العمل مخططاً بسيطاً يبيّن العمل الذي ستقوم به المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وإدارة مهامها الأساسية عبر دورة البرامج الإنسانية. وتنص على الجداول الزمنية والشركاء الرئيسيين لتنسيق المهام والمنتجات المحددة وضمان إنجازها. ومن الناحية المثالية، تُستخدم خطة العمل لضمان أن يكون لكل منظمة عضو في المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مساهمة محددة في الاستجابة. قد يرغب مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في التشاور مع المُنسّقين الآخرين بشأن النماذج الحديثة أو عينات من خطط العمل من خلال منتديات الدردشة عبر برنامج "سكايب" لمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي. (انظر القسم أدناه المتعلق بالرصد والتقييم للاطلاع على مزيد من الأفكار بشأن كيفية رصد تنفيذ خطة العمل).

تستحوذ الاستراتيجيات، وخطط العمل، وخطط العمل المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على العمل الذي يتطلب موارد، ولكن لا يمكن تفسيره أو تجسيده بالكامل في خطة الاستجابة الإنسانية. وقد يشمل ذلك الأنشطة التي كثيراً ما تظهر على أنها من "المستوى الثاني" في خطة الاستجابة الإنسانية، مثل البرمجة المعنوية بسبب كسب الرزق، أو أعمال السياسة العامة، وبعض أنواع الوقاية وبناء القدرات والمناصرة. وفي الواقع، فإن الموارد المطلوبة والمهام التي تشمل تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي غالباً ما يجري التخطيط لها وشرحها في هذه الأنواع الأخرى من الوثائق الاستراتيجية وخطة العمل.

أنشطة احتساب التكاليف في الاستراتيجيات

يمكن أن يُشكّل تحديد ميزانية للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتخفيف حدة مخاطره، والاستجابة له عبر الاستجابة الإنسانية برمتها، أحد جوانب التخطيط الاستراتيجي الأكثر تحدياً. وتثير عملية احتساب تكاليف أنشطة الحماية (بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي) أسئلة أخلاقية ومفاهيمية صعبة. وتتصل تكاليف برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي بالموارد البشرية أكثر من السلع الأساسية. وتتفاوت التكاليف تفاوتاً كبيراً، تبعاً لنوع التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي أن يستند الوقت الذي يقضيه المستفيد إلى احتياجاته بدلاً من أن يكون شكلياً. إن خدمة مجرد ناچ واحد تحمل قيمة كبيرة، ولهذا السبب فإن "الحجم" أو عدد المستفيدين لا يُشكّل في جوهره مقياساً للنجاح، ولا سيما في الأوساط الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يصعب حساب التكاليف بدقة عبر مجموعة الجهات الفاعلة المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، التي يمكن أن تتفاوت من الوكالات الدولية إلى المنظمات غير الحكومية المحلية. ويمكن أن تبدو المصاريف باهظة التكلفة بالمقارنة مع الاستجابات الإنسانية المستندة إلى السلع الأساسية، وذلك عند حساب المعدل المتوسط عبر مختلف أطراف الجهات الفاعلة والأنشطة. ومن المهم، من بداية المناقشات المتعلقة باحتساب التكاليف، أن يجري العمل مع الجهات الفاعلة المعنوية بالحماية لإيجاد نهج مُوحد وحجج سليمة لشرح الأسباب الكامنة وراء القيمة التي تضيفها الحماية، وهو ما يتجاوز مجرد حساب التكاليف/المستفيدين.

مزايا أدوات احتساب التكاليف على نطاق الاستجابة

- تحسين تنفيذ فرادى مقدمي الخدمات لمعايير الجودة الدنيا وتحسين اتساق المعايير في مختلف مواقع الاستجابة.
- توفير أساس أكثر إنصافاً للشركاء المحليين للتنافس على التمويل.
- تعزيز مصداقية ومساءلة نداءات تمويل التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.

أمثلة على أدوات احتساب التكاليف التي طُوّرت في سياقاتٍ قُطرية

- في أفغانستان، جرى تكييف أداة لاحتساب تكاليف العنف المرتكب في حق المرأة في السياقات الإنمائية للمجموعة الفرعية الوطنية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مما أتاح للشركاء استخدام صحيفة إكسيل لحساب تكلفة الاستجابة.
- في ميانمار، عمل أخصائي برنامج التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان مع أخصائي الرصد والتقييم لوضع منهجية لاحتساب التكاليف خاصةً بكل من الأوضاع الإنسانية الأربعة المختلفة في البلد. وتعتمد أداة احتساب التكاليف على مجموعةٍ قياسية من أنشطة التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والوقاية منه. وقد جرى الاتفاق مسبقاً على المعايير واستُخدمت كأساسٍ لمصفوفة 3/4/5Ws. وتعني هذه العملية أنه يمكن تحديد الفجوات التمويلية الإجمالية لأي مجال معين من مجالات الاستجابة الإنسانية بالرجوع إلى أداة احتساب التكاليف ومصفوفة 3/4/5Ws، التي تُسلط الضوء على الثغرات في البرمجة.

وحتى الآن، لا توجد طريقة مُوحدة لحساب تكاليف برنامج التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لخطة الاستجابة الإنسانية أو غيرها من استراتيجيات العنف المبني على النوع الاجتماعي الخاصة بالسياقات الإنسانية. غير أن هناك موارد متاحة للسياقات الوطنية والإنمائية التي يمكن تكييفها (انظر الفصل السادس في الجزء الثالث).

ويتطلب تطوير أساليب احتساب التكاليف وأدواتها وقتاً وبحثاً وخبرة. ويُرجى النظر في جلب موارد إضافية يمكن تخصيصها للمشروع وإتاحة الوقت الكافي لتطوير أدوات قبل المواعيد النهائية لميزانيات خطة الاستجابة الإنسانية بشكلٍ كبير أو غيرها من الوثائق الاستراتيجية.

خطوات استحداث احتساب التكاليف عند تطبيق أسلوب "حزمة الخدمة الدنيا":

- 1- **تحديد حزمة الخدمة الدنيا:** ينبغي أن تُحدّد الحزمة المعايير الدنيا؛ وليس فقط الأنشطة التي ستُجرى. ولأغراض المساءلة، ينبغي ربطها بالخدمات المُبيّنة في مصفوفة 3/4/5Ws الخاصة بالمجموعة الفرعية المَعنّية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وإذا ما كانت عملية التكيف تُجرى لصالح خطة الاستجابة الإنسانية، فإنّ هذه الخدمات هي خدمات المستويات العليا.
- 2- **جمع البيانات:** إجراء بحث حول بيانات التكلفة التاريخية من مختلف مقدمي الخدمات في مواقع التنفيذ المختلفة والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالسياق. وقد يُشكّل الحصول على بيانات اقتصادية حديثة ودقيقة للإسقاطات الخاصة باحتساب التكاليف، مثل التضخّم أو تكاليف العمل، تحدياً خاصاً في حالات الطوارئ المفاجئة. ويمكن أن تكون السياقات المتضرّرة من النزاعات أكثر تحدياً. وقد تكون استقصاءات السوق التي تُجرىها مجموعة الغذاء والأمن وسُبل العيش، أو العناصر المدنية في بعثات حفظ السلام، مصادر مفيدة للمعلومات في هذه السياقات.
- 3- **تقدير التكاليف:** بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية، ينبغي أن تشمل الميزانيات "تكاليف التأسيس"، مثل تدريب الموظفين وتوفير المعلومات عن الخدمات المقدمة إلى المجتمع المحلي. وقد يكون من المفيد أيضاً النظر في "تكاليف الطوارئ"، أو تكاليف "التسليم"، أو تكاليف الانتقال، ولا سيما إذا كانت الحالة الأمنية قد تتطلّب طرُقاً احتياطية لتقديم الخدمات (أي استكمال الخدمات المتنقلة الثابتة) أو إذا كان القصد من الاستجابة أن تكون قصيرة الأجل لسد الثغرات في حالات الطوارئ. وينبغي أيضاً تقدير تكاليف التنسيق، مثل توفير موظفين مُنَسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي ولموظف إدارة المعلومات. وينبغي أيضاً أن تُؤخّذ تكاليف الموظفين الاحتياطيين بعين الاعتبار في تقديرات التكاليف التشغيلية، وذلك إذا كان من المحتمل أن يكون هناك تصعيد في حالة الطوارئ. وإذا استُخدمت أداة احتساب التكاليف لخطة الاستجابة الإنسانية، يُرجى تحديد ماهية التوجهات المشتركة بين المجموعات ومجموعة الحماية بشأن إدراج تكاليف التنسيق والتوظيف في جميع النداءات القطاعية.

تمويل تنفيذ خطط الاستجابة واستراتيجياتها

تتملّ إحدى أهم مسؤوليات المجموعة الفرعية في التماس الأموال لدعم الاحتياجات العاجلة التي حدّدها شركاء التنسيق في خطة الاستجابة الإنسانية وغيرها من الوثائق الاستراتيجية. ومن الأهمية بمكان أن يكون مُنَسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على علم بكيفية رصد مستويات التمويل، ومعرفة مصادر التمويل المتاحة، وفهم كيفية الوصول إليها.

ويشتمل رصد التمويل على ما يلي:

- تكوين رؤية واقعية للاحتياجات التمويلية المتعلقة بالتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- مقارنة هذه الاحتياجات بالأموال المتاحة والملتزم بها لصالح جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تحديد الفجوات التمويلية الأكثر أهمية وترتيب أولوياتها.

يمكن لمُنَسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي استخدام المعلومات المتاحة في نظام التتبّع المالي، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لدعم جهودهم في رصد التمويل. وينبغي لهم أن يطلبوا من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تمكينهم من الاطلاع على معلومات الإبلاغ التي يُقدّمها شركاؤها. وينبغي تكدير الشركاء، قبل الشروع في تنفيذ كل دورة جديدة من دورات خطة الاستجابة الإنسانية، بتحديث معلوماتهم في نظام التتبّع المالي؛ ويمكن وضع هذا الإجراء كشرط من شروط التأهل للمشاركة في دورة مشروع خطة الاستجابة الإنسانية في السنة التالية. ومع ذلك، فإنّ نظام التتبّع المالي لن يُعطي سوي نظرة جزئية لحالة التمويل في الأزمات المطوّلة أو الدورية.

تتضمن الاستراتيجيات الأخرى للتشجيع على تقاسم معلومات التمويل فيما بين الشركاء ما يلي:

- ضمان مشاركة الوكالات في عمليات التخطيط الاستراتيجي للمجموعة الفرعية المَعنّية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بحيث يفهم الشركاء أولويات التمويل ويتفقون عليها.
- تمثيل مصالح أكبر عدد ممكن من شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المشاريع المقدمة.
- تشجيع المشاريع التعاونية التي تجمع بين مختلف الجهات الفاعلة لتقاسم الموارد.

عمليات التمويل المشترك

يدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نوعين من التمويل المُجمّع في حالات الطوارئ يمكن أن تصل إليهما المجموعة الفرعية المَعنّية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي: الصناديق الفُطرية المشتركة، والصناديق المركزية لمواجهة الطوارئ.

الصاديق الفُطرية المشتركة

تُمثّل الصناديق الفُطرية المشتركة أدوات تمويل إنسانية متعددة المانحين أسسها مُنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ. وتُخصّص الصناديق المركزية لمواجهة الطوارئ التمويل استناداً إلى الاحتياجات والأولويات الإنسانية المحددة على الصعيد الفُطري بما يتماشى مع دورة البرامج الإنسانية، مع مراعاة مصادر التمويل الأخرى (بما في ذلك المساهمات الثنائية) من أجل تجنّب الازدواجية. وتوجّه المُخصّصات إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومؤسسات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر

الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

يُعد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أحد الصناديق الرائدة في تقديم المساعدة الإنسانية وقد أنشئ لدعم الاستجابة السريعة للأزمات وتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة في حالات الطوارئ الناقصة التمويل، مما يتيح تقديم مساعدة أكثر موثوقية وفي الوقت المناسب للمتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. ويتولى مُنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ إدارة الصندوق بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، وتدعمه أمانة مخصّصة للصندوق داخل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. فصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة هي وحدها المؤهلة للتقديم. ويوفّر الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أموالاً أولية لبدء العمليات الحرجة ودعم برامج إنقاذ الحياة التي لا تغطيها جهات مانحة أخرى. ويشدد الصندوق على أهمية ضمان أن تكون المبادئ الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وقرار الأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، مدمجة في تنفيذ برامج ومشاريعه.

يُعطي الدعم الذي يُوفّره الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الأولوية للمساعدة "المُنقذة للأرواح" للأشخاص المحتاجين؛ أي "الإجراءات التي يجري اتخاذها في غضون فترة زمنية قصيرة للتعامل مع الخسائر المباشرة في الأرواح أو التخفيف من حدّتها أو تفاديها، وكذلك الأذى البدني والنفسي، أو التهديدات الموجهة للسكان أو جزء كبير منهم و/أو صون كرامتهم". وتُحدّد معايير إنقاذ الحياة الإجراءات المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي يمكن أن يمولها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ويتضمن الطلب الذي يجري تقديمه إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من الوكالات أن تحرص جميعها على تسجيل كل مشروع وفقاً للنوع الاجتماعي والعمر وأن يُحدّد ما إذا كان هناك عنصر من عناصر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

انظر الملحق 17: معايير الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وأنشطته المنقذة للحياة المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي



عادةً ما يحرص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على تزويد قيادات المجموعات على الصعيد الوطني بالمعلومات المتعلقة بكيفية تقديم المقترحات المتعلقة بهذه الأموال ومواعيدها. وحيثما وُجدت مجموعة الحماية، ينبغي لمُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يعمل مع قائد مجموعة الحماية من أجل التعرّف على عمليات التمويل والجدول الزمنية. وفي الحالات التي لا توجد فيها مجموعة حماية أو التي لم يُفعل فيها النهج العنقودي، قد يرغب مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في التماس المعلومات مباشرةً من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ويمكن لمُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يؤدي دوراً رئيسياً في عمليات التمويل المشترك هذه عن طريق ما يلي:

- الدعوة إلى إيلاء العنف المبني على النوع الاجتماعي أولوية كبيرة من أجل التمويل المُخصّص لمجموعة الحماية وعبر الاستجابة.
- وضع خطة استجابة للمجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وأولويات مقترحات المشاريع بالتشاور مع مجموعة الحماية وأعضاء المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تيسير جمع المعلومات عن المشاريع الجارية والمقترحة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- توفير المعلومات لشركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشأن متطلبات التمويل وعملية الاختيار.
- ضمان تمويل مشاريع التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي - المقدمّة إلى المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي - من خلال المجموعات المناسبة (على سبيل المثال، تمويل المشاريع الصحية المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال مجموعة الصحة؛ ومشاريع التعليم المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال مجموعة التعليم).
- التعاون مع الشركاء الحكوميين ومجموعة الحماية والمجموعات الأخرى لضمان تقديم الطلبات وفقاً لأهداف البرمجة وتعزيز الشفافية في عمليات اختيار المشاريع وتقديمها.



انظر الملحق 5: أسئلة وإجابات - كيف تتعاون المجموعات الفرعية العاملة على الصعيد الميداني مع مجموعة الحماية يوفّر هذا المورد مزيداً من التوجيه بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تعمل مع مجموعة الحماية في عمليات التمويل المُجمَع.

يجب إدارة اختيار المشاريع للتمويل بعناية، مع إيلاء اهتمام خاص للشفافية والاتصالات. وينبغي أن يقرن ذلك بتقديم إرشادات واضحة ومعلومات داعمة حول آليات التمويل الجماعي ومعاييرها. وقد يكون من المفيد إدارة اختيار المشاريع من خلال فريق عامل، أو فريق استشاري تقني مُخصَّص، من أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي إيلاء عناية خاصة لضمان أن يكون أعضاء المجموعة ممثلياً تمثيلاً حقيقياً للمصالح المتنوعة داخل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. فالمجموعة التي تهيمن عليها الوكالات الدولية، أو التي لا تُمثّل تمثيلاً كافياً على صعيد الحكومة أو المجتمع المحلي، قد تُفوّض الأساس التشاركي للتنسيق. ويمكن للفريق الاستشاري، حيثما أمكن، أن يكون ممثلاً للجهات الفاعلة الأخرى في المجموعة، أو أن يعمل على الأقل عن كثب مع المجموعات الأخرى في تصميم المشاريع ذات الصلة بمجموعتها الخاصة واختيارها بُعْية تعزيز العمل الشامل والحد من احتمال تكرار المشروع أو تداخله عبر مجموعات مختلفة. وينبغي تجنّب إعطاء الانطباع بأن المُنسّق يتحكم في نتائج التمويل.

يمكن استضافة مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل إحدى الوكالات (مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان) تكون من الجهات المانحة. ولا ينبغي لمُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يُقيّم المشاريع التي تمويلها وكالته المُضيف إذا كان يشارك مباشرة في إدارة المشاريع أو تنفيذها. وبالمثل، إذا كان المشروع قيد الاستعراض من قبل لجنة استشارية وكان أحد أعضاء اللجنة إما من المنظمة المقدمة للطلب أو من الجهة المانحة المباشرة ومدير المشروع، فلا ينبغي لذلك الشخص عندئذ أن يُقيّم ذلك الاقتراح، وذلك لتجنّب تضارب المصالح. ومن المهم أن يقوم مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وأعضاء اللجنة الاستشارية بتقييم المشاريع لكي يظلوا محايدين قدر الإمكان في عملية التمويل.

أموال مُجمّعة للمنظمات غير الحكومية

هناك مصادر جديدة أخذة في الظهور للأموال المُجمّعة التي تستهدف المنظمات غير الحكومية. ويُمثّل صندوق البداية أحد الأمثلة البارزة في هذا الإطار. ويُقدّم صندوق البداية التمويل للتدخلات التي تتعامل مع الكوارث "الصغيرة إلى المتوسطة الحجم"، وذلك للمنظمات غير الحكومية حصراً. ويموّل أيضاً بعض أنشطة التأهب للكوارث في إطار فئة "نافذة التنبؤ بالأزمات"، التي قد تكون مفيدة بشكل خاص للبلدان التي تمر بكوارث طبيعية موسمية أو دورية. ويقصر الصندوقُ التقدّم بطلبات التمويل على المنظمات غير الحكومية. وتقوم لجنة من القيادات العليا للمنظمات غير الحكومية في البلد المعني بتقييم الطلبات المقدمة. وقد يكون من المفيد البدء في الاستجابة السريعة في منطقة أقل احتمالاً لاجتذاب تمويل كبير الحجم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ويمكن أيضاً أن يكون تمويل "التنبؤ بالأزمات" مفيداً في التحديد المسبق للسلع المُقدّمة للحياة ضمن جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مثل حقيبة اللوازم الصحية النسائية، أو مجموعة مستلزمات ما بعد التعرّض للاغتصاب. وتبلغ الفترة الزمنية المستغرقة من الدعوة إلى تقديم العروض إلى حين صدور قرارات المكافأة 72 ساعة. وينبغي لمُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يساعدوا شركاءهم من المنظمات غير الحكومية على تحديد ما إذا كان هذا الصندوق مصدراً محتملاً للتمويل في سياق عملياتهم، وأن يزودهم بنماذج لتقديم الطلبات في غضون الفترة الزمنية المحددة والبالغة 72 ساعة. (يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول صندوق البدء على الموقع الشبكي لشبكة البداية.)

مصادر التمويل الأخرى

ينبغي أن يكون مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على دراية بمصادر التمويل الأخرى وأن يُشارك هذه المعلومات مع شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي له أن يتوقع الاحتياجات الناشئة من التمويل ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، بينما تعمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وشركاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على الانتقال من حالة الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش المبكر وما بعد الطوارئ والتنمية. وقد تتطلّب كل مرحلة من هذه المراحل مانحين مختلفين.

ينبغي أخذ ما يلي بعين الاعتبار في أثناء الاتصال المنتظم بالمانحين:

- أولويات المانحين
- توافر التمويل والقيود
- الشركاء الممولون/المنفّذون

بالإضافة إلى الإحاطات الإعلامية المنتظمة، ينبغي أن تكون هناك خطة للتفاعل مع الجهات المانحة حول الأحداث الرئيسية، مثلاً بعد إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية أو خلال 16 يوماً من الجهود المبذولة للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

إذا كانت المنظمات المحلية تعمل بنشاط على توفير خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، فقد يرغب مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في مناقشة مصادر تمويلها وفرصها. ويكتسي كل من مجتمعات الشتات، والقطاع الخاص، والدعم المقدم من المجتمعات المحلية، أهمية خاصة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة المحلية، لأنّ مصادر التمويل هذه غالباً ما تكون موارد مرنة وغير مُخصَّصة. ومن الهامّ في هذه المناقشات أن يعمل مُنَسِّقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على تقييم متطلبات الإبلاغ وأنواع الدعم الواردة من هذه الترتيبات الأقل تنظيمياً لضمان تطبيق المبادئ الإنسانية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وغير ذلك من نُهج الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي (انظر الفصل 1) وتعميمها على هذه الجهات المانحة.

الصادق الاستثمارية المتعددة المانحين

يُعد الصندوق الاستثمارية المتعددة المانحين بمثابة آلية تجمع الجهات المانحة من خلالها مواردها بنية دعم الأولويات الوطنية في مجالات المساعدة الإنسانية والإنعاش والتعمير والتنمية. ويعتبر مصدراً إضافياً مفيداً للتمويل بعد مرحلة الإغاثة الفورية، ويساعد على الحد من عبء التماس التمويل والإبلاغ عنه من مصادر متعددة. وتُدار الأموال من خلال وكيل إداري مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتُحدّد الاحتياجات على أساس السياق القطري وأهداف البرامج أو المشاريع.

المانحون التقليديون

تُوفّر المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي منبراً مفيداً للمشاركين لوضع مقترحات تعاونية للجهات المانحة التقليدية الثنائية: وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (مكتب السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأمريكية، ومكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث)، ومكتب المفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والبرنامج الحكومي الأيرلندي لمساعدة البلدان النامية؛ بالإضافة إلى مؤسسات خاصة مثل نوفر، وأفون، وجونسون أند جونسون؛ ووكالات الأمم المتحدة، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويُشجّع العديد من المانحين العطاءات الجماعية أو الاتحادات، ولا سيما العطاءات التي تبرهن على دخولها في شراكاتٍ مع منظمات محلية. وينبغي أن يستخدم شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي عملية التخطيط الاستراتيجي لإقامة علاقات مع الوكالات الأخرى المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل السعي للحصول على نداءات تمويل إضافية.

صندوق الأمم المتحدة الاستثمارية للقضاء على العنف ضد المرأة

يُمثّل صندوق الأمم المتحدة الاستثمارية للقضاء على العنف ضد المرأة الآلية المتعددة الأطراف الوحيدة لتقديم المنح التي تدعم الجهود المحلية والوطنية والإقليمية لإنهاء العنف المرتكب في حق النساء والفتيات. وقد تراوحت المنح التي قدّمها بين 100,000 و300,000 دولار أمريكي وتهدف إلى تقديم الدعم إلى ما يلي:

- رفع مستوى الوعي
- مناصرة تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية
- الشراكات المتعددة القطاعات
- تنمية القدرات المستدامة لهيئات القضاء وإنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الصحية
- وصول الناجين إلى الخدمات
- إنشاء نُظُم جمع البيانات وتعزيزها

آليات التمويل الداخلية للمنظمات

خصّصت بعض المنظمات الإنسانية أموالاً داخلية للطوارئ من أجل تعزيز مواضيع محددة أو تشجيع أنواع جديدة من البرمجة (مثل البرمجة المتعلقة بزواج الأطفال أو لتطوير بحوث أفضل بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي). وقد تكون لدى المنظمات

أيضاً صناديق داخلية لنشر الدعم الموجّه لحالات الطوارئ، أو أفرقة الاستجابة السريعة، لسد الثغرات في الموارد البشرية القصيرة الأجل أو بناء القدرات في سياق الطوارئ. تشجيع الشركاء على التحقّق من مآزهم التنظيمية حول مصادر التمويل المحتملة لبرامج العنف المبني على النوع الاجتماعي.



المشاركة الهادفة

إبراز المنظمات المحلية، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء، خلال الاضطلاع بأنشطة تعبئة الموارد. وينبغي تمكينها من حضور اجتماعات المانحين، وتسميتها في التقارير، وتسهيل الضوء على جهودها في الاجتماعات العامة أو المشتركة بين الوكالات. وفي الوقت نفسه، من المهم أن تستفيد المجموعات الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من وجود مجموعة متنوعة من الشركاء المحليين وتحرص على إبراز وجودهم. وقد أثرت مسألة في مختلف السياقات بأن اهتمام الشركاء الدوليين وتمويلهم غالباً ما يصبحان أكثر تركيزاً على جهة أو اثنتين من الجهات الفاعلة المحلية، التي لا تستطيع تلبية جميع الطلبات والاحتياجات المتعلقة بالاستجابة المحلية.

النوع الاجتماعي مع مؤشر العُمر

مع انطلاق دورة البرامج الإنسانية لعام 2019، يحل مؤشر النوع الاجتماعي والعُمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات محل المؤشر بين الجنسين الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات منذ 2009. وسيكون استخدامه مطلوباً بالمثل في نظام التتبُّع المالي، وقد طُلب من الدول الأعضاء الالتزام حصرياً بالشركاء الممولين الذين يقدمون تقارير إلى نظام التتبُّع المالي باستخدام مؤشر النوع الاجتماعي والعُمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وعقب ذلك يعملون على تحديث المؤشر استناداً إلى نتائج الرصد.

ينظر مؤشر النوع الاجتماعي والعُمر في المدى الذي تعالج به إجراءات البرمجة الأساسية الاختلافات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعُمر في الاستجابة الإنسانية. وقد طُوّر هذا المؤشر استجابة لطلبات تعزيز المؤشر الجنساني الأصلي بإدراج عنصر العُمر، ثم الأهم من ذلك، بإضافة عنصر الرصد. وبالإضافة إلى قياس فاعلية البرامج، فإنّ هذا المؤشر يُعد بمثابة أداة قيّمة للتعليم والرصد الذاتي. فهو يُتيح للمنظمات أن تتعلّم من خلال وضع برامج تستجيب للتنوع بجميع جوانبه.

ويعمل مؤشر النوع الاجتماعي والعُمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تقييم مشاريع لاثني عشر عنصراً برنامجياً أساسياً يُشار إليها باسم تدابير المساواة بين الجنسين. ويتمثل أحد هذه العناصر في "الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي"، مما يعكس أهميته في مختلف القطاعات الإنسانية المتضمنة في المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

ومن المهم لمُنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يفهموا كيف يعمل نظام مؤشر النوع الاجتماعي والعُمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وأن يكفّلوا لأعضاء المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي استخدام الأداة عند وضع مشاريع لمقترحات التمويل. ومن الهام أيضاً التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنوية بالمساواة بين الجنسين لتعزيز تدابير المساواة بين الجنسين في إجراءات الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

لمزيد من المعلومات التفصيلية حول مؤشر النوع الاجتماعي والعُمر، وكذلك الدروس الموجهة ذاتياً على شبكة الإنترنت، انظر الموقع الشبكي لمؤشر النوع الاجتماعي والعُمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.



أداة إلكترونية

تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية

على نطاق التخطيط الاستراتيجي وعمليات التمويل، تقع على عاتق المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولية تعزيز واستخدام المعايير والمبادئ التوجيهية الأساسية للاستجابة الإنسانية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك الاضطلاع بأنشطة لتوعية أعضائها وقياداتها الإنسانية وغيرها من القطاعات بالمبادئ التوجيهية التي

يتعين تنفيذها قبل الشروع في تنفيذ عمليات التخطيط الاستراتيجي. ويشمل أيضاً استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية الأساسية كمرجعٍ للمساءلة في أثناء العمليات الاستراتيجية وبعد انتهائها. وتكتسي المبادئ التوجيهية والمعايير التالية أهمية خاصة:

- المبادئ التوجيهية لإدماج التدخلات في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني: الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود والمساعدة على التعافي (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015) (المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات).
- المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والتصدي له (نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، 2020/2019)
- توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الأخلاقية ومعايير السلامة في إجراء البحوث على العنف الجنسي وتوثيقه ورصده في حالات الطوارئ (منظمة الصحة العالمية، 2007)
- مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات وبروتوكولات التدبير السريري لضحايا الاغتصاب (بالتعاون مع مجموعة الصحة)
- المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي
- المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني (2019)
- دليل مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (بالتعاون مع الجماعات المعنية بالنوع الاجتماعي/القدرة الاحتياطية المعنية بالمساواة الجندرية)

ومن شأن الإلمام بهذه المعايير أن يجعل عمل المشاركين في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، أكثر سهولةً وأفضل فاعليةً. ولكلٍ من هذه الموارد أدوات مفيدة لتجميع الاستراتيجيات والتنافس على التمويل. وتشمل قوائم المؤشرات، والأهداف التي يمكن تكييفها لتتناسب خطط الاستجابة ونداءات التمويل، وشروح الأنشطة والعمليات المتعلقة بصياغة الاستراتيجيات. وإذا قُدمت المبادئ التوجيهية كمورد، بدلاً من الوثائق التي تخلق عملاً إضافياً أو تعمل كأداة للحكم، فإنه من المرجح أن تحصل هيئات التنسيق على التأييد وأن ترى أن تطبيق المعايير قد جرى وضعه موضع التنفيذ.

ويمكن لمُنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الترويج لهذه المعايير بعددٍ من الطُرق:

- عرض المبادئ التوجيهية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات، مع إضافة عنصر تفاعلي لتوضيح كيف يمكن للمُنسقين استخدامها في عملية خطة الاستجابة الإنسانية. توفير نشرات (ملصقات وكتيبات) وناقل تسلسلي عام (USB) مجاناً لكل مجموعة، فضلاً عن تزويدهم بموارد لتوزيعها على أعضاء المجموعة التابعين لها.
- تنظيم حلقة عمل أو اجتماع مشترك بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة أخرى (مثل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، أو مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها) لدراسة أحد الأقسام ذات الصلة من المبادئ التوجيهية، ووضع ثلاث نقاط عمل مشتركة لإدراجها في استراتيجيات كلا القطاعين. متابعة تنفيذ هذا الإجراء من قبل كل مجموعة حاضرة، ودعم المجموعة في استعراض النظراء والعمليات الدفاعية الخاصة بخطة الاستجابة الإنسانية.
- طباعة المعايير الدنيا والمبادئ التوجيهية الرئيسية لكل عضو في الفريق القطري للعمل الإنساني، والترويج لها في عرض تقديمي (مع اختيار توقيت يناسب حملة "سنة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي"، أو توقيت انطلاق الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، أو اليوم الدولي للمرأة).
- تكريس اجتماع أو حلقة عمل لأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشأن مجموعة معينة من المبادئ التوجيهية (مثل المعايير الدنيا، والمبادئ التوجيهية لإدارة الحالات)، ودعوة المُنسقين دون الوطنيين ورعايتهم. مشاركة جدول أعمال الاجتماع وعروض باوربوينت (PowerPoint) التقديمية والأدوات مع المجموعات دون الوطنية، بحيث يمكن تكرارها في اجتماعاتها.
- ترجمة توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الأخلاقية ومعايير السلامة، والمسموحات والمحظورات، إلى اللغات المحلية وتوزيعها بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجموعة الصحة والزملاء القائمين على الاتصالات.
- طباعة المبادئ التوجيهية الأساسية للشركاء المحليين (وترجمتها حيثما اقتضى الأمر)، وتعيين مرشد من المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي للمتابعة من خلال إدماج الشركاء المحليين في المناقشات.
- إنشاء "مجموعة دراسة" معينة بمجموعة معينة من المبادئ التوجيهية، تعقد اجتماعاتها بشكل غير رسمي للتباحث بشكل أكثر عمقاً حول المواد، ورفع توصيات إلى المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشأن كيفية إضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها.
- إنشاء مجلدات عبر شبكة الإنترنت أو نُظْم نشر أخرى، مثل النشرة الإخبارية الأسبوعية عبر البريد الإلكتروني.
- تكييف وحدة نمطية أو مجموعة من المبادئ التوجيهية مع سياق محدد.

من المهم إدراج الوقت وطلبات الموارد للترويج لهذه المبادئ التوجيهية في التخطيط الاستراتيجي ونداءات التمويل. ويُشكّل بناء القدرات بشأن المعايير والمبادئ التوجيهية الأساسية (التي يمكن أن تشمل الطباعة والنشر) نشاطاً إنسانياً صحيحاً، ويمكن أن يكون مفيداً بوجه خاص في مرحلتَي الطوارئ والتأهب. وكثيراً ما تتوفر الموارد على الصعيدين العالمي والإقليمي للترويج لهذه المبادئ التوجيهية وتنفيذها. وينبغي لمُنسّقِي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والأعضاء العاملين معهم التواصل مع المستشارين الإقليميين المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، ومجموعة الحماية العالمية على الصعيد العالمي، ومجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمقر الرئيسي للوكالات، من أجل الحصول على الدعم. وتشمل بعض أمثلة الدعم ما يلي: استعراض الوثائق الاستراتيجية لضمان إدراج المعايير المناسبة؛ وإجراء تقييمات للاحتياجات التدريبية بشأن مبادئ توجيهية معيّنة؛ ودعم التدريبات القصيرة الأجل داخل البلدان المعيّنة بشأن موارد بعينها.

3-5 الوظيفة الأساسية رقم 4: ضمان الرصد والتقييم

يُشير الرصد إلى عملية جمع البيانات بصورة منهجية بشأن مؤشرات محدّدة، ويُستخدَم لقياس التقدم المحرز في تحقيق هدفٍ ما. ويُشير التقييم إلى تقييم المشاريع أو البرامج أو السياسات الجارية أو المنجزة. ويتناول التقييم كل من التصميم والتنفيذ والنتائج، ويحدّد ما إذا كانت هذه العمليات وثيقة الصلة وفعّالة ومستدامة.

رصد خطة الاستجابة الإنسانية

تتناول عملية رصد خطة الاستجابة الإنسانية قياس التقدم المحرز في مقابل الأهداف (والمؤشرات والغايات المصاحبة له). ويشمل هذا النوع من الرصد أيضاً تتبّع التكاليف والتمويل المتاح لتنفيذ الأهداف والأنشطة الاستراتيجية. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يشرع في هذا النوع من الرصد ويدعمه، ويمكنه إجراء زيارات "تفتيش مفاجئ" لمشاريع التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الممولة من خلال آلية التمويل المجمع للعمليات الإنسانية.

ولقياس التقدم المحرز في مقابل المؤشرات والأهداف المحدّدة، كثيراً ما يستخدم الرصد مصفوفة 3/4/5W. ومن خلال جمع البيانات بانتظام عن الاستجابة من خلال هذه الأداة وغيرها، يمكن للمجموعة الفرعية أن تحلّل مدى تلقي الأشخاص المحتاجين للخدمات اللازمة. (انظر القسم 2.3 الخاص بمصفوفة جدول البيانات حول من وماذا وأين ومتى وإلى من.)

ومن أجل الدعم الفعّال لرصد الاستجابة الإنسانية وتقييمها، يتعين على قيادة المجموعة الفرعية المعيّنة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تتباحث بانتظام مع أعضائها لتحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين العملية (بما في ذلك مصفوفة 3/4/5W للإبلاغ). وينبغي للمجموعة الفرعية أن تبذل جهوداً خاصة لدعم مشاركة الشركاء المحليين في الرصد والتقييم، مما قد يعني إتاحة الفرص لحضور دورات تدريبية متعلقة بمصفوفة 3/4/5W ومتطلبات الإبلاغ الخاصة بخطة الاستجابة الإنسانية (التي يراها أحياناً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية). وقد تشمل هذه الجهود أيضاً مناصرة بناء المهارات أو تمويل المعدات لدعم استخدام التكنولوجيا للمساعدة في الرصد والإبلاغ. ويوصى، حيثما أمكن، بأن يقوم مُنسّقِي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي و/أو موظف إدارة المعلومات بزيارة الشركاء في مكاتبهم، لا سيما إذا كانوا لا يلتزمون بالمواعيد النهائية لتقديم التقارير بشكلٍ منتظم. وقد تنتظر المجموعات الفرعية المعيّنة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في إنشاء نظام لإجراءات التفتيش في الموقع، أو الإرشاد بواسطة النظراء، لدعم الشركاء في جهودهم الرامية إلى تلبية متطلبات الإبلاغ والمساءلة في عملية الرصد والتقييم.

ستجري مشاركة التقارير المتعلقة بنتائج عمليات الرصد والتقييم مع مُنسّقِي (مُنسّقِي) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي ومُنسّقِي (مُنسّقِي) مجموعة الحماية، الذين ستتاح لهم فرص التعليق على النتائج وتحليلها كجزء من استعراض منتصف المدة لخطة الاستجابة الإنسانية. ويُعد هذا الأمر مفيداً لتحديد مجالات الاستجابة أو التخطيط المشكوك فيها التي تحتاج إلى تنقيح، ودعم تنفيذ المشاريع ونداءات التمويل.

رصد الاستجابة وتقييمها

يمكن للمجموعة الفرعية المعيّنة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تُقيّم عملها الاستراتيجي في مجال الاستجابة الإنسانية بطُرُقٍ أخرى، للنظر في جوانب أوسع نطاقاً من الاستجابة لا يقيدها الجدول الزمني السنوي لخطة الاستجابة الإنسانية ومؤشراتها ومجموعتها المحدودة من الشركاء. ولا يلزم أن تكون هذه الممارسة مفصّلة: فقد يكون من السهل استعراض جدول خطة العمل أو استراتيجية المجموعات الفرعية المعيّنة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومؤشراتها معاً على أساس ربع سنوي في اجتماع تنسيقي. ويمكن متابعة هذا الاستعراض بتقرير يتكون من صفحة واحدة وتوصيات يستعرضها الشركاء

ويصادقون عليها عند وضعها في صيغتها النهائية. وثمة خيار آخر يتمثل في عملية أكثر قوة يقودها الفريق الاستشاري الاستراتيجي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على أساس سنوي أو في منتصف المدة، مع فريق تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (مُنسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، موظف إدارة المعلومات، الخ) أو الوكالة الرائدة التي تقدم الدعم بوصفها الأمانة التنفيذية. وقد بدأت هذه العملية بمبادرة ذاتية من جانب المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

رصد الأداء في مجال تنسيق المجموعات

تُستخدَم آليات الرصد والتقييم المحددة لتقييم جوانب "التنسيق" في الاستجابة الإنسانية (مقابل الخدمات الإجمالية المقدمة كجزء من الاستجابة الإنسانية). ويمكن رصد وتقييم أداء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال رصد الأداء في مجال تنسيق المجموعات، وهو تقييم ذاتي. وتشرع القيادة الإنسانية في إطلاق هذه العملية.

خلال إجراء عملية رصد الأداء في مجال تنسيق المجموعات، تُقِيم المجموعة نفسها مقابل الوظائف الأساسية الست المجموعات التي تُوقِشت في هذا الفصل (انظر القائمة المرجعية في بداية الجزء الثاني) والمعايير الإضافية "المساءلة تجاه الأشخاص المتضررين". وقد تحدثت هذه العملية في الوقت نفسه عبر المجموعات كافة أو يمكن استهلالها بناءً على الطلب لمجموعة معينة. وتُعد هذه العملية بناءً، مما يؤدي إلى تحديد مواطن القوة والضعف في المجموعة ومجالات التحسين. وتُوجّه على الصعيد القطري ولكن يمكن دعمها من قِبل المجموعات العالمية/مجموعات نطاق المسؤولية. وتُنَاح لجميع أعضاء فريق التنسيق فرصة الرد على دراسة استقصائية عن كيفية مشاركتهم في تنفيذ الوظائف الأساسية الست وكيفية استخدامهم لمخرجات العمل (المنجزات المتوخاة لكل مهمة).

وقد يصبح رصد الأداء في مجال تنسيق المجموعات جزءاً من استعراضٍ أوسع نطاقاً لهيكل العمل الإنساني لتحديد ما إذا كان ذلك مناسباً لسياقها، وإذا كان التكوين الحالي للمجموعات مطلوباً. وترتبط هذه الاستعراضات بالتغيرات في السياق الإنساني ويمكن أن تساعد في نقل المجموعات أو إلغاء تفعيلها.

مقتطفات من استجابة الأداء الأولي لتنسيق المجموعات

دعم تقديم الخدمات	
جيد	1-1 توفير منصّة لضمان أن يكون تنفيذ الخدمات مدفوعاً بالأولويات الاستراتيجية المتفق عليها
غير مُرضٍ	2-1 وضع آليات للقضاء على الازدواجية في تقديم الخدمات
توجيه عملية صنع القرار الاستراتيجي للاستجابة الإنسانية لدى منسق الشؤون الإنسانية/الفريق القطري للعمل الإنساني	
مُرضٍ	1-2 تقييم الاحتياجات وتحليل الثغرات (عبر القطاعات الأخرى وداخل القطاع)
ضعيف	2-2 إجراء تحليل لتحديد وإيجاد حلول للثغرات، والعقبات، والازدواجية، والمسائل الأخرى (الناشئة) الشاملة لعدة قطاعات.
مُرضٍ	3-2 صياغة الأولويات استناداً إلى تحليل الاستجابة

يمكن الاطلاع على هذا الجدول، فضلاً عن معلوماتٍ أخرى أكثر تفصيلاً بشأن عملية رصد الأداء في مجال تنسيق المجموعات، في النموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على الصعيد القطري (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015).

يُشير اختبار قوة المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى قدرتها على إجراء تغييرات على أساس التعلّم من عمليات الرصد والتقييم المختلفة هذه. إتاحة تقارير الرصد والتقييم لأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ومناقشتها في الاجتماعات لتحديد إجراءات المتابعة. وبشكلٍ عام، تهدف هذه العمليات إلى تحسين جودة التنسيق والاستجابة للمستفيدين.

6-3 الوظيفة الأساسية رقم 5: بناء القدرات الوطنية في مجال التأهب والتخطيط للطوارئ

التأهب

في عام 2015، عرّفت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مصطلح "التأهب" بأنه أي إجراء أو تدبير أو تنمية للقدرات يُطرح قبل ظهور حالة طوارئ لتحسين الفاعلية والكفاءة وحسن التوقيت العام للاستجابة والإنعاش. وأشارت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً إلى أن التأهب هو "عملية مستمرة"، وبالتالي يمكن إجراء أنشطة التأهب في سياقات تكون فيها حالات الطوارئ نشطة بالفعل. فعلى سبيل المثال، يمكن الشروع في أنشطة التأهب للمناطق المعرضة للجفاف والتي تكون أيضاً مناطق نزاع مسلح.

وتشرع الأفرقة القطرية للعمل الإنساني في أنشطة التأهب على الصعيد القطري، وتنتقل من خلال سلسلة من الخطوات المختارة لتحديد الأنشطة التي يجب تنفيذها قبل اندلاع حالات الطوارئ لضمان قدرة مجتمع المساعدة الإنسانية على الاستجابة. وقد يُطلب من المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تقديم المشورة التقنية أو المُدخلات في وضع خطط التأهب. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من عمل مُنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بشأن التأهب يتحقق من خلال بناء قدرات الشركاء الوطنيين والمحليين والمشاركة في التخطيط للطوارئ.

بناء القدرات باعتبارها تأهباً للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ

ينطوي بناء القدرات، كتدخل للتأهب في حالات الطوارئ، على الاستفادة من مواطن القوة لدى الشركاء والمجتمعات المحلية التي تتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي في أثناء الاستجابة للكوارث، أو عندما يكون هناك تصعيداً جديداً في أزمة متواصلة. ولا يعد بناء القدرات من الجهود التي تُنفذ من القمة إلى القاعدة، حيث يُحدّد قادة التنسيق احتياجات أعضاء التنسيق وقدراتهم. بل إنها عملية تعاونية تقوم فيها الحكومة والسكان المتضرّرون والمستجيبون المحليون والدوليون للعنف المبني على النوع الاجتماعي بتطوير التنسيق ومهارات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل التأهب لحالات الطوارئ. ويمكن للاستثمار في بناء القدرات في أقرب وقت ممكن كجزء من الإنعاش والتأهب المبكرين، أو حتى أثناء الأزمة المرتبطة بمرحلة جديدة متوقعة من مراحل الطوارئ، أن يزيد من فاعلية الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وأثرها على مدى فترة زمنية أطول.

"خلال الإعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، يُتوقّع من الجهات الدولية الفاعلة في المجال الإنساني أن تتعاون مع السلطات الوطنية وأن تدعم القدرات الوطنية حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً".



— النموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على الصعيد القطري (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015)

ويمكن الشروع في جهود بناء القدرات في أوقات مُعيّنة، كما هي الحال عند توفير التدريب (انظر مربع النص أدناه). ومع ذلك، فإنّه يحدث أيضاً بطُرُقٍ غير مباشرة، مثلاً من خلال النمذجة القيادية وتعزيز المساءلة بين الأفراد والوكالات.

بناء القدرات يتضمّن:	ما يمكنك القيام به:
تزويد الأفراد بالمهارات والكفاءات التي قد يتعدّر عليهم اكتسابها بطُرُقٍ أخرى	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان شرح العمليات والإجراءات وفهمها. • مشاركة المعلومات والموارد لتمكين نقل المعرفة. • ترجمة المبادئ التوجيهية الرئيسية.
الاستفادة من المهارات الموجودة وتطوير الكامن منها	<ul style="list-style-type: none"> • رسم خرائط للقدرات المتوفرة لدى الشركاء من أجل تحديد المهارات • الحرص على توفير مجموعة من المهارات والخبرات لدى الفريق التقني و/أو الفريق العامل من أجل تمكين التعلّم المتبادل. • مشاركة المسؤوليات بين شركاء التنسيق.
زيادة قيمة الثقة بالنفس لدى الأفراد	<ul style="list-style-type: none"> • تقدير المساهمات الفردية واحترام الاختلافات الفردية. • استخدام الاستماع النشط. • إعطاء آراء تقييمية إيجابية.
تعزيز قدرة الأفراد على تحمّل المسؤولية عن تحديد وتلبية الاحتياجات والحقوق الخاصة بهم وبغيرهم من الأفراد.	<ul style="list-style-type: none"> • الاستعانة بمهارات التدريب لتشجيع حس المسؤولية لدى الأفراد والوكالات. • الاستعانة بتقنيات حل المشاكل التشاركية. • تفويض المسؤولية عند الاقتضاء.

تشتمل الأساليب المحدّدة الأخرى لبناء قدرات شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على ما يلي:

- تشجيع الشركاء على المشاركة في الأفرقة الفرعية التابعة للمجموعات الفرعية بشأن المواضيع المتعلقة بمجالات اهتمامهم الفردية أو الخاصة بالوكالات (مثل العمل مع وسائل الإعلام، والمناصرة، وجمع البيانات، والتمويل، وصياغة المشاريع، وما إلى ذلك). وينبغي لمُنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يسعوا إلى تحديد قادة المجموعات الذين يمكنهم العمل مع الأعضاء لبناء مهاراتهم بشأن مسألة التركيز المعنيّة.
- توزيع "نقاط الحوار" المستهدفة أو "المذكرات التوجيهية/المعلومات" على الشركاء بشأن المسائل الرئيسية التي تتطلّب التوضيح أو التركيز.
- العمل بشكل فردي مع الشركاء بشأن المسائل الرئيسية، بما في ذلك وجود خبراء "الظل" متى ما توفّرت فرص للتعلّم (مثل المقابلات الإعلامية، وعند التحدث إلى المانحين و/أو المسؤولين الحكوميين، وعن إجراء تقييمات سريعة، وما إلى ذلك).

ولتحديد الاحتياجات التدريبية الأكثر أهمية، قد يكون من المفيد توزيع قائمة بمواضيع التدريب المحتملة على الشركاء في بداية إنشاء فريق التنسيق. ومن هذه القائمة، يمكن لشركاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي تحديد الأشخاص الذين يمتلكون مهارات تُمكنهم من تنظيم دورات تدريبية محدّدة في إطار المجموعة الفرعية المعنيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. (انظر الملحق للاطلاع على قائمة بالمواضيع التدريبية التي يمكن استخدامها كأساسٍ لدراسة استقصائية بشأن الاحتياجات التدريبية).

وهناك نهجٌ آخر يتمثّل في استعراض خطط الطوارئ الموجودة مسبقاً، أو قوائم إجراءات التأهّب الدنيا، أو إجراءات التأهّب المتقدّمة التي حدّدها الفريق القطري للعمل الإنساني كجزءٍ من عملية التأهّب لحالات الطوارئ. ويمكن أن تتماشى خطط بناء القدرات مع قوائم إجراءات التأهّب الدنيا أو إجراءات التأهّب المتقدّمة. فعلى سبيل المثال، يُشكّل "الاستعداد لإجراء تقييمات سريعة" حاداً أدنى من إجراءات التأهّب، وقد تختار المجموعة الفرعية المعنيّة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تركيز جهودها الرامية إلى بناء القدرات على توفير التدريب على التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وإجراء التقييمات. وهناك مجالٌ مشترك آخر يتمثّل في بناء مهارات التنسيق للجهات الفاعلة الحكومية المحلية ومقدمي خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المنطقة المعرّضة للكوارث.

ينبغي اعتبار التدريب، رغم أهميته، خطوةً واحدةً فقط في عملية ممتدة من إجراءات بناء القدرات. وبمجرّد مشاركة الشركاء في التدريب الأساسي (أو إذا كان الشركاء قد تدرّبوا بالفعل على مختلف المواضيع المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي)، قد يكون من المفيد ترتيب دورة لتدريب المدربين بحيث يمكن لقاعدةٍ أوسع من الأفراد/الوكالات أن تتّمي المهارات اللازمة لقيادة برامج التدريب.

ويكتسي تدريب المدربين أهميةً خاصّةً عند وضع استراتيجيات بناء القدرات على صعيد "المناطق الميدانية النائية". وينبغي دعم شركاء التنسيق العاملين في البلدان المتضرّرة من الأزمات لقيادة التدريب في بيئاتهم الخاصة، حيثما كان ذلك ممكناً، من أجل تجنّب

جميع الأحداث الناشئة على الصعيد الوطني. وينبغي النظر في كيفية دعم تكاليف السفر إذا كان السفر مطلوباً للجهات الفاعلة المحلية في المواقع دون الوطنية، وذلك لتمكينهم من الوصول إلى مبادرات بناء القدرات. وينبغي كذلك تكييف المناهج التدريبية باللغات المحلية وصيغ التدريب المتاحة على صعيد المجتمع المحلي.

وينبغي عدم إغفال المجتمعات المحلية المتضررة وتركها خارج عملية بناء القدرات المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ. وعند تصميم برامج التدريب، ينبغي مطالبة كل شريك مُشارك الالتزام بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الرئيسية التي ستعمل على مشاركة معرفته مع المجتمعات المحلية المتضررة. وقد تلتزم المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً شركاء أو تمويلًا لتصميم مشاريع بناء القدرات المجتمعية للتأهب لحالات الطوارئ كجزء من تدخلاتها البرنامجية.

انظر الملحق 18: قائمة مواضيع التدريب المتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي



في عام 2015، في الفلبين، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في مبادرة لبناء قدرات التأهب لحالات الطوارئ لهدف زيادة الارتقاء بالقدرات المهنية لدى الجهات الفاعلة التي استجابت لإعصار هايان. وبناءً على طلب من إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية التابعة للحكومة، قام المشروع بتدريب فريق الاستجابة السريعة في كل منطقة، والذي كانت لديه قدرة على الانتشار في المناطق المنكوبة بالكوارث في غضون 24 إلى 48 ساعة من أجل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. وفي الوقت نفسه، درّب المشروع أعضاء آليات الحماية المشتركة بين الوكالات، والمنظمات غير الحكومية، ووحدة حماية المرأة والطفل في المركز الطبي الإقليمي من المستوى الثاني في المنطقة المعرضة للكوارث. وإجمالاً، درّب المشروع 723 شخصاً من موظفي الحكومة والمنظمات غير الحكومية (589 امرأة و134 رجلاً) على المبادئ التوجيهية للتدخل الشامل لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي التي وضعتها الحكومة وعلى التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. وقد أثرت هذه الجهود عن وجود مجموعة جاهزة من الجهات الفاعلة الوطنية التي يمكن استخدامها في الاستجابة للكوارث في المستقبل.



الممارسة الواحدة

وقد جرى مؤخراً توسيع هذا المشروع في عام 2015 وجعله برنامجاً أكثر تركيزاً للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف صقل المهارات وتدريب فوج جديد على التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. ويجري هذا التدريب بالتعاون مع إحدى الجامعات. وكجزء من المنهج الدراسي، يجب على كل مشارك أن يضع خطة عمل لمساعدة منظمته، وكذلك الزملاء الآخرين في منطقتهم المحلية، على الاستعداد للاستجابة للكوارث. ويجب الانتهاء من تنفيذ خطة العمل قبل حصول المشاركين على شهادة من الجامعة، والتي تتحقق من قدراتهم على الاستجابة في حالات الطوارئ.

التخطيط للطوارئ

تُشير خطط الطوارئ إلى استراتيجيات الاستجابة الأولية، وتضع خططاً تشغيلية يمكن تنفيذها في بداية حالة الطوارئ. وتؤدي المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي دوراً هاماً على الصعيد التنفيذي لضمان وضع الترتيبات المناسبة لتوفير خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ فوري، واتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر عبر قطاعاتٍ أخرى من الاستجابة الإنسانية. ويُشكل التخطيط لحالات الطوارئ أيضاً فرصةً للهيئات المعنية بتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لصياغة نماذج أو مقترحات مسبقة لاستجابتها، والتي يمكن أن تُصبح جزءاً من نداءٍ عاجلٍ لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة خلال الشهر الأول من حالة الطوارئ. وفي أحد السياقات الإنسانية، قد يكون هناك أكثر من نوع واحد من خطط الطوارئ، لأنه عادةً ما توضع خطة لكل مجموعة من المخاطر؛ على سبيل المثال، قد تكون هناك خطط منفصلة لحالات الطوارئ للاستجابة المتعلقة بالزلازل، والاستجابة الخاصة بالفيضانات، والاستجابة المرتبطة بحالات النزاع. وعلى الرغم من أن التوجيهات ينبغي أن تأتي من خطة طوارئ يجري تنفيذها على الصعيد الوطني، فإن التخطيط لحالات الطوارئ سيحدث أيضاً على المستويات دون الوطنية.

المسائل الرئيسية التي يجب مراعاتها عند التخطيط لحالات الطوارئ:

- **الرسم الأولي لخرائط هياكل الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وقدراتها في المناطق المعرضة للكوارث:** قد يشمل ذلك رسم خرائط لقدرات الاستجابة المتحركة والاستجابة الثابتة.
 - **التخزين المسبق للسلع المنقذة للأرواح:** توفير حقيبة اللوازم الصحية النسائية ومجموعة مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب وإتاحتها لدى مجموعة الصحة، فضلاً عن توفير إمدادات الوقود في حالات الطوارئ أو مواعد الطهي وإتاحتها لدى مجموعة الأمن الغذائي أو المأوى/مجموعة المواد غير الغذائية.
 - **التجهيز المسبق للموظفين:** استئانة الموظفين المتاحين والمدربين في المناطق المعرضة للكوارث، وتوزيعهم حسب المهارات والنوع الاجتماعي. ويمكن القيام بذلك من خلال "قائمة" أو آلية فريق الاستجابة السريعة التي تحتفظ بها المجموعة أو أحد شركائها التنظيميين. توقيع اتفاقات طوارئ "المستجيب الأول" مع المنظمات، بحيث يعرف الجميع المنظمات التي سيجري استدعاؤها للانتقال أولاً إلى موقع معين من مواقع الاستجابة.
 - **التخزين المسبق لمواد الإعلام والتعليم والاتصال لتعزيز الوصول إلى الخدمات:** توفير بطاقات الإحالة مع الرسائل المنقذة للحياة وأرقام الخط الساخن. أو، توفير بطاقات ذات فراغات بحيث يُطلب من الجهات الفاعلة الإنسانية ملؤها عن طريق كتابة أرقام أو أسماء الشركاء المتوفرين في الموقع عند نشوء حالة من حالات الطوارئ.
 - **تدريب المستجيبين في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي أو أي قطاع آخر:** ينبغي أن يكون التدريب الأكثر أهمية، في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ، جزءاً من التخطيط للطوارئ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون التدريب الأكثر أهمية هو الذي يُقدم للموظفين القائمين بالتعداد لإجراء تقييمات للاستجابة السريعة أو تدريب الممرضات على أساسيات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي أن يُركّز التدريب على الجهات الفاعلة التي يُرجَّح أن تستجيب خلال الـ 48 ساعة الأولى وحتى أسبوعين من نشوب الأزمة. وفي بعض الحالات، قد يكون التدريب أو توجيه أكثر فاعلية لإعداد المستجيبين من التدريبات التي تُجرى لمرة واحدة.
 - **إعداد التوجيهات/الإجراءات التشغيلية للمجالات الرئيسية للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي أو التخفيف من مخاطره:** يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تتعاون مع مجموعات أخرى لوضع إجراءات للتخفيف من المخاطر في المراحل المباشرة للأزمة. فعلى سبيل المثال، يجوز لها أن تُعدّ إحاطة تتكون من صفحة واحدة عن الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة على الصعيد الميداني في الـ 72 ساعة الأولى من الأزمة للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال توزيع الأغذية أو في مناطق عبور النازحين داخلياً واللاجئين.
- وعلى غرار التدريبات الاستراتيجية الأخرى، يجري التخطيط لحالات الطوارئ عادةً بالتعاون مع مجموعة الحماية والمجموعات الأخرى من خلال الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات. وبمجرد شرح بارامترات عملية التخطيط لحالات الطوارئ على الصعيد القطري لمنسّق (منسّق) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، يمكن مناقشة العملية وإعداد المدخلات بطريقة تعاونية مع أعضاء المجموعة. وتُعدّ مدخلات أعضاء المجموعات الوطنية حاسمة، لأنها غالباً ما تكون لها ذاكرة تاريخية ومعرفة محلية بأنواع الإجراءات الناجحة في الحصول على الخدمات على الأرض والمستفيدين خلال الأزمات. وفي معظم الحالات، تكون المجموعات الوطنية أيضاً أول المستجيبين، وبالتالي ينبغي أن تؤدي دوراً ذا أولوية في وضع الخطط للإجراءات الأولى.



الممارسة الواعدة

في عام 2015، وضعت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي خطاً لحالات الطوارئ في بوروندي، كجزء من التأهب للعنف المتوقع اندلاعه جراء الانتخابات. وبدعم من المستشارين الإقليميين المعنيين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، عقدت المجموعة الفرعية حلقة عمل لاستعراض جميع عناصر التأهب وضعت خطة لها. وبعد ذلك، تقدّمت بطلب للحصول على تمويلات للتأهب لحالات الطوارئ الداخلية من أجل تنفيذ المكونات الرئيسية لخطةها.

ويتطلب تنفيذ خطة الطوارئ الخاصة بها التحديد المسبق للإمدادات الحيوية، والتدريب، والتوظيف، والتعيين المسبق للموظفين قبل بدء الانتخابات. ومع أنّها تلقت بعض التمويل، إلا أنّها لم يكن كافياً لتغطية جميع تكاليف التأهب. ولسد الثغرات، اقترضت المجموعة سلعاً أساسية من البلدان المجاورة التي لديها فائض (بما في ذلك الخيام وحقيرة اللوازم الصحية النسائية) مع اتفاقات لإعادتها إذا لم تُستخدَم في إطار زمني معين. كما إنّها تفاوضت مسبقاً بشأن توقيع عقود مع موردي السلع الأساسية في بوروندي، بحيث إنّها إذا حدثت حالة طوارئ فإنّ ترتيبات الشراء تكون قد وُضعت بالفعل لإنتاجها محلياً. وبالمثل، تفاوضت الوكالة الرائدة (صندوق الأمم المتحدة للسكان) بشأن اتفاقات احتياطية مع الشركاء المنفّذين، بحيث تكون الترتيبات مع مقدمي الخدمات جاهزة، وتكون هناك إمكانية للتنبؤ بالجهات التي ستقدّم خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومكان تنفيذها. وباستخدام الشبكات الإقليمية، تلقت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي دعماً من الصليب الأحمر في كينيا لتدريب مقدمي خدمات الخط الأمامي المحتملين، وقامت مجموعة مترجمين بلا حدود في تنزانيا بترجمة مواد الإعلام والتعليم والاتصال المؤخّدة إلى اللغات المحلية مجاناً. ويبرز التخطيط لحالات الطوارئ في بوروندي كمثال على حُسن التدبير والمشاركة الفعّالة؛ حيث تجاوزت الجهود صياغة وثيقة تخطيط بسيطة وجعلت التأهب حقيقة واقعة على الأرض.

تتمثّل أهم خطوات التأهب التي يمكن أن تتخذها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في وضع خطة للاتصالات بين أعضاء المجموعة في الأسبوع الأول من اندلاع حالة الطوارئ. وفي معظم حالات الأزمات، لن تكون نُظُم الاتصالات جاهزة للتشغيل، بما في ذلك الهاتف أو شبكة الإنترنت. ومع ذلك، فإنّ الأمر الأكثر أهمية بالنسبة إلى الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي يتمثّل في الاتصال ببعضها بعضاً لمعرفة المكان الذي تحتاج فيه إلى الخدمات ومن يستطيع تنفيذها. وعلاوة على ذلك، فإنّ الظروف الأمنية المتصلة بالحالة السياسية قد تتطلب اتصالات محدودة عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني خلال المراحل المبكرة من حالة الطوارئ، وذلك لضمان عدم إلحاق أي ضرر بمقدمي الخدمات أو الناجين أو الشهود. وستحتاج المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى استحداث طُرُقٍ متعددة للتواصل فيما بينها في هذه الظروف.

كخطوة من خطوات التأهب، ينبغي جمع معلومات من شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لمعرفة ما هي وسائل/أدوات الاتصال الجاهزة لديهم لاستخدامها في حالات الطوارئ وفي أي المواقع. ومن هم الشركاء/جهات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الذين يمتلكون هواتف متصلة بالأقمار الصناعية؟ من منهم لديه اتصال بشبكة الإنترنت والهاتف؟ تجميع طُرُقٍ متعددة للاتصالات لكل منظمة شريكة حتى في الاتصالات الطارئة باستخدام هواتف متصلة بالأقمار الصناعية، يمكن تفعيل المجموعات على برنامجي "واتس آب" (WhatsApp) أو "سكايب" (Skype) سريعاً. وينبغي أيضاً أن تكون جهات التنسيق المعنية بالاتصالات من الأشخاص الذين يجري اختيارهم للبقاء في بلد ما خلال أوقات الأزمات. ويمكن تعيين الشركاء "كرفقاء"، بحيث إنّهم في أوقات الأزمات يعرفون من يمكنهم الاتصال به أولاً، ومن الأقرب إلى مواقعهم على الأرض في تفعيل التنسيق على صعيد الموقع. وبانتهاء العملية، ينبغي أن تكون لدى أعضاء المجموعات طريقة للتواصل يمكن التنبؤ بها في المراحل المبكرة من الأزمة.



إدارة المعلومات

3-7 الوظيفة الأساسية رقم 6: دعم المناصرة

ينبغي أن تكون المناصرة جزءاً روتينياً من عمل المجموعة الفرعية باعتبارها إحدى الوظائف الأساسية الست. ويقدم القسم الوارد أدناه تعريفات وعمليات وأمثلة لتيسير المناصرة.

ماذا يُقصد بالمناصرة؟

لا يوجد تعريفٌ وحيد "صحيح"، أو طريقة واحدة مألوفة، للمناصرة. فعلى الصعيد العالمي، تُوفّر مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي تعريفاً للمجموعات الفرعية، كما هو مبينٌ في المربع الوارد أدناه. وعلى الصعيد الميداني، ستحتاج المجموعات الفرعية إلى مناقشة هذا التعريف لإيجاد توافق في الآراء بشأن ما تعنيه المناصرة بالنسبة لكلٍ منها.

المناصرة هي "عملية مدروسة، تستند إلى أدلة واضحة، للتأثير بصورة مباشرة وغير مباشرة على صانعي القرار وأصحاب المصلحة والأوساط المعنية لدعم وتنفيذ الإجراءات التي تُساهم في الصحة، وإعمال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية. وتشتمل المناصرة الفعّالة على مزيج من الأنشطة المعنية بتثقيف وإقناع والضغط على وتعبئة ورصد الأشخاص والمؤسسات التي يمكن أن تُحدث التغيير أو تحول دونه.

— دليل المناصرة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ (مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، 2014).

يتمثل أحد الخيارات لإجراء مناقشات بشأن المناصرة داخل المجموعة الفرعية في إنشاء فريق عامل فرعي (فريق عمل معني بالمناصرة). ويكون بإمكان هذا الفريق أن يضع استراتيجية للمناصرة (انظر الفصل الرابع بشأن الأفرقة العاملة التقنية). وقد يكون هذا الفريق مسؤولاً عن استحداث أدوات لتحديد وبناء توافق في الآراء بشأن قضايا المناصرة ذات الأولوية، فضلاً عن متابعة جهود المناصرة. وبإمكانه أيضاً صياغة رسائل أو مواد للمناصرة للمصادقة عليها من جانب هيئة التنسيق الرئيسية. وينبغي أن يضم الفريق الجماعات النسائية المحلية وممثليها لكي يشاركوا في عملية التخطيط للمناصرة وتصميمها ونشرها ورصدها. ويمكن لهذا الفريق أن يجعل مناصرة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي مُجدية وذات مغزى في السياق المحلي.

فوائد المناصرة المُنسقة

- التحدث "بصوت واحد"، حيث إنّ تأثير مجموعة من المنظمات يكون أقوى وأعظم أثراً من الصوت الواحد.
- تجنّب ردود الفعل السلبية ضد منظمة واحدة أو فردٍ بعينه.
- تحويل الالتزامات الشفهية إلى سياسة وبرمجة فعلية.
- توفير منبر للأصوات المحلية، لا سيما أصوات النساء والفتيات، ليستمع إليهم عدد أكبر من الجمهور.

يُعد العمل مع المنظمات المحلية، بما في ذلك المنظمات التي تفوقها نساء، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات المعنية بالمتليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين، أمراً بالغ الأهمية في تأثير المناصرة. وينبغي عدم استخدام هذه المجموعات فقط للحصول على تصريحات أو قصص شخصية. وينبغي أن يستتبع هذا العمل مشاركة مجدية طوال عملية المناصرة.

الحد الأدنى من المنجزات المُتوخَّاة للمناصرة

هذه قائمة بالمهام ذات الأولوية عندما يكون الوقت والموارد محدودين للغاية في أشد مراحل الأزمة حدة. وينبغي ألا تقتصر المناصرة على هذه المنجزات المُتوخَّاة.

- مجموعة من الرسائل المشتركة "المنفذة للحياة": تُسلط الرسائل الضوء على إجراءين أو ثلاثة إجراءات تتعلق بالاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي (باللغة العادية المألوفة) لتيسير الحصول على الخدمات وضمنان حماية السكان المتضررين في الأيام الأولى من اندلاع الأزمة.
- نقاط الحوار أو الرسائل الرئيسية بشأن أساسيات العنف المبني على النوع الاجتماعي: تهدف نقاط الحوار والرسائل إلى إقناع أصحاب المصلحة باعطاء الأولوية للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وضمنان احترام المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي (السلامة، والاحترام، والسرّية، وعدم التمييز) من قبل جميع العاملين في مجال العمل الإنساني خلال الأيام الأولى من اندلاع الأزمة.

- **موجز للمناصرة من صفحة إلى صفحتين:** يعرض الموجز المسائل الرئيسية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق الجهات المانحة والقيادات الإنسانية، ويجري تحديثه بانتظام. (انظر دليل المناصرة الخاص بمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي للاطلاع على مزيد من التوجيهات والنماذج، وكذلك مثال توضيحي في الملحق 19). ينبغي استخدام الموجز في غضون أسابيع من بداية الأزمة.
- **تعمل نقاط الحوار أو الرسم البياني أو المنشور الذي يتكون من صفحة واحدة على تعزيز إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي:** فهذه البنود تُعزّز إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في القطاعات الأخرى باستخدام المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كأداة لتطوير المنتج. للاستخدام في أقرب وقتٍ ممكن.
- **المخطط الأساسي أو نموذج استراتيجية المناصرة:** وضع الاستراتيجية بمجرد تأسيس المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وامتلاكها القدرة على تنفيذها.
- **توفير نقاط الحوار أو الرسائل الرئيسية بشكلٍ منظمٍ ومستمر:** تقديم نقاط الحوار أو الرسائل الرئيسية إلى مجموعة الحماية، والفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات، والفريق القطري للعمل الإنساني بشأن التحديات الرئيسية و"طلب" استجابة خاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويختلف التوقيت تبعاً لمرحلة الأزمة والاحتياجات، ولكن يمكن أن يكون أسبوعياً إلى شهرياً. وينبغي تمكين مُنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي من إعداد هذه الملاحظات حسب الحاجة، والعمل من خلال المناقشات والمسائل التي يثيرها شركاء التنسيق.

دليل مُفصّل للاضطلاع بأنشطة المناصرة

سُعالج المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مجموعة مستجدة من قضايا المناصرة وتحتاج إلى استحداث مجموعة متطورة من المنتجات خلال الأزمات. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أقل من 24 ساعة لتزويد الفريق القطري للعمل الإنساني بنقاط الحوار، أو قد تُتاح للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بضعة أشهر للتخطيط للفعاليات المتعلقة بحملة الأيام الستة عشر السنوية لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وبصرف النظر عن المسألة التي تعالجها المناصرة أو نهجها في ذلك، فإنّ عملية تطوير المناصرة الفعّالة وإجرائها ستكون متشابهة. وقد تبدأ بعض هذه الخطوات، مثل تعبئة الموارد، في وقتٍ أبكر أو تتداخل مع مراحل أخرى. ومن الهامّ ملاحظة أنّ هذه الخطوات هي مجالات ينبغي النظر فيها طوال العملية الدينامية المتمثلة في تحديد الهدف والغايات المتعلقة بكل ميدان من مجالات المناصرة وإعادة تحديدها وتحقيقها.

خطوات لأنشطة المناصرة

- جمع المعلومات والأدلة وتحليلها لفهم الديناميات المحددة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق العمليات. ويمكن أن تشمل المصادر الرئيسية للمعلومات على تقييماتٍ للسياق الإنساني، وتحليلاتٍ للنوع الاجتماعي، والسلطة، وحماية المرأة.
 - إجراء تحليل للسياسات والسياق السياسي.
 - الاتفاق على موقف (مواقف) السياسات.
- عند الانتهاء من الخطوة 1، ينبغي أن يكون الموضوع مركزاً وواضح الشرح. وينبغي أيضاً أن يكون هناك توافقٌ في الآراء، بين أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بشأن اتخاذ موقف عام ومشترك.





يتمثل الهدف من أي جهد يُبذل من جهود المناصرة وتضطلع بها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الحد من المخاطر، وتعزيز القدرة على الصمود، ودعم الحلول الدائمة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن تقسيم هذا الهدف الأساسي إلى أهداف أكثر تحديداً، مثل زيادة التمويل لنوع معين من التدخلات، أو إحداث تغيير في قانون من القوانين أو سياسة من السياسات لتحسين إمكانية حصول الناجين على الخدمات.

ينبغي أن تكون أهداف المناصرة في السياقات الإنسانية قصيرة ومتوسطة الأجل، ومحددة، وقابلة للقياس. وفي بعض الأحيان، يستخدم الناس مصطلح "اسأل" كاختصار لأهداف المناصرة. ومن المهم، طوال فترة الاستجابة، أن يُحدّد أعضاء التنسيق المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وأن يتفقوا على "الأسئلة الرئيسية".

وبمجرد تحديد الأهداف، ينبغي اختيار مؤشرات بسيطة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المناصرة.

المؤشرات	أمثلة على أهداف المناصرة
<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة الزيادة في التمويل الحكومي للأخصائيين الاجتماعيين المحليين في منطقة X المتضررة من الكوارث ● عدد الأخصائيين الاجتماعيين الحكوميين المدربين على إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في منطقة X المتضررة من الكوارث بين عامي 2017-2018 	<p>تُوفّر الحكومة الوطنية مزيداً من التمويل وفرص التدريب للأخصائيين الاجتماعيين المحليين الذين يُشرفون على إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في المنطقة المتضررة من الكوارث لتحسين جودة الخدمات وتمكين السكان المتضررين من الحصول عليها.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● اتفاق الفريق القطري للعمل الإنساني لتيسير المفاوضات/إمكانية الوصول (على النحو المبين في محاضر اجتماعات الفريق القطري للعمل الإنساني) ● عدد المنظمات غير الحكومية الدولية التي تُقدّم خدمات مُخصّصة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تفي بالمعايير الدنيا للرعاية الجيدة في منطقة X المتضررة من الكوارث 	<p>يدعم الفريق القطري للعمل الإنساني المفاوضات، ويُسهّل وصول مزيد من المنظمات غير الحكومية الدولية لتوفير خدمات مُخصّصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي تفي بالمعايير الدنيا للرعاية الجيدة (مثل الدعم النفسي وإدارة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وما إلى ذلك) في منطقة X المتضررة من الكوارث.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تُصدر وزارة الاستجابة للكوارث توجيهاتٍ بحظر زواج الأطفال من قبل الموظفين والمستجيبين العاملين في مجال العمل الإنساني، وتُحدّد العواقب المترتبة على ذلك (نعم/لا) ● يتبنى الفريق القطري للعمل الإنساني استراتيجية للمناصرة بشأن إنهاء زواج الأطفال (نعم/لا) 	<p>تضع الحكومة الوطنية والقيادة الإنسانية سياسات (مثل مدونات قواعد السلوك، والتوجيهات الوزارية، والاستراتيجيات) تحظر زواج الأطفال وتمنعه في المناطق المتضررة من الكوارث.</p>

في هذه الخطوة، يُحدّد الشركاء الجهات الفاعلة المستهدفة بجهود المناصرة. ينبغي أن يتألف الجمهور المستهدف من صنّاع القرار وأصحاب النفوذ (الرسميين أو غير الرسميين) الذين يمكنهم إحداث التغيير.

يرسم التحليل في هذه الخطوة خريطةً لصنّاع القرار أو المنفّذين الداعمين، وكذلك أولئك الذين يعارضون التغيير. بعد ذلك، ينبغي أن تنتظر أيضاً في مدى استعداد كل منهم وقدرته على إجراء التغيير. ومن الأهمية بمكان أن تتفهم المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتُعطي الأولوية لجمهورها، من أجل تعظيم الموارد.

وينبغي النظر بشكلٍ روتيني في بعض أنواع الجمهور المستهدف عند رسم الخرائط وتحليل الجماهير المستهدفة:

- مجموعة الحماية (بما في ذلك جميع مجموعات نطاق المسؤولية)
- الفريق العامل المعني بالتنسيق بين المجموعات/القطاعات
- القيادة الإنسانية (مُنسّق الشؤون الإنسانية/الفريق القطري للعمل الإنساني وفرادى الأعضاء)
- الحكومة الوطنية، مع التركيز على الوزارة ذات الصلة وقادتها
- مقدمو خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (دوليون أو وطنيون أو محليون)
- الممثلون الرئيسيون للسكان المتضررين (بمن فيهم قادة المجتمعات المحلية، والزعماء الدينيين، والقيادات النسائية، والقيادات الشابة، وقيادة المنظمات المعنية بذوي الإعاقة وكبار السن)
- الجهات المانحة

بالاستفادة من خبرات أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو خبرات الخبراء المواضيعيين، ينبغي أن تُصاغ الرسائل بعناية فائقة من أجل تحقيق الأهداف. وستكون الرسالة الفعّالة مُصمّمة بحيث تكون ملائمة، وذات مصداقية، ومُقبّعة للجمهور المستهدف. وإذا لم تتوفر الخبرة الكافية داخل المجموعة الفرعية، أو ضمن الموارد المتاحة على أرض الواقع، فقد يلتمس أعضاء هيئة التنسيق المشورة أو الدعم من الفريق المرجعي المعني بالسياسات والمناصرة لدى مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وينبغي أن تُشير الرسائل إلى المعايير والمبادئ المقبولة، مثل معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أو المعايير المشتركة بين الوكالات، أو معايير اسفير. وينبغي تجنّب المفردات التخصصية، ولا سيما عند التواصل مع أخصائيين غير معنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

الخطوة

3



تحديد المجموعة
(المجموعات) المستهدفة

الخطوة

4



صياغة الرسالة



في هذه الخطوة، يُحدّد الشركاء استراتيجيات أو قنوات الاتصال المناسبة لتقديم رسالة المناصرة إلى الجمهور المستهدف. ويمكن اعتماد استراتيجيات اتصال مختلفة للمجموعات المختلفة. فعلى سبيل المثال، استهداف وفد من المانحين ممن يقومون بزيارة رفيعة المستوى، مشفوعاً بحزمة إحاطة تنفيذية. وهناك مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات المتاحة للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن تعديل الاستراتيجيات، مثل تلك الواردة في القائمة، هنا لتناسب مختلف الميزانيات والجمهور والقضايا:

- اجتماعات ثنائية مع الوكالات/المنظمات المستهدفة 
- اجتماعات الأفرقة 
- حلقات دراسية وحلقات عمل وجلسات إحاطة خاصة 
- فعاليات عامّة حول التواريخ الرئيسية في التقويم الخاص بالفعالية 
- مناقشات غير رسمية في التجمعات الاجتماعية 
- جلسات الاستماع التشريعية/البرلمانية 
- صحائف الوقائع، والمنشورات التي تتكون من صفحة واحدة 
- مقابلات إذاعية أو تلفزيونية 
- مناقشات عامّة 
- ملصقات، منشورات 
- مسابقات لتصميم الشعارات أو الأغاني 
- رسائل إلى القادة والمُشرّعين وغيرهم 
- النشرة الصحفية 
- عروض تقديمية إلى الفريق الطّوري للعمل الإنساني أو الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات أو المجموعات الأخرى 
- رسائل البريد الإلكتروني والقوائم البريدية الإلكترونية 
- رسائل الهاتف المحمول 
- وسائل التواصل الاجتماعي 
- توزيع المبادئ التوجيهية الأساسية أو مواد الإعلام والتنقيف والاتصال 

لا تُعد جميع استراتيجيات الاتصال رسمية أو عامّة أو مُكلّفة. في بعض الأحيان تكون أفضل استراتيجية هي الحوار غير الرسمي، أو الشخصي، أو الثنائي في أثناء احتساء القهوة، ولاسيما إذا كانت المشكلة دقيقة أو الجمهور حسّاساً.

ويجب اختيار استراتيجيات وقنوات الاتصال (العامة والخاصة) باتباع نهج "عدم الإضرار" لضمان احترام حقوق الناجين والسكان المتضرّرين في جميع الأوقات. (انظر مزيداً من المعلومات أدناه بشأن التعامل مع وسائل الإعلام).



لا تتعلق تعبئة الموارد بالبحث فقط عن تمويل لأنشطة مناصرة بعينها، أو فعالية أو منتج بعينه؛ وإنما تشمل أيضاً الاستعانة بالحلفاء وتطويع الموارد البشرية الموجودة سابقاً. وقد يكون من المفيد إجراء رسم أولي لخرائط الموارد وتعبئتها قبل اختيار استراتيجية الاتصال. وينبغي تهيئة الفرص للشركاء للالتزام بتمويل جهود المناصرة في مراحل مختلفة من عملية المناصرة. ويساهم وجود استراتيجيات أو قنوات مختلفة للميزانيات بتنفيذ جهود المناصرة واستمرارها على مراحل، بغض النظر عن مقدار التمويل الذي جرى تعبئته أو استلامه. كما أنه يسمح لمجموعة أوسع من الشركاء بالمساهمة. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون المنظمات غير الحكومية المحلية قادرة على حشد تمويل كبير ولكن يمكنها المساهمة بطرق أخرى.

ينبغي لأعضاء هيئات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي القيام بما يلي:

- تقرير عن تنفيذ استراتيجية المناصرة بانتظام في الاجتماعات.
- عكس أنشطة المناصرة في تقاريرها المرحلية.
- تنفيذ الوثائق ومشاركة منتجات المناصرة على أوسع نطاق ممكن حتى يتمكن الأعضاء من الاستفادة منها وتعظيم أثرها.
- العمل مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك مجموعتي الصحة وحماية الطفل، لتطوير منتجات المناصرة وتبادلها، فضلاً عن رصد مخرجاتها.

في مرحلة التنفيذ (إذا لم يكن قبل ذلك)، ينبغي النظر في الجمهور المستهدف وما إذا كانت المناصرة بحاجة إلى التكيف أو الترجمة إلى لغات متعددة. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى اللغة الإنجليزية لزيادة المناصرة مع الجهات المانحة التي يمكن أن تُموّل برامج في المستقبل، ويمكن أن تكون اللغة الوطنية ضرورية للتواصل مع الشركاء داخل البلد المعني، وقد تكون هناك حاجة إلى لغة محلية لإشراك الشركاء الرئيسيين على صعيد المجتمع المحلي. ويُعد إشراك المنظمات المحلية أمراً أساسياً لتيسير التنفيذ الفعال لأنشطة المناصرة.

وينبغي أن تنتبّع المجموعة الفرعية كيفية تنفيذ المبادئ التوجيهية خلال المناصرة، لا سيما إذا ما جرى الاستعانة بوسائل الاتصال المتضررة لتنفيذها. ويقود الأشخاص المتضررون من المشكلة بعضاً من أقوى أنشطة المناصرة - طالما لا توجد مخاطر أمنية تهدد من يُفصح عن آرائه، وجرى اتباع قواعد الموافقة المستنيرة بعناية. وينبغي النظر فيما إذا كان من الممكن التعامل مع الأفراد المتضررين من العنف ومتى وكيف يمكن تحقيق ذلك، وكيف يمكن العمل معهم بشكل مأمون لتمكينهم من التحدث علناً والإفصاح عن آرائهم، واتباع جميع البروتوكولات المهنية والأخلاقية ذات الصلة. (انظر المبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام لدى مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي في الملحق 19)

إذا كان يجري الاضطلاع بأنشطة المناصرة في بيئات عدائية، فينبغي إجراء تقييمات المخاطر الشاملة في أثناء صياغة الخطط والاستراتيجيات. ويستتبع ذلك ضمان ألا تتسبب أنشطة المناصرة في تعرّض المبادئ التوجيهية للخطر (السلامة والاحترام والسريّة وعدم التمييز) التي تحمي الناجين والمجتمعات المحلية؛ والعمل أيضاً على حماية أعضاء المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والوكالات الإنسانية من التداعيات السلبية، مثل فقدان وصول المساعدات الإنسانية.



ينبغي أن يجري تنفيذ عملية الرصد والتقييم طوال عملية المناصرة. وقد يشمل ذلك إجراء بحوث لتحديد موقف الجمهور بشأن مسألة ما. ومن الأهمية بمكان الاحتفاظ بالبيانات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ومشاركتها من أجل صياغة جهود المناصرة ورصدها. وقد تحتاج هيئات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى شرح المبادئ التوجيهية (السلامة والاحترام والسريّة وعدم التمييز) ورفض طلبات نشر بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي أو الاطلاع على شهادات الناجين السريّة، وهو أمر غير ضروري في إجراء أنشطة مناصرة ناجحة.

الخطوة

8



جمع البيانات

وينبغي أن يجري الرصد والتقييم طوال عملية المناصرة. وينبغي جمع البيانات بشكلٍ منتظم عن المؤشرات المحدّدة لكل هدفٍ من أهداف المناصرة المذكورة في الخطوة 2، وتحليل البيانات لتحديد التقدم المحرز والعقبات التي تعترض الطريق. كرّر عملية المناصرة لتحسين المُخرجات. ينبغي وضع التقييمات بصورةٍ مشتركة ومشاركتها مع أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، قد يُخصّص جزءٌ من الاجتماع التنسيقي لجمع ملاحظات تعقيبية من الشركاء بشأن النجاحات والإخفاقات، وكذلك بشأن استراتيجية أو فعالية معينة من فعاليات المناصرة. وينبغي أن تُسفر جلسات التقييم عن شروحات إيضاحية بشأن التغييرات الناجمة عن جهود المناصرة، مدعومةً بأدلةٍ على نجاح المناصرة أو تفسيراتٍ تشرح سبب الإخفاق في تحقيق النتائج المرجوة.

الخطوة

9



الرصد والتقييم

ومن المفيد إسناد مسؤوليات الإبلاغ المتعلقة بمؤشرات الرصد والتقييم لاستراتيجية المناصرة إلى أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (بدلاً من الانتظار حتى مرحلة التقييم). وينبغي أن تتماشى مؤشرات النجاح المتعلقة بالمناصرة، قدر المستطاع، مع مؤشرات جمع البيانات وأساليبها التي يستخدمها بالفعل شركاء التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (مثل مؤشرات خطة الاستجابة الإنسانية أو خطة العمل التي يجري جمعها بصورةٍ منتظمة في مصفوفة 3/4/5Ws). وسيساعد التخطيط لجمع البيانات المتعلقة بالمناصرة بهذه الطريقة على تجنّب الإرهاق الناتج عن جمع البيانات ورفع مستوى الدقة.

في عام 2014، أجرت مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي بحثاً عن رسائل المناصرة للاستفادة منها في صياغة استراتيجيتها ووجدت أنّ اختيار العبارات المستخدمة بالفعل لدى الجمهور المستهدف يُعدّ أمراً فعّالاً للغاية. فعلى سبيل المثال، عند التواصل مع القيادة الإنسانية أو المانحين، فإنّ الإجابة على الأسئلة التالية كجزءٍ من الرسالة سيوفر بُنيةً ولغةً مألوفةً:



الدرس المُستفاد

- ما هي التدخلات الرئيسية المُنفّذة للحياة فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق الطوارئ المحدّد؟
- ما هي الاحتياجات/الثغرات التي ستعالجها هذه التدخلات؟
- من هم المستفيدون المُحتَمَلون؟
- ماذا ستكون نتائج التدخلات المقترحة؟
- ماذا سيحدث إذا لم تُموّل أو تُنفّذ هذه التدخلات الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي؟
- ما هي الآثار المترتبة على التكلفة؟

الفرص ومنطلقات المناصرة

في السياق الإنساني السريع الخطى، يمكن إجراء المناصرة بشأن الرسائل الرئيسية بشكل يومي. وبمجرد أن يصادق أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على استراتيجية المناصرة، فإن كل اجتماع يُمثّل فرصةً للمناصرة. ويشمل ذلك الاجتماعات التي يحضرها مُنَسِّقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، والاجتماعات التي تحضرها جهات التنسيق التي قد تُعيّنُها المجموعة الفرعية لحضور اجتماعات القطاع الآخر أو أفرقة العاملة، والاجتماعات التي يحضرها أعضاء التنسيق مع شركائه ومحاوريه.

ينبغي الاستفادة من كل مناسبة لتنظيم أنشطة مناصرة بالتعاون مع مُنَسِّقي الشؤون الإنسانية/الفريق القطري للعمل الإنساني، والفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات، والحكومات المحلية والوطنية، ورؤساء الوكالات، والوكالات الرائدة للمجموعات، ووكالات الأمم المتحدة المكلفة بالحماية، وكبار المديرين في المنظمات غير الحكومية بهدف كسب تأييدهم وتزويدهم بالرسائل الرئيسية بحيث يمكنهم أن يصبحوا جزءاً من عملية المناصرة.

وينبغي استخدام بعض "اللحظات الحاسمة" للمناصرة. ويمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تضع توقيتاً زمنياً بالفعاليات الهامة التي قد تستأثر الاهتمام بالمناصرة. (للاطلاع على قائمة الأيام العالمية الرئيسية، انظر العنف المبني على النوع الاجتماعي في دليل المناصرة خلال حالات الطوارئ). وسيكون هناك عدد من اللحظات الحاسمة أيضاً خلال وضع وإطلاق آليات التمويل على الصعيد القطري، مثل خطة الاستجابة الإنسانية. وتُشكّل الزيارات التي تقوم بها الوفود الرفيعة المستوى أيضاً فرصاً للمناصرة.

المناصرة في الأيام الأولى للأزمة

في بداية الأزمة، تُعدّ المناصرة أمراً بالغ الأهمية في جهود وضع الأسس السردية اللازمة لاستجابة العنف المبني على النوع الاجتماعي، التي ستسترشد بها التدخلات وكذلك تعبئة الموارد. ومن المرجح أن يكون مستوى الاهتمام بالأزمة مرتفعاً للغاية، لذا ينبغي عدم تضييع هذه الفرصة. بيد أن هذا الوقت غالباً ما تكون فيه الموارد شحيحة والأشخاص المتاحين للقيام بحملة فعّالة للمناصرة أعدادهم ضئيلة.

وإذا كان الوقت اللازم لإجراء المناصرة قصيراً للغاية، أو إذا لم يكن قد اكتمل بعد إنشاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بما يكفي لوضع استراتيجية للمناصرة، يمكن لمُنَسِّقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الاعتماد على المصادر والرسائل العالمية بشأن أفضل الممارسات والاحتياجات في السياقات الإنسانية. وعقب هذه المرحلة، ينبغي تكملة هذه المصادر بالمعلومات المتعلقة السياق المحدد متى ما أصبحت متاحة.

وإذا لم تُفعل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في بداية حالة الطوارئ، يتعين على مجموعة الحماية، والوكالات الرائدة في المجموعات، والمنظمات غير الحكومية الدولية العمل على صياغة رسائل رئيسية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الموارد ودعم المناصرة

قد يتمكن الفريق المرجعي المعني بالسياسات والمناصرة، في إطار مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، من تقديم دعم إضافي لقضايا المناصرة أو حملاتها. ويُشكّل العمل مع مبادرة دعوة إلى العمل (انظر الفصل الثاني) فرصةً أخرى ومساراً جديداً للمناصرة ينبغي للمُنَسِّقين وضعها بعين الاعتبار.

يتمثّل المورد المصاحب لهذا القسم في دليل المناصرة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ (مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، تشرين الثاني/نوفمبر 2014). ويوفر الدليل إرشادات أكثر تفصيلاً حول إنشاء استراتيجيات المناصرة، ويتضمن أدوات ونماذج لاستخدامها عند إجراء المناصرة حول قضايا أو أحداث بعينها. ويقدم أيضاً مواد لتيسير التدريب بشأن المناصرة لشركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو لأعضاء المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.



أداة إلكترونية



إدارة المعلومات

البيانات الهامة التي ينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الاحتفاظ بها للمناصرة

- عدد المنظمات التي تتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي وأنواعها (الدولية والوطنية والمحلية)
- التقارير العامة والثانوية التي تتناول تحليل النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياق ذي الصلة
- تقارير عامة عن التقييمات الإنسانية (تقارير فيما بين المجموعات وتقارير خاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي)
- إحصاءات تغطية خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (مثل عدد أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي أو الأماكن المراعية للنساء لكل 10,000 شخص؛ وعدد المناطق المتضررة من الكوارث التي تتوفر فيها خدمات التدبير السريري لضحايا الاغتصاب وإدارة الحالات)
- إدراج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في خطط الاستجابة الإنسانية أو غيرها من أنواع خطط الاستجابة
- تمويل واحتساب تكاليف التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (البرمجة والتنسيق)
- التقدم المحرز بشأن المؤشرات المعتمدة في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي واستراتيجية الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي
- معلومات عن الاستجابات القطاعية للعنف المبني على النوع الاجتماعي (أي في استراتيجيات المجموعات الأخرى)

التعامل مع وسائل الإعلام

يمكن لوسائل الإعلام أن تكون حليفاً ومورداً هاماً للمناصرة. ينبغي تزويد الصحفيين بمعلومات دقيقة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال حالات الطوارئ؛ ويوفر ذلك منفذاً للمعلومات التي يمكن استخدامها بطرق استراتيحية لإحداث تغيير إيجابي. ومع ذلك، عندما تُحَقِّق وسائل الإعلام في أخذ المبادئ الأساسية للأخلاقيات والسلامة بعين الاعتبار في تقاريرها بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي، فإنها يمكن أيضاً أن تُعَرِّض الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي وأسْرهم وأولئك الذين يساعدونهم للخطر.

أولاً، وقبل كل شيء، ينبغي حماية المصالح الفضلى للناجين وإعطائها الأولوية فوق أي اعتبارات أخرى. ولذلك، عند العمل مع الصحفيين، من المهم فهم أهمية نقل الرسائل المناسبة، ليس فقط من حيث المسائل الأخلاقية والمتعلقة بالسلامة المرتبطة بتبادل المعلومات، وإنما بسبب ارتفاع مستوى التعرُّض الذي يمكن أن ينتج عن تغطية وسائل الإعلام أيضاً.

وضعت مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي **مبادئ توجيهية لوسائل الإعلام** في عام 2013 تتعلق بصياغة التقارير عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية، وذلك لضمان حماية حقوق الناجين. ويمكن لهيئات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن تستخدم هذه المبادئ التوجيهية بصيغتها المكتوبة، أو أن تُكَيِّفها مع سياقها أو لغتها المحلية لتعزيز الصحافة المسؤولة منذ بداية الأزمة. وقد أثبتت التجربة في سياقات متعددة أنَّ المبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام الصادرة عن مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي ينبغي أن يُعاد تعميمها في كثير من الأحيان داخل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وخارجها. وينبغي إدراج المبادئ التوجيهية في الطرود الإعلامية المقدمة إلى الشركاء الجدد وتعميمها على نطاق واسع عندما يكون هناك إخطار لوسائل الإعلام بتنظيم فعالية ما أو استقبال زيارة رفيعة المستوى. (انظر الملحق 19: المبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام الصادرة عن مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي).

ينبغي إعداد هيئات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لعدة قضايا رئيسية متصلة بوسائل الإعلام:

- كيف يكون الرد عندما تطلب وسائل الإعلام (أو إحدى الجهات المانحة) عقد لقاءات مع الناجين؟
- كيف يكون الرد عندما تطلب وسائل الإعلام والجهات المانحة زيارة عيادة أو مكان آخر من المرجح أن يكون الناجون يتلقون الدعم فيه؟
- كيف يمكن إبلاغ وسائل الإعلام بأنَّ الناجي (ولاسيما الأطفال أو المراهقين الناجين) الذي يعيد شرح قصته/قصتها يمكن أن يسبب ضرراً؟
- كيف يمكن الرد بشكلٍ مناسب على رغبة وسائل الإعلام في عقد لقاءات مع الناجين من الأطفال أو المراهقين؟
- ما هي البدائل التي يمكن تقديمها لوسائل الإعلام إذا كانت مهتمة بعقد لقاءات مع الناجين؟

هناك مجموعة متنوعة من الطُرُق للتعامل مع وسائل الإعلام لنقل روايات مقنعة والمحافظة في الوقت نفسه على حماية الناجين. وتتمثل الأدوات الأكثر احتمالاً في النشرة الصحفية والمقابلة الشخصية.

النشرة الصحفية

تُعد النشرة الصحفية وسيلة مهمة لجذب وسائل الإعلام إلى تغطية فعالية معينة، أو بيانات أو وضع مستجد. وتوفر النشرة الصحفية شرحاً موجزاً للخطط أو الأفكار التي تهدف إلى جذب التغطية الإخبارية. وعادةً ما تكون المنظمات الإخبارية غارقة بهذه البيانات، بل ويجري تجاهل معظمها وعدم قراءتها، وهذا هو السبب في أن الوكالات والمنظمات تميل إلى إرسال بيانات صحفية فقط عندما يكون لديها شيء ما تقوله هام للغاية. ولكي تكون النشرة الصحفية قادرة على جذب تغطية صحفية، يجب أن تكون المعلومات الجديدة في غاية الأهمية.

البيان الصحفي

عندما تُجري الصحافة مقابلة مع شخص ما أو عندما يُدلي شخص ما ببيان لوسائل الإعلام شخصياً، فإنه يُعرف باسم البيان الصحفي. وتسعي الصحافة دوماً إلى الحصول على بيانات صحفية ويقع على عاتقها مسؤولية الرد على الاستفسارات بعد إصدار البيان.

المؤتمر الصحفي

يُعد المؤتمر الصحفي حدثاً إعلامياً يدعو فيه صُنُاعُ الخبر (أي الشركاء في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي) الصحفيين إلى سماعهم وهم يدلون بتصريحاتهم. وكثيراً ما تُعطى الصحافة أيضاً فرصة لطرح الأسئلة.

المقابلات الشخصية

عندما يطرح الصحفيون من وسائل الإعلام أسئلةً على شخص ما بشأن موضوع معين - سواء للإذاعة أو التلفزيون أو الصحف أو غيرها من وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة - فإن ذلك يُسمى مقابلة. وإذا قرر أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إجراء مقابلات بالنيابة عن شركاء التنسيق، فمن الهام أن نتذكر أن إجراء المقابلات ليس أمراً يُحسسه الجميع. وقد يكون من المفيد تحديد أشخاص معينين داخل فريق التنسيق ليكونوا متحدثين رسميين نيابة عنه. وفي المقابلة، يجب على المتحدث الرسمي إعداد نقاط الحوار مقدماً ومعرفة ما يجب القيام به إذا اتخذت المقابلة منحى غير مفيد أو غير أخلاقي. (انظر الملحق 21: التعامل مع الأمور المثيرة للجدل).

التصدي للصحافة غير الأخلاقية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي

ينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تتبّع التغطية الإعلامية للقضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ليس فقط لمشاركتها مع أعضاء المجموعة الفرعية (وعند الاقتضاء، المجتمع الأوسع)، ولكن أيضاً لتحديد ما إذا كانت القضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي يجري تغطيتها بشكل مناسب. وإذا لم يلتزم الصحفيون بالمبادئ التوجيهية عند الإبلاغ، يجوز لأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن يقرروا إجراء تدريب على التعامل مع وسائل الإعلام أو مشاركة المبادئ التوجيهية مع وسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال، يمكن تزويد الصحفيين بالمبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام الصادرة عن مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وعندما تحدث تغطية إعلامية غير أخلاقية، ينبغي توثيق هذه الحوادث وإبلاغ قيادات العمل الإنساني على الفور. وفي بعض الحالات، قد ترغب المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في التوصية باتخاذ إجراءات ذات مستوى أعلى أو متابعة أو تدابير استراتيجية، مثل اعتماد رسائل أو سياسات الفريق القطري للمناصرة بشأن التغطية الأخلاقية لوسائل الإعلام.

تُعطى الموافقة المستنيرة طوعاً وبخريّة استناداً إلى التقدير والفهم الواضحين للوقائع والآثار المترتبة على الإجراءات وعواقبها في المستقبل. ومن أجل إعطاء الموافقة المستنيرة، يجب أن يكون لدى الفرد المعني جميع الوقائع ذات الصلة في وقت منح الموافقة، وأن يكون قادراً على تقييم عواقب هذا الإجراء وفهمها فهماً جيداً. ويجب أيضاً أن يكونوا على علم بحقهم في رفض المشاركة في عمل ما و/أو عدم إرغامهم على ذلك (أي إقناعهم بالقوة أو التهديد) وأن يكون لهم القدرة على ممارسة هذا الحق. ويُعدّ الأطفال عموماً غير قادرين على إعطاء موافقة مستنيرة لأنهم لا يملكون القدرة و/أو الخبرة لتوقّع الآثار المترتبة على الإجراء، وقد لا يفهمون أو قد يكونون غير مخوّلين بممارسة حقهم في الرفض. وهناك أيضاً حالات قد لا تكون فيها الموافقة ممكنة بسبب الاختلالات الإدراكية و/أو الإعاقات الجسدية أو الحسية أو النمائية. (المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ص 5)



عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الصحفيين الدوليين والمحليين في سوريا لإعداد دليل في اللغتين الإنجليزية والعربية للصحفيين يتضمن تسعة مبادئ أخلاقية وأمثلة على الإبلاغ المسؤول عن العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتضمن الدليل معلومات وأمثلة مفيدة يمكن استخدامها في سياقات أخرى.



الممارسة الواحدة

انظر الملحق 19: المبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام الصادرة عن مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، الملحق 20: إحاطة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي في أزمة الروهينغيا، والملحق 21: التعامل مع الأمور المثيرة للجدل



الفصل 4



تنفيذ مجموعة فرعية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

4-1 إطلاق فريق للتنسيق في حالات الطوارئ

الخطوات الرئيسية لإطلاق فريق للتنسيق في حالات الطوارئ

ستتوقف كيفية إطلاق مجموعة فرعية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ على مجموعة متنوعة من العوامل التي تُحددها البيئة المحلية. وتتطلب هذه العملية خليطاً من الإبداع والتكيف. وفي بعض السياقات، سيكون هناك فريق تنسيق قائم، مثل فريق مواضيعي جنساني يمكنه أن يدمج أنشطة التنسيق المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. ومع ذلك، تُشير الأدلة إلى أنّ فريق تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (وإن كان وثيق الصلة بجهود تنسيق الطوارئ الأوسع نطاقاً) يُعزّز إلى حدٍ كبير القدرة الاستراتيجية، وتبادل المعلومات وإدارتها، والمساءلة بين شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. فوجود مجموعة فرعية إنسانية مُكرّسة تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي يؤدي إلى زيادة احتمال تمكّن جميع المجموعات من تحقيق هدفها المشترك المتمثل في ضمان البرمجة الأخلاقية والمأمونة والشاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.

يُبين الجدول الزمني التالي الخطوات الأولية الهامة لإطلاق فريق تنسيق لأداء الوظائف الرئيسية الموصوفة في الفصل الثالث. ويُقدّم لمحةً عامةً عن الوضع خلال الأسابيع الأولى لحالات الطوارئ ويفترض أنّ المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي قد تأسست بالفعل وبدأت تجتمع بانتظام (مرة واحدة على الأقل أسبوعياً حتى تستقر حالة الطوارئ).

ويُعد صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الملاذ الأخير لتقديم الرعاية في نظام المجموعات العالمية ويتحمل المسؤولية في سياقات المجموعات ليكون بمثابة "المستجيب الأول". وهذا يعني أنّ صندوق الأمم المتحدة للسكان سيؤدي عملية استكشاف خيارات التنسيق في حالات الطوارئ، ويُشرف على جمع شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل بناء توافق في الآراء بشأن هيكل فريق التنسيق والغرض منه. وسيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الحصول على الموارد المتاحة والبناء عليها. وكما هو مبين في الفصل الثاني، فإنّ القصد من النهج العنقودي هو دعم القدرات الوطنية والمحلية، وليس الاستعاضة عنها.

في الإطار المبين في الجدول الزمني الوارد أدناه، يُفترض أن يكون وجود فريق التنسيق الوطني سابقاً لتأسيس أفرقة التنسيق المحلية. وقد يكون من الأكثر فاعليّة التركيز على مجموعات التنسيق المحلية أولاً في بعض السياقات، مثل الحالات التي تتركز فيها حالة الطوارئ في منطقة جغرافية محدّدة للغاية داخل بلد ما، أو عندما تكون الآليات المحلية قائمة وعاملة بالفعل. وحتى في هذه الحالة، فإنّ العديد من الخطوات التالية لذلك ستظل كما هي.

الجدول الزمني لبدء وظائف المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

الإجراءات الرئيسية	الأهداف الرئيسية	الإطار الزمني التقديري
<ul style="list-style-type: none"> • يُعيّن صندوق الأمم المتحدة للسكان موظفين لاستكشاف إمكانيات تنسيق جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. • يجتمع موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومُنسّق الشؤون الإنسانية/المُنسّق المُقيم لتحديد ما إذا كان سيجري إنشاء مجموعة حماية، وكذلك لمناقشة/مناقشة/مناقشة جدوى إنشاء فريق تنسيق خاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومُنسّق الشؤون الإنسانية/المُنسّق المُقيم. • يقوم موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان المعيّنون بتقييم أفرقة التنسيق الوطنية القائمة لتحديد جدوى الربط معهم. • يُحدّد موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان المعيّنون أموال الطوارئ لدعم الاحتياجات الأولية المتصلة بموظفي التنسيق ومهامهم. • يدعو موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان المعيّنون إلى عقد اجتماع طارئ لممثلي الأمم المتحدة الرئيسيين والمنظمات غير الحكومية (حيثما كان ذلك مأموناً وممكناً) لمناقشة استراتيجيات إنشاء مجموعة فرعية وطنية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، فضلاً عن هياكل قيادية محتملة للتنسيق. وفي هذا الاجتماع، ينبغي مناقشة الخطوات/العمليات/الإجراءات ذات الأولوية. تشمل هذه الأنشطة المشاركة الأولية في المعلومات المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بأنواعه المُبلّغ عنها، وكذلك تعيين مقدمي الخدمات الأولية، وتحديد الثغرات الكبيرة في الخدمات، وأهداف المناصرة، والرسائل الرئيسية، ووجود أفرقة تنسيق محلية، إلخ. • ويجري تحديد مُنسّق (مُنسّق) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (الموقت/المؤقتين، إذا كان وجود المُنسّق/المُنسّقين الدائمين ليس ممكناً في الوقت الحالي) لتنظيم الاجتماع التنسيق الأولي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. • تجميع معلومات موثر الخدمة المؤقتة اللازمة لإجراء إحالات فورية للحصول على خدمات الطوارئ للسكان المتضررين. 	<p>1- ضمان فهم المسؤولين عن تنفيذ و/أو المشاركة في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لأهمية تحديد أولويات احتياجات الفئات المعرّضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وحقوقهم.</p> <p>2- تحديد نوع المجموعة الفرعية التي سيجري تأسيسها على الصعيد الوطني بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي (مثلاً، كمجموعة مستقلة معنية بنطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي في إطار مجموعة الحماية؛ أو كفريقي فرعي لحالات الطوارئ داخل هيئة التنسيق القائمة، وما إلى ذلك).</p>	<p>الأسبوع الأول من حالة الطوارئ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد الشركاء المحتملين للمشاركة في الاجتماع الوطني الأولي (قيادات المجموعات/القطاعات، ووكالات/منظمات برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وممثلو الحكومات، وجهات تنسيق الشؤون الجنسانية، وما إلى ذلك). ضمان إدراج المنظمات المحلية. • تحديد مكان يسهل الوصول إليه. • يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان و/أو بالاشتراك مع مُنسّق مجموعة الحماية بتوزيع دعوات حضور الاجتماع الأولي وجدول الأعمال المقترح. وتتطلب الدعوات الموجهة إلى السلطات الرفيعة المستوى التنسيق مع مُنسّق الشؤون الإنسانية/المُنسّق المُقيم والأفراد ذوي السلطة المكافئة (مثل الوزير المسؤول عن القضايا الجنسانية وما إلى ذلك). • تحديد الإجراءات الفورية المشتركة بين الوكالات لضمان الإحالة والوصول المأمون إلى خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. 	<p>1- عقد اجتماع تنسيقي وطني أولي للاتفاق على القيادة التنظيمية، أو الرئيس، أو الرئيس المشارك (الرؤساء المشاركين)، ومسؤوليات الأمانة، والأنشطة الاستهلاكية، وما إلى ذلك (ملاحظة: الإجراءات الرئيسية المحددة هنا هي الأكثر أهمية في السياقات التي لا توجد فيها مجموعة فرعية تُعنى بالنوع الاجتماعي/التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وينبغي تكييفها وفقاً لذلك في السياقات التي ترتبط فيها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ بهياكل التنسيق الموجودة مسبقاً).</p> <p>2- وضع الهياكل في أسرع وقت ممكن لضمان سلامة الأشخاص المعنيين ورفاههم.</p>	<p>الأسبوع الثاني إلى الأسبوع الثالث من حالة الطوارئ</p>

<ul style="list-style-type: none"> • يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك القيادة المشتركة حيثما أمكن ذلك، بوضع مذكرة تفاهم بشأن مسؤوليات/مدخلات عملية التنسيق الرئيسية ذات الصلة. • إنشاء قائمة بجهات الاتصال القياسية لفريق التنسيق وجدول الاجتماعات، باستخدام الإصدارات الإلكترونية، والإصدارات القابلة للطباعة. • تُحدّد الوكالة (الوكالات) الرائدة اختصاصات فريق التنسيق وتوزعها على جميع شركاء التنسيق لاستعراضها/وضعها في صيغتها النهائية. • تحديد أنواع التقييمات الأكثر إلحاحاً وذات الصلة بالسياق وتحديد الشركاء للعمل معاً في التخطيط والمشاركة، بما في ذلك التقييمات السريعة المتعددة القطاعات أو المشتركة بين الوكالات. يشرع هؤلاء الشركاء في استعراض الأدوات المعيارية وتحديد كيفية تكيفها للسياق. • تُستكمل تقييمات استعراض البيانات الثانوية بشأن المعلومات/البيانات الحالية للتعرف المبني على النوع الاجتماعي. • التنسيق مع آلية التنسيق لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/المجموعات المشتركة لبدء العمل بمصفوفة 3Ws. وتوضّع الأدوات الأساسية لرسم خرائط الخدمات وغيرها من عمليات إدارة المعلومات وتوزّع على شركاء التصدي للتعرف المبني على النوع الاجتماعي لإكمالها. • إتاحة طرق مأمونة لتبادل المعلومات بين أعضاء المجموعة (عبر شبكة الإنترنت، برنامج واتس أب (WhatsApp)، الرسائل القصيرة، النسخ المطبوعة، إلخ). • يجري تحديد جهات التنسيق من المتطوعين وتكليفهم بحضور اجتماعات تنسيق المجموعات/القطاعات الأخرى، من أجل تيسير التنسيق بين القطاعات وتقديم التوجيه القطاعي الأولي وفقاً للمبادئ التوجيهية للتعرف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ودليل مراعاة المنظور الجنساني الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 	<ol style="list-style-type: none"> 1- اتفاق شركاء التنسيق على اختصاصات آلية التنسيق. 2- الشروع في إجراء التقييم السريع المتعدد القطاعات و/أو المشترك بين الوكالات. 3- الشروع في إدارة المعلومات. 4- تحديد جهات التنسيق للمجموعات/القطاعات الأخرى. 	<p>الأسبوع الثالث إلى الأسبوع الخامس من حالة الطوارئ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • توزيع إطار استراتيجي أولي يستند إلى التقييمات وتحليل الاحتياجات/التغرات الأساسية على شركاء التنسيق المعنيين بالتصدي للتعرف المبني على النوع الاجتماعي لاستعراضه ووضعها في صيغته النهائية. • وإذا لم تكن قد خُددت بعد، تُستهل جهود التنسيق المحلية، وتُحدّد الإجراءات اللازمة لضمان الروابط بين أفرقة التنسيق الوطنية ودون الوطنية. • الشروع في تطوير مسارات الإحالة أو إجراءات التشغيل القياسية مع شركاء التنسيق المحدّدين على الصعيد الميداني. • تنظيم أنشطة توعية لتعبئة الموارد. • تحديد احتياجات شركاء التصدي للتعرف المبني على النوع الاجتماعي في مجال بناء القدرات بشأن المبادئ التوجيهية والمعايير الرئيسية والشروع في التخطيط لتعزيز هذه المعايير وتنفيذها، حيثما أمكن ذلك. • تشرع الأفرقة الفرعية في العمل بصورةٍ شبه مستقلة في المجالات ذات الأهمية بالنسبة إلى هيئة التنسيق. 	<ol style="list-style-type: none"> 1- إكمال الخطة الأولية للاستجابة القطاعية/العمودية لخطة الاستجابة الإنسانية والشروع في عمليات أخرى للتخطيط الاستراتيجي وتعبئة التمويل حسب الحاجة (مثل خطة العمل، وما إلى ذلك). 2- تحديد مجموعات التنسيق المحلية وتفعيلها (إذا لم يكن قد حدث ذلك بالفعل). 3- بدء مسارات الإحالة أو إجراءات التشغيل القياسية على الصعيد الميداني. 4- تفعيل الأفرقة الفرعية في فريق التنسيق لمعالجة المسؤوليات المستجدة. 5- تعزيز المعايير والمبادئ التوجيهية الرئيسية لضمان الاتساق وتدابير مراقبة الجودة للاستجابة. 	<p>الأسبوع الخامس إلى السادس من حالة الطوارئ</p>

في المراحل الأولية لحالات الطوارئ، يمكن تعيين مُنَسِّق (مُنَسِّق) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي عن طريق الدعم الاحتياطي القصير الأجل. ويُعد هذا الدعم مؤقتاً ويُركِّز عادةً على تعزيز أو إنشاء مجموعة فرعية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وعلى المدى الطويل، ستقوم الوكالة المعنية بتنسيق جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في البلد المعني، والوكالة المشاركة في القيادة (عند الاقتضاء)، بتعيين مُنَسِّق للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، على الصعيد الدولي عموماً، ولكن أحياناً على صعيد كبار الموظفين الوطنيين. (انظر الملحق 22 بشأن اختصاصات مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، واختصاصات المُنَسِّق المشارك للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي).

بعد الشهر الأول

لن يكتمل كثيرٌ من الإجراءات المذكورة أعلاه خلال الشهر الأول - ولا ينبغي لها ذلك، نظراً لأنَّ معظمها سيكون ما زال قيد التنفيذ. وبالتالي، يجب الشروع فيها. وستكون مهمة المُضَي بهذه الإجراءات بمثابة محور التركيز الرئيسي لفريق التنسيق، إلى جانب الأنشطة الأخرى التي تُشكِّل جزءاً من الوظائف الأساسية المطلوبة للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (الموصوفة في الفصل الثالث). ويتضمن الفصل الخامس، المتعلق بمهارات التنسيق العملي، نصائح بشأن بناء زخم فريق التنسيق وإدامته.

يُشير النموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على الصعيد القطري إلى أنَّ "[...] الممارسة الجيدة تفيد بأنَّ المجموعة قد وضعت استراتيجية للانتقال إلى الهياكل الوطنية بعد تفعيلها بفترةٍ وجيزة، بما في ذلك الخطط الشاملة والخاصة بالمجموعات لضمان نقل القدرات العقودية إلى النظراء الوطنيين وشركاء التنمية" (ص 7). وفي نهاية المطاف، سينتقل فريق تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في مرحلة الطوارئ إلى فترة ما بعد الطوارئ والإنعاش. وينبغي أن يُحدِّد قادة التنسيق والشركاء، في أقرب وقت ممكن، الوسائل الكفيلة بمواصلة التنسيق بعد مرحلة الطوارئ ونقل المسؤولية إلى جهات فاعلة أخرى.

4-2 تشجيع العضوية الشاملة

فوائد العضوية الشاملة

المشاركة والشفافية والمساواة - بعضاً من مبادئ الشراكة التي تُشكِّل حجر الزاوية في التدخل الإنساني (انظر الفصل الثاني). وتُعد أيضاً أساسيةً لتعزيز الأساليب المجتمعية لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي (انظر الفصل الأول). بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي نهجاً واسع النطاق ومشاركاً بين القطاعات (انظر الفصل الأول). ولذلك فإنَّ التنسيق الناجح للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي يعتمد على طائفةٍ واسعةٍ من الجهات الفاعلة - من صانعي السياسات، والمناصرين، والمبرمجين، ووصولاً إلى السكان المتضررين - العمل معاً كشركاء لتحقيق برمجة مأمونة وأخلاقية وشاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

إذا هيمن مجال تركيز معين أو نهج معين على مجموعةٍ فرعيةٍ تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، فإنَّ ذلك سيكون مقصوراً على قدرتها على تحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال، إنَّ التشديد المفرط من جانب الشركاء في القانون/العدالة و/أو حقوق الإنسان على الملاحقة القضائية لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي يمكن أن يُقوّض أهداف النهج الذي يركز على الناجين، والذي يحصل فيه الناجون على مجموعةٍ كاملةٍ من الخدمات، ويحق لهم تحديد مسار العمل في كيفية التعامل مع حادث قائم من حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تجلب المشاركة الواسعة للشركاء المتعددي القطاعات فوائد عديدة، منها ما يلي:

- تمكين نقل المعرفة وحل المشكلات
- إضفاء مزيدٍ من الشرعية من خلال إشراك الشركاء والتزامهم على نطاقٍ أوسع
- ضمان اتساق المعايير والقيم
- زيادة التأثير لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين
- تمكين التخطيط الاستراتيجي المتعدد القطاعات للوقاية والاستجابة
- تحسين جهود المناصرة
- زيادة إمكانية التنبؤ والمساءلة في برامج الوقاية والاستجابة



الممارسة الواعدة

في ليبيريا، حضرت 50 منظمة اجتماع فرقة العمل المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. و حضرت بعض المنظمات الاجتماعات فقط على أمل الحصول على التمويل. وأصبحت المجموعة الكبيرة صعبة التنسيق، مما أدى إلى عقد اجتماعات طويلة وغير فعّالة. واتخذ مُنَسِّقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي قراراً يطلبون فيه من الأعضاء الاستعداد بخطط التنفيذ/العمل وأن يُنَسِّقوا الأنشطة القائمة من قبل بدلاً من الحديث عن الأنشطة المحتملة في المستقبل. ويقصر المشاركة في فرقة العمل على الأعضاء الذين لديهم خطط أعمال ملموسة، أصبحت فرقة العمل أصغر حجماً وذات منحنى عملي.

عضوية المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

تُشير الأدلة إلى أن إشراك عدد كبير للغاية من الشركاء يمكن أن يكون له أثر مُقَيَّد على فريق التنسيق، ذلك لأن فريق التنسيق سيصبح كبيراً للغاية وغير مُتخصِّص بما فيه الكفاية لكي يكون فعّالاً. ولذلك، من الهام أن يرصد مُنَسِّقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي طلبات اكتساب العضوية. وينبغي لهم أن يتصدوا للثغرات في العضوية حسب الاقتضاء وأن يكفلوا حضور الأفراد الذين لديهم قدرة على اتخاذ القرارات في اجتماعات التنسيق ومعالجة نقاط العمل المحددة في محاضرات الاجتماعات التنسيق معالجة فعّالة بواسطة الوكالات. والعضوية الشاملة لا تعني عضوية عشوائية - فمشاركة مجموعة متنوعة من الشركاء ينبغي أن تسهّل أهداف فريق التنسيق بدلاً من أن تنتقص منها.

أفكار لإدارة العضوية:

- توضيح معايير العضوية ومسؤولياتها في الاختصاصات أو الوثائق الرئيسية الأخرى.
- إنشاء نظام لطلب العضوية يساعد المؤسسات على التقييم الذاتي لدوافعها وقدراتها ومسؤولياتها في الانضمام إلى المجموعة.
- إدراج نظام لاستعراض النظراء لتقييم وتحديد المجالات التي قد تكون فيها المنظمة قادرة على القيادة أو تحتاج فيها إلى دعم للمشاركة.
- رصد الحضور وتحويل المنظمات إلى حالة "غير مُفعّلة" إذا لم تحضر بانتظام بعد فترة زمنية معينة.

وينبغي لفريق التنسيق أن يعمل على تعبئة مشاركة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر/الهلال الأحمر والجهات المانحة والفاعلة الحكومية (حسب الاقتضاء). واتباعاً لمبادئ النهج القائم على المجتمعات المحلية والتزاماً بمسؤولية التوطن لدى مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، ينبغي للمُنَسِّقين أن يسعوا إلى إشراك المنظمات والسكان المتضررين بوصفهم مشاركين نشطين في فريق التنسيق، مع إيلاء اهتمام خاص إلى المنظمات التي تقودها نساء. وحيثما كان ذلك ممكناً، وأينما كان لا يُشكّل مخاطر على الحماية، ينبغي بذل جهود استباقية لإشراك الوزارات الوطنية المختصة، والموظفين الإناث والذكور، حيثما أمكن، من تلك الوزارات. ومن الهام أيضاً أن يحضر ممثلو المجموعات الأخرى اجتماعات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل المساهمة في التخطيط الاستراتيجي والتنسيق العام لأنشطة التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على نطاق المجموعات. وينبغي تعبئة ممثلي الأفرقة المواضيعية المعنية بالنوع الاجتماعي وجهات تنسيق الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي من السياقات التي توجد فيها عمليات لحفظ السلام، وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية ذات الصلة لتبادل الخبرات في إطار المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لكيفية التنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية وبناء السلام، وإشراك ممثلي الجهات التي تعمل في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في هذه القطاعات عند الاقتضاء.



اعتبارات خاصة
للفتيات المراهقات

ينبغي أن تستهدف المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المنظمات التي تعمل على صياغة برمجة للعنف المبني على النوع الاجتماعي مناسبة للفتيات المراهقات لإدماجهن في فريق التنسيق. ويمكن للفريق أن يعمل مع هذه المنظمات لتحديد سُبل إشراك الفتيات المراهقات مباشرة في جهود التشاور والتنسيق، حيثما أمكن ذلك.



الممارسة الواعدة

تعمل في أوكرانيا، منذ عام 2016، المجموعة الفرعية الوطنية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع المجالس المحلية في إنشاء مجموعات فرعية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد دون الوطني والمشاركة في قيادتها. وقد انبثقت هذه المبادرة من مشروع مشترك للدعم النفسي الاجتماعي والمنتقل في مدينة خاركييف الأوكرانية لتقديم الخدمات للسكان المتضررين من النزاعات والمشتتين في القرى المحلية والمناطق الحضرية. واستناداً إلى النجاحات التي تحققت في تحسين الخدمات معاً، أصبح المجلس المحلي في مدينة خاركييف قائداً مشاركاً في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وأنشأ مجلس التنسيق الذي يُؤدي دوراً نشطاً في المناصرة، وتنظيم الخدمات، وتقييم الاحتياجات، وتعبئة التمويل للخدمات المتعددة القطاعات ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وقد تكرّر هذا النموذج للقيادة المشتركة بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجلس المحلي في مناطق جغرافية أخرى في أوكرانيا - بالقرب من الخطوط الأمامية، وكذلك في سياقات حضرية وإنمائية غادر فيها المقاتلون السابقون، وغيرهم من السكان المتضررين من النزاع، منازلهم وعانوا من آثار العنف المبني على النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع. وفي بعض المواقع، يكتمل تسليم الخدمات مثل الملاجئ المأمونة مع المجلس المحلي ليشرف على التنسيق والتمويل وإدارة الخدمات بنفسه. وأصبحت أفرقة التنسيق المحلية هذه نماذج لبناء الانتقال والاستدامة في الاستجابة الإنسانية. وعلاوةً على ذلك، اكتسبت الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، من خلال المشاركة في قيادة المجالس المحلية، حليفاً قيماً للمناصرة، مما أدى إلى رفع مستوى الوعي وحفز العمل بشأن التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على صعيد السياسات الوطنية.

بناء العضوية الشاملة

يجب على مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يفهم فوائد المشاركة لبناء عضوية شاملة ومحلية. كما يجب عليه أيضاً أن يناصر مشاركة وكالات/مجموعات معينة، سواء للشركاء الذين يشاركون بالفعل في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (لتعزيز الشمولية)، وكذلك لأولئك المستهدفين بالمشاركة (لتحفيزهم). وقد يحتاج مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى متابعة وكالات أو منظمات أو أفراد معينين، ولا سيما في المراحل المبكرة من إنشاء المجموعة الفرعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تقييم المشاكل المرتبطة بإدراج فئات محدّدة والعمل على تلافيف حدوثها. وينبغي إجراء تحليل للأعضاء المحتملين بالتشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية، سواء على الصعيد الثنائي، أو كمجموعاتٍ، للنظر في الفوائد والمخاطر والاتفاق على معايير العضوية.

المشاركون المستهدفون	فوائد المشاركة في المجموعة الفرعية	فوائد المشاركة للفئات المستهدفة	مسائل بحاجة لمعالجة وإصلاح
<ul style="list-style-type: none">• ممثلو القطاعات الأخرى• جهات تنسيق الشؤون الجنسانية وقادة الفريق المواضيعي المعني بالنوع الاجتماعي• جهات التنسيق الخاصة بالصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي• ممثلو البعثات (حيثما وجدت عمليات لحفظ السلام)	<ul style="list-style-type: none">• ضمان أن تكون الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بالمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي متماشية مع استراتيجيات المجموعات/القطاعات الأخرى وغيرها من هيئات التنسيق.• تيسير التواصل بشأن مشاكل العنف المبني على النوع الاجتماعي، والثغرات في البرمجة، وأساليب معالجة هذه الثغرات.	<ul style="list-style-type: none">• تعزيز المساءلة فيما يتعلق بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.• إتاحة الفرص لبناء القدرات ومشاركة الموارد.	<ul style="list-style-type: none">• قد لا يدركون أهمية العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتباره مسألة حاسمة للقطاع/المجموعة/الفريق التابعين له.• قد يرون أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي غير ذي صلة، وأنّ الاجتماعات مضيعة للوقت الثمين.

المشاركون المستهدفون	فوائد المشاركة في المجموعة الفرعية	فوائد المشاركة للفئات المستهدفة	مسائل بحاجة لمعالجة وإصلاح
<ul style="list-style-type: none"> السكان المتضررون 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة تغطية الخدمات والفرص المتاحة لتحسين الوقاية/الحماية. الحد من استخدام نهج القمة إلى القاعدة للمعونة الإنسانية وتدعم المبادئ التوجيهية لبرمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان النظر في الاحتياجات والحقوق المتعددة. توفير منتدى لتبادل المدخلات الخاصة بهم. يمكن أن تكون وسيلة تُمكن الأشخاص المعنيين من مساءلة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني فيما يتعلق بالوفاء بالوعد، وحماية الاحتياجات، وإعمال الحقوق. 	<ul style="list-style-type: none"> قد تُشكل خطراً أمنياً عند إشراك الأشخاص الذين تُعنى بهم في السياقات التي تكون فيها الحكومة عدائية. قد تتطلب جهوداً إضافية في مجال اللوجستيات (الوصول إلى المكان)، وتيسير الاجتماعات (مثل الترجمة) ونشر المعلومات (مثل النسخ الورقية بدلاً من الإلكترونية). قد يُشكل حضور الاجتماعات المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تحدياً نفسياً للأشخاص الذين تعرّضوا للعنف.
<ul style="list-style-type: none"> لدى المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والتنظيمات النسائية، والمنظمات المجتمعية، وما إلى ذلك) 	<ul style="list-style-type: none"> وجود ميزة نسبية في الاستجابة المبكرة والتخطيط التشغيلي بسبب ارتباطها بالمجتمعات والسلطات المحلية. يمكن أن تكون أوسع نطاقاً وتضيف قيمة مقابل المال. أكثر استدامة لأنها ستبقى عندما تغادر الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال العمل الإنساني. 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة فهم نظام العمل الإنساني. تضمن لهم صوتاً بشأن ما يحدث وتُمكنهم من مشاركة مدخلات الأشخاص الذين تُعنى بهم. تمكين الربط الشبكي مع الشركاء والمانحين من أجل بناء البرامج والحصول على الأموال. إتاحة الحصول على الدعم التقني لبناء القدرات. توفر منتدى مأمون للوصول إلى الحكومة. 	<ul style="list-style-type: none"> إدارة انتشار المنظمات غير الحكومية الجديدة عندما تصبح الأموال متاحة من أجل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. إدارة التصور بأن المشاركة في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ستؤدي إلى الحصول على التمويل. تُشكل خطراً أمنياً على الجهات الفاعلة المحلية في السياقات التي تكون فيها الحكومة عدائية وتعرّض فيها المنظمات غير الحكومية لتهديدات/عقوبات. قد تحول الحواجز اللوجستية والمالية دون الحضور المنتظم.

المشاركون المستهدفون	فوائد المشاركة في المجموعة الفرعية	فوائد المشاركة للفئات المستهدفة	مسائل بحاجة لمعالجة وإصلاح
المنظمات غير الحكومية الدولية	<ul style="list-style-type: none"> غالباً ما تكون المنظمات غير الحكومية الدولية هي المنفذ الرئيسي لبرامج التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وهي أيضاً الفاعلة الرئيسية في مجال الاستجابة الإنسانية. الحصول على موارد وخبرات تختلف عن تلك المتوفرة لدى وكالات الأمم المتحدة، بل وغالباً ما تتجاوزها. تُقلل من خطر تداخل الموارد والتنافس عليها. 	<ul style="list-style-type: none"> الحصول على الدعم التقني والفرص المتاحة لمشاركة المشاكل/حل المشاكل. فرص التواصل مع الجهات المانحة. تضمن لهم صوتاً بشأن ما يحدث وتُمكنهم من مشاركة مدخلات الأشخاص الذين تُعنى بهم. توفر منتدى مأموناً للتفاعل مع الحكومة. 	<ul style="list-style-type: none"> كثيراً ما لا تشارك بصورة كافية في التنسيق (تنظر إلى نهج من القمة إلى القاعدة ومشاركة المنظمات غير الحكومية باعتبارها إجراءات شكلية). لا يوجد هيكل إنساني واضح للإشراف والمساءلة فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الدولية.
الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> تؤدي الحكومة الدور الرئيسي في الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها. في نهاية المطاف، تخضع للمساءلة ويقع على عاتقها مسؤولية حماية السكان المتضررين ورعايتهم خلال فترة الأزمة وما بعدها. تزيد من احتمالات المساءلة والاستدامة لفريق التنسيق. 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة فهم نظام العمل الإنساني. تضمن لهم صوتاً فيما يحدث وتُمكنهم من مشاركة مدخلات الوزارات والأشخاص الذين تُعنى بهم. توفر مساحة للمساءلة عندما تسوء الأمور، ومنبراً للتقدير عندما تسير الأمور بشكل صحيح. تمكين الربط الشبكي مع الشركاء والمانحين. إمكانية الحصول على الدعم التقني لبناء القدرات، الأمر الذي قد يترك لها أصولاً حيوية لمواصلة التنسيق في مرحلة ما بعد الأزمة. 	<ul style="list-style-type: none"> قد تكون ضالعة ضمناً أو صراحةً في ارتكاب جرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي. قد تكون في وضع يُمكنها من تقييد وصول المنظمات العاملة على الخطوط الأمامية إلى السكان المتضررين بشكل كبير. قلماً تقوم وزارة الشؤون الجنسانية بتمكين و/أو توفير التمويل الكافي لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي (مسألة مُهمّشة). قد لا تنظر الوزارات الأخرى التي ينبغي إشراكها إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتباره مشكلة، أو قد تُنَجِّيه جانباً باعتباره "قضية نسائية".
الجهات المانحة	<ul style="list-style-type: none"> يكتسب المانحون فهماً أفضل للقضايا الرئيسية المتصلة ببرمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي. يمكن أن يكونوا مناصرين داخل وكالاتهم لتخصيص التمويل. 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان الاستجابات البرنامجية المناسبة. تساعدهم على إعطاء الأولوية لتمويلهم. تقلل من الارتباك حول الاقتراحات وإمكانية التداخل. تسمح بالاستماع إلى أفكارهم/أولوياتهم ودمجها. تزيد من احتمال اتساق استراتيجياتهم وتمشيها مع وجهات نظر الحكومة. 	<ul style="list-style-type: none"> قد تحاول التأثير على أطر/أهداف التنسيق الاستراتيجية استناداً إلى أولويات وكالاتها. يمكن أن تحد من الحوار المفتوح بين المشاركين الخائفين من تغيير المانحين. قد تشارك بصفة مراقب للتخفيف من بعض هذه العوامل.

الأفرقة الاستشارية الاستراتيجية

ينبغي النظر في تحقيق التوازن بين التشاور والقيادة. فوفقاً للنموذج المرجعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على الصعيد القطري (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015)، "إذا أرادت مجموعة ما أن تنجز وظائفها الأساسية، فمن الهام أن تحقق التوازن بين الحاجة إلى التشاور والقيادة في حالات الطوارئ. ويجب أن تكون القرارات الرئيسية شرعية وأن يتخذها عددٌ معقولٌ من الشركاء". وتتمثل إحدى طرق تحقيق هذا التوازن في إنشاء فريق استشاري استراتيجي من عضوية المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، التي يُؤدّن بها باعتبارها هيئةً تشاورية أصغر حجماً وأكثر قابلية للإدارة. ويمكنها أن تُطوّر العمل التقني والاستراتيجي وأن تشارك بنشاط في صنع القرارات التقنية.

يترأس مُنسيق (مُنسق) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الفريق الاستشاري الاستراتيجي ويدعوه/يدعونه للانعقاد. وينبغي أن يمثل الفريق الاستشاري الاستراتيجي العضوية الإجمالية للمجموعة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والحكومة (حيثما كان ذلك ممكناً وبما يتماشى مع مبادئ العمل الإنساني ومبادئ الحماية) وأن يُثبت خبرته ومعرفته بالتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وعادةً ما تُحدّد العضوية من حيث التمثيل التنظيمي وليس الأفراد، ولكن ينبغي أن يكون العضو الذي يحضر الاجتماع الاستشاري هو نفس الشخص من المنظمة الذي يحضر بانتظام جلسات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويجب أن يكون عدد الأعضاء محدوداً للغاية وأن يكفل وجود خبرة تقنية لدى الممثلين الحاضرين حتى يمكنهم اتخاذ قرارات تتسم بالكفاءة والمساءلة. وتُعد عضوية الفريق الاستشاري الاستراتيجي طوعية، ولا يترتب عليها أي مدفوعات أو أموال مخصصة لأعضائها أو لوظائفها. ويتمثل الدور الرئيسي للفريق الاستشاري الاستراتيجي في تيسير المعلومات وضمان تدفقها في اتجاهين بصورة منتظمة مع العضوية الأوسع للمجموعة. وكثيراً ما تكون للعلاقات بين أعضاء المجموعة الاستشارية ديناميات القوة الخاصة بها، وقد يتطلب الأمر جهداً إضافياً لدعم الأعضاء - ولا سيما الجهات المحلية - للتحضير للمناقشات والقرارات المتعلقة بالفريق الاستشاري الاستراتيجي والمساهمة فيها.

لإنشاء فريق استشاري استراتيجي، سيكون مُنسيق (مُنسيق) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بحاجة إلى صياغة الاختصاصات بشروطٍ محدّدة:

- معايير العضوية
- أساليب ضمان التمثيل (أي عدد المقاعد المُخصّصة للأمم المتحدة، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، وما إلى ذلك، وإذا كانت هناك أي حصص للنوع الاجتماعي أو غيرها، مثلاً "يجب أن يكون بين الأعضاء ما لا يقل عن 50 في المائة من النساء".
- طريقة الاختيار (أي من خلال الانتخاب، أو طلبات الانضمام، وما إلى ذلك)
- الفترة الزمنية للخدمة
- المسؤوليات والمساهمات المتوقعة
- ترتيبات تعيين المناوبين أو الاستبدال/الشطب إذا لم يعد عضو الفريق الاستشاري الاستراتيجي نشيطاً أو مناسباً
- قدمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات توجيهات بشأن معايير أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي:

- الأهمية التشغيلية في حالات الطوارئ

- الخبرة التقنية
- القدرة الواضحة على المساهمة الاستراتيجية وتوفير الدعم العملي
- الالتزام بالاستمرار في المساهمة

كثيراً ما يُساهم أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي في مجالات العمل الرئيسية:

- تقييم مقترحات خطة الاستجابة الإنسانية ومُخصّصات التمويل المُجمّع
- تطوير عمليات مشاريع الوثائق الاستراتيجية واستعراضها/إقرارها
- وضع خطة عمل
- وضع معايير مشتركة للخدمة
- دعم عمليات التنسيق في مجالي الرصد والتقييم



3-4 وضع وثيقة الاختصاصات

تصفُ الاختصاصات الغرض من المجموعة الفرعية وهيكلها، وتُوفّر أساساً مُوثقاً يمكن من خلاله الاضطلاع بأنشطة التنسيق. ويتمثل أحد الأنشطة الأولى للمجموعة الفرعية (التي اكتملت في غضون الأسبوعين أو الأسابيع الثلاثة الأولى من الاجتماعات) في تحديد الاختصاصات من أجل ضمان فهم مشترك للقيادة التنسيقية، والعضوية، وطبيعة التنسيق ونطاقه وأهداف أنشطته. وينبغي تحديد الاختصاصات لجميع أفرقة التنسيق، من الصعيد الوطني إلى الصعيد المحلي. وفي سياقات اللاجئين، يمكن للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تُقدّم تقارير إلى الفريق العامل أو القطاع المعني بالحماية، الذي عادة ما تقوده المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي السياقات التي توجد فيها أفرقة تنسيق متعدّدة، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان اتساق جميع الاختصاصات في معلوماتها الأساسية، وكذلك تعريفات العنف المبني على النوع الاجتماعي والمبادئ التوجيهية. وفي السياقات التي جرى فيها إدماج المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ في هيكل تنسيقي قائم من قبل، لا يزال من الهام وضع اختصاصات لهيئة تنسيق حالات الطوارئ.

في المراحل الأولى من تشكيل فريق التنسيق، قد يحتاج مُنسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى القيام بدور أكثر فاعليّة في ضمان الانتهاء من أنشطة بدء العمل. ومع مراعاة ذلك، قد يرغب مُنسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي و/أو الرئيس/الرئيس المشارك لفريق التنسيق في صياغة المخطط الأولي للاختصاصات، بدلاً من وضع الوثيقة الأولية على أساس توافق الآراء. وبعد الانتهاء من المشروع الأولي، يمكن لأعضاء التنسيق المشاركة في عملية التنقيح.

كثيراً ما تكون عملية التنقيح فرصةً مفيدةً للغاية لتوضيح بعض أساسيات الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له في حالات الطوارئ، مثل ما يستتبعه العنف المبني على النوع الاجتماعي على أرض الواقع، وأهمية إشراك الجهات الفاعلة المتعددة القطاعات ومهام فريق التنسيق (انظر الفصلين الأول والثالث). ولهذا السبب، يُوصى بتقديم ملاحظات تعقيبية بشأن الاختصاصات في اجتماع تنسيقي، بدلاً من الرد عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف، ومواصلة المناقشات بشأن محتوى الاختصاصات حتى يتم التوصل إلى توافق في الآراء. (انظر الفصل الخامس للحصول على نصائح حول بناء توافق الآراء.)

وبعد التوصل إلى اتفاق بشأن الاختصاصات، قد ترغب المنظمات في التوقيع عليها عن طريق إدراج أسمائها مباشرةً في الوثيقة. وإذا لم يكن ذلك ممكناً أو مُوصى به لأسباب أمنية، ينبغي للمؤسسات أن تُعطي موافقتها الشفهية على محتوى وثيقة الاختصاصات، والتي ينبغي توثيقها في محضر اجتماع التنسيق بحيث يكون هناك سجل لتوافق الآراء حول الاختصاصات التي يمكن الرجوع إليها إذا نشأت خلافات بشأن طبيعة/الغرض من فريق التنسيق.



الدرس المُستفاد

في استعراضها العالمي للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الذي أُجري في عام 2008، أبرزت مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي استنتاجين رئيسيين يتعلقان باختصاصات المجموعات الفرعية. فأولاً، لم تكن الاختصاصات مشتركة على نطاق واسع في كثيرٍ من الأحيان، بحيث لم يكن لدى العديد من الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي رؤية واضحة بشأن دور فريق التنسيق. وثانياً، لم تكن العلاقة بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة الحماية محدّدة تحديداً جيداً، مما أدّى إلى حدوث التباس بشأن كيفية ارتباط تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بأنشطة الحماية وهياكلها.

وقد أظهرت الممارسة مؤخراً في البلدان المتضرّرة من الأزمات استمرار هذه المشكلة، ولا سيما في مجال إدارة المعلومات. وكثيراً ما يواجه موظفو إدارة المعلومات تحديات في تلقي المعلومات الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الوقت المناسب لأنّ الشركاء يخطون بين ما هي المعلومات التي ينبغي مشاركتها، وكيف، مع مجموعة الحماية والمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والجهات المانحة (غالباً ما تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو اليونيسف، اللتان تقودان مجموعة الحماية أو مجموعة حماية الطفل).

وقد يساعد ذلك على تجنّب المشاكل من خلال تحديد اختصاصات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بمشاركة نشطة من مجموعة الحماية ومجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفل، وضمان التزام الاختصاصات بتزويد أعضاء فريق التنسيق بتوجيهات واضحة بشأن خطوط الإبلاغ. انظر الفصل الثاني والملحق لمزيدٍ من المعلومات حول العلاقة بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة الحماية.

عند تحديد اختصاصات المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وأهدافها والمعايير الخاصة بعضويتها، ينبغي النظر في كيفية جعل هذه المعايير أكثر شمولاً من أجل زيادة مشاركة المجموعات المحلية، ولا سيما المنظمات التي تقودها المرأة والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة التي يُرجّح أن تشارك كأول المستجيبين لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقات الطوارئ. وقد يلزم أن تكون معايير المشاركة مختلفة بالنسبة لهذه الفئات (مثل السنوات اللازمة للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمتطلبات اللغوية، ونطاق العمليات، وما إلى ذلك).



اعتبارات خاصة للفتيات المراهقات

العناصر الرئيسية لاختصاصات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

بشكلٍ عام، ينبغي اختصار الاختصاصات في صفتين أو ثلاث صفحاتٍ بحدٍ أقصى، بحيث يمكن قراءتها بسرعةٍ وسهولةٍ. وبمجرد الانتهاء من ذلك، يمكن استخدامها كوثيقةٍ لتبادل المعلومات مع أعضاء التنسيق الجدد وكذلك مع المجتمع الأوسع. وينبغي ألا تحتوي الاختصاصات على قوائم طويلة من الأنشطة التي يُفضّل تركّها لوثيقة استراتيجية/خطة عمل (انظر الفصل الثالث).

العناصر الأساسية في وثيقة الاختصاصات:

- 1- المعلومات الأساسية: تقديم توطئة موجزة تشرح أسباب تشكيل فريق للتنسيق.
- 2- تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي: يُرجى الرجوع إلى كيفية تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي وأنواعه الرئيسية التي يعالجها فريق التنسيق.
- 3- الغرض العام: الإشارة بإيجاز إلى الهدف (الأهداف) الرئيسية لفريق التنسيق.
- 4- العضوية: يُرجى وصف الأعضاء المستهدفين في فريق التنسيق وتوضيح ما إذا كانت العضوية مفتوحة أم انتقائية. وقد يكون من المفيد أيضاً في هذا القسم إيجاز المسؤوليات المتوقعة للعضوية (المشاركة، والمساءلة، وما إلى ذلك).
- 5- القيادة: وصف هيكل القيادة، وتحديد الوكالة الرائدة، والرؤساء المشاركين لفريق التنسيق، ووصف المسؤوليات المختلفة لجميع

الأطراف بإيجاز. وقد يتضمن هذا القسم أيضاً وصفاً لوظيفة/مسؤوليات الأمانة.

6- الاجتماعات: تقديم معلومات عن وقت الاجتماعات ومكان انعقادها وتواترها.

7- المبادئ/المعايير: يُرجى وصف بعض المبادئ التوجيهية المتعلقة ببرمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي وتنسيق تدخلاته والتي يتوقع أن يلتزم بها الشركاء في فريق التنسيق (انظر الفصل الأول المتعلق بالمبادئ التوجيهية). وقد يُؤدّي ذلك أيضاً إلى بلورة معايير الجودة العالمية الرئيسية التي سيعتمدها أعضاء فريق التنسيق لضمان التمسك بالمبادئ التوجيهية (أي المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات، وتوصيات منظمة الصحة العالمية بشأن الأخلاقيات والسلامة، والمبادئ التوجيهية لإدارة الحالات فيما بين الوكالات، وما إلى ذلك)

8- الإبلاغ: وصف الجهات التي ستقدّم لها تقارير المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وطبيعة هذه التقارير. في نظام المجموعات الذي توجد فيه مجموعة حماية، ينبغي شرح التقارير على الصعيد الوطني وكيفية ارتباطها بقيادة مجموعة الحماية وشرح كيف أنّ الإبلاغ على الصعيد دون الوطني يرتبط بالمجموعة الفرعية الوطنية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

9- الوظائف/المسؤوليات الرئيسية: صف بإيجاز بعض الأنشطة الرئيسية لفريق التنسيق، مثل تلك المحدّدة في الفصل الثالث من هذا الدليل.

تذكّر أنّه يجب معالجة كل موضوع أعلاه بإيجاز قدر الإمكان من أجل إبقاء الوثيقة وجيزة وسهلة القراءة.

انظر الملحق 22: عيّنة من اختصاصات مجموعة التنسيق الوطنية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي



اختصاصات أفرقة التنسيق على الصعيد الميداني

من المرجح أن يكون المحتوى العام لاختصاصات أفرقة التنسيق على الصعيدين الوطني والميداني متشابهاً تشابهاً كبيراً؛ حيث سيتمثل الفرق الأساسي في المهام/المسؤوليات. فعلى الصعيد الوطني، قد تكون الأنشطة أوسع نطاقاً وتُركّز على السياسات، والمناصرة، والإشراف على جمع المعلومات، وجمع الأموال، وما إلى ذلك، في حين أنّ الأنشطة المضطّعة بها على الصعيد المحلي قد تكون أكثر ارتباطاً بضمان البرمجة والرصد الفعّالين. وعلى الصعيد المحلي، من الهام أن يُوضّح لشركاء التنسيق اختلاف الاختصاصات الخاصة بفريق التنسيق عن إجراءات التشغيل القياسية. (انظر الفصل الثالث المتعلق بإجراءات التشغيل القياسية).

4-4 الأفرقة العاملة التقنية

إنّ الأفرقة العاملة التقنية، التي يُشار إليها أحياناً أيضاً باسم فرق العمل، هي أساساً أفرقة عاملة أو مجموعات مواضيعية من الأفراد داخل المجموعة الفرعية التي تُسند إليها مهام محدّدة - ويرتبط العديد منها بوظائف المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الموصوفة في الفصل الثالث من هذا الدليل. وتُشكّل الأفرقة العاملة التقنية طريقة مفيدة لإسناد المسؤولية إلى مجموعة صغيرة نسبياً من المتطوعين (من أربعة أشخاص إلى عشرة) من أجل زيادة كفاءة فريق التنسيق عبر تجنّب العملية التي تستغرق وقتاً طويلاً والمتمثلة في إدارة جميع أنشطة في إطار نصاب قانوني كبير.

تُعد المجموعات الفرعية مفيدة لأنها تُساهم فيما يلي:

- تفويض المسؤولية إلى مجموعة صغيرة نسبياً لزيادة الكفاءة.
- تعزيز الملكية والمساءلة لدى المشاركين في فريق التنسيق.
- إتاحة الفرصة للاستفادة من القدرات/الخبرات المحددة للشركاء.
- تيسير بناء القدرات عندما يُشجّع مَنْ هُمْ أَقَلّ خبرة على الانضمام إلى مجموعة فرعية يقودها أشخاص لديهم خبرة أكبر.
- تجنّب القيادة من القمة إلى القاعدة التي يتخذ فيها مُنَسِّق (مُنَسِّق) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي معظم القرارات.
- بناء التلاحم بين الأعضاء العاملين معاً من أجل هدف مشترك في المجموعات الصغيرة.
- زيادة زخم فريق التنسيق عن طريق السماح له بالعمل على عددٍ من الأهداف المختلفة في وقتٍ واحد.

يستغرق الفريق المَعني وقتاً في بعض الأحيان لترسيخ جهوده الرامية إلى العمل بتضافر تجاه تحقيق الأهداف والغايات المشتركة، على النحو الموصوف في الفصل الخامس من القسم المتعلق بالقيادة التعاونية. ولهذا السبب، قد يتبع مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في البداية أسلوباً أكثر توجيهاً. ومع ذلك، يجب أن ينتقل إلى أسلوب أكثر تفويضاً بمجرد أن يكون هناك مؤشر على تنامي اتساق عمل شركاء التنسيق والتزامهم. ومع أنّ معيار المشاركة ينبغي تعزيزه منذ بداية إنشاء مجموعة فرعية، فقد لا يكون من مصلحة المجموعة أن تستحدث فوراً فرقة فرعية للتنسيق، قبل أن تُتاح لأعضاء التنسيق فرصة لبناء الثقة.

وبعد أن يكون أعضاء الفريق قد عملوا بنجاح معاً لوضع اللمسات النهائية على الاختصاصات، يمكن لمُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي البدء في التماس اهتمام المجموعة في استحداث فرقة فرعية لأنشطة معينة. وإذا كانت المشاركة الأولية بطيئة، فإنّ مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي قد يكون مثلاً يُحتذى به بالتطوع لقيادة فريقٍ أو اثنين من الأفرقة الفرعية الأولى. وبما أنّ فريق التنسيق يواصل جهوده لتوظيف أقدامه في العمل، ينبغي بذل جميع الجهود لتشجيع الشركاء ذوي الخبرات ذات الصلة على القيام بأدوارٍ قيادية للأفرقة الفرعية، كما ينبغي تشجيع الشركاء الأقل نشاطاً على العمل كمشاركين في الأفرقة الفرعية.

وتقوم الأفرقة العاملة التقنية بأعمالها خارج نطاق اجتماعات التنسيق، وهي بالتالي مسؤولة عن تنظيم توقيّات اجتماعاتها وتواترها. ولضمان المساءلة، ينبغي أن يضع كل فريق عامل تقني جدولاً زمنياً للأنشطة/المُخرجات وأن يُقدّم تقريراً عن التقدم الذي أحرزه خلال اجتماعات التنسيق. وإذا كان الفريق مسؤولاً عن استحداث منتج معين (مثل ملصق عن العنف المبني على النوع الاجتماعي)، فينبغي أن تتاح فرصة للاستعراض تجريبها المجموعة الفرعية بكاملها. وينبغي أن يُؤدّي الفريق العامل التقني عمله بدعمٍ من العضوية الكاملة.

وإذا كان هناك فريق عامل تقني يتباطأ في القيام بنشاطه الخاص، فقد يكون من المفيد لمُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يتدخل ويستطلع أي مشاكل ناشئة، مثل الافتقار إلى الموارد التقنية أو المالية، أو التضارب/الخلاف بين أعضاء المجموعة (انظر الفصل الخامس بشأن حل النزاعات). وينبغي أن يقوم مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بتمكين الفريق من خلال إبراز النجاحات التي تحقّقت في اجتماعات التنسيق.

وللمضي قُدماً في التوطين، قد تنظر المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في إنشاء فريق عامل تقني يُركّز على هذه المسألة. وينبغي أن يضم هذا الفريق منظمة محلية ويُفضّل أن تتولى هي مهام القيادة فيه. ويمكن لهذا الفريق أن يُحدّد مجموعةً من الخطوات العملية ذات الأولوية ويرصدها على أساس سنوي لإشراك الشركاء المحليين في التنسيق ومجالات العمل المختلفة للاستجابة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (أي ما يجب أن يحدث من حيث بناء المهارات واللغة والمشاركات ودعم القيادة المشتركة، وما إلى ذلك). وقد يقوم الفريق أيضاً برصد أو تحديد طرق لتقييم تنفيذ مبادئ الشراكة في إطار المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.



الممارسة الواعدة

خلال أزمة لاجئي الروهينغيا في عام 2017، حدّد القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في كوكس بازار جهود تطوير مسارات الإحالة باعتبارها أولوية رئيسية في خضمّ التوسّع السريع في تقديم خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد شكّل القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي فريقاً عاملاً تقنياً من الأعضاء الأساسيين في القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لوضع مبادئ توجيهية وإجراءات وموارد لإدماج مُقَدِّمي الخدمات الذين يلتزمون بالمعايير الدنيا لتقديم الخدمات في شبكات الإحالة القائمة على المخيمات. وضّمّ الفريق وكالات الأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية واجتمع كل أسبوعين لأشهر عدة.

ووضعت قوائم مرجعية وإجراءات للمعايير الدنيا من أجل دعم عمليات استعراض النظراء لتعزيز جودة الرعاية داخل شبكات الإحالة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي أعقاب عملية مشتركة لرسم خرائط الخدمات واستعراض النظراء، وضع القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي آليات إحالة فريدة من نوعها لـ 22 موقعاً من مواقع المخيمات التي تُشارك فيها خدمات الصحة المُنفَّذة للأرواح وإدارة الحالات، بما في ذلك الخدمات المتاحة للاجئين والمجتمع المحلي المُضيف.

وقام فريق التنسيق التابع للقطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، بدعم من موظف إدارة المعلومات، بإعداد موارد إلكترونية وأخرى مطبوعة ملائمة لمُقدِّمي الخدمات الذين يشرحون لجهات التنسيق مسارات الإحالة، ويُقدِّمون توجيهات بشأن ممارسات الإحالة المأمونة بلغتين. ووضعت أيضاً بطاقة جيب مرجعية تستند إلى مسارات الإحالة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للعاملين في الخطوط الأمامية عبر القطاعات. وحظيت هذه المنتجات بتأييد أعضاء القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وأطلقت في مناسبة رسمية استهدفت جهات فاعلة أخرى في القطاع. وتُعتبر مسارات الإحالة هذه مميزة بالنسبة للطريقة التعاونية والفعّالة التي طُوِّرت بها باستخدام معايير تقنية عالية للجودة، وذلك نتيجةً للخبرة الكبيرة المتنوعة التي ساهم بها أعضاء القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الفريق العامل التقني.

وقد أضيف الطابع الرسمي على الفريق العامل التقني بوصفه فرقة عمل معنية بإدارة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في عام 2018، واشتركت في رئاسته اللجنة الدولية للإنفاذ. ويجري كل شهرين إجراء استعراض من قِبَل النظراء وتحديث مسارات الإحالة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

4-5 تنفيذ إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاعات أخرى

تعريف إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

يُشار كذلك أحياناً إلى إدماج إجراءات التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية إلى أنه **دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي**. وهي عملية تضمن أنّ التدخلات الإنسانية في جميع المجموعات/القطاعات: (1) لا تتسبب في العنف المبني على النوع الاجتماعي أو تزيد من احتمال وقوعه؛ و(2) تسعى بشكلٍ استباقي إلى تحديد واتخاذ إجراءات للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياق ذي الصلة وفي تصميم البرامج وتنفيذها؛ و(3) تعمل بشكلٍ استباقي أيضاً على تيسير ورصد الوصول المأمون من قِبَل الفئات الضعيفة إلى الخدمات. ويختلف إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي عن البرمجة المُتخصِّصة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وإن كان مُكِّملاً لها، حيث يشمل خدمات الاستجابة للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتدخلات الوقائية الأطول أجلاً.

ولكي يكون إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي فعّالاً داخل مجموعة معينة، يجب أن تكون العملية مملوكة ومدفوعة من قِبَل المجموعة نفسها. وينبغي ألا يكون إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولية حصرية تقع على عاتق الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بل هو مسؤولية الجميع. ويدعم مُنَبِّقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي العمل المشترك بين الوكالات والمساءلة من أجل التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، مع تشجيع المجموعات غير المعنّية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على قيادة مبادرات إدماج

التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجالات خبراتهم القطاعية. وفي نهاية المطاف، فإن التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أمر لا غنى عنه في جهود تحقيق هدف جميع المجموعات المتمثل في تعزيز سلامة الأشخاص المتضررين من الأزمات، وصون كرامتهم، وضمان رفاههم، وعدم التسبب في وقوع أي ضرر.

دور الجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

يُشكّل دعم إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي جزءاً من عمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع وظائف التنسيق الأساسية. انظر الفصل الثالث لمزيد من المعلومات بشأن كل وظيفة من وظائف التنسيق الأساسية.

تؤدي الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي دوراً قيادياً في:

- توفير معلومات دقيقة ومبسّرة عن خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وعمليات الإحالة المتاحة لجميع القطاعات، بما في ذلك بناء القدرات بشأن كيفية تلقي ما يجري إفساؤه من معلومات وإحالة الناجين للخدمات بشكلٍ مأمون (الوظيفة الأولى)
- تيسير ودعم القطاعات/المجموعات غير المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لتقييم مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحليلها في سياقها باستخدام البيانات والمعلومات المتوفرة من مجموعة متنوعة من القطاعات والمصادر تماشياً مع ممارسات البيانات الأخلاقية والمأمونة (الوظيفة الثانية)
- تيسير المناصرة وتبادل المعلومات مع الشركاء ذوي الصلة بأفكار عملية ولموسة للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاعاتهم (الوظيفة السادسة)

تؤدي الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي دوراً داعماً فيما يلي:

- تقديم الدعم التقني بشأن إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في عمليات اتخاذ القرارات الإنسانية والتخطيط الاستراتيجي (مثل الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، وخطة الاستجابة الإنسانية، وخطة الاستجابة المشتركة، وما شابه ذلك) مثل تحليل الاحتياجات، والمؤشرات، والأنشطة أو غيرها من المكونات للقطاعات/المجموعات غير المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (الوظيفة الثالثة)
- توفير التوجيه التقني للقطاعات الأخرى بشأن كيفية تيسير المشاورات مع المجتمعات المحلية، ولا سيما مع النساء والفتيات، وأفضل الممارسات، وأوجه التكيف، والاعتبارات السياقية للتخفيف من حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر الاستجابة الإنسانية (انظر الوظائف الثانية والثالثة المتصلتين بالمشاورات المتعلقة بتقييم المعايير والتوجيهات وتطبيقها)
- تيسير فرص وطلبات بناء القدرات، ولا سيما ما يتعلق بتأهب القطاعات الإنسانية للوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (الوظيفة الخامسة)

في أعقاب زلزال الإكوادور عام 2016، أجرت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وقطاع تنسيق المخيمات وإدارتها تقييمات مشتركة، وحدّدت الحاجة إلى دعوة سلطات إدارة المخيمات إلى توفير أماكن مؤقتة للمرأة في مخيمات النساء والفتيات. واضطلع قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها ببناء هذه الأماكن، في حين اضطلعت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بتنسيق الشركاء الذين سيعملون معها. وقد جرى تكرار هذه الممارسة في كوكس بازار في عام 2017.



الممارسة الواحدة

منطلقات إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

يتطلّب النجاح في المشاركة في قضايا إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجموعات/القطاعات غير المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي فهم أولويات القطاعات الأخرى ومُخرجاتها من أجل تحديد منطلقات إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد يكون من المفيد تثقيف الزملاء في القطاعات الأخرى بكيفية مساهمة إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في زيادة سلامة البرامج وجودتها، وهو ما يؤدي إلى نتائج أفضل في قطاعاتها. وحتى الآن، أظهرت مختلف المجموعات والوكالات قيادة قوية في التصدي لمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويُشكّل استخدام القيادة الحالية وموارد المجموعات خطوةً أولى حاسمة. وتشمل الأمثلة ما يلي:

- المجموعة العالمية للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، خمسة من الالتزامات الدنيا المتعلقة بضمان سلامة المتضررين وصون كرامتهم (صدرت قبل المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي)

- المجموعة العالمية للمأوى، العنف المبني على النوع الاجتماعي وتخطيط المواقع في حالات الطوارئ؛ والعنف المبني على النوع الاجتماعي والتوزيعات: المواد غير الغذائية، ومواد المأوى والتغذية؛ والبرمجة الجيدة للمأوى: أدوات للحد من خطر العنف المبني على النوع الاجتماعي
- دليل العنف المبني على النوع الاجتماعي لبرنامج الأغذية العالمي، ووحدة الطوارئ والانتقال
- الإطار المؤسسي للمنظمة الدولية للهجرة للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في أوقات الأزمات (يُشير إلى أنه ينبغي لجميع العمليات القطاعية للمنظمة الدولية للهجرة أن تعمل على التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي)

توجيهات بشأن إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

تشمل التوجيهات العالمية الأساسية لإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ المبادئ التوجيهية لإدماج التدخلات الجنسانية في العمل الإنساني، المشار إليها بوصفها المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (انظر الفصل الأول)، فضلاً عن دليل النوع الاجتماعي في العمل الإنساني (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2017).

صُممت المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خصيصاً للاستخدام من قبل الأخصائيين غير المعنيين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتتضمن توصيات عملية وخاصة بقطاعات محدّدة للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية. تتألف المبادئ التوجيهية من أدلة المجالات المواضيعية التي تُوفّر قوائم مرجعية للإجراءات الأساسية الخاصة بقطاعاتٍ محدّدة وتوصيات قطاعية لاستراتيجيات التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويمكن أن تكون قائمة الإجراءات الأساسية مقدّمة مفيدة للمبادئ التوجيهية للجهات الفاعلة في المجموعات.

وهناك قائمة مرجعية من ثلاث صفحات (ص 25-27) بشأن ما يمكن أن تفعله المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لدعم إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع قطاعات العمل الإنساني ويُخصّص الرسم البياني مجالات العمل المختلفة التي سيشارك فيها فريق التنسيق مع نظرائه من المجموعات/مُنسقي القطاعات لتحقيق الإدماج:

- البرمجة
- السياسات
- الاتصالات وتبادل المعلومات
- التنسيق مع القطاعات الإنسانية الأخرى
- الرصد والتقييم

تقدّم مصفوفة "الإجراءات الأساسية" قائمةً مُفصّلةً بالإجراءات الخاصة بكل مجال عمل.

ليس من الضروري اتخاذ الإجراءات التي تُعزّز إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي دفعةً واحدة، وهي ليست مسؤولية شخص واحد. ولا يلزم أخذها مع كل مجموعة/قطاع في وقت واحد؛ بل يُعدّ دعم المجموعات الأخرى بإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أحد مجالات العمل العديدة للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويُشجّع الأعضاء على تيسير الاستثمار وحسن المسؤولية من جانب الجهات الفاعلة غير المعنّية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشأن مبادرات إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وأن يعملوا باستراتيجية لتحديد مواضع وطريقة تنسيق أوقاتهم وجهودهم الجماعية.

تركيز الجهود على مخاطر محدّدة تتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، على النحو المحدّد في التقييمات الشاملة للمجموعات، والتي تُعد لازمة في حينها على وجه الخصوص أو عاجلة للمجتمعات المتضرّرة. وكنقطة انطلاق، اختر مسألة واحدة تثير مستويات قوية من الالتزام لدى مختلف أفرقة التنسيق، ولا سيما بين المُنسقين الآخرين في المجموعات. ويمكن استخدام نهج إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لحل المشاكل بمجموعة أو مجموعات محدّدة: كيف يمكن الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي مع زيادة جودة البرمجة وفقاً للمقاييس والمعايير الخاصة بالقطاع؟ على سبيل المثال، حاول حل المسائل المتعلقة بإدارة النظافة الصحية في فترة الطمث بدءاً بمجموعة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ومجموعة الصحة، ثم وسّع نطاق هذه الجهود لتشمل مجموعتي التعليم والمواد غير الغذائية. ويمكن لأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المساعدة في معالجة المسائل المتعلقة بالوقود ومواقف الطهي المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والأمن الغذائي وسبل العيش، أو الاستعانة بعمليات تدقيق السلامة لمعالجة قضايا السلامة المجتمعية مع مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها. وتُعد مجموعة المأوى

ومجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها في هذا المجال عنصرين أساسيين لضمان أن تُساهم التدخلات المتعلقة بتخطيط المواقع في التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وأن يكون هناك حيزٌ مناسب للأماكن المؤاتية للنساء والفتيات منذ البداية. وبمجرد تحقيق النجاح في مسألة معينة، يُرجَّح أن تكتسب اعتبارات إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي زخماً مع القطاعات الأخرى.

ولكي تضطلع المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بدورها في دعم إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، يجب أن تُفوّض العمل فيما بين أعضائها ممن لديهم خبرة وثيقة الصلة بالموضوع، وأن تُشرك طائفةً متنوعةً من الجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وكذلك الجهات الفاعلة غير المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل التطوع وتكريس جزء من وقتها للعمل في مختلف القطاعات. ولا يمكن أن يكون إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي فعّالاً إذا ظل مقتصرًا على مُنسِّق (مُنسِّق) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد يساعد نظام جهات التنسيق على تحقيق إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، على النحو المبين أدناه.

يحتوي الموقع الشبكي للمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على نسَخ جاهزة للطباعة من المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وملصقات، وأدوات تدريبية، وقائمة مرجعية بالإجراءات الأساسية (ص 18-27).



أداة إلكترونية

تيسير التعاون بين المجموعات

في سياق حالة الطوارئ، قد تكون الجهات الفاعلة في المجموعة غير متحمسة إلى حدٍ ما تجاه تناول قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي لأنها بالفعل مثقلة بأعباء التحديات الأخرى المرتبطة بقطاعها. ويُعد الاتصال والرصد المستمران للأنشطة القطاعية من العناصر الهامة لأنشطة إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتمثل التحدي هنا في معرفة كيفية إيجاد الوسائل الكفيلة بتأسيس هذا التعاون.

كيف يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تُيسر التعاون مع القطاعات الأخرى:

- تطوير الموارد (وتحديثها) حول المكان الذي يمكن فيه للناجين والمعرّضين لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي الوصول إلى نُظم رعاية مأمونة وسريّة ومناسبة. هذا بالإضافة إلى تبادل هذه المعلومات بصورة استباقية ومنتظمة مع المجموعات/القطاعات الأخرى بحيث يمكنها إحالة أي ناجين أو أشخاص معرّضين للعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى قنوات الدعم/الاستجابة المناسبة.
- تقديم عروض دورية لقيادة المجموعات في اجتماعات التنسيق بين المجموعات/القطاعات (مجموعة الفريق العامل المعني بالتنسيق بين المجموعات /الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات).
- وشُساهم مجموعة الدعم في تحديد شخص لديه ما يكفي من السلطة والالتزام داخل فريق التنسيق التابع له لتمثيل مجموعته/قطاعه في اجتماعات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عقد دورات توجيهية/تدريبية مع صنّاع القرار الرئيسيين في مجال العمل الإنساني (مثل منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المُقيم، والفريق المُقْمَرِي للعمل الإنساني، وأعضاء الفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والشركاء الحكوميين الرئيسيين، والمانحين، إلخ).
- تحديد المناصرين والعمل معهم ودعمهم على مختلف مستويات الاستجابة الإنسانية داخل البلد المعني للتشجيع على استيعاب التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
- تحديد أعضاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لحضور مختلف اجتماعات المجموعات بانتظام من أجل عرض الشواغل المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي حسب الاقتضاء وتقديم تقرير عن القضايا المُستجدة في اجتماعات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ضمان توفّر أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي من شركاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (وعند الاقتضاء، القدرة الاحتياطية الأخرى الجاهزة للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي) لدعم مُنسِّق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمجموعات لتطوير الأدوات وتأطيرها لتناسب عناصر العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- إجراء تخطيط مشترك وتنفيذ عمليات تدقيق السلامة، أو أنواع أخرى من التقييمات مع القطاعات الرئيسية، مثل مجموعة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية أو مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها.
- استخدام جهات تنسيق معينة لإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي من المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي التعريف بجهات التنسيق هذه خلال حضورها الأول في الاجتماعات الأخرى للمجموعات/القطاعات. وينبغي أن يُصبح رفع التقارير من جهات التنسيق إلى المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بنداً ثابتاً في جدول الأعمال.

جهات التنسيق لإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

إذا اختارت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي استخدام نظام جهات التنسيق، فعادةً ما تكون أكثر فاعليةً إذا كانت إحدى جهات التنسيق على الأقل عضواً في الوكالة التي تقود أو تشترك في قيادة المجموعة التي عيّنتها. وكثيراً ما يساهم هذا النظام في تيسير الاتصال غير الرسمي وتسهيل تبادل المعلومات بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والقطاع المستهدف. ويمكن أن يساعد أيضاً في تعظيم الموارد والمناصرة، بما أن جهة التنسيق في وضع يؤهلها إجراء المناصرة الداخلية مع الوكالة الرائدة للمجموعة المستهدفة من أجل تحديد أولويات إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وحيثما أمكن، ينبغي تحديد ما لا يقل عن جهتين من جهات التنسيق لكل قطاع ترغب المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في استهدافهما. ولزيادة الاستدامة، ينبغي تحديد وكالات/منظمات التنسيق التي لديها خبرة في مجال إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي أو تمتلك نهجاً قوياً في دمج الحماية.

في جميع اجتماعات تنسيق المجموعات، ينبغي لجهات التنسيق المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي القيام بما يلي:

- طرح المسائل ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وفقاً للمناقشات والأولويات في المجموعات/القطاعات.
- توجيه المجموعات مباشرةً للعناصر ذات الصلة في المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وكذلك الموارد الخاصة بالمجموعات والمتاحة من المجموعات العالمية أو الوكالات الرائدة أو من داخل البلد المعني.
- مناصرة إبقاء مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي على جدول أعمال جميع الوكالات المشاركة، بما في ذلك ضمان حصول جميع الوكالات على المبادئ التوجيهية والأدوات وفرص التدريب ذات الصلة.
- ضمان حصول الجهات الفاعلة في المجموعات/القطاعات على معلومات مُحدّثة عن مكان وكيفية تقديم الإحالات إلى الناجين والأشخاص المعرضين لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

قد تخشى جهات التنسيق من التحدّث في الاجتماعات التي يجري عقدها مع شركاء قد يكونون غير متحمسين لحضور جهات التنسيق، أو غير راغبين في مناقشة مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وبالتالي، ينبغي تثقيف جهات التنسيق بشأن مسؤولياتها، وكذلك بشأن الاتصالات الاستراتيجية، لكي تعي جوهر رسالتها الرئيسية وتكون قادرة على تقديمها بصورة موجزة وفعّالة. وينبغي لجهات التنسيق أيضاً أن تلتزم بالتنسيق بين المجموعات/القطاعات للحصول على دعمها في تقديم عروض تقديمية، فضلاً عن جعل العنف المبني على النوع الاجتماعي بنداً ثابتاً في جدول أعمال المجموعة.

يتطلب التنسيق الفعّال وقتاً ومهارات وطاقة كبيرة. وينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تستثمر الوقت والموارد لتوفير التدريب أو التوجيه أو غير ذلك من أشكال الدعم لجهات التنسيق والاعتراف باستمرار بالمساهمات الكبيرة التي تُقدّمها جهات التنسيق للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

على النحو الأمثل، ينبغي ترشيح/تعيين جهات التنسيق التابعة للمجموعات غير المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل مجموعتها لتعزيز الملكية بشأن إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويعمل الاتفاق والقرارات الصادرة داخل المجموعة على تمكين المجموعة من تقرير كيفية تنفيذ إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمسؤوليات الأساسية للمجموعة.



المشاركة الهادفة

ويمكن زيادة تعزيز نُظم جهات التنسيق من خلال المزاجية بين مركز اتصال دولي واحد على الأقل ومُنسّق وطني واحد لكل قطاع مستهدف. ويسمح هذا الأمر بمشاركة المسؤولين، وتعظيم المعارف والخبرات بأنواعها المختلفة التي يمتنع بها كل نظير من النظراء. كما أنه يبني على الاستدامة لجهود الدمج، إذا كان من المرجّح أن يكون للمنظمة الوطنية وجود طويل الأجل في مجال الاستجابة. ويمكن أيضاً استخدام هذا النظام كشكلٍ من أشكال التوجيه، إذا كانت هناك جهة تنسيق واحدة ذات خبرة كبيرة يقابلها شريك آخر ما زال في مرحلة التعلم بشأن دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي.



الممارسة الواعدة

في الصومال عام 2018، نجحت المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، المدعومة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تيسير تنظيم حلقات عمل تدريبية لدمج العنف المبني على النوع الاجتماعي مع 90 مُنَسِّقاً ميدانياً من مجموعات تنسيق المخيمات وإدارتها، والتعليم، والتغذية في عدة مواقع. وقد تمثّل الهدف الرئيسي في تحسين مهارات المُنَسِّقين الميدانيين، بحيث يكون لديهم قدر أكبر من القدرة على تخطيط أنشطة المجموعات وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها باستخدام المؤشرات المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في كل قطاع، على النحو المُوصى به في المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. بالإضافة إلى ذلك، تعلّم المُنَسِّقون كيفية إحالة الناجين بشكلٍ مأمون، من خلال الدورات التي تشرح النهج الذي يُركّز على الناجين، ومسارات الإحالة، والخطوط الساخنة في مناطقهم الجغرافية.

وقد حُطِّت حلقات العمل التدريبية بالاشتراك بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعات المستهدفة ومُولت من قبل المجموعات التي تلقت التدريب. وأسفر التدريب عن وضع خطط عمل مشتركة لإدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجموعات المستهدفة وتحسين الاتصال بين الجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وكذلك لدى الجهات الفاعلة غير المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد تقدّم عددٌ متزايدٌ من المجموعات بطلب الدعم لهذا النشاط.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى المذكرة التوجيهية التي ستصدر قريباً بشأن أدوار أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي ومسؤولياتهم المتعلقة بإدماج إجراءات التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع قطاعات المساعدة الإنسانية. للاطلاع على مزيد من المعلومات المحدثة، يُرجى زيارة الموقع الشبكي لمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك الموقع الشبكي للمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.



أداة إلكترونية

6-4 تنفيذ إدارة المعلومات

تحديد إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

تُشير إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى العمليات القائمة على المبادئ والمنهجية والتعاونية لجمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتحليلها وتخزينها وتقاسمها واستخدامها بشكلٍ مأمون وأخلاقي لتمكين التنسيق والاستجابة القائمة على الأدلة وذات الجودة العالية للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

يُعد توفير المعلومات الرئيسية عن العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحليلها في السياقات الإنسانية أمراً أساسياً لتحسين التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والتنسيق. فهذه المعلومات تُساهم في توجيه البرمجة والاستجابة استناداً إلى الأدلة وتُتيح إجراء تحليل مشترك للاحتياجات والثغرات وأولويات الاستجابة. ويمكن استخدام المعلومات على صعيد المجموعات المشتركة (بين الشركاء في المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي) وعلى صعيد المجموعات (بين المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعات الأخرى). ولإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي عدة أهداف:

- تعزيز تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي
- ضمان أن تكون المعلومات عن العنف المبني على النوع الاجتماعي دقيقة وحسنة التوقيت
- وضع بيانات أساسية ذات صلة بالاستجابة وقياس التقدم المحرز بالمقارنة معها
- تطوير منتجات مخصصة لإدارة المعلومات لتحليل كيفية تحسين الاستجابة
- السماح بالنداءات المستندة إلى الأدلة من أجل الحصول على التمويل، بما في ذلك المناصرة
- تعزيز إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجموعات الأخرى
- تيسير أنشطة الرصد والتقييم

مسؤوليات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

كما ذكرنا في الفصل الثالث، فإن إدارة المعلومات هي إحدى العمليات الرئيسية التي تُمكن المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من الاضطلاع بمهامها. وإدارة المعلومات تأثيرٌ مباشرٌ على جودة وكفاءة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له. ويُحدّد التوجيه التشغيلي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - بشأن مسؤوليات قادة المجموعات/القطاعات، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تجاه إدارة المعلومات - مسؤوليات الوكالة الرائدة لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي كما يلي:

- توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإدارة المعلومات
- مشاركة موارد إدارة المعلومات وقدراتها داخل المجموعات وغيرها
- المساهمة في تنسيق إدارة المعلومات بين المجموعات بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
- ضمان الالتزام بالمعايير والسياسات والمعايير العالمية - والوطنية أيضاً - لإدارة المعلومات
- العمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لوضع النُظُم والعمليات اللازمة لمشاركة المعلومات بفاعليّة مع شركاء المجموعة
- توفير معلومات مُحدّثة باستمرار عن المجموعات
- وضع سياسة تضمن سرّيّة البيانات والخصوصية ضمن المجموعة الخاصة بها
- ضمان أن تكون جميع المعلومات مُصنّفة حسب العُمُر ونوع الجنس

لشركاء المجموعات الفرعية على الصعيد القطري مسؤوليات محدّدة في إدارة المعلومات تتمثل فيما يلي:

- الحكومة: التأكيد من أنّ إدارة المعلومات التي يجري تنفيذها لدعم الاستجابة الإنسانية تستندُ إلى مجموعات البيانات الحالية والوطنية، وتعمل على تطوير نُظُم إدارة المعلومات بطريقة مستدامة. وقد يشمل ذلك بناء القدرات من أجل تسليم أو إدماج موظفي إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في هيكل تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك في السياقات التي لا يُشكّل فيها ذلك مخاطر على الحماية.
- الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني: تبادل المعلومات ذات الصلة بفهم الوضع القائم والاستجابة. وينبغي تشجيع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تشارك في المجموعة كمراقبين على تبادل المعلومات مع المجتمع الإنساني الأوسع نطاقاً.
- شركاء المجموعة: التقيد بالتعريفات والمؤشرات المتفق عليها عموماً للاحتياجات والأنشطة القطاعية، فضلاً عن استخدام البيانات الأساسية والمرجعية المشتركة، والتي جرى تصنيفها حسب العُمُر ونوع الجنس، والنظر في قضايا التنوع.

يُشير التوجيه التشغيلي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً إلى أهمية التوطين وبناء القدرات. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في المناقشات الجارية بشأن جدول أعمال التوطين، والالتزامات الواردة في الصيغة الكبرى بإضفاء الطابع المحلي على العمل الإنساني القائم على المبادئ قدر الإمكان. ولتسهيل توظيف إدارة المعلومات يمكن للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي القيام بما يلي:

- ضمان دعم أنشطة إدارة المعلومات لنُظُم المعلومات الوطنية ومعاييرها، وكذلك بناء القدرات المحلية والحفاظ على الروابط المناسبة مع السلطات الحكومية والحكومية والمحلية ذات الصلة.
- العمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وقيادات المجموعات لتعزيز الجهود الوطنية، بما فيها المؤسسات التي ليست جزءاً من المجموعة أو الحكومة، وليس الاستعاضة عنها أو تقليص وجودها.

ينبغي أن تلتزم الوكالة (الوكالات) الرائدة المعنية بالمجموعات موارد لإدماج موظفي إدارة المعلومات كجزء من الفريق القيادي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وعلى النحو الأمثل، ينبغي أن يكون لدى أخصائيي إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي فهم جيد للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك دوافعه ومخاطره وأوجه الضعف المترتبة عليه في الأزمات الإنسانية، فضلاً عن مهارات إدارة البيانات والمعلومات. يضطلع أخصائيو إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بعددٍ من المسؤوليات، وهي:

- تنظيم والحفاظ على نُظُم مأمونة ومُيسرة لتبادل المعلومات بشأن المعايير/المبادئ التوجيهية والتقييمات وعمليات تعبئة الموارد والتنسيق المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي
- تنظيم والحفاظ على نُظُم معلومات مُيسرة تعمل على تيسير التواصل المأمون بين أعضاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والقطاعات الأخرى
- التفاهم والتنسيق مع موظفي إدارة المعلومات في القطاعات الأخرى للحفاظ على المعايير العالية لإدارة المعلومات تماشياً مع مبادئ العمل الإنساني والمبادئ التوجيهية.
- استخدام نُظُم إدارة المعلومات والتكنولوجيا لدعم التنمية والحفاظ على المنجزات الرئيسية المُتوخَّاة للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل الاضطلاع بوظائفها الأساسية (مثل رسم خرائط الخدمات وتطوير مصفوفة 3/4/5W وتنفيذها؛ وإجراء تقييمات، وتوفير معلومات للرصد والتقييم، والمناصرة)
- تحديد مختلف أنواع وتوليفات مصادر البيانات (الكمية والنوعية) والسعي للحصول عليها وتحليلها لتحسين فهم بيئة تقديم الخدمات؛ تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (السلامة وعدم التمييز والسرية والموافقة المستنيرة) في جميع الأوقات باعتبارها حجر الزاوية لإدارة البيانات المأمونة والأخلاقية، بما في ذلك عدم التماس أو إفشاء معلومات غير مُصرَّح بها قد يُسبب فهمها على أنَّها دليل على انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي
- تطوير ونشر منتجات منتظمة تتعلق بإدارة المعلومات (تقارير الحالة، ولوحات المتابعة، ورسم خرائط الخدمات، وما إلى ذلك)
- ضمان تلبية جودة المعلومات المُقدَّمة من الشركاء لمتطلبات التحليل الفعَّال، والتي يمكن أن تشمل بناء القدرات العادية للشركاء (التدريب، والدعم الفردي، ودورات التعلُّم في أثناء عقد اجتماعات المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ودورات تجديد المعلومات، وما إلى ذلك)

تكتسي هذه المسؤوليات أهميةً كبيرةً في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية وفي جميع الوظائف الأساسية للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويُقدِّم موظف إدارة المعلومات دعماً حاسماً للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل تحديد الاستجابة وتحليلها ووضع استراتيجياتها وتقييمها، وتدريب الشركاء على المشاركة بفاعليَّة في تبادل المعلومات وتحليلها على نحوٍ يدعم هذه العمليات.

وقد ارتفع الطلب على أخصائيي إدارة المعلومات المهرة في القطاع الإنساني في العقد الماضي. وفي حين أنَّ العديد من أنشطة إدارة المعلومات التقليدية وأدواتها أصبحت القاعدة بالنسبة إلى معظم العاملين في مجال العمل الإنساني، فإنَّ ميدان إدارة المعلومات يتزايد تعقيداً مع ظهور عدة وظائف تتطلب كفاءات محدَّدة. ومن شأن فهم الكفاءات المطلوبة من هذا الأخصائي، في سياقٍ بعينه، أن يدعم عملية تحديد الأخصائي المطلوب في مجال إدارة المعلومات وتوظيفه. ويمكن أن يكون لموظف إدارة المعلومات مسميات مُتخصِّصة مختلفة، مثل المحلل أو المسؤول أو مدير البيانات أو رسَّام الخرائط أو مصمم البيانات المرئية أو المراسل أو مدير الموقع الشبكي. وعند توظيف أخصائي إدارة المعلومات، من الهامّ تحديد المهارات والمهام المطلوبة من أجل التوفيق بشكلٍ أفضل بين مهارات موظف إدارة المعلومات والاحتياجات في العملية.

ينبغي أن يكون موظف إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي عنصراً واضحاً في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وأن يُقدِّم المشورة التقنيَّة وأن يعمل كمصدرٍ أساسي لتيسير عمل الفريق. وينبغي أن تتاح له فرص منتظمة لقيادة الجلسات في اجتماعات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تُركِّز على عرض وفهم المنتجات الرئيسية لإدارة المعلومات وتحليل سُبل تحسين نُظُم إدارة المعلومات في المجموعة. وينبغي أيضاً أن يتمكن جميع الأعضاء المشتركين في جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من الوصول إلى موظف إدارة المعلومات لالتماس المشورة بشأن كيفية الوفاء بمسؤولياتهم المتعلقة بإدارة المعلومات، مثل الإبلاغ وفقاً لمصفوفة 3/4/5Ws.

العمل مع مجموعة الحماية والمجموعات الأخرى بشأن إدارة المعلومات

تُعد إدارة المعلومات بطبيعتها نظاماً للتبادل، ولا يمكن إجراؤها بصورة فعّالة بمعزلٍ عن غيرها. وبالتالي، يجب التخطيط بعناية لأي نُظُم أو مهام لإدارة المعلومات تضطلع بها المجموعة الفرعية المعنوية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومواءمتها مع نُظُم إدارة المعلومات الأخرى التي تُشكّل جزءاً من الاستجابة الإنسانية. وينبغي التنسيق مع مجموعة الحماية ككل وكذلك مع هياكل إدارة المعلومات الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وفي السياقات التي تقود فيها الحكومة التنسيق في حالات الطوارئ، ينبغي التنسيق مع نُظُمها القائمة سابقاً لإدارة المعلومات.

ومتلماً يجتمع مُنسيقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أسبوعياً مع مجموعة الحماية ويحضرون اجتماعات منتظمة مشتركة بين المجموعات والقطاعات، ينبغي لموظفي إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي حضور هذه الاجتماعات أيضاً. وكحلٍ بديل، يمكن عقد اجتماعات منفصلة مماثلة خاصة بهم لتبادل المعلومات التقنية والتنسيق مع موظفي إدارة معلومات الذين يعملون مع مجموعة الحماية ومجموعات نطاق المسؤولية والمجموعات الأخرى.

إدارة معلومات الحماية



ترتبط إدارة المعلومات المتعلقة بهيئات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بإدارة معلومات الحماية. تُعرّف إدارة معلومات الحماية بأنها "العمليات المبدئية والمنهجية والتعاونية لجمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتحليلها وتخزينها ومشاركتها واستخدامها لتمكين اتخاذ إجراءات مستنيرة قائمة على الأدلة بهدف تحقيق مُخرجات حماية الجودة".

وتوجز عملية إدارة معلومات الحماية **المبادئ** و**العملية** المتعلقة بإدارة المعلومات للجهات الفاعلة في مجال الحماية. تمتلك إدارة معلومات الحماية موارد متاحة عبر شبكة الإنترنت لتسهيل إعداد إدارة المعلومات. **فالمصروفة**، على سبيل المثال، توضح أنواع بيانات الحماية الموجودة، ومن خلال نوع التقييم الذي يجري تجميعه على أفضل وجه.

تُعد مبادرة إدارة معلومات الحماية بمثابة مشروع تعاوني يجمع بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأخرى المعنية بالحماية، وشركاء إدارة المعلومات العاملين على الاستجابة لاحتياجات الحماية في حالات النزوح.

— من الموقع الشبكي لمبادرة إدارة معلومات الحماية.

وينبغي أيضاً أن تُتاح لموظف إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي فرصة المشاركة في مشاريع إدارة المعلومات المشتركة بين المجموعات أو الشروع فيها، مما يُيسّر إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجموعات أخرى. فعلى سبيل المثال، قد يعمل موظف إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي مع موظف إدارة معلومات لدى مجموعة الصحة لرسم خرائط للمرافق بالتعاون مع موظفات مدربات على التدبير السريري لضحايا الاغتصاب، أو قد يعمل موظف إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي وموظف إدارة المعلومات لدى مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها معاً لوضع خرائط تعكس نتائج تقييمات مراجعة السلامة لموقع معين.

أمثلة على المشاريع والمنتجات المشتركة: رسم الخرائط المشتركة التي وضعها قطاع الصحة والقطاع الفرعي المعني بالتصدي للتعنف المبني على النوع الاجتماعي - أزمة لاجئي الروهينغيا (2018)



استراتيجية نظام إدارة المعلومات والتنفيذ

من الناحية المثالية، ينبغي أن تكون لكل مجموعة فرعية معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي استراتيجية لإدارة المعلومات، يجري صياغتها بالتعاون مع الوكالة الرائدة والحفاظ عليها من قبل أخصائي إدارة المعلومات. وتُحدّد استراتيجية إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي الأغراض المُخرجات والأطر الزمنية والمسؤوليات بالنسبة لجميع نُظُم المعلومات المستخدمة لدعم تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وتُساعد استراتيجية إدارة المعلومات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على القيام بما يلي:

- تحديد إطار مفاهيمي وأخلاقي واضح لإدارة المعلومات لتنفيذ وتعزيز المبادئ الأساسية والمعايير والمتطلبات القانونية/السياسية.
- تقديم لمحة عامة عن كيفية ارتباط نُظُم المعلومات المختلفة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرها من آليات جمع البيانات ببعضها بعضاً.
- تُساعد في تحديد ما إذا كانت هناك ثغرات في المعلومات أو حالات من الازدواجية بين النُظُم.
- تحديد أدوار ومسؤوليات الشركاء في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بتوفير المعلومات.
- التزام الدقة بشأن عدد مرات الإبلاغ وملكية البيانات.
- جعل تسليم منتج إدارة المعلومات أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر موثوقية.
- دعم موازنة تكاليف إدارة المعلومات.

بما أنّ الوقت يكون محدوداً للغاية في المراحل المبكرة لحالات الطوارئ، فقد تنظر المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في تكريس جزء من أحد الاجتماعات التنسيقية لعقد جلسة من أجل وضع استراتيجية من صفحة واحدة مع نقاط محددة لتحديد هذه المجالات. وينبغي لموظف إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يُعدّ هذا النداء في صفحة واحدة واستخدامه كمبدأ توجيهي من أجل تطويره، بحيث يكون أكثر تطوراً وشمولاً متى ما سمح الوقت والموارد المتاحة بذلك.

السياقات التي لا يوجد فيها موظف لإدارة المعلومات

يستغرق إيجاد الموارد اللازمة لتوظيف موظف ماهر في إدارة المعلومات واستبقائه في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وقتاً، مما يعني في كثير من الحالات أداء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لوظائفها لفترات زمنية دون وجود موظف واحد لإدارة المعلومات. ومع ذلك، تواصل المجموعة تحمّل المسؤوليات المتعلقة بإدارة المعلومات حتى في حالة عدم وجود موظف لإدارة المعلومات.

نبيّن فيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذه الفجوة على المدى القصير:

- تبسيط مهام إدارة المعلومات وتفويضها: التركيز على المعلومات الضرورية للغاية للوفاء بالوظائف الأساسية للتنسيق (انظر الفصل الثالث لمزيد من المناقشة). ويمكن تحسين شكل وتعقيد النُظُم والمنتجات في وقت لاحق، عندما يكون هناك مزيد من الموارد. بالنسبة إلى المراحل المبكرة من الطوارئ، تُعدّ النماذج الورقية والمخططات البسيطة وجدول برنامج إكسيل الأساسية مقبولة وغالباً ما تكون هي التنسيقات الأكثر كفاءة والتي يمكن الوصول إليها لجمع المعلومات وإدارتها. وينبغي ألا تتوقع مجموعات التنسيق أن تبدأ بأداة إكسيل المتعدّدة الخانات، والمُرَمّزة بالألوان، والمتاحة على شبكة الإنترنت لجمع معلومات عن الخدمات أو لإجراء تقييمات. سيحظى معظم المُتَسَيِّقين، والعديد من الشركاء في فريق التنسيق، بالقدرة على إعداد وثائق معلومات بسيطة بأنفسهم، بأقل قدر من الدعم أو الموارد المطلوبة. وينبغي للمُنَسِّق أن يلتزم بالدعم من الشركاء وأن يفوض غيره، حيثما أمكن، لإنجاز هذه المهام. فالمادة الأساسية أهم بكثير من التكنولوجيا الزائدة التطور.

- توظيف الموارد والدعم داخل مجموعة الحماية: في إطار مجموعة الحماية، تتشابه كثير من مجموعات المهارات والأطر والمسؤوليات الأخلاقية والأمنية الخاصة بموظف إدارة المعلومات. وإذا كانت هناك فجوة مؤقتة، ينبغي التفاوض لتخصيص بعض الوقت والموارد لمجموعة أخرى من مجموعات نطاق المسؤولية أو لموظفين آخرين من الوكالات الرائدة الأخرى. وفي المقابل، عندما يكون موظف إدارة المعلومات ضمن المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، سيتعين على المجموعة الفرعية أن ترد الجميل وتشارك موظف إدارة المعلومات مع زملائها في مجموعة الحماية إذا كانت لديها فجوة مؤقتة في إدارة المعلومات.

- توظيف أشخاص لديهم مهارات وموارد تُمكنهم من أداء مهام موظف إدارة المعلومات التابعة من المنظمات الشركة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: سيكون من بين فريق المكتب وشركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي موظفون لديهم مجموعة مهارات إدارة المعلومات. وفي حين أنه قد لا يكون من المعقول انتداب هؤلاء الموظفين للعمل بدوام كامل، فإنه بإمكان مُنَسِّقي المجموعات الفرعية أو قياداتها أن يُحدِّدوا مهمة موظف إدارة المعلومات التي يتعين استكمالها وإيجاد موظفين للمساعدة في هذه المهمة المحددة لفترة زمنية محدودة. ويجب أن تكون المهمة ومهارات إدارة المعلومات المطلوبة لذلك محدّدة بشكل جيد، بحيث يتم تمثيل المهارات ومقدار الوقت المطلوب بدقة كبيرة. فعلى سبيل المثال، عند وجود حاجة ملحة لرسم خرائط الخدمة مع مكونات مكانية وجغرافية، يمكنك معرفة ما إذا كان أحد الشركاء لديه موظف يمكنه القيام بهذه المهمة. وقد يكون لمنظمة أخرى موظفون متمرسون للغاية في استخدام التكنولوجيا لجمع المعلومات في تقييمات تنفيذ المشاريع: لمعرفة ما إذا كان بإمكانهم تكريس بعض وقتهم للمساعدة في مهمة جمع البيانات من أجل إجراء تقييم مشترك بين الوكالات للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- استكشاف خيارات الدعم على الصعيدين الإقليمي والعالمي: التواصل مع مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي أو مع المستشارين الإقليميين المعيّنين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ أو أي من الأشخاص المحدّدين على قوائم الاستجابة السريعة للوكالات الرئيسية وتحديد ما إذا كان الموظفون قادرين على المساعدة في بعض العناصر الأكثر إلحاحاً في عملية إدارة المعلومات. ومرةً أخرى، يتطلب ذلك التركيز على مهارات محدّدة للغاية لإنجاز مهمة قصيرة الأجل.
- المشاركة مع الجهات المانحة/تعبئة الموارد: كجزء من جهود تعبئة الموارد، إعطاء الأولوية للحصول على التمويل لدعم مهام إدارة المعلومات لدى المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. كن على استعداد لشرح ماهية الاختلافات في تقديم الخدمات بدعم من موظف إدارة المعلومات أو بدون مساعده منه. وقد يعني ذلك تجميع قائمة أو مخطط للثغرات في معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحديد المهام/الوظائف المناظرة التي يمكن أن يُساهم فيها موظف إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الاستفادة من منتجات إدارة المعلومات لتحسين الرؤية والتحليل

على الصعيد العالمي، هناك طلبٌ متزايدٌ على منتجات التجسيد المرئي للبيانات، والتي لديها القدرة على إظهار نتائج الاستجابة الإنسانية بسرعة وسهولة كبيرة. وسيواجه مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي طلبات متكررة من الشركاء والقطاعات الأخرى، وكذلك من مُنَسِّق الشؤون الإنسانية/الفريق القطري للعمل الإنساني للحصول على معلومات عن الاستجابة، حيث يجري تقديمها في شكل موجز وغير تقني وموضوعي. وبالمثل، سيبحث مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي عن منتجات تُقدِّم إلى الجهات المانحة والوفود وأعضاء وسائل الإعلام في الاجتماعات التي تُعزِّز عمل أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتدعم تعبئة الموارد.

وينبغي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تختار عدّة منتجات تجسيد مرئي للبيانات لكي يجري تطويرها بالتعاون مع موظف إدارة المعلومات لإثبات مُخرجات العمل الجماعي. ولا تُمثِّل هذه المنتجات صوراً مجسدة لإنجازات كل وكالة على حدة، بل هي بالأحرى تُمثِّل العمل الجماعي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي أن تبرهن المنتجات على الاستجابة الإنسانية الجماعية؛ أو الأنماط أو الاتجاهات التي تُسهِّل الخدمات أو تحجبتها؛ أو الإنجازات النظامية أو الثغرات. ويمكن أن تكون في صورة مطبوعات مستقلة أو مرئيات تظهر في منتجات مجموعة الحماية أو منتجات خطة الاستجابة الإنسانية أو الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية. ومن الناحية المثالية، يُشكِّل تطوير هذه المنتجات جزءاً من استراتيجية المناصرة لدى المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والرسائل الرئيسية أو مرتبطاً بها (انظر الفصل الثالث). بإمكان المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تطوير مجموعة متنوعة من منتجات إدارة المعلومات كما يلي:

- رسم خرائط مشتركة بين الوكالات لتوزيع حقائب اللوازم الصحية النسائية
- التدريب المشترك بين الوكالات/إنجازات بناء القدرات
- رسم خرائط الخدمات المشتركة بين الوكالات (إظهار المواقع التي توجد - أو لا توجد - فيها نقاط تنفيذ الخدمات)
- رسم خرائط للتنسيق من أجل الاستجابة (إظهار التوزيع الجغرافي للمواقع التي لها مجموعة فرعية وطنية أو حكومية أو محلية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي)
- رسم خرائط لمن يشارك في التنسيق أو شركاء خطة الاستجابة الإنسانية (الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المحلية)
- رسم خرائط للأماكن التي توجد فيها حاجة ملحة للخدمات استناداً إلى خرائط المناطق الجغرافية التي توجد فيها تركيزات لخدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي حسب عدد السكان.

7-4 إدارة المعلومات ونظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي

يُتيح النظام التقليدي لإدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إمكانية جمع بيانات حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي المبلغ عنها لمُقدِّمي الخدمات وتخزينها وتحليلها، وتيسير المشاركة المأمونة والأخلاقية لهذه البيانات مع الجهات الفاعلة المحلية. وقد أنشئ هذا النظام لمواءمة بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تُجمَع في أثناء تقديم الخدمات في السياقات الإنسانية. ويدعم برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي القائمة على الأدلة والمناصرة وتعبئة الموارد.

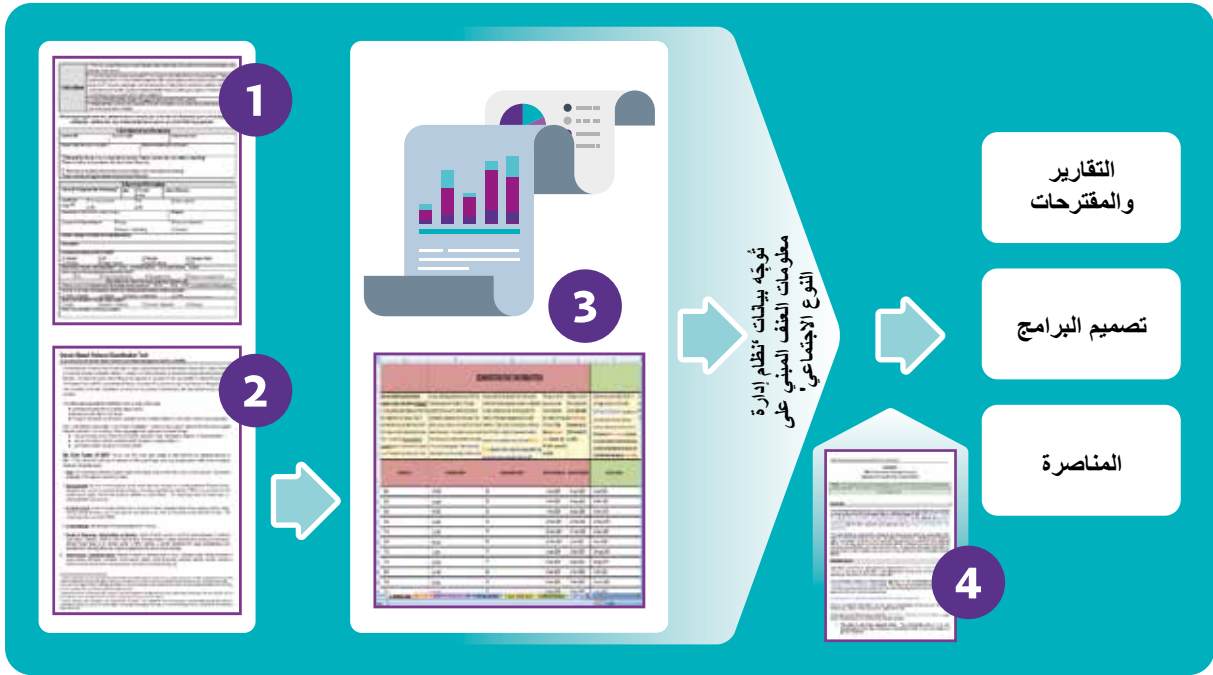
عناصر نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي

1 نماذج القبول والموافقة المعيارية (النفسي الاجتماعي والطبي) المصمم لضمان قيام الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بجمع مجموعة مشتركة من نقاط البيانات في سياق تقديم الخدمات، وموافقه الناجين على أي معلومات مشتركة

2 تعريفات مُوحَّدة لستة أنواع من العنف المبني على النوع الاجتماعي لأغراض جمع البيانات

3 قاعدة بيانات "مسجل الحوادث" في برنامج إكسل المُصمَّمة خصيصاً لتسهيل إدخال البيانات وتجميعها وتحليلها والإبلاغ عنها

4 نموذج بروتوكول لتبادل المعلومات يُحدِّد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشاركة المأمونة والأخلاقية لبيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي وأفضل الممارسات التي يمكن اتباعها لوضع بروتوكول مشترك بين الوكالات لتبادل المعلومات



الأدوار والمسؤوليات التنسيقية لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي

- تحديد الاحتياجات وإنشاء نُظُم مُنسَّقة ومأمونة وأخلاقية لإدارة البيانات المتعلقة بالحوادث ونُظُم إدارة الحالات لاستخدامها من قِبل الأعضاء المناسبين من مُقدِّمي الخدمات لدى المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تحديد الممارسات السيئة في إدارة بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياق الإنساني من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- تحديد وفهم ماهية نُظُم جمع بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجودة مسبقاً داخل مختلف الوكالات وفي المؤسسات الحكومية الوطنية. قد تكون لدى بعض البلدان أساساً آليات لجمع البيانات المتعلقة بتوفير خدمات التصدي للعنف المبني على النوع

- الاجتماعي، ولكن يلزمها تكييف من أجل الاستجابة الإنسانية أو الإدماج فيها.
- حشد التمويل وضمان توافر الموارد لإدامة إنشاء نظام مأمون وأخلاقي لإدارة المعلومات (التدريب، والتنسيق المُكْرَس، وما إلى ذلك).
- ضمان وجود ترابط بين المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والفريق العامل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وأنَّ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي يجري استخدامه لتوجيه البرمجة والمناصرة في إطار المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- دعم التحليل على الصعيد المشترك بين الوكالات مع مصادر المعلومات الأخرى التي جرى تقاسمها مع المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ضمان احترام بروتوكول تبادل المعلومات فيما يتعلق بتبادل البيانات. دعم منظمات جمع البيانات (مقدمو الخدمات الذين يجمعون بيانات تُشكِّل جزءاً من خدمات مقدم خدمات الإنترنت) لتخفيف ومعالجة الضغوط من الجهات المانحة أو المنظمات الأخرى التي تطلب البيانات مباشرة منها.
- ضمان مشاركة منظمات جمع البيانات بنشاطٍ في التنسيق، وعكس آرائها ومخاوفها في المناقشات.

معايير السلامة والأخلاق

تُجمَع البيانات التي يجري الحصول عليها من نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي من النساء والفتيات والفئات الأخرى المعرضة للخطر والمتضررة من الأزمات الإنسانية، والمعرضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتُلتمَس المساعدة برغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر. وتستند أدوات نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي وعملياته إلى توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الأخلاقية ومعايير السلامة في إجراء البحوث على العنف الجنسي وتوثيقه ورصده في حالات الطوارئ وغيرها من أفضل الممارسات.

يُعزِّز نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي ويحمي السلامة والأخلاقيات في كل خطوة كما يلي:

- ضمان توافر الخدمات للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي إذا كان من المقرر جمع البيانات منهم.
- جعل بيانات الناجي/الحادث غير مُحدَّدة للهوية (لا توجد أسماء أو معلومات اتصال أو معرّفات أخرى).
- تقييد مشاركة بيانات الناجي/الحادث بموافقة مستنيرة من العميل.
- مشاركة معلومات العميل فقط في سياق الإحالة وبموافقة مستنيرة من الناجي.
- حماية بيانات العميل في جميع الأوقات ومشاركتها مع الأشخاص المصرح لهم فقط.
- إرساء اتفاق مع مُقَدِّمي الخدمات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى لتحديد كيفية مشاركة البيانات وحمايتها واستخدامها (لأي غرض) - قبل مشاركة البيانات.
- تدريب الموظفين الرئيسيين على أدوات نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي لضمان إدارة بيانات نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ مأمونٍ وأخلاقي.

ترجمة بيانات نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى إجراءاتٍ برنامجية

في البلدان التي يُنفَّذ فيها البرنامج، يمكن استخدام البيانات المستندة إلى الخدمات المتولَّدة للاسترشاد بها في البرمجة، بما في ذلك التصميم والرصد. وتُساعد بيانات نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في تشكيل عملية البرمجة عن طريق إعلام الموظفين بأعمال العنف والناجين والجناة، والثغرات في تقديم الخدمات. ويُساعد هذا الأمر مُقَدِّمي الخدمات ووكالات التنسيق على تكييف برامج الوقاية وأنشطة الاستجابة. وتعمل البيانات المتعلقة بالدعم الإعلامي أيضاً على تعزيز جهود المناصرة (أي وضع السياسات وجمع الأموال) وتسهّل الإبلاغ من قِبل المانحين.

يمكن للبرامج أن تستخدم بيانات نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بالنظر إلى الاتجاهات ومحاولة فهمها في السياق الأوسع الذي جرى فيه الإبلاغ عن أعمال العنف. وتوصف البيانات المُجمَّعة والمُخرَّنة في نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بأنها "قائمة على الخدمات" لأنها تُجمَع في الوقت الذي يجري فيه توفير الخدمات للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي وفيما يتصل بذلك.

ومن هذا الأساس، يستطيع المستجيبون للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن يصوغوا رسائل مناصرة محدَّدة، وأن يصمموا برامج وقائية وخطط عمل مشتركة بين الوكالات، وأن يُكَيِّفوا التدخلات لتلائم سياقات بعينها واحتياجات محدَّدة للناجين. وقد جرى تعزيز الوجود العالمي لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال إطلاق استراتيجية تُعلِّم قوية تستهدف مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك سلسلة ملفات للبحث الرقمي، وندوات، وأفلام فيديو قصيرة.

بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+

تُضيف منصة بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+ وظيفة خاصة بإدارة الحالات إلى أدوات نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي التقليدية. وقد سخرت المبادرة العالمية لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي التكنولوجيات الجديدة ذات القدرة على العمل بمراد منخفضة وفي سياقات هشة، لتوفير منصة برمجية لإدارة الحالات على شبكة الإنترنت وخارج شبكة الإنترنت. وتُعد بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+ بمثابة منصة برمجية مفتوحة المصدر، تُمكن الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من تطبيق إدارة الحالات الجيدة (ورصد الحوادث)، بشكلي مأمون وأخلاقي، من خلال اتباع نهج مشترك بين الوكالات. وتُوفّر منصة بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+ حلاً متطوراً لإدارة الحالات للاستجابات الإنسانية الميدانية. وتُضيف منصة بريميرو التحسينات التالية إلى إدارة المعلومات:

التحسينات التي تُضيفها منصة بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+



- يمكن إدخال البيانات في النظام باستخدام الأجهزة المحمولة، الأمر الذي يسمح بتطبيق النظام اللورقي.
- يمكن جمع البيانات في الأماكن التي لا يوجد فيها اتصال بشبكة الإنترنت.
- المنصة متاحة في لغات عدة (الإنجليزية والفرنسية والعربية والإسبانية). ويمكن استخدامها قريباً من قبل الموظفين الذين يتحدثون لغات مختلفة في المنظمة نفسها.
- يمكن تزويد عملية رصد وتقييم أداء برنامج إدارة الحالات بالبيانات المستمدة من نظام إدارة الحالات.
- يمكن للموظفين توثيق عملية إدارة الحالات الخاصة بهم وتنفيذ الإحالات من خلال النظام، بدلاً من حمل الورق إلى مُقدّمي الخدمات الآخرين.
- يمكن للمرشدين الاجتماعيين إحالة حالات الناجين من الأطفال إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل من خلال نظام إلكتروني مُبسّط.
- يمكن للمشرفين على إدارة الحالات مراقبة مديري الحالات من خلال نظام إلكتروني مُبسّط.
- يؤكد النظام على السريّة نظراً لأنّ الوصول إلى البيانات يستند إلى الأدوار داخل المنظمة. ولكل من المرشد الاجتماعي، والمشرف، ومدير البرنامج، وما إلى ذلك، مستوى مختلف من الوصول.

وبما أنّ مطوري البرامج يدعمون منصة بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+، فإنّها أخذت في النمو والتطور بشكل مستمر، ويستفيد جميع المستخدمين من الاستثمار في تطويرها. فعلى سبيل المثال، ستمكّن إضافة مؤشرات أداء رئيسية لإدارة الحالات الموظفين من إنتاج مؤشرات مؤتمتة عن جودة إدارة الحالات لديهم، مما يُسهّل على المديرين جمع البيانات عن البرمجة ورعاية الموظفين لتغذية صنع القرار والتغيير البرنامجي.

هيكل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي

تخضع مبادرة نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (بما في ذلك مجالات التدخل في إدارة المعلومات وإدارة الحالات) إلى لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات تضم صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، والهيئة الطبية الدولية، واللجنة الدولية للإنقاذ. ويشتمل الذراع التنفيذي على أخصائيين تقنيين في إدارة المعلومات وإدارة الحالات من كل منظمة عضو. وعلى الصعيد العالمي، تضع مبادرة نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي معايير في إدارة الحالات التي تُركّز على الناجين، وتُطوّر الموارد، وتبني القدرات. وعلى الصعيد القطري، تُقدّم اللجنة التوجيهية الدعم عن بُعد وداخل البلد المعني لكل من نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنصة بريميرو/ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+ من خلال الطرائق المتبعة لدى الوكالات والطرائق المشتركة فيما بينها. ويشمل هذا الدعم التدريبات المستهدفة وتدريب المدربين على نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي التقليدي، فضلاً عن منصة بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+، وتحليل البيانات، وأوجه التقاطع في نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي - ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، وإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد القطري

قد يكون نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي خياراً جيداً للسياق إذا لم يكن هناك أي نظام مُخصّص لإدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي أو نظام مأمون وأخلاقي آخر لإدارة معلومات الحوادث أو إدارة الحالات.

ويمكن استخدام نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ كامل (بجميع أدواته) من خلال عددٍ من الطرائق كما يلي:

- **النشر المشترك بين الوكالات:** يمكن لأي عضو في اللجنة التوجيهية لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يرتّب عمليات النشر ويُسيّقها. وفي السياقات المتعلقة باللاجئين، يمكن للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقود العملية التمهيدية للشركاء المنفّذين والتنفيذيين وتنسّيفها. وفي البلدان التي تنشط فيها المجموعات أو غيرها من سياقات النزوح الداخلي، يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أو أي عضو آخر من أعضاء اللجنة التوجيهية لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، أن يقود نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي أو يستضيفه، وفقاً للقدرات المتاحة لديه. ويمكن دراسة القيادة المشتركة بين أعضاء اللجنة التوجيهية في السياقات المختلطة، مثل النزوح المختلط وسياقات اللاجئين.
- **تزويد شركاء الأمم المتحدة بالنظام:** يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يزودوا الشركاء المنفّذين بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- **تقديم الخدمة المباشرة:** قد تستخدم الهيئة الطبية الدولية واللجنة الدولية للإنقاذ جميع الأدوات داخلياً باعتبارها جهتين لتقديم خدمات مباشرة، وذلك بصفتهما عضوين في الهيئة التوجيهية لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وجهتين اختصاصيتين في نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- **تطوير القدرات:** تحديد احتياجات بناء القدرات في مجال إدارة الحالات.

يجري تنفيذ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنصة بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+ وفقاً لإجراءاتٍ مُحدّدة، كما هو موضّح في القسم التالي.

تنفيذ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي

تُؤدّ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في أكثر من 25 بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط. وتشمل عملية تنفيذ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي عدداً من الخطوات المُوحّدة بين المنظمات والسياقات، والخطوات الإضافية التي تتطلّب التحليل والتكيف على أرض الواقع من جانب المُنسيّقين المشتركين بين الوكالات وفرادى المنظمات. وقد جرى نشر منصة بريميرو/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+ في أربعة بلدان اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2018. وفي البداية الفورية للأزمة، يمكن تنفيذ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بصيغةٍ مُبسّطة ومناسبة لحالات الطوارئ استعداداً لعملية أكثر شمولاً.

وبمجرد نشره في صيغةٍ مشتركة بين الوكالات، فإنّ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنصة بريميرو/ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+ يعتمد عادةً على توافر مُنسيّق مشترك بين الوكالات على أساس التفرغ. ويجري استضافة المُنسيّق المشترك بين الوكالات من قِبَل وكالة التنسيق المسؤولة عن تنسيق تنفيذ نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي غياب المُنسيّق المشترك بين الوكالات، يمكن لموظف إدارة المعلومات المسؤول عن نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن يضطلع بهذا الدور في غضون ذلك، مع أنّه يُوصى بتوطين هذه الوظيفة لضمان الاستدامة.

سُتُشَكِّل المنظمات المستخدمة لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، إلى جانب الوكالة/الوكالات التنسيقية وغيرها من المنظمات المساهمة في عملية النشر، فرقة عمل تابعة لهذه الهيئة ولها اختصاصات وخطة عمل مرتبطة بها. وينبغي لمُنسِقِي المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن يكفلوا اتساق خطة العمل مع استراتيجية المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرها من الوثائق الاستراتيجية، وينبغي أن يُساهموا في وضعها. وسيعمل بروتوكول مشاركة المعلومات على تنظيم مشاركة المعلومات من مستخدمي نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك في الحالات التي يرفع فيها مُنسِق نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي - أو موظف إدارة المعلومات لدى المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي - تقاريره إلى مُنسِق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.

يجب تعبئة نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنصة بريمير/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+ على الصعيد الفُطْرِي. ويوصى بالإسراع في تحديد الاحتياجات ذات الصلة وإدماجها في نداءات التمويل منذ بداية الأزمة، التي تشمل تحديد النُظُم الوطنية القائمة بالفعل والمُعنية بجمع البيانات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي أن تأخذ تكاليف النشر التقريبية الأولى لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في الاعتبار الأنشطة التالية، مع أن ذلك سيختلف بين السياقات.

بناء القدرات في مجال إدارة الحالات

- مكان التدريب
- شراء مواد التدريب
- السكن وبدل الإقامة اليومي للمشاركين
- نشر عضوين من أعضاء الفريق العالمي
- تمويل التدريبات التدريجية

نشر نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي

- تقييم سياق نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي
- مكان التدريب
- شراء مواد التدريب
- سكن المشاركين وبدل الإقامة اليومي
- نشر عضوين من أعضاء الفريق العالمي
- تمويل من أجل المُنسِق المتفرغ المشترك بين الوكالات المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي المشترك بين الوكالات

نشر منصة بريمير/نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي+

- مكان التدريب
- شراء مواد التدريب
- سكن المشاركين وبدل الإقامة اليومي
- نشر عضوين من أعضاء الفريق العالمي
- تمويل عقد الدعم مع شركة البرمجيات ومنصة الاستضافة السحابية.
- تمويل المُنسِق المتفرغ المشترك بين الوكالات المعني بالموارد المالية (إذا لم يكن قد عُيِّن بالفعل من أجل التنفيذ الجاري لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي)

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع الفريق العالمي لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر البريد الإلكتروني (gbvims@gmail.com)

لم يُصمَّم نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي لأغراض البحث الأكاديمي، أو رصد حقوق الإنسان، أو رصد البرامج وتقييمها. ويُعزى ذلك إلى الأسباب التالية: (أ) لم تُصمَّم نماذج القبول لدى نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بطريقة مناسبة لإجراء البحوث؛ و(ب) لا يُستخدَم نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلا من قِبَل مقدمي الخدمات؛ و(ج) لا يُنتج نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بيانات بشأن جودة الخدمات المقدمة، ولا عدد الحالات المدعومة، التي قد تكون مؤشرات مشتركة للنتائج البرنامجية.

تتعاون المبادرة العالمية لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي مع الجهات الفاعلة المساهمة في جمع البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بقرار مجلس الأمن لعام 1960. يمكن مشاركة البيانات من نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عند الامتثال لمعايير محددة، وعلى أساس ملخص خاص يضاف إلى البروتوكول المعتاد لتقاسم المعلومات. في حالة عدم وجود مثل هذا الملحق، لن يكون نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي مهيناً بشكلٍ مناسب لمشاركة بيانات مع ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ. لمزيد من المعلومات، انظر المذكرة التوجيهية المؤقتة حول التقاطعات بين نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي وترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ.

8-4 الربط بين أفرقة التنسيق الوطنية ودون الوطنية

يُشكّل ربط المجموعات الفرعية على الصعيدين الوطني والميداني أولويةً قصوى بالنسبة إلى جميع الجهات الفاعلة العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، لأنّ أفرقة التنسيق هذه كثيراً ما تتحمّل مسؤوليات مختلفة وإن كانت متعاضدة: فقد تعمل المجموعة الفرعية الوطنية على "الصورة الأكبر" (المناصرة على الصعيد الوطني، وجمع البيانات وإدارتها، والعمل مع وسائل الإعلام، ومساعدة المجموعات/القطاعات الأخرى على الصعيد الوطني، وما إلى ذلك). وقد تعمل المجموعة الفرعية الميدانية بقدر أكبر على صعيد التوجيه التنفيذي والرقابة على تنفيذ البرامج. وعندما لا يكون هناك تنسيق على الصعيدين الوطني والميداني، فإنّ مسؤوليات كل منهما ستعزّض للخطر. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لألية التنسيق الوطنية أن تفي على نحوٍ كافٍ بمسؤولياتها في مجال المناصرة ما لم تفهم جيداً ما يحدث على الصعيد الميداني. ولا يستطيع العاملون على الصعيد الميداني، بدورهم، الوفاء بمسؤولياتهم عن توفير التوجيه التنفيذي إلا إذا كانوا يتحدثون بنفس صوت فريق التنسيق الوطني بشأن المبادئ التوجيهية ونماذج أفضل الممارسات، وما إلى ذلك. ويُشكّل ربط التنسيق بالصعيد المحلي للخدمات أيضاً عنصراً هاماً في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها نحو التوطين كجزء من الصفقة الكبرى التي جرى التوصل إليها بين أكبر المانحين ومنظمات المعونة الإنسانية.

الشروع في العمل

في أغلب الأحيان، يبدأ تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ على الصعيد الوطني. وتتمثّل إحدى مسؤوليات المجموعة الفرعية الوطنية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في تحفيز الهياكل دون الوطنية لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي ودعمه. وكما هي الحال بالنسبة إلى المجموعات الفرعية الوطنية، يفضل دائماً على الصعيد دون الوطني البناء على هياكل التنسيق والقدرات المحلية الموجودة من قبل، حيثما أمكن ذلك. وينبغي تحديد و/أو تطوير الهياكل دون الوطنية بأسرع ما يمكن بعد إنشاء فريق التنسيق الوطني - ومن الناحية المثالية في غضون الشهر الأول من الاستجابة في حالات الطوارئ (إن لم يكن جزءاً من التأهب للطوارئ). ولكن من الهام الإشارة إلى أنّه قد لا يُنصح بمحاولة إضفاء الطابع الرسمي على أفرقة تنسيق ميدانية في حالات الطوارئ إلى أن يُحدّد فريق التنسيق الوطني قيادته ويصوغ اختصاصاته، بقدر ما يكون له آلية ثابتة على الصعيد الوطني يوفر إطاراً مرجعياً أساسياً لتطوير الهياكل على الصعيد الميداني. ومن ناحيةٍ أخرى، إذا كانت الهياكل دون الوطنية موجودة من قبل، سيكون من الهام إشراكها مع بداية أي جهود تنسيق وطنية.

تحديد العضوية

ينبغي أن تتألف الهياكل دون الوطنية من الجهات الفاعلة الرئيسية (مجموعة الصحة، ومجموعة الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، ومجموعة الأمن، ومجموعة الحماية) على المستويات المحلية، فضلاً عن أفراد السكان المتضررين والجماعات النسائية المحلية والجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والخبراء الجنسانيين، الخ. وفي الوقت الذي يتم فيه إجراء تقييم سريع للقضايا والبرامج المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في المناطق الجغرافية المتضررة، ينبغي أن يشمل أحد الأنشطة العمل على تحديد أفرقة التنسيق و/أو شركاء التنسيق على الصعيد الميداني والتي يمكن تعبئتها للاضطلاع بمهام تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. وعندما لا يُشكّل العمل مع الحكومة أي مخاطر أمنية، سيكون من الهام تحديد كيفية البناء على الهياكل الحكومية لتعزيز التنسيق دون الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي بعض السياقات، قد تطلب مجموعة الحماية من العاملين في مجال الحماية الميدانية الشروع في العمل على الصعيد المحلي. وقد تكون هذه الجهات الفاعلة مناسبة بشكلٍ خاص لتعزيز التنفيذ الأولي للمجموعات الفرعية المحلية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي حيث لا توجد خيارات أخرى موجودة مسبقاً، وينبغي استكشاف هذه الإمكانية مع مجموعة الحماية على الصعيد الوطني في الأماكن التي جرى فيها تفعيل المجموعات.

تحديد القيادة

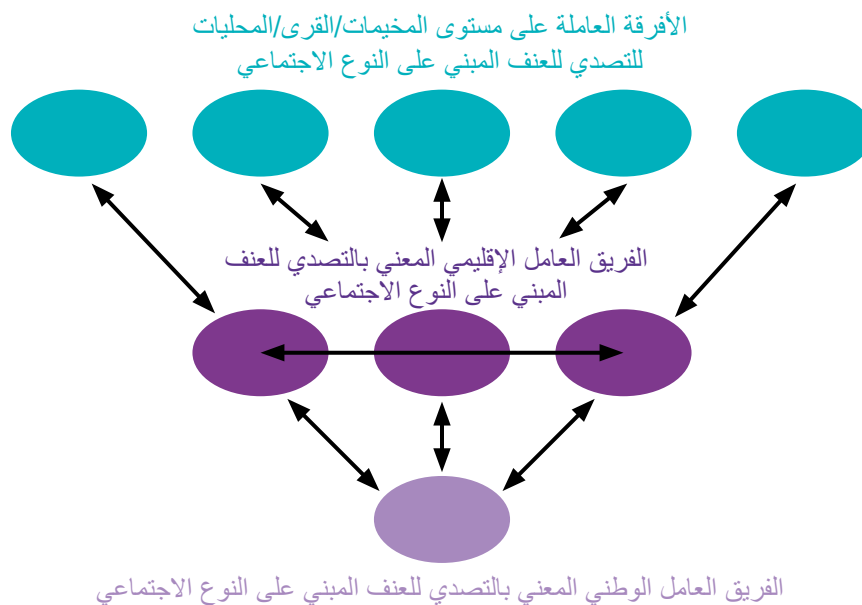
إنّ الوكالة (الوكالات) الوطنية المنسقة للتدخل في العنف الجنساني قد لا تكون هي المنظمة أو المنظمات نفسها التي تُؤدّي دور الوكالة الإقليمية أو المحلية. فمن غير الضروري - ومن غير المناسب أحياناً - أن تضطلع نفس الوكالة بالدور التنسيقي على جميع المستويات. ففي بعض السياقات، ثبتت فاعليّة وجود منظمات مختلفة في الأدوار التنسيقية على مختلف المستويات الجغرافية، ومن المهم في جميع الحالات البناء على الهياكل المحلية القائمة ودعمها بقدر المستطاع. وينبغي للمجموعة الفرعية العاملة على الصعيد الميداني أن تُحدّد قيادتها في الاجتماع الأول بالطريقة التشاركية نفسها التي تُنفَّذ بها ذلك على الصعيد الوطني. ومن أجل دعم استدامة أفرقة التنسيق الميدانية، قد يكون من الأفضل تحديد الشركاء المحليين - وليس الدوليين - كقادة وضمن حصولهم على الدعم التقني والمالي الكافي من أجل الوفاء بمسؤولياتهم.

مشاركة المعلومات

ينبغي مشاركة المعلومات على الأقل بصورة شهرية (بل وبصورة أكثر تواتراً خلال المراحل المبكرة من حالة الطوارئ) فيما بين فريق التنسيق الوطني وأفرقة التنسيق الميدانية من خلال نشر محاضر الاجتماعات وآلية الإبلاغ/تبادل المعلومات. ومن المفيد للمُنسّق الوطني المعني للتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يعمل مع المُنسّقين الميدانيين لوضع نموذج وجدول زمني للإبلاغ، بحيث تكون التقارير منتظمة وتستجيب كل مجموعة فرعية للمعلومات الواردة من الجهة الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن تخصيص جزء من كل اجتماع وطني للاطلاع على "آخر المستجدات من الميدان"، والتي تتضمن ملخصاً للاتجاهات أو المشاكل الناشئة عن مجالات الاستجابة المختلفة، بحيث يمكن لفريق التنسيق على الصعيد الوطني أن يبلغ عنها بشكل منهجي. وبالمثل، ينبغي للآلية المستخدمة على الصعيد الوطني أن تُقدّم تحديثات للميدان يمكن تقاسمها مع الشركاء في الاجتماعات لتغذية العمليات الاستراتيجية الوطنية. وينبغي تحديد استراتيجيات أخرى للاتصال وتبادل المعلومات وحل المشاكل والدعم المتبادل في اختصاصات أفرقة التنسيق المعنية وتحديثها دورياً مع ظهور أفضل الممارسات والدروس المستفادة. كما ينبغي للمُنسّق (المُنسّقين) الوطنيين المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إجراء زيارات منتظمة للمُنسّقين الميدانيين لمناقشة أي مشاكل مُستجدة، وأن يكونوا مستعدين للقيام بزيارات ميدانية لتقديم الدعم حسب الاقتضاء.

تطوير قنوات الاتصال

يوضح الشكل التالي كيفية تواصل المجموعات الفرعية المحلية والإقليمية والوطنية مع بعضها بعضاً (الأسهم تشير إلى تدفق الاتصالات):



كما هو موضح في الرسم البياني، تعمل المجموعات الفرعية المحلية من خلال آليات اتصال إقليمية لتبادل المعلومات مع أفرقة التنسيق الوطنية، والعكس صحيح. وقد يكون هذا الهيكل هو الأنسب في الأماكن التي تمتد فيها الحالة الطارئة في منطقة جغرافية كبيرة و/أو حيث تتحسن الاتصالات بإدخال أفرقة تنسيق إقليمية بسبب التحديات التي يواجهها شركاء التنسيق الوطنيون في التواصل بانتظام مع الشركاء المحليين (مثل الأماكن التي لا تتوفر فيها شبكة الإنترنت على الصعيد المحلي).

ومن العناصر الهامة الأخرى في هذا الرسم البياني أنه ينبغي على الأفرقة العاملة الإقليمية، حيثما وجدت، أن تُعزِّز الاتصالات المتبادلة. وقد يحدث ذلك أيضاً على الصعيد المحلي؛ ومع ذلك، عندما يكون الاتصال مقصوراً على منطقة جغرافية مترامية الأطراف، فإنَّ الاتصالات المتبادلة على هذا الصعيد قد تكون أكثر تحدياً. وينبغي للمجموعات الفرعية الإقليمية والوطنية أن تحاول، إلى أقصى حدٍّ ممكن، تيسير مشاركة المعلومات والموارد عبر جميع الفئات على الصعيد المحلي.

في بعض الحالات، مثل الأماكن التي يوجد فيها نازحون داخلياً ولاجئون، قد تتشكَّل المجموعات الفرعية دون الوطنية بصورة منفصلة وفقاً للفئات السكانية التي تخدمها. وفي هذه الحالات، من الهام أن تدعم المجموعة الفرعية الوطنية وأن تحافظ على استراتيجيات لمشاركة المعلومات والموارد على النحو المناسب للأهداف وخطط العمل الخاصة بمختلف أفرقة التنسيق.

في نيجيريا عام 2018، كان هيكل تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي رأسياً، مع وجود صلة بين الآلية الوطنية للنوع الاجتماعي على صعيد العاصمة أبوجا، والولايات، والمحافظات المحلية. وكانت هناك علاقة أفقية بين أفرقة التنسيق في جميع أنحاء الولايات. ويجري قيادة المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الولايات الأكثر تضرراً، أداماوا، وبورنو، ويوبي، من قبل وزارات الشؤون الجنسانية بدعم تقني من المجموعة الفرعية الإقليمية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الموجودة في مايدوغوري في ولاية بورنو، والأخصائيين المتجولين في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.



الممارسة الواحدة

انظر الملحق 24: اختصاصات القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي دون الوطني (ولاية راخين، ميانمار)



في سياق النزاع الذي شاركت فيه جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) في شمال الكاميرون في الفترة من 2016 حتى 2017، قاد المستشارون الإقليميون المعنيون بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ عدة بعثات مشتركة للتقييم السريع مع السلطات الوطنية، ووزارة الشؤون الجنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المناطق النائية. وبعد ذلك قَدَّم المستشارون الإقليميون المعنيون بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ المساعدة للشركاء في تأسيس مجموعة فرعية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في كوسري (لوغوني وشاري)، مما عزَّز الروابط بين جهات العمل على الصعيد الوطني والمجموعة الفرعية اللامركزية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مناطق دياماري ومايو سافا ومايو تساناغا.



الممارسة الواحدة

4-9 ضمان استدامة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

الاستدامة

تتمثَّل إحدى المسائل الأهم التي يتعين على المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أخذها بعين الاعتبار، ولا سيما بعد تضاؤل الاستجابة الأولية للطوارئ، في كيفية ضمان استمرار التنسيق بعد إنهاء نُظْم المجموعات (أو الهياكل الإنسانية الأخرى). وينبغي أن تشمل هذه العملية تحديد الفرص والاستراتيجيات لترسيخ مبدأ التوطن في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي.



لاحظ الاستعراض العالمي للتنسيق الذي أجرته مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي لعام 2008 أنه في بعض الحالات التي لا توجد فيها أنشطة تنسيقية للعنف المبني على النوع الاجتماعي قبل الأزمة الإنسانية، أتاحت الأزمة ذاتها فرصةً للأخذ بالتنسيق وتعظيم نطاق برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي – وذلك من خلال ربطها أولاً بحالة الطوارئ ومن ثمّ بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي الأخرى غير الطارئة. وفي هذه الحالات، أثبتت حالة الطوارئ الحاجة إلى وجود هيكل تنسيقي خاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وأبرزت قيمته العالية، وأسفرت أيضاً عن تنمية الموارد - مواد التدريب، وأدوات رسم الخرائط، وما إلى ذلك، التي يمكن دمجها في الجهود المستمرة لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

أسباب إدامة وجود المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بعد الطوارئ

تتطلب أي جهود حقيقية للقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي وجود استراتيجيات طويلة الأجل تستهدف التغيير الاجتماعي الواسع النطاق الذي يُركّز على التمييز الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين. ويُعد العنف المبني على النوع الاجتماعي في جوهره مشكلةً لا تنتهي بمجرد انتهاء مرحلة الطوارئ؛ ففي بعض الحالات، يمكن أن يُؤدّي التحول من مراحل الطوارئ إلى مرحلتَي التعافي والتنمية إلى زيادة معدلات أنواع معينة من العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولا سيما عندما تتوقف البرمجة المتصلة بحالات الطوارئ للفئات الأكثر ضعفاً. وفي السياقات التي فقدت فيها النساء والفتيات آليات الحماية الأساسية نتيجةً لحالة الطوارئ (مثل الأسرة، وسُبل العيش، وما إلى ذلك)، من المرجّح أن تتزايد قابلية التضرّر لديهنّ عندما لا يتمكّن من الاستفادة من الفوائد التي تجلبها المساعدات الإنسانية ويجب عليهن أن يكافحن من أجل إعادة الاندماج في مجتمعاتهنّ.

من أجل تلبية احتياجاتهنّ المستمرة، وكذلك لمعالجة القضايا الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي تُساهم في العنف المبني على النوع الاجتماعي، ينبغي أن تتواصل الأعمال المناهضة للعنف في جميع السياقات: فليس هناك بلد أو منطقة في العالم ليست هامةً في جهود مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وكما يُبيّن هذا الدليل بوضوح، يجب أن يكون العمل مُنسقاً تنسيقاً جيداً. ويُعد تطوير البرامج، وتحسين النُظم، وتغيير السياسات، والاضطلاع بأنشطة المناصرة، وما إلى ذلك، كلها جهوداً تتطلب تدخلات من أخصائيي التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المتفانيين الذين يعملون وفقاً للمبادئ نفسها والفهم ذاته لاستراتيجية نهج التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وهي عملية تُساهم في تمكين المجتمعات والمنظمات المحلية.

استراتيجيات لإدامة تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

على النحو الأمثل، تؤسّس المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي حتى قبل اندلاع حالة الطوارئ. ففي هذه الحالة، من الأفضل دمج المجموعة الفرعية الطارئة مرةً أخرى في هياكل التنسيق القائمة سابقاً (انظر الفصل الثاني للاطلاع على خيارات ربط التنسيق في حالات الطوارئ بهياكل تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي القائمة سابقاً) التي تُركّز على التعافي والتنمية. وينبغي أن تكون هذه العملية واضحة نسبياً ومتوقعة منذ بداية حالة الطوارئ؛ ويُؤمل أن تُساهم في تحسين جهود التنسيق استناداً إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة خلال مرحلة الطوارئ.

وفي الحالات التي يجري فيها تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في أثناء حالة الطوارئ (أي في السياقات التي لا يوجد فيها آليات قائمة بالفعل)، من الهام أن تتوقع وكالات التنسيق الرئيسية مواجهة بعض التحديات التي قد تنشأ عند نقل هيئة التنسيق إلى هيكل دائم، على النحو المبين أدناه. وينبغي وضع استراتيجيات للتصدي لهذه التحديات في أقرب وقتٍ ممكن خلال مرحلة الطوارئ.

القدرات

من الناحية المثالية، ينبغي أن تكون المجموعة الفرعية الدائمة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تحت قيادة الحكومة من أجل ضمان دمج جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الهياكل الوطنية. وفي حين أن بعض الأطراف في الحكومة قد تفتقر إلى القدرة أو الإرادة السياسية، فقد تكون هناك وزارات فردية أو هيئات قانونية شبه مستقلة أو أفراد قادرين وملتمزمون بالمساهمة في التنسيق المأمون والفعال. ومتى ما تسببت القيادة الحكومية في إثارة مشاكل سياسية أو أمنية، ينبغي تحديد الوكالات المحلية الأخرى. ومع أي من الخيارين، غالباً ما لا تكون لدى الجهات الفاعلة المحلية الخبرة في تنسيق برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وينبغي وضع استراتيجيات لبناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة خلال فترة الطوارئ (مثلاً من خلال مشاركة ممثل حكومي أو منظمة غير حكومية محلية في رئاسة فريق التنسيق، والقيام، متى ما كان ذلك ممكناً، بمرافقة مُنَسِّقِ التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لكي يتعلم قدر المستطاع بشأن كيفية قيادة التنسيق في مرحلة ما بعد الطوارئ). وينبغي وضع إطار زمني لتسليم مسؤولية المجموعة الفرعية من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى الجهات الفاعلة الإنمائية كجزء من استراتيجية العنف المبني على النوع الاجتماعي بعد الطوارئ (انظر الفصل الثاني للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن خيارات القيادة المشتركة المحلية، وكذلك الفصل الثالث المتعلق بالاستراتيجيات). تذكر أنَّ الحكومة يمكن أن تكون متنوعة في قدرتها على المشاركة في التنسيق.

التمويل

من الضروري تأمين الموارد المالية لجهود التنسيق في مرحلة ما بعد الطوارئ لتيسير انتقال فريق التنسيق إلى الهيكل الدائم. وبما أنَّ هذا التمويل لا يمكن الوصول إليه عن طريق الموارد الخاصة بالطوارئ (مثل خطة التنمية الإنسانية)، سيتعين على المجموعة الفرعية البحث عن جهات مانحة للتعافي والتنمية من أجل وضع استراتيجية للتمويل. وتقع على عاتق الوكالة الرائدة مسؤولية إبلاغ الجهات المانحة بالحاجة إلى التمويل المستمر. ويتسم هذا المجال بأهمية بالغة لإقامة علاقات والعمل بالاشتراك مع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية وبناء السلام عبر النهج الترابطي الإنساني-الإنمائي لبناء السلام.

المناصرة

سوف يشتدّ الضغط على وقف أفرقة التنسيق الموجهة بالعمل الإنساني مع تحول الأزمة إلى مرحلة التعافي. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن يكون مُنَسِّقِ التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والشركاء الآخرين في المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على استعداد لتوضيح الحاجة إلى مواصلة جهود التنسيق، وينبغي أن تكون لديهم خطة جاهزة للعرض على فريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والحكومة وغيرها بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي في جهود التعافي. ويمكن القيام بهذا النوع من المناصرة بأقصى فاعليّة من خلال فريق فرعي تنسيقي مكلف تحديداً بوضع مناهج للمناصرة يتعلق بنقل فريق التنسيق من مرحلة الطوارئ إلى الانعاش/التنمية. (انظر الفصل الثالث المتعلق بالوظيفة الأساسية السادسة بشأن المناصرة والفصل الرابع أعلاه بشأن الأفرقة الفرعية للتنسيق).

الموارد/الأدوات التقنية

يمكن، بل وينبغي، استخدام العديد من الأدوات التي تُطوّر خلال مرحلة الطوارئ للعمل في مرحلة ما بعد الطوارئ. وقد تشمل هذه البرامج مناهج التدريب، وأدوات التقييم، ونُظُم جمع البيانات، وإجراءات التشغيل القياسية، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى تكييفها لاستيعاب الانتقال من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي، وكذلك لمعالجة أي تحولات في الأولويات فيما يتعلق بأنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يجري التصدي لها. ومن شأن وضع استراتيجيات خلال مرحلة الطوارئ بشأن كيفية تكييف الموارد القائمة واستحداث أدوات جديدة أن يُيسّر الانتقال في نهاية المطاف إلى مرحلة التعافي والتنمية.

انظر الملحق 25: مصفوفة التخطيط للاستدامة وانتقال المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (أوكرانيا)



الجزء

3

موارد لتعزيز
مهارات التنسيق

الفصل 5



المهارات الشخصية والإدارية

1-5 تعزيز القيادة التعاونية

يتخذ الأفراد والمنظمات القيادة التعاونية من أجل:

- تقاسم الموارد
- تقاسم الأهداف المشتركة
- تقاسم المخاطر والمكافآت والمسؤوليات من أجل المنفعة العامة
- تبادل المعلومات
- أنشطة التبادل
- البحث عن حلول إبداعية للتحديات
- استكشاف الاختلافات بشكلٍ بَناءٍ

"القيادة هي صفةٌ تُكتسب عن جدارة، ولا تُمنح بمجرد إعلان تولي المسؤولية من قِبل شخصٍ ما أو وكالته بناءً على الولاية العالمية المسندة إليها. فهي تتعلق بالإصغاء والتعلم والمراقبة والدعم. وتتعلق بمعاملة الآخرين بالقدر الذي تتمني أن يعاملوك به. وفي سياق تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، تعني القيادة تقديم مدخلات ومعلومات تقنية ودعم الإجراءات التي يتخذها فريق العمل".



- مقتبسة من تنسيق الاستجابة المتعددة القطاعات للعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية: دليل المُيسِّر (صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة غنت 2011)

يستدعي الطابع المتعدّد القطاعات لبرامج العنف المبني على النوع الاجتماعي تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بمشاركة طائفةٍ واسعة من الجهات الفاعلة ذات الخطط والأولويات المختلفة. ويجب أن تلتزم جميع هذه الجهات الفاعلة بالعمل مع الجهات الأخرى لضمان أن يكون التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ككلٍ أكبر من مجموع أجزائه.

يجب أن يعمل مُنَسِّقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي على تهيئة بيئة تمكينية للمشاركة، وحل المشاكل واتخاذ القرارات، بحيث يتشاطر المشاركون المسؤولية ويشعرون بملكية النتائج الجماعية. ويتطلب هذا الأمر، في كثيرٍ من الأحيان، التحوُّل من أكثر أساليب القيادة الموثوقة النموذجية (والأيسر أحياناً) إلى مزيدٍ من أساليب القيادة التعاونية:

من... إلى...	إلى...
<ul style="list-style-type: none"> القيادة القائمة على السلطة اتخاذ القرارات من جانب واحد القيادة والسيطرة الشركاء المُقَدَّون التركيز على مصلحة الوكالة احتلال موقع الصدارة 	<ul style="list-style-type: none"> القيادة القائمة على أساس الثقة، والعلاقات، والخدمات المشاركة في صنع القرار وإدارة توافق الآراء التيسير والربط الشبكي والتمكين شركاء متساوون التركيز على القطاع الأوسع والطوارئ ككل التيسير وتكوين العلاقات "خلف الكواليس"

مبادئ توجيهية للقيادة التعاونية الفعّالة

- 1- بناء رؤية وهوية مشتركة. فعلى سبيل المثال، احرص على ضمان اتفاق الأعضاء على الاختصاصات المتعلقة بالمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المراحل الأولى من عملية التنسيق.
- 2- احرص على إشراك التوليفة الصحيحة من أصحاب المصلحة وصنّاع القرار. انظر الفصل الرابع للاطلاع على التوصيات بشأن تشكيل العضوية في المجموعة الفرعية.
- 3- حافظ على الزخم والتركيز على التعاون. قدّم الدعم لذلك من خلال ضمان التدفق الموثوق والمنظم للمعلومات الدقيقة إلى جميع شركاء التنسيق، وإجراء استعراض دوري للتقدّم المحرّز في استراتيجيات التنسيق وخطط العمل.
- 4- احرص على إشراك الآراء المختلفة وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في الفريق. تأكد من اتباع نهج يتسم بالهدوء (أي غير عدواني) في إشراك أولئك الذين لديهم مساهمات هامة ولكن طغت عليهم الأصوات الأكثر قوة.
- 5- احرص على ضمان أن تخدم كل من عملية التعاون ومنتجاته المصالح الذاتية لكل وكالة من الوكالات التي ينتمي إليها المشاركون إلى أقصى حدٍ ممكن.
- 6- قرّب بأَنَّ المشاركين يرون قيمةً كبيرةً في التعاون عندما يلمسون بعض فوائده بأنفسهم!
- 7- لا تضبّع الوقت. فالاجتماعات يجب أن تتسم بالكفاءة والإنتاجية؛ ويجب أن تكون الإدارة بسيطة ومركزة. (انظر أدناه لمزيد من المعلومات حول إدارة الاجتماعات.)
- 8- احرص على صياغة أدوار ومسؤوليات واضحة للمشاركين في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. فوجود أفرقة فرعية داخل المجموعة الفرعية، على النحو الموصوف في الفصل الرابع، من شأنه أن يُسهّل هذه العملية.
- 9- احصل على تعهدات من جميع الكيانات المشاركة بضمان حضور الأفراد أنفسهم الذين يمثلون تلك الكيانات دائماً في الاجتماعات. وتتمثّل إحدى طرق تعزيز هذا الالتزام في التأكد من أنّ نقاط العمل من كل اجتماع تتضمن أسماء الأفراد المسؤولين، وليس أسماء المنظمات فحسب.
- 10- تذكر أنّ التعاون شخصي الطابع ويعتمد على التواصل. إذا كنت تقوم بتيسير التنسيق، خذ وقتك قبل اجتماعات التنسيق، خلال فترات الراحة وبعد الاجتماعات للردشة بشكلٍ غير رسمي مع الشركاء.

أنماط القيادة التعاونية

تتطلب المواقف المختلفة أنماط قيادة مختلفة. فالقائد التعاوني يُقِيم الوضع ويختار أسلوب القيادة المناسب له.

النمط التوجيهي	
<p>ويمكن أن يكون النمط التوجيهي مناسباً في المراحل الأولية لإنشاء المجموعة، عندما تكون هناك حاجة إلى التوجيه بشأن كيفية عملها، وذلك عند وضع الأطر والعمليات والجدول الزمنية. ويكون مفيداً أيضاً عندما يكون الوقت قصيراً. ويجب استخدام هذا النمط بحذر وحكمة بحيث لا يعتاد الشركاء على مجرد اتباع التوجيهات (أو يشعرون بالإحباط إزاء هذا الأسلوب). وحتى النمط التوجيهي ينبغي أن يشمل الجوانب الرئيسية للقيادة التعاونية.</p>	<p>عندما تتبع الجهات المُيسِّرة للتنسيق أسلوباً توجيهياً، فإنها تشرع في اتخاذ إجراءات وهيكل الأنشطة وتحفيز الآخرين وتقديم ملاحظات تعقيبية للمشاركين. ومع ذلك، فإن النمط التوجيهي لا يعني التهديد أو المطالبة.</p>
النمط التشاركي	
<p>ويكتسي النمط التشاركي في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أهمية كبيرة في بناء الثقة، وإدماج المشاركين، ووضع المبادئ والخطط وأساليب العمل الأولية. وينبغي للمُنسِّقين أن يحاولوا، متى ما أمكن ذلك، تطبيق هذا الأسلوب، مع التسليم بأنه يستغرق وقتاً طويلاً، وأن كل قرار لا يجب أن يكون بالضرورة ديمقراطياً. ومن المرجح أن يستجيب المشاركون بشكلٍ إيجابي لكفاءة النمط الأكثر توجيهاً ما داموا يفهمون أن المشاركة هي القاعدة وأنه لا توجد نزاعات سابقة أو كامنة داخل فريق التنسيق لم تخضع للمعالجة.</p>	<p>يحصل المُنسِّق التشاركي على النتائج من خلال قيادة المناقشات، وطرح الأسئلة لإشراك الآخرين، وتشجيعهم على التطوع لتحمل المسؤوليات، وتأكيد الالتزامات، وطلب التصويت للحصول على قرار بتوافق الآراء أو بالأغلبية.</p>
النمط التَّفويضِي	
<p>ويُعد النمط التَّفويضِي هو الأساس لإنشاء أفرقة فرعية داخل المجموعة الفرعية، مما يشجع المشاركين بدورهم على استخدام معرفتهم وخبراتهم المُتخصِّصة. ويعزز النمط التَّفويضِي المسؤولية المتبادلة. ومع نضج المجموعة الفرعية والاضطلاع بمزيدٍ من الأنشطة، ستنزاد أهمية الانخراط في هذا النمط من القيادة.</p>	<p>يتيح النمط التَّفويضِي للفريق اتخاذ القرارات ويشجع الآخرين على تطويع خبراتهم، مع تحمُّل المسؤولية تجاه المُخرجات الإجمالية.</p>

المراحل التطويرية للفريق

تتزايد قدرة الفريق على القيام بواجباته بمرور الوقت من خلال المراحل التطويرية التقدمية. وفي حالات الطوارئ، من المرجح أن تتغير هذه المراحل وتتداخل بسرعة. ومن أجل تعظيم أداء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، من الهام الاعتراف بالمراحل الإنمائية للمجموعة وإدارتها.¹

مجموعة جديدة	←	←	المجموعة الفعّالة
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
التبعية (تشكيل)	النزاع (اقتحام)	التماسك (معايرة)	الاعتماد المتبادل (الأداء)
يتطلع الفريق إلى القائد للحصول على الدعم	تحديات للقيادة والقوة والسلطة	تعزيز الأهداف المشتركة	فريق حقيقي؛ العلاقات تعمل بشكل جيد
التوجه	المنظمة	تدفق البيانات	حل المشاكل
ما سبب وجودنا هنا؟ ما هي أهدافنا؟	وضع القواعد والإجراءات والهياكل والأدوار وما إلى ذلك.	بدء تلقي المعلومات والأفكار ومشاركتها	فريق فعّال، وأداء عالٍ للمهام المناسبة
تحديد أدوار فريق التنسيق ومسؤولياته والغرض من إنشائه؛ وتشجيع التعارف بين أعضائه	توضيح الأدوار والمسؤوليات والإجراءات والنظم؛ وشرح القيود المفروضة؛ وتسهيل حل النزاعات	تسهيل المناقشات، واستخدام القيادة التشاركية، وتدريب الآخرين	استخدام النمط التّفويضي، ورصد التقدم، وتقديم ملاحظات تعقيبية

2-5 الاتصالات الفعّالة

يمكن ربط العديد من النتائج الإيجابية لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي بمهارات الاتصال لدى قادة التنسيق - سواء في الاجتماعات الرئيسية أو في المناصرة أو في أثناء الاجتماعات التي تُعقد مع أصحاب المصلحة. ولذلك فإنّ من الأهمية بمكان أن يدرك المُنسّقون مواطن القوة والضعف المتعلقة بالاتصالات. وفي السياق مع الزمن في أثناء حالات الطوارئ، كثيراً ما يتجاهل المُنسّقون مهارات الاتصال. ومن شأن الاستعانة بالتوصيات الواردة أدناه أن تُعزّز الاتصال.

مهارات التواصل الشخصي الأساسية

- 1- اطرح الأسئلة التي تستخلص الأفكار، فضلاً عن المعلومات:
 - اطرح أسئلة إيجابية ومفتوحة لإشراك الآخرين في حل المشاكل.
 - تجنب صياغة الأسئلة بطرقٍ تنطوي على عدم وجود خيارات أخرى.
 - تحدّث بصوتٍ أعلى قليلاً وأكثر بطناً مما اعتدت عليه خلال تروؤسك للاجتماعات.
- 2- احرص على إظهار الاستماع الإيجابي والفهم الإيجابي:
 - أعد صياغة بيان المتكلم وتوجيهه مرة أخرى إليه/ليها، للتأكد من أنّه قد سُمع وفُهم بدقّة. فالتكرار يساعد المستمعين الآخرين على التركيز على البيان أيضاً. اسأل، "إذن، للتوضيح فقط، هل تقصد...؟"
 - احرص على إظهار الاستماع الإيجابي واليقظ من خلال الرد على ما يقال، دون مقاطعة.
 - لا تُجِب نيابةً عن شخص آخر ولا تُنهِ حديثَ غيرك. لا تُظهِر نفاذ الصبر.
 - افهم الدلالات المختلفة للكلمات والعبارات المعرب عنها محلياً؛ واطلب التوضيح إذا كان المصطلح غير واضح، أو يمكن أن يكون له معاني مختلفة.

1 مقتبسة من دليل تنسيق حماية الطفل في حالات الطوارئ (2010) ودليل مُنَسِّقي مجموعة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية (المرجع الأصلي: بلاكمان، آر آر وجيه إس موتون، الشبكة الإدارية (هيوستن: شركة الخليج للنشر 1964)؛ توكمان، بي دبليو. "التسلسل الإنمائي في الأفرقة الصغيرة"، النشرة النفسية (1965).

- 3- استخدم لغة الجسد بحساسية وفاعلية:
- حافظ على الاتصال البصري.
 - تجنّب اتخاذ وقفة متحدية أو دفاعية، مثل التكتّف الحازم، أو إشاحة الوجه عن المتحدث.
 - في الاجتماعات، لا تأخذ موقفاً على رأس الطاولة دائماً - ما لم يكن ملائماً إظهار النية المقصودة في أن يكون موقعك توجيهياً أكثر منه مشاركةً.
 - استمع بإيجابية، وتأكد من أنّ المعلومات تتدفق في كلا الاتجاهين خلال الاجتماعات الثنائية والجماعية.
- 4- عزّز الثقة من خلال اتباع نمط ودود ومتجاوب:
- إذا لم تكن هناك ثقة، سيتوقف المشاركون عن تبادل المعلومات الهامة أو "الأخبار السيئة". وقد تصل المشاكل إلى نقطة أزمة قبل الكشف عنها.
 - احرص على الخروج إلى المجتمع وزيارة المنظمات الأخرى. احرص على الإصغاء أكثر من التحدّث.
 - اطلب من الآخرين باستمرار طرح أفكار بشأن جميع جوانب برمجة العنف المبني على النوع الاجتماعي. تُعد الملاحظات التعقيبية أمراً قيماً للغاية، ويُساهم النهج الشامل في تحفيز أصحاب المصلحة.
 - لا تقطع وعوداً لا يمكنك الوفاء بها.
- 5- كن على استعداد لتقبّل الانتقادات والاستماع إلى تعليقات غير سارة وسلبية:
- ركّز على صحة ما يقال. تمهّل في إصدار أي رد انفعالي حتى سماع الحقائق، ووجهات نظر الآخرين، وفهمها.
 - لا تتعدّر بأسباب لا تصمد أمام التمحيص الدقيق.
 - اقبل المسؤولية الشخصية عن الأخطاء، واتخذ خطوات لتصويبها. احرص على إشراك الأشخاص المتضررين في صياغة القرارات لإصلاح الأخطاء.
- 6- استعين بالمناسبات الاجتماعية لكسر الحواجز بين شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي:
- حتى في حالة الطوارئ من الهام أخذ وقت للراحة. احرص على ترتيب بعض المناسبات الاجتماعية لشركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ دوري، متى ما أمكن ذلك، وفقاً للمعايير الثقافية للمجتمع. فهذا أمر مناسب في بناء علاقات العمل.
- 7- استخدم تكنولوجيا الاتصالات بشكل مناسب:
- احرص سبل الاتصال أو المحادثات بوسيلة واحدة قدر الإمكان. تجنّب بدء المحادثة بالبريد الإلكتروني، والانتقال إلى تطبيق "سكايب" للمتابعة ثم إرسال رسالة نصية قصيرة. فذلك لن يُعين الشخص المتلقي للرسالة في الرد عليها، إذا اضطر للتبديل بين وسيلة الاستلام والرد، وتقرير طريقة الرد.
 - استخدم البريد الإلكتروني من أجل: (أ) توثيق الاتصالات، على سبيل المثال عند تقديم طلبات رسمية، وتقديم ملاحظات تعقيبية، والإبلاغ عن المواعيد النهائية أو تبادل التوجيهات؛ و(ب) إخطار الأشخاص الآخرين بالبلاغ؛ و(ج) عندما يكون هناك شيء يحتاج إلى شرح مفصّل.
 - تُعد الرسالة النصية القصيرة مفيدة في التفاعلات السريعة القصيرة جداً لتنفيذ مهمة محدّدة، أو عندما يكون من المرجح تعدّر وصول المتلقي إلى شبكة الإنترنت. وتُعد الرسالة النصية القصيرة أيضاً نظاماً مفيداً لإرسال تذكيرات ودية بموعد ومكان الاجتماعات، إلخ. غير أنّها ليست مناسبة للمحادثات الطويلة.
 - غالباً ما تكون مجموعات واتساب/سكايب وسيلة مأمونة أكثر للاتصال إذا كانت هناك مخاوف تتعلق بالأمان أو الخصوصية. كما أنّها تسمح بإجراء محادثات أطول و(افتراضية) وجهاً لوجه. وقد يفضّل الشركاء ذلك إذا توقّر اتصال سهل بشبكة الإنترنت للأجهزة الجوّالة.
 - لا تفترض أنّ جميع الشركاء لديهم منفذ إلى شبكة الإنترنت أو الهاتف. اسأل المشاركين عن طريقة الاتصال المفضّلة لديهم.

ينبغي لمنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يطبقوا مهارات الاتصال الأساسية هذه في جميع جهودهم للعمل مع الشركاء. ويمكن لشركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً استخدام مهارات الاتصال الاستراتيجية هذه من أجل تعزيز الأهداف والغايات المتعلقة بالبرامج الأخلاقية والمأمونة والشاملة لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له.



المشاركة الهادفة

تتشاور مع المجموعات المحلية بشأن أفضل طرق الاتصال لاستخدامها في السياق الحالي. فعلي سبيل المثال، ينبغي أن يناقش منسقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أفضل الطرائق (مثل الهاتف، والبريد الإلكتروني، وتطبيق واتساب، وما إلى ذلك) للتواصل مع المنظمات التي تقودها المرأة. ويمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تساعد في تصميم استراتيجيات/تنسيقات الاتصالات التي يمكن استخدامها لأنواع مختلفة من الإعاقة، بما في ذلك إرسال رسائل صوتية قصيرة أو تسهيل الرسائل الرئيسية بطريقة برايل.

التواصل الاستراتيجي

قد يكون من المفيد لشركاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يستعرضوا أساسيات الاتصال الاستراتيجي ويناقشوها معاً. ويُقصد بالاتصال الاستراتيجي أي نشاط اتصالات مخطط له يسعى إلى تحقيق أحد أهداف الاتصالات التالية: الإعلام والإقناع والتحفيز والتحرك إلى العمل.

من العناصر الرئيسية للتواصل الاستراتيجي رؤية القضية من منظور الجمهور. ومن الهامّ التعرف على أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحديد "حلفاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي". ويجب على شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن يفكروا أيضاً في ما سيحفّز جماهيرهم المستهدفة على الوفاء بمسؤولياتهم المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وأن يكونوا مستعدين برسائل مقنعة.

تقنيات الإقناع:

- الإكثار من استخدام الحقائق والأرقام والأمثلة البشرية في الحياة الواقعية.
- مناقشة الجمهور على الصعيد الشخصي وكذلك على الصعيد الفكري.
- استمع إلى وجهات نظر الآخرين.

الهدف والجمهور والبنية واللغة

تذكّر ما يلي عند التواصل مع الأفراد أو مع المجموعات:

الهدف: كن واضحاً حول هدف الاتصال لديك.

- قسّم الرسالة إلى سلسلة من النقاط الرئيسية.

الجمهور: تعرّف على جمهورك.

- هل الجمهور مهم بالفعل بالرسالة؟ هل لديهم إمامٌ جيدٌ بالموضوع؟ هل من المحتمل أن يكونوا متقبلين أو رافضين للمعلومات التي يتلقونها؟
- اختر الوقت المناسب للرسالة. فمن غير المرجّح أن يستوعب الأشخاص في حالة طوارئ ناشئة معلومات كثيرة ما لم تكن الرسالة ذات صلة مباشرة بالمهمة التي يشاركون فيها فوراً.

الهيكل: حدّد هيكل رسالتك بعناية.

- اشرح الغرض منها.
- قيّم الأفكار حسب الأهمية.
- اختتم العرض التقديمي بتلخيص جميع النقاط الهامة ومراجعتها.

اللغة: استخدام اللغة التي يفهما جمهورك.

- استخدم كلمات بسيطة ومباشرة وجُمَل قصيرة.
- عند الاستعانة بمتترجمين فوريين، استخدم عبارات قصيرة وتوقف لتفسح مجالاً للترجمة.
- تجنب الغموض، وتجنب الأطر الزمنية غير محدّدة المدة وصيغة المبني للمجهول. على سبيل المثال، جملة "سينفقد مايك الإمدادات غداً" هي أكثر وضوحاً من جملة "سيجري تفقّد الإمدادات".
- تجنب استخدام المفردات التخصصية والمصطلحات التقنية. فالمفردات التخصصية والمختصرات المستخدمة لدى الأمم المتحدة قد يصعب فهمها على غير المُتخصّصين وغير الموظفين في الأمم المتحدة.

الموقع الشبكي **Ready Disaster** هو موقع يُوفّر التدريب مجاناً عبر الإنترنت في نطاق واسع من المواضيع للعاملين في مجال العمل الإنساني والمتطوعين. ويحتوي الموقع على مقاطع فيديو قصيرة، ونصائح، ومناقشات تتمحور حول "التعلّم الجزئي"، تستغرق مدتها 5-10 دقائق. وبمجرد التسجيل، تُرسل رسائل تذكيرية بالبريد الإلكتروني مع مواضيع التعلّم الجزئي، بما في ذلك "مهارات التخاطب بين الأفراد: الإصغاء الفعّال"، و"التواصل عبر الثقافات"، وسلسلة "الكتابة الفعّالة". تتوفّر المواد بلغات متعدّدة. ويحتوي الموقع الشبكي (disasterready.org) على الموارد المذكورة.



أداة إلكترونية

3-5 إدارة الاجتماعات

خلال حالات الطوارئ، كثيراً ما تشكو الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من المشاركة في عددٍ هائل من الاجتماعات. وبالتالي، ينبغي إعطاء الأولوية لضمان تقدير الأشخاص المشاركين في اجتماعات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لأهمية الحضور، وتمكينهم من أداء دور جوهري في إيجاد الحلول، وإدراك أنّهم جزء لا يتجزأ من نجاح الاجتماع.

القائمة المرجعية لتخطيط اجتماعات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

أين

- حدّد مكاناً للاجتماع يمكن لجميع المشاركين الوصول إليه - وليس فقط أولئك الذين يعملون لصالح الأمم المتحدة.
- توصل إلى إجماع حول مقبولية المكان في وقتٍ مبكر؛ وتجنّب تغيير الأماكن كلما كان ذلك ممكناً.
- ضمان احتواء المكان على المساحة الكافية، والمعدات، والتهوية، والأطعمة والمشروبات، وما إلى ذلك، وكذلك ضمان خلوه من مسببات التعطيل.
- تأكد من تزويد مكان الاجتماع بجميع اللوازم الضرورية، بما في ذلك جداول الرسوم البيانية وأقلام التخطيط، وجهاز عرض الصور مزود بشاشة إل سي دي، إلخ.

متى

- حدّد يوماً/وقتاً منتظماً للاجتماع يُساهم في زيادة المشاركة - والتزم به!
- خطّط لعقد اجتماعات مرة واحدة على الأقل أسبوعياً في المراحل المبكرة من حالة الطوارئ. ادرس إمكانية التغيير إلى مرة واحدة كل أسبوعين عندما يستقر الوضع، ثم مرة واحدة في الشهر عندما يتحول الوضع إلى مرحلة التعافي.
- وعندما تكون هناك اجتماعات للعنف المبني على النوع الاجتماعي على المستويات دون الوطنية، تجنب تضارب المواعيد مع اجتماعات التنسيق على الصعيد الوطني. نسّق أوقات الاجتماعات الوطنية ودون الوطنية للتمكين من تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن النقاط التي تناقش على كل صعيد.

من

- إذا كانت شبكة الإنترنت متاحة على نطاقٍ واسع، احرص على إنشاء قائمة بالبريد الإلكتروني لجميع المشاركين المحتملين لتنبههم كل أسبوع بشأن الاجتماعات وتزويدهم بجدول أعمال. حدّد الطرق الأخرى (مثل الهاتف والرسائل القصيرة ورسائل التذكير المكتوبة يدوياً) لتنبه الشركاء بأوقات الاجتماعات وجدول الأعمال في حالة عدم توفر شبكة الإنترنت. ورّع قائمة الاشتراك في كل اجتماع لتحديث البريد الإلكتروني ومعلومات الاتصال الأخرى بشكلٍ منتظم.

ماذا

- احرص على إتاحة الوقت اللازم للتحضير للاجتماعات بحيث تتوفّر جميع الموارد الضرورية.
- ضع استراتيجية لقيادة الاجتماع وتحديد بنود جدول الأعمال.
- اطرح جدول الأعمال المقترح والبنود الأخرى للاستعراض قبل ثلاثة أيام على الأقل بحيث تُتاح للجميع فرصة الاستعداد. وجّه دعوة إلى المشاركين لإضافة بنود إلى جدول الأعمال المقترح.
- اطلب من مُقدّمي العروض تقديم نسخ إلكترونية من عروض شرائح باور بوينت (PowerPoint) الخاصة بهم أو الملخصات قبل الاجتماع عند الإمكان ليتسنى تنزيلها للعرض أو طباعتها مسبقاً، وذلك لتجنب تأخير الوقت خلال الاجتماع.

كيف

- خصّص وقت كافٍ للاجتماع بحيث لا يجري التسرع في جدول الأعمال، ولكن لا يسمح أبداً للاجتماعات بأن تتجاوز ساعتين.
- حدّد وقت ثابت لبدء الاجتماع وإنهائه.
- خصّص الوقت وإدارته بشكلٍ مناسب لكل عنصر من العناصر المطروحة للمناقشة.
- وقر الترجمة للمشاركين حسب اللزوم.
- اختر سكرتيراً لتدوين محضر الاجتماع. احرص على تدوير هذه المهمة بحيث لا يرتبط متطوع أو موظف واحد دائماً بأداء هذا الدور المستهلك للوقت.
- قدّم الشاي والقهوة واليسكوبيت للمشاركين خلال الاجتماع. وإذا سمح الوقت، خذ استراحة لتناول القهوة خلال الاجتماع من أجل تسهيل التعارف والتواصل بين المشاركين.
- خلال الاجتماع، اتخذ القرارات التي تُعزّز النهجَ ذا المنحى العملي. تأكد من أنّ القرارات تدخل في نطاق السلطة التي يتمتع بها الحاضرون؛ وسجل القرارات ونقاط العمل بدقة في محاضر الاجتماعات؛ وحرص على إبلاغ الأشخاص الآخرين الذين يحتاجون إلى المعرفة بالقرارات ولكنهم لم يكونوا حاضرين في الاجتماع.
- احرص على إتاحة الوقت في كل اجتماع لتقييم الأهداف ومراجعة نقاط العمل الرئيسية.
- ورّع محاضر الاجتماع بعد ثلاثة أيام من انتهاء الاجتماع على الأكثر، وسلّط الضوء على نقاط العمل.

بدائل الاجتماعات

لا تطلب عقد اجتماع إذا كانت هناك طريقة أفضل لتبادل المعلومات. فالاجتماعات تتطلب وقتاً واهتماماً من المدعويين. استخدم الوقت بحكمة وانظر في البدائل. حدّد الغرض من الاجتماع وما ينبغي إنجازه. وإذا كان الغرض الوحيد هو تبادل المعلومات التي يمكن تقديمها أو تلقيها بطرقٍ أخرى، فقد لا يكون من الضروري عقد اجتماع. استخدم البدائل كلما كان ذلك ممكناً.

الغرض

- حل المشاكل
- صنع القرارات
- إعطاء أو تلقي المعلومات التي لا يمكن تبادلها بفاعليّة بطرقٍ أخرى

الاعتبارات

- هل جرى عرض المعلومات وفهمها بسهولة بدون تفاعل؟
- من الذي ينبغي أن يُشارك في القرار أو المناقشة؟
- من الذي يجب أن يلتزم بالمُخرجات؟

عقد الاجتماعات عن بُعد		المذكرات/التقارير الخطبية	
التراسل الثنائي		رسائل البريد الإلكتروني	
خيارات إلكترونية (مثل مجموعات غوغل، ودروب بوكس، والمواقع الشبكية)		المكالمات الهاتفية	
التراسل (المباشر أو المسجل) عبر تقنية الفيديو		التراسل الفوري	

خصائص مُيسِّر الاجتماعات الفعّال

من المرجح أن يكون تيسير عقد اجتماع تنسيقي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أحد التحديات الكبرى التي تواجه مُنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويوازن الميسرون الناجحون بين الحاجة إلى أن يكونوا محايدين ومستقلين ومستمعين جيدين بينما يحققون بشكلٍ جوهري المهام المرتبطة بتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتمثل دور مُنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في تيسير الاجتماعات بطريقة تُستغل فيها الحكمة الجماعية للمشاركين، مع إبقاء المناقشات متماشية مع جدول أعمال الاجتماع. ومن الهام تهيئة بيئة يفهم فيها المشاركون مسؤولياتهم وتحملونها وينخرطون في العمل بشكلٍ بناء. ويتمثل الغرض من الاقتراحات الواردة أدناه في تكملة المقترحات المتعلقة بالاتصال الفعّال المذكور أعلاه.

التيسير

- ابدأ الاجتماع بالمقدمات التمهيدية، والعبارات الترحيبية التي تكسر الجليد وتزيل التوتر، إلخ.
- قدّم اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن أن يمضي بها الاجتماع فُدماً.
- شجّع أفكار الآخرين.
- ابحث عن الروابط المشتركة بين أفكار المشاركين.
- قيّد التعبير عن الآراء والأفكار الشخصية، للبقاء على الحياد.

شجّع التفاعل الإيجابي

- تحقق من مستوى دعم أفكار الآخرين والموافقة عليها.
- شجّع الاعتراضات التي تقوم على أسبابٍ وجيهة لضمان المناقشات البناءة.
- تمنّع بروحٍ إيجابية وركّز على الغرض من الاجتماع.

وضّح

- اطرح أسئلة مفتوحة.
- كرّر فكرةً ما أو معنى عندما تكون هناك حاجة إلى توضيحه.
- احرص على فهم الآخرين لما قمت بطرحه عليهم.
- قيّد التفسيرات بتفصيلٍ مفرط من الغير؛ وأبقِ النقاش مُركّزاً.

التلخيص

- كَتَّفَ طرح النقاط الرئيسية في المناقشات والاتفاقات ونقاط العمل، إلخ.
- اطلب متطوعاً لتسجيل أبرز النقاط فور طرحها على المخطط البياني أو غيره من الأدوات البصرية. فهذا الأمر يساعد المجموعة في مواصلة تركيزها، ويتجنب التكرار ويساعد على بناء توافق الآراء.

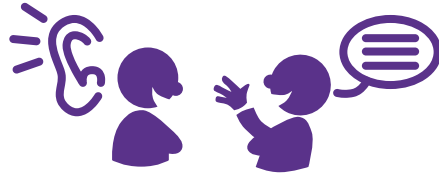
احرص على إدارة المشاركة

- اخلق فرص مشاركة للجميع، واحرص على أن يشعر المشاركون بأنَّ صوتهم مسموع ومشاركتهم تحظى بالتقدير.
- اطلب المعلومات والآراء، ولا سيما من المنظمات غير الحكومية الصغيرة والمانحين.
- امنع المحادثات الجانبية
- تجنَّب السماح للشخصيات القوية بالهيمنة، على سبيل المثال عن طريق الانتقال من متكلم أو موضوع واحد إلى آخر.
- صدِّ التعليقات غير المفيدة والانحراف عن الموضوع. كن حازماً، لكن بوعي وتفهم، في مطالبة الحاضرين بالحفاظ على الغرض من الاجتماع.

استخدم الإشارات اللفظية وغير اللفظية



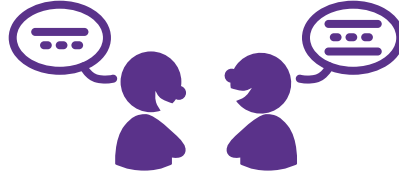
اجمع بين لغة الجسد والكلام للتواصل، على سبيل المثال انظر في عيني المُخاطَب لتشجيعه على بعض السلوكيات (أو ثنيه عنها بأدب).



استمع بإيجابية.



احترم الاختلافات الثقافية وعزِّز التفاعلات الشاملة وغير التمييزية.



اسمح بالوقت والمساحة للتفكير، بالتوقف بين التعليقات.

4-5 بناء توافق الآراء

يُعد توافق الآراء بمثابة أحد أشكال صُنْع القرار التي يمكن استخدامها في العديد من جوانب تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولا سيما عند محاولة المُضي قُدماً بمسألة ما. فهو يعني "الاتفاق بالأغلبية" أو "أقصى قدر ممكن من التوافق يجري تحقيقه بين الأفراد مع الاستفادة بأكبر قدر ممكن من أفكار الجميع".² يُمَثِّل بناء توافق الآراء عملية إجرائية لتشجيع المشاركة والملكية. ويمكن أن تُؤدِّي هذه المجموعات إلى إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل المعقّدة.

ولا يتناسب بناء توافق الآراء مع جميع جوانب تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. فهو يستغرق وقتاً طويلاً، ويتطلّب مدخلات والتزامات متساوية، وقد يُفضي إلى نزاع عند عدم التوصل إلى توافق آراء. وتُعد القدرة على تحديد متى يمكن بناء توافق الآراء حول قضية أو قرار بمثابة مهارة أساسية.

بيّن مؤشر التوصل إلى توافق الآراء أنّ الجميع يتفقون على أنهم قادرون على قبول الاقتراح/المخرج النهائي بعد بذل كل جهد ممكن لتلبية مختلف المصالح.



معرفة متى يمكن استخدام بناء توافق الآراء

استخدام بناء توافق الآراء عندما:

- يكون للمشاركين وجهات نظر ومعلومات قيمة لعملية صُنْع القرار وتحديد الأولويات والتخطيط.
- يكون التأييد ضرورياً للالتزام وامتلاك القرارات والمتابعة.
- يكون المستقبل غير واضح أو عندما تكون الحلول غامضة.
- تتطلب الحلول اتخاذ إجراءات متشابكة من جانب أصحاب المصلحة.
- تكون السلطة والمعلومات وجهود التنفيذ مجزأة بين العديد من أصحاب المصلحة.
- يحمل أصحاب المصلحة آراء متضاربة، ولكن يُطلب وجود وفاق بشأن القرارات الرئيسية لدعم المعايير والمساءلة.
- تستدعي الحاجة وجود علاقات جيّدة بين أصحاب المصلحة في المستقبل.
- يكون الفريق صغيراً نسبياً (حتى 20) وبين أعضائه تفاهم متبادل.

تجنّب بناء توافق الآراء عندما:

- تكون المشكلة غير معقدة، أو عندما تكون الحلول عالية التقنية، أو أكثر وضوحاً، أو عندما تكون الخيارات محدودة للغاية.
- من المرجح أن تتعرّض المعايير والأهداف المشتركة بين الوكالات للمساومة بتوافق الآراء.
- تتسم عملية صُنْع قرار أخرى بكفاءةٍ وفاعليّةٍ أكبر.
- تكون الجهات المعنية مُسيّسة للغاية أو الآراء شديدة الاستقطاب.
- يكون صُنْع القرار غير موجودين.
- لا توجد معلومات كافية.
- لا يوجد وقت كافٍ للاستكشاف الكامل لجميع الآراء وللتوصل إلى توافق في الآراء.

عملية بناء توافق الآراء

بالنسبة إلى تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، يكتسي بناء توافق الآراء أهمية خاصة عند معالجة القضايا الصعبة في الاجتماعات وعند الاضطلاع بأنشطة تتطلب دعم جميع الجهات الفاعلة، مثل وضع خطط استجابة قطاعية/عقودية أو تيسير إجراءات التشغيل القياسية. تُلخّص الخطوات أدناه كيفية قيادة عملية بناء توافق الآراء.

- الاتفاق على أهداف المهمة/المشروع والتوقعات والقواعد.
- تحديد المشكلة أو القرار المزمع التوصل إليه بتوافق الآراء.
- إجراء عصف ذهني للحلول الممكنة.
- اختصار قائمة الأفكار/الحلول ومناقشة الإيجابيات والسلبيات.
- تعديل وتوفيق وصقل الفكرة/الحل المتفق عليه بحيث يمكن لجميع أعضاء المجموعة قبول النتيجة.



اختبار الاتفاق

التنبه إلى اقتراب الفريق من الاتفاق وقدرته على الانتقال إلى إصدار قرار حاسم. قد تبتد الأفرقة مقداراً كبيراً من الوقت في التحدث حول الأفكار التي تتفق عليها إلى حد كبير. ويُفضّل تزويد الفريق بالأفكار التي استمعت إليها مع مطالبة الحاضرين بإظهار موافقتهم أو عدم موافقتهم على ما جرى طرحه. وقد يمضي الفريق قُدماً في عمله رغم بعض الخلاف في الآراء. فعلى سبيل المثال: عدم الدعم: "لست أرى حاجة إلى هذه الأفكار ولكني سأجاريها". التنحي جانباً: "أنا شخصياً لا أستطيع القيام بذلك، ولكنني لن أمنع الآخرين من القيام بذلك". اتخذ قرارك. إذا لم يُحرز التوافق في الآراء، راجع و/أو كرر الخطوات من واحد إلى ستة (اطّلع أدناه على نصائح حول التعامل مع المأزق عند نشوئه).

الخروج من المأزق

- ذكّر جميع الجهات الفاعلة بالعواقب الإنسانية المترتبة على عدم التوصل إلى اتفاق، وكيفية استفادة الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي من الاتفاق (ذكّر هذه الجهات بالتزاماتها بوصفها الجهات المكلفة بالمسؤولية).
- تشاور بشأن الاقتراحات وادعُ الجميع إلى تقديم اقتراحاتهم. الاستعانة بأسئلة استقصائية.
- تتبّع التقدم المحرز ولخّص مجالات الاتفاق والخلاف.
- اكتشف مواضع الناس ومدى شعورهم بالقوة.
- اجمع مزيداً من المعلومات لتيسير اتخاذ القرارات.
- اعمل على بناء توافق في الآراء في أفرقة صغيرة مختلطة، ثم اجتمع بجميع الجهات الفاعلة معاً.
- ضع حداً زمنياً للتوصل إلى توافق في الآراء، ثم اقترح طرح المسألة على التصويت بالأغلبية.
- اجتمع بشكل فردي مع الأطراف الرئيسية المتنازعة واطرح عليهم هذا السؤال: "ما الذي يمكن تغييره وتوافقون على دعمه؟"
- في أصعب الحالات، اجمع الأطراف المتنازعة معاً في توقيتات منفصلة من أجل تيسير حل النزاعات وحل المشاكل.
- وبمجرد اتخاذ القرار، تصرف بناءً عليه.
- تابع الاتفاقية وراقب تنفيذها.

نصائح لتوجيه توافق الآراء

- استخدم الاستماع الإيجابي (انظر أعلاه) ومهارات الاستجاب.
- حاول أن تفهم وجهات النظر الأخرى.
- تواصل بشكل علني.
- تذكّر الأهداف المشتركة واستعرضها.
- ركّز على المصالح الأساسية واستكشفها.
- حدّد وكبّر "دوائر الاتفاق"، وهي المجالات والأولويات التي يوافق عليها الفريق.
- كن على ثقة بالعملية. كن على ثقة بأنّه يمكنك التوصل إلى اتفاق وأقنع الفريق بذلك.
- ابق هادئاً وتحلّى بالاحترام.

5-5 التفاوض على تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

قد يتعين على مُنَسِّقِ التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يتفاوض مباشرةً مع شخص آخر أو وكالة أو مجموعة أخرى (مثلاً باسم المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في اجتماع مشترك بين المجموعات/القطاعات) أو أن يُيسِّر المفاوضات بين طرفين متنازعين. وفي إطار المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، قد يحتاج المُنَسِّق إلى التفاوض بشأن مسائل أخرى مثل التركيز الاستراتيجي، أو تقسيم المسؤوليات، أو مجرد جدولة الاجتماعات.

وتتطوي المفاوضات، في أبسط أشكالها، على مناقشة بين شخصين أو أكثر من الوكالات التي تحاول التوصل إلى حل لنزاعها. ويمكن الدخول في مفاوضات في الحالات التالية:

- شخصان أو فريقان لديهما مصالح متضاربة.
- هناك اهتمام مشترك بالتوصل إلى تسوية.
- يمكن التوصل إلى أكثر من نتيجة محتملة واحدة.
- كلا الطرفين مستعدان لتقديم تنازلات.

المبادئ التوجيهية للدخول في مفاوضات

التفاوض هو عملية معقدة ولكنها تستحق الإلتقان. ومهما كان مستوى التفاوض، فإنَّ المبادئ التوجيهية التالية مفيدة.

إعداد الخيارات مسبقاً

قبل الدخول في مفاوضات، جهِّز إجابات على هذه الأسئلة:

- ما هي الغاية أو الهدف الحقيقي؟
- ما هو الحد الأدنى المقبول لتحقيق هذه الغاية أو هذا الهدف؟
- ما هي جميع القضايا التي يمكن التفاوض بشأنها (مثل الوقت والمال والكمية والجودة)؟

انظر في الشيء الذي يرغب الطرف/الأطراف الأخرى في تحقيقه. فكِّر في ما يمكن تقديمه لتحقيق أهداف الطرف الآخر. استبق المقاومة أو الاعتراضات واستعد بالهُج أو الحلول البديلة.

استخلص وجهة نظر الطرف الآخر

استعن بالأسئلة والحوار لاستكشاف مخاوف الشخص الآخر واحتياجاته. وتشمل الاستفسارات المقترحة ما يلي:

- ما الذي تحتاج إليه حول هذه النقطة؟
- ما هي مخاوفك بشأن هذه الاقتراحات؟
- انتهج الإنصات الإيجابي، وقَدِّر القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إليهم والتي من المرجَّح أن يتقدّموا فيها.

حدِّد الاحتياجات والأهداف

حدِّد ما تحتاج إليه، ولماذا أنت في حاجةٍ إليه. كثيراً ما يوجد خلاف بشأن طريقة حل مسألة ما، ولكن ليس بشأن الهدف. استعد لتقديم بعض التنازلات، ولكن ابدأ بذكر الأهداف والمخرجات المثالية.

لا تجادل

يتمحور التفاوض حول إيجاد الحلول. ولا تُضَيِّع الوقت في الجدل. حدِّد الخلافات بطريقة متفهمة ولكن حازمة، وقَدِّم البديل. لا تُقِلَّ من قدر الشخص الآخر أو المصالح التي يمثلها، ولا تدخل في صراعٍ على السلطة.

هناك أوقات مناسبة وأوقات غير مناسبة لإجراء التفاوض. وتشمل الأوقات غير المناسبة تلك الحالات التي توجد فيها:

- درجة عالية من الغضب لدى أي من الجانبين
- الانشغال بشيء آخر
- ارتفاع مستوى التوتر
- تعب أحد الأطراف

تجنب الظروف السلبية قدر الإمكان. إذا كانت ردود الفعل السلبية تنشأ في أثناء المفاوضات، ففكر في أخذ مهلة/استراحة أو إعادة الجدولة لوقت أفضل.

6-5 حل النزاعات

المصادر المشتركة للنزاع

النزاع هو جزء لا مفر منه في أي فريق. وإذا غُولج بشكل جيد، فإنه يمكن أن يؤدي إلى نمو وتطور المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وكذلك الشركاء الأفراد.

مصادر النزاع

- الاستراتيجيات (عدم الوضوح، وعدم وجود رؤية مشتركة)
- النظم (طرق التواصل)
- الهياكل (تقسيم المسؤوليات، العوائق المادية)
- القيم المختلفة (الأولويات والفسفات)
- الأفراد (الشخصيات، أساليب العمل)

النتائج الإيجابية لتسوية النزاعات

- الوعي بالمشاكل والتشجيع على التغيير.
- قرارات أفضل وإبداع أكبر.
- زيادة اهتمام المجموعة وطاقتها.
- زيادة التماسك وتلطيف الأجواء.

إذا كان الميل نحو تحاشي مناقشة النزاعات أو الحل غير الناضج، أو كُبتت مناقشة الاختلافات، فسوف تنشأ صعوبات خطيرة. وستعاني العلاقات بين شركاء التنسيق القائمين على العنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك إنتاجية المجموعة الفرعية. وإذا لم يتمكن الفريق من إدارة الإجهاد الناشئ عن النزاع بين أعضائه، فمن غير المرجح أن يدوم بقاؤه طويلاً جداً.

المهارات الرئيسية لحل النزاعات

يمكن أن تؤدي النزاعات - والمفاوضات حولها - في كثير من الأحيان إلى حلول أكثر فاعلية واستدامة لأنها تقوم على مجموعة كبيرة من الآراء والحلول الممكنة. ينبغي عدم تجاهل النزاعات! ويمكن للمهارات التالية أن تساعد في معالجة النزاعات بشكل بناء:

- تعرّف على الأعراض.
- الأعراض العلنية تشمل ما يلي: الغضب، فك الارتباط، الصمت، لغة الجسد، تشكّل التحيزات، والمجادلات.
- الأعراض الخفية تشمل ما يلي: انخفاض الطاقة، وعدم الحضور، والوصول في وقت متأخر/المغادرة في وقت مبكر، والأخطاء، وعدم تكوين علاقات اجتماعية.
- تصدّ لها مبكراً: إذا ترك النزاع وشأنه فسيتفاقم ويزيد خطره.
- تحديد مصدر النزاع.
- التركيز على القضية الأساسية أو المشكلة: تجنب "الحسابات القديمة" أو "المنحى الشخصي".

- ادرس جميع وجهات النظر. استخدام الاستماع النشط.
- وجه دعوة لتقديم اقتراحات بشأن المُضي قُدماً: التركيز على الحلول وبناء توافق الآراء.
- التحقّق من اتفاق جميع أصحاب المصلحة والتأكد من قبول الجميع للقرار.

التغلب على المأزق

يحدث المأزق عندما يعجز أصحاب المصلحة الرئيسيون عن تصور حلول فعّالة للمنازعات أو الخلافات. ويشعر الأفراد بأنهم عالقون، ومحبطون، وغاضبون، وخائبو الأمل. وقد يتصلّبون في مواقفهم، فينبئون مواقف متطرفة أو متشدّدة، أو ينسحبون من المشاركة في تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي كلتا الحالتين، يُمثّل المأزق نقطة تحوّل في الجهود الرامية إلى التفاوض على إيجاد حل للنزاع، وهو عادةً ما يكون الحل الفعلي للنزاع. وتتشابه استراتيجيات إدارة المأزق مع الاستراتيجيات المذكورة أعلاه فضلاً عن تلك المتعلقة ببناء توافق الآراء، ولكنها قد تتطلّب مزيداً من الوقت والصبر.³ تشمل استراتيجيات إدارة المأزق على ما يلي:

- تحديد المخاوف الكامنة
- احترام مجموعة متنوعة من الاحتياجات
- استكشاف بدائل للاتفاق الذي جرى التفاوض عليه
- محاولة الاستماع بإيجابية للتباينات
- احترام الإنصات
- الحديث عن المشاعر
- التعاون أو التجمع معاً في أفرقة صغيرة

7-5 المساءلة

توجد طبقات متداخلة من المساءلة في إطار آلية التنسيق، تنطبق على مُنسقي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والوكالات الرائدة وأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتشمل هذه المسؤوليات ما يلي:

- السكان المتضرّرون
- النساء والفتيات المتضرّرات
- الفريق القطري للعمل الإنساني
- مجموعة الحماية
- الوكالة أو الوكالات الرائدة في المجموعة الفرعية
- فرادى أعضاء المجموعة الفرعية
- الأعضاء التنظيميين في المجموعة الفرعية
- قيادة المجموعة الفرعية

ينبغي أن تكون المساءلة ديناميكية، الأمر الذي يتطلب المشاركة النشطة والتواصل وتبادل الالتزامات بين مختلف الأطراف.

مساءلة شركاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أمام مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

لا يتطلب النهج العنقودي نفسه مساءلة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أمام قادة المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. يخضع الأفراد للمساءلة أمام المنظمات التي يعملون فيها. وبالمثل، لا يتطلب النهج العنقودي إخضاع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة للمساءلة أمام وكالات الأمم المتحدة. ولا يمكن مساءلة المنظمات الإنسانية الفردية إلا أمام قيادات المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الحالات التي تكون قد تعهدت فيها بالتزامات محدّدة في هذا الصدد. وينطبق الشيء نفسه على شركاء تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأماكن التي لا يوجد فيها نظام المجموعات.

3 وييني-بيهرمان، هاري. ممارسة التيسير: إدارة عملية المجموعة وحل المشاكل. المملكة المتحدة: الناشر براغر (1998)، ص 35-36.

ويتطلب المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة مساءلة السكان المتضررين (انظر مجموعة الأدوات والمناقشة أدناه). وتؤدي المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي دوراً هاماً في تعزيز الأخلاقيات ومعايير المساءلة، مما يساعد على تحديد التوقعات بالنسبة إلى مساءلة الشركاء.

ولضمان أداء المجموعة الفرعية لعملها بشكل سليم، يجب على المشاركين أن يبذلوا أفضل ما لديهم في إطار المعايير المتفق عليها لعملية التنسيق. ويعني ذلك فهم المسؤوليات المحددة في وثائق التوجيه التشغيلي الرئيسية والعمل عليها، مثل اختصاصات تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (انظر العينة الواردة في الملحق) والوثائق الاستراتيجية، بما في ذلك التزامات خطة الاستجابة الإنسانية، واستراتيجية/خطة العمل المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، إلخ. ومن الضروري أيضاً إنشاء آلية لرصد نجاح الشركاء في الوفاء بمسؤولياتهم.

تعزيز المساءلة

ينبغي لمُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يُعزّز مبادئ المساءلة الإنسانية الأساسية وأطرها مع الأعضاء والوكالة الرائدة للمجموعات والقطاعات الأخرى. وقد يشمل ذلك تكريس الوقت اللازم في الاجتماعات لمناقشة المساءلة وتكييفها وتقييمها للآليات السكنية المتضررة. ويمكن أن يشمل أيضاً وضع رسائل رئيسية للمساءلة كجزء من المجموعات الفرعية وغيرها من المنتجات والمنجزات المُتوخَّاة.

يُقصد بالمساءلة أمام السكان المتضررين ما يلي: "يُمثّل النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين يتلقون المساعدة الإنسانية أصحاب المصلحة الرئيسيين في أي استجابة إنسانية ولهم حقّ أساسي في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وتلقي المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة للشكوى إذا كانوا يشعرون بأنّ المساعدة التي يتلقونها ليست كافية أو لها عواقب غير مرغوب فيها".

— مقتبسة من تحالف المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة، "أسئلة وإجابات عن المساءلة أمام السكان المتضررين"

ويشمل تعزيز المساءلة النظر في كيفية مساءلة المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أمام السكان المتضررين في المجالات التالية:

- القيادة/الحوكمة
- الشفافية/تبادل المعلومات
- الملاحظات التعقيبية والشكاوى
- المشاركة
- التصميم والرصد والتقييم

ينبغي تحديد مسؤوليات مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي والقيادة المشتركة بوضوح في اختصاصات المجموعة الفرعية وكذلك في توصيفات وظيفتها (راجع الملحق للاطلاع على النموذج). وينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان الوفاء بهذه المسؤوليات. وتتمثّل أفضل طريقة لتشجيع المساءلة في أن تكون مثلاً يُحتذى.

بالإضافة إلى ذلك، يتولى مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولية كفالة ما يلي:

- أن تُحدّد خطة عمل تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي الوكالات أو الأفراد أو الأفرقة الصغيرة لأداء مهام محدّدة.
- أن تتسم الاجتماعات بالكفاءة وأن تكون ذات منحى عملي.
- أن يجري تضمين النقاط الإجرائية في محضر الاجتماعات.
- أن تكون هناك عملية يجري من خلالها استعراض الوكالات والأفراد والتزامات المجموعات الصغيرة (كما هو مسجل في محاضر الاجتماعات) بصورة منتظمة.
- أن يكون لدى المشاركين في الاجتماع سلطة اتخاذ القرارات نيابة عن منظماتهم المعنية.
- أن يُقدّر مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي باستمرار عمل المنظمات الشريكة التي تفي بمسؤولياتها وأن يُنثي عليها.



أداة إلكترونية

ينبغي أن تسعى المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى تعزيز المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة وتنفيذه. ويُقدّم المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة وصفاً للعناصر الأساسية للعمل الإنساني القائم على المبادئ والمساءلة والجودة العالية، ويضع المساءلة أمام المجتمعات المتضررة في صميم الاستجابة الإنسانية لأي قطاع. ويمكن للمنظمات الإنسانية والمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تستخدم هذا المعيار كمدونة طوعية لمواصلة إجراءاتها الداخلية. وينبغي ترجمته إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الخمس وكثيرٍ من اللغات المحلية في المناطق التي توجد فيها استجابة إنسانية مفعلة. وتتوفّر الموارد على الموقع الشبكي التالي (corehumanitarianstandard.org).

8-5 تعزيز رعاية الموظفين وشحن قدرتهم على الصمود

هناك إدراك متزايد بأن المنظمات الإنسانية تتحمل واجباً أخلاقياً وقانونياً في حرصها على تحديد مخاطر العمل الإنساني للموظفين ومعالجتها بطرقٍ نظامية على نحوٍ مناسب. وتعد رعاية الموظفين أمراً ضرورياً لأنّ العمليات الإنسانية الناجحة تتطلب مساهمات فعّالة من جميع الموظفين والمتطوعين.

تقع مسؤولية رعاية الموظفين في المقام الأول على عاتق الوكالات التي تتألف منها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ ومنهجاً أساسياً في عمل كل وكالة، بما في ذلك إدارة برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، يمكن لأعضاء المجموعة الفرعية أيضاً أن يتخذوا خطوات لدعم بعضهم بعضاً وبناء مجتمع من الرعاية والقدرة على الصمود، مما سيؤدّي إلى تحسين التنسيق والاستجابة.

يحتوي هذا القسم على ما يلي: (1) مقدمة عن العوامل المساهمة وعلامات الصدمة والإجهاد التي قد تُؤثّر على أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ فردي وبشكلٍ جماعي؛ و(2) توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن بها للإدارة الفعّالة للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تُعزّز واجب الرعاية وبناء القدرة على الصمود؛ و(3) نصائح حول الأمور التي يمكن أن يقوم بها مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وأعضاء المجموعة على الصعيد الشخصي لخلق سياقات إيجابية وآليات التأقلم لإدامة عملهم. ويمكن الاطلاع على مزيدٍ من الموارد في الفصل السادس، ويمكن طلب الدعم المُتخصّص من خلال وكالات الأعضاء أو مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي.

المخاطر التي يتعين معالجتها لأخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية من خلال رعاية الموظفين

- غالباً ما تكون الظروف الأمنية والمعيشية خطيرة وصعبة، مما يُساهم في الإجهاد.
- تتسم ساعات العمل وظروفه بالكثافة، وتعدد الثقافات وصعوبة التنوُّب بها، والتي يمكن أن تُؤدّي إلى الإجهاد والتعب.
- يمكن للاستماع إلى روايات صريحة عن العنف أن يعرّض الموظفين للصدمة النفسية بالإصابة.
- يمكن لمشاهدة أثر العنف على العملاء وتوثيقه أن يعرّض الموظفين للصدمة النفسية بالإصابة.
- يمكن للتهديدات بالعنف أو الأحداث الصادمة أن تعرّض الموظفين لصددمات وأضرار نفسية مباشرة.
- الافتقار إلى الخدمات الكافية لتلبية احتياجات العملاء يمكن أن تخلق العقبات المهنية والإجهاد.

منع الإجهاد والصددمات التي تلحق بالأفراد وتحديدتها والاستجابة لها

ينبغي أن تكون لكل وكالة وسائل مؤسسية لرعاية الموظفين، تشمل منع وإدارة الآثار السلبية للإجهاد والصددمات التي يمكن أن تُؤثّر على موظفيها في أي وقت، من الاختيار والتوجيه إلى الانتداب، وكذلك في المراحل اللاحقة. وفي إطار المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الميداني، فإنّ جميع الوكالات التي تتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي ستكون قد نفذت التزامات الرعاية هذه، أو لديها أخصائيين يركزون على هذه المسائل. وقد تواجه المنظمات الوطنية والمحلية تحديات خاصة في إنشاء نظام للرعاية.

ولذلك، من الهام أن تقوم المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بعرض هذا الموضوع وتبادل المعلومات العملية التي يمكن أن تُعزّز القدرة على الصمود بين المستجيبين للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الميداني. وتُركّز النصائح الواردة أدناه على الفرد في الميدان، لأنّ مُنْسَقِي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لا يديرون الموظفين أو البرامج التنظيمية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وينبغي تشجيع أعضاء المجموعة الفرعية على أن ينفقوا هذه المعلومات إلى وكالاتهم وأن يلتمسوا مزيداً من التوجيه لتنفيذ النُهج النظامية الإيجابية لرعاية موظفيهم.

ومن الهام أيضاً الاعتراف بأن الأوضاع الإنسانية تكون متعدّدة الثقافات ومعقدة. وسيكون هناك تنوع في التعابير وردود الفعل على الإجهاد، فضلاً عن التنوع في النُهج المتبعة في رعاية الموظفين والقدرة على الصمود. وقد يرغب أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في التماس الدعم المهني الخارجي من خلال منظماتهم لمعالجة هذا التعقيد من خلال تحليل أعمق للسياق وفيما بين الأشخاص واستجابات جرى تصميمها خصيصاً.

نصائح للوقاية

- تعرّف على الخدمات المقدمة لإدارة الإجهاد أو الدعم النفسي والاجتماعي التي تُقدّمها مؤسستك وتعرّف على كيفية الحصول عليها. ومتى ما أمكن، اعمل ذلك قبل البدء في مهمة العمل. وينبغي أن تكون أرقام الاتصال وإجراءاته وما إلى ذلك واضحة بحيث يتسنى لجميع الموظفين التماس الدعم في جميع الأوقات.
- قد لا تتوفر لدى بعض المؤسسات أي موارد. وعلى المدى القصير، تفقّد ما إذا كانت السبل مُتاحة إلى خدمات حكومية (عامّة) أو مشتركة بين الوكالات أو لبعثات الأمم المتحدة. وعلى المدى الطويل، تفقّد كيف يمكن لمؤسستك بناء نظام رعاية لموظفيها.
- خذ دورات تدريبية بشأن السلامة في البيئة المزعم إيفادك للعمل فيها. وتُوفّر هذه الدورات تدريبات وممارسات تُمكنك من التعامل مع مخاطر السلامة والضغوط التي من المحتمل أن تواجهها في سياقات عالية المخاطر. كن على استعداد لاتخاذ دورات تجيد المعلومات أو متعلقة بالسلامة إذا تغير مكان إيفادك أو إذا أخذتكم البعثة الميدانية إلى بيئة أمنية جديدة.
- تأكد من أنّ اللقاحات الخاصة بك، وتصريح السلامة الصحي، والفحوصات الصحية محدّثة. قد لا تكون المرافق والخدمات الصحية مُتاحة دائماً. امنح الأولوية للرعاية الصحية في كل فت واطنم فرص الرعاية الوقائية كلما توفّرت الخدمات.
- ابق على اطلاع دائم على السياق الإنساني والأمني الذي ستدعمه - لكل من مركز العمل الخاص بك والبعثات الميدانية.
- إدارة الالتزامات المهنية والشخصية قبل بدء العمل بحيث لا تكون مشغولاً بالقضايا المعلقة في أثناء وجودك في الميدان، مثل إنهاء المسائل المالية والقانونية والإسكانية المعلقة.
- تأكد من امتلاكك لمعدات الاتصال المناسبة والوظيفية في جميع الأوقات.
- تعرّف على ممارسات الرعاية الذاتية الشخصية مثل الراحة والتمارين الرياضية والتغذية والمشاركة الاجتماعية والروحية (انظر أدناه لمزيد من المعلومات بشأن الرعاية الذاتية).

التحديد

قد تساعد قائمة علامات الإجهاد المتراكم من دليل إدارة الإجهاد في حالات الطوارئ الإنسانية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2001) على تحديد المستويات غير الصحية من الإجهاد المتراكم بين الأفراد.

وقد تُساهم قائمة علامات الصدمة النفسية بالإصابة التي تصيب الضحايا في زيادة الوعي بشأن ردود الفعل التي يمكن أن تحدث كجزء من العمل المُتخصّص في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وعندما يتعرّض أخصائيو العنف المبني على النوع الاجتماعي للصدمة النفسية بالإصابة أو الصدمات النفسية الثانوية بمشاركتهم مع العملاء الذين يتعرضون للعنف، يمكن أن تكون له آثار مماثلة وكبيرة. وقد وُصفت الصدمات النفسية بالإصابة بأنها "تحول في التجربة الداخلية للمعالج (أو غيره من العاملين في مجال معالجة الصدمات) نتيجةً للتفاعل العاطفي مع حالة الصدمة التي يمر بها العميل"⁴.

يمكن لمُنسَقِي التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي أن يُكرّس جلسات خاصة في أثناء الاجتماعات لمناقشة موضوع الإجهاد المتراكم والصدمة النفسية بالإصابة، مما سيساعد أعضاء المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ووكالاتها على تحديد مدى تعرّض أخصائيو العنف المبني على النوع الاجتماعي لهذه الآثار داخل مجتمعاتهم المحلية.

4 مبادرة البحوث المتعلقة بالعنف الجنسي، "مبادئ توجيهية لمنع وإدارة الصدمات النفسية بالإصابة بين الباحثين في مجال العنف الجنسي والعنف بين الشريكين الحميين"، 2015، ص 3 (نقلًا عن بيرلمان ساكفيتيني 1995).

علامات الإجهاد التراكمي

علامات الصدمة النفسية بالإصابة

- أعراض الاكتئاب التالي للصدمة (الكوابيس، والصور والأفكار الاقتحامية، وتجمد العواطف)
- الاكتئاب (فقدان الأمل، والمزاج المكتئب، واليأس)
- تغييرات في النظرة إلى الهوية والمجتمع والعالم الأوسع
- فقدان الإحساس بالسلامة الشخصية والسيطرة
- مشاعر الخوف، والغضب، والعجز
- الشعور بالذنب و/أو تضائل الثقة في القدرات والإحباط بسبب القيود على ما يمكن للمرء القيام به لتحسين الوضع
- زيادة الحساسية إزاء العنف
- التجارب الحسية المتغيرة، مثل أعراض التفكك
- فقدان القدرة على الوثوق بالأفراد والمؤسسات الأخرى
- عدم القدرة على التعاطف مع الآخرين؛
- الانسحاب الاجتماعي
- الانفصال عن الأحباء
- عدم القدرة على نسج علاقات عاطفية و/أو حميمة مع الآخرين
- قلة الوقت أو الطاقة المخصصة للنفس
- تغييرات في النظم الروحانية والعقائدية
- السخرية
- فقدان احترام الذات والشعور بالاستقلال
- التقليل من تجربة الصدمة النفسية بالإصابة مقارنة بالمشاكل التي يواجهها المصابون

التفاعلات الفيزيائية

- التعب المتواصل
- الشكاوى الجسدية، الصداع
- اضطرابات النوم
- تغييرات في الشهية

ردود الفعل العاطفية

- القلق
- الشعور بالنفور من الآخرين
- الرغبة في العزلة
- السلبية/السخرية
- الارتياح/الذعر
- الاكتئاب/الحزن المزمن
- الشعور بالتعرض للضغط/العجز
- تضائل الرغبة في الفرح والسرور
- فقدان الحس الفكاهي

تفاعلات معرفية

- التعب من التفكير
- التفكير الوسواسي
- صعوبة التركيز
- زيادة تشتت الانتباه/عدم الاهتمام
- مشاكل في القرارات/الأولويات
- الشعور بأنه لا يمكن الاستغناء عنه/الهواجس
- تضائل التسامح والميل للغموض
- ضيق الفكر
- جمود التفكير وعدم مرونته

تفاعلات سلوكية

- سرعة الانفعال
- الغضب وإلقاء اللوم على الآخرين
- العزوف عن بدء المشاريع أو إنهاؤها
- الانسحاب الاجتماعي
- التعتيب عن العمل
- عدم الرغبة في أخذ إجازة
- تعاطي المخدرات، والتطبيب الذاتي
- ارتفاع استهلاك الكحول
- تجاهل الأمن وانتهاج سلوك محفوف بالمخاطر

التفاعلات الروحية/الفلسفية

- الشك في قيمة النظام/المعتقدات الدينية
- الشك في مجالات الحياة الرئيسية (المهنة والعمل ونمط الحياة)
- الشعور بالتهديد والإيذاء
- خيبه الأمل
- القلق الذاتي

إذا لاحظت هذه العلامات من الإجهاد المتراكم أو الصدمة على زميل العمل أو نفسك، فتحرّك فوراً. وينبغي للمنظمات أن تُقدّم المساعدة إلى الأفراد لالتماس الدعم، وذلك حتى لا يشعر أي شخص بالعزلة في هذه العملية. وينبغي ألا يحول غياب النُظُم التنظيمية المحدّدة جيداً دون اتخاذ الإجراءات اللازمة. وستكون الشبكات الشخصية والمجتمعية للدعم حاسمة، وينبغي الإبلاغ عن عدم وجود النُظُم المناسبة.

إذا تُركت دون معالجة، فإنّ آثار الإجهاد المتراكم أو الصدمة النفسية بالإنابة قد تُؤدّي إلى الإرهاق، مما يجعل الفرد عاجزاً عن العمل بطريقةٍ إيجابية في بيئته الإنسانية وفي جوانب أخرى من حياته. ومن الهامّ أن نعترف ونخصّص الوقت اللازم لمعالجة هذه العلامات بمجرد اكتشافها.

ممارسات رعاية الموظفين لفريق تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي



- 1- تواصل مع شخصٍ تثق به.
- 2- تحدث إلى شخصٍ يمكنه توفير مساحة داعمة وغير قائمة على الأحكام المسبقة.
- 3- استكشف العواطف والمشاعر والاحتياجات الخاصة بك.
- 4- ابحث عن رعاية أو علاج مُتخصّص.

ممارسات رعاية الموظفين لدى فريق التنسيق المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

يُعد الحافز بمثابة عامل وقائي قوي، وفقدانه يُشكّل عاملاً كبيراً من عوامل الخطر التي تُؤدّي إلى الإجهاد والصدمة؛ ويمكن أن يحدث ذلك من خلال علاقات القوة السلبية في الأفرقة أو المجموعات، مع الشركاء الميدانيين أو من خلال التعرّض للمعاناة والمطالب التي لا تنتهي. ويخلق عمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي فرصةً لبناء إحساس بالمعزى والحافز الجماعيين. ويمكن للمجموعة الفرعية أن تيسّر التعلّم والاتصال والانتماء بين أخصائيي العنف المبني على النوع الاجتماعي، مما يُساهم في الصمود وتحسين النتائج الإنسانية للسكان المتضرّرين.

علامات الإرهاق في فريق تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي

يمكن أن يحدث الإرهاق على الصعيد التنظيمي أو على مستوى الفريق عندما يجري التعرّض لمستويات عالية من الضغط بطرقٍ سلبية بين العديد من الأشخاص داخل الفريق. ويشرح دليل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعض الأعراض الرئيسية "للإرهاق" على صعيد المجموعات.

تتضمن علامات الإرهاق ما يلي:

- ارتفاع معدل ترك الموظفين للعمل
- تشكّل التحزبات
- تكرار النزاعات
- انخفاض إنتاجية العمل
- زيادة الإجازات المرضية
- البحث عن كيش فداء (إلقاء اللوم على شخص بعينه لكل مشكلة تحدث)
- غياب المبادرات

الممارسات التنسيقية الداعمة

وضع إجراءات للمجموعة الفرعية: الاحتفاظ بالاجتماعات والاتصالات بصيغها المعيارية وفي الأماكن والجدول الزمني المتسقة (على سبيل المثال، عقد لقاء في ثالث يوم اثنين من كل شهر في قاعة XYZ للمؤتمرات في الساعة العاشرة صباحاً). اختر مكاناً يمكن لمعظم المشاركين الوصول إليه.

تهيئة بيئة داعمة لاجتماعات التنسيق: قد يعمل فريق التنسيق كشبكة لدعم النظراء من خلال كونه مكاناً يمكن فيه للأشخاص الذين يقومون بعملٍ مماثل أن يتبادلوا المعلومات والخبرات. ينبغي أن تُركّز الاجتماعات على الموضوع قيد المناقشة وإنجاز المهام الفنية المطلوبة، ومن الهام أيضاً تخصيص أوقات غير رسمية خارج الاجتماعات للتبادلات الثنائية غير الموجهة بين الأعضاء من أجل المساعدة في تهدئة التوتر. وفي العديد من السياقات، يمكن لإدماج الممارسات الثقافية المحلية في جداول الأعمال أن يساعد على خلق بيئة داعمة، مثل التخطيط لاستراحة قصيرة قبل الاجتماعات أو بعدها. وهناك طرق أخرى تتمثل في العبارات التمهيدية التي تكسر التوتر، أو تنظيم فعاليات جماعية خلال ورش العمل. إنّ اختيار مكانٍ يمكن أن يتحدث فيه الزملاء المعنيون بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي يُساعد في بناء شبكات دعم النظراء.

إدارة الجداول الزمنية: تقديم إشعار مسبق لأعضاء المجموعة حول المواعيد النهائية لمقترحات المشاريع أو التعليقات أو مدخلات الاجتماعات. تجنب الإعياء المرتبط بالموعد النهائي! حاول المباحة بين عدد الطلبات التي تتطلب استجابات تستغرق وقتاً كبيراً من الأعضاء. ويمكن أن تساعد التذكيرات المنتظمة أو استعراض خطط العمل، أو نقاط العمل، في اجتماعات التنسيق على إدارة التوقعات والإعداد لفترات من عبء العمل المكثف.

قيادة يمكن التنبؤ بها: الحفاظ، قدر المستطاع، على الاتساق في قيادة فريق التنسيق والعضوية فيه. وهذا يعني الحفاظ على الالتزام بحضور القائد أو القائد المشترك (ويُفضّل حضور كليهما) في كل اجتماع. وينبغي تنسيق جداول الإجازات وإبلاغها إلى الأعضاء، وذلك حتى تعرف المجموعة دائماً الجهة التي تتواصل معها، وتُدرِك أنّ مسؤوليات التنسيق مغطاة في جميع الأوقات. وإذا كان هناك تغيير في القيادة، اشرح العملية مسبقاً للأعضاء، وكرّس الوقت اللازم لجعل الانتقال سلساً. فتسليم مهام العمل تسليماً شاملاً وشفافاً يُعد مسؤولية قيادة التنسيق ويمكن أن يساعد في تقليل التوتر.

مشاركة العمل بين أعضاء المجموعة: لا ينبغي أن يعتمد المُنتسِقون على أنفسهم أو على عددٍ من أعضاء المجموعة للقيام بجميع أعمال المجموعة الفرعية. وتفرض هذه الممارسات ضغوطاً كبيرة على الأفراد، كما أنّها قد تُقلِّل فرص إشراك الأعضاء الذين يمكن أن يجدوا الدعم والإلهام من خلال العمل على مهام جديدة مع الآخرين. وينبغي البحث عن طرقٍ لتفويض ومشاركة عمل التنسيق بين أعضاء متعدّدين، وتدوير مجموعات الأعضاء بحيث يصبح تشكُّل التحيزات أقل احتمالاً أو قدرةً على السيطرة.

احترام عطلات الأفراد وساعات راحتهم: ضع قواعد حول ساعات الاتصال بالعاملين لتنسيق العمل ولا تُحمِّلهم أعباءً إضافيةً خلال عطلات نهاية الأسبوع أو الأعياد. وفي بعض الأحيان يكون العمل لساعات طويلة أو في عطلة نهاية الأسبوع أمراً حتمياً للاستجابة للاحتياجات الطارئة للسكان المتضرّرين. اجعل تلك الأوقات استثناءً، وليس طريقة روتينية للعمل. احرص على تعزيز ساعات العمل الصحية، وخصص وقت للراحة، واعمل على إدماج تلك الفترات في خطط عمل مجموعة التنسيق وفي العادات الشخصية.

أدرج مواضيع إدارة الإجهاد في اجتماعات التنسيق وبناء القدرات: فعلى سبيل المثال، انتهز أحد اجتماعات التنسيق المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لتوجيه سؤال إلى كل جهة فاعلة معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي حول الإجراءات التي تطبقها المنظمة لرعاية الموظفين ورفع تقرير بذلك إلى فريق التنسيق. ويمكن لمُنسِق (مُنسِقي) التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي تجميع هذه المعلومات وتقاسمها لتقديم بعض الأمثلة عما يمكن القيام به. ومن خلال رسم خريطة للموارد المتاحة، قد يكتشف الموظفون أنّ المشورة متاحة عن طريق الدعم عن بُعد أو من خلال المقر الخاص بهم. وتساعد هذه العملية على تمكين الأعضاء ومنظمتهم من تحمل المسؤولية عن رعاية الموظفين، وكذلك الرعاية الذاتية. وينبغي النظر في دمج ممارسات إدارة الإجهاد مثل الممارسات العقلية (انظر الأمثلة المبينة أدناه). اطلب من المشاركين أن يتناوبوا في اختيار هذه التدريبات وقيادتها.

الأحداث الهامة

إنّ ضمان استمرار عمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ووظائفها الأساسية عقب وقوع حادث خطير يرتبط برعاية الموظفين والقدرة على الصمود لدى الفريق.

الأحداث الخطيرة هي الحوادث المفاجئة والعنيفة المهددة للحياة أو المسيبة للوفاة. وقد تكون هذه الأحداث كبيرة أو صغيرة الحجم، ولكن يُعتقد بأنها تتجاوز نطاق الخبرة الإنسانية "العادية"، حتى في سياق العمل الإنساني في حالات الطوارئ، بسبب قدرتها على إصابة الموظفين المعنيين بالصدمة وترويعهم. ومن الأمثلة على ذلك وفاة بعض الزملاء في أثناء تأدية واجبات العمل، ووفاة بعض الأشخاص الذين يتلقون المساعدة، ولا سيما الأطفال، والتعرُّض الشخصي للعنف مثل الخطف أو الاحتجاز كرهائن، ومشاهدة أي حدث من الأحداث التي توصف بأنها "أعمالٌ وحشية".

- مقتبسة من إدارة الإجهاد في حالات الطوارئ الإنسانية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2001)

إذا حدثت حالة حرجة، فإنّ دور مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي يتمثّل في إدارة الاتصالات، وإدارة عمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بطريقةٍ مراعية للظروف ومأمونة، ومُعززة للرعاية والقدرة على الصمود، مع المحافظة على السلامة. وتشتمل الإدارة الفعّالة لعمل المجموعة الفرعية بطريقةٍ داعمةٍ خلال هذه الفترات على الخطوات الرئيسية التالية:

أن يكون الحضور ملموساً للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي: في أوقات الأزمات، يمكن للحضور الملموس للقائد أن يوفر مصدراً للاستقرار والدعم لأعضاء المجموعة ولزملائه. وقد يعني ذلك الدعوة إلى عقد اجتماع تنسيقي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو إرسال رسالة تشجيعية إضافية إلى المجموعة بعد وقوع أحد الحوادث الهامة (طالما سمحت ظروف السلامة والأمن بذلك). وقد يُستحسن إلغاء الاجتماع أو تجنُّب الاتصال بسبب ازدحام الوقت. ومع ذلك، فإنّ إظهار التوافر وإثبات الالتزام لفريق العمل سيساعد الأعضاء على العودة إلى العمل معاً بشكلٍ أسرع وبقدرةٍ أكبر من الثقة في قيمة فريق التنسيق. وينبغي التماس المشورة من فريق الأمن عند التخطيط للاجتماعات أو الاتصالات بعد الأحداث الهامة.

إبقاء الاتصالات مفتوحة: تتزايد أهمية تدفق المعلومات بشكلٍ مطّرد خلال الأزمات. مواصلة تقديم المعلومات الروتينية ذات الصلة بعمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، قدر المستطاع. وإذا كان هناك فقدان للاتصال، أو عملية إجلاء، ينبغي إيلاء الأولوية لإعادة تشغيل شبكات الهاتف أو تطبيق سكايب أو البريد الإلكتروني، ومراجعة جهات الاتصال. ويمكن إعادة الاتصال عن بُعد أو بواسطة الموظفين المتبقين التابعين للوكالة الرئيسية، حتى إذا أُجِّلَ مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي. وإذا كانت الحادثة الخطيرة تنطوي مباشرةً على العنف المبني على النوع الاجتماعي، فإنها ستوفر معلومات متوازنة ودقيقة ومأمونة تتماشى مع المبادئ والسياسات التوجيهية التي وضعها الفريق القطري للعمل الإنساني. فالناس قادرون على إدارة ردود أفعالهم بشكلٍ أفضل متى ما كانت لديهم ثقة في تلقّي معلومات واقعية. ويمكن أن يُشكّل وضع خطة للاتصالات في أثناء الأزمات قبل حدوث الطوارئ جزءاً من أنشطة التخطيط لحالات الطوارئ، والتأهّب لحالات الطوارئ (انظر الفصل الثالث).

إظهار الاحترام لمشاعر القُود: إتاحة الفرصة للأعضاء للتعبير عن مشاعر الحزن وإظهار الدعم لأحدهم الآخر. فعلى سبيل المثال، قد يقود مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي "لحظة صمت" في اجتماع تنسيقي، أو يُصدر رسالة تعزية أو تضامن جماعية لموظفي منظمةٍ ما تأثروا أكثر من غيرهم بما حدث. وقد يرغب مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في التماس المشورة من أخصائي صحة نفسية أكثر فهماً للسياق المحلي عند التخطيط لهذه الأنشطة.

توفير الموارد: كن مستعداً لمشاركة الموارد المتعلقة بإدارة الإجهاد والصدمات والقدرة على الصمود مع أعضاء فريق التنسيق لتعزيز ممارسات التأقلم الإيجابية (انظر الموارد الواردة أدناه، وكذلك الموارد الواردة في الفصل السادس). وينبغي إرسال رسائل واضحة وتنظيم أنشطة مناصرة على مستويات القيادة لتحديد أولويات الصحة النفسية والرفاه النفسي لموظفي الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى مواصلة العمل اليومي لتقديم الخدمات. انظر الملحق للاطلاع على مثالٍ وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والفريق العامل المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في ميانمار.

تعزيز الممارسات الجيدة في مكان العمل على المدى الطويل: يُعد التعرُّض للصدمة النفسية خطراً مهنيًا معروفاً للممارسين الإنسانيين عموماً والمهن المشاركة في استجابة قطاع العنف المبني على النوع الاجتماعي خصوصاً (أي المستشارين والأخصائيين الاجتماعيين وعمال القطاع القانوني الخ). ولذلك، ينبغي أن تكون المنظمات الرائدة والأعضاء المشاركين في جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مدركين جميعاً لمسؤولياتهم الأخلاقية عن توفير النُظْم والموارد للوقاية من الصدمات النفسية الثانوية والصدمات النفسية بالإنابة والتصدي لها. ويمكن للمجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أن تُشَدِّد على ضرورة قيام جميع المنظمات الأعضاء بوضع نُظْم لدعم الموظفين، من أجل التخفيف من آثار الصدمات الناجمة عن العمل اليومي وكذلك عن الحوادث الخطيرة.

النظر في استشارة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن: تتولى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن مسؤولية تنسيق إدارة الإجهاد والإجهاد الناتج عن الحوادث على نطاق المنظومة، بما في ذلك الأزمات، و وفاة الموظفين بموجب ظروف العمل، وحوادث الرهائن، والإجلاء، والظروف المماثلة. وقد يرغب مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، بالتنسيق مع الوكالة الرائدة ومجموعة الحماية، في التشاور مع المنظمة للحصول على الدعم والمشورة، متى ما وُجدت.

الممارسات الجيدة في مكان العمل

غالباً ما يكون مُنَسِّقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولين عن إدارة الموظفين كجزءٍ من فريق التنسيق. ومن الهام الحصول على المهارات الضرورية لتعزيز وترسيخ الممارسات التي تخفف من الصدمات التي تلحق بفريق تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في مكان العمل. ويمكن للمُنَسِّقين تبادل هذه الممارسات مع أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لتشجيعهم على فحص أماكن عملهم لإيجاد سُبلٍ لدعم أفرقتهم.

الممارسات الجيدة في مكان العمل للتخفيف من الصدمات

- تشجيع وتنفيذ البرامج الخاصة بالموظفين في مكان العمل وبرامج الرعاية الذاتية (مثل مجموعات اليوغا وأماكن التأمل والرياضات الجماعية) التي تخلق بيئة من الرفاه وبناء روح الفريق وزيادة الثقة.
- تدريب المشرفين على الصدمات والزامهم باتخاذ التدابير الكفيلة بالوقاية منها ورصدها ودعم الموظفين لمعالجتها. علي سبيل المثال، جرّب تقنيات إدارة الحالات، وتباين أنواع القضايا والمهام المسندة، وإجراء مناقشات منتظمة مع الموظفين.
- إتاحة أدوات التقييم الذاتي لجميع الموظفين وشرح الموارد المتاحة لدعمهم.
- التأكد من أن التخطيط في مكان العمل يسمح للموظفين بأخذ إجازات مخططة. تشجيع الموظفين على الاستفادة من إجازاتهم المستحقة بانتظام.
- تقييم ما إذا كانت الهياكل والإجراءات التنظيمية مصدراً هاماً من مصادر الإجهاد واتخاذ خطوات لتبسيطها وتحسينها، حيثما أمكن ذلك.
- تشجيع التعبير الإبداعي والمساحات في مكان العمل مثل زخرفة مساحات للعمل، وتبادل الخبرات أو عروض الأسعار على لوحات رسائل الموظفين، أو إنشاء مساحات اجتماعية وترفيهية مع مواد للقراءة أو "مقهى الموظفين".



المشاركة الهادفة

من الهام أن يعترف مُنسبقو التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي وأعضاء المجموعات الفرعية بأن الموظفين الوطنيين في المنظمات الدولية والمنظمات المحلية أكثر عُرضة للإصابة المباشرة بالحوادث الصادمة والأنواع الأخرى من الصدمات الثانوية/الصدمة النفسية بالإنابة. كما أنهم يواجهون ضغوطاً خاصة، مثل عدم كفاية خطط الإجلاء لأنفسهم ولأسرهم، وانعدام الأمن الوظيفي، والمعاملة المختلفة من الموظفين الدوليين أو المعارين. ويجب إشراك الموظفين الوطنيين والمنظمات المحلية في تعزيز وتصميم الممارسات لمعالجة الإجهاد وبناء القدرة على الصمود في أماكن عملهم وكذلك داخل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.



انظر الملحق 26: رعاية الموظفين في حالات الطوارئ

الرعاية الذاتية

يُشكّل تعزيز رعاية الموظفين عنصراً من عناصر قيادة التنسيق الماهرة؛ ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن يضع الأشخاص المشاركين في قيادة التنسيق أولويات رعايتهم الذاتية أولاً - وليس آخراً. وتتطلب الرعاية الذاتية الانضباط والمعرفة الذاتية التي تساعد على وضع إجراءات روتينية لإدارة الإجهاد أثناء المهمة الإنسانية. تتضمن الرعاية الذاتية الدورية ما يلي:

- ممارسة رياضية منتظمة
- التغذية
- النوم
- الاسترخاء
- التفاعل الاجتماعي/الحياة الشخصية
- القيم الروحية/ترسيخ المعنى والغرض

من الهام مراقبة مستويات الإجهاد الشخصية ومعرفة متى وكيف يمكن اللجوء لفترات الراحة لإعادة تفعيل والحفاظ على التوازن الجسدي والعاطفي من خلال هذه الإجراءات الروتينية.

في حالات الطوارئ الإنسانية تظهر تحديات كثيرة في وجه اتخاذ هذه الإجراءات الروتينية. فعلى سبيل المثال، قد تفرض المتطلبات الأمنية قيوداً على التنقل أو السفر خارج مكان الإقامة حيث لا يتوفر سوى خيارات قليلة لممارسة الرياضة. وقد تكون مصادر الطعام المغذي المتوفرة قليلة للغاية. وكثيراً ما يحتاج العاملون في مجال العمل الإنساني إلى التخطيط المسبق لهذه الحالات، وجلب إمداداتهم "الطارئة" من المواد التي تُمكنهم من التأقلم في السياقات المجهدة، مثل الشوكولاتة أو حصيرة البوغا. وينبغي أن يشمل التخطيط السابق للانتشار والتخطيط للراحة والاستجمام النظر في الأصناف أو الممارسات المطلوبة للرعاية الذاتية اليومية.

ممارسات الاسترخاء الذاتي

قبل الإيفاد وفي أثناءه، استكشف ممارسات الشفاء والاسترخاء التي يمكن استخدامها في الأماكن الضيقة أو في سياقات الموارد المنخفضة.

ممارسات الاسترخاء الذاتي التي يمكن استخدامها في الأماكن المغلقة

- 1- تمارين التنفس
- 2- تمارين التجسيد المرئي أو التمارين الذهنية
- 3- تمارين التمدد الأساسية أو اليوغا - لفّ الكتف والرقبة والجسم، وتمارين العضلات
- 4- التدليك - تدليك المناطق القابلة للتدليك من القدمين أو اليدين
- 5- العلاج بالعطر - استنشاق الروائح أو الزيوت الفوّاحة مثل الخزامى للاسترخاء، أو استنشاق الليمون للإحساس بالانتعاش
- 6- تسجيل اليوميات، للتفكير في المشاعر والخبرات
- 7- الرسم أو التلوين
- 8- الاستماع إلى الموسيقى أو صنعها

حتى مع اتباع أفضل منهجيات التخطيط، غالباً ما يحتاج العاملون في مجال العمل الإنساني إلى الارتجال في السياقات الميدانية. يرد في ما يلي بعض الأسئلة البسيطة للمساعدة في تحديد الطرق الإيجابية لإدارة الرعاية الذاتية في أي بيئة من بيئات العمل، مقتبسة من كتاب "الوقاية من الإرهاق" للدكتورة لوري بيرلمان، معهد هيدينغتون (2013).

أسئلة للتفكير

- ما هي الأشياء الثلاثة التي أشعر بالامتنان لحدوثها أو التي تركت أثراً خاصاً خلال الساعات الـ 24 الماضية؟ يُرجى تضمين شيء واحد على الأقل ينطوي على أشخاص آخرين.
- ماذا يمكنني أن أفعل اليوم لأكون أكثر نشاطاً بدنياً من أمس؟
- ما هي الخيارات الغذائية الصحية التي يمكنني أن أصنعها اليوم؟
- كيف يمكنني أن أستغرق في النوم الليلة لمدةٍ أطول من الليلة الماضية؟
- هل هناك مهارات يلزمني تطويرها بحيث تساعدني على أن أكون أكثر فاعليّة في عملي؟ كيف يمكنني زيادة ثقتي في الطريقة التي أقوم بها بعملي؟
- هل هناك شخص يمكنني التواصل معه اليوم، حتى لفترةٍ وجيزة، أو شخص ما أتحدث إليه (أو أكتب إليه) يفهمني ويكثرث لأمري؟
- هل هناك أي جانب إيجابي للوضع الصعب الذي أنا فيه الآن؟ أهنئك ما يمكنني أن أتعلّمه عن نفسي أو غيري قد يساعدني في المرة المقبلة؟
- كيف يتعلق العمل الذي أقوم به هذا الأسبوع بمهمة الوكالة التي أعمل لديها؟ هل يمكنني التفكير في أي فائدة، مهما كانت صغيرة، نتجت عن العمل الذي قمت به خلال الأسبوع الماضي؟
- أين يمكن أن أبحث عن التجديد الروحي اليوم، من حيث المعنى والأمل؟

يُوفّر معهد هيدينغتون مجموعةً من الموارد على شبكة الإنترنت لمعرفة معلومات أكثر عن الإجهاد وكيفية إدارته، وهي معرفة مُخصّصة وموجهة للعاملين في مجال العمل الإنساني والمستجيبين في حالات الطوارئ. وتشمل أشرطة فيديو، ونشرات يمكن استخدامها للموظفين، أو اجتماعات تنسيق، وتقييمات ذاتية لتحديد الإرهاق أو غيره من أشكال الإجهاد أو الصدمة النفسية. ويُوفّر الموقع الشبكي فرصاً تُتاح مجاناً عبر شبكة الإنترنت لتعزيز القدرة على الصمود وتجنّب الإرهاق وتعلّم كيفية الحصول على الدعم. ويمكن لمعهد هيدينغتون أيضاً أن يكون شريكاً للمنظمات لتوفير التدريب الشخصي وتطوير نُظم الإحالة لموظفي المساعدة الإنسانية للوصول إلى التقييمات والدعم الشخصي. تتوفر الموارد على الموقع الشبكي التالي الخاص بالمعهد (headington-institute.org).



تقنيات التجسيد المرئي

يمكن استخدام التسلسل التالي بشكلٍ فردي، أو بشكلٍ جماعي مع أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، لتعزيز الاسترخاء والوعي الذاتي. وتستخدم تمارين التجسيد المرئي إرشادات أو سلسلة من التعليمات لإنشاء صورة مفصّلة لبيئة جذابة وسلمية - وهي صورةٌ يمكن التذكير بها مع الممارسة لتحفيز الاسترخاء البدني والذهني بسرعةٍ كبيرة.

تمارين التجسيد المرئي

خصص مساحة خصوصية هادئة واسترح فيها.

- خذ أنفاساً بطيئة وعميقة لتركيز انتباهك وتهدئة نفسك.
- أغلق عينيك.
- تخيل نفسك في موقع جميل، كل شيء فيه مثالي. يتخيل بعض الناس الشاطئ، أو الجبال، أو الغابات، أو الجلوس في غرفهم المفضلة في كراسيهم الأثيرية.
- تخيل نفسك هادئاً ومرتاحاً. أو، تخيل نفسك مبتسماً، يمتلكك شعورٌ بالسعادة، وتحظى بوقتٍ طيبٍ ممتع. تخيل ما يمنحك شعوراً إيجابياً ومركزاً.
- ركز على الأحاسيس المختلفة في المكان الذي تخيلت وجودك فيه. اجعله أكثر وضوحاً في عقلك. علي سبيل المثال، إذا كنت تتخيل الشاطئ، اقض بعض الوقت وأنت تتخيل دفء الشمس على بشرتك، ورائحة البحر والأعشاب البحرية ورداذ الملح، وصوت الأمواج، والرياح، وطيور النورس. كلما وظفت حواسك اتضحت الصورة أكثر.
- ابقِ داخل المشهد الخاص بك. تجول في المعالم السياحية والأصوات والروائح والتراكيب والأحاسيس لعدة دقائق أو حتى تشعر بالاسترخاء.
- في أثناء الاسترخاء، طمئن نفسك بأنه يمكنك العودة إلى هذا المكان وقتما تشاء، أو متى ما احتجت إلى الاسترخاء.
- افتح عينيك مجدداً خذ نفساً عميقاً وانضم إلى العالم الذي تنتمي إليه الآن.

- مقتبسة من تقنيات التجسيد المرئي والتصوير الموجّه للحد من الإجهاد (MentalHelp.net)

في جنوب السودان عام 2018، بدأت المنظمة الدولية للهجرة برنامجاً للحد من الإجهاد يراعي الصدمات النفسية ويقلل الإجهاد باستخدام العوامل الذهنية لـ 37 موظفاً يعملون في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي كجزء من برنامج لتعزيز مراعاة ظروف العنف المبني على النوع الاجتماعي وإدماجهم في برمجة مجموعة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد نُفذ البرنامج في موقعين (جوبا وكابيتا) ثم جرى توسيعه لكي يتضمن شركاء محليين.



الممارسة الواحدة

وقد استند هذا النهج إلى مفهوم مفاده أنّ التحوّل الذاتي هو أساس التحوّل المجتمعي المطلوب للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد نجح البرنامج في البداية في خلق بيئة رحيمة وغير قائمة على الأحكام المسبقة لموظفي العنف المبني على النوع الاجتماعي ليتعلموا ويمارسوا استراتيجيات الرعاية الذاتية وإدماجها في حياتهم اليومية. ثم بنى البرنامج على هذا النهج لتيسير عملية مراجعة الذات لدى الموظفين، الذين بدأوا يطرحون تساؤلات بشأن الافتراضات والممارسات الثقافية المتأصلة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وأدت هذه العملية إلى قيام أفراد باتخاذ إجراءات في حياتهم الشخصية ضد الممارسات الضارة التي حدّوها. وبهذه القدرة المعززة على الاستثمار في الرعاية الذاتية والتعامل مع مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيد الشخصي، كان الموظفون أكثر قدرةً على مناصرة الناجين، ومناصرة أنشطة التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي لدى المجتمعات المحلية.

ومن النتائج الأخرى زيادة الثقة وبناء الأفرقة. وبما أنّ الموظفين كرّسوا الوقت وطوّروا مهاراتهم لتعزيز رفاههم الشخصي، فإنهم أصبحوا أيضاً أكثر انخراطاً ومهارةً في خلق سياقات إيجابية للأفرقة.

الفصل السادس



المراجع الأساسية والموارد الإضافية حسب الموضوع

للاطلاع على بيانات الاقتباس الكاملة، يُرجى اتباع الوصلات الإلكترونية التشعبية إلى المصادر.

المراجع الأساسية

ينبغي أن تكون قراءة الموارد التالية مطلوبة من أي مُنَسِّق معني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية أو السياسات أو المراجع التي تدعم الاستجابة الإنسانية والجوانب التقنية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.

الأولوية الأولى للقراءة

GBV AoR 2018–2020 Strategy (GBV AoR 2018)

Policy on Protection in Humanitarian Action (IASC 2016)

Reference Module on Cluster Coordination at the Country Level (IASC, revised 2015)

Core Competencies for GBV Program Managers and Coordinators in Humanitarian Settings (GBV AoR 2014)

Inter-agency Minimum Standards for GBV Coordination and Programming in Humanitarian Settings (GBV AoR, forthcoming 2019)

Required reading: Core guidelines, policies and standards

Guidelines for Integrating Gender-Based Violence Interventions in Humanitarian Action: Reducing risk, promoting resilience and aiding recovery (IASC 2015)

Managing Gender-Based Violence Programmes in Emergencies (UNFPA Online Course 2017)

Interagency Gender Based Violence Case Management Guidelines and Training Package (GBV AoR 2017)

WHO ethical and safety recommendations for researching, documenting and monitoring sexual violence in emergencies (WHO 2007)

Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings (IASC 2007)

Guidelines for Inclusion of Persons with Disabilities in Humanitarian Action (IASC, forthcoming)

Core Humanitarian Standard on Quality and Accountability (CHS Alliance, Group URD and the Sphere Project 2014)

Women, Girls, Boys and Men: Different Needs – Equal Opportunities (IASC Gender Handbook in Humanitarian Action 2006)

Minimum Standards for Prevention and Response to Gender-based Violence in Emergencies (UNFPA 2015)

Minimum Initial Service Package (MISP) for Reproductive Health in Crisis Situations: A Distance Learning Module (Women's Refugee Commission 2011)

Clinical Management of Rape Survivors: Developing protocols for use with refugees and internally displaced persons (WHO/UNHCR Revised edition 2004)

Key websites

Gender-Based Violence Area of Responsibility (GBV AoR)

The Global Protection Cluster

Inter-Agency Standing Committee (IASC)

IASC GBV Guidelines

موارد إضافية بحسب الموضوع

Advocacy, media and communications

Gender-based Violence in Emergencies Advocacy Handbook (GBV AoR/GPC 2014)

Network Message Library (Communicating with Disaster Affected Communities (CDAC) Network)

Dart Center for Journalism and Trauma (Columbia University)

Adolescents

Whole of Syria Adolescent Girl Strategy (UNFPA, GBV AoR, Health Cluster 2017)

Changing discriminatory norms affecting adolescent girls through communications activities: Insights for policy and practice from an evidence review (Marcus, R., Overseas Development Institute 2014)

Gender justice and social norms - processes of change for adolescent girls: Towards a conceptual framework (Marcus, R., with Harper, C., Overseas Development Institute 2014)

The Adolescent Kit: Guides and Tools for Facilitators (UNICEF 2014)

I'm Here: Adolescent Girls in Emergencies: Approach and tools for improved response (Women's Refugee Commission 2014)

Responding to children and adolescents who have been sexually abused: WHO clinical guidelines (WHO 2017)

Adolescent Girls' Programming Toolkits (Population Council 2015)

Desk Review of Programming Guidelines for Adolescents & Youth in Emergencies: Education, Health, Livelihoods & Durable Solutions (INEE, MYAN, NRC, RET International 2017)

Assessments

IASC Operational Guidance on Coordinated Assessments in Humanitarian Crises (IASC 2012)

Multi-Sector Initial Rapid Assessment Guidance (IASC 2015)

GBV Assessment & Situation Analysis Tools (GBV AoR 2012)

Secondary Data Review: Sudden Onset Natural Disasters (Assessment Capacities Project (ACAPS) 2014)

Capacity building

Humanitarian Capacity Building: Gender-based Violence in Emergencies (Save the Children, Video)

Humanitarian capacity-building and collaboration: lessons from the Emergency Capacity Building Project (Baker, J., Humanitarian Practice Network 2014)

Partnership Approach Guidance and Tools: For developing and sustaining partnerships in conflict-affected settings (Molony et al., American Refugee Committee (ARC) 2009)

Cash interventions and GBV

Setting the Stage: What we know (and don't know) about the effects of cash-based interventions on gender outcomes in humanitarian settings (Simon, C., UN Women 2018)

Monitoring and Mitigating Risks of Gender-based Violence: Guidance for Cash Providers (IRC, Women's Refugee Commission (WRC), and Mercy Corps 2018)

Violence against women and cash transfers in humanitarian contexts (Bell, E., UK Aid 2015)

Cash-based Interventions (IASC, The Gender Handbook for Humanitarian Action, unnumbered chapter 2017)

Addressing Gender-Based Violence Through Cash Transfer Programming (Gender-Based Violence Task Force of the Interagency Gender Working Group 2018)

The Cash Learning Partnership: Resources and Tools

Child protection and GBV

Child Protection in Emergencies Coordination Handbook (Child Protection Area of Responsibility 2016)

Responding to children and adolescents who have been sexually abused: WHO clinical guidelines (WHO 2017)

Inter Agency Guidelines for Case Management and Child Protection (Child Protection Working Group, GPC 2014)

Caring for Child Survivors (International Rescue Committee GBV Responders' Network 2012)

Girl Safety Toolkit: A Resource for Practitioners (GirlHub 2014)

Child Protection (Jones, C., GPC Case Management Task Force 2014)

Minimum Standards for Child Protection in Humanitarian Action (GPC Child Protection Working Group 2013)

CPMS Video Series: Standard 9, Sexual Violence (Save the Children's Resource Center 2016) and facilitator's notes

Alternative Care in Emergencies Toolkit (Interagency Working Group on Unaccompanied and Separated Children 2013)

Cluster leadership

Operational Guidance on Designating Sector/Cluster Leads in Major New Emergencies (IASC 2007)

NGO Cluster Co-Coordination, Tools, and Guidance (Norwegian Refugee Council 2014)

Review of NGO Leadership Roles in Clusters (International Council of Voluntary Agencies (ICVA) 2015)

Sharing Leadership: NGO co-leadership (Child Protection AoR/GPC 2016)

Exploring Coordination in Humanitarian Clusters (ALNAP 2015)

Conflict-related sexual violence

"Women, Peace and Security" Resolutions (UN Security Council, PeaceWomen)

Provisional Guidance Note: Implementation of Security Council Resolution 1960 on Women, Peace and Security (Conflict-related Sexual Violence) (Office of the Special Representative of the Secretary General on Sexual Violence in Conflict/UN Action 2011)

Provisional Guidance Note: Intersections between the Monitoring, Analysis and Reporting Arrangements (MARA) and the Gender-Based Violence Information Management System (GBV IMS) (UN Action Network 2016)

Addressing Conflict-Related Sexual Violence: An Analytical Inventory of Peacekeeping Practice (United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), United Nations Department of Peacekeeping Operations, and UN Action Against Sexual Violence in Conflict 2012)

The Use of UN Sanctions to Address Conflict-Related Sexual Violence (Huvé, S., Georgetown Institute for Women, Peace and Security 2018)

Second edition of the International Protocol on the Investigation and Documentation of Sexual Violence in Conflict (Government of UK Foreign and Commonwealth Office 2014)

Briefing Paper: Care and Support of Male Survivors of Conflict-Related Sexual Violence (Sexual Violence Research Initiative (SVRI) 2011)

Mental health and psychosocial support for conflict-related sexual violence (WHO 2012)

Consensus building

A Short Guide to Consensus Building (Massachusetts Institute of Technology ND)

Working together in the field for effective humanitarian response (Saavedra, L., and Knox-Clarke, P., ALNAP 2015)

Costing tools for multi-sector service response to GBV

Essential Services Package for Women and Girls Subject to Violence (UN Women, UNFPA, WHO, UNDP, UNODC 2015) (online training course)

A Costing Tool for Action: Estimating Resource Requirements for Responding to Violence against Women in Southeast Asia (UN Women 2016)

Manual for Costing a Multidisciplinary Package of Response Services for Women and Girls Subjected to Violence (UN Women 2013)

Disability inclusion

Young Persons with Disabilities: Global Study on Ending Gender-based Violence and Realizing Sexual and Reproductive Health and Rights (UNFPA 2018)

I See That It Is Possible: Building Capacity for Disability Inclusion in Gender-based Violence (GBV) Programming in Humanitarian Settings (Women's Refugee Commission 2015)

Guidance on Disability Inclusion for GBV Partners in Lebanon: Outreach, Safe Identification and Referral of Women, Children, and Youth with Disabilities (Women's Refugee Commission/ UNICEF 2018)

Disaster risk reduction

Gender equality and the empowerment of women in natural disasters: Report of the Secretary-General (Commission on the Status of Women, E/CN.6/2014/13)

Women, girls and disasters – A review for DFID (Bradshaw, S. and Fordham, M., GSDRC 2013)

Making Disaster Risk Reduction Gender-Sensitive: Policy and Practical Guidelines (UNISDR, UNDP and IUCN 2009)

Violence Against Women and Girls Resource Guide: Disaster Risk Management Brief (The World Bank, The Global Women's Institute, IDB 2015)

Emergency preparedness and response

Emergency Response Preparedness Guidelines (IASC 2015)

Handbook for RCs and HCs on Emergency Preparedness and Response (IASC 2010)

Feminist approaches to addressing GBV

Feminist Perspectives on Addressing Violence against Women and Girls (VAWG) Paper Series (Coalition of Feminists for Social Change (COFEM) 2017-2018)

Patriarchy, Power and Keeping Women and Girls Centred in Addressing VAWG in Humanitarian and Development Settings: A Critical Conversation Between Feminist Academics, Activists, and Practitioners (COFEM 2016) (COFEM 2016)

Feminist Strategies to End Violence Against Women, in *The Oxford Handbook on Transnational Feminist Movements*, (Hall, R.J. Oxford Handbooks Online 2014)

It's not about the gender binary, it's about the gender hierarchy: A reply to Letting Go of the Gender Binary (Ward, J., *International Review of the Red Cross* (April 2017) pp.1-24)

Funding

Humanitarian Financing (OCHA web page on pooled funds: CERF and CBPF)

Feminist perspectives on addressing violence against women and girls: Funding: Whose priorities? (COFEM 2013)

Fundraising Handbook for Child Protection and Gender Based Violence in Humanitarian Action (GBV AoR/Child Protection Working Group 2014)

Funding Gender in Emergencies: What are the Trends? (Global Humanitarian Assistance 2014)

GBVIMS

GBV Information Management System (GBVIMS) (UNFPA, UNICEF, UNHCR, IRC, IMC 2006)

Data Protection Principles and Practices, (GBVIMS audio 2018)

GBVIMS Data Analysis E-Learning Tool (UNFPA, UNICEF, UNHCR, IRC, IMC 2018)

What is the child protection information management system? (GBVIMS audio 2017)

GBV research methods

Gender Based Violence Research Methodologies in Humanitarian Settings: An Evidence Review and Recommendations (Hossain, M. and McAlpine, A., London School of Hygiene and Tropical Medicine, Elrha 2017)

Ethical and safety recommendations for research on violence against women (WHO 2016)

Gender-Based Violence Research, Monitoring, and Evaluation with Refugee and Conflict-Affected Populations (The Global Women's Institute at the George Washington University 2018)

Marginalization in motion: Understanding and addressing violence against women and girls along the migration journey (Potts, A., *Migration Policy Practice*, Vol. VIII: Number 2, May 2018–August 2018 , pp. 16-20)

GBV in emergencies

GBV Responders Network: A resource site offering training curricula, field-ready tools and templates in key thematic areas of GBV response and prevention, including caring for survivors, primary prevention, emergency response and preparedness, economic and social empowerment, adolescent girls, and other areas.

Managing Gender-Based Violence Programmes in Emergencies (UNFPA, online course, with Companion Guide 2012)

Gender Based Violence in Disasters: Information Sheet (International Disaster Law project Centre for Criminal Justice & Human Rights, School of Law, University College Cork & the Irish Red Cross Society 2018)

Taking Action Against Gender-based Violence: Using the Revised IASC GBV Guidelines in Humanitarian Action (Video) (GBV AoR 2016)

Evidence brief: What works to prevent and response to violence against women and girls in conflict and humanitarian settings? (Murphy, M., et al., WhatWorks 2016)

Call to Action on Protection from Gender-based Violence in Emergencies (Women's Refugee Commission 2015)

Are We There Yet? Progress and challenges in ensuring life-saving services and reducing risks to violence for women and girls in emergencies (International Rescue Committee 2015)

GBV Emergency Response and Preparedness: Participant Handbook (International Rescue Committee 2011)

Caring for Survivors of Sexual Violence in Emergencies: Training Guide (IASC Sub-Working Group on Gender in Humanitarian Action and GBV AoR 2010)

Unseen, unheard: Gender-based violence in disasters: Global Study (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies 2015)

Health

Treatment and Disease Prevention for Survivors of Gender-based Violence (Online course, Johns Hopkins University 2018)

MISP Process Evaluation Tools (Inter-agency Working Group on Reproductive Health in Crises (IAWG) 2017)

Perspective: the root of what causes GBV (Rowley, E. and Anderson, A., PATH 2016)

Health Cluster Guide (WHO, Global Health Cluster, updated 2016)

Global plan of action to strengthen the role of the health system within a national multisectoral response to address interpersonal violence, in particular against women and girls, and against children (WHO 2016)

Health care for women subjected to intimate partner violence or sexual violence: A clinical handbook. Field-testing version (WHO 2014)

Addressing Gender and Gender-Based Violence to Improve Health (PATH 2012)

Minimum Initial Services Package (MISP) for Reproductive Health in Crisis Situations: A Distance Learning Module (Women's Refugee Commission (WRC) 2011)

Guidelines for Addressing HIV in Humanitarian Settings (IASC 2010)

Clinical Care for Sexual Assault Survivors: A Multimedia Tool (International Rescue Committee (IRC) and University of California Los Angeles Center for International Medicine, revised 2014)

Clinical Management of Rape Survivors: Developing protocols for use with refugees and internally displaced persons (WHO/UNHCR 2004, Revised edition)

Humanitarian needs overview and humanitarian response plan

Needs Assessment: Overview (UN OCHA website, with links for MIRA and Humanitarian Needs Overview)

Humanitarian Needs Overview: Guidance and Templates (*UN OCHA updated 2017*)

Humanitarian Response Planning: Quick Guide (GPC 2017)

Building a Better Response (Online Course) (United States Agency for International Development, International Medical Corps, Concern, and Harvard University 2017)

Human rights and human rights based approach

Regional Tools to Fight Violence Against Women: Belem do Para and Istanbul Conventions (Organization of American States and Council of Europe 2014)

Implementation of the International and Regional Human Rights Framework for the Elimination of Female Genital Mutilation (UNFPA 2014)

Inventory of United Nations system activities to prevent and eliminate violence against women (UN Women 2012)

Frequently Asked Questions on International Humanitarian, Human Rights and Refugee Law in the context of armed conflict (IASC Task Force on Humanitarian Action and Human Rights 2004)

Information management

Operational Guidance on Responsibilities of Cluster/Sector Leads and OCHA in Information Management (OCHA/IASC 2008)

Emergency Information Management Toolkit, Chapter 4, Information/Data Management Strategy (UNHCR 2014)

OCHA Information Management Toolbox - Strategy and Workplan (OCHA 2014)

Gender Equality in the Information Society: A review of current literature and recommendations for policy and practice (Gurumurthy, A., and Chami, N., GenderIT.org 2014)

PIM Training Resource Pack (Protection Information Management revised 2018)

Legal/Justice

Justice now: Ending impunity for sexual and gender-based violence as international crimes (UN Women 2017)

A Practitioner's Toolkit on Women's Access to Justice Programming (UN Women, UNDP, UNODC, OHCHR 2018)

Strengthening the medico-legal response to sexual violence (WHO and UNODC 2015)

Strengthening Crime Prevention and Criminal Justice Responses to Violence against Women (UNODC 2014)

Handbook on effective prosecution responses to violence against women and girls (UNODC 2014)

Gender-Based Violence Legal Aid, A Participatory Toolkit (American Refugee Committee International 2005)

Gender based violence and the law: Background paper for World Development Report 2017 (Klugman, J., World Development Report, The World Bank 2017)

LGBTI inclusion

Working with Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender and Intersex Persons in Forced Displacement: Need to Know Guidance (UNHCR 2011)

Integrating Gender into Humanitarian Action: Good Practices from Asia-Pacific 6 (Gender and Humanitarian Action Asia and the Pacific Working Group 2017)

Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender (LGBT) Awareness (infographic, emergencies amplify discrimination) (UN OCHA Philippines 2016)

Taking Sexual and Gender Minorities Out of the Too-Hard Basket (Humanitarian Advisory Group 2018)

Localization

NGO Cluster Co-ordination Manual (Norwegian Refugee Council 2014)

Operational Humanitarian Decision-making Infosheet (Campbell, L., and Knox Clark, P., ALNAP 2018)

Sharing Leadership: NGO co-leadership of Child Protection Coordination Groups at Country Level: Guidance and Tools (GPC Child Protection 2016)

Review of NGO Leadership Roles in Clusters (ICVA 2015)

Community Approach to GBV (web page of the Irish Consortium on Gender Based Violence (2014)

The Grand Bargain explained: An ICVA briefing paper (International Council of Voluntary Agencies (ICVA) 2017)

Not what she bargained for? Gender and the Grand Bargain (CARE/Action Aid UK 2018)

Managing meetings

Facilitation Tools for meetings and workshops (Seeds for Change, ND)

Smarter Coordination Meetings (IASC Cluster/Sector Leadership Training 2008)

Male engagement in GBV prevention and response

Engaging Men and Boys: A brief summary of UNFPA Experience and Lessons Learned (UNFPA 2013)

Working with Men and Boys to End Violence Against Women and Girls: Approaches, Challenges and Lessons (USAID 2015)

Working with Men in the Law Enforcement and Justice Sectors to Promote Women's Access to Justice: A Review of Approaches, Challenges and Lessons in the MENA Region (ABAAD and OXFAM 2018)

Engaging Men and Boys to End GBV (Irish Consortium on Gender Based Violence 2014)

Engaging Men and Boys in Preventing Men's Violence Against Women (Video, Dr. Michael Flood, speaker, for Irish Consortium on Gender Based Violence 2016)

Engaging Men through Accountable Practice (EMAP) Resource Package (International Rescue Committee 2013)

Male survivors

Men and boys in displacement: Assistance and protection challenges for unaccompanied boys and men in refugee contexts (Care International/Promundo 2017)

Working with Men and Boys Survivors of Sexual and Gender-based Violence in Forced Displacement (UNHCR 2012)

Mean Streets: Identifying and Responding to Urban Refugees' Risks of Gender-based Violence – Men and Boys, Including Male Survivors (Women's Refugee Council 2016)

Mental health and psycho-social support services

Virtual Knowledge Centre to End Violence against Women and Girls (online course, UN Women 2012)

Clinical Care for Sexual Assault Survivors (multimedia tool) (International Rescue Committee 2014)

Interim Mental Health & Psychosocial Support Emergency Toolkit (Mental Health and Psychosocial Support Network 2017)

Clinical Management of Mental, Neurological and Substance Use Conditions in Humanitarian Emergencies (WHO and UNHCR, mhGAP Humanitarian Intervention Guide (mhGAP-HIG) 2015)

Mental health and gender-based violence: Helping survivors of sexual violence in conflict - a training manual (Health and Human Rights Info 2014)

Building Back Better: Sustainable mental health care after emergencies (WHO 2013)

Caring for Child Survivors of Sexual Abuse: Guidelines for health and psychosocial service providers in humanitarian settings (International Rescue Committee (IRC) and United Nations Children's Fund (UNICEF) 2012)

Assessing mental health and psychosocial needs and resources (WHO 2012)

Psychological first aid: Guide for field workers (WHO, War Trauma Foundation and World Vision International 2011)

Mental Health and Psychosocial Support (MHPSS) in Humanitarian Emergencies: What Should Humanitarian Health Actors Know? (IASC Reference Group on MHPSS 2012)

Monitoring and evaluation

Toolkit for Monitoring and Evaluating Gender-based Violence Interventions along the Relief to Development Continuum (United States Agency for International Development (USAID) 2014)

Capturing Change in Women's Realities: A Critical Overview of Current Monitoring and Evaluation (Baltiwala, S. and Pittman, A., Association for Women's Rights in Development 2010)

Violence Against Women and Girls: A Compendium of Monitoring and Evaluation (Bloom, SS, USAID East Africa/IGWG/MEASURE Foundation 2008)

Common Monitoring and Evaluation Framework for Mental Health and Psychosocial Support Programmes in Emergency Settings (IASC 2017)

Gender-Based Violence Research, Monitoring, and Evaluation with Refugee and Conflict-Affected Populations (The Global Women's Institute 2017)

Negotiation

Humanitarian Negotiation: A Handbook for Securing Access, Assistance and Protection for Civilians in Armed Conflict (Mancini-Griffoli, D., and Picot, A., HD (Centre for Humanitarian Dialogue) 2004)

Humanitarian Negotiation in International NGOs: What are the limitations for humanitarian negotiation for NGOs? What can they do to become more effective? (Baconnet, O., IRIS Humanitarian Affairs Think Tank 2017)

Participatory approaches

Developing a participatory approach to involve crisis-affected people in a humanitarian response (ALNAP 2009)

Safety with Dignity: A field manual for integrating community-based protection across humanitarian programs (ActionAid Australia 2009)

Review of Children's Participation in Humanitarian Programming (Save the Children 2013)

Prevention

Social Norms: GSDRC Professional Development Reading Pack no. 31 (Heise, L., and Manji, K., University of Birmingham 2016)

Shifting Social Norms to Tackle Violence Against Women and Girls (VAWG) (Alexander-Scott, M., Bell, E., Holden, J., VAWG Helpdesk 2016)

The Communities Care programme: changing social norms to end violence against women and girls in conflict-affected communities (Read-Hamilton, S. and Marsh, M., *Gender and Development*, Volume 24 2016)

Prevention of violence against women and girls: lessons from practice (Michau, Lori et al., *The Lancet*, Volume 385, Issue 9978, 1672–1684, 2015)

What works to prevent violence against women and girls? Evidence Review of interventions to prevent violence against women and girls (Fulu, E., Kerr-Wilson, A. and Lang, J., Medical Research Council, Pretoria, South Africa 2014)

From work with men and boys to changes of social norms and reduction of inequities in gender relations: A conceptual shift in prevention of violence against women and girls (Jewkes, R., Flood, M. and Lang, J., *The Lancet*, Violence Against Women and Girls Series, Paper 3, 2014)

Prevention of violence against women and girls: lessons from practice (Michau, L., et al., *The Lancet*, Violence Against Women and Girls Series, Paper 4, 2014)

Voice and Agency: Empowering Women and Girls for Shared Prosperity (Klugman, J. et al., The World Bank 2014)

Gender-based violence: A qualitative exploration of norms, experiences and positive deviance (Jejeebhoy, S., Santhya, K.G., Sabarwal, S., Population Council 2013)

Preventing Conflict-related Sexual violence (PRIO Policy Brief 2013)

Protection

Auxiliary Tool 3: Protection Problems, Indicators and Data Collection Methods (GPC ND)

Protection Mainstreaming Training Package (GPC 2014)

IASC Operational Guidelines on the Protection of Persons in Situations of Natural Disasters (IASC/Brookings-Bern Project on Internal Displacement 2011)

Handbook for the Protection of Internally Displaced Persons (GPC Working Group 2010)

Protection from sexual exploitation and abuse (PSEA)

PSEA Taskforce: Protection from Sexual Exploitation and Abuse by our own staff (IASC/PSEA ND)

Addressing Sexual Exploitation and Abuse: An Introduction (InterAction ND)

Protection from Sexual Exploitation and Abuse (CHS Alliance, revised 2018)

Summary of IASC Good Practices: Preventing Sexual Exploitation and Abuse and Sexual Harassment and Abuse of Aid Workers (IASC 2018)

Reports of the Secretary General on Special Measures for Protection from Sexual Exploitation and Sexual Abuse (Conduct in UN Field Missions, A/72/751 February 2018)

PSEA Implementation Quick Reference Handbook (Davey, C. and Taylor, L.H., CHS Alliance 2017)

Best Practice Guide: Inter-Agency Community-Based Complaints Mechanisms (2017)

Special measures for protection from sexual exploitation and sexual abuse: Report of the Secretary-General (United Nations A/71/818 February 2017)

Understanding the differences between Sexual Exploitation and Abuse, Sexual Harassment, and Sexual and Gender-based Violence (IASC 2016)

Fact sheet on the Secretary-General's initiatives to prevent and respond to sexual exploitation and abuse (United Nations 2017)

Reproductive health in emergencies

Renewing International Commitment to Reproductive Health for Conflict-Affected Populations (Reproductive Health Response in Conflict Consortium 2003)

Evaluating the effectiveness of sexual and reproductive health services during humanitarian crises: A systematic review (Singh, N.S., Smith, J., Aryasinghe, S., Khosla, R., Say, L., Blanchet, K., PLoS ONE 2018)

Inter-agency Field Manual on Reproductive Health in Humanitarian Settings (Inter-agency Working Group on Reproductive Health in Crises 2018)

Minimum Initial Service Package for Reproductive Health (Online Course, Inter-agency Working Group on Reproductive Health in Crises 2011)

A Toolkit for Integrating Menstrual Hygiene Management into Humanitarian Response: The Full Guide (Columbia University and International Rescue Committee 2017)

Universal & Adaptable Information, Education & Communication (IEC) Templates on the MISP (Women's Refugee Commission (WRC) 2013)

Standard operating procedures (SOPs)

Establishing Gender-based Violence Standard Operating Procedures for multi-sectoral and inter-organizational prevention and response to gender-based violence in humanitarian settings (Inter-Agency Standing Committee Gender Sub-Working Group 2008)

Stress management and self-care

Managing stress in humanitarian workers: Guidelines for good practice, Third edition (Antares Foundation 2012)

Self-Care for Sustainability and Impact (Move to End Violence ND)

Stress (The Resilient Brain Project ND)

الملاحق

الملاحق



تُقدّم الملاحق أمثلةً عمليةً على العمل الذي اضطلعت به المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، على النحو المبين في هذا الدليل. يمكن استخدام هذه الموارد كما يلي:

- قوالب يمكن تكييفها لتناسب منتجات المناصرة، أو العروض التقديمية في أثناء الاجتماعات، أو وثيقة الاختصاصات
- مطبوعات متعلقة ببناء القدرات والتدريب على التنسيق
- مراجع بشأن قضايا السياسة العامة لاستخدامها في العروض التقديمية أو المفاوضات أو للمساعدة في حل النزاعات
- أدوات التخطيط والقوالب

كُتبت المواد المستمدة من الاستجابة الميدانية الأخيرة لغرض إنشاء عينات. وقد حُررت من النسخ الأصلية لحماية الخصوصية وجعلها أكثر ملاءمة للسياقات المختلفة. ويمكن لمكتب المساعدة التابع لمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي أو موقعها الشبكي أن يوفر موارد أكثر تحديثاً، مثل الاختصاصات ومسارات الإحالة.

قائمة الملاحق

1	الملحق 1: الأنواع الشائعة للعنف المبني على النوع الاجتماعي	215
2	الملحق 2: المبادئ التوجيهية للوفود التي تزور الأماكن المؤاتية للنساء	220
3	الملحق 3: الولايات القانونية ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية	221
4	الملحق 4: عينة من اختصاصات منسق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، والرئيس المشارك لجهود التصدي	225
5	الملحق 5: للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمنسق الميداني	233
6	الملحق 6: أسئلة وإجابات - كيف تتعاون المجموعات الفرعية العاملة على الصعيد الميداني مع مجموعة الحماية	239
7	الملحق 7: استراتيجية مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها في التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي في هايتي	241
8	الملحق 8: مقتطف من دليل الجيب لإحالة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي عند عدم توفر جهات فاعلة مختصة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي	244
9	الملحق 9: توسيع نطاق الحوار بشأن بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي في جنوب السودان	246
10	الملحق 10: موجز توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الأخلاقية ومعايير السلامة في إجراء البحوث على العنف الجنسي وتوثيقه ورصده في حالات الطوارئ	247
11	الملحق 11: أداة التدقيق الخاص بالسلامة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي من اللجنة الدولية للإنقاذ	249
12	الملحق 12: توجيهات التدقيق المشترك للمواقع اعتماداً على الملاحظة	254
13	الملحق 13: مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها/المنظمة الدولية للهجرة	257
14	الملحق 14: دليل اللجنة الدولية للإنقاذ بخصوص المناقشات الجماعية المركزة	261
15	الملحق 15: توجيهات اللجنة الدولية للإنقاذ/مفوضية اللاجئين النسائية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية خلال التقييمات	262
	الملحق 16: نموذج تدقيق الخدمات - قطاع الأمن	
	الملحق 17: رسم خرائط للمجتمعات المحلية بواسطة اليونيسف ومنظمة كير	

263	عينة من أداة احتساب التكاليف للعنف المبني على النوع الاجتماعي بغرض تكييفها لتناسب المجموعة الفرعية	الملحق 16:
266	..	معايير الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وأنشطته المُنفَّذة للحياة المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي	الملحق 17:
268	قائمة مواضيع التدريب المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي	الملحق 18:
273	المبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام الصادرة عن مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي	الملحق 19:
280	إحاطة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي في أزمة الروهينغيا	الملحق 20:
285	التعامل مع الأمور المثيرة للجدل	الملحق 21:
286	عينة من اختصاصات مجموعة التنسيق الوطنية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي	الملحق 22:
294	عينة من اختصاصات الفريق الاستشاري الاستراتيجي	الملحق 23:
294	اختصاصات القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي دون الوطني (ولاية راخين، ميانمار)	الملحق 24:
296	مصفوفة التخطيط للاستدامة وانتقال المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على	الملحق 25:
301	النوع الاجتماعي (أوكرانيا)	الملحق 26:
302	رعاية الموظفين في حالات الطوارئ (ميانمار)	الملحق 26:

الملحق 1: الأنواع الشائعة للعنف المبني على النوع الاجتماعي

مقتبسة من المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي

قد لا تُشكّل أشكال العنف المذكورة أدناه دائماً عنفاً مبنياً على النوع الاجتماعي (على سبيل المثال، الإساءة الجنسية للأطفال، ولا سيما العنف المرتكب في حق الصبيان، قد يكون دافعه الميل الجنسي إلى الأطفال أكثر منه رغبةً في نزع الرجولة عن الطفل الذكر واستضعافه). ويمكن اعتبار أعمال العنف المرتكبة نوعاً من أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي عندما تعكس أو تُعزّز علاقات القوة غير المتكافئة بين الذكور والإناث. كما يتزايد استخدام مصطلح 'العنف المبني على النوع الاجتماعي' من جانب بعض الجهات الفاعلة لوصف الأعمال العنيفة المرتكبة بغرض واضح يتمثل في تعزيز المعايير السائدة للرجولة و/أو معايير الهوية الجنسانية غير المتكافئة - على سبيل المثال، عند الإشارة إلى بعض أشكال العنف الجنسي المرتكبة في حق الذكور، أو العنف الموجه ضد الأشخاص المصنفين بأنهم من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

نوع العنف	التعريف/الوصف*
الإساءة الجنسية للأطفال	يُستخدم مصطلح 'الإساءة الجنسية للأطفال' عموماً للإشارة إلى أي نشاط جنسي بين طفلٍ ما وأحد أفراد أسرته المرتبطين به ارتباطاً وثيقاً (سفاح المحارم)، أو بين طفلٍ ما وشخص آخر بالغ، أو طفل أكبر سناً من خارج الأسرة. وهي إساءة تنطوي إما على قوة أو إكراهٍ صريحين، أو على قوةٍ ضمنيةٍ في الحالات التي لا يمكن فيها للضحية إعطاء الموافقة بسبب صغر السن. ¹
العنف الجنسي المرتبط بالنزاع	يُستخدم مصطلح 'العنف الجنسي المرتبط بالنزاع' للإشارة إلى حوادث (لأغراض الإدراج في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1960) العنف الجنسي أو أنماطه، أي الاغتصاب، أو الاسترقاق الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي ذي الخطورة المماثلة، المرتكبة في حق النساء والرجال والفتيات أو الفتيان. وتحدث هذه الحوادث أو الأنماط في حالات النزاع، أو في المراحل اللاحقة للنزاع، أو غيرها من الحالات المثيرة للقلق (مثل النزاعات السياسية). كما يكون لهذا النوع من العنف صلة مباشرة أو غير مباشرة بالنزاع أو النزاع السياسي نفسه، أي صلة زمنية وجغرافية و/أو سببية. وبالإضافة إلى الطابع الدولي للجرائم المشتبه فيها (التي يمكن أن تُشكّل، حسب الظروف، جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو أعمال تعذيب أو إبادة جماعية)، فإن الصلة بالنزاع قد تكون واضحة في ملامح ودوافع الجاني (الجنّة)، والصورة الشخصية للضحية (الضحايا)، ومناخ الإفلات من العقاب/ضعف قدرة الدولة على إنفاذ القانون، والأبعاد العابرة للحدود، و/أو كونه سلوكاً ينتهك شروط اتفاق وقف إطلاق النار. ²
الحرمان من الموارد والفرص والخدمات	هو الحرمان من الحق في الحصول على الموارد/الممتلكات أو فرص كسب العيش أو التعليم أو الخدمات الصحية أو غيرها من الخدمات الاجتماعية. ومن أمثلته: حرمان أرملة من الحصول على ميراثها، والاستيلاء على دخل امرأة عنوةً من جانب شريكها الحميم أو أحد أفراد أسرتها، ومنع امرأة من استخدام وسائل منع الحمل، ومنع فتاة من الذهاب إلى المدرسة، وما إلى ذلك. تدخل 'الإساءة الاقتصادية' ضمن هذه الفئة. وقد تندرج بعض أعمال الحبس أيضاً تحت هذه الفئة. ³
العنف المنزلي؛ ويطلق عليه عادةً اسم العنف بين الشريكين الحميين	'العنف المنزلي' هو مصطلح يُستخدم لوصف العنف الذي يحدث بين الشريكين الحميين (الزوجين، الرقيق/الرقيقة) وكذلك بين أفراد الأسرة الآخرين. وينطبق العنف بين الشريكين الحميين على وجه التحديد على العنف الذي يحدث بين الشركاء الحميين، وتُعرّفه منظمة الصحة العالمية بأنه سلوك من جانب شريك حميم أو شريك سابق يُسبب ضرراً بدنياً أو جنسياً أو نفسياً، بما في ذلك الاعتداء البدني والجنسي بالإكراه، والإيذاء النفسي، والسلوكيات التحكّمية. ⁴ وقد يشمل هذا النوع من العنف أيضاً الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات. ⁵

- 1- دومينغيز إن، وبيري. 2002- 'الإساءة الجنسية للأطفال'، موسوعة الجريمة والعقاب، المجلد الأول.
- 2- مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع 2011- 'الصياغة التحليلية والمفاهيمية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع'، <www.stoprapenow.org/uploads/advocacyresources/1321456915-pdf>
- 3- دليل المستخدم لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي 2010. <<http://www.gbvim.com>>
- 4- منظمة الصحة العالمية 2014 (محدّثة). 'صحيفة الوقائع رقم 239: العنف المرتكب في حق المرأة'، <www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/en>
- 5- صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2012- إدارة برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ: الدليل المرافق للتعلّم الإلكتروني، <www.unfpa.org/publications/managing-gender-based-violence-programmes-emergencies>

نوع العنف	التعريف/الوصف*
الإساءة الاقتصادية	يُستخدَم مصطلح الإساءة الاقتصادية للإشارة إلى أحد جوانب إساءة المعاملة التي يتحكم فيها المسيئون في أموال الضحايا لمنعهم من الحصول على الموارد أو فرص العمل أو السيطرة على الدخل، أو تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحصول على الاستقلال المالي. ⁶
الإساءة العاطفية (يُشار إليها أيضاً باسم الإساءة النفسية)	هي إلحاق ألم أو أذى نفسي أو عاطفي أو إصابة بشخص ما. ومن أمثلتها: التهديد بالعنف الجسدي أو الجنسي، والتخويف، والإذلال، والعزل القسري، والاستبعاد الاجتماعي، والمطاردة، والتحرُّش اللفظي، والاهتمام غير المرغوب فيه، والتعليقات والإيماوات أو الكلمات المكتوبة ذات الطابع الجنسي و/أو التهديدي، وإتلاف الأشياء العزيزة، وما إلى ذلك. ويندرج 'التحرُّش الجنسي' تحت هذه الفئة من العنف المبني على النوع الاجتماعي. ⁷
بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	يُشير هذا المصطلح إلى جميع الإجراءات التي تنطوي على الإزالة الجزئية أو الكلية للأعضاء التناسلية الخارجية للأنثى أو إلحاق إصابات أخرى بها لها لأسباب غير طبية. ⁸
قتل المواليد الإناث والإجهاض الانتقائي	يمكن اختيار جنس الجنين قبل ثبوت الحمل، أو خلال فترة الحمل وقيل الولادة من خلال الكشف عن جنس الجنين والإجهاض الانتقائي، أو بعد الولادة من خلال قتل المولود الجديد أو إهماله. يُستعان بانتقاء جنس الجنين في بعض الأحيان لأغراض الموازنة الأسرية ولكنه عادة ما يتجاوز هذا الأمر بشكل أكبر بسبب التفضيل المنهجي للذكور. ⁹
الزواج القسري وزواج الأطفال (يُشار إليه أيضاً باسم الزواج المبكر)	الزواج القسري هو تزويج الفرد ضد إرادته. يُستخدَم مصطلح زواج الأطفال للإشارة إلى الزواج الرسمي أو الارتباط غير الرسمي قبل سن الثامنة عشرة. ¹⁰ وعلى الرغم من أن بعض البلدان تسمح بالزواج قبل سن الثامنة عشرة، إلا أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان تُصنّف هذه الزيجات على أنها زيجات أطفال، متعلّلة بأن الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً غير قادرين على إبداء موافقة مستنيرة. ولذلك، فإنّ زواج الأطفال يُعد شكلاً من أشكال الزواج القسري لأن الأطفال ليسوا مؤهلين قانوناً للموافقة على هذه الزيجات. ¹¹
العنف المبني على النوع الاجتماعي	مصطلح شامل يُطلق على أي عمل ضار يُرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى فروق (قائمة على النوع الاجتماعي) مكرّسة اجتماعياً بين الذكور والإناث. يُستخدَم مصطلح 'العنف المبني على النوع الاجتماعي' في المقام الأول للتأكيد على أنّ الفوارق الهيكلية المبنية على النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث في جميع أنحاء العالم تضع الإناث تحت خطر التعرُّض لأشكال متعددة من العنف. وعلى النحو المنفرد عليه في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993)، يشمل ذلك الأفعال التي تلحق ضرراً أو معاناةً بدنية أو عقلية أو جنسية، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه، وغير ذلك من أشكال الحرمان من الحرية، سواء كانت تحدث علناً أو في الحياة الخاصة. ويُستخدَم هذا المصطلح أيضاً من قِبل بعض الجهات الفاعلة لوصف بعض أشكال العنف الجنسي المرتكب في حق الذكور و/أو العنف الموجه ضد الأشخاص المصنّفين بأنهم من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وفي هذه الحالات عند الإشارة إلى العنف المتصل بالمعايير السائدة للرجولة و/أو معايير الهوية الجنسانية غير المتكافئة.

- 6- الائتلاف الوطني لمكافحة العنف المنزلي، المشار إليه في الملحق الرابع في صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2012- إدارة برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ: الدليل المرافق للتعلّم الإلكتروني، <www.unfpa.org/publications/managing-gender-based-violence-programmes-emergencies>
- 7- دليل المُستخدم لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي 2010. <<http://www.gbvim.com>>
- 8- منظمة الصحة العالمية. 2014 (مُحدّثة). 'صحيفة الوقائع رقم 241: تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية'، <www.who.int/mediacentre/factsheets/fs241/en>. انظر أيضاً دليل المستخدم لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. 2010. <<http://www.gbvim.com>>
9. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية. 2011- منع اختيار جنس المولود استناداً إلى النوع الاجتماعي: بيان مشترك بين الوكالات، <http://whqlibdoc.who.int/publications/2011/9789241501460_eng.pdf>
10. اليونيسف. الصفحة التذكيرية عن زواج الأطفال، <www.unicef.org/protection/57929_58008.html>
- 11- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2003- العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي المرتكب في حق اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، <www.unhcr.org/3f696bcc4.html>

نوع العنف	التعريف/الوصف*
الممارسات التقليدية الضارة	العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية والدينية التي يمكن أن تكون ضارة بصحة الإنسان النفسية أو البدنية. لكل تجمّع اجتماعي في العالم ممارسات ومعتقدات ثقافية تقليدية محدّدة، بعضها مفيد لجميع الأعضاء وبعضها مُضّرٌّ بفئةٍ معينة في المجتمع، مثل النساء. وتشمل هذه الممارسات التقليدية الضارة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ وإطعام النساء قسراً؛ وزواج الأطفال؛ والمحظورات أو الممارسات المختلفة التي تمنع المرأة من التحكم في خصوبتها؛ والمحرمات الغذائية والممارسات التقليدية للولادة؛ وتفضيل الأبناء الذكور والآثار المترتبة على ذلك على وضع الذرية من الإناث؛ وقتل المواليد الإناث؛ والحمل المبكر؛ وثمن المهر. ¹² وتتضمن الممارسات التقليدية الضارة الأخرى التي تؤثر على الأطفال تقييد الحركة، والإصابة بالندبات، والحرق، والوسم، وطفوس الشروع في العنف، والتسمين، والزواج القسري، والجرائم المرتكبة باسم الشرف، والعنف المتصل بالمهر، أو 'أعمال الشعوذة'. ¹³
الاعتداء الجسدي	هو عملٌ من أعمال العنف الجسدي ذو طابع غير جنسي. ومن أمثلته: الضرب والصفع والخنق والجرح والدفع والحرق وإطلاق النار أو استخدام أي أسلحة أو الاعتداء بالحمض أو أي عمل آخر ينتج عنه ألم أو معاناة أو إصابة. ¹⁴
الاغتصاب	هو الاختراق الجسدي بالإكراه أو القسري (مهما كان طفيفاً) للمهبل أو فتحة الشرج أو الفم بواسطة قضيب أو غيره من أعضاء الجسم، ¹⁵ ويشمل أيضاً اختراق المهبل أو فتحة الشرج بواسطة جسم غريب. يشتمل الاغتصاب على الاغتصاب الزوجي والاغتصاب الشرجي/ممارسة اللواط. ¹⁶ وتُعرّف محاولة القيام بذلك بالشروع في الاغتصاب. وتُعرّف جريمة الاغتصاب المرتكبة في حق شخص واحد من جانب اثنين أو أكثر من الجناة بأنها اغتصاب جماعي.
الإساءة الجنسية	يُشير مصطلح 'الإساءة الجنسية' إلى التعدي بالفعل أو التهديد بالتعدي الجسدي الذي يحمل طابعاً جنسياً، سواء باستعمال القوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية. ¹⁷
الاعتداء الجنسي	هو أي شكل من أشكال الاتصال الجنسي غير الرضائي لا ينتج عنه أو ينطوي على اختراق. ومن أمثلته: محاولة الاغتصاب وكذلك التقبيل غير المرغوب فيه أو الملاطفة أو لمس الأعضاء التناسلية والأرداف. ¹⁸
الاستغلال الجنسي	يُشير مصطلح 'الاستغلال الجنسي' إلى أي استغلال لحالة ضعف أو لتفاوت في القوى أو للثقة من أجل تحقيق مآرب جنسية، منها على سبيل المثال لا الحصر تحقيق كسب مالي أو اجتماعي أو سياسي من الاستغلال الجنسي لطرف آخر. وقد تندرج بعض أنواع 'عمالة الجنس بالإكراه' أيضاً تحت هذه الفئة. ¹⁹
الاستغلال والإساءة الجنسية	يُستخدم مصطلح الاستغلال والإساءة الجنسية كمختصر متعارف عليه في مجال العمل الإنساني ليشير إلى أعمال الاستغلال والإساءة الجنسية المرتكبة من قِبل أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية في حق السكان المتضررين. ²⁰
التحرُّش الجنسي	سلوكيات جنسية غير مرغوب فيها، وطلبات بخدمات جنسية، وغيرها من السلوكيات اللفظية أو البدنية ذات الطبيعة الجنسية. ²¹

- 12- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1995- 'صحيفة الوقائع رقم 23: 'الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفل'، <www.ohchr.org/documents/publications/factsheet23en.pdf>
- 13- الأمين العام للأمم المتحدة. 2006- 'حقوق الطفل'، <www.unicef.org/violencestudy/reports/SG_violencestudy_en.pdf>
- 14- دليل المُستخدم لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي 2010. <<http://www.gbvim.com>>
- 15- منظمة الصحة العالمية. 2002- التقرير العالمي حول العنف والصحة، <www.who.int/violence_injury_prevention/violence/world_report/en>
- 16- دليل المُستخدم لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي 2010. <<http://www.gbvim.com>>
- 17- الأمانة العامة للأمم المتحدة. 2003- 'نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية'. 13/2003/SGB/ST، <www.pseataforce.org/uploads/tools/1327932869.pdf>
- 18- دليل المُستخدم لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي 2010. <<http://www.gbvim.com>>
- 19- الأمانة العامة للأمم المتحدة. 2003- 'نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإساءة الجنسية'. 13/2003/SGB/ST، <www.pseataforce.org/uploads/tools/1327932869.pdf>
- 20- مقتطف من الملحق الرابع في صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2012- إدارة برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ: الدليل المرافق للتعلّم الإلكتروني، <www.unfpa.org/publications/managing-gender-based-violence-programmes-emergenciesw>
- 21- وزارة الخارجية الأمريكية. بدون تاريخ سياسة مكافحة التحرش الجنسي، <www.state.gov/s/ocr/c14800.htm>

نوع العنف	التعريف/الوصف*
العنف الجنسي	لأغراض هذه المبادئ التوجيهية، يشمل العنف الجنسي، على الأقل، الاغتصاب/الشروع في الاغتصاب، والاستغلال والإساءة الجنسية. العنف الجنسي هو "أي فعل جنسي، أو محاولة للحصول على فعل جنسي، أو تعليقات أو سلوكيات جنسية غير مرحب بها، أو أعمال الاتجار الجنسي بشخص ما، باستخدام الإكراه، أو التهديد بالضرر أو القوة البدنية، من قبل أي شخص بغض النظر عن العلاقة مع الضحية، أو في أي سياق كان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنزل والعمل". ²² يتخذ العنف الجنسي أشكالاً عديدة، منها الاغتصاب، والاستعباد الجنسي و/أو الاتجار، والحمل القسري، والتحرش الجنسي، والاستغلال و/أو الإساءة الجنسية، والإجهاد القسري.
العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي	رَكَزَت البرمجة الإنسانية الأولى، التي تتصدى للعنف المرتكب في حق النساء والفتيات المتضررات من النزاع، على التعرُّض للعنف الجنسي وكانت تستند في المقام الأول إلى سياقات اللاجئين. وفي عام 1996، قَدَّمت اللجنة الدولية للإنقاذ، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشروعاً بعنوان برنامج العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في مخيمات اللاجئين في تنزانيا. ويعكس إدراج مصطلح 'العنف المبني على النوع الاجتماعي' التزام المشاريع بالتصدي لأنواع العنف غير الجنسي التي كانت واضحة في هذا السياق، ولا سيما العنف المنزلي والممارسات التقليدية الضارّة. كان العنف المبني على النوع الاجتماعي في وقت وضع برنامج اللجنة الدولية للإنقاذ مصطلحاً دولياً شائعاً بشكلٍ متزايد ويُستخدم لوصف طيف من الانتهاكات التي تتعرَّض لها النساء والفتيات نتيجةً للتمييز ضدّهن في الثقافات التي يهيمن عليها الذكور في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2005، اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات رسمياً مصطلح 'العنف المبني على النوع الاجتماعي' في المبادئ التوجيهية للتدخلات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية. وجرى الاعتراف بالعنف الجنسي ضمن هذه المبادئ التوجيهية باعتباره أحد أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي.
تفضيل الأبناء الذكور	تستخدم العديد من المبادئ التوجيهية والموارد العالمية الأصلية لغة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. ولا تزال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تؤيد هذه العبارة رسمياً وتستخدمها فيما يتعلق بالعنف المرتكب في حق النساء والرجال والفتيات والفتيان. "تستخدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوعي [العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي] للتأكيد على الحاجة الملحة إلى تدخلات الحماية التي تتصدى للطابع الإجرامي والآثار المدمنة للعنف الجنسي على الضحايا/الناجين وأسرتهم" (إجراءات ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي: استراتيجية مُحدّثة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2011، < www.unhcr.org/4e1d5aba9.pdf >).
تفضيل الأبناء الذكور	"تشير ظاهرة تفضيل الأبناء الذكور إلى مجموعة كاملة من القيم والمواقف التي تتجلى في العديد من الممارسات المختلفة ويكون القاسم المشترك فيها تفضيل الابن الذكر، والذي غالباً ما يصاحبه إهمال الابنة. وقد يعني ذلك معاناة الابنة من الحرمان منذ ولادتها؛ وقد يحدد نوعية وكمية الرعاية الأبوية التي تتلقاها ومدى استثمار الأبوين في إنمائها؛ وقد يؤدي إلى تعرُّضها للتمييز الحاد، خاصة في البيئات ذات الموارد الشحيحة. وعلى الرغم من أن الإهمال هو السمة السائدة في هذه الظاهرة، إلا أنها قد تؤدي في بعض الحالات القصوى إلى الإجهاد الانتقائي أو قتل المواليد الإناث". ²³
الاتجار بالبشر	"...تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيحهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحدٍ أدنى، استغلال أو دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزاع الأعضاء". ²⁴

22- منظمة الصحة العالمية. 2002- التقرير العالمي حول العنف والصحة، <www.who.int/violence_injury_prevention/violence/world_report/en>

23- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1995- 'صحيفة الوقائع رقم 23: الممارسات التقليدية الضارّة التي تؤثر على صحة المرأة والطفل'،

<www.ohchr.org/documents/publications/factsheet23en.pdf>

24- الأمم المتحدة 2000. بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه

نوع العنف	التعريف/الوصف*
العنف ضد المرأة والفتاة	<p>يُعرّف إعلان الأمم المتحدة - بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (1993) - العنف المرتكب في حق المرأة بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يُرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". (المادة 1). يجب فهم العنف المرتكب في حق المرأة على أنه يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:</p> <p>a. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في الأسرة، بما في ذلك الضرب والإساءة الجنسية للطفلات الإناث في الأسرة المعيشية، والعنف المتصل بالمهر، والاعتصاب الزوجي، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة بالنساء، والعنف غير الزوجي، والعنف المتصل بالاستغلال؛</p> <p>b. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث داخل المجتمع العام، بما في ذلك الاعتصاب والإساءة الجنسية والتحرش الجنسي والترهيب في مكان العمل، في المؤسسات التعليمية وغيرها، والاتجار بالنساء وعمالة الجنس بالإكراه؛</p> <p>c. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضي عنه، أينما حدث. (المادة 2)²⁵</p> <p>تُسلط دراسة الأمين العام المتعمقة بشأن جميع أشكال العنف المرتكب في حق المرأة (2006) الضوء على أن مصطلح 'المرأة' يستخدم على نطاق واسع ليشمل الإناث من جميع الأعمار، بمن فيهن الفتيات دون سن الثامنة عشرة.²⁶</p>

25- الجمعية العامة للأمم المتحدة. كانون الأول/ديسمبر 1993- 'إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة'، <www.un.org/documents/ga/res/48/a48r104-hm>

26- الأمين العام للأمم المتحدة. 2006- دراسة الأمين العام المتعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، <www.un.org/womenwatch/daw/vaw/SGstudyvaw.htm>

الملحق 2: المبادئ التوجيهية للوفود التي تزور الأماكن المؤاتية للنساء

عند زيارة المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والفتيات اللاتي يحصلن على الخدمات، من الأهمية بمكان الامتثال للمبادئ التوجيهية البسيطة لضمان عدم حدوث ضرر إضافي.

عام

يجب على جميع الوفود أن تحترم عدداً من المبادئ الأخلاقية خلال بعثاتها وفي تفاعلاتها مع المجتمعات المحلية المتضررة:

- عدم الإضرار
- النهج الذي يُركِّز على الناجين
- الدقة
- الإنصاف
- الحياد
- احترام الخصوصية
- احترام سرية المصادر والشهود

يُرجى الالتزام بهذه المبادئ التوجيهية الإضافية:

- لا يمكن للذكور الدخول إلى الأماكن المؤاتية للنساء.
- لا تضع افتراضات حول طبيعة الأشخاص المتضررين من العنف المبني على النوع الاجتماعي. ليس كل من يقيم في الأماكن المؤاتية للنساء هم ناجون.
- تجنب إعطاء وعود أو إثارة آمال لا يمكنك الوفاء بها.
- يُعد العنف المبني على النوع الاجتماعي مسألةً سرية. فلا تسأل شخصاً ما إذا ما كان قد تعرّض للعنف. بإمكانك أن تطلب منا ترتيب لقاء لك مع موظفي الاستجابة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ممّن يمكنهم التحدث بحرية أكبر بشأن أنواع الحوادث والتحديات والنجاحات التي يرونها في عملهم.
- فالأسئلة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية الموجهة إلى الأفراد يمكن أن تُسبب الإحراج. ولا تستطيع النساء غير المتزوجات الإجابة بصدق عن ممارساتهنّ الإنجابية بسبب الوصم؛ وقد تتخذ النساء المتزوجات اختياراتهنّ بسريّة ومن دون موافقة أزواجهنّ وأسرهنّ. فالكشف عن موافقهنّ الحقيقية يمكن أن يكون محفوفاً بالمخاطر.
- ويمكن أن يتسبب تحديد النساء اللاتي عانين من العنف المبني على النوع الاجتماعي في تعريض سلامتهنّ وأمنهنّ ورفاهتهنّ للخطر بدرجة كبيرة. ويشمل ذلك نشر المعلومات التعريفية عنهنّ والنقاط صور لهنّ. وفي حين أنّ بعض النساء قد يكون لديهنّ استعداد لتقديم هذه المعلومات، يُرجى من موظفي الأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية أن يطلبوا من الأفراد الحصول على إذنٍ منهنّ بلغة يفهمنها قبل التقاط الصور. وسيسمح هذا للأفراد بأن يشعروا براحة أكبر إذا كانوا لا يريدون منح الإذن باستخدام أسمائهم أو صورهم. وينبغي أن يكون هؤلاء الأفراد على علم تام بطبيعة الاستخدام الذي سيتم للصور، بما في ذلك نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، وأن تتاح لهم الفرصة للرفض. وإذا وافقوا على ذلك، فينبغي بتوثيق الموافقة المستنيرة.
- ينطوي تبادل المال أو الهدايا مع أحد الناجين مقابل قصته على مخاطر استغلال موقفه الضعيف، وبالتالي يحظر تماماً القيام بذلك.

الملحق 3: الولايات القانونية ذات الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية

مقتبسة من المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

الولايات القانونية

يشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي إجراءات تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي وقانون اللاجئين.

الولايات القانونية	الأثر	الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي	الأدوات الرئيسية*
القانون الدولي			
القانون الإنساني الدولي	القواعد التقليدية والعرفية للقانون الإنساني الدولي التي تسعى إلى الحد من آثار النزاع المسلح. يحمي الأشخاص غير المشاركين أو لم يعودوا يشاركون بنشاط في الأعمال العدائية وينظم وسائل/أساليب الحرب. يفرض التزامات إيجابية، ويقيّد أفعال المقاتلين للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الخسائر في الأرواح والممتلكات المدنية ومنع المعاناة غير الضرورية في حالات النزاع المسلح. وتشمل هذه الالتزامات والحدود معالجة المقاتلين والمدنيين، ووضع المرافق العسكرية وتمير إمدادات الإغاثة. تُطبّق القواعد في جميع النزاعات المسلحة الدولية، وتُطبّق في بعض الحالات قواعد معينة على الجهات الفاعلة من غير الدول وفي حالات النزاعات المسلحة غير الدولية.	تنص الاتفاقيات والبروتوكولات الإضافية على 'أوجه الحماية العامة' التي تنطبق بالتساوي على الرجال والنساء دون تمييز ضار على أساس الجنس، في جملة أمور. بالإضافة إلى ذلك، تمنح النساء 'حمايةً مُحدّدة' تتعلق في المقام الأول بالاحتياجات المتعلقة بصحتهنّ، ونظافتهنّ الشخصية، واحتياجاتهنّ الفسيولوجية، ودورهنّ كأمهات، بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> • الحماية من بعض أشكال الإساءة الجنسية. • النساء المحرومات من حريتهنّ. • الأمهات الحوامل وحالات الأمومة. • الحفاظ على الروابط العائلية. 	تشمل معاهدات القانون الإنساني الأساسي الرئيسية لعام 1907 قواعد لاهاي، أربعة اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977- القانون الإنساني الدولي العرفي من حيث صلته بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (القاعدة 93)، على النحو المبين في هينكاتاريس، ج.، ودونوالديبيك، ل.، 2006- القانون الدولي الإنساني العرفي. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، < https://www.icrc.org/eng/resources/documents/publication/pcustom.htm >

الولايات القانونية	الأثر	الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي	الأدوات الرئيسية*
القانون الجنائي الدولي	يحظر القانون الجنائي الدولي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة في حق الإنسانية، والإبادة الجماعية، ويسعى إلى محاسبة مرتكبي هذا السلوك بصورة فردية جنائياً.	جرى الاعتراف بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة في حق المدنيين بوصفها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وأعمالاً تأسيسية للإبادة الجماعية، من خلال عمل المحاكم الجنائية الدولية المخصصة لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الخاصة لسيراليون، والمحكمة الجنائية الدولية، من بين جهات أخرى.	الأنظمة الأساسية (ولا سيما نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) والسوابق القضائية من المحكمة، والمحاكم الجنائية الدولية المخصصة (مثل محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا) والمحاكم المختلطة، ضمن أمور أخرى.
القانون الدولي لحقوق الإنسان	يُعزِّز القانون الدولي لحقوق الإنسان حقوق وكرامة جميع البشر - النساء، والفتيات والرجال والفتيان - دون أي تمييز ضار. ● ويُحدِّد القانون مفهوم مسؤولية الدول كما يلي: ● على الدول واجب احترام حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. ● الدول ملزمة بمنع انتهاكات الحقوق من جانب الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمعاقبة عليها. ● وينطبق قانون حقوق الإنسان في زمن السلم وفي حالات النزاع على حد سواء.	يؤثر العنف المبني على النوع الاجتماعي على: الحق في الحياة، والحق في الأمن الشخصي، والحق في الصحة، والحق في عدم التمييز، والحق في الحماية المتساوية بموجب القانون، والحق في الزواج؛ والحق في العمل في ظروف عادلة ومؤاتية، من بين أمور أخرى.	<ul style="list-style-type: none"> ● العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ● العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ● الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ● اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) المورد العام رقم 19 والمورد العام رقم 30 يتعلقان بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (غير أنهما غير ملزمين). ● اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ● اتفاقية حقوق الطفل ● اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ● الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ● الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ● البروتوكولات الاختيارية ذات الصلة للمعاهدات المذكورة أعلاه
القانون الدولي للأجانب	ينص القانون الدولي للأجانب على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى حماية: الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء من الاضطهاد؛ والأشخاص المعترف بأنهم لاجئون بموجب الصكوك ذات الصلة. يتداخل القانون الدولي للأجانب مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.	ويشمل تعريف اللاجئ، عند تفسيره على النحو الصحيح، الاغتصاب وغيره من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي (مثل العنف المتصل بالمهر، والإكراه على تنظيم الأسرة، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والعنف الأسري/المنزلي، والاتجار، وما إلى ذلك) المرتكبة من قبل الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. ويجوز أيضاً أن تستند طلبات اللجوء إلى أفعال تمييزية ترقى إلى مرتبة الاضطهاد (مثل الاضطهاد بسبب الميول الجنسية؛ والاتجار لأغراض عمالة الجنس بالإكراه أو الاستغلال الجنسي؛ والأفراد الذين يرفضون الالتزام بأدوار وأعراف محددة اجتماعياً أو ثقافياً؛ وما إلى ذلك).	<ul style="list-style-type: none"> ● الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 ● البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1967 ● القانون الدولي العرفي ● الأدوات الإقليمية (مثل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، وإعلان قرطاجنة لعام 1984)

الولايات القانونية	الأثر	الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي	الأدوات الرئيسية*
الأدوات القانونية الإقليمية			
	<ul style="list-style-type: none"> يجوز أن تُكمل هذه الأدوات الأطر القانونية الوطنية والدولية أو في حالة عدم وجود حماية وطنية فعّالة، أو حيثما تكون الدول ليست أطرافاً في الأدوات الدولية، يجوز لها: توضيح حقوق والتزامات الدول والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والسكان المتضررين. حماية الأشخاص والمجموعات المحددة. 	<ul style="list-style-type: none"> قد توفر معايير أكثر تفصيلاً أو أعلى من المستوي الوطني. وقد يكون للمحاكم الإقليمية اختصاص في بعض الحالات لتفسير القانون وتوفير شكل من أشكال الإنصاف فيما يتعلق بحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتختلف كل محكمة عن الأخرى فيما يتعلق بتوقيت تنفيذ ذلك. 	<ul style="list-style-type: none"> بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (2003) الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (1990) اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا) (1994) اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاتجار الدولي بالأحداث (1994) اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المعوقين (1999) عهد حقوق الطفل في الإسلام الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي (2005 حزيران/يونيو) اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (2005) المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وإعلان كمبالا بشأن منع العنف المبني على النوع الاجتماعي في أفريقيا (2003)
القوانين والسياسات الوطنية			
	<ul style="list-style-type: none"> ينبغي أن تتضمن أحكاماً بشأن عدم التمييز والإنصاف والمساواة للنساء والرجال من جميع الأعمار والخلفيات، ولحماية الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة في الآليات الرسمية وغير الرسمية التي تتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ينبغي أن تتضمن مبادئ الأدوات الدولية التي صدّقت عليها الدول أو انضمت إليها. 	<p>وثيقة الصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي:</p> <ul style="list-style-type: none"> التصديق على القانون الأساسي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو إدماجهما في القوانين المحلية (مثلاً، هل الدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؟ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؟ اتفاقية حقوق الطفل؟ المعاهدات الإقليمية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي؟ القوانين الجنائية التي تتصدى للقتل، والعنف المنزلي أو الأسري، والاعتداء، وسفاح المحارم، والجرائم الجنسية، الخ. القوانين المدنية التي تتصدى للاعتداء أو التحرش الجنسي في العمل. قواعد الإجراءات والإثبات التي تسهل تطبيق القانون. السياسات التي توفر إطاراً لتنفيذ القوانين وتوفير التعويضات وسبل الانتصاف للناجين. قوانين/سياسات الصحة الجنسية والإنجابية. 	<p>القوانين الوطنية التي قد تكون ذات صلة بمختلف أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي، مثل الإساءة الجنسية، والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي و/أو السخرة/ العمل المنزلي، والعنف بين الشريكين الحميين وغيره من أشكال العنف المنزلي، وما إلى ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> الديستاتير قانون العنف المرتكب في حق المرأة (أو ما يعادله) قانون حقوق الطفل قانون حقوق الإنسان أو لجنة حقوق الإنسان قانون العنف الأسري قانون التعليم <p>السياسات الوطنية التي قد تكون ذات صلة بأنواع مختلفة من العنف المبني على النوع الاجتماعي:</p> <ul style="list-style-type: none"> خطة العمل الوطنية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي خطة قطاع التعليم مدونة قواعد السلوك للمعلمين خطة قطاع العدل استراتيجية أو لجنة السلام/الحقيقة والمصالحة سياسة أو برنامج الوصول إلى العدالة خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن 1820/1325

الملحق 4: عيّنة من اختصاصات مُنَسِّقِ التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، والرئيس المشارك لجهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمُنَسِّقِ الميداني

أ- عيّنة الاختصاصات المتعلقة بمُنَسِّقِ التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي (على الصعيد الوطني)

مُنَسِّقِ المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

العنوان مُنَسِّقِ المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي	المستوى: P3 أو P4 اعتماداً على الخبرة
الوكالة الطالبة: صندوق الأمم المتحدة للسكان	البلد: مدغشقر

معلومات أساسية/ سبب الطلب:

إعصار إيناو المداري الشديد، من الفئة الرابعة على مقياس سفير سيمبسون للأعاصير، وصل إلى اليابسة في منطقة سافا شمال شرق مدغشقر في 7 آذار/مارس ثم انتقل جنوباً عبر الأنحاء الوسطى والجنوبية من البلاد، ثم تراجع وأصبح منخفضاً جويًا استوائياً قبل مغادرة البلد صباح يوم 10 آذار/مارس 2017- وحتى تاريخ 17 آذار/مارس، أبلغ المكتب الوطني لإدارة المخاطر والكوارث عن 433,985 شخصاً تضرّروا من الإعصار، بمن فيهم ما مجموعه 247,219 شخصاً تهجّروا مؤقتاً من جرّاء الإعصار و5,293 شخصاً لا يزالون مُهَجَّرِينَ. وقد ارتفع عدد الوفيات الناجمة عن الإعصار إلى 81 حالة، منها 18 شخصاً في عداد المفقودين و253 شخصاً مُصاباً. وإجمالاً، تضرّر نصف البلد تقريباً من الإعصار بطريقةٍ ما، حيث تضرّرت 14 منطقة من بين 22 منطقة في البلاد بشدة، وأبلغت 58 مقاطعة من بين 119 مقاطعة عن وقوع أضرار.

(مختصر)

قام المكتب الوطني المعني بمخاطر الكوارث وإدارتها والفريق القطري للعمل الإنساني بتفعيل خطة الطوارئ الوطنية المتعددة المخاطر 2017/2016- ويتفق نطاق الحالة الإنسانية الراهنة وحجمها مع السيناريو الأسوأ (الشديد) الذي يتطلب تفعيل عدة قطاعات، وكذلك التنسيق على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد استهلّت أنشطة الاستجابة من جانب الحكومة والشركاء في مجال العمل الإنساني باستخدام الإمدادات المتاحة داخل البلد، والموارد المجهزة حديثاً، والإجراءات الداخلية الخاصة بالاستجابة في حالات الطوارئ.

وتتعلق الشواغل الإنسانية الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بإتاحة الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية وخدمات الحماية. وأدّت الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية (تضرّرت 104 مرافق وتدمّر من بينها 16 مرفقاً تدميراً كاملاً) إلى تعطيل التوفير المعتاد لخدمات الرعاية والخدمات الصحية

لما يصل إلى 250,000 شخص. ويجب إعادة إنشاء الخدمات الصحية الأساسية فوراً لضمان تقديم المساعدة في الوقت المناسب للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء الحوامل وضحايا الاعتداءات والعنف الجنسي.

(مختصر)

لذلك، يسعى المكتب القطري في مدغشقر إلى تخصيص مُنَسِّقِ متفرغ يُعنى بالتدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي لمدة XX شهراً.

النور والوصف: يقوم شاغل الوظيفة، تحت الإشراف العام لممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتيسير وتنسيق التنفيذ السريع للتدخلات المتعددة القطاعات والمشاركة بين الوكالات والمعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية. وتتطلب البرامج الشاملة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له في حالات الطوارئ الإنسانية تنسيقاً ماهرًا لمجموعة من المنظمات والجهات الفاعلة من المجتمعات المحلية المضيفة والمجتمعات التي تعرّضت للتهجير، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الحكوميين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية والدولية الأخرى. وتشمل واجبات مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي ما يلي: بناء الشراكات وإدامتها، والتخطيط الاستراتيجي، وتنمية القدرات، والمناصرة، وإدارة المعلومات. وسيستخدم مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإدماج التدخلات الجنسانية في العمل الإنساني: الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود للمساعدة على التعافي، دليل مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي لتنسيق التدخلات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ (2019)، وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان لإدارة برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والمعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والتصدي له لتيسير تخطيط مبادرات العنف المبني على النوع الاجتماعي المشتركة بين الوكالات وتنسيقها ورصدها وتقييمها.

(مختصر)

الواجبات والمسؤوليات الرئيسية:

بناء الشراكات وإدامتها

- إنشاء وتيسير مجموعات فرعية مشتركة بين الوكالات ومتعددة القطاعات للعنف المبني على النوع الاجتماعي ("المجموعات الفرعية") على الصعيدين الوطني ودون الوطني. تعزيز مبادئ الشراكة واحترامها وضمان تجسيدها في العمل اليومي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- إنشاء قنوات اتصال ذات اتجاهين وموجهة نحو تحقيق النتائج بين المجموعات الفرعية الوطنية ودون الوطنية للعنف المبني على النوع الاجتماعي لضمان الاستجابة المؤخّدة للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

العمل بشكلٍ استباقي مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان أن تعكس هيئات التنسيق مجموعة الجهات الفاعلة التي تتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عبر قطاعات متعددة (الصحة والرعاية الاجتماعية والقانونية والأمنية الخ) وفئات الجهات الفاعلة (الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، الحكومة، إلخ). إشراك بعثات الأمم المتحدة التي قد تكون نشطة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، لضمان إدراج المدخلات المشتركة بين الوكالات في التقرير السنوي للأمين العام المتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

تمثيل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بانتظام في اجتماعات مجموعة الحماية، والاجتماعات التي يقودها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (مثلاً حول وضع خطة الاستجابة الاستراتيجية أو التنسيق بين المجموعات)، والاجتماعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي دعا إليها المُنَسِّق.

التنسيق والتعاون مع المجموعات/الأفرقة العاملة الأخرى مثل مجموعة الصحة، والمجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل، ومجموعة المأوى، ومجموعة الأمن الغذائي، ومجمع التعليم، ومجموعة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وما إلى ذلك لضمان إدماج الإجراءات المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في خططها العقودية، ومناصرة النوعية المشتركة للأخصائيين غير المعنيين بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

تنظيم أنشطة مناصرة لدى الجهات المانحة وتعبئة الموارد من أجل الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحقيق الاستجابة المشتركة بين الوكالات تماشياً مع خطة عمل المجموعات الفرعية وخطة الاستجابة الاستراتيجية. الاستفادة، حسب الاقتضاء، من الموارد المتوفرة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم أنشطة التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المشتركة بين الوكالات في إطار المجموعة الفرعية.

تحديد آليات مناسبة للعمل مع السلطات الوطنية والتعاون معها بشأن قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك بالتشاور مع الجهات الفاعلة غير الحكومية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمجتمع المدني الوطني.

التخطيط الاستراتيجي

- تيسير الإسراع بوضع إجراءات التشغيل القياسية، مع التركيز في البداية على تطوير مسارات الإحالة قبل اكتمال الإجراءات التشغيلية القياسية. استعراض وإعادة النظر بانتظام في الإجراءات التشغيلية القياسية في أثناء الاستجابة للأزمات.
- التعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ورسم خريطة لقدرات الاستجابة المؤسسية الحالية، بما في ذلك تيسير رسم خريطة لمصفوفة 3Ws الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- قيادة عملية وضع خطة واقعية وقائمة على الأدلة ومتعددة القطاعات ومشاركة بين الوكالات للوقاية والاستجابة. تعزيز المشاركة في مجموعة من القطاعات وضمان وضع معايير وجدول زمنية واقعية لتحقيق الأهداف المحددة. الرصد المنتظم للتقدم المحرز مقارنةً بالخطة الموضوعية خلال اجتماعات التنسيق. السماح للجهات الفاعلة الجديدة بالمشاركة في الخطة خلال الاستجابة للأزمة.
- العمل مع الشركاء لتحديد ثغرات الاستجابة باستمرار تماشياً مع خطة العمل المقترحة (بما في ذلك التغطية الجغرافية والنطاق البرنامجي) والبحث عن حلول لسد الثغرات. تنظيم جهود المناصرة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفته المنظمة الرائدة للمجموعة الفرعية، لمعالجة الثغرات التي لم يسدها الشركاء بعد.

تطوير القدرات

- العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية مشتركة بين الوكالات لتطوير قدرات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي تُلبى احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين وأولوياتهم على الصعيدين الوطني والمحلي لتيسير تنفيذ خطة العمل المتفق عليها.
- مراجعة المواد التدريبية الموجودة وفقاً للسياق المحلي وضمان وصول الشركاء إلى الدورات التدريبية ذات الصلة.
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة أعضاء المجموعات الفرعية على التخطيط والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ وعلى إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ مأمونٍ وأخلاقي.
- ضمان إلمام جميع الشركاء في المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرهم بالمبادئ التوجيهية السياساتية ذات الصلة والمعايير التقنية وغيرها من المواد المرجعية (يُرجى زيارة www.gbvaor.net للاطلاع على أحدث المعلومات المتعلقة بهذا الشأن).

المناصرة

- تقديم الدعم التقني لوضع وثائق المناصرة والسياسات ذات الصلة لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق قضايا عدم المساواة الجنسانية الأوسع نطاقاً.
- تعزيز الوعي بالقوانين والسياسات الوطنية التي يجري الاسترشاد بها في اتخاذ إجراءات للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

إدارة المعلومات

تماشياً مع توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الأخلاقية ومعايير السلامة في إجراء البحوث على العنف الجنسي وتوثيقه ورصده في حالات الطوارئ:

- إجراء تحليلات قوية للبيانات الثانوية المتاحة لضمان توافر المعلومات المتاحة بسهولة عن الاتجاهات والأنماط المعروفة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي لإدراجها في النقاط ذات الصلة عبر دورة البرامج الإنسانية، بما في ذلك التقييم السريع الأولي للمجموعات/القطاعات المتعددة.
- تعزيز التقييمات المتوفرة حالياً بشأن حالة العنف المبني على النوع الاجتماعي و/أو العمل مع الوكالات ذات الصلة والأشخاص النازحين والسكان المضيفين من أجل إجراء تحليلات تشاركية ذات صلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

- الاضطلاع ببيانات تقييم جديدة حسب الضرورة/الملاءمة لتحديد حجم العنف المبني على النوع الاجتماعي ونطاقه، وتحديد النهج الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات بهدف معالجته.
- العمل مع المجموعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لاعتماد نموذج مُوحَّد للإبلاغ عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرها من أشكال العنف ذات الصلة حسب الاقتضاء. تدريب المنظمات الشريكة والقطاعات الأخرى على استخدام هذا النموذج مع التركيز بوجه خاص على المبادئ التوجيهية للعمل مع الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي وبما يتماشى مع نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- إذا لزم الأمر، وضع نُسق التقارير الشهرية التي تتضمن معلومات ذات صلة وتدعم تحليل وتقييم التقدم المحرز في البرنامج ومُخرجاته.
- توثيق أفضل الممارسات والنهج للاستجابة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل تعميق القاعدة المعرفية لدى الشركاء المعنيين.
- إعداد تقارير تحليلية منتظمة عن القضايا المستجدة.

المهام الإدارية والمتنوعة

- كتابة تقارير شهرية لتوثيق التقدم المحرز بالمقارنة مع مُخرجات خطة العمل.
- إجادة اللغة الفرنسية.
- الواجبات الأخرى حسب الاقتضاء.

ب- عتية الاختصاصات المتعلقة بالرئيس المشارك للقطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

ملاحظة: قد يختلف مسمى هذه الوظيفة حسب السياق.

اختصاصات الرئيس المشارك للقطاع المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

السياق والخلفية

يتمثل الهدف من النهج العقودي في السياقات الإنسانية في ضمان تحقيق استجابة متماسكة وفعالة من خلال تعبئة الوكالات الحكومية، والمنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة للاستجابة بطريقة استراتيجية تسد الثغرات وتزيد إمكانية التنبؤ وتُعزّز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في جميع ميادين النشاط الرئيسية في حالات الطوارئ. وقد عُدَّ العنف المبني على النوع الاجتماعي أحد مجالات المسؤولية الخمسة في إطار مجموعة الحماية.

وفي أعقاب النزاع الدائر في ليبيا، اشتدّت محنة النساء والفتيات المعرّضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي. فالبيئة السياسية غير المستقرة، والقوانين التمييزية، والأعراف الاجتماعية، وتجاهل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعتها ليبيا تُفاقم المشكلة أكثر. وقد أظهرت التقارير الأخيرة أنّ النساء والفتيات المهاجرات يتعرّضن للاعتداء الجنسي، والاسترقاق الجنسي، والإيذاء البدني، والاعتقال التعسفي والتعذيب، بينما يتزايد الاختطاف والاحتجاز، ولا سيما في حق الأطفال. وفي ظل هذه الخلفية، لا يجري توثيق حجم العنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب قلة الإبلاغ المرتبطة بضعف هيكل تقديم التقارير، والخصائص والممارسات الثقافية التي تُؤدّي إلى العار والوصم والخوف من الانتقام. وقد أدّى انهيار الاقتصاد إلى النضال من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مما يزيد خطر تعرّض النساء والفتيات للاستغلال والإساءة الجنسية. وفي ظل غياب مجموعات فرعية تُعنى بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وضعف مسارات الإحالة، بما يقيد أكثر سبل إتاحة خدمات مأمونة وشاملة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والجهود المُنسقة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتخفيف المخاطر.

(مختصر)

نظراً للحساسيات المتعلقة بالقضايا المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والحاجة إلى ضمان القبول والمساءلة من جانب الوزارات التنفيذية الحكومية الليبية والرابطات المحلية، يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التشاور على نطاق واسع، ويدعو وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بدور رئيس القطاع الفرعي داخل ليبيا مع تقديم الصندوق الدعم التقني اللازم للدور القيادي. بالإضافة إلى ذلك، يوصي القطاع الفرعي بتحديد منظمة غير حكومية محلية لكي تضطلع بدور القائد المشترك مع الحصول على دعم تقني من المنظمة الإيطالية للتعاون والتنمية (التي تضطلع حالياً بدور القائد المشترك في الفريق العامل الذي يتخذ من تونس مقراً له). ومن شأن ذلك أن يكفل بناء القدرات والاستدامة على المدى الطويل عبر فترة من الزمن. ويتوخى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يُساهم هذا النهج في بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية. وعلاوة على ذلك، من شأن هذا النهج أن يُيسّر الانتقال السريع من المساعدة الإنسانية إلى التنمية التي تضطلع فيها وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المحلية المعينة بالدور القيادي للفريق العامل الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في ليبيا على الصعيد الوطني. وستتسم الأفرقة العاملة الفرعية بالطابع التنفيذي بدرجة أكبر على الصعيد الميداني لضمان تنسيق وإتاحتها لخدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي وأنشطة الوقاية بطريقة مأمونة وفي حينها، بينما سيركّز الفريق العامل الذي يتخذ من تونس مقراً له على المسؤوليات الاستراتيجية والاستشارية على نحوٍ واسع حتى انتقال الشركاء الإنسانيين انتقالاً كاملاً إلى ليبيا. وبحلول عام 2019، تخضع وثيقة الاختصاصات للتنقيح وفقاً لذلك لتشكيل أربعة أفرقة تشغيلية عاملة في العنف المبني على النوع الاجتماعي داخل ليبيا وفريق استشاري استراتيجي يؤسّس لتوفير التوجيه الاستشاري والاستراتيجي للأفرقة العاملة.

أهداف القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

يهدف القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في ليبيا، بالتعاون مع الوزارات الحكومية المعنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ودعمها لها، إلى توحيد أنشطة جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتنسيقها من أجل توفير خدمات مُيسرة وملائمة وسريعة للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي ووضع آليات لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي.

سيولي القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الأولوية للجهود المتعلقة بدمج العنف المبني على النوع الاجتماعي والمناصرة وتعبئة الموارد والتدريب والتوعية والتقييم وجمع البيانات ورصدها وتبادل المعلومات وتطوير مواد الإعلام والتعليم

والاتصالات وإجراءات التشغيل القياسية التي ستوجه الأنشطة المتعلقة بالوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له وتخفيف المخاطر في جميع المناطق الجغرافية في ليبيا التي تستهدف المجتمعات المُضيفة والنازحين والمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين.

العضوية:

- لضمان اتباع نهج كلي ومتعدد القطاعات في منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له، ستتألف عضوية القطاع الفرعي الوطني من ممثلين حكوميين ينتمون إلى وزاراتٍ مختلفة (ولا سيما الوزارات المعنية بتوفير الرعاية الصحية، والخدمات القانونية والأمنية) ووكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا والجهات المانحة.
- ستكون المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في مجال التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أعضاء في القطاع الفرعي الوطني. وعلى مستوى المناطق، ينبغي حث المنظمات على الشروع في تأسيس فريق عامل معني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمشاركة فيه على مستوى المنطقة.
- سيلتزم القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بمشاركة جهات تنسيق الشؤون الجنسانية من القطاعات الأخرى لضمان دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع القطاعات.
- ويكون الرؤساء والرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أعضاء في القطاع الفرعي الوطني أيضاً.

ترتيبات القيادة:

سيكون لدى القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي هيكل للقيادة المشتركة للأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية الدولية/المنظمات غير الحكومية تحت مظلة قطاع الحماية. وعلى الصعيد القطري، يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقود جهود التنسيق التي يضطلع بها القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وأن يعمل كملاذ أخير لتقديم الرعاية، بالشراكة مع وزارة حكومية أو منظمة غير حكومية في كثير من الأحيان. وعلى الصعيد الميداني، يتمثل الهدف من تنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي في تيسير التنفيذ السريع للبرمجة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك التواصل مع القطاعات الأخرى والتنسيق معها لتيسير إدماج التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن خططها للاستجابة الإنسانية.

سيُنتخب الرئيس المشارك من بين أعضاء التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي على أساس التناوب لمدة سنة واحدة. ويجري تقييم أداء الرئيس المشارك في نهاية السنة لتيسير إدخال تحسينات على فريق التنسيق الخاص به.

معايير الأهلية لتقييم طلب المنظمات غير الحكومية لتولي منصب الرئيس المشارك للقطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

- 1- تعمل المنظمة غير الحكومية في ليبيا ولديها برمجة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له لفترة لا تقل عن سنتين كبرنامج أساسي.
- 2- تتمتع المنظمة غير الحكومية بعلاقات وثيقة بجهات فاعلة أخرى ذات صلة بجهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتعمل في مجال التصدي له في البلد.
- 3- تمتلك المنظمة غير الحكومية موظفين مناسبين متفرغين لتلبية احتياجات القيادة المشتركة للتنسيق وإدارة المعلومات على نحو فعال.
- 4- تحظى المنظمة غير الحكومية بالدعم اللوجستي لعقد الاجتماعات، وتوزيع المحاضر، وتوفير الروابط مع شركاء التنسيق الآخرين.

وتشمل المسؤوليات الأساسية للرئيس المشارك ما يلي:

التنسيق

بالتنسيق مع مُنسّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي:

- المشاركة في تيسير اجتماعات العنف المبني على النوع الاجتماعي في ليبيا على الصعيد الوطني بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان
- التنسيق مع القطاعات الأخرى لدمج الشواغل المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وإدماجها عبر الاستجابة الإنسانية في ليبيا، بما في ذلك تقييم الاحتياجات وتخطيط البرامج، وجهود التنفيذ والرصد والتقييم

- تعزيز الالتزام بالمعايير، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتوصيات منظمة الصحة العالمية، وتعزيز النهج الذي يُركِّز على الناجين لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له
- دعم وضع إجراءات التشغيل القياسية ومسارات الإحالة وتنفيذها ورصدها لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

التخطيط الاستراتيجي

- رسم خرائط وتقييمات خدمات القائد المشترك حسب الحاجة
- تحديد الإجراءات الفورية والطويلة الأجل الموصى بها لتحسين الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومنع وقوع مزيد من الحوادث المرتبطة به
- المساهمة في خطط الاستجابة الإنسانية ووضع خطط خاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي حسب الاقتضاء

التمثيل والمناصرة

بالتنسيق مع مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي:

- تمثيل العضوية الجماعية للقطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي
- تبادل المعلومات بشأن الاحتياجات والتوصيات المحددة للقطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع الشركاء الحكوميين والبعثة والجهات المانحة وغيرها من الجهات ذات الصلة
- المهام الأخرى المسندة حسب الاقتضاء.

التعديلات

تُعد هذه الاختصاصات بمثابة وثيقة للعمل ويمكن تغييرها لتلبية الاحتياجات الناشئة لجميع الأعضاء بموافقة أغلبية الأعضاء.

ج- عِيَّة من اختصاصات المُنَسِّق الميداني للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (دون الوطنية)

المسمى الوظيفي: مُنَسِّق ميداني للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي

فئة التوظيف: وظيفة ثابتة

نوع العمل: دوام كامل

الموقع: XXXX

الوصف الوظيفي

المعلومات الأساسية:

تُعد المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بمثابة فريق عامل في إطار مجموعة الحماية يُنَسِّق أنشطة الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له من أجل الاستجابة الإنسانية في XXX. ويُشرف صندوق الأمم المتحدة للسكان على رئاسة المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ويشترك في مهام الرئاسة أيضاً أحد الشركاء من المنظمات الدولية غير الحكومية على أساس التناوب.

نطاق العمل

سيكون المُنَسِّق الميداني للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام الرئيس المشارك للقطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وسيخضع للإشراف التقني لمُنَسِّق المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والرئيس المشارك على الصعيد الوطني. ويقوم المُنَسِّق الميداني للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بتنسيق وتنفيذ البرنامج السريع للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ وفقاً للمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ودليل تنسيق تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. وسيقوم المُنَسِّق الميداني للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بتقديم الدعم للمناطق ذات الأولوية التي لا يوجد لديها مُنَسِّق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، وسد الثغرات في القيادة دون الوطنية/ للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي

للعنف المبني على النوع الاجتماعي في غياب المُنبِئِين المعنيين والقيام بمهام محددة، ولا سيما في المواقع المندرجة تحت تصنيف ألف وباء وجيم. وتُعد برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية متعددة القطاعات، وتشمل منظمات وجهات فاعلة متعددة من المجتمعات المحلية المُضيفة والمجتمعات التي تعرّضت للتهجير والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنفيذ الحكوميين ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات وطنية ودولية أخرى للمشاركة في مبادرات شاملة للوقاية والاستجابة.

وتشمل واجبات المُنبِئِ المبدئي للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي: إنشاء/تعزيز آليات فعّالة للتنسيق بين الوكالات وفيما بين القطاعات وتفعيل التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي، تماشياً مع المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي وما يتصل بها من أدوات وإرشادات؛ توفير القيادة التقنية وضمان التوعية واستخدام الأدوات العالمية والإقليمية والوطنية ذات الصلة للبرمجة الفعّالة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك تعزيز قدرة مقدمي خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي؛ ودعم عمليات تقييم الاحتياجات المشتركة بين الوكالات؛ ورصد تنفيذ خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وضمان جودتها، وتعزيز فاعليّة جمع البيانات والمعلومات وتبادلها وتحليلها.

وعلى وجه التحديد، تستتبع الواجبات ما يلي؛

تنسيق العمل المشترك وتعزيزه

- تعزيز و/أو إنشاء أفرقة عاملة معنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي؛ تعزيز مشاركة الجهات المعنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني بما في ذلك الجهات الحكومية
- تعزيز المعرفة والفهم المشتركين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والأدوات المعتمدة عالمياً للإدارة الفعّالة لبرامج العنف المبني على النوع الاجتماعي والتنسيق بين الوكالات
- تحديد جهات تنسيق الأفرقة العاملة للعمل مع القطاعات/المجموعات الأخرى ذات الصلة للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وإحالة الناجين
- تطوير/مراجعة/تحديث مسارات إحالة العنف المبني على النوع الاجتماعي
- وضع خطط عمل للفريق العامل المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بحسب الموقع
- صياغة الرسائل الرئيسية ومذكرات المناصرة لتعزيز الاتصالات المتسقة التي تشدد على طبيعة التدخلات المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات المتضررة من الأزمات
- وضع استراتيجيات للاتصالات الفعّالة مع السكان المتضررين بشأن خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر، وتعزيز المساواة بين الجنسين
- المبادرة بشكل استباقي لجمع الأموال للبرامج المشتركة لدعم خطة العمل، بما في ذلك من خلال آليات التمويل الإنسانية ذات الصلة
- المشاركة في التقييمات والاستجابات السريعة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، واستعراض البيانات والتقارير تماشياً مع المبادئ التوجيهية الأخلاقية.

القيادة التقنية

- تعزيز الوعي بالأدوات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة والوصول إليها واستخدامها عبر المجموعات لدعم فاعليّة الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له
- تقييم الثغرات في القدرات التي تعرقل جودة و/أو تغطية التدخلات في مجال منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له
- تطوير/تكييف وإجراء دورات تدريبية لمعالجة الثغرات في القدرات
- دعم وضع وتنفيذ ورصد إجراءات التشغيل القياسية ومسارات الإحالة لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في جهود التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تيسير التدريب على دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في استجابات القطاعات الأخرى.
- توجيه القطاعات الأخرى (المجموعات ذات الأولوية المحددة) في استيعاب أدوات دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي ورصد تنفيذها ودعم تنفيذ خطط العمل التي وضعتها المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي
- رصد تقديم خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي من حيث التنفيذ والجودة
- توفير الخبرة التقنية والتوجيه للشركاء بشأن برامج التدريب على التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ومناهجه
- تيسير التدريب على العنف المبني على النوع الاجتماعي للشركاء والمؤسسات حسب الاقتضاء.

إدارة المعلومات

- القيادة و/أو المساهمة في عمليات التقييم وتحليل الأوضاع بما في ذلك التقييمات المشتركة بين الوكالات؛ وكفالة إدراج شواغل العنف المبني على النوع الاجتماعي في التقييمات المتعددة المجموعات وربطها بالنداءات المُوحَّدة
- الجهات الفاعلة التي يمكنها دعم التدخلات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتحديد الثغرات
- ضمان اتباع نهج مُوحَّد إزاء جمع البيانات، مع التركيز على ضمان الممارسات المأمونة والأخلاقية التي يُعزِّزها نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمبادئ التوجيهية للعمل مع الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتوصيات منظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الأخلاقية ومعايير السلامة في إجراء البحوث على العنف الجنسي وتوثيقه ورصده في حالات الطوارئ
- إنشاء نظام لتبادل المعلومات ونشرها، بما في ذلك لأغراض المناصرة
- وضع إطار مشترك بين الوكالات للرصد والتقييم وتحديثه بانتظام من أجل توجيه عمل المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ودعم المساءلة
- إعداد تقارير دورية مُوحَّدة وتحديثات التقدم المحرز بشأن الفريق العامل المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لإدراجه في تحديثات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتقارير الحالة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ونشرات الأحوال الإنسانية، وتقارير الحماية، والتحديثات الأسبوعية الصادرة عن المجموعة العالمية لنطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، والاجتماعات الداخلية والخارجية التي تتم في المقر الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمناصرة، إلخ.

التمثيل والمناصرة

- تمثيل العضوية الجماعية للفريق العامل المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع الإجراءات
- التنسيق مع المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل إجراءات المناصرة والدعم بشأن الاحتياجات والثغرات المحددة
- بالتعاون مع المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، تبادل المعلومات عن الاحتياجات والتوصيات المحددة للفريق العامل المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي مع الشركاء الحكوميين وبعثة الأمم المتحدة وقادة القطاعات الأخرى والمانحين وغيرهم
- التنسيق مع المجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لتعبئة الأموال اللازمة من أجل تحديد الثغرات في جهود منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له.

أخرى

الاضطلاع بالمهام الأخرى ذات الصلة وفقاً لطلب الرئيس المشارك للمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

المتطلبات

- درجة الماجستير في العمل الاجتماعي أو العلوم الاجتماعية الأخرى، والصحة العامة، والصحة المجتمعية، والعلاقات الدولية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان أو ما يتصل بها
- 5 سنوات من الخبرة في إدارة برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي والخبرة في العمل في السياقات الإنسانية - يُفضَّل أن يكون ذلك في حالات الطوارئ الحادة
- التدريب المسبق على القضايا الجنسانية وتطبيقها في السياقات الإنسانية أو الإنمائية الدولية
- امتلاك الوعي والمعرفة الواضحة بالقضايا الجنسانية وأهميتها في حالات الطوارئ الإنسانية
- التحلّي بمعرفة واضحة بقضايا الحماية في البيئات الإنسانية
- التحلّي بالمعرفة بعمليات الطوارئ الإنسانية وأدوار/مسؤوليات الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني
- التحلّي بالمعرفة والمهارة والخبرة اللازمة في الأساليب التشاركية لتنمية المجتمع وتعبئته
- التحلّي بمهارات وخبرات التيسير الجماعي ومهارات التدريب ومهارات بناء التحالفات
- الدبلوماسية والإصرار؛ القدرة على معالجة القضايا الحساسة ومناقشتها بإمعان واحترام مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والمجموعات والأفراد
- إجادة اللغة الإنجليزية.

الملحق 5: أسئلة وإجابات - كيف تتعاون المجموعات الفرعية العاملة على الصعيد الميداني مع مجموعة الحماية

1- المبادئ والمسؤوليات

1-1 ما هي المبادئ التي تسترشد بها علاقة العمل القائمة بين مجموعة الحماية والمجموعات الفرعية؟

- الالتزام بمبادئ الشراكة المتمثلة في المساواة والشفافية والنهج الموجه نحو تحقيق النتائج والمسؤولية والتكامل.
- احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال التشغيلي.
- احترام تنوع الولايات والنهج والتوقعات وطريقة العمل فيما بين الجهات الفاعلة المساهمة في تحقيق نتائج الحماية.
- المشاركة والحوار لتبادل المعلومات بطريقة شفافة وفعالة وحسنة التوقيت، مع احترام مبادئ السريّة وحماية الضحايا والشهود ومصادر المعلومات، وتنسيق الإجراءات ومعالجة التحديات المعقّفة.
- التشجيع على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء والتحدث بانسجام، أو على الأقل بطريقة مُنسقة، بوصفها مجموعة الحماية.
- الالتزام بضمان تخطيط أنشطة الحماية المضطلع بها وتنفيذها واستعراضها وفقاً للقوانين والقواعد والمعايير الدولية السارية.¹
- ينبغي إجراء جميع أوجه التعاون وفقاً للوحدة المرجعية لتنسيق المجموعات.

2-1 ما هي واجبات ومسؤوليات الوكالة الرائدة في مجموعة الحماية تجاه المجموعات الفرعية والعكس بالعكس (متطلبات الإبلاغ، والالتزام بالتشاور، وطلب المشورة، بما في ذلك إدارة المعلومات)؟

مُنسّقو المجموعات الفرعية: التعاون بشأن جميع عمليات الفريق القطري للعمل الإنساني، ولا سيما تقديم تقارير منتظمة حسب الاقتضاء للوفاء بالتزامات رصد الاستجابة؛ و(ب) المساهمة في مناصرة الحماية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مناصرة إدراج مسائل الحماية بصورة كافية في عمليات الفريق القطري للعمل الإنساني)؛ والتعاون بشأن تحليل الحماية ودمجها، وتقديم المشورة والدعم في مجال الحماية للفريق القطري للعمل الإنساني.

مُنسّق مجموعة الحماية: تيسير وضع استراتيجية شاملة للحماية لتكون بمثابة دليل لبرمجة العمل الإنساني، بما يكفل مركزية الحماية؛ و(ب) توفير التنسيق العام للحماية (أي بين المجموعات الفرعية ومجالات العمل الأخرى)؛ ضمان التمثيل الكامل والكافي لجميع المسائل المتعلقة بحماية المجموعات الفرعية في مجالات المناصرة والعمليات ذات الصلة. ويقع على عاتق مُنسّق مجموعة الحماية مسؤولية تيسير اتخاذ القرارات داخل مجموعة الحماية على أساس التشاور الكامل و/أو الكافي وباستخدام توافق الآراء وفقاً للمبادئ المبينة أعلاه. ويشمل ذلك على سبيل المثال وضع سياسات متفق عليها في مجال الحماية. ويمكن تيسير هذه العملية بواسطة فريق استشاري استراتيجي.

كلّاً من: تبادل المعلومات في الوقت المناسب وشفافية بين جميع مكونات مجموعة الحماية والأطراف الثالثة، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني والبعثات.

3-1 هل الوظائف والمسؤوليات الخاصة بالمجموعات الفرعية تعادل تلك الخاصة بالوكالات الرائدة في المجموعات، بما في ذلك الملاذ الأخير لتقديم الرعاية؟

- نعم. وردت التوجيهات العنقودية بشكل متفرّق في العديد من وثائق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بدلاً من أن ترد في وثيقة شاملة واحدة، مع أنّ نطاقات المسؤولية والتزاماتها وردت في عدة أماكن. وفي الأونة الأخيرة، نصّت مقدمة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العمل الإنساني - وهي عبارة عن دليل موجز للمُنسّقين المُقيمين - على أنّ الوكالات الرائدة لنطاق المسؤولية تتحمل مسؤوليات مساوية للوكالات الرائدة للمجموعات، وينبغي أن تشارك إلى جانب مجموعة

1 جميع المبادئ من أداة التشخيص والتوجيه بشأن التفاعل بين مجموعات الحماية الميدانية وبعثات الأمم المتحدة، ومجموعة الحماية العالمية، مسودة - تموز/ يوليو 2013، بالإضافة إلى مبدأ الشراكة.

الحماية في جميع العمليات المشتركة فيما بين المجموعات. ويُسلط دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمُنسّقي الشؤون الإنسانية والمُنسّقين المُقيمين في حالات الطوارئ والاستجابة لها (2010) الضوء على تطابق مهام ومسؤوليات الوكالات الرائدة لنطاق المسؤولية تماماً مع وظائف الوكالات الرائدة للمجموعات، بما في ذلك مسؤولية الملاذ الأخير لتقديم الرعاية. وتتولى كل وكالة من وكالات القيادة الرئيسية أيضاً مسؤولية دمج المسائل المتعلقة بمسألة مسؤوليتها في عمل جميع المجموعات، حسب الاقتضاء.

2- عمليات دورة البرامج الإنسانية والبرمجة المشتركة

1-2 استراتيجية الحماية لدى الفريق الفُطري للعمل الإنساني: كيف يمكن لمجموعة الحماية والمجموعات الفرعية أن تعمل معاً لضمان اعتماد الفريق الفُطري للعمل الإنساني استراتيجية حماية شاملة تعمل كدليل لبرمجة العمل الإنساني، وضمان مركزية الحماية؟

- كفريق، ينبغي لمُنسّقي مجموعات الحماية ومُنسّقي المجموعات الفرعية أن يعملوا معاً لضمان وضع استراتيجية قوية للحماية الفُطرية مع التأييد والالتزام من جانب الفريق الفُطري للعمل الإنساني.
- وينبغي لجميع مُنسّقي المجموعات الفرعية أن يُطلعوا ممثلي الوكالات الرئيسية ويوعزوا إليهم بمناصرة الحماية حسب الاقتضاء داخل الفريق الفُطري للعمل الإنساني وضمان تنفيذ الاستراتيجية المتفق عليها.
- وينبغي لمجموعات الحماية ومُنسّقي المجموعات الفرعية، في علاقاتهم مع السكان المتضررين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الأخرى والجهات الحكومية وغير الحكومية، أن يعملوا على تعزيز العناصر الرئيسية لاستراتيجية الحماية المتفق عليها واحترام القانون الواجب التطبيق.
- توفر استراتيجية حماية الفريق الفُطري الإنساني إطاراً لوضع البرامج، بما في ذلك خطة الاستجابة الإنسانية وصناديق التمويل الجماعي.

2-2 دورة البرامج الإنسانية: كيف يمكن للمجموعة والمجموعات الفرعية المعنية بالحماية العمل معاً على خطة الاستجابة الإنسانية، ومعايير صناديق التمويل الجماعي والعمليات الأساسية الأخرى؟

- التحديد المُشترك للاحتياجات والأولويات. ينبغي لاستعراض الاحتياجات الإنسانية أن يستطلع بدقة كلاً من مواضيع الحماية الرئيسية وأوجه الترابط بين قضايا الحماية التي تؤثر على مجموعاتٍ ضعيفةٍ معيّنة. ولا بُد لاستعراض الاحتياجات الإنسانية من اتخاذ شكل تحليلٍ شاملٍ، بحيث يوفّر رؤيةً ملائمةً لجميع المجموعات الفرعية. ويتمثل الحلُّ الفعّال لبلوغ هذا الهدف في تخصيص فقراتٍ منفصلةٍ لكلٍّ من المجموعات الفرعية.
- خطة الاستجابة الإنسانية: بما أنّ المجموعات الفرعية يُطلب منها تحديد القضايا ذات الأولوية وجمع التمويل اللازم للاستجابة ضمن قطاعها (إذ إن التمويل لا يُمرّر عبر مجموعة الحماية إلى المجموعات الفرعية)، ينبغي توصيف استجابة المجموعات الفرعية في قسمٍ خاص ضمن وثائق المناشدة، وذلك ضمن الفصل المعني بالحماية، وبطريقةٍ تنسجم مع بقية مضمون هذا الفصل وتعززها. ومن شأن ذلك تعزيز المساءلة لدى كلٍّ من الجهات المانحة والسكان المتأثرين.
- لقد جُمعت قائمة مؤشرات الحماية بمجهودٍ مشترك بين مجموعة الحماية ومجموعة نطاق المسؤولية على المستوى العالمي، وتوجد القائمة في سجل المؤشرات الإنسانية.
- ينبغي إعداد المؤشرات² الذكية (SMART) المُحدّدة والقابلة للقياس والممكنة التحقيق وذات الصلة والقابلة للتتبع، وذلك بشكلٍ مشترك ضمن مجموعة الحماية والمجموعات الفرعية، بحيث تعكس الأنشطة التي حازت على أولوية التنفيذ. تُعد كل مجموعة ومجموعة فرعية مسؤولةً عن إعداد المؤشرات المرتبطة بعملها، وإذا وجبَ بذل مزيد من العمل من أجل جمع المؤشرات، سيُنجز ذلك بشكلٍ مشترك مع المنسّقين لضمان أن تعكس المصلحة المشتركة.
- تتمثل الوسيلة الموصى بها لتوزيع التمويل الجماعي بين مجموعة الحماية والمجموعات الفرعية في تيسير منسق مجموعة الحماية أمر تشكيل لجنة تضم جميع منسّقي المجموعات الفرعية، بحيث يُقرّر التوزيع بأسلوبٍ شفافٍ ووفقاً لمعايير مُتفقٍ

2 يتشكل مصطلح SMART من الأحرف الأولى للكلمات: محددة (specific) وقابلة للقياس (measurable) وممكنة التحقيق (attainable) وذات صلة (relevant) وقابلة للتتبع (trackable).

عليها بوضوح وموضوعة على المستوى القطري (مثلاً، بحسب أولويات خطة الاستجابة الإنسانية، والصلة الجغرافية، والميزانية الملائمة). يجب اتخاذ القرارات بالإجماع تماشياً مع ملخص المبادئ المذكور أعلاه. يجب على المنظمات/الشركاء المناشدين التنحي عن اللجنة خلال فترة مراجعة طلبات انضمامهم تفادياً لتضارب المصالح. ينبغي أن يتقرر التخصيص الفعلي للأموال بناءً على الاحتياجات/الأنشطة التي تحتل الأولوية بالنسبة إلى المجموعة والمجموعات الفرعية.

- يوصى بإجراء أنشطة دعوة متضافرة ما بين جميع الوكالات الرئيسية لمجموعة الحماية/المجموعات الفرعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، والفريق القطري الإنساني، والجهات المانحة، وغيرهم من الأطراف المؤثرة/صناع القرارات؛ وذلك في حال تفاقم التعطيل ليصل إلى الفريق القطري الإنساني ومجموعة الحماية العالمية ومناطق المسؤولية، عند اللزوم.

2-3 استراتيجية المجموعة: كيف يمكن لمجموعة الحماية والمجموعات الفرعية العمل معاً لضمان استجابة شاملة من مجموعة الحماية تستند إلى برنامج دقيق وقائم على الأدلة؟

- ينبغي لأي عملية ييسرها منسق مجموعة الحماية أن تنظم التخطيط القائم ضمن المجموعات الفرعية ومجالات الحماية الأخرى لرسم خطة عامة مُتفق عليها من قبل كامل المجموعة.
- التفكير جدياً في تبني خطة عمل مشتركة بحيث يمكن للحماية المساهمة في أهداف المجموعات الفرعية، والعكس صحيح (أي في بناء القدرات، بما فيها المتعلقة بالحماية الأشمل ومسائل معينة مرتبطة بالحماية).
- عقد اجتماعات دورية بين المنسقين - مجموعة الحماية ومجموعاتها الفرعية - بغية الاطلاع على المسائل المشتركة التي تتطلب المعالجة أو التي لفتت انتباه المنسق الإنساني/الفريق القطري الإنساني.

3- عملية التفعيل والانتقال والتعطيل

1-3 بينما تُعدُّ عملية تفعيل نظام المجموعة والمجموعات على المستوى القطري واضحة؛ يبرز السؤال عن طبيعة عملية تفعيل المجموعات الفرعية.

- يعني تفعيل مجموعة الحماية أن تُفعل جوانب الحماية كافة، وقد يتطلب ذلك تفعيل المجموعات الفرعية أو لا يتطلبه. لا يمكن أن يكون تفعيل مجموعة الحماية جزئياً، أي أن تفعيل مجموعة الحماية يعني عدم استثناء أيٍّ من مسائل الحماية.
- حيثما تكون المجموعة الفرعية غير مفعلة، تُعالج المسألة المعنية من قبل مجموعة الحماية الأوسع، والتي تتولى عندئذٍ المسؤولية بصفتها الملاذ الأخير لتقديم المساعدة. وحيثما تظهر حاجة إلى وجود مجموعة فرعية، فإن مسؤولية الوكالة الرئيسية هي التأكد من تأسيس تلك المجموعة تحت قيادة مناسبة. وتقع المسؤولية عن دعم المجموعة الفرعية ذات المستوى الميداني عندئذٍ على عاتق مجموعة نطاق المسؤولية على المستوى العالمي.
- لا يتعين على المجموعات الفرعية عقد اجتماعاتٍ بمعزلٍ عن مجموعة الحماية، فالاجتماعات وغيرها من الترتيبات ينبغي أن تتسم بأعلى فاعلية ممكنة، وألا تتطلب من الشركاء سوى أقل قدرٍ ممكن من الوقت.

2-3 ما الذي ينبغي فعله في حال لم تكن مجموعة الحماية أو المجموعة (أو المجموعات) الفرعية تعمل حسب وظائفها ومسؤولياتها؟

- في الوضع الأمثل، ينبغي للمناقشات الثنائية الجانب بين المنسقين أن تحدد الصعوبات وتدلّلها بطريقة بناءة، مستمدةً المشورة والدعم من مجموعة الحماية ذات المستوى العالمي ومناطق المسؤولية حسب الحاجة.
- فإن أخفقت في ذلك، ينبغي إثارة المسألة لدى الوكالة الرئيسية في البلد.
- وكحلٍ أخير، ينبغي إثارة المسائل غير المحسومة لدى المنسق الإنساني.

3-3 إذا لم تكن هناك مجموعة حماية على المستوى دون الوطني، ما هو الأسلوب الموصى به لتأسيس مجموعة فرعية معنية بحماية الأطفال/العنف المبني على النوع الاجتماعي/ حقوق السكن والأرض والملكية/الإجراءات المتعلقة بالألغام؟

- بالتشاور مع مجموعة الحماية على المستوى الوطني، يجب تأسيس المجموعات الفرعية على المستوى دون الوطني تبعاً للاحتياجات. ولا يمنع عدم وجود مجموعة حماية على المستوى دون الوطني تأسيس مجموعات فرعية تبعاً للاحتياجات والمسؤوليات الفعلية.

- ترفع المجموعات الفرعية على المستوى الوطني تقاريرها إلى مجموعتها الفرعية على المستوى الوطني ما لم يتم الاتفاق على ترتيبات أخرى في البلد.
- 4-3 هل يقتضي تعطيل مجموعة الحماية تعطيل جميع المجموعات الفرعية، أم أن تعطيل هذه الأخيرة يُعتبر عملية منفصلة؟
- نعم، إن تعطيل مجموعة الحماية يعني تعطيل جوانب الحماية كافةً.
- 5-3 متى ينبغي التنسيق بين المجموعات الفرعية على أنها جزء من مجموعة الحماية، لا على أنها مجموعات فرعية منفصلة؟
- سيعتمد قرار تحديد الأسلوب الأنسب للسياق على الأسئلة الرئيسية التالية:

<ul style="list-style-type: none"> • ما عدد العناصر الفاعلة في المجموعة الفرعية من الناشطين في الاستجابة الإنسانية؟ • هل العناصر الفاعلة في المجموعة الفرعية هي العناصر نفسها التي تعمل ضمن عمليات الاستجابة الأوسع المتعلقة بالحماية؟ 	<p>العناصر الفاعلة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هل يتوفر الوقت الكافي لمناقشة الجوانب الفنية لاحتياجات المجموعة الفرعية واستجاباتها في مجموعة الحماية وحدها؟ • إن لم يكن كذلك، هل يمكن عقد هذه النقاشات عن طريق تشكيل مجموعة منفصلة؟ • هل تتطلب المسائل المتعلقة بالمجموعات الفرعية حيزاً مستقلاً لضمان السلامة في المسائل الحساسة؟ 	<p>المسائل الفنية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هل الجهات الحكومية النظرية للمجموعة الفرعية وتلك النظرية للحماية الأوسع هي نفسها، أم أنها مختلفة؟ 	<p>الجهات الحكومية النظرية</p>

4- التمثيل والمشاركة

1-4 هل يمكن لمنسق مجموعة الحماية تمثيل المجموعات الفرعية؟

- أياً كانت طريقة تمثيل مجموعة الحماية، من المهم للغاية أن تعطي انطباعاً بأنها وحدة متماسكة. ينبغي العمل على ضمان أن تبدو مجموعة الحماية طرفاً موثوقاً ومتماسكاً في نظر الأطراف الخارجية كالمجموعات الأخرى مثلاً.
- يجب تمكين منسق مجموعة الحماية تمكيناً كاملاً من تمثيل قضايا الحماية كافة، ممّا يحتمّ على منسقي المجموعات الفرعية دعم منسق مجموعة الحماية حسب الضرورة.
- يمكن تمثيل مجموعة الحماية من قبل واحدٍ أو أكثر ممّن يلي: منسق مجموعة الحماية، الوكالة الرئيسية للمجموعة، الوكالة الرئيسية للمشاركة، منسقي المجموعات الفرعية، الوكالات الرئيسية للمجموعات الفرعية التابعة للمجموعة و/أو الوكالات الرئيسية للمشاركة للمجموعات الفرعية. كما يمكن لأعضاء مجموعة الحماية أو المجموعات الفرعية تمثيل المجموعة في حال الاتفاق على ذلك.
- ينبغي الاتفاق بالإجماع بين منسق مجموعة الحماية ومنسقي المجموعات الفرعية على تمثيل المجموعة. ليس لمنسق مجموعة الحماية أو الوكالة الرئيسية للمجموعة صلاحية منع منسقي المجموعات الفرعية من حضور الاجتماعات أو تمثيل المجموعة.
- من المرجح أن يلزم تكييف التمثيل وفقاً للسياق والهدف والمناسبة ومستوى الثقة والمعرفة بمختلف المجالات الفنية المطلوبة. وفي الاجتماعات العادية، مثل الاجتماعات التنسيقية بين المجموعات واجتماعات الفريق القطري الإنساني (التي يُدعى المنسقون إليها)، قد يكون الاتساق أمراً هاماً. بشكل عام، تقع على عاتق الوكالات الرئيسية للمجموعات الفرعية مسؤوليات مكافئة للوكالات الرئيسية للمجموعة، وينبغي لها المشاركة في جميع العمليات المشتركة بين المجموعات إلى جانب مجموعة الحماية.³
- في مثل هذه الاجتماعات (التنسيق بين المجموعات، والفريق القطري الإنساني) التي تساعد في توجيه الاستجابة، قد يكون من الأمثل أن يشارك منسق المجموعة والمجموعات الفرعية بصفتهم فريقاً واحداً، لأن من شأن ذلك أن:
 - يقلل الحاجة إلى مزيد من مذكرات الإحاطة السابقة للاجتماعات واللاحقة لها؛
 - يضمن أخذ جميع جوانب الحماية بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات؛
 - يضمن دعم النقاشات بالخبرة الفنية ذات الصلة؛
 - يمكن الوكالات الرئيسية للمجموعات الفرعية من أداء مسؤولياتها لضمان استجابة مناسبة ضمن قطاعها.

5- وظائف التنسيق المشترك

1-5 متى يجب تفضيل إطار مشترك لرصد الوضع والاستجابة مع مجموعة الحماية، بدلاً من إطار منفصل للمجموعات الفرعية؟ وكذلك الأمر بالنسبة إلى التقييم والدعوة وبناء القدرات؟

- يجب قدر الإمكان دمج أدوات إدارة المعلومات المستخدمة في كلّ من المجموعات الفرعية ومجموعة الحماية، أو المواءمة بينها، حرصاً على الكفاءة؛ ويجب معالجة المسائل الحساسة بالشكل المناسب، على سبيل المثال، لا ينبغي مشاركة المعلومات السرية إلا وفقاً لبروتوكولاتٍ مُتفق عليها. من شأن ذلك أيضاً تخفيف العبء عن كاهل الأعضاء الذين يتولون تقديم التقارير بشأن الأنشطة إلى مجموعة الحماية و/أو المجموعات الفرعية المختلفة.
- يجب قدر الإمكان دمج التقييم والدعوة وبناء القدرات، أو مواءمتها على الأقل، بهدف الاستفادة من أوجه التآزر وتجنب حالات التكرار أو التضارب.
- وتعد الالتزامات بإبلاغ مجلس الأمن (البيانات الرصد والإبلاغ) أمثلةً عن أطر الرصد المنفصلة.

2-5 هل يجب تنفيذ تعميم الحماية بصورة مشتركة؟

- نعم، يوصى بالتعميم المشترك للحماية عندما يؤدي ذلك إلى الاستفادة الفعالة من أوجه التآزر وتجنب التكرار.
- ينبغي تأطير مختلف جهود التعميم حول تحليل جامع للحماية، وبذلك تتم مشاركة الخبرات وتحقيق الكفاءة وتقسيم العمل والحصول على استجابةٍ أكمل للحماية.
- كما يجب تنفيذ تعميم الحماية بالتعاون الوثيق مع مسارات العمل على المساءلة تجاه الأشخاص المتضررين.

3 مقدمة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للعمل الإنساني - دليل موجز للمنسقين المقيمين (تشرين الأول/أكتوبر 2015).

الممارسة الجيدة: نصائح من المنسقين الحاليين بشأن أساليب العمل الفعالة

- التركيز على النتائج وإبراز أنّ النتيجة النهائية أهمّ من الوظائف الفردية للمجموعة. يُنمّر أسلوب الحماية الشامل عن نتائج أفضل لكل الفئات السكانية الضعيفة.
- يجب أن تكون المجموعات الفرعية بنداً دائماً في جدول أعمال اجتماعات مجموعة الحماية، مما يتيح إجراء تحديثاتٍ دورية في المجموعة الأوسع.
- حيثما أمكن ذلك، يجب عقد اجتماعات المجموعة الفرعية قبل اجتماعات مجموعة الحماية، بحيث تتاح مشاركة التحديثات من آخر اجتماعٍ للمجموعة الفرعية مباشرةً خلال اجتماع مجموعة الحماية.
- يجب على منسقٍ مجموعة الحماية حضور ما أمكنه من اجتماعات المجموعات الفرعية حرصاً على إلمامه بجميع النقاشات الجارية وتحسين قدرته على إنشاء الروابط بين المجموعات الفرعية فضلاً عن مجموعة الحماية الأوسع.
- بالمثل، على منسقي المجموعة الفرعية السعي إلى المشاركة في قيادة المجموعة، وحضور اجتماعات مجموعة الحماية، والتأكد من توفير معلومات حديثة ودورية لمجموعة الحماية بشأن النقاشات الدائرة في المجموعات الفرعية.
- حيثما أمكن ذلك، اجعل ترتيبات الحوكمة بسيطة ومرنة، وضع بعين الاعتبار إسناد معالجة مسائل معينة لفرقٍ عامليةٍ مُلزمة بأطر زمنية؛ وتجنّب التعقيد المفرط.
- تجنّب تمثيل مجموعة الحماية بشكلٍ مفرط في المحافل المعنية حين يؤدي ذلك إلى الهيمنة على الفريق أو ترك انطباع بالتفرُّق ضمن المجموعة.
- إنّ تعيين منسقين مكرّسين بالكامل لمجموعة الحماية والمجموعات الفرعية ومسؤولين عن إدارة المعلومات يتيح تعاوناً أكثر إنتاجيةً. كما أنّ المقدرة الجيدة على إدارة المعلومات تُعدُّ أحد العوامل التمكينية.
- يجب تدريب قادة مجموعة الحماية ومنسقي المجموعات الفرعية على كلّ من الحماية الأوسع ومسائل حماية المجموعة الفرعية، كما يجب أن يتمتعوا بفهمٍ جيّدٍ لوثائق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
- يضمن تمّتع موظفي التنسيق بقوة المهارات الشخصية وروح الفريق والطبع المرح تنسيقاً أفضل.

الملحق 6: استراتيجية مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها في هايتي فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

المنظمة الدولية للهجرة والعنف المبني على النوع الاجتماعي في هايتي

موجز

رافق الانعدام الشديد للأمان في حياة المخيم عددٌ من التحديات الهائلة المتصلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. فقد تفرقت العائلات، كما أدى التوتر الناجم عن العيش في مأوى دون أي مصدرٍ للدخل إلى ارتفاع كبير في عدد حالات العنف المُبلَّغ عنها. ويعد العنف المبني على النوع الاجتماعي أحد أشكال العنف الأكثر شيوعاً في العديد من البلدان، ويُقدَّر عدد من تتأثر حياتهم وصحتهم ورفاههم به بملايين النساء والفتيات والفتيان والرجال في مختلف أرجاء العالم.

من أجل الوقاية من أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي في المخيمات ومعالجتها ومراقبتها، وضعت مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها أنشطة متنوعة في المخيمات وضمن البرنامج العام للمنظمة الدولية للهجرة.

إدارة الحالات - عن طريق وحدة الحماية التابعة لها، تلعب مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها دوراً فعالاً في إدارة حالات الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي. تتضمن إدارة الحالات، حسب الاقتضاء: تحديد الحالات - عن طريق الإحالة المباشرة أو غير المباشرة للضحايا، والمقابلات، والإحالة إلى الهيئة المعنية/ المختصة: المساعدة الطبية، الشرطة، الخدمات الاستشارية، المنظمات غير الحكومية، والإبلاغ الداعم - مرافقة الضحية ذهاباً وإياباً إلى مقدمي الخدمات - ومتابعة/مراقبة الضحايا. تحافظ وحدة الحماية على كل حالة بشكل مسجّل وسري، لكنها تقدم للشركاء المعنيين (الحماية والأمن والصحة) عدد الحالات وأنواعها ومواقعها بهدف توفير أفضل للمعلومات عند التخطيط وتقديم الخدمات ذات الصلة.

من الطبيعي أن زيادة وجود فرق إدارة المخيم في الموقع أدى إلى ارتفاع عدد الحالات المُبلَّغ عنها: بين آذار/مارس وأيار/مايو 2010، تم إبلاغ فرق مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها عن 12 حالة من حالات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي؛ وبين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر، تضاعف العدد أكثر من ثلاث مرات. 98% من حالات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي المُبلَّغ عنها للمنظمة الدولية للهجرة خلال الفترة من آذار/مارس وأب/أغسطس 2010، أُبلِّغ عنها مباشرة لأحد مدراء المخيم أو لفريق ميداني في المخيم موجود في الموقع. 83% من الناجين الذين قابلتهم فرق الحماية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة أشاروا إلى إدارة الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي. من بين الذين علموا بوجود مرفق صحي قريب، أشار 100% إلى أنهم لم يحظوا بسبيل للوصول إلى هذه المرافق أو كانوا مهتبهين من الذهاب بمفردهم.

الدعم النفسي الاجتماعي - في جميع المواقع عالية الخطورة في بور-أو-برانس، وعددها 17 موقعاً، وفي مستشفي الأمراض النفسية، وُزعت 6 فرق للدعم النفسي الاجتماعي لتوفير خدمات المساعدة النفسية الاجتماعية للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي وللمجتمعات عموماً. تُحال الحالات المُحدَّدة للحصول على دعم إضافي من قبل فرق مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها والشركاء الخارجيين على حد سواء. وتحت إدارة الوحدة الصحية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، تمكنت هذه الفرق المتنقلة حتى تاريخه من الوصول إلى حوالي 80 ألف مستفيد، منهم 32 ألف طفل.

التدريب - كجزء من التدريب الأسبوعي لمديري المخيمات، توفر مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها المعنية بالحماية التدريب لشركائها في مجال الحماية وبطاقات إحالة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وآليات الإحالة. كما يُقدَّم لفرق التعاون المدني العسكري التابعة للمنظمة الدولية للهجرة نفسها تدريب في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهم يتلقون أيضاً تدريباً على آليات الإحالة الداخلية، والمهارات الأساسية لمقابلة الناجين، والأساليب القائمة على المجتمع للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. حتى تاريخه، تلقى 1131 فرداً تدريباً في مجال الحماية من قبل المنظمة الدولية للهجرة. تلقى 120 مشرفاً على إدارة المخيمات تدريباً مكثفاً خاصاً بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

التقييم والرصد - تُجري وحدة الحماية التابعة لمجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها تقييماتٍ على مستوى "من باب إلى باب" لتحديد الأشخاص الأكثر ضعفاً قبل عمليات النقل، وخلال التهديدات بالطرد، وعند انتظار بناء المأوى من الطراز "T"، وذلك للاطلاع بشكل أفضل على المخاوف المحتملة بشأن حماية النساء التي تستدعي انتباهاً إضافياً. كما تُنأط بالفريق مهمة إجراء تقييمات أمنية في المواقع بالتنسيق مع شرطة الأمم المتحدة ووحدة الشرطة في مخيمات النازحين داخلياً والقسم العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

يصدر الإبلاغ عن الحوادث الأمنية من الوكالات المعنية بإدارة المخيم ذاتها، مما يتيح للوحدة رصد الاتجاهات السائدة في المواقع التي يديرها الشركاء الآخرون. وضعت وحدة الحماية في مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها نموذجاً للإبلاغ عن الحوادث من أجل تمكيننا من الحصول على المعلومات بشأن الحوادث مباشرةً من شركائنا الموجودين في الموقع.

الدعوة - بناءً على جهود الرصد، وعمليات إدارة المخيمات، وإدارة الحالات، والمعلومات المأخوذة عن طريق القائمين على حشد المجتمع، باتت وحدة الحماية في موقع يتيح لها المشاركة في الدعوة الهادفة والمستنيرة وحشد الموارد من أجل المخيمات. ومن الأمثلة على أنواع جهود الدعوة التي تبذلها الوحدة بهدف ضبط مستوى العنف المبني على النوع الاجتماعي في المخيمات، نذكر زيادة الدوريات الأمنية، والتدخلات الضرورية في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والأنشطة النفسية الاجتماعية.

تخطيط المواقع - بناءً على إحالة وحدة الحماية، تعمل فرق تخطيط المواقع على تطوير المواقع بهدف رفع مستوى الأمان فيها، بما في ذلك إعادة بناء الأسوار أو الجدران الخارجية للحماية من الاقترحات المحتملة. في عموم مراحل عملهم، يأخذ مخطوط المواقع التابعون لمجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها بعين الاعتبار الحاجة إلى تصاميم تجميعية للمواقع، ومساحات ومسارات مجتمعية، ومراكز لقاء مجتمعية مزودة بخيارات تتيح الخصوصية من أجل الإبلاغ عن الحالات، ومن المهم تخصيص دورات مياه ومناطق استحمام منفصلة لكلٍ من الرجال والنساء.

كما تتعاون وحدة الحماية التابعة لمجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها مع الشركاء لوضع خيارات تتيح خيارات إنارة أكثر أماناً في المواقع. وقد يتطلب ذلك تركيب مصابيح كاشفة كبيرة في جميع المخيمات، أو تيسير عملية توزيع مصابيح يدوية أصغر في المواقع التي يتعذر فيها بناء بنية تحتية ثابتة. حتى تاريخه، تم تركيب 100 مصباح يعمل بالطاقة الشمسية في 40 موقعاً، كما تم توفير مصابيح يدوية لـ 7875 عائلة في المواقع المرتفعة الخطورة.

التوعية المجتمعية - حتى في المواقع الحضرية، كثيراً ما يكون السكان النازحون معزولين وغير مطلعين على أنواع المساعدة المتاحة لهم. ومن الهامّ للغاية بالنسبة إلى ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والناجين منه أن يعلموا بالمخاطر الصحية المرافقة للاعتداء الجنسي، والأماكن التي يمكن قصفها للحصول على المساعدة، والأشخاص الذين يمكن التواصل معهم من أجل المساعدة. بالشراكة مع المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، يعمل القائمون على حشد المجتمع التابعون لمجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها على نشر معلومات الإحالة، والتوعية بالمخاطر الصحية، والتناقش مع سكان المخيمات بشأن مكان وطريقة الحصول على المساعدة من أجل الناجين.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

اسم الشخص المسؤول (يتمتع بمهارات ومعرفة متخصصة في التدخل في حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي)
عنوان جهة الاتصال

بريد إلكتروني: XXXXX، هاتف: XXXX

الملحق 7: مقتبس عن دليل الجيب لإحالة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي عند عدم توفر عناصر فاعلة مختصة في العنف المبني على النوع الاجتماعي

يمكن الاطلاع على النص الكامل في الموقع: <https://gbvguidelines.org/en/pocketguide>

ما هو دليل الجيب؟

الرسائل الرئيسية

يعد دليل الجيب، ومواده التثقيفية، على تزويد جميع العاملين في مجال العمل الإنساني بمعلومات عن تعبيرات الضحايا و احتياجاتهم وخلفهم وكرامتهم.

- كيفية تقديم الدعم للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي
- من يمثلهم إعلامياً على تجاربهم المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي
- في السياقات التي لا توجد فيها جهة فاعلة مختصة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بما في ذلك مسائل الإحالة لخدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (وجهة تنسيق) (مختصة بتسليم التظلمات في العنف المبني على النوع الاجتماعي).

يستخدم دليل الجيب المعايير العالمية لتوفير الدعم والمعلومات الأساسية للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي حول التصدي في إحداث مزيد من الضرر. ونحن من جانبنا نحث على تكثيف هذا المورد، وسواءً كانت مع السياقات المحلية الخاصة بك بدعم من أخصائيي التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وبطريقة تحافظ على النهج الذي نركز على الناجين.

وفي حين أن دليل الجيب يستخدم إلمام الإسعافات الأولية النفسية (أ.ن.ب) والنظرة الواسعة والرعاية، لا يلزم التحلي بمعرفة أو تدريب سابق في الإسعافات الأولية النفسية. ومع ذلك يُشجّع الترميم الشامل في الإسعافات الأولية النفسية.

القسم	الصفحة	أوجه الاستخدام
الرسائل الرئيسية	2 - 3	التوجه التوجيهي
الرسائل الرئيسية	4	
ورقة معلومات حول الخدمات التثقيفية	5 - 6	
المخططات والصور والتمارين وما يليها	7-10	
الرسائل التثقيفية للمحصلين على الدعم النفسية والإسعافات النفسية	11 - 15	التأهيل وبناء المعرفة والسيارات تقديم المساعدة
الأطفال والبالغين	16 - 20	التوجيه التوجيهي للأطفال والبالغين بون من التثقيفية

يراقق دليل الجيب مشاركة معلومات أساسية ونقل تصانيع الخدمات لتستخدم

مكتوبون بتقديم الدعم غير المتطوري على أحكام وغير التمييزي للأشخاص المحتاجين بعين النظر عن: النوع الاجتماعي، والجيل الجنسي، والهوية الجنسية، والحالة الاجتماعية وحالة الإعاقة، والسن، والانتهاج (الإنسي) الأصلي القليل/الغرض/الزمن، هوية الشخص الذي الترددات لك حرية العنف والتطرف التي جرى فيها ارتكاب جريمة العنف.

تحدث دائماً إلى الأخصائي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أولاً لفهم خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المتاحة في منطقتك. قد تأتي بعض الخدمات في شكل خطوط اتصال مباشرة أو تطبيق رقمي على الهواتف المحمولة أو أي شكل آخر من أشكال الدعم عن بُعد.

كن على علم بأي خدمات أخرى متوفرة في منطقتك، حيث الخدمات التي يقدمها الشركاء في مجال العمل الإنساني مثل الصحة والدعم النفسي الاجتماعي، والمأوى، والمواد غير الغذائية. انظر في الخدمات التي تقدمها المنظمات المحلية مثل المسجونين/الناجيات والجماعات المعنية بالمرأة والمنظمات المعنية بخدمات ذوي الإعاقة.

تتفر طبيعة الدور الذي تضطلع به أخصائى على حسن الإصغاء، التالي من إصدار أي أحكام قائم معلومات دقيقة ومحاكاة عن الخدمات المتاحة. دج الناجين يتخذون خيارهم الخاصة كمن على علم بما يمكنك ولا يمكنك إدارته، حتى بدون وجود جهة فاعلة مختصة بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في منطقتك، قد يكون ذلك شركاء آخرين، مثل أخصائى حماية الطفل أو الصحة النفسية، ممن يمكنهم دعم الناجين الذين يعانون من مزيجاً من الأزمات والدعم أغلب الآن من الناجين قبل ربطه بأي شخص آخر. لا تجبر الناجي على تغيير رأيه إذا رفض.

لا تهاجم بتحديد هوية الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي ولا تشرع في البحث عنهم كمن حاضراً في حال طلب أخصائى الدعم.

تتأثر طبيعة المهام المستدة إليك جميع العاملين في مجال العمل الإنساني

استعن بالنهج الذي يركز على الناجين من خلال ممارسته:

- الاحترام: اتخذ جميع إجراءات مسترشداً بالاحترام الواجب لتجارب الناجين و احتياجاتهم وخلفهم وكرامتهم.
- السلامة: تحلل سلامة الناجين الأولية القصوى دائماً.
- السرية: تكن شخص الحق في اختيار من يُتلقاه أو لا يُتلقاه على قساته. وعنى الحفاظ على السرية عدم مشاركة أي شخص بأي معلومات.
- عدم التمييز: التعتل على نحو متساو وعادل مع كل من يحتاج إلى الدعم.
- في حال توفر الخدمات الصحية، احرص دائماً على تقديم معلومات عن الخدمات المتاحة. شارك ما تعرفه، والأهم من ذلك، وضح ما لا تعرفه. دج الناجي يركز نفسه ما إذا كان يريد الاستفادة من الخدمات المتاحة فقللي له حرية اختياره الجندى. احرص 72 ساعة يمكنه أن يطلع لنقل الأرواح المتوقعة جنسية، وأن يعول دون تحمل غير المرغوب فيه في غضون 120 ساعة.

2

1

الرسائل الرئيسية



التدخل والمراعاة،
انتقل إلى الصفحة 16

تأهب كن على بينة من الخدمات الموجودة.

كن على بينة من الخدمات الموجودة.

من قبل شخص آخر...

قدم معلومات متحللة ودقيقة بشأن أي خدمات متوفرة وأي دعم قد يكون متاحاً للناجين. شجع الأفراد على تبادل هذه المعلومات بأمان وسرية مع الناجين حتى يكون الإصحاح برعاية منهم ملاحظة: لا تبحث عن الناجين من العنف المنبني على النوع الاجتماعي.

بواسطة الناجي

النظر وأصغ
(راجع الصفحتين 7 و 8)
عزم نفسك. أسأل كيف يمكنك تقديم المساعدة. نحن بالاحترام وأحرص على السلامة والسرية وعدم الجبر.

هل تتوافر جهة فاعلة معنية بالتصدي لتعقب المني على النوع الاجتماعي أو مسار إحالة؟

تعرف اتع مسار الإحالة لخدمات التصدي لتعقب المني على النوع الاجتماعي لإعداد النامي بالخدمات المتاحة ذات الصلة وإعطائه ما يمكنك النامي الله

لا. اربط راجع الصفحتين 9 و 10
تتعلق المعلومات التالية حول الخدمات المتاحة.

هل يختار الناجي ربطه بخدمة ما؟

لا. حافظ على السرية. وضح للناجي أنه يمكنه تغيير رايه والامتنان للخدمات في وقت لاحق. ولذا كانت الخدمات مواتية أو مثقلة أو متاحة لفترة معتدلة. يُرجى تقديم معلومات عن الوقت التي يتوقف فيه وجود هذه الخدمات.

تعرف أبلغه بمعلومات مفصلة عن الموارد والخدمات المتاحة بما في ذلك كيفية الوصول إليها والأوقات والمواعيد ذات الصلة، وجهات التنسيق في الخدمة، وخيارات النقل المألوف، إلخ. لا تشارك المعلومات المتعلقة بالنامي أو تعريته مع أي شخص من نون الوصول على موافقة صريحة ومستقلة من الناجي. لا تسجل تفاصيل الحداث أو المعلومات المتعددة لهوية الناجي

خلص من قبل فريق الدعم التصدي لتعقب المني على النوع الاجتماعي الصادر عن مجموعة الترويج (www.sherecluster.org/ggsv).

أعد الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة للتواصل معك دون وجود مقسي الرعياء، إذا كان ذلك مرغوباً ولا يُعزجن تلك العلاقة للخطر أو يخلق توترات فيها.

إذ يُعزجن رجل أو سدين لجريمة الاعتصاب فإن ذلك لا يعني أنه ماني الجنس أو كنية مولد جنسية تزويجه. أتعف الماني على النوع الاجتماعي يقوم على القوة وليس على التنازل الجنسي لتسخدم ما

وكتلاً ما تكون الأدلة الجنسية والجنسية مُعززة بشكل متزايد لخطر الأذى والعنف بسبب موليها الجنسية والمو هويتها الجنسية. أضع بايجابية واسع لتقدير الدعم لجميع الناجين.

يمكن لأي شخص أن يرتكب خطأ من أصل العنف المنبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الزوج أو الشريك الحميم أو أحد أفراد الأسرة أو تلميذ الرعية أو المصور أو الشخص الغريب أو الوالد أو من يتاحون الأكل أو السلع بأعمال جنسية.

ويمكن لأي شخص أن يكون ناجياً من العنف المنبني على النوع الاجتماعي - وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الأشخاص المتزوجين أو الأفراد المسنين أو الأشخاص الذين يشتغلون بالجنس.

أحرص على حماية هوية الناجي وسلامته. لا تكتب أي معلومات شخصية/تعريفية عن الناجين أو تجاريتهم ولا تبتاعها شفهايا مع أحد، ولا لتلقظ صوراً لهم، بما في ذلك مع المشرف الخاص بك. ضع الهواتف وأجهزة الكمبيوتر بعيداً لتجنب البثرة أي شكوك بشأن تسجيل حديث الناجين.

تضمن المعلومات الشخصية/التعريفية اسم الناجي.



ورقة المعلومات

يُرجى ملء ورقة المعلومات هذه ذات الصلة بالخدمات المتوفرة في منطقتك واحتفظ بها في مكان يسهل الوصول إليه.

تعاون مع أخصائى التصدي لتعقب المني على النوع الاجتماعي، ومع قائد فريقك والشرطة من أجل تحديث (1) الخدمات المتاحة التي يقدمها الشركاء العاملون في مجال العمل الإنساني و(2) الخدمات القائمة على المجتمع المحلي، مثل المجتمعات الدينية/الإيمانك المبنية والمجموعات المعنية بأمرأة والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، إلخ.

جانب قانونية	المعلومات:
	جهات التنسيق:
القضاء والتفخية	المعلومات:
	جهات التنسيق:
الخدمات المقدمة إلى المراهقين/ الشباب	المعلومات:
	جهات التنسيق:
الخدمات المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة	المعلومات:
	جهات التنسيق:
الخدمات المقدمة إلى الأقليات الجنسية والجنسائية	المعلومات:
	جهات التنسيق:
الخدمات المقدمة إلى الأسر المعيشية التي يُعزبها قاصر أو أثنى	المعلومات:
	جهات التنسيق:
أخرى	المعلومات:
	جهات التنسيق:
أخرى	المعلومات:
	جهات التنسيق:

جمعية الطفل	المعلومات:
	جهات التنسيق:
الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي <td>المعلومات:</td>	المعلومات:
	جهات التنسيق:
الصحة <td>المعلومات:</td>	المعلومات:
	جهات التنسيق:
الصحة الجنسية والإنجابية <td>المعلومات:</td>	المعلومات:
	جهات التنسيق:
وإد غير الغذائية/ المعواد والخدمات الصرف الصحي والتفخية الصحية، شاملة طقسية للوازم الصحية التسليمية <td>المعلومات:</td>	المعلومات:
	جهات التنسيق:
المأوى <td>المعلومات:</td>	المعلومات:
	جهات التنسيق:

المسموحات والمحظورات، وما ينبغي قوله

اللائحة والقواعد
التي لا تتعدى 16

اصغ

المسموحات	المحظورات
<ul style="list-style-type: none"> لا تتفاعل مع أي معلومات يجري إيلاهاك عليها ببررة شامة إذا احتجت إلى التماس المشورة والتوجيه بشأن كيفية دعم الآخرين على أفضل وجه، لطلب الإذن من الناجي للتحديث إلى الخصائي أو زميل. أفضل ذلك من دون التكلف عن المعلومات المتحدثة لهوية الناجي. تتغير حدود البريرة المتوقعة منك، إذا كانت متزايدة على سياق عملك. تتغير ما هو متوقع منك طبقاً لدورك. اصغ أكثر مما تتحدث. قل بعض الكلمات الواسية والتساهلية مع التأكيد على أن ما حدث له لم يكن ذلك. 	<ul style="list-style-type: none"> لا تتجاهل شخصاً يلجأ إليك ويخبرك بأنه يتعرض لشيء سيئ، أو غير مرجح أو خطاء، وألا تحل من أعمال العنف. لا تقترح المساعدة على الأفراد بالتدخل أو الإيلاج. لا تتابع أي ردة فعلك. حافظ على هدوئك. لا تتكلم على الناجي بالإفلاك على معلومات أكثر مما يترجم هو الإفلاك عليه. فتتصلب ما حدثه ومن قام بذلك، ليست هاتئة أو ذات صلة بدورك المتمثل في الإصغاء وتقديم المعلومات عن الخدمات المتاحة. لا تسأل ما إذا كان الشخص قد تعرض لعنف جسدي على النوع الاجتماعي، أو للاغتصاب، أو التحرش، إلخ.
<ul style="list-style-type: none"> لا تدرج مقارنات بين تجربة الناجي وما حدث للشخص الآخر. لا تطع أحياناً للناجي بأن ما حدث له "لا يُعد أمراً ذا بال" أو غير هام. فما بهم هو كيف يشعر الناجي تجاه التجربة التي مرَّ بها. لا تشكك أو تُناقض ما يقوله لك شخص ما. تتكلم دائماً أن دورك المتمثل في الإصغاء دون إصدار أي أحكام، وتقديم المعلومات عن الخدمات المتاحة. 	<ul style="list-style-type: none"> اصغ للناجي بالاحترام منك طلباً لتعويض أصغ إلى احتياجاته. اسأل، كيف يمكنك المساعدة بأي احتياجات أساسية عملية أولاً، فيفضل الناجي قد يحتاجون إلى رعاية طبية فورية أو ملاصق بصورة عاجلة. اسأل الناجي إذا كان من تلقاها في الحديث. إذا كنت في شك، فاسأل الناجي أولاً، فلا تقترح له من المألوف التحدث إلى الناجي حول تجربته أمام ذلك الشخص. وقر الدعم العملي مثل تقديم الماء، ويمكن جالس للطمأنينة، وتشغيل ورقة، إلخ. احرص، إلى أقصى حد ممكن، على أن تطلب من الناجي اختيار شخص ما يترجم إذا لزمه له وألا تسأله إذا تزم الأمر.

أمثلة على ما ينبغي قوله...

- ← "كيف يمكنك تقديم الدعم لك؟"
- ← "كل شيء تحدثت عنه معاً سبقي بسنا. وإن أشركه مع أحد من دون إذن لك"
- ← "ملاحظ أن أضعك بفر ما أستطيع، ولكنني لست بمستشار متخصص".
- ← "يمكنني الإفلاك على كل ما لدي من معلومات حول الدعم المتاح لك".
- ← "أرجو الإفلاك على أي شيء ترغب في مشاركته معي. ولا يتركك مطلقاً بخياري بما تعرضت له كي أرتدك بمعلومات عن الدعم المتاح لك."
- ← "سوف لأن هذا حدث لك"
- ← "ما حدث لم يكن ذلك"

هناك بعض المسموحات التي يمكن قولها أيضاً خارج سياق العمل، ويجب أن تكون في حيزها التيقن التام بالخدمة وأن لا تتعدى الحدود المهنية، مثل قول "أنا لست مستشاراً، ومع ذلك، أستطيع أن أرتدك بالمعلومات المتوفرة لدي. هناك بعض الأشخاص/المنظمات التي قد تكون قادرة على تقديم بعض الدعم لك وألا تعالذك. هل تريد معرفة معلومات أكثر عنها؟"

7

8

ثلاثة على ما ينبغي قوله...

- ← "كنت ألك تعني من ألم شديد في الوقت الحالي، هل ترغب في الذهاب إلى العيادة الصحية؟"
- ← "هل تشعر بالطمأنينة في هذا المكان؟ هل هناك مكان آخر تشعر فيه بالطمأنينة أكثر؟ هل تشعر بحاجة في إجراء هذه المحادثة؟"
- ← "هل تريد بعض الماء؟ لتمثل بالجلوس على المتعد."

اربط (تتمة)

المسموحات	المحظورات
<ul style="list-style-type: none"> لا تتابع في إيصال مهارتك، ولا تقنع وبعدا كتابية، ولا تقم بمعلومات غير صحيحة. لا تعرض المشورة أو الرأي الخاص بك باعتباره أفضل مسار للعمل أو ما يجب القيام به تلقياً. لا تقترح أنك تعرف ما يريد شخص ما أو يحتاج إليه. فبعض الإجراءات قد تعرض شخصاً، إما للحظر أو التوقيف أو الاتهام أو الإلقاء في السجن. لا تضع افتراضات حول شخص ما أو التجربة التي مرَّ بها، ولا تتأثر من التمييز لأي سبب من الأسباب بما في ذلك السن، والحالة الاجتماعية، والإعاقة، والديانة، والعرق، والطبقة الاجتماعية، والجنس، والهوية الجنسية، والهوية الجندرية، وهوية الجاني العنيفة وما إلى ذلك. لا تحاول فرض الصلح، أو المصالحة، أو تسوية الوضع بين شخص على من العنف الجسدي على النوع الاجتماعي وأي شخص آخر (مثل الجاني، أو أي شخص تأثرت مثل أحد أفراد الأسرة، أو عضو في لجنة من لجان المجتمع المحلي، أو قائد المجتمع المحلي، إلخ) إجراء. لا تشارك تفاصيل المئات والمعلومات المتحدثة لهوية الناجي مع أي شخص آخر. ويشمل ذلك أفراد أسرته، وفئات الشرطة، وكالة المجتمع المحلي، والإعلام، والمدرسين، وغيرهم. فإبلاغ هذه المعلومات يمكن أن يلحق مزيداً من الضرر بالناجي. لا تسأل عن الناجي بعد إنهاء المحادثة ولا تحاول الاتصال به. 	<ul style="list-style-type: none"> احترم حقوق الناجي في اتخاذ قراره بهم الخاص. اطلع الناجي على معلومات حول جميع الخدمات التي قد تكون متاحة، حتى إذا لم تكن خدمات متخصصة في التصدي للعنف الجسدي على النوع الاجتماعي. أعبر الناجي بأنه غير ملزم باتخاذ أي قرار، وأن بإمكانه تغيير رأيه والتفكير على هذه الخدمات في المستقبل. يسأل إذا كان هناك شخص ماء أو صديق أو أحد أفراد الأسرة، أو معلم، أو غيره، أو أي شخص آخر يثق بالناجي فيه ويمكنه اللجوء إليه طلباً للمساعدة. قدم هاتفك أو جهاز المصباح إلى الناجي إذا رأيت أنه من المألوف القيام بذلك لكي يجري اتصالاً بالشخص الذي يثق فيه. اطلب الإذن من الناجي قبل اتخاذ أي إجراء. احرص على إنهاء المحادثة بصورة آمنة ودعم والموازية.



9

10

الملحق 8: توسيع الحوار بشأن بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي في جنوب السودان

أب/أغسطس 2014

أزمة جنوب السودان: لماذا يتحتم علينا توسيع الحوار بشأن بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي

"ما عدد الحالات المسجلة؟"

عند التدقيق في العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية، كثيراً ما يتحوّل النقاش إلى مقدار عدد الحالات التي وقعت. وبالرغم من أن "الحصول على الأرقام" قد يبدو للوهلة الأولى الطريقة الأكثر منطقية وكفاءة لفهم أي مشكلة، فإن التركيز الزائد على إحصاء عدد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي قد يأتي بنتيجة عكسية في الواقع، وذلك نظراً لعدة أسباب. فالتركيز على الأرقام وحدها لا يعجز عن تبيان الانتشار والمستوى الفعليين لما يحدث من عنف مبني على النوع الاجتماعي فحسب، بل إنه قد يعرض الناجين لمزيد من الأذى، ويؤدي إلى إساءة تفسير البيانات، وبسبب إغفال مصادر معلومات أخرى أكثر فائدة أو تجاهلها.

فهم عبارة "ما خفي أعظم" في سياق جنوب السودان

كثيراً ما يلجأ الخبراء في العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى استخدام عبارة "ما خفي أعظم" لوصف التفريط في الإبلاغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع الأوضاع، وبأن الحالات المسجلة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من المجموع الكلي. يساعد التدقيق في تفاصيل سياق جنوب السودان على توضيح سبب صحة هذه العبارة ومدى الصعوبة الفعلية للحوار التي تحول دون الإبلاغ عن حادثة عنف مبني على النوع الاجتماعي، وبالتالي تسجيلها.

أولاً، نظراً للتحديات القائمة في مجال الأمن وإمكانية الوصول، ما تزال الخدمات المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في جنوب السودان محصورة بالمقيمين في مواقع "حماية المدنيين" بشكل رئيسي (حوالي 10% من السكان النازحين). أي أنه يتعذر على معظم الناجين الحصول على الخدمات، وبالتالي ليس هناك من يمكنهم رفع بلاغ إليه بأمان.¹ ثانياً، في معظم المنطقة المتأثرة بالأزمة، أشارت النساء إلى أن أكثر أولوياتهن إلحاحاً هي تلبية احتياجات الإعاقة الأساسية لأسرهن. فمع مواجهة الكثير من السكان النازحين مخاطر المجاعة، حتى ضمن المناطق القليلة التي تتوفر فيها خدمات صحية، شعرت الناجيات من الاغتصاب بأنهن مجبرات على مواصلة البحث عن الطعام لأولادهن بدلاً من السعي للحصول على علاج ينقذ حياتهن.² وبعض الناجيات غير مطلعات على العواقب الصحية للعنف الجنسي و/أو كيفية الحصول على الرعاية. ومع ذلك، ثمة أخريات يرغبن في طلب المساعدة، لكنهن يدركن أن رؤيتهن وهن يتكلمن مع الموظفين الإنسانيين عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو سماعهن مصادفةً في أثناء حديثهن قد يؤدي إلى عواقب أخرى ضارة، مثل الهجوم الثأري من قبل الجناة، أو النبذ من قبل عائلتهن ومجتمعاتهن، أو إحالة قضيتهن إلى إحدى آليات العدالة التقليدية التي كثيراً ما تعالج جرائم العنف الجنسي بإجبار الناجية على الزواج من الجاني.

بصفتنا مجتمعاً معنياً بالمساعدة الإنسانية، يجب علينا توسيع فهمنا الجماعي للعناصر التي تشكّل بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

كما يتبين من الأمثلة المذكورة أعلاه، فإن الأسباب الجذرية التي قد تدفع الناجين إلى الإبلاغ (أو عدم الإبلاغ) عن حادثة عنف مبني على النوع الاجتماعي تجعل من محاولة تأويل الوضع العام للعنف المبني على النوع الاجتماعي بالاستناد إلى عدد الحالات فقط مهمةً شبه مستحيلة. غير أن أنواعاً أخرى من البيانات - سواء الكمية منها أم النوعية - عن نماذج العنف المبني على النوع الاجتماعي واتجاهاته ومخاطره يمكن أن تساعد في رسم صورةٍ أكمل، تحديداً عندما تخضع مصادر متعددة للمراجعة والتحليل في الآن عينه. جُمع طيفٌ واسع من هذه البيانات خلال أزمة جنوب السودان، والنتائج مقلقة.

وضّحت التقييمات المتعددة القطاعات في مجال الحماية والعنف المبني على النوع الاجتماعي التي أجريت في المجتمعات المتأثرة في مختلف أرجاء البلاد فداحة العنف المرتكب، بما في ذلك: الاغتصاب والاختطاف والاسترقاق الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية والزواج القسري والاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي والعنف بين الشريكين الحميمين.³ في تقييم حديث أجرته اللجنة الدولية للإنقاذ، أبلغ 100% من فرق التركيز العاملة مع النساء والفتيات عن أن الاغتصاب سمةً شائعةً للصراعات ولا يزال يمثل تهديداً مستمراً سواء داخل موقع "حماية المدنيين" أم خارجه. كما أشارت التقارير المعنية بحقوق الإنسان إلى أن حالات الاغتصاب الجماعي شائعة؛ فبعض النساء اغتصبن حتى الموت؛ واللواتي يحاولن مقاومة مهاجميهن كثيراً ما يُغتصبن باستخدام أدوات حادة بدلاً عن ذلك. تستنتج هذه التقارير وجود أسباب منطقية للاعتقاد بأن مستوى العنف الجنسي وطبيعته قد تمثل جرائم ضد الإنسانية.⁴

بالمختصر، لا يمكن لأحد الجزم عن يقين بحاجتنا إلى "الأرقام" لنذكر أن العنف المبني على النوع الاجتماعي سمةً أساسيةً لأزمة جنوب السودان. فضلاً عن ذلك، فإن الضغط على مقدمي الخدمات للحصول على بيانات الحالات يصرف انتباههم عن أداء عملهم الفعلي ويؤثر

في قدرتهم على تقديم الرعاية المنقذة للحياة. لذلك، فإن جميع العناصر الفاعلة في الاستجابة في جنوب السودان تُحْتَمَى على تخفيف التركيز على إحصاء الحالات، والاستعاضة عن ذلك باعتماد تعريفٍ أوسع - وبالتالي أكثر فائدةً - لبيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

يُشَجَّع الموظفون الإنسانيون في جميع القطاعات، وكذلك عناصر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بشدة على إضفاء صفة رسمية على القنوات التي تُستشار عبرها النساء والفتيات بشأن مخاوفهن الأمنية، واستخدام المعلومات المُجمَّعة في تحسين جهود الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. وأكثر الطرق فعاليةً لتحقيق ذلك هو تأسيس لجان نسائية تتولى الاستشارات الثورية، وزيادة أعداد النساء في البنى القيادية القائمة التي يهيمن عليها الرجال حالياً. كما أن الخبراء في العنف المبني على النوع الاجتماعي جاهزون لتقديم المساعدة الفنية من أجل تقييم مخاطر الحماية، وتحديد "النقاط الساخنة" المحتملة بالنسبة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتخطيط لأنشطة الوقاية والحد من المخاطر حسب الحاجة.^{6,5}

يُشَجَّع الفريق القطري الإنساني والجهات المانحة على تيسير عملية تنفيذ الخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية المنقذة للحياة بغض النظر عن وجود حالات مسجلة من العنف المبني على النوع الاجتماعي أو عدمها. إذا كانت موارد البرمجة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تُخصَّص من بعد "الإثبات" (أي الحالات المسجلة)، ستكون الرعاية الملحة والمنقذة للحياة بعيدةً عن متناول من يحتاجونها، وستعرض الأرواح للخطر دون داع.⁷ كما أن هذه العناصر الفاعلة تساهم في تحسين الاستجابة العامة من خلال تعزيز دمج عملية الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي بالتدخلات القائمة في القطاعات الإنسانية كافة (انظر مربع النص أدناه).

ملاحظة للصحفيين

نجحت تقارير وسائل الإعلام في الحصول على معلومات عن العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال أزمة جنوب السودان، مثل التركيز على كيفية استغلال العنف الجنسي كسلاح ضد أعراق معينة، وكيفية استخدام البرامج الإذاعية/خطاب الكراهية في التحريض على العنف الجنسي بين الجماعات العرقية. غير أن من الأهمية بمكان أن يلتزم الصحفيون الذين يغطون مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ دائماً بالمعايير العالمية الخاصة بحماية كل من الناجين ومقدمي الخدمات، كما وردت في المبادئ التوجيهية الإعلامية بشأن الإبلاغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقات العمل الإنساني، والتي صدرت عن منطقة المسؤولية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.⁸

وتذكر المبادئ التوجيهية بشأن التدخلات في حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2005) أنه "يجب على جميع العاملين الإنسانيين الافتراض والاعتقاد بأن العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتحديدًا العنف الجنسي، يُرتكَّب، وبأنه من مشكلات الحماية الخطرة والمُهدِّدة للحياة" بصرف النظر عن وجود حالات مُبلَّغ عنها أو انعدامها. فضلاً عن ذلك، لا تقتصر فوائد الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي على النتائج في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي والحماية فحسب؛ بل إنها تشمل الكفاءة العامة للتدخلات في قطاعات أخرى أيضاً. على سبيل المثال، إذا شعرت النساء والفتيات بالأمان عند ذهابهن إلى مراكز توزيع المياه وإيابهن منها، ستصل مياه أنظف إلى بقية العائلة ومن المرجح أن تتحسن النتائج المتعلقة بالنظافة.

- 1- بحسب المعايير العالمية بشأن السلامة والأخلاقيات، يجب عدم جمع البيانات عن حادثة معينة إلا بالتزامن مع توفير الخدمات. انظر التوصيات بشأن الأخلاقيات والسلامة (منظمة الصحة العالمية، 2007) و www.gbvim.org.
- 2- بعد الاغتصاب، لا يكون أمام الناجية سوى 72 ساعة للوقاية من الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري، وأحياناً لا يكون أمامها سوى ساعات لعلاج الإصابات الخطيرة.
- 3- تتضمن القائمة غير المفضلة للتقييمات ذات الصلة: تقييم القدرات ونقاط الضعف، لير تاون (برنامج وطني، حزيران/يونيو 2014)؛ التقييم الأولي السريع للاحتياجات في مقاطعة كوتش (حزيران/يونيو 2014)؛ التقييمات المشتركة بين الوكالات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي في بور وملكال (شباط/فبراير - أيار/مايو 2014)؛ تقييمات سريعة متنوعة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي صادرة عن اللجنة الدولية للإنقاذ (شباط/فبراير - حزيران/يونيو 2014)؛ تحليل الاتجاهات في مجال الحماية، أيار/مايو 2014 (مجموعة الحماية في جنوب السودان)؛ ليس للفتاة حقوق: العنف المبني على النوع الاجتماعي في جنوب السودان (منظمة كير، أيار/مايو 2014)، تقارير متعددة من مستشار القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية (نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 2014)؛ التقييم الأولي السريع للاحتياجات، بور (شباط/فبراير 2014).
- 4- "النزاع في جنوب السودان - تقرير عن حقوق الإنسان" (قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، 9 أيار/مايو 2014)؛ "لا مكان آمن: المدنيون تحت الهجوم في جنوب السودان" (منظمة العفو الدولية، 8 أيار/مايو 2014).
- 5- انظر "المبادئ التوجيهية بشأن التدخلات في حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية" (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2005).
- 6- لمزيد من التفاصيل، تواصلوا مع فاييولا نجبروكا، المنسق الوطني المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (ngeruka@unfpa.org).
- 7- انظر "منقذة للحياة: لا اختيارية: حماية النساء والفتيات من العنف في حالات الطوارئ" (اللجنة الدولية للإنقاذ، 2012).
- 8- "المبادئ التوجيهية الإعلامية بشأن الإبلاغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقات العمل الإنساني" (منطقة المسؤولية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، 2013).

الملحق 9: ملخص توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن السلامة والأخلاقيات في بحث وتوثيق ورصد العنف الجنسي في حالات الطوارئ

تتوفر الوثيقة في الرابط www.who.int/gender/documents/OMS_Ethics&Safety10Aug07-pdf

التوصيات

تنطبق المجموعة المذكورة أدناه من التوصيات المترابطة ببعضها بشأن الأخلاقيات والسلامة تحديداً على جمع المعلومات عن العنف الجنسي في حالات الطوارئ. وهي تستعرض قضايا الأخلاقيات والسلامة التي عادةً ما ترتبط بالتخطيط لأنشطة جمع المعلومات وتنفيذها في مجال العنف الجنسي في حالات الطوارئ، فضلاً عن القضايا المرتبطة بأوجه استخدام تلك المعلومات. وهي لا تهدف إلى توفير إرشادات أو توصيات عامة بشأن التخطيط أو المنهجية أو اللوجستيات المتصلة بالبحث في هذا الموضوع، أو في القضايا المرتبطة بالسلوك الأخلاقي في الأبحاث عموماً. كما ذكر سابقاً (انظر الصفحة 3)، تهدف هذه التوصيات إلى إتمام المعايير المهنية والمبادئ الإرشادية، وغيرها من أدوات ودلائل وعمليات الممارسة والرقابة، بالإضافة عليها، ولا ينبغي اعتبارها دليلاً شاملاً أو مستقلاً عن جمع المعلومات عن العنف الجنسي في حالات الطوارئ.

التوصيات الثمان المتناولة هنا بشأن السلامة والأخلاقيات هي:

- 1- يجب أن تكون الفوائد التي تعود على المستجيبين أو المجتمعات جراء توثيق العنف الجنسي أكبر من المخاطر التي يتعرض لها المستجيبون والمجتمعات.
- 2- يجب إجراء جميع المعلومات وتوثيقها بأسلوب يمثل أدنى حدٍ ممكن من المخاطر للمستجيبين، ويعتمد منهجية متينة، ويستند إلى الخبرات الحديثة والممارسة الجيدة.
- 3- يجب توفير الرعاية والدعم الأساسيين للناجين/الضحايا محلياً قبل البدء بأي نشاط قد يتضمن إفصاح الأفراد عن معلومات حول تجاربهم في مجال العنف الجنسي.
- 4- تُعد سلامة جميع المشاركين في جمع المعلومات عن العنف الجنسي وأمنهم ذات أهمية كبرى، ويجب رصدها باستمرار في أوضاع الطوارئ بشكلٍ خاص.
- 5- يجب حماية خصوصية الأفراد الذين يقدمون المعلومات عن العنف الجنسي في جميع الأوقات.
- 6- يجب على أي شخص يقدم المعلومات عن العنف الجنسي أن يعطي موافقة مستنيرة قبل مشاركته في نشاط جمع المعلومات.
- 7- يجب اختيار جميع أفراد فريق جمع البيانات بعناية وتزويدهم بتدريب متخصص ووافٍ في هذا المجال، بالإضافة إلى الدعم المستمر.
- 8- يجب وضع ضمانات إضافية إذا كان الشخص الذي ستُجمع المعلومات عنه طفلاً (أي الأشخاص دون سن 18).

للاطلاع على النص الكامل وتفصيل كلٍ من هذه التوصيات، يرجى زيارة الموقع: <http://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/9789241595681/en/>

الملحق 10: أداة التدقيق الخاص بالسلامة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي من اللجنة الدولية للإنقاذ

أدوات التقييم في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي

الجزء الأول: التدقيق الخاص بالسلامة

ملاحظة: تعتمد هذه الأداة على أسلوب الملاحظة. وقد تكون، أو لا تكون، مناسبة لجميع السياقات. في المناطق التي ينعدم الأمان فيها، يجب ألا تملأ الاستبيان وأنت تسير في أرجاء الموقع/التجمع؛ بل احتفظ بالأسئلة والملاحظات في ذهنك واملأ الاستبيان لاحقاً بعد مغادرة الموقع/التجمع.

الفريق:

الموقع الجغرافي:

تعليقات	مشكلة؟		التصميم العام
	لا	نعم	الإضاءة الليلية
	لا	نعم	ممرات/حركة
	لا	نعم	اكتظاظ
الملاحظات المتعلقة بتحركات النساء والفتيات خارج المخيم للحصول على الماء والحطب وغيرها:			

تعليقات	مشكلة؟		المياه والنظافة
	لا	نعم	مراكز توزيع المياه
	لا	نعم	دورات المياه
	لا	نعم	أماكن استحمام

تعليقات	مشكلة؟		الأسرة المعيشية
	لا	نعم	أمان/خصوصية
	لا	نعم	أماكن الطهي

تعليقات	مشكلة؟		المجتمع
	لا	نعم	المدارس
	لا	نعم	الأسواق

تعليقات	موجودة؟		وجود عناصر فاعلة
	لا	نعم	الجيش الحكومي
	لا	نعم	عناصر فاعلة مسلحة أخرى
	لا	نعم	الحواجز/نقاط التفتيش
تعليقات أخرى			

الملحق 11: توجيهات التدقيق المشترك للمواقع اعتماداً على الملاحظة (مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها /المنظمة الدولية للهجرة)

تدقيق تخطيط المواقع اعتماداً على الملاحظة - توجيهات نسخة منقحة في أيار/مايو 2018

تقدم هذه الوثيقة توجيهات لإجراء عملية مؤلفة من ثلاث خطوات لتقييم وجود مجموعة متنوعة من الضروريات في المخيمات والمواقع، ووجود مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي والمرتبطة بتصميم الموقع وبنية التحتية في مواضع معينة ضمن المخيم أو الموقع. كما تخدم هذه الأداة التوجيهية كأداة مكملة لغيرها من أنشطة التدقيق الخاص بالسلامة وأدوات تقييم المواقع، ولا ينبغي اعتبارها كافية لتوفير جميع المعلومات الضرورية عن مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في المخيمات والمواقع، ولا كأداة مستقلة.

تركز أداة "تدقيق تخطيط المواقع اعتماداً على الملاحظة" على فهم الروابط بين مختلف المرافق أو المواضع ضمن المخيم أو الموقع، ورسم خريطة مسالك الوصول إلى المرافق ضمن المخيم أو الموقع، وفهم أي عوائق تحول دون إمكانية الوصول، وآليات التكيف، وذلك من ناحية تأسيس مسالك بديلة أو جهود أخرى غير رسمية وقائمة ذاتياً من قبل سكان المخيم أو الموقع.

النشاط الأساسي في "تدقيق تخطيط المواقع اعتماداً على الملاحظة" هو الملاحظة الموجّهة والمنفّذة من قبل أفراد مجموعة صغيرة معاً، ومن المفضل أن ينتموا إلى عدد من القطاعات المختلفة المعنيّة.

ضُمّت الأسئلة المحددة من أجل الملاحظة الموجّهة في المستند المنفصل "أسئلة تدقيق المواقع اعتماداً على الملاحظة".

يفترض "تدقيق تخطيط المواقع اعتماداً على الملاحظة" أن الفريق قد تلقى بالأصل شيئاً من التدريب أو غير ذلك من الخبرات المتعلقة بتأثير التدخلات في تخطيط المواقع على مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، لكن التدقيق ليس مُصمماً للاستخدام حصراً من قبل المهندسين المشرفين على تخطيط المأوى أو المواقع: إذ إن مشاركة المختصين في إدارة المخيمات، أو الحماية، أو توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، أو الصحة العامة، أو سبل العيش، أو التعليم، في الفريق من شأنها أن تُقدّم مساهمات هامة أيضاً. واعتماداً على حجم المخيم، ومدى تعقيد المسائل الموجودة، يكفي تخصيص زمن يتراوح بين نصف يوم ويوم كامل لإجراء عملية تدقيق واحدة تعتمد على الملاحظة.

فُسِم هذا التوجيه الخاص بـ "تدقيق تخطيط المواقع اعتماداً على الملاحظة" إلى ثلاثة أجزاء:

- 1- **قبل التدقيق المعتمد على الملاحظة:** يوفر هذا الجزء توجيهاً بشأن الإعداد للأجزاء الميدانية من عملية التدقيق من خلال تحليل مصادر البيانات الأخرى الموجودة، مثل الخرائط أو بيانات تغطية الدعم. كما يتيح تحليل هذا النوع من البيانات للفريق التركيز على ملاحظاتهم بشأن مناطق معينة من المخيم، إذا لزم الأمر.
- 2- **خلال التدقيق المعتمد على الملاحظة:** يتألف هذا الجزء من الأسئلة المحددة والتعليمات الخاصة بالملاحظة الموجّهة للفريق في أثناء تنفيذه الجزء الميداني من عملية التدقيق، وهو معروض بشكل عام في المطبوعة الصادرة عن مجموعة الإيواء العالمية تخطيط المواقع: توجيه للحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. هذه الأسئلة مُدرجة في المستند المنفصل أسئلة تدقيق المواقع اعتماداً على الملاحظة.
- 3- **مراجعة التدقيق المعتمد على الملاحظة:** حال إتمام الجزء الميداني من عملية التدقيق، سيوفر هذا الجزء التوجيه بشأن كيفية المقارنة بين البيانات بشكل أفضل، ومقارنتها بالبيانات المجمعّة من مصادر أخرى خلال الجزء الأول.

على الرغم من كثرة مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي الكامنة خارج المخيمات أو المواقع، وعلى الرغم من أن المرافق الهامة في المخيمات أو المواقع الأصغر حجماً، مثل المستشفيات أو المدارس، تكون خارج حدود المخيم أو الموقع، فإن هذه الأداة التوجيهية تركز على الملاحظات المأخوذة ضمن المخيم أو الموقع. غير أنه يمكن مواصلة العمليات نفسها، وبعض الأسئلة نفسها، لتستعمل في المناطق الكائنة خارج المواقع أيضاً.

1- قبل التدقيق المعتمد على الملاحظة:

تأكد من وجود خارطة للمخيم أو الموقع المراد زيارته بحوزة فريق التدقيق. يجب أن تشير الخرائط إلى مواقع:

- مجمعات الإيواء
- المرافق الرسمية (المراكز الصحية، مراكز التوزيع، إلخ.)
- أيّ مخاطر (مثلاً، الفيضان)
- المرافق الهامة غير الرسمية (مثلاً، الأسواق الثانوية غير الرسمية، أو أماكن العبادة المُقامة بجهود خاصة)
- التقسيمات بين المراحل الأقدم والأحدث للمخيم أو الموقع
- الكثافة السكانية النسبية في كلّ من مجمعات المأوى
- نسَب مجموعاتٍ ضعيفةٍ معينةٍ ضمن المخيم

باستخدام البيانات الموجودة على الخرائط، يمكن للفريق توجيه جولاته المُخططة والمعتمدة على الملاحظة، وذلك بطرح الأسئلة التالية:

- 1- هل هنالك أي أماكن توجد فيها مخاطر (مثل مياه الفيضانات) قد تمنع الوصول من أيّ من مناطق المأوى إلى أيّ من المرافق؟
- 2- أي جزء من المخيم أو الموقع هو الأقرب إلى الأرض غير القابلة للاستعمال لأيّ سببٍ كان؟
- 3- هل توجد أي زيادة أو نقص مفرطين في كثافة السكان ضمن أي مجمع أو قطاع من المخيم أو الموقع؟
- 4- هل هنالك أي مجمعات إيواء ضمن المخيم أو الموقع تبدو غير متصلة بطريق رئيسي ضمن المخيم أو الموقع؟
- 5- هل هنالك أي مجمعات إيواء ضمن المخيم تبدو أبعد عن المرافق من بقية المجمعات؟
- 6- هل هنالك أي مرافق قريبة من بعضها بحيث تبدو ملفتة للنظر أو غير عادية بأي شكلٍ من الأشكال، مثلاً وضع نقطة عسكرية/ أمنية في مكانٍ ملاصق لمنطقة مراعية للنساء أو منطقة مراعية للأطفال؟

يمكن للفريق تخطيط المسار بناءً على هذه الأسئلة وأي أسئلة أخرى يعتقد الفريق أنها ذات صلة وفقاً لفهمهم للسياق المحلي. يجب ألا تقتصر الملاحظات على المناطق المحيطة مباشرةً بالمرافق الرئيسية أو مناطق المخيم أو الموقع الرئيسية فحسب، بل وأن تشمل كذلك الطرق التي قد يختار السكان سلوكها للوصول إلى تلك المرافق، أو للانتقال بين المرافق. تذكر أنه في يوم إجراء الملاحظة الميدانية الفعلية، قد تدفع المعلومات المجمعّة خلال الملاحظة الفريق إلى تعديل مساره، أو وضع ملاحظات على امتداد طرق لم تكن مُدرجة في الخطة الأصلية.

2- خلال التدقيق المعتمد على الملاحظة:

مع أنّ هذه المرافق ليست كلها موجودة في كل مخيم أو موقع (فضلاً عن أن بعضها قد يضم مرافق أخرى غير مذكورة في هذه القائمة)، إلا أنّ قائمة المرافق الرئيسية أدناه تضم تلك الموجودة عادةً في المخيمات أو المواقع، مُرفقةً بأخطار العنف المبني على النوع الاجتماعي الأكثر شيوعاً المرتبطة بهذه المرافق أو المواضيع، بالإضافة إلى بعض الأدلة المرئية التي قد تتوفر خلال عملية الملاحظة. يجب أن يتزوّد الفريق بما يكفي من الأوراق المنفصلة عن هذا المستند من أجل تسجيل أي إجابات من خلال الكتابة أو الرسم. لا يغطي السؤال الوارد في مستند أسئلة تدقيق المواقع اعتماداً على الملاحظة جميع الاحتمالات.

بالنسبة إلى جميع المواضيع التي يحددها الفريق لإجراء الملاحظة، فإن أهم سؤال عام على الإطلاق هو: ما هي العلامات المرئية التي تدلّك على إمكانية وجود خطرٍ ما، إما في الموضوع أو في الطريق المودية إليه؟

- 1- مجمعات الإيواء/أماكن الإيواء
- 2- دورات المياه ووحدة الاستحمام
- 3- مراكز توزيع المياه والبنى التحتية المائية
- 4- المدارس
- 5- مراكز التوزيع
- 6- المناطق المراعية للنساء والمناطق المراعية للأطفال
- 7- المباني الإدارية

- 8- المدخل الرئيسي
- 9- أطراف المخيم أو الموقع
- 10- الأماكن التجارية

3- مراجعة التدقيق المعتمد على الملاحظة:

حال إتمام الملاحظة الميدانية، اجمع الملاحظات، وسجل الملاحظات على خريطة المخيم أو الموقع. من خلال رسم جميع الملاحظات على الخريطة، ستظهر بعض الأنماط، أو قد تبرز أجزاء معينة من المخيم (أو طرق معينة) على أنها "نقاط ساخنة" لنطاقٍ واسعٍ من المخاطر. كما أن إنشاء الروابط على الخريطة سيرسم أيضاً أي تدخلات ينبغي إجراؤها في تخطيط الموقع من أجل الحد من المخاطر المحددة. وتسجيل الملاحظات على خريطة الموقع يوفر أيضاً إطاراً لتثليث الملاحظات في نقاشات لاحقة تقيمها مجموعة التركيز على التدقيق الخاص بالسلامة.

خلال عملية رسم الخرائط، اطرح الأسئلة التالية:

- 1- هل يوجد في المخيم أو الموقع بعض الطرقات التي يبدو أنها تنطوي على مشاكل في عدة مواضع مختلفة؟
- 2- هل توجد أي مرافق تبدو بؤرةً لمخاطر أعلى أو أشد من سواها؟
- 3- هل هنالك أي نمط معين في آليات التأقلم، مثلاً المسالك البديلة المختارة للوصول إلى عدد من المرافق المختلفة؟
- 4- هل هنالك أي علاقة بين المناطق الأشد خطورة، وأي مناطق قد تكون محفوفةً بالمخاطر، كأن تكون عرضةً للفيضان؟
- 5- هل هنالك تغيير ملحوظ في مستوى المخاطر بين المراحل الأقدم من الأحداث من المخيم؟
- 6- ما هي العلاقة المتبادلة بين الكثافة السكانية النسبية والمخاطر المُلاحَظة؟

الأسئلة التوجيهية لعملية تدقيق المواقع اعتماداً على الملاحظة

يُستعان بهذه الأسئلة لتأطير عملية التدقيق المعتمد على الملاحظة في موقع أو مخيم للحصول على توجيه إضافي بخصوص كامل عملية التدقيق متعدد المراحل المعتمد على الملاحظة، يرجى الاطلاع على مستند تدقيق المواقع اعتماداً على الملاحظة - توجيهات. يمكن مراجعة الأسئلة والأقسام الفرعية لهذا المستند، أو إضافتها، أو حذفها، بهدف مواءمته مع السياق المحلي.

أ- مجمعات الإيواء/أماكن الإيواء

هل هنالك أي أماكن إيواء سُدَّت فيها جميع المداخل المفتوحة من قِبل السكان أنفسهم؟ ما هي النسبة المئوية لأماكن الإيواء الكلية التي سُدَّت مداخلها؟ هل بُنيت الحواجز أو العوائق بحيث تكون موجّهةً باتجاه واحد فقط؟ إن كان الأمر كذلك، فما هي المساحة أو البُنية التي تواجهها الحواجز؟

ما هي أنواع الحواجز أو العوائق؟ هل الحواجز عبارة عن حواجز لحماية الخصوصية فقط، أم أنها في الواقع بُنِيَت خاصةً بالمأوى، مثل دورات مياه أو مطابخ أو أماكن معيشة إضافية تم تشييدها ذاتياً؟

إذا كانت أماكن الإيواء مسدودة المداخل، فكيف يتمكن الناس من الدخول والخروج؟ ما هي المسالك البديلة التي يعتمدونها؟ هل تبدو تلك المسالك آمنة؟

ب- دورات المياه ووحدة الاستحمام

أين أُقيمت دورات المياه؟ كم تبعد مجمعات دورات المياه؟ هل يحتوي التصميم العام لدورات المياه على أي شيء (مثل وجود أقفال داخلية أو عدم وجودها) قد يمنع الناس من استخدامها؟

ما هي المرافق الأخرى (رسمية أو غير رسمية) التي يتحتم على الناس المرور بها للانتقال من مأواهم إلى دورات المياه؟ هل أي من هذه المرافق (مثلاً قاعات عرض أفلام الفيديو) خاصة بالرجال بشكل أساسي؟

هل تُستخدَم دورات المياه؟ هل يُحافظ على نظافتها؟

ما هي النسبة المئوية للعائلات التي تشيّد دورات مياه خاصة بها قرب مأويها بشكل غير رسمي؟

هل توجد دورات مياه مخصصة للرجال حصراً وأخرى للنساء حصراً؟ هل هذا الفصل واضح التمييز (مثل الكتابة على الباب)؟ هل دورات المياه المخصصة للذكور وللإناث مفصولة مادياً عن بعضها البعض؟ هل تبعد دورات مياه الذكور والإناث مسافات متساوية ويُتاح الوصول إليها على نحو متساوٍ من جميع أقسام مجمع الإيواء الأقرب؟

إذا كانت هنالك مصابيح شغالة خاصة بمجمعات دورات المياه، فما هو مدى انتشار الضوء وفي أي اتجاه؟

ج- مراكز توزيع المياه والبنى التحتية المائية

هل هنالك أي مراكز توزيع مياه لا تبدو شعبية جداً، أو لا تُستخدم؟ هل هي قريبة من أي مرافق أخرى قد تؤثر على إمكانية الوصول إلى مراكز توزيع المياه؟

هل هنالك أي مراكز توزيع مياه تبدو شعبية للغاية؟ أين تقع؟ ما هي مسالك الوصول إلى مراكز توزيع المياه هذه؟

ما هي جميع مسالك الوصول الأكثر استخداماً من مجمعات الإيواء إلى مراكز توزيع المياه؟ هل هنالك أي مسالك لا تبدو مستخدمة؟ إلى أي مدى تبدو المسالك البديلة طويلة وغير مباشرة؟

هل توجد إنارة حول مراكز توزيع المياه؟ هل يوجد أي دليل مرئي يُبين ما إذا كان يمكن الوصول إلى مراكز توزيع المياه خلال الليل كما هو الحال خلال النهار؟

هل هنالك أي دليل (مثل آثار نار شواء قديمة) على وجود مناطق واسعة للقاءات اجتماعية ليلية بالقرب من مراكز توزيع المياه؟

هل توجد متاجر أو أكشاك بالقرب من مراكز توزيع المياه؟ هل يعمل في المتاجر أو الأكشاك رجال أم نساء؟ هل تحظى مراكز توزيع المياه القريبة من المتاجر أو الأكشاك بشعبية أكبر من تلك التي لا توجد متاجر أو أكشاك بقربها؟

د- المدارس

ما عدد المسالك المختلفة الواصلة بين مجمعات الإيواء والمدارس؟ كم من هذه المسالك مسدود بشكل جزئي أو كلي؟ هل يمكن رؤية الطريق بأكمله من مدخل المدرسة إلى مجمعات الإيواء؟

ما هي المرافق الأخرى القائمة إما بين المدرسة ومجمعات الإيواء، أو بجوار المدرسة عموماً؟ كم من هذه المرافق يُستخدم عادةً من قِبَل الرجال (مثل قاعات عرض أفلام الفيديو)؟

هل هنالك أي دليل (مثل آثار نار شواء قديمة) على وجود مناطق واسعة للقاءات اجتماعية ليلية بالقرب من المدرسة؟

هـ- مراكز التوزيع

هل يضم مركز التوزيع مدخلاً ومخرجاً منفصلين عن بعضهما؟ ما عدد المسالك ضمن المخيم أو الموقع التي تؤدي إلى كلٍّ من المدخل والمخرج؟ كم من هذه المسالك مسدود بشكل جزئي أو كلي؟

هل المسالك التي تبدأ من المخرج أعرض من المسالك التي تصل إلى المدخل؟ كم عدد الأشخاص الذين يمكنهم السير جنباً إلى جنب وهم يحملون أكياساً على طول المسالك التي تبدأ من المخرج؟

هل توجد مصابيح حول مركز التوزيع؟ إلى أين يصل نور المصابيح؟

هل توجد أي متاجر أو أكشاك بالقرب من مركز التوزيع؟ هل هنالك أي دليل (مثل آثار نار شواء قديمة) على وجود مناطق واسعة للقاءات اجتماعية ليلية بالقرب من مركز التوزيع؟

و- المناطق المراعية للنساء والمناطق المراعية للأطفال

ما هي المرافق الأخرى الموجودة بالقرب من المكان الآمن؟ ما عدد تلك المرافق الموجهة للنساء بشكل أساسي، وما عدد تلك الموجهة للرجال بشكل أساسي؟

ما مدى قرب المنطقة من واجهة المخيم؟ هل يمكن لمن لا يعيشون في المخيم الدخول إليها؟

ما مدى قرب المنطقة من مركز المخيم، أو مركز مجتمعات الإيواء إجمالاً؟ هل يمكن لجميع من يعيشون في المخيم الدخول إليها بالسهولة نفسها؟

كم تبعد المنطقة المراعية للنساء أو المنطقة المراعية للأطفال عن مجتمعات الإيواء؟ ما هي المسالك الرئيسية الواصلة من مجتمعات الإيواء إلى هذه المنطقة الآمنة؟ هل هذه المسالك مباشرة؟ ما هي المرافق الأخرى التي تمرُّ منها هذه المسالك؟ هل يوجد أكثر من مسلك دخول (وإخلاء) واحد من هذه المنطقة؟

ز- المباني الإدارية

هل المساحة الواقعة أمام المركز الإداري واسعة بما يكفي لكلِّ من المركبات (بالاتجاهين) والمشاة؟ هل يقع المركز الإداري على الطريق الرئيسية في المخيم، أم أنه مُحاط بمجمعات الإيواء؟ هل توجد أي أكشاك تجارية بالقرب من المركز الإداري؟ من يعمل في هذه الأكشاك، رجال أم نساء؟ هل يوجد أي دليل مرئي على إقامة أنشطة اجتماعية ليلية أمام المركز الإداري؟ ما نوع تلك الأنشطة؟ من يقيهما؟

ح- المدخل الرئيسي

كيف يتم التحكم بالدخول إلى المخيم والخروج منه؟ هل توجد عدة مداخل مستقلة للمركبات والمشاة؟ هل يوجد أي دليل على أن المدخل يبقى مفتوحاً 24 ساعة في اليوم؟ هل يبقى موظفو الأمن معزولين عن جميع سائقي المركبات، أم أنهم يختلطون بسائقي المركبات المنتظرين بشكلٍ عفوي وودّي؟

ط- أطراف المخيم أو الموقع

هل تخلو مجتمعات الإيواء الواقعة بالقرب من أطراف المخيم من السكان؟ هل توجد أي أكشاك تجارية بالقرب من أطراف المخيم؟ هل تُستخدم مراكز توزيع المياه الواقعة بالقرب من أطراف المخيم؟ هل توجد أكوام كبيرة من القمامة بالقرب من أطراف المخيم؟ هل توجد أي حدائق خصوصية لزراعة الخضروات بالقرب من أطراف المخيم؟

ي- الأماكن التجارية

من يذهب إلى السوق (رجال، نساء، أطفال، بالغون)؟ هل توجد أسواق معينة أو أقسام معينة من السوق يرتادها الرجال فقط بشكلٍ أساسي؟ النساء فقط؟ ما هي المسالك الرئيسية الواصلة من السوق إلى غيره من المرافق الرئيسية (المدارس، المراكز الصحية، إلخ). من يستخدم هذه المسالك؟ هل ثمة من يستخدمون مسالك بديلة أطول؟ كم تبعد الأكشاك عن بعضها في السوق؟ ما عدد النساء اللواتي يمكنهن الوقوف بين كشكين في السوق؟

الملحق 12: دليل اللجنة الدولية للإنقاذ بخصوص نقاشات مجموعة التركيز

مجموعة أدوات التقييم من اللجنة الدولية للإنقاذ - 2011

ملاحظة: يجب استخدام هذه الأداة خلال نقاشات المجموعات الصغيرة. يجب على الفريق أن يؤكد للمشاركين بأن جميع المعلومات المطروحة خلال النقاش ستبقى سرية؛ وإذا دَوّن أمين السر ملاحظات، فلن يسجل أي معلومات يمكن أن تعرّف عن الأفراد أو تربطهم بالاستجابات. بعض هذه الأسئلة ذات طبيعة حساسة. عليك أن تأخذ جميع المخاوف الأخلاقية المحتملة بعين الاعتبار قبل بدء النقاش. اطلب من المجموعة احترام السرية وعدم إفشاء أي معلومات خارج النقاش. يجب تشكيل المجموعة من أعضاء متشابهين. قادة مجتمعين، نساء، شباب، إلخ. ويجب ألا تضم أكثر من 10 إلى 12 مشاركاً، كما يجب ألا تزيد المدة عن ساعة إلى ساعة ونصف.

ميسر نقاش مجموعة التركيز:

أمين السر (إن كان ينطبق):

المنطقة الجغرافية:

التاريخ: _____ الموقع: _____

هل كانت الترجمة ضرورية من أجل المقابلة: نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم، تمت الترجمة من _____ (لغة) إلى _____ (لغة)

جنس المشاركين في نقاش مجموعة التركيز: ذكور إناث

عمر المشاركين في نقاش مجموعة التركيز:

10 - 14 سنة	<input type="checkbox"/>
15 - 19 سنة	<input type="checkbox"/>
20 - 24 سنة	<input type="checkbox"/>
25 - 40 سنة	<input type="checkbox"/>
فوق 40 سنة	<input type="checkbox"/>

الخطوات والمعلومات الأساسية قبل بدء نقاش مجموعة التركيز

- عرّف عن جميع الميسرين والمترجمين
- عرّف عن غاية النقاش:
- معلومات عامة عن منظمتك
- الهدف من نقاش مجموعة التركيز هو فهم مخاوف النساء والفتيات واحتياجاتهن
- المشاركة طوعية
- لا أحد مُجبر على الإجابة عن أي أسئلة إذا لم يرغب في ذلك
- يمكن للمشاركين مغادرة جلسة النقاش في أي وقت
- لا أحد مُجبر على إطلاع الآخرين على أسماء أو تجارب شخصية إذا لم يرغب في ذلك
- تصرّف باحترام عندما يتكلم الآخرون
- يمكن للميسر مقاطعة النقاش، لكن لسبب وحيد هو الحرص على منح الجميع فرصة للكلام وعدم هيمنة شخص واحد على النقاش

اتفقوا على السرية:

- حافظ على سرية جميع النقاشات
- لا تطلع أحداً على تفاصيل النقاش لاحقاً، سواء مع الأشخاص الذين كانوا موجودين أم لم يكونوا
- إذا سأل أحد ما، وضح بأنكم كنتم تتحدثون بشأن المشاكل الصحية للنساء والفتيات

اطلب الإذن لتدوين الملاحظات:

- لن تُذكر هوية أي شخص
- الهدف من تدوين الملاحظات هو الحرص على أن تكون المعلومات المُجمّعة دقيقة

أ- نود طرح بعض الأسئلة عليك بشأن أمن النساء والفتيات بعد الأزمة:

- 1- هل يوجد في هذا المجتمع مكانٌ قد تخشى النساء والفتيات فيه على أمنهن؟ (نهاراً؟ ليلاً؟) ما الذي يجعل هذا المكان خطراً؟
- 2- ممّن يمكن للنساء والفتيات طلب المساعدة في حال طرأت مشكلة أمنية؟
- 3- برأيك، ما الذي يمكن فعله في هذا المجتمع لإقامة بيئة آمنة للنساء والفتيات؟
- 4- صِف أنواع العنف التي واجهتها النساء والفتيات خلال الأزمة (ولا يقتصر ذلك على أعمال العنف المرتكبة من قبل العناصر الفاعلة المسلحة). عَدِّل هذا السؤال بحيث يناسب السياق المحدد.
- 5- ما الذي يحدث لمرتكبي أعمال العنف هذه ضد النساء والفتيات؟ كيف يُعاقبون؟
- 6- من دون ذكر أسماء أو الإشارة إلى أي وسيلة بعينها، ما هي برأيك فئة (فئات) النساء والفتيات التي تشعر بانعدام الأمان أكثر من غيرها أو التي هي أكثر عرضةً لمخاطر العنف؟ لماذا؟ ما هي فئة (فئات) النساء والفتيات التي تشعر بالأمان أكثر من غيرها؟ لماذا؟
- 7- كيف تُعاملُ العائلةُ المرأةَ أو الفتاة التي كانت ضحية اغتصاب أو اعتداء جنسي؟ كيف يدعمونها؟
- 8- ما الذي تفعله النساء والفتيات لحماية أنفسهن من العنف؟ ما الذي يفعله المجتمع لحمايتهن؟

ب- نود طرح بعض الأسئلة عليك بشأن الخدمات والمساعدة المتوفرة منذ الأزمة:

- 9- عندما تقع امرأة أو فتاة ضحية العنف، أي مكان تشعر بالأمان والراحة لتذهب إليه لتلقي العلاج الطبي؟
- 10- هل تتوفر للنساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا للعنف أنواع أخرى من الخدمات أو الدعم (استشارات، مجموعات نسائية، مساعدة قانونية، إلخ)؟

ج- نود طرح بعض الأسئلة عليك بشأن حادثة محتملة: كَوْن دراسة حالة بحيث تكون قصيرة وملائمة للسياق، وفيها تتعرض

- امرأة للاغتصاب وتخشى إخبار عائلتها بما حصل لها. استخدم ذلك كإطارٍ للأسئلة الواردة أدناه. احرص على عدم ذكر اسمٍ معيّن للمرأة في دراسة الحالة بحيث يبدو واضحاً أن هذا التمرين افتراضي ولا يتعلق بأي شخص معين في المجتمع.
- 11- كم شخصاً منكم يصدقون النساء اللواتي تعرضن لعنف مشابه للعنف الذي تعرضت له هذه المرأة؟
 - 12- لماذا تتردد النساء والفتيات في إطلاع الآخرين على مثل هذه التجارب؟
 - 13- إلى أين يمكن لهذه المرأة الذهاب لتلقي المساعدة المناسبة؟ ما نوع المساعدة والدعم اللذين يمكن أن تتلقاهما؟

- اشكر المشاركين على وقتهم ومساهماتهم.
- ذكر المشاركين بأن الغاية من هذا النقاش كانت فهم احتياجات النساء والفتيات ومخاوفهن منذ نشوب الأزمة بشكل أفضل.
- ذكر المشاركين بموافقتهم على حفظ السرية.
- ذكر المشاركين بعدم إطلاع أحد في المجتمع على أي معلومات أو أسماء المشاركين الآخرين.
- اسأل المشاركين عما إذا كانت لديهم أسئلة.
- إذا رغب أي شخص في الحديث على انفراد، أجب بأن الميسر وأمين السر سيكونان متاحين لذلك بعد الاجتماع.

الملحق 13: توجيهات اللجنة الدولية للإنقاذ/مفوضية اللاجئين النسائية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية خلال التقييمات



بناء القدرات لإدماج ذوي الإعاقة في البرامج المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية

الأداة الأولى: توجيهات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية في التقييمات المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي



مفوضية
اللاجئين النسائية

غاية هذه المذكرة التوجيهية

يُلقي هذا المستند نظرةً عامةً على العملية والأدوات المستخدمة عند إجراء تقييم مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديدًا النساء والفتيات ذوات الإعاقة، ومقدمي الرعاية لهم، بشأن مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجتمعاتهن، والعوائق المحتملة أمام حصولهن على خدمات الاستجابة والمشاركة في البرامج والأنشطة، واقتراحاتهن من أجل تحسين البرامج المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. يجب قراءة هذه المذكرة التوجيهية قبل تطبيق الأداة الثانية: دليل النقاش الجماعي والأداة الثالثة: دليل المقابلات الفردية. صُممت عملية التقييم هذه وأدواتها لتكون مكملاً للتقييمات الأخرى المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي المُنفَّذة في سياقات العمل الإنساني. تتوفر أمثلة عن الأدوات المعيارية لإجراء التقييمات المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ ضمن المجتمعات المتأثرة بالأزمات لدى شبكة المستجيبين لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي: <http://gbvresponders.org/>

مَن الذين نرغب في استشارتهم؟

نحن مهتمون بمعرفة وجهات نظر النساء والفتيات والفتيان والرجال من ذوي الإعاقات على اختلاف أنواعها، بمن فيهم:

- الذين لديهم صعوبة في الحركة والمشية (منذ الولادة أو بسبب عجز أصيبوا به في وقتٍ لاحقٍ من حياتهم)؛
- الذين لديهم صعوبة في الإبصار، حتى عند وضع نظارة؛
- الذين لديهم صعوبة في السمع، حتى عند استعمال أجهزة تقوية السمع؛
- الذين لديهم إعاقات ذهنية وقد يعانون من صعوبات في الفهم والتعلم وتذكُّر الأمور الجديدة؛
- الذين لديهم إعاقات عقلية ومشاكل متعلقة بالصحة العقلية؛
- الذين لديهم عدة إعاقات، والذين غالباً ما يلازمون بيوتهم، والذين قد يحتاجون مساعدةً في أمور الرعاية الشخصية.¹

في تقييمات برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي، من الأهمية بمكان استشارة النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة ومقدمات الرعاية، لفهم احتياجاتهن ووجهات نظرهن وأولوياتهن. كثيراً ما تتولى النساء والفتيات مهمة مقدِّم الرعاية لأفراد العائلة من ذوي الإعاقة، يُضاف ذلك إلى مهامهن ومسؤولياتهن الأخرى. ولعلّ النساء والفتيات كنَّ مقدمات رعاية قبل نزوحهن، أو أنهنَّ يجدنَّ أنفسهنَّ يقمن بهذا الدور الجديد عندما يصاب أحد أفراد العائلة بإعاقة جديدة خلال حالة طوارئ إنسانية. قد تكون مقدمات الرعاية معزولات وأكثر عرضةً لخطر العنف، سواء داخل المنزل أو خارجه. ومن المهم أن تشملهنَّ المشاورات بحيث تؤخذ وجهة نظرهن واحتياجاتهن بعين الاعتبار.

كيف يمكننا تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية على أفضل نحو ممكن؟

جميعنا يملك خبرات ومهارات يمكن الاعتماد عليها عند استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة. فنحن نستخدم في كل يوم الكلام والكتابة والإيماءات والصور والملصقات والأنشطة لإيصال المعلومات وفهمها. ويمكن لهذه الأساليب الأساسية أن تنفع أيضاً مع الأشخاص ذوي الإعاقة. من الهام إيجاد الأسلوب الأكثر فاعلية مع من تستشيرونه من أفراد أو مجموعات بعينها. يمكنك سؤال الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم عن أسلوب التواصل الذي يفضلونه، كما يجب أن تكون مستعداً دوماً لتجريب أسلوب بديل إذا لم تكن الطريقة مجدية. يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بمهارات وقدرات مختلفة كثيرة يمكنك الاستفادة منها في التواصل والاستشارة.

حيثما أمكن، يجب أن يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في النقاشات بشكل مباشر. إذا لم يكن الفرد مرتاحاً للتواصل معك لوحده، أو إذا لم تستطع إيجاد طريقة مناسبة للتواصل، يمكنك أيضاً أخذ المعلومات من مقدم الرعاية. ومع ذلك فإن محاولة التواصل مع الشخص ذي الإعاقة أولاً تشكل أهمية. يستطيع بعض الأفراد التواصل معك بشكل مباشر، لكنهم قد لا يرغبون في الانفصال عن مقدمي الرعاية لهم، أو قد يرغبون في تلقي الدعم من شخص يتقنون به، وبخاصة خلال عملية أخذ الموافقة. في هذه الحالات، اسمح للفرد بأن يتخذ القرار بنفسه بشأن نوع الدعم الذي يحتاج إليه، والشخص الذي يثق به لتقديم هذا الدعم.

قبل إجراء تقييمك:

- اقرأ وتعرف جيداً على توجيهات منظمة الصحة العالمية بشأن توصيات السلامة والأخلاقيات في بحث وتوثيق ورصد العنف الجنسي في حالات الطوارئ.² تأكد من أن جميع الموظفين يفهمون مبادئ هذا المستند ويقدرتون على اتباعها في عملية التقييم.
- حدد المخاطر التي قد تنجم عن استشارتك، واعمل على تخفيفها. قبل تعيين المشاركين، اجتمع بقيادة المجتمع و/أو الممثلين الحكوميين المحليين لشرح هدف التقييم. وحيثما أمكن، تواصل مع قادة الجماعات النسائية المحلية وقادة الجماعات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة - الرسميين وغير الرسميين منهم - خلال مرحلة حشد المشاركين. ينبغي توخي الحرص عند التحدث إلى مقدمي الرعاية، فقد يكونون من مرتكبي العنف، مما يحد من مشاركة الناجين قيد الاستشارة بحضور مقدم الرعاية، وقد يعرض الناجين لمخاطر أكبر.
- شدد على أن المشاركة طوعية. يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية أن يختاروا عدم المشاركة، والانسحاب في أي وقت خلال الاستشارات. راقب أي دلالات على أن الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل ليسوا مرتاحين للمشاركة في نشاط ما (مثلاً، قد يبتاهم التوتر أو الانفعال أو يشعرون في البكاء)، وتحديدًا عندما تتحدث إلى مقدم الرعاية لهم.
- احصل على الموافقة على المشاركة. كما هي الحال في جميع الأنشطة، يجب على الموظفين المعنيين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي الحصول على موافقة الأفراد قبل مشاركتهم في التقييم. يجب إطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية على سبب إجرائك هذه الاستشارات. كما يجب أن تعلموا بكيفية استعمالك ومشاركتك للمعلومات التي يقدمونها. إذا لم يرغب المشاركون في المشاركة أو متابعة الاستشارة بعد بدئها، يجب ألا يؤثر ذلك على الخدمات التي يتلقونها بالأصل أو على فرصهم في الحصول على الخدمات المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في المستقبل. وبالنسبة إلى المشاركين المهتمين ممن تقل أعمارهم عن 18 عاماً (مثلاً، المراهقين ذوي الإعاقة وإخوتهم)، يجب كذلك الحصول على موافقة أحد والديهم أو أوصيائهم. ينبغي عند اتخاذ إجراءات الحصول على الموافقة اتباع المبادئ والتوجيهات الواردة في المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بما يتوافق مع العمر والمستويات النمائية. قد يختار بعض البالغين ذوي الإعاقة الذهنية مشاركة شخص موثوق معهم في عملية الموافقة و/أو الاستشارة، مثل مقدم رعاية أو فرد من العائلة أو صديق. ويجب سؤالهم مسبقاً وعلى أفراد عما إذا كانت تلك هي الحال.
- كن واضحاً وصريحاً مع المشاركين بشأن غاية الاستشارة وماهية الخدمات التي يمكن أو لا يمكن لمنظمتك تقديمها. ينبغي للمشاركين أن يفهموا أن غاية الاستشارة هي تحسين فهم كيفية شمل الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم في الأنشطة القائمة أصلاً المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وكيف يمكن للناجين الحصول على الخدمات القائمة أصلاً. لن تؤدي الاستشارة إلى تأسيس خدمات جديدة.

- قد يستغرق الأشخاص ذوو الإعاقة، وخاصةً النساء والفتيات، بعض الوقت لإطلاعك على وجهات نظرهم. قد لا يكونون قد شاركوا من قبل في نشاط مماثل، وقد لا يكونون معتادين على سؤال الناس عن آرائهم. كما أنهم قد يحتاجون إلى بعض الوقت ليَشعروا بالأمان والراحة. في هذه الحالة، حاول التحدث إليهم عبر سلسلة من اللقاءات، واللجوء إلى أساليب مختلفة، مثل الأنشطة التشاركية والنقاشات الجماعية أو المقابلات الأكثر خصوصية (انظر الأداة الثانية والأداة الثالثة للاطلاع على التوجيهات ذات الصلة). ابدأ النقاشات بالحديث عن مواضيع عامة ثم انتقل إلى مواضيع أكثر حساسية مع ازدياد شعور المشاركين بالراحة. وجه النقاشات الجماعية نحو الحوارات العامة، لا الشخصية، بحيث لا يشعر الأشخاص أنهم مضطرون إلى الإفصاح عن تجاربهم الخاصة في مجال العنف.
- احرص على توفير موظف مدرب آخر للتحدث على أفراد إلى المشاركين الذين يتطلّبون دعماً إضافياً من الناحية النفسية أو العاطفية، و/أو إحالة إلى خدمات أخرى. يجب أن يكون لدى هذا الموظف خبرة في العمل مع الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عليك أن تتحلّى بالمرونة بشأن موعد إجراء الاستشارات ومكانها. ويجب على فريق التقييم محاولة التكيّف قدر الإمكان مع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إجراء الاستشارات في أقرب مكان ممكن من منازلهم، مع وضع سلامة المشاركين على رأس الأولويات.
- احرص على شمل مُقدّمي الرعاية بالتقييم. ويجب استشارتهم بشكل منفصل بشأن تجاربهم واحتياجاتهم الشخصية.

النقاشات الجماعية

- يفضّل إجراء النقاشات الجماعية مع 8 - 10 مشاركين، وينبغي ألا تستغرق أكثر من 90 دقيقة. إذا استغرقت المجموعات زمناً أطول من ذلك لإنجاز جميع الأنشطة الواردة في دليل النقاشات الجماعية (انظر الأداة الثانية)، فقد ترغب في إجراء الجزأين (أ) و(ب) في يوم ما، والجزأين (ج) و(د) في يوم آخر، وذلك في حال استعداد المشاركين وقدرتهم على العودة لاحقاً.
- يجب إجراء النقاشات الجماعية مع الرجال والنساء بشكل منفصل من أجل جمع معلومات مفصلة عن احتياجاتهم المحددة والمختلفة. يجب أن تتولى نساء قيادة النقاشات التي تُجرى مع نساء أخريات حرصاً على أن يكون المكان مريحاً وآمناً وأن تشعر المشاركات بحرية التعبير عن آرائهن، بما في ذلك التكلم عن العنف الذي تعرضن له، وذلك تماشياً مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن التقييمات المعنية بالعنف.
- يمكن للأشخاص الذين لديهم أنواع مختلفة من الإعاقات المشاركة في النقاش الجماعي نفسه، بحسب مهاراتهم وقدرتهم على التواصل. قد يكون ضرورياً تشكيل مجموعات منفصلة و/أو محددة من أجل تيسير المشاركة الفعالة للفئات التالية:
- المراهقات والشابات ذوات الإعاقة؛
- الأشخاص المصابون بالصمم والذين يستعملون لغة الإشارة للتواصل؛
- الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية الذين قد يفضلون أسلوب الرسم أو القصص أو الصور لإثارة النقاش. في هذه الحالات، قد يكون ضرورياً تشكيل مجموعات أصغر (4 - 6 مشاركين).

في بعض الأوضاع، قد تُحقّق الفعالية الفُضلى من خلال تخصيص مجموعة منفصلة للأشخاص ذوي الإعاقات الحديثة (مثلاً، الذين نجمت إعاقتهم عن إصابات حرب) لاستطلاع ما يقلقهم تحديداً. كما قد يكون مفيداً إجراء نقاشات أو أنشطة مستقلة موازية مع مُقَدّمي الرعاية والأشخاص ذوي الإعاقة في المكان نفسه أو في مكان آخر قريب. فمن شأن ذلك إنشاء حيّز آمن يتيح لكل مجموعة استكشاف مخاوفها المختلفة، وقد يخفف العبء عن كاهل مُقَدّمي الرعاية الذين لن يضطروا عندها إلى المجيء في أيام متعددة، كما يزيد مشاركة الأشخاص الذين لم يعتادوا الانفصال عن مُقَدّمي الرعاية لهم.

انظر الأداة الثانية: دليل النقاشات الجماعية

المقابلات الفردية شبه المنظمة

يمكن اللجوء إلى المقابلات الفردية شبه المنظمة مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومُقَدّمي الرعاية لهم ممّن هم معزولون في منازلهم، وأولئك المصابين بإعاقات عقلية ممّن يفضلون التواصل الفردي ضمن بيئة مألوفة لهم. حيثما أمكن، يجب إجراء المقابلات مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر، غير أنه يمكنهم اختيار وجود أشخاص آخرين لمساعدتهم خلال المشاركة. في بعض الحالات التي يتعذر فيها إيجاد طريقة للتواصل، يمكن جمع المعلومات من مُقَدّمي الرعاية. ويجب موازنة المخاطر وفقاً للمبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، مما قد يحتم إعادة النظر في إجراء المقابلة. سيساعدك دليل المقابلات الفردية (انظر الأداة الثالثة) في تحديد معلومات أخرى قد تفيد في تصميم البرامج وتنفيذها.

انظر الأداة الثالثة: دليل المقابلات الفردية

ملاحظات:

1- مقتبس من أسئلة مجموعة واشنطن عن الإعاقة. http://www.cdc.gov/nchs/washington_group/wg_questions.htm

2- <http://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/9789241595681/en/>

لتنزيل مجموعة الأدوات الكاملة للممارسين في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتقرير "أرى ذلك ممكناً": بناء القدرات لإدماج ذوي الإعاقة في البرامج المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية وقصص التغيير، يرجى زيارة الموقع http://wrc.ms/disability_GB.

الملحق 14: نموذج تدقيق الخدمات - القطاع الأمني

يرجى الانتباه إلى ضرورة تعديل النماذج على المستوى الميداني. سيكون لكل قطاع (الصحة، خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، الأمن، القانون، إلخ) معايير تدقيق مختلفة. للاطلاع على مزيد من نماذج القطاعات، انظر: مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي ورشة عمل عن أدوات تقييم وتحليل الأوضاع في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ (2012) في الموقع gbvaor.net.

الأمن / الشرطة - الوقاية			
تعليق	النشاط	موجودة؟	
		لا	نعم
(سجل تعليقاً حول أعداد الإناث والذكور)	ممارسات التوظيف المُحققة للتوازن بين الجنسين في سلك الشرطة وقوات حفظ السلام		
	المساواة بين الجنسين في مناصب السلطة وصنع القرار في سلك الشرطة وقوات حفظ السلام		
	قواعد السلوك الشخصي المُطبقة في سلك الشرطة وقوات حفظ السلام والجيش المحلي		
	الآليات المتبعة للإبلاغ عن انتهاكات قواعد السلوك		
	يشارك الأمن/الشرطة في تخطيط المواقع لتقليل المخاطر (في أوضاع اللاجئين/الأشخاص النازحين داخلياً)		
	تعمل الشرطة وقوات حفظ السلام مع المجتمع لتحديد الأوضاع المرتفعة الخطورة وحلها		
(سجل تعليقاً حول أعداد المتدربين)	التدريب المستمر للشرطة وموظفي الأمن والمجتمع في مجال القوانين الدولية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي		
	الخفارة المجتمعية، بما فيها تسيير دوريات في المناطق المرتفعة الخطورة		

الأمن / الشرطة - الاستجابة			
(تعد هذه من مسؤوليات الشرطة وغيرها من قوات الأمن المكلفة بالاستجابة للإبلاغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي)			
تعليق	النشاط	موجودة؟	
		لا	نعم
	خدمات على مدار الساعة (عند الطلب) مع توفير أشخاص مُدربين من الجنس نفسه لإجراء المقابلات		
	التقييم باستعمال نموذج موحد للإبلاغ عن الحوادث		
	إجراء المقابلة مع الناجي في مكان خصوصي		
	التخطيط للحفاظ على سلامة الناجي		
	جمع/تخزين الأدلة		
	توفير الإحالات بالاستعانة بدليل المنظمات التي تقدم خدمات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي وخدمات تكميلية		
	المرافقة إلى الخدمات الصحية، حسب الاقتضاء		
	التحقيق في الجريمة المزعومة		
	توقيف الجاني		
	تسجيل جميع التدابير، بما فيها المتابعة		
	تجميع تقارير الحوادث شهرياً وتحليلها		
	مشاركة البيانات حسب طلب منسق حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي/الوكالة الرئيسية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي		
	حدّد مسؤول الاتصال في الوكالة لتولي المشاركة في اجتماعات التنسيق المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي		

الملحق 15: تمرين وضع الخرائط من منظمة اليونيسف ومنظمة كير

زُر المجتمع واطلب من أفراده مساعدتك في اختيار مكانٍ عامٍ لعقد نقاشٍ مجتمعي، على أن يكون من السهل الوصول إلى هذا المكان وأن يتسع لحوالي 20 شخصاً. أعلم أفراد المجتمع بأن النقاش سيركز على المسائل المتعلقة بسلامة النساء والفتيات في مجتمعهم وأمنهن. وأعلمهم أنك مهتمٌ بتحديد المناطق الجغرافية أو المساحات المادية التي قد تتعرض النساء فيها للأذى، بما فيه العنف البدني أو الجنسي. أعلمهم أنك مهتمٌ أيضاً بتحديد الموارد المتاحة للنساء والفتيات. احرص على دعوة كلِّ من الرجال والنساء إلى المشاركة في التقييم المجتمعي المعني بوضع الخرائط. بعد جمع ما لا يقلُّ عن 10 إلى 20 شخصاً في الموقع المُختار، اتبع المخطط المذكور أدناه لإتمام تقييمك.

- 1- عرّف عن هدف زيارتك، وقمّ مدي اهتمام الناس وتوفّرهم. وضّح أنك مهتم بمعرفة الأماكن التي قد تتعرض فيها سلامة النساء والفتيات وأمنهن للخطر وأسبابه في هذا المجتمع.
- 2- اطلب أن يقوم شخصٌ ما برسم خريطة للمجتمع أو للمنطقة المطلوبة.
- 3- سيقيم البعض عفويّاً بالتقاط عودٍ والرسم على الأرض. أما البعض الآخر فسيتحدثون حولهم عن أوراق وأقلام. جهّز هذه المواد لإتاحتها لمن يرغب، إن كان ذلك مناسباً.
- 4- مع بدء ظهور معالم الخريطة، سيتقدم أفرادٌ آخرون من المجتمع للمشاركة. أتيح للناس مساحةً ومتسعاً من الوقت. لا تستعجل إتمام العملية. مع ظهور معالم الخريطة، اطلب من الناس الإشارة إلى الأماكن التي تتعرض فيها النساء والفتيات لمختلف أنواع العنف، كالعنف البدني والعنف الجنسي والتحرش الجنسي وغيرها.
- 5- انتظر حتى ينتهي الناس تماماً، ثم ابدأ بطرح الأسئلة. بعدها راجع النتاج البصري واطرح أسئلة عن سبب تحديد الناس لعدة مناطق على أنها مناطق خطيرة، وعن أنواع العنف التي قد تكون النساء والفتيات في خطر التعرض لها ضمن هذه المناطق، وعن الأسباب التي تدفع الناس للاعتقاد بوجود هذا الخطر. صغ أسئلتك بحيث تكون مفتوحة وبعيدة عن إطلاق الأحكام. اعتمد على البحث والاستقصاء، وأظهر اهتمامك، وافتح المجال أمام الناس للكلام.
- 6- اطلب من الناس العودة إلى الخريطة (الخرائط) وسجّل الأماكن التي يمكن للنساء والفتيات قصدها لتلقي المساعدة من أجل التعامل مع العنف، سواءً من ناحية تحسين الحماية للوقاية من العنف، أو من ناحية تلقي الخدمات بعد وقوع حادثة العنف.
- 7- اجمع جميع النتاجات البصرية وسجّلها، سواءً رُسمت على الأرض أو على عدة أوراق. كن دقيقاً وسجّل معلومات تعرّف عن المؤلف (المكان والزمان وأسماء المشاركين، إذا أمكن).

اختم التمرين بشكر جميع المشاركين على ما قدموه من مساعدة، وأعلمهم بما ستفعله بالمعلومات التي جمعتها.

نموذج عن الأسئلة المساعدة في نشاط التقييم المجتمعي المعني بوضع الخرائط

- ما هي المناطق الرئيسية التي يشعر النساء والأطفال فيها بالضعف أو التعرض للخطر؟
- هل يوجد في المجتمع أفرادٌ معروفون بأنهم يمثلون تهديداً للنساء أو الأطفال؟
- هل تتوفر للنساء خدماتٌ معنوية بالعنف الأسري أو بالاعتداءات الجنسية/ الاغتصاب؟ أين تقع؟
- بمن يثق أفراد المجتمع لمساعدتهم في التعامل مع العنف الأسري أو الاعتداءات الجنسية/ الاغتصاب؟
- أين تقع الخدمات الصحية؟
- هل تتوفر خدمات الصحة النفسية؟ أين؟
- هل توجد في المنطقة أي جماعات نسائية أو مراكز للموارد؟
- إلى أين يتوجّه الناس لمعالجة المخاوف أو المسائل الأمنية؟
- هل توجد في المجتمع أماكن يُعد من الأمن للنساء الذهاب إليها؟

مأخوذ بتصرّف عن منظمة كير. تقرير تقييمي للمسائل والاستجابات تجاه العنف الجنسي - مخيمات داداب للاجئين، كينيا. تشرين الأول/أكتوبر 1998.

الملحق 16: نموذج عن أداة تقدير تكاليف يمكن مواءمتها لتناسب المجموعة الفرعية

تم تطوير هذه الأداة من قِبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف توفير المعلومات لحكومات كلِّ من إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتيمور-ليشتي بشأن الموارد اللازمة لضمان استجابة شاملة متعددة القطاعات تلبي احتياجات الناجين، وذلك تماشياً مع خطط العمل أو التشريعات الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة. يرجى الانتباه إلى ضرورة إنشائها ومواءمتها على المستوى الميداني للآزمات الإنسانية.

يعطي الموجز أدناه فكرة عن نوع المعلومات المطلوب جمعها من أجل تمرين تقدير تكاليف يستند إلى تحديد المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لحزمة الخدمات الأساسية الدنيا المناسبة لسياقها. يتطلب تمرين تقدير التكاليف خطوات أكثر من تلك المشروحة أدناه. يرجى الاطلاع على أداة تقدير التكاليف الكاملة بصيغة مستند إكسل (تضم عدة ورقات عمل) عبر هذا الرابط: <http://asiapacific.unwomen.org/en/digital-library/publications/2016/06/a-costing-tool-for-action>

تختلف أداة تقدير التكاليف المُعدَّة لمجموعة فرعية معنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي عن أداة تقدير التكاليف المُعدَّة لمنظمة فردية اختلافاً ملحوظاً، لأنها يجب أن تستوعب مختلف أنواع البرمجة والاحتياجات ومستوياتها وأساليبها في مختلف المناطق الجغرافية. وإذا استُخدمت كجزء من التخطيط لدورة البرنامج الإنساني، فمن المرجح أيضاً ألا تغطي سوى فترة عام واحد، لكن إذا استُخدمت في تحديد استراتيجية أو خارطة طريق لعدة أعوام، فمن الممكن أن تغطي فترة عدة أعوام. ومع أنه يجوز للمنسق استشارة المنظمات الأعضاء بشأن أدواتها المعتمدة، فمن غير المنصوح به استخدام أداة عائدة لمنظمة واحدة من أجل تقدير تكاليف الاستجابة الإنسانية الشاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي.

قبل البدء بتمرين تقدير التكاليف، يجب على المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التباحث مع العناصر التنموية الفاعلة في سياقها نفسه لمعرفة ما إذا كانت تستعمل أدوات تقدير تكاليف مشتركة بين الوكالات خاصة ببلد بعينه، بحيث تكون مشابهة لهذه الأداة. كما يمكن للمنسقين استشارة مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي بحثاً عن أمثلة أخرى عن أدوات تقدير التكاليف.

حزمة الخدمات الأساسية الدنيا			
السنة 3	السنة 2	السنة 1	
		✓	1- الخط الساخن (42 ساعة)
			2- المركز الجامع للأزمات
		✓	مستشفى 150
	✓		مستشفى الأم والطفل
			3- المآوي
		✓	المقاطعة 1
		✓	المقاطعة 2
	✓		المقاطعة 3
	✓		المقاطعة 4
	✓		المقاطعة 5
✓			المقاطعة 6
✓			المقاطعة 7
✓			المقاطعة 8
			4- الخدمات الاستشارية
		✓	عيادات صحية ريفية تدريبية
✓	✓		مدارس تدريبية
✓	✓	✓	أماكن عمل تدريبية
			5- إنفاذ القانون والعدالة
✓	✓	✓	مكتب خاص مع موظفين مدربين في مجال العنف ضد المرأة ضمن أقسام الشرطة الإقليمية
✓			محكمة متخصصة في قضايا العنف ضد المرأة
	✓		وحدة وساطة متنقلة تدريبية للمناطق الريفية غير المؤهلة بطرق
			تعزيز قدرات الوحدة الطبية المعنية بالعنف فيما يخص القرارات المراعية للنوع الاجتماعي
✓	✓	✓	تدريب جميع الوحدات الطبية المعنية بالعنف بحلول نهاية السنوات الثلاث
✓			6- شبكة الإحالة
✓	✓	✓	7- بناء قدرات الأطراف المعنية

حزمة الخدمات الأساسية الدنيا: التقديرات الإجمالية للتكاليف السنوية

المجموع (يشمل جميع المرافق)		السنة 3		السنة 2		السنة 1		
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع		
(بالدولار الأمريكي)	(بالدولار الأمريكي)	(بالعملة الوطنية)	(بالدولار الأمريكي)	(بالعملة الوطنية)	(بالدولار الأمريكي)	(بالعملة الوطنية)		
0								الخط الساخن الوطني (24 ساعة)
0							مستشفى 150	المركز الجامع للأزمات
0							مستشفى الأم والطفل	
0							المأوى 1	المأوي
0							المأوى 2	
0							المأوى 3	
0							المأوى 4	
0							المأوى 5	
0							المأوى 6	
0							المأوى 7	
0							المأوى 8	
0							عيادات صحية ريفية تجريبية (عدد العيادات)	الخدمات الاستشارية
0							مدارس تجريبية (عدد المدارس)	
0							أماكن عمل تجريبية (عدد أماكن العمل)	
0							مكتب خاص مع موظفين مدربين في مجال العنف ضد المرأة ضمن أقسام الشرطة الإقليمية (عدد أقسام الشرطة)	إنفاذ القانون والعدالة
0							محكمة متخصصة في قضايا العنف ضد المرأة (عدد المحاكم)	
0							وحدة وساطة متنقلة تجريبية (عدد وحدات الوساطة المتنقلة التجريبية)	
0							تدريب جميع الوحدات الطبية المعنية بالعنف بحلول نهاية السنة الثالثة (عدد المقاطعات)	
0	0	0	0	0	0	0		المجموع
مقسوماً على صفر!	% من الناتج المحلي الإجمالي							

الملحق 17: المعايير والأنشطة المنقذة للحياة فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

تضم القائمة أدناه الأنشطة الأكثر صلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ التي تستوفي معايير إنقاذ الحياة الصادرة عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (2010)، بالإضافة إلى الأنشطة الممولة من أجل المجموعات/المجموعات الفرعية الأخرى والتي يمكن دمجها بالتدخلات في حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة النص الكامل لمستند معايير إنقاذ الحياة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

<p>تقوية و/أو توزيع الموظفين المعيّنين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل تطبيق استجابة برامجية للعنف المبني على النوع الاجتماعي بحيث تكون مشتركة بين الوكالات ومتعددة القطاعات، بما في ذلك التأكد من توفير خدمات مُتاحة وسرية ومركزة على الناجين من أجل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتأكد من التصدي له على النحو الملائم في جميع القطاعات. في سياق الطوارئ، وكأولوية أولى، يجب دعم مُقدّمي الخدمات الصحية بالمستلزمات ذات الصلة والحرص على وضع مجموعة من التدخلات النفسية الاجتماعية المناسبة وجعلها مُتاحة.</p>	<p>العنف المبني على النوع الاجتماعي</p>
<p>تحديد المناطق المرتفعة الخطورة والعوامل التي تؤدي إلى حدوث العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالة الطوارئ و(بالتعاون مع جهات أخرى) تمثين/وضع استراتيجيات وقائية بما فيها إتاحة سبيل آمن إلى مصادر الوقود (وفقاً للمبادئ التوجيهية الأمانة الصادرة عن فرقة العاملة التابعة للجنة المشتركة بين الوكالات).</p>	
<p>تحسين وصول الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى الإبلاغ الآمن والمناسب، والمتابعة، والحماية، بما فيها لدى الشرطة (وتحديداً النساء من أفراد الشرطة) أو غيرهم من موظفي الأمن عند توفرهم.</p>	
<p>تحديد حالات الأطفال الآخرين المعرضين بشدة للخطر وتسجيلها وإحالتها ومتابعتها، بمن فيهم الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي وغيره من أشكال العنف، والأطفال غير القادرين على الحصول على الخدمات الأساسية وأولئك الذين يحتاجون إلى تدابير خاصة للحماية في سياق الاستجابة لحالة طوارئ محددة.</p>	<p>حماية الطفولة</p>
<p>المناصرة، وزيادة التوعية، والتدريب على المهارات الحياتية، وكسب العيش في سياق الاستجابة لحالة طوارئ محددة.</p>	
<p>تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتأثرين بحالة الطوارئ، مثلاً من خلال توفير الأماكن المُراعِية للأطفال وغيرها من التدخلات القائمة على المجتمع، والعودة إلى المدارس أو التعليم في حالات الطوارئ، والإحالة إلى خدمات الصحة العقلية عند توفر الخبرات في سياق الاستجابة لحالة طوارئ محددة.</p>	
<p>نشر فرق الحماية الطارئة في حالات الكوارث والطوارئ.</p>	<p>الحماية</p>
<p>تحديد آليات الحماية القائمة على المجتمع وتقويتها/إنشاؤها في سياق الاستجابة لحالة طوارئ محددة. وذلك بالتنسيق مع مجموعة الصحة.</p>	
<p>تقديم الدعم النفسي الاجتماعي المنقذ للحياة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحديدًا كبار السن. تقديم المعلومات المنقذة للحياة للسكان المتأثرين.</p>	
<p>دعم التدابير الرامية إلى ضمان إتاحة سبل العدالة، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص النازحين داخلياً والنساء والأطفال. (مثلاً، تقييمات الاحتياجات في مجال القضاء والأمن؛ دعم المشورات القانونية وخدمات المساعدين القانونيين في المناطق المتأثرة بالنزاعات) في سياق الاستجابة لحالة طوارئ محددة.</p>	
<p>الدعم الطبي (بما فيه النفسي) للناجين من العنف الجنسي. يمكن أن تتضمن الأنشطة إطلاع الطاقم الصحي على المستجدات في مجال التدبير السريري لبروتوكولات حالات العنف الجنسي؛ وتوفير الأدوية والمواد (بما فيها معدات الصحة الإنجابية) في سياق الاستجابة لحالة طوارئ محددة.</p>	<p>الصحة</p>
<p>دعم تقديم الإسعافات النفسية الأولية - حماية الأشخاص ذوي الاضطرابات العقلية الشديدة ورعايتهم (سلوك انتحاري، ذهان، اكتئاب شديد، وتعاطي مواد الإدمان) في المجتمعات والمؤسسات.</p>	

<p>المساعدة في إيصال الخدمات الأساسية المُنفذة للحياة إلى حين إنشاء الخدمات.</p> <p>الدعوة إلى وصول المساعدة الإنسانية لإتاحة تنفيذ الأنشطة المُنفذة للحياة في البيئات المجتمعية بالتنسيق مع مجموعة/قطاع الحماية.</p>	<p>تنسيق المخيمات وإدارتها</p>
<p>المهارات والدعم الأساسيان المنقذان للحياة مثل المعلومات عن العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والحد من خطر الألغام/الذخائر غير المنفجرة، فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، والمجال النفسي الاجتماعي، والتغذية، والصحة، والنظافة.</p>	<p>التعليم</p>
<p>لوازم النظافة الصحية والصرف الصحي (بما فيها تلك الخاصة بالنساء والفتيات) وزيادة التوعية.</p>	<p>توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية</p>
<p>تقديم الدعم لجهود التنسيق خلال الكوارث الجديدة. تمويل التنسيق بين المجموعات/القطاعات، سيُقدّم الدعم لـ (منسق المجموعة فقط) حصراً في حالات الطوارئ الجديدة وحصراً تحت نافذة الاستجابة السريعة حيثما توجد حاجة مُثبتة للدعم. يجب أن يكون هذا الشخص المسؤول عن التنسيق جزءاً من مشروع أكبر للوكالة مُنح الأولوية من قبل المنسق المقيم/المنسق الإنساني والفريق القطري الإنساني. لن يحظى التنسيق بالدعم في المشاريع القائمة بذاتها.</p>	<p>التداخل: التنسيق</p>

الملحق 18: قائمة المواضيع التدريبية في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي

توجد عدة مصادر تدريبية على المستوى العالمي أو خاصة ببلدان بعينها في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. بعد إجراء تقييم للاحتياجات التدريبية، قد تختار المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مواءمة مناهج تدريبي معين ليناسب وضعا أو إطاراً زمنياً ما، وذلك للتأكد من تناغم التدريب بين مختلف المواقع الجغرافية والفئات المُستهدفة بالاستجابة.

العدد المقترح للأيام	الموضوع	أهداف التدريب	لازم؟ (نعم/لا)
يوم واحد	النوع الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> تعريف "النوع الاجتماعي" توضيح أهمية إدراك مفاهيم النوع الاجتماعي عند تنفيذ أعمال في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي تبيان الفهم لأدوار نوعهم الاجتماعي، ونوعهم الاجتماعي، في مجتمعهم شرح كيف يمكن لمسائل النوع الاجتماعي تعريض النساء والفتيات للخطر شرح مفهوم النوع الاجتماعي في إطار أدوار نوعهم الاجتماعي، والنوع الاجتماعي في مجتمعهم شرح كيف يمكن لمسائل النوع الاجتماعي تعريض النساء والفتيات للخطر شرح مفهوم النوع الاجتماعي بلغتهم الأصلية من دون استخدام كلمة "نوع اجتماعي" 	
نصف يوم	مفاهيم السلطة وإساءة استخدام السلطة، والضَّعْف وانعدام الخيارات، وأشكال العنف المختلفة	<ul style="list-style-type: none"> تحديد أربع صفات لكلٍ من الأشخاص الذين يمتلكون السلطة وأولئك الذين لا يمتلكون السلطة في المجتمع شرح أربعة أشكالٍ مختلفة للعنف 	
يوم واحد	العنف المبني على النوع الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي. تحديد أسباب العنف المبني على النوع الاجتماعي والعوامل المساهمة في حدوثه مناقشة دور السلطة في العنف المبني على النوع الاجتماعي تحديد حقوق الإنسان التي تُنتهك من خلال أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي. تحديد أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. مناقشة العواقب البدنية والنفسية والاجتماعية التي قد يواجهها الناجون من العنف المبني على النوع الاجتماعي 	
نصف يوم	نظرة عامة على البرنامج المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وأدوار الموظفين ومسؤولياتهم	<ul style="list-style-type: none"> إظهار فهم التوصيف الوظيفي للفرد شرح العلاقة بين مختلف توصيفات الوظائف والبرنامج العام المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي 	

العدد المقترح للأيام	الموضوع	أهداف التدريب	لازم؟ (نعم/لا)
يوم ونصف يوم	الوقاية والاستجابة	<ul style="list-style-type: none"> • تعريف أنشطة الوقاية. شرح أربعة أنشطة وقاية. تحديد أربع فئات من الناس الذين يجب أن تتوجه إليهم أنشطة الوقاية. مناقشة الدور الذي يلعبه المجتمع في الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. تعريف أنشطة الاستجابة. تحديد أربعة قطاعات رئيسية من شأنها مساعدة الناجي من العنف المبني على النوع الاجتماعي. تحديد أربعة إجراءات استجابة من الجهات الفاعلة في المجال الصحي. تحديد أربعة أنشطة استجابة من الجهات الفاعلة في المجال النفسي الاجتماعي • تحديد إجراءات استجابة من الجهات الفاعلة القانونية/القضائية • تحديد إجراءات استجابة من الجهات الفاعلة الأمنية 	
يوم واحد	المبادئ التوجيهية في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد المبادئ الموجهة الرئيسية الثلاثة • شرح ثلاث طرقٍ يحافظ الموظفون من خلالها على السريّة • شرح ثلاث طرقٍ يحترم الموظفون من خلالها الناجي • شرح إجراءات يمكن للموظفين اتخاذها لضمان أمن الناجي • شرح إجراءات يمكن للموظفين اتخاذها لضمان أمنهم 	
يوم واحد	العنف المنزلي	<ul style="list-style-type: none"> • تعريف العنف المنزلي • شرح العنف المنزلي بلغتهم الأصلية • تحديد اثنين من الآثار النفسية اللاحقة، وتوضيح احتياجات الناجين فيما يتعلّق بهما • تحديد اثنين من النتائج الصحية وشرح احتياجات الناجي • تحديد اثنين من التهديدات المحتملة لسلامة الموظفين وكيف يمكن تجنبها عند العمل مع حالات العنف المنزلي • تحديد اثنين من أهداف تقديم الاستشارة للناجين من العنف المنزلي • تحديد إجراء إيجابي واحد وإجراء سلبي محتمل واحد يمكن أن تتخذهما الشرطة والنظام القضائي في سياق استجابتهما لحالات العنف المنزلي • مناقشة الطرق التقليدية المتبعة في التعامل مع العنف المنزلي 	

العدد المقترح للأيام	الموضوع	أهداف التدريب	لازم؟ (نعم/لا)
يوم واحد	الإساءة والاستغلال الجنسيان	<ul style="list-style-type: none"> مناقشة دور السلطة في الاستغلال تحديد اثنين من الآثار النفسية اللاحقة، وتوضيح احتياجات الناجين فيما يتعلق بهما تحديد اثنين من النتائج الصحية وشرح احتياجات الناجي شرح قواعد سلوك الموظفين الخاصة بالوكالة، وغيرها من الدلائل الموجهة لأداء الموظفين في المكان المعني شرح إجراء الإبلاغ عن حالات الاستغلال الجنسي 	
يومان	الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والإساءة، بما فيها الإساءة الجنسية للأطفال	<ul style="list-style-type: none"> تحديد ثلاثة أسباب للوفاة التالية للاغتصاب تحديد اثنين من الآثار النفسية اللاحقة، وتوضيح احتياجات الناجين فيما يتعلق بهما تحديد اثنين من النتائج الصحية وشرح احتياجات الناجي تحديد أربعة آثار صحية لاحقة محتملة وأربعة آثار نفسية اجتماعية لاحقة محتملة تشترك فيها معظم أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي تعريف مفهوم "لوم الضحية" وشرح ثلاث طرق يمكن أن تفضي إلى زيادة الضرر والصدمة مناقشة علامات صدمة الاغتصاب شرح كيف سينتفع الموظفون بفهمهم للآثار اللاحقة في تزويد الناجي بمعلومات عن الموارد المتوفرة 	
يومان	إدارة الحالات	<ul style="list-style-type: none"> شرح الخطوات الواردة في أحد نماذج إدارة الحالات عند العمل مع الناجين، وتطبيقها فهم مختلف احتياجات الناجين والقدرة على إجراء تقييم أكثر شمولاً، مع أخذ مختلف الاحتياجات بعين الاعتبار تحديد المعرفة والمهارات الأساسية اللازمة للعمل مع الناجين تعريف جميع المصطلحات المستخدمة عند الإدخال والتقييم 	
يوم واحد	حقوق الإنسان	<ul style="list-style-type: none"> تعريف ماهية "الحق الإنساني" تحديد خمسة من حقوق الإنسان المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وشرحها تحديد صكوك/وثائق حقوق الإنسان ذات الصلة 	
نصف يوم	الاستجابة الصحية	<ul style="list-style-type: none"> تحديد أربعة أدوار/مسؤوليات للعناصر الفاعلة في المجال الصحي خلال الاستجابة مناقشة طرق ضمان مشاركة العناصر الفاعلة في المجال الصحي وتقديمها خدمات أخلاقية 	

العدد المقترح للأيام	الموضوع	أهداف التدريب	لازم؟ (نعم/لا)
3 أيام	الاستجابة العاطفية/النفسية الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد أربعة أدوار/مسؤوليات للعناصر الفاعلة في المجال النفسي الاجتماعي خلال الاستجابة ● شرح الفرق بين الاستماع الإيجابي وإسداء المشورة ● توضيح الدعم العاطفي والاستماع الإيجابي من خلال أسلوب لعب الأدوار في ثلاث حالات مختلفة من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي ● تعريف تقديم الاستشارة وفهم أهدافها ● تسمية غابيتين مرجوتين من تقديم الاستشارة لناج من الاعتصاب ● باستخدام أسلوب لعب الأدوار، توضيح القدرة على إجراء مقابلة مع ناج من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وجمع المعلومات، وتقييم الحالة العاطفية، وتوفير الدعم العاطفي 	
يوم واحد	الاستجابة الأمنية والقضائية	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد الأدوار/المسؤوليات الرئيسية للشرطة في الاستجابة لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي ● تبيان فهم عام للقوانين ذات الصلة ● تحديد ثلاثة احتياجات للناجين في مجال المناصرة عند مواجهة النظام القضائي الشرعي 	
يوم واحد	الإعلام والتثقيف والاتصال، وتغيير السلوك	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد أربع خطوات لإعداد مواد خاصة بالإعلام والتثقيف والاتصال ● توضيح أهمية الإعلام والتثقيف والاتصال الموجّه ● تحديد طريقتين لتقييم تأثيرات الإعلام والتثقيف والاتصال 	
يوم واحد	العنف المبني على النوع الاجتماعي والتدخلات النقدية	<ul style="list-style-type: none"> ● فهم كيف تشكل التدخلات النقدية جزءاً من إصلاحات العمل الإنساني لخلق استجابة أكثر فاعلية تجاه العنف المبني على النوع الاجتماعي ● عرض أمثلة عن البرمجة القائمة على النقد ضمن الاستجابات المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي و/أو غيرها من القطاعات الأساسية ● تحديد جوانب البرمجة القائمة على النقد التي قد تساهم في أليات العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقات العمل الإنساني، أو تبذل هذه الأليات ● التوصية بتدابير الحد من المخاطر لأخذها بعين الاعتبار عند تصميم التدخلات النقدية وتنفيذها 	

العدد المقترح للأيام	الموضوع	أهداف التدريب	لازم؟ (نعم/لا)
2-1 يوم	العنف المبني على النوع الاجتماعي والمراهقون	<ul style="list-style-type: none"> فهم كيفية تأثير العنف المبني على النوع الاجتماعي على فئة المراهقين، وتحديد المراهقات، على المستوى العالمي وفي الوضع المعني تحديد التحديات والمقدرات والمنافع المرتبطة بمشاركة فئة المراهقين في البرمجة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي فهم كيفية تصميم التدخلات بما يناسب الاحتياجات الخاصة بفئة المراهقين، وتحديد الفتيات منهم 	
2-1 يوم	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتدخل في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> فهم كيفية تأثير العنف المبني على النوع الاجتماعي على الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، على المستوى العالمي وفي الوضع المعني تحديد التحديات والمقدرات والمنافع المرتبطة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في البرمجة والتنسيق المعنيين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي فهم كيفية شمل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل دورة البرنامج 	
2-1 يوم	العمل مع مجتمعات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> فهم كيفية تأثير العنف المبني على النوع الاجتماعي على الأشخاص الذين يعرفون عن أنفسهم على أنهم من المثليات أو المتليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسية، على المستوى العالمي وفي الوضع المعني تحديد المخاطر المرتبطة بالحماية، والتحديات، والمقدرات، والمنافع المرتبطة بمشاركة مجتمعات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في البرمجة والتنسيق المعنيين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي فهم كيفية شمل الاعتبارات المرتبطة بالمثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية بجميع مراحل دورة البرنامج 	

الملحق 19: المبادئ التوجيهية الإعلامية الصادرة عن مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي¹

أولاً - الغاية والفئات المستهدفة

في أفضل حالاتها، تيسر التقارير الإعلامية عن العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق حالات الطوارئ أمر المناصرة لدى صانعي القرار والمجتمعات لضمان حماية اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة، وتدعم جمع التبرعات لتمويل البرامج الشاملة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. غير أن التقارير الإعلامية عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق حالات الطوارئ - عندما تتهاون في أخذ المبادئ الأخلاقية والأمنية الأساسية بالاعتبار - يمكن أن تعرّض الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي وعائلاتهم ومن يساعدهم للخطر.

تنقسم الفئات المستهدفة بهذه المبادئ التوجيهية إلى شقين: أولاً، يتمثل الغرض من المبادئ التوجيهية في دعم العناصر الفاعلة التي تعمل في سياقات العمل الإنساني من أجل التصدي لاحتياجات الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، مثلاً كجزء من هيئة تابعة للأمم المتحدة أو حكومية أو منظمة غير حكومية، بما في ذلك الإدارة العليا لهذه المنظمات. ثانياً، تقترح المبادئ التوجيهية الممارسات المثلى التي يجب أن يلتزم بها الصحفيون وغيرهم من المهنيين الإعلاميين الذين ينقلون التقارير عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق حالات الطوارئ.

المصالح الفضلى للناجين

إن أي جهودٍ راميةٍ إلى توثيق العنف المبني على النوع الاجتماعي بهدف إعداد التقارير الإعلامية، يجب أن تضع أولاً سلامة الناجين ومصالحهم الفضلى على رأس الأولويات. ويجب أن تحظى الاعتبارات المتعلقة بمصلحة الناجي الفضلى بالأولوية مقابل الأغراض الأخرى، بما فيها لفت الانتباه إلى انتهاكات خطيرة جداً في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، مثل الاغتصاب الجماعي. ويعني ذلك عملياً أن على الصحفيين والمراسلين وغيرهم من المهنيين الإعلاميين، فضلاً عن العناصر الفاعلة التي قد تساعد في الوصول إلى الناجين، إعطاء الأولوية لحقوق الناجين في الكرامة والخصوصية والسرية والسلامة والأمن والحماية من الضرر أو العقاب، كما ينبغي عليهم التفكير في إمكانية انتهاك القصة لأيٍّ من هذه المبادئ الأساسية، وبأي طريقة قد يحدث ذلك.

تتأثر المصالح الفضلى للناجين بشدةً بالسياق الذي تُنشر فيه القصة. قبل تيسير الوصول و/أو تغطية أي قصة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، يجب أن يكون للقصة هدف واضح (يتعدى "الاهتمام الإنساني")، ويجب التفكير ملياً في عواقب نشر القصة في ذلك السياق. إن كلتا هاتين الهيئتين، تلك التي تيسر الوصول إلى الفئات السكانية المتأثرة، والمهنيين الإعلاميين الذين يعدون التقارير عن القصة، يجب أن تدركا الديناميات المتغيرة ضمن المجتمعات المتأثرة بالأزمات، والتأثيرات السلبية المحتملة التي قد يضعها مثل هذا التركيز المنفرد على العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، على رفاه تلك المجتمعات. يجب الإفصاح بوضوح عن التأثير الإيجابي المحتمل لإعداد التقارير عن العنف المبني على النوع الاجتماعي على الناجين وغيرهم من السكان المتأثرين، بحيث يتعدى هذا التأثير مجرد زيادة التوعية، أو تشجيع منظمةٍ ما على البروز أكثر، أو زيادة اهتمام الجهات المانحة.

تهدف المبادئ التوجيهية إلى التأكد من أن جميع الجهات الفاعلة التي تلعب دوراً في تيسير التقارير الإعلامية عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، أو المشاركة فيها، مدركة للاعتبارات الأخلاقية والأمنية التي تصون سلامة وسرية وكرامة الناجين وعائلاتهم ومجتمعاتهم ومن يسعون لمساعدتهم، وقادرةً على إعطاء الأولوية لهذه الاعتبارات.

ثانياً - المبادئ الموجّهة للمهنيين الإعلاميين

يؤدي الصحفيون وغيرهم من المهنيين الإعلاميين دوراً هاماً، لا في زيادة التوعية بمسائل العنف المبني على النوع الاجتماعي فحسب، بل في دحض الخرافات والمواقف البالية التي ما تزال راسخة في هذا المجال. ويمكن لإبراز القصص الإيجابية، عن التمكين والقدرة على الصمود مثلاً، أن يساعد في توضيح كيف يمكن للناجين أن يتحولوا إلى دُعاةٍ وعوامل للتغيير في كثير من الأحيان. نورد فيما يلي بعض الاقتراحات للصحفيين وغيرهم من المهنيين الإعلاميين بهدف الالتزام بالسلامة والأخلاقيات عند إعداد التقارير عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقات العمل الإنساني:

- **تجنّب استخدام عبارات تنطوي على إصدار الأحكام.** فالكثابة عن تاريخ الناجي، أو ممارساته الجنسية أو ميوله الجنسية، أو الملابس التي كان يرتديها، أو المكان الذي كان فيه، أو ما كان يفعله، أو ساعة وقوع الإساءة، قد ينطوي على إلقاء اللوم على الناجي. بصورة عامة، ينبغي تجنب العوامل المحدّدة للسياق، كتلك المذكورة أعلاه، في جميع التقارير الإعلامية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، لا يجب عرض أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي على أنها "طبيعية" أو أنها جزء من الثقافة السائدة في السياق المتأثر بالأزمة. كما يجب عدم ذكر الأصول العرقية للناجي والناجيات، ما لم يُبرّر ذلك بصِلته الوثيقة بالقصة. كما يُنصح بتجنب استخدام المصطلح "مزعوم" في وصف الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي، أو الإشارة إلى الناجي على أنه "مُتهم"، لأن من شأن ذلك تقوية الظنّ بعدم وقوع الجريمة، كما يمكن أن يعزز التصورات النمطية السلبية.²
- **لا تذكر أي تفاصيل قد تعرّض الناجين لمزيد من الخطر.** يجب عدم استعمال الأسماء أو الصور أو غيرها من المعلومات التي قد تدل على هوية الناجين أو أفراد عائلاتهم أو حتى - في بعض الأحيان - العناصر الفاعلة التي تقدم المساعدة (بحسب السياق). كما يمكن لمعلوماتٍ أخرى، ومنها تفاصيل محددة عن الحادثة والصفات الجسدية للناجي، أن تعرّض الناجين ومَن يساعدهم للخطر، ولذلك ينبغي تجنّب ذكرها. يمكن لأي خرقٍ لهذه الممارسة الفضلى أن يعرّض حياة الناجين للخطر.³
- **اعتبار هام: العمل مع المهنيين الإعلاميين الداخليين.** من الهام أن تؤخذ في الحسبان التفاوتات المحتملة في السلطة، والتي قد تؤثر على إعداد تقرير عن قصة مرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي صادرة من داخل وكالةٍ ما بالمقارنة مع مصدر إعلامي خارجي. على سبيل المثال، إذا طلب أحد موظفي الاتصال من المقر الرئيسي أو المكاتب الإقليمية منفاً إلى الناجين من أجل إنتاج مواد خاصة بالاتصالات، فقد يشعر المكتب القطري بأنه مُلزم بإتاحة هذا المنفذ. في مثل هذه الحالات، إذا اعتقد المكتب القطري أن منح منفذٍ قد يعرّض الجهود الحالية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو لتوفير الخدمات للناجين للفشل، يجب على الموظفين الميدانيين التواصل مع مسؤولي الاتصال المعنيين إما بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، أو بالنوع الاجتماعي، أو بالصحة الإنجابية، أو بالحماية، والتأكد من إطلاع جميع الموظفين على هذه المبادئ التوجيهية. ولكن، تبعاً للسياق القطري، يمكن للموظفين الميدانيين التنبؤ من عدم وجود مخاطر وإتاحة منفذٍ إلى الناجين بشرط أن يلتزم موظفو الاتصال بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالمقابلات.
- **استشر الخبراء في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي من المطلّعين على السياق.** دائماً ما تساعد مساهمة الخبراء المحليين في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي على تعميق الفهم من خلال توفير معلومات ذات صلة في السياق المحدد. وعادةً ما يكون هؤلاء الخبراء في وضعٍ مناسبٍ يؤهلهم لدعم الصحفيين وغيرهم من المهنيين الإعلاميين لضمان حماية حقوق الناجين. وإذا ما برز يوماً تساؤل عن احتمال خرق قصةٍ ما لحقوق الناجين (أو في حال وجود "منطقة رمادية" من ناحية السلامة والأخلاقيات)، فيمكن لهؤلاء الخبراء أيضاً إرشاد المهنيين الإعلاميين لضمان تقديم قصّتهم بطريقةٍ لا تزيد خطر تعرّض الناجين، أو عائلاتهم، أو مَن يساعدهم في الحصول على الرعاية، إلى مزيدٍ من الإساءة أو العقاب.
- **قدّم معلومات عن الخدمات والمنظمات المحلية التي تقدّم الدعم في إطار التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في السياق المعني.** بعد أخذ موافقة مقدّمي الخدمات، يمكن أن تتضمن التقارير الإعلامية بيانات الاتصال الخاصة بالمنظمات والخدمات المحلية التي تقدّم الدعم، لإتاحة سبيل الرعاية التي يحتاج إليها الناجون/الشهود وعائلاتهم وغيرهم ممّن قد يكونون تعرّضوا للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو تأثروا به. من الهام للغاية الحصول على موافقة مقدّمي الخدمات قبل طباعة معلومات عن تلك الخدمات أو إذاعتها. في البلدان التي شهدت انخراط أطراف النزاع في ارتكاب العنف المبني على النوع الاجتماعي، يجب على المهنيين الإعلاميين توخي الحذر لضمان عدم تعرّض الهيئات المقدّمة للخدمات للانتقام (بما في ذلك العنف أو التهديد بارتكاب العنف و/أو إيقاف عملها من قبل الحكومة المضيفة).

المقابلات المُراعية للسلامة والأخلاقيات مع الناجين

يعني إعداد التقارير بطريقة مُراعية التأكيد من أن المقابلة الإعلامية تلبّي احتياجات الناجي. عند مقابلة الناجيات، ينبغي وجود مُقابلة ومُترجمة فورية حاضرة. ومن الهامّ إطلاع المترجم الفوري على شروط السرية وأن يوافق عليها قبل الاجتماع بالناجي. ويحدث كثيراً أن يُستقَدَم المترجمون الفوريون في آخر لحظة وقد لا يدركون الآليات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وعواقبه. كما أنهم قد لا يمتلكون المفردات اللازمة للمقابلة. إذا كان المُقابلون مدرّبين، يمكنهم أيضاً أداء دور الوسيط الثقافي وإعادة صياغة الأسئلة بهدف تقليل الضرر إلى الحد الأدنى.

• تأكد من أن المكان آمن ويحافظ على الخصوصية. إدراكاً لإمكانية ارتباط الوصم بأي خطوة من عملية إجراء المقابلة. يجب على الممارسين الإعلاميين بذل كل ما في وسعهم لتجنّب تعريض الشخص المُقابل لمزيد من الإساءة. ويشمل ذلك تجنب الإجراءات التي قد تُضعف نوعية معيشتهم أو مكانتهم وسط عائلتهم أو مجتمعهم.

• عامل الناجي باحترام. ويعني ذلك بالنسبة إلى الصحفيين احترام الخصوصية وتقديم معلومات تفصيلية وكاملة عن المواضيع التي سيتم تناولها وإعلام الناجي عن طريقة استخدام المعلومات بصورة تامّة. كما أنه يعني إعلام الناجي قبل بدء المقابلة بأنه غير مضطر للإجابة عن جميع الأسئلة التي يطرحها المراسل، وبأن لديه الحق في أن يطلب من المُقابل تخطي سؤال معين أو أخذ استراحة إذا ما أصبحت المقابلة مزعجة.

• للناجين الحق في رفض الإجابة عن أي أسئلة أو الإفصاح عن أي معلومات تتعدى الحدّ الذي يرتاحون له. يجب على الصحفيين وغيرهم من المهنيين الإعلاميين تزويد الأشخاص الذين يجرون معهم مقابلات ببيانات الاتصال الخاصة بهم وأن يكونوا مستعدين للتواصل معهم لاحقاً. فمن شأن ذلك أن يضمن قدرة من تُجرى معهم المُقابلة على البقاء على تواصل عند رغبتهم أو حاجتهم إلى ذلك.

• تجنّب الأسئلة أو المواقف أو التعليقات غير المُراعية للقيم الثقافية، أو التي تعرّض الفرد أو المجموعة للخطر، أو التي تعرّض الفرد أو المجموعة للإذلال، أو الاستفسار عن تفاصيل من شأنها تجديد شعور الفرد أو المجموعة بالألم والحزن الناجمين عن تعرّضهم للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

• وجاه انتباهك إلى مكان مقابلة الناجي وطريقة المقابلة. حاول التأكيد من أنه مرتاح وقادر على سرد قصته دون ضغوط خارجية، بما فيها الضغوط التي يمارسها المراسل/المترجم الشفوي أو غيرهما من المهنيين الإعلاميين. كما يجب السماح للناجين بإحضار مُرافق يتقنون به ويمكنه أداء دور المُناصر للناجي. يجب سؤال الناجي عن المكان والزمان المرغوبين لإجراء المقابلة. قد يواجه الناجون مخاطر أكبر بالتعرض للضرر بمجرد مشاهدتهم مع شخص أجنبي، ومن الأفضل أن يُترك لهم أمر تحديد السياق الأنسب والأكثر أماناً لإجراء المقابلة. ومن الهامّ كذلك الانتباه إلى وجود أشخاص في نطاق السمع من صوت الناجية التي تروي قصتها. قد يتعذر في بعض الأحيان تقسيم الحجرات إلا باستخدام ستارة. ومن الأمثل أن تحدد الناجية ساعة إجراء المقابلة: فقد يسهل عليها مغادرة المنزل في أوقات معينة دون أن يلاحظ أحد غيابها.

• إن استخدام الرسوم ومقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية لتوضيح العنف المبني على النوع الاجتماعي مسألة معقدة. باستثناء الحالات التي تم فيها الحصول على موافقة مستنيرة من الناجين، يجب ألا تتضمن الصور أي معلومات تحدد الهوية. وينبغي لأي استعمال للصور أن تعرض الموضوع بطريقة تحفظ كرامتهم. وحيثما أمكن، ينبغي استخدام الصور لتوضيح وضع عام، لا حادثة محدّدة تتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. لا يُنصح بالنقاط صور الناجين. إذا قام مصوِّرون بالتقاط صور، من المهم الحصول على موافقة خطية من الناجين والبقاء على تواصل مع المصورين لمراجعة الصور واختيارها، وتوضيح أي معلومات، ومناقشة أوجه الاستعمال الممكنة. كما يجب تجنب استخدام الصور من مخازن الصور على شبكة الإنترنت في سياق عرض قصة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي إلا إذا أعطى الأفراد الظاهرون في الصور موافقتهم المستنيرة الخطية على استخدام صورتهم ضمن قصة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي. ينبغي عدم استخدام صور الناجين الأطفال إطلاقاً.

ثالثاً - المبادئ الموجّهة لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المناصرة للناجين

نظراً للعواقب المحتملة على السلامة والأمن والعافية النفسية للناجي، لا يُنصح بتيسير إجراء مقابلات فردية بين الصحفيين والناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي. يجب ألا تكون الوكالات والمنظمات التي تقدم الدعم المباشر للناجين مسؤولةً عن "إيجاد" الناجين لكي يُجري الصحفيون مقابلات معهم. بدلاً من ذلك، يمكن للعاملين في مجال تقديم المعونة تقييم البيئة وتقدير إمكانية وكيفية مشاركة الناجين بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. في حال تطوع ناجٍ لإخبار قصته، يجب اتباع الخطوات الأساسية التالية من قبل الاختصاصيين في المجال الإنساني قبل الاتفاق على إجراء المقابلة:

كيف نضمن أن يكون القرار "مستثيراً"

يجب على الصحفيين وغيرهم من المهنيين الإعلاميين قبل إجراء المقابلة:

- 1- شرح هدف المقابلة، وسياق القصة، وخلفية المنفذ الإعلامي، وخطوات إجراء المقابلة، ومن سيجري المقابلة، ومن سيكون حاضراً خلال المقابلة، وأين ستجرى المقابلة، وكيف ستُنشر المقابلة، واسم المترجم، إلخ.
- 2- اشرح المخاطر المحتملة المرتبطة بالمقابلة.
- 3- اشرح أن لديه الحق في الامتناع عن إجراء أي جزء من المقابلة أو رفض ذلك، وأن يُقاطع مُجري المقابلة في أي لحظة.
- 4- وضح ما هي الأمور التي ستبقى سرية، وحدود الحفاظ على السرية.

● حصل على موافقة الناجي لإجراء جميع المقابلات والتسجيلات الصوتية. تؤخذ الموافقة المستنيرة⁵ بعد أن يُظهر الناجي فهمه لجميع العواقب الإيجابية أو السلبية الممكنة المعروفة للإفصاح عما لديه من معلومات، ويتمكن من شرح كيف ستُستخدم المعلومات بالضبط، بما يشمل أي معلومات مُحدّدة للهوية، إذا وُجدت، قد تتم مشاركتها. يجب على الموظف الإنساني الانتباه إلى الجهات الفاعلة التي قد تستغل، سواء عن قصد أو عن غير قصد، التفاروت في السلطة بين المُقابل والناجية أو أفراد عائلتها أو مجتمعها الذين قد يعمدون إلى الضغط على الناجية لرواية قصتها رغماً عنها، كما يجب الانتباه إلى أي عوامل أخرى قد تجعل الموافقة غير مستنيرة بالكامل.

● حتى عندما يوافق الناجون على النقاط صورهم، يجب عدم النقاط الصور بطريقة تتيح التعرف على هوية الناجين (وبالتالي تضعهم تحت خطر التعرّض لمزيد من الإساءة و/أو الانتقام). وينطبق ذلك على القصص الإخبارية التي ستُنشر في الصحافة المحلية أو التي لن تنشر إلا على شبكة الإنترنت على حدٍ سواء.

● في جميع الأحوال، حصل على اتفاق خطي من المراسل بإزالة المعلومات المحددة للهوية من المقابلات. ويشمل ذلك تغيير اسم الناجي والتعظيم على هويته بديلاً وصوتياً. وتُستثنى من ذلك الحالات التي يوافق الناجي فيها بشكلٍ صريح على الكشف عن هويته من بعد شرح جميع العواقب المحتملة له بكل وضوح. كما يجب على المنظمات غير الحكومية ومقدّم الخدمات استلام اتفاق خطي ينص على عدم استخدام اسم مقدّم الخدمات والمنظمة علناً، وعدم ذكره في التقرير الصحفي. يجب الافتراض أن لا شيء مما يقال سيكون "غير قابل للنشر"؛ وينبغي التفاوض على قواعد المشاركة قبل الإفصاح عن أي معلومات. بقدر الإمكان، ينبغي للمهنيين الإعلاميين إطلاع خبير في العنف المبني على النوع الاجتماعي على القصة بشكلٍ مسبق لمراجعتها، وكذلك أي جهات فاعلة (الناجين أو من يساعدهم) ظهرت في التقرير. وينطبق ذلك بالدرجة نفسها سواء على القصص الصحفية التي يعدّها موظفو المؤسسة الإعلامية، أو تلك التي تقدّمها جهة أو هيئة خارجية.

● حتى في الحالات القليلة التي تُكشّف فيها هوية الناجي بناءً على موافقته الكاملة والمستنيرة، يجب مع ذلك حمايته من الأذى ودعمه في التصدي لأي وصمٍ أو أعمالٍ انتقامية. ومن الأمثلة عن هذه الحالات الخاصة بمبادرة الناجي للتواصل مع مراسلٍ ما، أو عندما يكون الناجي مشاركاً في برنامج مستدامٍ في مجال الأنشطة أو التعبئة الاجتماعية ويرغب في الكشف عن هويته.

- الأطفال: ينبغي للصحفيين أو غيرهم من المهنيين الإعلاميين تجنب إجراء أي مقابلات مع الأطفال بشكل مباشر، إلا في ظروف محدودة للغاية. إذا استلزمت القصة إجراء أي مقابلة، يجب اتباع جميع المبادئ المذكورة أعلاه، وتضاف إليها الخطوات التالية عندما يتعلق الأمر بالأطفال⁶:

- 1- يجب عدم إجراء المقابلة إطلاقاً إلا بوجود شخص بالغ آخر. عادةً ما يكون هذا البالغ أحد الوالدين، لكنه قد يكون شخصاً آخر يأخذ دور الوالد، مثلاً معلّم أو أحد العاملين لدى وكالة معنية بحماية الطفولة.
- 2- يمكن للأطفال الأكبر سناً الحديث عن تجربتهم بأنفسهم، لكن يوجد دائماً خطر، حتى بالنسبة إلى الأشخاص اليافعين في مرحلة المراهقة، للتعرض إلى التضليل أو اتخاذ قرار سريع قد يندمون عليه لاحقاً. يجب أن ينظر الصحفيون أيضاً في مدى فهم المراهقين الأكبر سناً حتى لوجه استعمال المادة وإذا ما كانوا قادرين على منح موافقتهم المستنيرة. وفي الواقع، كلما كان الطفل أكبر سناً، كلما زادت ضرورة شرح وجه استعمال المادة بصورة كاملة وترك أمر اتخاذ القرار له.

لمزيد من المعلومات، تفضل زيارة الموقع الإلكتروني: www.unicef.org/media/media_tools_guidelines.html.

رابعاً - المصطلحات المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

يرد في ما يلي عددٌ من الأشكال الأكثر شيوعاً للعنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق حالات الطوارئ. يجب على الصحفيين وغيرهم من المهنيين الإعلاميين الالتزام بالتعريفات المذكورة أدناه عند إعداد التقارير عن العنف المبني على النوع الاجتماعي.⁷

نوع التعريف المرتبط بالعنف المبني على النوع الاجتماعي/الوصف*

الاغتصاب

هو الاختراق غير الرضائي (مهما كان طفيفاً) للمهبل أو فتحة الشرج أو الفم بواسطة عضو ذكري أو غيره من أعضاء الجسم. ويشمل أيضاً اختراق المهبل أو فتحة الشرج بواسطة جسم غريب. يشمل الاغتصاب حالات الاغتصاب الزوجي والاغتصاب الشرجي/الأنثوي.

الاعتداء الجنسي

هو أي شكل من أشكال الاتصال الجنسي غير الرضائي بحيث لا يؤدي إلى الاختراق ولا ينطوي عليه. ومن أمثلته: محاولة الاغتصاب، والتقبيل غير المرغوب فيه، والمداعبة، أو لمس الأعضاء التناسلية والأرداف.

الاستغلال الجنسي

يعني مصطلح "الاستغلال الجنسي" أي استغلال فعلي أو محاولة استغلال لحالة ضعف، أو تفاوت في القوى، أو الثقة، من أجل غايات جنسية، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر تحقيق مكسب مالي أو اجتماعي أو سياسي من الاستغلال الجنسي لشخص آخر. يمكن أن تندرج بعض أشكال "البغاء القسري" ضمن هذه الفئة.⁸

الإساءة الجنسية

يعني مصطلح "الإساءة الجنسية" التعدي الجسدي أو التهديد بالتعدي الجسدي الذي يحمل طابعاً جنسياً، سواءً بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.⁹

الاعتداء الجسدي

هو عمل من أعمال العنف الجسدي التي لا تحمل طابعاً جنسياً. ومن أمثلته: الضرب والصفع والخنق والجرح والدفع والحرق وإطلاق النار أو استعمال أي أسلحة أو الاعتداء باستخدام الحمض أو أي عمل آخر ينجم عنه إيذاء أو إضرار.

العنف المنزلي/ عنف الشريك الحميم

يشير مصطلح عنف الشريك الحميم إلى العنف الذي يحدث بين الشريكين الحميمين (الزوجين، أو شركاء المساكنة، أو الخليل/الخليلة). وكثيراً ما يستعمل مصطلح العنف المنزلي كمرادف لمصطلح عنف الشريك الحميم، لكنه يمكن أن يشمل أيضاً العنف من قبل أفراد العائلة الآخرين فضلاً عن الزوج/الزوجة. وقد يشمل هذا النوع من العنف الإساءة الجسدية و/أو الجنسية و/أو النفسية، بالإضافة إلى الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات.¹⁰

الزواج القسري

الزواج القسري هو تزويج الفرد ضد إرادته.

الزواج المبكر أو زواج الأطفال

الزواج المبكر أو زواج الأطفال (الزواج تحت سن الموافقة القانونية) هو شكلٌ من أشكال الزواج القسري لأن الفتيات لا يتمتعن بالأهلية القانونية للموافقة على علاقات الاقتران هذه).¹¹

الإساءة النفسية/العاطفية

هي إلحاق ألم أو إصابة نفسية أو عاطفية. من أمثلتها: التهديد بارتكاب العنف الجسدي أو الجنسي، والتخويف، والإذلال، والعزل القسري، والاستبعاد الاجتماعي، والتعقُّب، والتحرش اللفظي، والاهتمام غير المرغوب فيه، وإبداء الملاحظات أو الإيحاءات أو الكلمات المكتوبة ذات الطابع الجنسي و/أو التهديدي، وإتلاف الأغراض العزيزة، إلخ. ويمكن إدراج بعض أشكال التحرش الجنسي في هذه الفئة من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات

هو الحرمان من الحق في الحصول على الموارد الاقتصادية/الممتلكات أو فرص كسب العيش أو التعليم أو الصحة أو غيرها من الخدمات الاجتماعية. ومن أمثلته حرمان أرملة من الحصول على الميراث، والاستيلاء على الدُّخْل المُكتسب من قبل الشريك الحميم أو أحد أفراد العائلة، أو حرمان المرأة من استعمال وسائل منع الحمل، أو حرمان الفتاة من الذهاب إلى المدرسة، إلخ. وتُدرج "الإساءة الاقتصادية" ضمن هذه الفئة. وقد تقع بعض أعمال الخسب ضمن هذه الفئة أيضاً.

الاتجار بالأشخاص

"...تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيحهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة ضعف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو غير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالاسترقاق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".¹²

الممارسات التقليدية الضارة

هي الأعراف والتقاليد الثقافية والاجتماعية والدينية التي قد تسبب الضرر لصحة الشخص العقلية أو الجسدية. وغالباً ما تُستعمل في سياق بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو الزواج المبكر/القسري. ومن الممارسات التقليدية الضارة الأخرى التي تؤثر على الأطفال الرُّبَط وإحداث الندوب والحرق والوَسْم بالنار وممارسة طقوس تلقين عينية والتَّسْمِين والزواج القسري وما يسمى بجرائم "الشرف" والعنف المرتبط بالمهر وطرده الأرواح الشريرة أو "أعمال السحر".¹³

قتل المواليد الإناث

عادةً ما يحدث انتقاء جنس المولود بسبب التمييز المُمارَس في حقِّ النساء والفتيات والتفضيل المُمنهج للفتيان.¹⁴ وقد ينجم عن ذلك الإهمال و/أو التمييز ضد الفتيات فيما يتعلق بالحصول على الرعاية والغذاء وغير ذلك من الموارد، ويؤدي في حالاتٍ قصوى إلى قتل المواليد الإناث.

تفضيل الأبناء الذكور

يشير تفضيل الأبناء الذكور إلى مجموعة كاملة من القيم والمواقف التي تتجلى في العديد من الممارسات المختلفة، والقاسم المشترك بينها هو تفضيل الابن الذكر، والذي غالباً ما يصاحبه إهمال الابنة. وقد يعني ذلك حرمان الابنة منذ الولادة؛ وقد يحدد نوعية ما تتلقاه من رعاية أبوية ومقدارها ومدى الاستثمار في تنشئتها؛ وقد يؤدي إلى التمييز الشديد، وخاصة في الأماكن ذات الموارد الشحيحة. وعلى الرغم من أن الإهمال هو القاعدة السائدة، فقد يؤدي تفضيل الأبناء الذكور في بعض الحالات القصوى إلى الإجهاد الانتقائي القائم على التحيز للنوع الاجتماعي، أو قتل المواليد الإناث.¹⁵

* يرجى ملاحظة أن التعاريف الواردة هنا تشير إلى المعايير الدولية المقبولة بصفة مشتركة. قد تعرّف الأنظمة القانونية المحلية والوطنية هذه المصطلحات على نحو مختلف، و/أو قد تعترف قانوناً بأشكال أخرى من العنف المبني على النوع الاجتماعي غير المعترف بها عالمياً على أنها ضمن أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.

- 1 ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن هذه المبادئ التوجيهية مقتبسة من مصدرين رئيسيين: *Reporting guidelines to protect at-risk children*، منظمة اليونيسف (http://www.unicef.org/media/media_tools_guidelines.html) و *IFJ Guidelines for Reporting on Violence Against Women*، مبادرة الصحافة الأخلاقية (<http://ethicaljournalisminitiative.org/en/>) (contents/ifj-guidelines-for-reporting-on-violence-against-women)
- 2 لمزيد من المعلومات عن "الكلمات المحبذ استعمالها، والكلمات المفضّل تجنّبها" يرجى العودة إلى دليل "Violence: Sexual on Reporting" *A Guide for Journalists*، تحالف مينيسوتا لمناهضة الاعتداءات الجنسية (MNCASA)، (http://www.mncasa.org/index_451_3523309454-pdf)
- 3 بما أن من اللازم تغيير اسم الناجي أو أي معلومات أخرى قد تحدد هويته، فلا داعي لتسجيله. في الواقع، حالما يُسجّل الاسم ضمن الملاحظات، تصبح السريّة في خطر: إذ قد يتعرض الصحفيون أو الاختصاصيون الإعلاميون للإيقاف من قبل أطراف النزاع عند حاجز تفتيش وقد يُصادر دفتر الملاحظات أو الحاسوب أو يُسرق، مما يعرض الناجي وعائلته للخطر لمجرد تحدّثه مع وسائل الإعلام.
- 4 على سبيل المثال، التلميح إلى أن الرجال المنتمين إلى مجموعات عرقية معيّنة أكثر عرضة للعنف، أو أن النساء المنتميات إلى مجتمعات أو خلفيات اجتماعية اقتصادية معيّنة اعتدن تزويج بناتهن لرجال أكبر سناً بكثير.
- 5 تكون "الموافقة المستتيرة" عندما يفهم الشخص عواقب قرار ما بشكل كامل ويوافق بملء إرادته ودون أي نوع من الإكراه. تصبح الموافقة باطلّة عندما يتم الحصول على الاتفاق بواسطة الخداع أو التحريف أو عندما يوعد الشخص بالحصول على منفعة (حتى لو كان الوعد ضمنياً).
- 6 الاتحاد الدولي للصحفيين، كانون الثاني/يناير 2002 ([http://www.unicef.org/magic/resources/childrights_and_media_\(coverage\).pdf](http://www.unicef.org/magic/resources/childrights_and_media_(coverage).pdf)) *Child Rights and the Media: Putting Children in the Right: Guidelines for Journalists and Media Professionals*
- 7 الأمم المتحدة للسكان، صندوق *Managing Gender-based Violence Programmes in Emergencies, E-learning Companion Guide*
- 8 نشرة الأمين العام للأمم المتحدة عن الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية (ST/SGB/2003/13).
- 9 المرجع نفسه.
- 10 دليل المستخدم لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (2010).
- 11 *Sexual and Gender-Based Violence against Refugees, Returnees and Internally Displaced Persons* (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2003).
- 12 بروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000).
<http://www2-ohchr.org/english/law/protocoltraffic.htm>
- 13 "Child the of Rights" مذكرة من الأمين العام. 29 آب/أغسطس 2006.
http://www.unicef.org/violencestudy/reports/SG_violencestudy_en.pdf
- 14 "Preventing Gender-based sex selection" (بيان مشترك بين الوكالات، 2011) (http://www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/documents/publications/2011/Preventing_gender-biased_sex_selection.pdf)
- 15 صحيفة الوقائع رقم 23، الممارسات التقليدية الضارة المؤثرة على صحة النساء والأطفال (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 1995)
<http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet23en.pdf>

الملحق 20: إحاطة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال أزمة الروهينغيا

ورقة الإحاطة المشتركة بين الوكالات الصادرة عن فريق العمل الخاص بالسياسة والمناصرة المعنيتين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي



"استغرق وصولنا إلى بنغلاديش سبعة أيام... وقد اضطررنا إلى المشي والجري. لم يكن هناك مكان نتخذه مأوى لنا".

يُمنّن فريق العمل المعني بالسياسات والمناصرة، التابع لمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي¹ الكرم المتواصل لحكومة وشعب بنغلاديش في إبقاء الحدود مفتوحة أمام مئات الآلاف من اللاجئين الهاربين من النزاع والعنف في ميانمار.

ودعماً للقطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في بنغلاديش، تدعو مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي الجهات المانحة والدول إلى ما يلي:

- الإفراج الفوري عن الأموال اللازمة لتغطية احتياجات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي لمدة سنة واحدة على الأقل. وتُعَد احتياجات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في هذه الأزمة كبيرة ومعقدة للغاية بحيث لا يمكن الاستجابة لها بتمويل أصغر وقصير الأجل. وتشير تقديرات خطة الاستجابة إلى أن التمويل اللازم لتلبية احتياجات السكان المتضررين يبلغ حالياً **434,000,000 دولار أمريكي**، بالإضافة إلى **13,400,000 دولار أمريكي** طلبها القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لتلبية الحاجة الإنسانية حتى شباط/فبراير 2018 وبعده. علاوةً على ذلك، تُقدّر خطة الاستجابة وجود ما لا يقل عن 2,000,844 شخصاً حالياً في حاجة إلى المساعدة في إطار قطاع التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي² – 92% منهم من الإناث، من الإناث، و58% منهنّ تحت سن الثامنة عشرة³.
- العمل مع حكومة بنغلاديش لضمان تأمين الحيز للعمل الإنساني وسبل إتاحته، ومنح التراخيص للوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية بسرعة للشركاء الجدد.
- استخدام المبادئ التوجيهية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن [اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2015](#) ودليل [مراجعة المنظور الجنساني في العمل الإنساني لعام 2006](#) كمعيار يستند إليه الإفراج عن جميع تمويلات المساعدات الإنسانية. وينبغي للوكالات غير المستوفية لهذه المعايير الدنيا للعمل الإنساني ألا تتلقّى أي تمويلات، تماشياً مع المبدأ الإنساني المتمثل في عدم الإضرار. وللحصول على مساعدات المانحين، تشترط مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي إدراج المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه في خطط الاستجابة واستراتيجياتها لدى الوكالات العاملة في مجال العمل الإنساني.
- لتمويل الفوري لما يلي: (1) توسيع نطاق التدخلات الرامية إلى إنقاذ الأرواح، ولا سيما التدبير السريري لضحايا الاغتصاب، باستخدام النهج المتنقلة والمركزة على المرافق في المستوطنات الحالية وإنشاء هذه الخدمات في مستوطنات جديدة؛ (2) الخدمات المتكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي المقدمة إلى الناجين؛ (3) التدخلات التي تسعى إلى التخفيف من المخاطر ودعم البيئة الوقائية من خلال دمج النهج في القطاعات الأخرى؛ (4) مراكز الأمان الآمنة للنساء والمراهقات التي توفر خدمة إدارة الحالات وغيرها من برامج الدعم النفسي الاجتماعي.
- وضع آليات تمويلية لدعم التدخلات التي تمنع وتتصدّى للعنف المرتكب بين الشريكين الحميمين والزواج المبكر والقسري للأطفال.

¹ لم يجر تفعيل النهج العنقودي في بنغلاديش، ولكن يوجد حالياً نهج قائم على القطاعات، مع فريق للتنسيق المشترك بين القطاعات، للسماح لمجتمع المساعدة الإنسانية بالعمل معاً من أجل وضع الأهداف الاستراتيجية وتحقيقها، وتعظيم استخدام الموارد وتجنّب الازدواجية في العمل. تحرص القطاعات على التنسيق مع النظراء الحكوميين ذوي الصلة. ويقود صندوق الأمم المتحدة للسكان القطاع الفرعي المعني بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

² 448,000 شخص بحاجة إلى: خدمات متخصصة لإدارة الحالات للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتخفيف مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي بقيادة المجتمع المحلي، وأنشطة الدعم النفسي الاجتماعي، والإفراء الأسري للنساء والفتيات، الرامية إلى تحسين السلوك الساعي إلى طلب المساعدة والحصول على الخدمات المنقذة للحياة.

³ يُعطي هذا الرقم كلاً من الاستجابة والوقاية.

ورقة الإحاطة المشتركة بين الوكالات
الصادرة عن فريق العمل المعني بالسياسات
والمناصرة المتعلقة بالعنف المبني على النوع
الاجتماعي

المعلومات الأساسية:

الجماعة السكانية

تمثل جماعات الروهنغيا أكبر نسبة من المسلمين في ميانمار، ويعيش معظمهم في ولاية راخين. ولم يُدرج التعداد السكاني الذي أُجري في ميانمار لسنة 2014 جماعات الروهنغيا كقناة سكانية،¹ مما يجعل فهم توزيع هذه الجماعات حسب نوع الجنس والسن صعباً للغاية. ومع ذلك، ندرك أنه في 2016 بلغ عدد جماعات الروهنغيا داخل ولاية راخين حوالي 1 مليون نسمة.¹

منذ اندلاع العنف في شمال راخين، ميانمار، في 25 آب/أغسطس، فرّ مئات الآلاف من جماعات الروهنغيا إلى بنغلاديش. واعتباراً من 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017، بلغ العدد التراكمي للوافدين الجدد في جميع مواقع أوكيا وتيكناف وكوكس بازار ورايو 536,000 نسمة.¹ ويُقدّر مجموع عدد جماعات الروهنغيا في بنغلاديش الآن بنحو 800,000 نسمة. وأفاد تقرير الاحتياجات ورصد السكان الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة في 21 أيلول/سبتمبر بأن نسبة 53% من الإناث إلى 47% من الذكور موزعة على 4 على 23 موقعاً لإيواء النازحين في مدينة كوكس بازار التي شملها المسح. غير أنه لم يُنفذ بعد نظام شامل للتسجيل، وتُشير الأدلة السردية المتناقضة إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور في كثير من المستوطنات أعلى بكثير. وعلاوة على ذلك، هناك تقارير تفيد بأن 12 في المائة من الأسر المعيشية تُعيلها إناث. 6 ومن المرجح أن يتزايد عدد الوافدين الجدد إلى بنغلاديش مع استمرار عبور اللاجئين للحدود وتحديد مجموعات إضافية من الوافدين الجدد.

العنف المبني على النوع الاجتماعي قبل الأزمة الأخيرة

من خلال فهم العنف المبني على النوع الاجتماعي ووضعه في سياقه قبل الأزمة الأخيرة، سيكون بمقدورنا فهم الاتجاهات المتوقعة في ارتكاب العنف المبني على النوع الاجتماعي والتأهب لها مع تطور الأزمة الراهنة.

لقد برزت منذ عقود أدلة على العنف الجنسي المرتكب في حق الروهنغيا في ولاية راخين،⁷ ولكن نادراً ما وردت البلاغات إلى السلطات بوقوع حوادث، بل ونادراً ما أتاحت للناجين سبل العدالة.

وكان العنف بين الشريكين الحميين موجوداً داخل مجتمع الروهنغيا قبل حدوث هذه الأزمة الإنسانية.⁸ وقد تفاقم بسبب النزوح الطويل الأمد والافتقار إلى سُبل العيش.

ويشيع في هذه الأزمة الاستغلال والإساءة الجنسية من جانب المقرضين/ملاك الأراضي، وكذلك الانخراط في قطاعات اقتصادية محفوفة بالمخاطر (العمل المنزلي/العمل الزراعي)، واستهداف النساء لتوريطهن في الاتجار بالمخدرات/الجنس. وتُقرّ روايات متناقضة بتفشّي ممارسة الجنس من أجل البقاء قبل الأزمة الأخيرة، وكان من بين الجناة أشخاص نصبوا أنفسهم قادةً للمجتمعات المحلية. وقد تأثرت النساء بهذا الأمر تأثراً كبيراً.

لقد استضافت كوكس بازار في بنغلاديش لاجئي الروهنغيا منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، مع عبور الروهنغيا الحدود خلال أوقات الأزمات المختلفة. وقد استقرت هذه الجماعات النازحة السابقة إما داخل المجتمع المُضيف أو في تجمعات استيطانية. وقد ورد أن العنف بين الشريكين الحميين (في 2016) كان أكثر أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي تفشياً، بينما ورد ارتكاب جرائم التحرش الجنسي على يد الجماعات المُضيفة في حق النساء والفتيات - ولا سيما عند خروجهن لجلب المياه.⁹

وكشف تقييم أجرته مؤخراً منظمة "كير بنغلاديش" أن غالبية النساء والفتيات في المخيمات ممن تتراوح أعمارهن بين 13 و20 عاماً سبق أن أنجبن أطفالاً و/أو كنّ حينها حوامل. ويشير ذلك إلى أن زواج الأطفال لربما كان سارياً داخل المجتمع المحلي قبل اندلاع الأزمة الحالية. وهناك أيضاً أدلة أكاديمية وافرة، وأدلة مستقاة من المنظمات غير الحكومية الدولية، تثبت أن الزواج المبكر والقسري للأطفال كان

⁴ المنظمة الدولية للهجرة، رصد الاحتياجات والسكان، 21 أيلول/سبتمبر 2017

⁵ منظمة كير بنغلاديش، التحليل الجنساني السريع، تشرين الأول/أكتوبر 2017 (غير منشور)

⁶ المنظمة الدولية للهجرة، رصد الاحتياجات والسكان، 21 أيلول/سبتمبر 2017

⁷ مدعومة بمنشورات أكاديمية، وتقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والأدلة السردية المتناقضة من اللاجئين السابقين واللاجئين الحاليين

⁸ موراي آر، استراتيجيات لتحسين جهود منع العنف بين الشريكين الحميين المرتكب في حق المرأة في بورما، 2016

⁹ إسلام إف، خان إم، أويلا إم، أوال شودري إن، شودري إس، ديليم إم، رحمن إيه. (2016). 724 حالة من حالات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بين مهاجري الروهنغيا المقيمين في بنغلاديش. الوقاية من الإصابات، 22 (الملحق 2)، ص A260.1-A260.

كان شائعاً للغاية بين جماعات الروهنغيا.¹⁰ بالإضافة إلى ذلك، يفيد تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن أكثر من نصف فتيات الروهنغيا اللاتي هربن من ميانمار منذ 2012، تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة¹¹، ونعرف لذلك أنه في أوقات الأزمات لجأت جماعات الروهنغيا سابقاً إلى زواج الأطفال كآلية سلبية للتكيف، وهي آلية قد يلزم تخفيفها في هذه الأزمة. قد تكون العواقب الصحية لزواج الأطفال كارثية: مضاعفات الحمل والولادة هي السبب الرئيسي الثاني للوفاة بين من تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة على الصعيد العالمي،¹² وتكون المخاطر الصحية أكثر حدة في السياقات الإنسانية.

العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتباره جزءاً من الأزمة الحالية

يساور مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي وأعضاها قلقاً بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي في ميانمار.¹³ ولا تزال التقارير المتعلقة بحالات العنف الجنسي مرتفعة. وقد وردت أيضاً تقارير واسعة النطاق من مقدمي الخدمات، ومن المناقشات الجماعية المركزة التي أجرتها وكالات عدّة، تفيد بوقوع حوادث اغتصاب واعتداءات جنسية ارتكبتها جنات متعددون. وأفادت التقارير بأن فتيات لا تتجاوز أعمارهن 5 سنوات قد تعرضن للاغتصاب - وغالباً ما يجري ذلك أمام أعين أقربائهن. وهناك تقارير تفيد بوقوع حالات اغتصاب عنيفة للغاية، مع اقتران العنف الجنسي بتشويه الجسم والوجه.¹⁵ وهناك تقارير تفيد بتعرض نساء حوامل للاعتداء وإسقاط الأجنة من أرحامهن.¹⁶

وفقاً للتحليل الجنساني السريع الذي أنجزته منظمة كير بنغلاديش،¹⁷ اعتباراً من 25 آب/أغسطس، كانت هناك زيادة ملحوظة في حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة أخرى مطردة في عدد مرات وقوع هذه الحوادث ودرجة شدتها على مدى السنتين الماضيتين - وكان الجنات أعضاء في المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة. وقد تكرر كثيراً جرائم الاغتصاب والاعتداء الجماعي خلال السنتين الأخيرتين، لدرجة أن جميع من شاركوا في التقييم الذي أجرته منظمة كير بنغلاديش أكدوا أن من بين أفراد أسرهم أو جيرانهم من تعرض لجريمة الاغتصاب أو فقد حياته بسببها.

أفادت نساء ومراهقات كثيرات بأنهن أنجبن أطفالاً نتيجة للاغتصاب. وأفادت نساء ومراهقات كثيرات أيضاً بأنهن سعين إلى الإجهاض بصورة مستقلة منذ وصولهن إلى بنغلاديش. ووفقاً لقادة المجتمعات المحلية، وبناءً على مقابلات أجريت مع النساء والفتيات، فإن كل امرأة وفتاة ممن يسكن في مخيم واحد (حوالي 65 في المائة من أفراد الأسر البالغ عددهم 25,000 نسمة) إما تعرضت للاغتصاب أو كانت شاهدة عيان على حوادث متعددة من الاعتداء الجنسي، والاعتصاب، والاعتداء الجماعي، والقتل بالتشويه، أو الحرق أحياناً التي ارتكبت في حق أحد أفراد الأسرة المقربين أو الجيران.¹⁸ وعند مقارنة أوضاعهن في المستوطنات بما يجري في ميانمار، أفادت النساء بأنهن غير معرضات لأي قلق أمني في المخيم ويشعرن بأنهن أمنات بصورة نسبية. ومع ذلك، فقد وردت تقارير عن وقوع حوادث اغتصاب داخل المخيمات جرى الإفصاح عنها خلال إجراء المناقشات الجماعية المركزة وفي أثناء إجراء المقابلات مع المستجيبين الرئيسيين. وكثيراً ما لا تُبلغ الشرطة بحوادث العنف الجنسي هذه، ويجري معالجتها في نطاق المجتمع المحلي. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن بعض النساء أبلغن عن شعورهن بالأمان أكثر مما فعلن قبل النزوح وفي أثنائه، فإن مناطق الاستيطان والمخيمات الموجودة سابقاً لديها آليات حماية قليلة للغاية، وتعمل تحت ضغط كبير. ولا تُستوفى المعايير الدنيا الواردة في مبادئ اسفير، وفي المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة المشتركة بين الوكالات لعام 2015 - مما يجعل هذه المواقع غير آمنة للغاية للنساء والفتيات. وعموماً، هناك تصور بأن النساء والفتيات أقل عُرضة للاستهداف هنا بالاغتصاب أو التعذيب المنهجي - ومع ذلك، فإن التهديدات المتعلقة بالحماية الموجودة في جميع سياقات الأزمات وأوضاع النزوح لا تزال حاضرة إلى حد كبير.

وقد تمثّلت الاحتياجات الأكثر شوعاً، ضمن الدوائر الفرعية (أوبازبلا)¹⁹ الأربع الأكثر تضرراً في كوكس بازار، في التمويل (73٪)، والسلع المنزلية والمواد غير الغذائية (61٪) والغذاء (52٪). يعتمد ثلاثة أرباع السكان ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية على

¹⁰ انظر على سبيل المثال: <https://www.reuters.com/article/uk-myanmar-rohingya-childbrides-insight/sold-into-marriage-how-rohingya-girls-become-child-brides-in-malaysia-idUSKBN15U009>
¹¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حركات هجرة مختلطة في جنوب شرق آسيا، 2016-2020، http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20-%202016%20Mixed%20Movements%20in%20South-East%20Asia%20-%202016%20-%2020April%202017_0.pdf

¹² منظمة الصحة العالمية، منع الانتحار: حتمية عالمية، 2014

¹³ إكين، إيه. (2017). لاجئو الروهنغيا يشاركون قصص تعرضهم للعنف الجنسي... [على شبكة الإنترنت] Aljazeera.com. متاح على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/09/rohingya-refugees-share-stories-sexual-violence-170929095909926.html> [تاريخ الاطلاع 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017].

¹⁴ قسم خدمات الأخبار في هيئة الأمم المتحدة. (2017). روايات مرّوعة عن العنف الجنسي المرتكب في حق الروهنغيا - "غضب من فيض" - وكالة أممية. [على شبكة الإنترنت] متاح على الرابط التالي <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=57764#WdeQzhNSy8U> [جرى الاطلاع عليه في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017].

¹⁵ تقرير بعثة الاستجابة السريعة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كوكس بازار، بنغلاديش (13-24 أيلول/سبتمبر، 2017)

¹⁶ تقرير بعثة الاستجابة السريعة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كوكس بازار، بنغلاديش (13-24 أيلول/سبتمبر، 2017)

¹⁷ منظمة كير بنغلاديش، التحليل الجنساني السريع، تشرين الأول/أكتوبر 2017 (غير منشور)

¹⁸ منظمة كير بنغلاديش، التحليل الجنساني السريع، تشرين الأول/أكتوبر 2017 (غير منشور)

¹⁹ منطقة جغرافية في بنغلاديش تُستخدم لأغراض إدارية أو غيرها. وهي تعمل كوحدة فرعية من المقاطعات.

البيات التأقلم الضارّة فيما يتعلق بالأغذية، بما في ذلك اختيار الأطعمة الأقل تفضيلاً والأقل تكلفة (90 في المائة)، وتقليل عدد الوجبات في اليوم (69 في المائة)، وتقييد استهلاك البالغين من أجل تمكين الأطفال الصغار من تناول الطعام (68 في المائة).²⁰ بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ نسب استهلاك الغذاء سيئة للغاية. وقد بيّنت خطة الاستجابة أنّ جرمي الاتجار بالبشر وممارسة الجنس من أجل البقاء يحدثان أيضاً في أثناء مرحلة الفرار، وينبغي أن نفترض أنّهما يحدثان كذلك في مناطق الاستيطان - ولا سيما في ضوء المستوى الحالي من انعدام الأمن الغذائي.²¹ ويُعدّ نشر التوعية حول مسألة الاستغلال والإساءة الجنسية أمراً بالغ الأهمية بالنظر إلى الظروف الراهنة.

يُبيّن الاكتظاظ المعيشي في مناطق الاستيطان الطوعي، وفي المراكز الجماعية المخصّصة، أنّ النساء والفتيات لا يمكنهنّ الوصول إلى مراحل مأمونة، وقابلة للقلق، وجيدة الإنارة، وفي موقع مركزي. وقد أفاد ما يقرب من ثلث الأسر التي شملتها الدراسة عن اضطرارها إلى قضاء الحاجة في العراء - وهو ما يزيد من خطر التعرّض للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإنّ الطبيعة المكتنزة للاستجابة تعني أنّ النساء والفتيات غير قادرات على الوصول إلى أماكن خاصة لتغيير ملابسهنّ أو الاستحمام أو النوم - الأمر الذي يمسّ بكرامتهنّ، ويُعرّض سلامتهنّ للخطر الشديد. ويؤدّي الافتقار إلى مواد التعامل مع الحيض، بالإضافة إلى انعدام وجود أماكن مخصّصة تصون كرامة النساء والفتيات، إلى تقييد حركتهنّ، وبالتالي زيادة عزلتهنّ وتفاقم مخاطر تعرّضهنّ للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويحد هذا التقييد المفروض على التنقّل داخل المخيمات أيضاً من قدرة النساء والفتيات على الحصول على الخدمات المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو غير ذلك من أوجه المساعدة الإنسانية. ولا تزال حوادث التحرشّ بالنساء في مراكز التوزيع، وزواج الأطفال المبكر والقسري، والانخراط القسري في تجارة المخدرات والجنس، والاستغلال الجنسي - المرتكبة من قِبَل المقرضين ومُلاك الأراضي - متفشية للغاية.²² وقد أعاق انعدام وجود إطار قانوني فعّال قدرة الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي (بأشكاله المتعددة) على الوصول إلى العدالة الرسمية، حيث إنّ الإبلاغ عن أفعال الاعتداء (أو أي جريمة) يمكن أن يؤدّي إلى الاعتقال والاحتجاز بموجب قانون الأجانب.

توصيات عامة:

يجري حالياً تنفيذ، أو إعداد، العديد من الإجراءات التالية من قِبَل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على أرض الواقع. ومع ذلك، تحثّ مجموعة نطاق المسؤولية مجتمع المساعدة الإنسانية على إعطاء الأولوية للتوصيات التالية وعلى الجهات المانحة أن تدعم ذلك.

التنسيق

- هناك حاجة إلى تعزيز آلية التنسيق القائمة: ضمان الوصول المأمون إلى الخدمات، وتطوير مسارات الإحالة وتعزيزها، وتنفيذ اتباع ممارسات مأمونة وأخلاقية في جمع البيانات وإدارة المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم آلية التنسيق الممولة تمويلياً كاملاً بما يلي: (1) وضع مشاريع مشتركة بين الوكالات توضّح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له؛ و(2) إنشاء مسار إحالة لتعزيز وصول الناجين إلى الخدمات؛ (3) دمج التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي ودعم الناجين في جميع قطاعات المساعدة الإنسانية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المعتمدة عالمياً للعنف المبني على النوع الاجتماعي والصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - بما في ذلك على وجه الاستعجال في قطاعات تنسيق المخيمات وإدارتها، والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والمأوى، والأمن الغذائي.
- ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقوم فوراً بتنفيذ آلية منسّقة للإبلاغ عن الاستغلال والإساءة الجنسية وتقديم المساعدة للضحايا: ينبغي لعملية الإبلاغ وجهود تعزيز النظام (كما هي الحال في جميع نظم المساءلة وتوفير المعلومات الأخرى) أن تأخذ بعين الاعتبار انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الجماعات، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات. ومن المقرر أن يقترن إنشاء هذه الآلية المنسّقة، والبدء في تنفيذها، بتدريب جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عليها.
- هناك حاجة ماسّة بشكل خاص لضمان مشاركة النساء والمراهقات في قيادة جهود الاستجابة الإنسانية في جميع القطاعات: فالنساء والمراهقات هنّ دائماً الحلقة الأضعف في أي أزمة إنسانية، ومع ذلك، تتسم هذه الأزمة بوجه خاص بالعنف الجنسي، وبالتالي هناك حاجة أكبر لضمان توالّي النساء والمراهقات مراكز قيادية، وضمان عدم تهميش دور المنظمات الشعبية المعنية بحقوق المرأة، بل وتشجيعها وتوفير التمويل اللازم لها أيضاً لتمكينها من تنفيذ برامج التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والوقاية منه.
- ينبغي أن يظل مجتمع المساعدة الإنسانية متيقظاً حتى لا يُعيد ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين في استجابته، أو زيادة تفاقمه، والعمل على إشراك النساء والفتيات في تصميم المساعدات وتقديمها.

²⁰ اللجنة الدولية للإنقاذ، الإغاثة الدولية، (تشرين الأول/أكتوبر 2017) تشرين الأول/أكتوبر 2017 تقرير تقييمي: التدفق غير الموقّ لمواطني ميانمار إلى كوكس بازار، بنغلاديش

²¹ خطة الاستجابة، 2017، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017_HRP_Bangladesh_041017_2.pdf

²² خطة الاستجابة، 2017، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017_HRP_Bangladesh_041017_2.pdf

- ضمان مشاركة السكان المُضيقين وإدماجهم في جهود التنسيق: سيساهم ذلك في تعزيز التكامل والتخفيف من جِدَّة التوترات عبر المجتمعات المحلية.

توصيات برنامجية

- ينبغي أن تُعطى الأولوية للوقاية والاستجابة داخل المخيمات في المرحلة الحالية وعلى المدى الطويل: فجميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي تحدث وتتفاقم خلال أوقات النزوح وفي سياقات المخيمات. ونحثُّ بشدة على وضع برمجة نفسية اجتماعية وبرمجة ذات مستوى أعلى للصحة العقلية.
- ينبغي العمل على الدمج الفوري بين تنظيم الأسرة، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بهما، والاستجابات الصحية المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي: يُعد توفير تنظيم الحيض بالدواء²³ مشروعاً في بنغلاديش، ونظراً لأن نسبة 25 في المائة إلى 50 في المائة من الوفيات النفاسية في حالات الطوارئ تنجم عن الإجهاض غير المأمون²⁴، فإن هذه الطريقة الوقائية، إلى جانب مجموعة الخدمات الأولية التي تُمدِّد الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة تُعد أمراً حيوياً للغاية، وينبغي أن يُعطى الأولوية في التمويل.
- ينبغي وضع وتنفيذ إجراءات تقديم المعلومات إلى المجتمع المحلي بشأن الآثار الصحية والاجتماعية لزواج الأطفال، مصحوبة بتوفير بدائل اقتصادية، في غضون الشهر المقبل: فهناك بالفعل أدلة على وجود حالات لزواج الأطفال القسري والمبكر، ومن المرجح أن تتزايد هذه الممارسة لعددٍ من الأسباب، من بينها الدوافع الاقتصادية وسوء فهم الزواج كوسيلةٍ للحماية. ومن الهام العمل على توفير المعلومات بشكلٍ مبكر ومحدّد الأهداف وينبغي الشروع في ذلك خلال الأسابيع المقبلة. وينبغي أن يقرن ذلك بتوفير معلومات عن خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي (الاستجابات الصحية والاجتماعية - النفسية والقانونية بوجهٍ خاص) وعن مكان العثور على أماكن مأمونة للنساء والفتيات. وينبغي أن تقرن هذه البرمجة بالتدخلات النقدية (حسب الاقتضاء)، وفرص كسب الرزق (عند الاقتضاء) وغيرها من فرص إدرار الدخل التي تستهدف الأستر التي لديها نساء وفتيات قد يتعرَّضن لخطر زواج الأطفال القسري والمبكر.
- ينبغي تنفيذ التدخلات فوراً التي تستهدف على وجه التحديد الوقاية من العنف بين الشريكين الحميمين والتخفيف من جِدَّةه والتصدي له: فالعنف بين الشريكين الحميمين يُشكِّل شاعلاً رئيسياً ومن المرجح للغاية تفاقمه.

تحثُّ مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي الجهات الفاعلة ذات الخبرة والتخصُّصات التقنية في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي على المشاركة في التصدي لهذه الأزمة: فالاحتياجات بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الحالية أكبر بكثير مما يمكنها الوفاء به بمفردها.

تؤيد الوكالات التالية، التي تتصدى حالياً للآزمة في بنغلاديش، ما ورد في هذه الوثيقة:

منظمة كير الدولية؛ ورابطة المعونة المسيحية؛ والهيئة الكنتسية للمعونة الدنماركية؛ والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة؛ واللجنة الدولية للإنقاذ؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وهيئة الكنيسة النرويجية للإغاثة؛ ومنظمة بلان إنترناشيونال؛ والرابطة الدولية للاجئين؛ ومنظمة إنقاذ الطفولة؛ والمفوضية السامية للأمم المتحدة. لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومنظمة المعونة المانية

تؤيد الوكالات التالية هذه الوثيقة، بالتزامن:

مركز أبعاد (مركز الموارد للمساواة بين الجنسين)، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة؛ وفيلق الرحمة؛ وجامعة بوتسوانا؛ ومفوضية اللاجئين النسائية.

²³ يقصد بتدعيم تنظيم الحيض بالدواء استخدام واحد أو أكثر من الأدوية لإثبات عدم الحمل. وتتمثل أكثر طرق تنظيم الحيض بالدواء نجاعةً في الاستخدام المشترك لعقار ميفبريستون وعقار ميسوبروستول. ومتى ما تعرَّض توفر عقار ميفبريستون، فإن عقار ميسوبروستول المستخدم بمفرده يعد أيضاً طريقة مأمونة وناجعة لتنظيم الحيض. وقد اعتمدت منظمة الصحة العالمية عقار ميسوبروستول لعلاج الإجهاض غير المكتمل. ويعد تدعيم تنظيم الحيض بالدواء مشروعاً في بنغلاديش.

²⁴ اللجنة الدولية للإنقاذ (2015). لا مكان للمستحيل. الطبعة الأولى [كتاب إلكتروني] نيويورك: اللجنة الدولية للإنقاذ. متاح على الرابط التالي: <https://www.rescue.org/sites/default/files/document/467/impossiblenowherefinalhighnov15.pdf>

الملحق 21: التعامل مع الخلافات

التعامل مع الخلافات

(ما يجب فعله إذا جرت الرياح بما لا تشتهي السفن)

استشر واستيق الأمور

هنالك أوقات لا تكون التغطية الإخبارية مرغوباً فيها، كما أن هنالك مسائل نفضل أحياناً أن نتجنب مناقشتها علناً. استشر كبار الموظفين في القيادة وقسم الاتصالات في منطمتك في حال ظهرت مسألة قد تكون شائكةً بالنسبة إلى المنظمة أو أحد الموظفين وقد تستقطب تغطية إخبارية سلبية. فمن شأن ذلك إتاحة الفرصة أمامهم للتمعن في المشكلة معاً ووضع الاستجابة المناسبة. يمكن لقسم الاتصالات في منطمتك تزويدك بنقاطٍ للحوار إذا لزم الأمر.

****لكن ما الذي يحدث عندما تكون في خضم مقابلة تأخذ منحىً مزعجاً؟****

التزم بالحقائق

إذا كان السؤال تخمينياً أو افتراضياً أو يُشعرك بعدم الراحة، فقل إنك تفضل الالتزام بالحقائق أو بما تعلمه. "لا أريد التخمين، لكن يمكنني إخبارك بأن أبحاثنا توصلت إلى..."

إياك والتخمين

مُجدداً، إذا لم تكن تعرف الإجابة عن سؤالٍ ما، فقل ذلك. استقصِ عن الإجابة لاحقاً واتصل بالمراسل.

لا تمتنع عن الكلام

بدلاً من الامتناع عن الكلام أو قول "لا تعليق" عندما يطرأ موضوع حساس - مما يجعلك تبدو مُتهرباً ومُذنباً - حاول شرح أسباب عدم قدرتك على الإفصاح عن معلومات معينة. "نعمل حالياً على جمع الحقائق وسنستجيب في أقرب وقت ممكن". فهذا ردٌّ يتسم بإيجابية أكبر بكثير.

"غير قابل للنشر"

لا يوجد شيء اسمه غير قابل للنشر. الفرق الوحيد هو بين تقديم المعلومات بعيداً عن الأنظار أو تقديم المعلومات "أمام الكاميرا".

حافظ على هدوئك

لا تغضب أو تُصبح عدائياً

ارجع إلى رسالتك

تذكر أن بإمكانك دوماً توجيه المقابلة نحو جِوٍّ أكثر ودأً من خلال الالتزام برسالتك وتصريحاتك الداعمة.

خيار الإنهاء

إذا بتّ غير مرتاحٍ حقاً لطبيعة الأسئلة، أو انتابك الشك في أن المراسل يكتب قصة إخبارية منحازة أو سلبية، فالخيار متاح لك دوماً بإنهاء الحوار. أخبره بأسلوب مهذب أنك ما عدت قادراً على إضافة شيء إلى الموضوع.

أجل

الخيار متاح لك دوماً بإخبار المراسل أنه من الأفضل أن يُجيب قسم الاتصالات عن أسئلته. احرص على تنبيه الأشخاص اللازمين إلى الاتصال الوشيك.

الملحق 22: نموذج وثيقة اختصاصات مجموعة التنسيق الوطنية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي



وثيقة اختصاصات المجموعة الفرعية الوطنية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي
اعتمدت بتاريخ xx حزيران/يونيو 20xx

أولاً - السياق والمعلومات الأساسية

يتمثل هدف "أسلوب المجموعة" في الأوضاع الإنسانية في ضمان إبداء استجابة مترابطة وفعالة من خلال حشد الوكالات الحكومية، والمنظمات الدولية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والبرامج والصناديق، والمنظمات غير الحكومية من أجل الاستجابة على نحو استراتيجي يكفل سد الفجوات ويزيد إمكانية التنبؤ، ويعزز قدرة الجهات الإنسانية الفاعلة في جميع مجالات النشاط الأساسية في حالة طوارئ ما. وقد حُدِّدت مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي كأحد نطاقات المسؤولية الخمسة التي تشرف عليها مجموعة الحماية. وتهدف المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى أخذ جميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في أنشطتها المتعلقة بالتنسيق والتخطيط والدعوة، وستوجه تركيزاً خاصاً نحو زيادة السبل المتاحة إلى الخدمات والدعم الشاملين للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي على جميع المستويات الجغرافية.

الوثائق المرجعية الأساسية هي:

- دليل تنسيق التدخلات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ (مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، 2019)
- المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والاستجابة له (مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، يصدر قريباً 2019/2020)
- المبادئ التوجيهية لدمج التدخلات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني: الحد من المخاطر وتعزيز الصمود والمساعدة في التعافي (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015)

ثانياً - أهداف المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

تهدف المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في البلد xx، بالتعاون مع الجهات المعنية ودعمها، كالوزارات الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات المحلية والنوعية غير الحكومية، إلى توحيد الدعم وتنسيقه وتحسينه، وإعداد الأنشطة لجميع الأطراف المعنية بمجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق العمل الإنساني في البلد xx والاستجابة له.

ثالثاً - المبادئ والنهج التوجيهية

إن جميع المشاركين في التنسيق من أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مدركون للمبادئ الجوهرية والأساليب الأساسية التي تضمن البرمجة الأخلاقية والأمانة والفعالية القائمة على تصميم التدخلات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي وتنفيذها على أساس المجتمع واحترام حقوق الإنسان والتركيز على الناجي.

تسترشد المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في عملها بالمبادئ التالية:

- السلامة: يجب أن تكون سلامة الناجي والآخرين وأمنهم، مثل أطفاله والأشخاص الذين قدموا المساعدة له، على رأس قائمة الأولويات لدى جميع الجهات الفاعلة.
- السرية: للناس الحق في اختيار من يطلعونهم أو لا يطلعونهم على قصتهم. من شأن الحفاظ على السرية أن يضمن حماية الناجين والشهود ومصادر المعلومات، ويجب الحصول على الموافقة المستنيرة قبل تنفيذ أي إجراء.
- الاحترام: يجب أن تسترشد جميع الإجراءات المتخذة بمبدأ احترام خيارات الناجي ورغباته وحقوقه وكرامته، كما يجب أن تسترشد بالمصالح الفضلى للطفل.
- عدم التمييز: يجب منح جميع الناجين من العنف معاملةً متكافئةً وعادلةً بغض النظر عن عمرهم ونوعهم الاجتماعي وعرقهم ودينهم وجنسياتهم وإثنياتهم وميولهم الجنسية وأي سماتٍ أخرى.

رابعاً - أهداف المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

تماشياً مع الأهداف، فإن أهداف المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- الأهداف العامة

- تأسيس ملتقى لتبادل المعلومات بشأن الأنشطة والفجوات والاحتياجات الفورية التي يحددها الشركاء في الأوضاع المتعلقة وغير المتعلقة بحماية المدنيين.
- تنسيق التدريب وبناء القدرات والدعم الفني وتعزيزها بما يتعلق بالوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له.
- إقامة الصلوات مع جميع فرق المجموعة وفرق التنسيق المعنية، ودعوتها إلى تعميم الشواغل المرتبطة بالنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي على جميع القطاعات الرئيسية والتدخلات الإنسانية. التأكد من تعميم مؤشرات العنف المبني على النوع الاجتماعي على جميع التقييمات المشتركة بين القطاعات، والمساعدة في جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس وتحليلها.

2- الوقاية

- تنسيق الأنشطة المخصصة لزيادة التوعية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تتوجه للأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأوضاع المتعلقة وغير المتعلقة بحماية المدنيين.
- الدعوة إلى جمع بيانات إدارة الحالات وإدارتها وتوزيعها بطريقة آمنة وأخلاقية تتماشى مع المعايير العالمية لإدارة المعلومات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- الترويج للأساليب القائمة على المجتمع والدعوة إليها.
- تحديد الجهات الفاعلة المعنية بالوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له في مناطق التركيز، وتحديث معلوماتها (طريقة خماسية الاستفهام (5Ws): من وماذا ومتى وأين ولماذا).
- تدريب العناصر الفاعلة الإنسانية المنتمية إلى المجموعات الأخرى على كيفية إدماج مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي في خطط الاستجابة لديها، وفقاً للمبادئ التوجيهية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في أوضاع العمل الإنساني الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

3- الاستجابة

- دعم الشركاء لضمان تأسيس أنظمة الإحالة وإدارة الحالات من أجل تمكين الناجين من الحصول على الخدمات التي تتصدى للاحتياجات الجسدية والعاطفية والنفسية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وعواقبه الاجتماعية والقانونية وتلك المرتبطة بالحماية.
- تعزيز القدرة الفنية لمقدمي الخدمات الموجودين في الميدان والبنى القائمة على المجتمع بما يتعلق بإحالة الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة لاحتياجاتهم.
- تحديد القدرات المتعلقة بالاستجابة؛ ووضع خطط استجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي بحيث تكون واقعية ومستندة إلى الأدلة، بما فيها أنشطة البرمجة والدعوة؛ والمساعدة في حشد الموارد (مثلاً جمع الأموال) لمعالجة الفجوات.
- التأكد من التزام جميع التدخلات بالمبادئ التوجيهية في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهي السرية والاحترام وعدم التمييز والسلامة، والتأكد من أنها تتماشى مع النهج الذي يركز على الناجين.

4- التنسيق

- تنسيق إجراءات التشغيل القياسية في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي (وهي ما تزال حالياً في انتظار موافقة وزارة الشؤون الجنسانية) ومسارات الإحالة وتعزيزها لدى الأطراف المعنية الأساسية لتمكين الناجين من الحصول على الخدمات تبعاً لرغبتهم.
- أخذ دور الهيئة الاستشارية لجميع الأنشطة المحدثة والجارية لضمان البرمجة التكميلية وتفادي التكرار.
- تقديم التوجيه والتعميم في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي للفرق الأخرى العاملة في القطاع.
- تمثيل مصالح الجهات الفاعلة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال النقاشات الدائرة ضمن مجموعة الحماية وغيرها من الملتقيات الخاصة بالقطاع واجتماعات التنسيق بشأن إيلاء الأولوية لمسائل العنف المبني على النوع الاجتماعي وحشد الموارد لها والدعوة إليها.
- تبادل المعلومات بشأن الأنشطة الجارية والمخطط لها في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي بين الأعضاء بهدف تقليل التكرار.

- تنسيق التخطيط لأنشطة الدعوة المشتركة بهدف القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصةً حقوق المرأة والتمكين عموماً (اليوم العالمي للمرأة، 16 يوماً من النشاط، إلخ).

5- الدعوة

- تجميع القضايا والتوجهات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وطرحها بشكلٍ دوري لتسترشد بها استراتيجيات المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في مجال الدعوة، وتحسين بيئة الحماية وإعمال حقوق النساء والفتيات.
- الدعوة إلى التمويل المُخصص للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له.
- الحرص على تعميم الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له في هيئة جهودٍ لحشد الموارد، كما هي حال عملية النداء الموحد والصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية.

خامساً - بنية المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على المستوى الوطني

أ- الترتيبات القيادية:

ستكون للمجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بنية قيادية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة، أو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. بصفته القائد العالمي لمجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، تقع على عاتق صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية دعم المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لشعبة العمل في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. سيتم انتخاب رئيس مشارك من بين أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، على أساس التناوب كل عامين.

يجب أن يتوقف قرار تعيين الرئيس المشارك على موقعه الاستراتيجي في مجموعة الحماية، وقدرته على وضع البرامج، وعلاقاته مع العناصر الفاعلة الأخرى في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وخبرته في التعامل مع مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي في البلد. فضلاً عن ذلك، يجب أن يكون لدى كل رئيس مشارك للمجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي موظف مناسب قادر على تلبية احتياجات الرئاسة المشاركة ويتمتع بالقدرة على تقديم الدعم اللوجستي لعقد الاجتماعات وتداول محاضرها وغيرها من الاتصالات وتوفير الربط مع آليات التنسيق الأخرى. ويجب إجراء تقييم لأداء الرئيس المشارك في نهاية السنة لتيسير إدخال التحسينات على آلية التنسيق. تتضمن وثيقة اختصاصات الرئاسة المشاركة في المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي قائمة تفصيلية بمعايير الأهلية التي يجب أن تتمتع بها المنظمات غير الحكومية المتقدمة لمنصب الرئيس المشارك للمجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

ب- الأمانة العامة:

سيمثل الرؤساء المشاركون سويةً الأمانة العامة للمجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. سيتفق الرؤساء المشاركون على تقسيم العمل من أجل دعم أعمال السكرتارية وتنفيذ أعمال التنسيق في المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. سيعين/يخصص كلٌّ من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة المشاركة في الرئاسة موظفين يتولون التنسيق ضمن المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي أو يدعمونها. ستتابع الأمانة العامة أمر تنفيذ قرارات المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، فضلاً عن تنسيق خطة العمل السنوية للمجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتنفيذها ورفع التقارير عنها.

ج- العضوية:

العضوية في المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي هي على مستوى المنظمات (لا الأفراد). لا تُقبل طلبات العضوية إلا من المنظمات التي أعربت بشكلٍ رسمي عن رغبتها في الانضمام إلى المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ووقعت على مبادئ المشاركة في المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والتزمت بها. ولذلك تعدُّ العضوية مفتوحة أمام جميع القطاعات والمنظمات العاملة في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، وتشمل:

- الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية
- المنظمات غير الحكومية (دولية ووطنية ومحلية)
- الجهات الشريكة في التنمية (متعددة الأطراف وثنائية الأطراف)
- الجهات المانحة

يجب على المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية أن تشارك بشكلٍ فعالٍ وتساهم في إضفاء الكفاءة على عمل المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على مستوى الدولة والمستوى الميداني. يجب على العضو في المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تحديد جهة اتصال أساسية وأخرى بديلة، ومن مهامهما حضور اجتماعات المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي/فريق العمل بشكلٍ منتظم. يجب على جميع المنظمات الراغبة في الانضمام إلى المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي أو فريق العمل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي توقيع وثيقة مبادئ المشاركة (الملحق 3) والالتزام بها.

د- جهات الاتصال:

سيحدد أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، المنظمات الأعضاء فيها التي ترغب في أن تصبح جهات اتصال تمثل مصالح المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن الآليات الأخرى في المجموعة. سيتولى كل مسؤول اتصال مسؤولية عرض مصالح المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتمثيلها على نحوٍ ملائم، والدعوة إلى إدماج مسائل العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجموعات والمجموعات الفرعية الأخرى. يُنظر من جهات الاتصال تقديم تقارير شهرية إلى اجتماعات المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بحيث تتضمن أهم المستجدات والقضايا الطارئة في مجموعاتهم/قطاعاتهم الأخرى.

هـ- الترتيبات المتعلقة بالاجتماعات

ستعقد المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي اجتماعاتها في يوم الخميس الثاني والرابع من كل شهر، من الساعة 10 صباحاً إلى 12 ظهراً. ويجوز أن تُوجّه الدعوة إلى اجتماعات "حسب الحاجة" من قبل الرؤساء المشاركين، أو بناءً على طلب ثلاثة أعضاء آخرين من المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، عندما تدعو الحاجة إلى التصدي لمسائل عاجلة.

- ستوزع مسودة جدول الأعمال على أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي قبل 5 أيام على الأقل من الاجتماع العادي الذي يعقد كل أسبوعين، مما يتيح للأعضاء فرصة اقتراح بنود إضافية على جدول الأعمال.
- كما ستوزع مسودات محاضر اجتماعات المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال 5 أيام من عقد الاجتماع. فضلاً عن ذلك، ستوزع المحاضر النهائية التي تحتوي على أي تغييرات مقترحة تم الاتفاق عليها، وستعتبر معتمدةً بنسختها الإلكترونية.

سادساً - بنية المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على المستوى الميداني

ستكون هنالك فرق عاملة معنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في 6 مواقع ميدانية في البلد XX. يعدّ الفريق العامل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بنية فرعية ضمن المجموعة الفرعية الوطنية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. ولذلك سينسق مع المجموعة الفرعية الوطنية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ويعمل تحت إشرافها.

موجز (لمزيد من التفاصيل عن وثيقة الاختصاصات على المستوى الميداني، يرجى الاطلاع أدناه)

- سيتبادل أعضاء المجموعات الفرعية على المستوى الميداني التقارير عن خطط عملهم وإنجازاتهم، بما في ذلك تسليم المعلومات بشأن المؤشرات الأساسية المتفق عليها بغاية إعداد تقارير المجموعة. ستسلط تقارير الأعضاء الضوء على المسائل التي يتصدى لها نظراؤهم الميدانيون، والتحديات التي تواجههم، وستبرز جميع المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ستقدّم المجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على مستوى الدولة محاضر اجتماعاتها للرؤساء المشاركين للمجموعات الفرعية الوطنية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي
- وستُبرز المسائل التي تتطلب تدخلاً على المستوى الوطني.
- سيقدم الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تقريرهم لمجموعة الحماية خلال اجتماعاتها المقررة كما سيساهمون في أي وجميع الأنشطة والمبادرات والوثائق المعنية التي تدعمها المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ككلٍ وتوليها الأولوية.

- يجب على الرؤساء المشاركين للمجموعات الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على مستوى الدولة جمع التقرير المُجدول كل أسبوعين من الشركاء المنقّدين على المستوى الميداني بواسطة الملحق 1 نموذج إعداد التقارير الخاص بالفريق العامل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل مكتب التنسيق يوم الجمعة.
- يجب على الرؤساء المشاركين للفريق العامل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تجميع الوثيقة أو الوثائق المستلمة ضمن نموذج إعداد تقارير منسقي المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (الملحق 2) وإرسالها يوم الإثنين إلى قسم إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي مع إرسال نسخة إلى كلّ من منسق المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ومكتب التنسيق التابع للرئاسة المشاركة.

التعديلات

وثيقة الاختصاصات هذه عبارة عن وثيقة عمل ويمكن تعديلها بما يلبي الاحتياجات الطارئة لجميع الأعضاء بعد موافقة أغلبية الأعضاء. غير أنه يوصى بمراجعتها كل ثلاث (3) سنوات.

المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في مالي، الإطار المرجعي – تشرين الثاني/ نوفمبر 2016

1- السياق

(أ) الإطار القانوني غير مؤاتٍ

على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها حكومة مالي في سياق التصديق على المعاهدات الدولية وشبه الإقليمية بشأن تعزيز حقوق المرأة (انظر القسم 3)، فمالي لم تصدر بعد قانوناً محدداً ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، ينبغي الإقرار بأن الترسانة القانونية المتاحة توفّر الإطار القانوني لقمع أشكال معينة من العنف ضد المرأة. منها على وجه الخصوص:

- الرسالة رقم MSPAS.SG / 0019 المؤرخة 16 كانون الثاني/ يناير 1999 الصادرة عن وزارة الصحة والتي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مكان طبي؛
- والقانون رقم 044-02 المؤرخ 24 حزيران/ يونيو 2002 بشأن الصحة الإنجابية من قبل الجمعية الوطنية لمالي والذي يُعدّ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أحد مكوناته؛
- كما ينص القانون الجنائي على عقوبات متنوعة ضد الاعتداء المتعمّد بالضرب والتسبّب بالجروح (المادتان 207 و 226)، والتتصل من الزوجة، والاعتداء الجنسي على الأطفال، والتخلّي عن الأسرة والطفل، واختطاف الأشخاص (عن طريق الاغتصاب أو بالعنف والتهديد) والاتجار بالأشخاص وتشغيلهم قسرياً واستعبادهم والاتجار بالأطفال والاعتداء الجنسي والبيعاء القسري والحمل القسري؛
- كما يعاقب قانون الزواج والوصاية الزواج القسري.

ولا تزال هناك ثغرات قانونية في التشريعات الوطنية، بما في ذلك العنف المنزلي والاعتداء الزوجي والتحرش الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما أنشأت وزارة شؤون المرأة والطفل والأسرة لجنة دعم وطنية لاعتماد قانون ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتعمل هذه اللجنة حالياً في هذا المجال.

كذلك يتعيّن على مالي، كجزء من التصديق على بروتوكول مابوتو، اتخاذ إجراءات تشريعية لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغيره من الممارسات والإساءات التي تنتهك حقوق المرأة الأفريقية.

وتكمن أكبر الصعوبات التي تواجهها النساء الناجيات من العنف في إدانة أعمال العنف والتماس الخدمات القانونية من قبل الضحايا وبيئتهم الاجتماعية. ونادراً ما يكون العنف، وخاصة في البيئة الزوجية، موضوعاً للشكوى، بسبب الجهل بالقانون، والخوف من تجريم الناجيات من قبل المجتمع. يضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة التقاضي أو ضغط الأسرة أو عدم الاستقلال الاقتصادي أو عدم وجود دعم من قبل الأسرة. يتم الإبلاغ عن حالات قليلة فقط من قبل الجهات الفاعلة من خلال المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وفقاً للتوقعات الديموغرافية 1، سيبلغ إجمالي عدد سكان مالي 18-300,000 نسمة في عام 2016، نصفهم تقريباً دون سن الخامسة عشر عاماً (أي 47-15٪) وحوالي واحد من كل خمسة أشخاص يبلغ ما بين 15 و 24 عاماً. يُعدّ سكان مالي إذاً صغار السن جداً.

ولا يزال عدم المساواة بين الجنسين واسع الانتشار في مالي، خاصة وأن العوائق القانونية تميل إلى تفضيل معدّل مرتفع للزواج المبكر (تمّ تحديد السن القانوني للزواج عند 16 عاماً بموجب قانون الأسرة ويمكن تخفيضه بموافقة الوالدين). خضعت حوالي 91٪ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة إلى تشويه للأعضاء التناسلية للإناث (EDSM² 2012-2013).

كما لا يزال الوضع الأمني غير مستقرّ بسبب وجود جماعات مسلحة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وموبتي وجزء من منطقة سيغو، وبليته انتهاكات لحقوق الإنسان. كما يؤدي الخوف من الانتقام والوصم الاجتماعي للناجين أو الناجيات إلى انخفاض نسبة الإبلاغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. ووفقاً لتقديرات الاحتياجات الإنسانية في عام 2017، فقد تأثر 3-7 مليون شخص بالنزاعات وانعدام الأمن، منهم 18,500 من النساء والفتيات معرضات لخطر العنف الجنسي. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، المكتب الوطني للشؤون الإنسانية 2015). بين عامي 2012 و كانون الأول/ ديسمبر 2016، سجّلت خدمات الرعاية 9,943 حالة من حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في المناطق المتأثرة مباشرة بالأزمة الأمنية. ومن المهم الإشارة إلى أنه أبلغ عن عدد قليل جداً من الحالات (وبالتالي توثيقها) خوفاً من الانتقام والوصمة ولكن أيضاً بسبب ضعف فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الشاملة. فضلاً عن ذلك، أخذ الوضع العام في إدارة الاحتياجات الاجتماعية والصحية يتفاقم بفعل آثار الأزمة على البنى التحتية الصحية والاجتماعية، والمراكز الصحية التي تمّ تدميرها حيث فضّل الموظفون العودة إلى المناطق الجنوبية. لقد أدّى القتال وغياب و/ أو ضعف خدمات الرعاية إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان أغلبهم عادوا اليوم إلى مكان إقامتهم، وبتوا بحاجة أكبر إلى توفير الحماية.

2- تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وفقاً للمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات IASC³، فإن العنف المبني على النوع الاجتماعي هو مصطلح عام يحدّد أي عمل ضار/ مؤذٍ يُرتكب ضد رغبة شخصٍ ما ويستند إلى اختلافات محدّدة اجتماعياً بين الرجال والنساء. تعيق/ تنتهك أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي عدداً من حقوق الإنسان العالمية المحمية بموجب الاتفاقيات الدولية والصكوك المعيارية. كما أن عدداً من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي - وليس كلها - غير قانونية وجنائية فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات الوطنية.

وغالبا ما يستخدم مصطلح "العنف المبني على النوع الاجتماعي" بشكل متبادل مع مصطلح "العنف ضد المرأة". ويؤكد مصطلح "العنف المبني على النوع الاجتماعي" على البعد الجنسي بصورة نوعية لهذه الأنواع من الأفعال؛ أو بعبارة أخرى، العلاقة بين تبعية المرأة في المجتمع وتزايد تعرّضها للعنف. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الفتيان والرجال قد يكونوا، هم أيضاً، ضحايا للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي.

لقد اعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ولجنة الإنقاذ الدولية والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نهجاً جديداً لتصنيف أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال إنشاء أداة تصنيف صارمة جديدة لتوحيد جمع بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال جميع مقدمي الخدمات. فعلى سبيل المثال، اعتمد نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي ستة أنواع رئيسية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهي:

1- الاغتصاب: اختراق المهبل أو الشرج أو الفم دون موافقة (ولو بشكل سطحي)، وذلك باستخدام القضيبي أو أي جزء آخر من الجسم. وينطبق ذلك أيضاً على إدخال أداة ما في المهبل أو فتحة الشرج.

2- الاعتداء الجنسي: أي شكل من أشكال الاتصال الجنسي دون موافقة لا ينتج عنه أو لا يقوم على فعل اختراق. ومن الأمثلة على ذلك، محاولات الاغتصاب والتقبيل والإعجاب واللمس غير المرغوب فيه للأعضاء التناسلية أو الأرداف. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث هو عمل عنف يؤثر على الأعضاء الجنسية؛ لذلك ينبغي تصنيفه على أنه اعتداء جنسي. هذا النوع من الحوادث لا يشمل الاغتصاب (الذي يشمل فعل اختراق).

3- الاعتداء الجسدي: عنف جسدي لا يتسم بطابع جنسي. من الأمثلة على ذلك: الضرب أو الصفع أو الخنق أو الجروح أو الدفع أو الحرق أو إطلاق النار أو استخدام أي نوع من أنواع الأسلحة أو الهجمات بالحمض أو أي فعل آخر يسبب الألم أو الانزعاج أو الإصابة بجروح. هذا النوع من الحوادث لا يشمل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

4- الزواج القسري: زواج شخص ضد إرادته.

- 5- الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات: كالحرمان من الوصول المشروع إلى الموارد / الأصول الاقتصادية أو فرص كسب الرزق، والخدمات التعليمية أو الصحية أو غيرها من الخدمات الاجتماعية. نتحدث عن الحرمان من الموارد والفرص والخدمات، على سبيل المثال، عندما تُمنع الأرملة من الحصول على الميراث، أو عندما يُصادر دخل الشخص قسراً على يد القرين أو أحد أفراد أسرته، أو عندما يُحظر على المرأة استخدام وسائل منع الحمل، أو عندما تمنع الفتاة من الذهاب إلى المدرسة، إلخ. لا ينبغي تسجيل حالات الفقر العام.
- 6- الإساءة النفسية / العاطفية: إلحاق الألم أو الأذى العقلي أو العاطفي. ومن الأمثلة على ذلك: التهديد بالعنف البدني أو الجنسي، والتخويف، والإهانة، والعزلة القسرية، والملاحقة، والتحرش اللفظي، والاهتمام غير المرغوب فيه، والملاحظات، والإيحاءات أو الكتابات ذات الطبيعة الجنسية و / أو التهديدية، وتدمير الممتلكات القيّمة، إلخ.

3- الأهداف

- ترمي المجموعة الفرعية المعنية "بالعنف المبني على النوع الاجتماعي" (VBG) إلى تنسيق وتوحيد أنشطة جميع أصحاب المصلحة لتحسين الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له بين السكان المتضررين من الأزمة الثلاثية، الأمنية والغذائية والمؤسسية، التي تشهدها مالي.
- كما تهدف المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى مكافحة جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس من خلال التنسيق والدعوة وتخطيط الأنشطة مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنسي.
- وتعمل المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي عن كثب مع المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل وتقدم تقاريرها إلى مجموعة الحماية.

4- العضوية والأعضاء

- باب العضوية مفتوحاً أمام جميع المنظمات وممثلي وسائل الإعلام والمانحين المشاركين في مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على الفوارق بين الجنسين. ويضمّ الأعضاء ممثلين عن الحكومات، والمنظمات الوطنية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

5- المسؤوليات

أ- دور وكالة التنسيق

- سوف يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان ، في دوره كوكالة تنسيق للمجموعات الفرعية، وبقيادة مشتركة مع المديرية الوطنية للنهوض بالمرأة التابعة لوزارة شؤون المرأة والطفل والأسرة MPFEF ، بالولاية والدور الرئيسي والمسؤوليات على النحو المنصوص عليه في إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات IASC.

الأدوار الرئيسية للمجموعة:

- إنشاء وقيادة وصيانة آليات التنسيق وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة بانتظام في اجتماعات وأنشطة المجموعة الفرعية (على سبيل المثال، وزارة الصحة ، والعدل، وتعزيز الأسرة والطفل والمرأة، وشؤون المرأة، والشرطة والدرك الوطني)؛
- ضمان إجراء تقييم سريع للوضع وأن تكون الاحتياجات القطاعية معروفة ومتسقة؛
- وضع الاستراتيجيات المناسبة لتحديد الفجوات (الثغرات) في الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له؛
- تعزيز ونشر الصكوك القانونية الوطنية والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها دولة مالي والإطار المعياري (السياسات والتوجيهات والبروتوكولات)؛
- تشجيع ونشر الأدوات الوطنية المختلفة لإدارة العنف المبني على النوع الاجتماعي؛
- تعزيز ونشر المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات IASC حول العنف المبني على النوع الاجتماعي؛
- ضمان تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات الخاصة بمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي؛
- تنظيم التدريب لبناء قدرات الجهات الفاعلة؛
- تحديد عوامل الخطر التي تزيد من تعرّض النساء والفتيات للخطر؛

- وضع مؤشرات للتمكّن من مراقبة وتقييم إجراءات الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له.
- ب- الدور المتوقع لأعضاء المجموعة الفرعية:

- حضور اجتماعات المجموعة الفرعية بانتظام؛
- تنسيق وتبادل المعلومات حول الأنشطة والتحديات التي واجهتهم؛
- الالتزام باحترام المبادئ الأخلاقية عند تنفيذ أنشطة مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي؛
- بناء القدرات بصورة متبادلة؛
- العمل بالتأزر وحسب الحاجة من خلال وضع مواردها (المالية والتقنية واللوجستية) بصورة مشتركة في إجراءات محدّدة.

ج- السرية:

لن يتم الكشف عن المعلومات المتعلقة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال اجتماعات المجموعة الفرعية من أجل ضمان احترام حق الناجين في السرية والأمن وفقاً لجميع المبادئ المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التدخلات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الظروف الإنسانية.

6- الأولويات:

- تنسيق الإجراءات لتعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على جهود الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له؛
- تبادل المعلومات حول أنشطة البرمجة والاستراتيجية لتحديد الفجوات.
- بناء تحالف للحد من احتمال تكرار البرنامج؛
- ضمان الدعوة لدعم أنشطة الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له؛
- تبادل معلومات الموارد لتنظيم الدورات التدريبية والدراسات والبحوث؛
- تيسير جمع البيانات حسب النوع الاجتماعي لتحديد الاتجاهات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛
- التأكد من توحيد الاستجابة لأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي،
- ضمان تشغيل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي GBVIMS والسماح بنقله التدريجي إلى الحكومة؛
- تنشيط مجموعات العمل الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع مناطق مالي المتأثرة بالأزمة، والعمل بالتعاون مع المؤسسات الأخرى التي تكون مهامها مكتملة لمهام المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- إعداد ونقل مهارات المجموعة الفرعية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي VBG إلى الخدمات الفنية للدولة في سياق استعادة استقرار واستدامة عملية مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

7- طريقة التشغيل

تُعقد الاجتماعات يوم الثلاثاء الأخير من كل شهر في مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان الكائن في 2000 ACI، بالقرب من شركة التأمين سونافي إنشورانس SONAVIE Insurance أمام نصب كوامي نيكروما من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية عشر ظهراً و/أو في الطابق الخاص بوزارة شؤون المرأة والطفل والأسرة MPFEF، الكائن في مدينة باماكو الإدارية.

ستتم مشاركة جدول الأعمال قبل 72 ساعة من الاجتماع. كما يجب إرسال إنجازات الشركاء قبل 48 ساعة من بدء الاجتماع والحساب المشترك بعد 48 ساعة من انتهائه. ويتولّى صندوق الأمم المتحدة للسكان أمانة المجموعة الفرعية.

- 1 وزارة التخطيط الإقليمي والسكان / المديرية الوطنية للسكان (2016): التوقعات الديموغرافية 2014 . 2029
- 2 المسح الديموغرافي والصحي، مالي -2012 2013
- 3 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

الملحق 23: نموذج وثيقة الاختصاصات من الفريق الاستشاري الاستراتيجي



الفريق العامل الوطني الأردني الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي . الفريق الاستشاري الاستراتيجي

1- الغاية من الفريق الاستشاري الاستراتيجي

ينولى الفريق الاستشاري الاستراتيجي في الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي تقديم السياسات والتوجيه الاستراتيجي لعمل الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. سيعمل الفريق الاستشاري الاستراتيجي، المؤلف من منسقين في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي والشركاء/المنظمات الرئيسية، بالتشاور مع ممثل السكان المتأثرين، على إرشاد الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بأسلوب استشاري. يهدف الفريق الاستشاري الاستراتيجي إلى تحسين حوكمة الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وتنظيم جهود التنسيق، وربط آلية التنسيق الميداني المؤسسة حديثاً بالآلية الوطنية، وتعزيز عملية صنع القرار على أساس استشاري.

2- المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الاستراتيجي

- 1-2 كما هي حال الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، سيسترشد الفريق الاستشاري الاستراتيجي في عمله بمبادئ العمل الإنساني والحماية. وتحديدًا بالمبادئ المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، مثل السرية والسلامة والاحترام وعدم التمييز.
- 2-2 سيطبق الفريق الاستشاري الاستراتيجي التابع للفريق العامل الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مبدأ الشراكة الذي هو من مبادئ العمل الإنساني، وسيسعى إلى الاعتماد على القدرات الوطنية وتعزيز فاعليتها في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، وذلك عن طريق الوزارات التنفيذية والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات والمنظمات القائمة على المجتمع، مع الحرص على الالتزام بمبادئ العمل الإنساني وإبلاء الأولوية دائماً لاحتياجات الناجين وورقاتهم.

3- مهام الفريق الاستشاري الاستراتيجي

بالنسبة إلى الفريق الاستشاري الاستراتيجي، تتلخص نطاقات مسؤوليته في ما يلي:

- 1-3 الدور الاستراتيجي:
 - أ- إعداد الوثائق الاستراتيجية ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الاستراتيجية وخطة العمل وتحليل الفجوات؛
 - ب- إعداد أوراق الموقف والتصريحات بشأن مسائل العنف المبني على النوع الاجتماعي وتوجيه تقديم المساهمات من قبل المبادرات الصادرة عن الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والفريق العامل المعني بالحماية؛
 - ج- وضع خطط الطوارئ والاستجابة، والتوصية بالتدخلات ذات الأولوية؛ د. وضع استراتيجيات لحشد الموارد وجمع التبرعات، وإسداء المشورة بشأنها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر خطة الاستجابة الاستراتيجية وتخصيص موارد الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية. ستتم دعوة أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي، بحسب التوفر، للمشاركة في لجنة المراجعة الفنية المعنية بتخصيص موارد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛
 - هـ- وضع استراتيجيات الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتنفيذها، ويشمل ذلك تنفيذ الدورات التدريبية؛
 - و- التأكد من ترتيب أولويات الفريق العامل المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وأعماله على المستويين الوطني والميداني.
- 2-3 دور الدعم الفني: تقديم الإرشاد بخصوص السياسات والاستراتيجيات والدعوة وغيره من أوجه الإرشاد الفني بشأن مسائل العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي للفريق العامل المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولأعضائه، وكذلك للمنظمات المعنية المشتركة بين الوكالات.
- 3-3 دور التنسيق: تحسين بنية الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وقدراته وكفاءته بشكل عام، على المستويين الوطني ودون الوطني. يسعى الفريق الاستشاري الاستراتيجي إلى تعزيز مساهمة الفريق العامل

الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي المسؤولية أمام المجتمع الذي يساعده، وربط القرارات بحيث تعتمد على الوضع الميداني، والاستجابة لاحتياجات من يمرّون بحالة أزمة، وبخاصة النساء والفتيات.

4- تركيبة الفريق الاستشاري الاستراتيجي

1-4 بهدف تحقيق الكفاءة، يُحدّد عدد أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي بتسعة أعضاء: 5 منسقين ميدانيين، بمعدّل منسق واحد من كل موقع ميداني (الزعتري، المفرق، الأزرق، إربد، عمّان/الجنوب)، والرئيسيين المشاركين على المستوى الوطني، ومنظمتين غير حكوميتين/مجتمعتين (بحيث تكون إحداها وطنية والأخرى دولية). سيُجمّع ممثلون عن السكان المتأثرين (10 كحد أقصى ترشحهم الوكالة) ليشكلوا هيئة استشارية بشأن عمليات محددة وإعداد المنتجات. من الممكن دعوة وكالات أخرى، حسب الحاجة، حيثما يُعزّز ذلك فاعلية الفريق الاستشاري الاستراتيجي.

2-4 شروط العضوية:
أ- المنظمات التي تتمتع إما بقيادات عالمية متخصصة، أو خبرة فنية متخصصة وافرة، أو خبرة تشغيلية واسعة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن؛

ب- ستنتمتع المنظمات بإمكانية تمثيلها شخصياً خلال اجتماعات الفريق الاستشاري الاستراتيجي في عمّان؛
ج- ستنتمتع المنظمات بإمكانية المساهمة في نطاقات المسؤولية الرئيسية المذكورة في الفصل الثالث أعلاه والمشاركة باستمرار في عمل الفريق الاستشاري الاستراتيجي.

د- تمثّل المنظمات من قبل كبار الأعضاء في كلّ منها. سيكون لدى كل منظمة من الأعضاء مسؤول اتصال واحد يحضر الاجتماعات وأخرٌ بديل يتولى حضورها عند غياب مسؤول الاتصال الرئيسي بين المنظمات المعنية والفريق الاستشاري الاستراتيجي.

هـ- يُطلب من جميع أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي الالتزام بالتعاون البنّاء لتحقيق الغاية الأشمل من الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

و- يجب أن يتمتع الأعضاء في المجلس الاستشاري للفريق الاستشاري الاستراتيجي من ممثلي السكان المتأثرين بخبرة في العمل في برامج العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وأن يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، كما سيتم التأكد من أنهم يمثلون المجتمعات على تنوعها (المجتمع المضيف، واللاجئين السوريين وغير السوريين)، وستعطى الأولوية للنساء.

5- أساليب عمل الفريق الاستشاري الاستراتيجي

1-5 سيعقد الفريق الاستشاري الاستراتيجي اجتماعاته الدورية كل ثلاثة أشهر، وستصدر الدعوة إلى الاجتماعات عن الرؤساء المشاركين الوطنيين للفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويجوز توجيه الدعوة إلى اجتماعات حسب الحاجة من قبل الرؤساء المشاركين الوطنيين للفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي؛ أو بناءً على طلب أحد أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي، حسب الاقتضاء، ويُوزّع جدول الأعمال قبل موعد الاجتماع، ويمكن لأي عضو أن يطلب بنوداً في جدول الأعمال؛

2-5 ستُعقد اجتماعات الفريق الاستشاري الاستراتيجي في عمّان، وسيتولى التحضير لها ورناستها الرؤساء المشاركون الوطنيون للفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. أما خارج الاجتماعات، فيجري اتخاذ القرارات وإقرارها بين أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي إلكترونياً، أي عن طريق البريد الإلكتروني وتطبيق 'سكايب' ومجموعة 'واتساب'؛

3-5 يجوز لأعضاء الفريق العامل الفرعي لفت نظر الفريق الاستشاري الاستراتيجي إلى مشاكل عامة متعلقة بالحماية، ويجوز لهم لذلك السبب حضور اجتماعات محددة للفريق الاستشاري الاستراتيجي. ويُشترط لذلك إعلام الرؤساء المشاركين للفريق العامل الفرعي الوطني المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي مع تحديد تفاصيل المشكلة. في حال الاتفاق على ضرورة تناول الفريق الاستشاري الاستراتيجي للمشكلة المطروحة، وبعد التشاور مع العضو، سيقدر الفريق الاستشاري الاستراتيجي النهج المناسب للعمل.

حسب الاقتضاء، ستوكل إلى العضو المتقدم بالطلب مهمة تحمل مسؤولية التصدي للمشكلة وتقديم تقارير عن ذلك للفريق الاستشاري الاستراتيجي.

6- نقاط متنوعة

1-6 تُختار العضوية سنوياً، أو عند وجود شاغر. تجري عملية الاختيار من خلال دعوة المنظمات غير الحكومية المهمة التي تلبّي الشروط المذكورة في هذا القسم. 4-2 بالنسبة إلى الأعضاء المنتمين إلى الفئات السكانية المتأثرة، تُدعى المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية لترشيح متطوعين. تخضع الأسماء المرشحة المقدمة للمنسقين للمراجعة مقابل المعايير، وتُنقل إلى أعضاء الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. يجري إقرار قائمة الأعضاء ما لم يُرْفَع أي اعتراض عليها خلال أسبوع واحد من نقلها.

2-6 تجري مراجعة وثيقة الاختصاصات كل عام، أو في وقتٍ أبكر إذا طلب ذلك أحد أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي أو الفريق العامل الفرعي المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

الملحق 24: وثيقة اختصاصات القطاع الفرعي دون الوطني المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (ولاية راخين، ميانمار)

مقدمة

تأسس القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي عام 2013 كفرع فرعي في قطاع الحماية من أجل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال أزمة ولاية راخين الإنسانية، مع التركيز الأهم على العنف الجنسي لكونه أكثر أشكال العنف إلحاحاً وخطورة. ضمن السياق الحالي الذي يشهد أزمة حقوق إنسان طال أمدها، وعملية إنهاء النزوح، سيتصدى الفريق العامل لجميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي بما فيها عنف الشريك الحميم، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والاتجار بالأشخاص، والممارسات التقليدية الضارة، فضلاً عن العنف الجنسي. والقطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يتركز في مدينة سيتوي ما هو إلا جزء من القطاع الفرعي الوطني الشامل المتمركز في يانغون والمعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، والذي يستجيب من خلال التأهب للآزمات الإنسانية في ميانمار والاستجابة لها.

باتخاذ نهج يركّز على الناجي وقائم على الحقوق، سيعمل القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على تعزيز القدرة الفنية للجهات الفاعلة بهدف الوقاية الفعالة من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، وسد الفجوات على مستوى الخدمات لضمان استجابة شاملة متعددة القطاعات، والدعوة إلى الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق جميع الأعمال الإنسانية، وتأسيس نظام لإحالة الناجين يتسم بالكفاءة والأمان وسهولة الوصول.

تحدد وثيقة الاختصاصات دور القطاع الفرعي ومسؤولياته، فضلاً عن الأهداف والأساليب والبنية والعلاقات ضمن المجموعة الواحدة وبين المجموعات، وغيرها من آليات تنسيق العمل الإنساني.

أولاً- الأساس المنطقي/التعليل

توثق الأبحاث في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي بثبات ارتفاع عدد الحالات في كل من حالات الطوارئ، كالتزاعات والكوارث الطبيعية، وفي أعقاب وقوع تلك الحوادث مباشرة. غير أن مقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي غالباً ما يعملون في ظل محدودية القدرة على الاستجابة بسبب التمويل والخبرات غير المناسبة؛ وعلى نحو مشابه، لا تُعد الخدمات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في معظم الأحيان أساسية في السياق الآني لحالات الطوارئ. ولذلك من المهم بشكل خاص الحرص على توفر القدرة الفنية والتشغيلية، فضلاً عن التمويل، لدعم الخدمات منذ بدء حالة الطوارئ ولتأسيس فريق عامل قوي متعدد الاختصاصات مؤلف من الجهات الفاعلة من أجل التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بأسلوب آمن وأخلاقي وشامل. يتطلب التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي أسلوباً منهجياً مدروساً بشكل جيد وحساساً وشديد التناغم. يجب أن تتضمن الاستراتيجية الفعالة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي ثلاثة عناصر أساسية: الوقاية/الحد، والاستجابة، والتنسيق. من دون التنسيق المحكم بين الوكالات، يستحيل التوصل إلى النهج المتعدد القطاعات اللازم لتحقيق استجابة إنسانية فعالة تجاه العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ثانياً- المبادئ التوجيهية

يسترشد القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في عمله بالمبادئ التالية:

السرية: ضمان حماية الناجين والشهود ومصادر المعلومات. لن يُكشف عن أي معلومات محددة للهوية في موارد البيانات أو خلال التنسيق أو غيره من الاجتماعات العامة، عند الإشارة إلى حالات (محددة) من العنف المبني على النوع الاجتماعي؛

النزاهة: عدم التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقد الديني أو الآراء السياسية أو الميول الجنسية أو الوضع الاجتماعي وغيره من الأوضاع؛

السلامة والأمن: ستولي جميع العناصر الفاعلة الأولوية لسلامة الناجي والعائلة والشهود ومقدمي الخدمات في جميع الأوقات؛

الاحترام: تسترشد جميع العناصر الفاعلة بمبدأ احترام خيارات الناجين ورغباتهم وحقوقهم وكرامتهم في جميع أعمالها واستجاباتها.

الأسلوب التشاركي: الحرص على التشاور مع جميع أفراد المجتمع قدر الإمكان (النساء، والفتيات، والفتيان، والرجال، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن) في جميع مراحل دورة البرنامج المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي؛
الاستقلالية: العمل بمعزل عن تأثير الدول والهيئات الحكومية وأطراف النزاع وغيرها من الهيئات السياسية؛

ثالثاً- تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

يعرّف العنف المبني على النوع الاجتماعي بأنه: أي عمل ضار يُرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى الفوارق (بين الجنسين) المكرّسة اجتماعياً بين الذكور والإناث.

يُفهم من ذلك أن العنف المبني على النوع الاجتماعي يشمل، ولا يقتصر على، ما يلي:

- 1- العنف الجسدي: هو عمل من أعمال العنف الجسدي التي لا تحمل طابعاً جنسياً، ويُرتكب من قبل فرد من العائلة أو شريك حميم. ومن أمثلته: الضرب المتكرر والضرب والصفع والخنق والجرح والدَّفْع والحرق وإطلاق النار أو استعمال أي أسلحة أو الاعتداء باستخدام الحمض أو أي عمل آخر ينجم عنه إيذاء أو انزعاج أو إصابة.
- 2- العنف الجنسي: هو أي شكل من أشكال الاتصال الجنسي غير الرضائي. ومن أمثلته الاغتصاب (بما فيه الاغتصاب في إطار الزواج)، والاستغلال الجنسي والبيعاء القسري واللمس غير اللائق.
- 3- الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات: هو الحرمان من الحصول المشروع على الموارد الاقتصادية/الممتلكات أو فرص كسب العيش أو التعليم أو الصحة أو غيرها من الخدمات الاجتماعية؛ التقسيم الجنساني للعمل الذي يعرّض النساء أو الفتيات لظروف أقل أماناً من تلك التي يتعرض لها الرجال والفتيان.
- 4- الإساءة النفسية/العاطفية: هي إلحاق ألم أو إصابة نفسية أو عاطفية. من أمثلتها: التهديد بارتكاب العنف الجسدي أو الجنسي، والتخويف، والإذلال، والعزل القسري، والتعقّب، والتحرش، والاهتمام غير المرغوب فيه، وإبداء الملاحظات أو الإيماءات أو الكلمات المكتوبة ذات الطابع الجنسي و/أو التهديدي.
- 5- الاتجار بالأشخاص والاختطاف.
- 6- الممارسات التقليدية الضارة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر زواج الأطفال والزواج القسري والعنف المرتبط بالمهر وتشويه الأعضاء التناسلية.

رابعاً- أهداف القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

- تعزيز الممارسة الفضلى خلال نشوء رؤية مشتركة، واستراتيجيات متكاملة، وأنشطة متّسقة، وبروتوكولات مشتركة في كامل منظمة المجموعة الإنسانية في ولاية راخين، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في أوضاع العمل الإنساني الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. تسهيل الحصول على الخدمات والحّد من العوائق التي تحول دون التماسها؛ وتسهيل توفير الخدمات النوعية؛ وتوضيح مفهوم الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والآليات والسياسات والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستجابة له، ووضع الاستراتيجيات في هذا المجال وزيادة الوعي العام به.
- الحرص على مواءمة آليات التنسيق في القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مع مرور الزمن بما يتناسب مع مقدرات الجهات الفاعلة المحلية ومشاركة شركاء التنمية، وذلك من خلال تأسيس قنوات تواصل فعالة وتعزيز بناء القدرات ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية.
- تقديم الإرشاد والتدريب والقيادة الفنية في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي على المستوى المشترك بين المجموعات.
- التأكيد من وضع آليات رصد ملائمة لمراجعة تأثير القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في ضوء الخطط التنفيذية.
- الدّعوة في أوساط البنى المعنية التابعة للأمم المتحدة والحكومات (الفريق القطري الإنساني في المنطقة، والفريق القطري الإنساني، وفريق التنسيق بين المجموعات، ومركز التنسيق في حالات الطوارئ، وغيرها من الفرق العاملة المنسقة) بشأن الفجوات والمسائل الهامة المرتبطة بالاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مثل السلامة والإفلات من العقاب والسياسات القانونية والحصول على الخدمات الشاملة متعددة القطاعات وغيرها.

خامساً- بنية القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والعضوية فيه

القيادة

سيتولى رئاسة القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي كلُّ من صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الدولية للإنقاذ

العضوية

- حرصاً على تبني أسلوب شامل ومتعدد القطاعات للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، سيجري التوسع في عضوية القطاع الفرعي ليشمل المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية، وممثلين عن الحكومة (شعبة الرفاه الاجتماعي) وغيرها من الهيئات التي تقدم الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والمجالات النفسية الاجتماعية والقانونية والأمنية.
- ستُدعى جهات الاتصال المعنية بالمسائل الجنسانية في مجموعة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لتكون أعضاء في القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ستشجع المنظمات الوطنية غير الحكومية والهيئات الحكومية على الانتساب كأعضاء لضمان اضطلاعها بالمسؤولية وإتسامها بالاستدامة. تُتخذ المناوبة في حضور الاجتماعات بحيث يحضر أحد ممثلي الحكومة مرةً كل اجتماعين.
- سيُنظر في أمر عضوية جهات الاتصال من المؤسسات والمنظمات المعنية الأخرى على أساس كل حالة على حدة.

سادساً- الاجتماعات

- سيعقد القطاع الفرعي اجتماعاته مرة كل شهرين بالتنسيق مع جدول اجتماعات القطاع الفرعي المعني بحماية الطفولة.
- من الممكن إنشاء فرق عمل إضافية وعقد اجتماعات إضافية للتصدي لمسائل عاجلة محددة مثل الاتجار بالبشر وزواج الأطفال والاستغلال الجنسي وغيرها.
- ويمكن الدعوة إلى اجتماعات استثنائية من قِبل الرئيس أو بناءً على طلب الأعضاء الآخرين في القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، عندما تدعو الحاجة إلى التصدي لمسألة عاجلة.
- ستوضع مسودة جدول الأعمال من قبل جميع أعضاء القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتوزع من قبل الرئيس على الأعضاء قبل يومين على الأقل من الاجتماع الأسبوعي العادي، مما يتيح للأعضاء فرصة اقتراح بنود إضافية لمناقشتها.
- ستتولى اللجنة الدولية للإنقاذ أو طرف آخر يتم تعيينه أمر المحاضر، وستوزع مسودات المحاضر في غضون خمسة أيام من إنهاء الاجتماع.
- في حال غياب الرئيس، سيُعيّن عضو آخر من قبل الرئيس لقيادة الفريق.

سابعاً- تبادل التقارير والمعلومات

- سيقدم أعضاء الفريق تقريراً شهرياً موجزاً (شفهياً أو كتابياً) للرئيس/الرئيس المشارك كلما طرأت مسائل ذات صلة يجب الإبلاغ عنها.
- يجب أن تسلط التقارير الضوء على مسائل الحماية وحقوق الإنسان التي يتصدى لها الأعضاء ونظراؤهم الميدانيون، والتحديات التي تواجههم، كما يجب أن تُبرز جميع المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. ستناقش هذه المسائل خلال الاجتماعات الشهرية.
- القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي عبارة عن قطاع فرعي من قطاع الحماية، وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تقارير شهرية لرئيس قطاع الحماية بشأن المسائل ذات الصلة المطروحة في جميع التقارير/المذكرات المُستلمة، بالإضافة إلى جميع القرارات والإجراءات المتخذة (من خلال المحاضر و/أو مذكرات الإحاطة والملحوظات الموجزة).
- سيشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في اجتماعات قطاع الحماية والقطاع الفرعي المعني بحماية الطفولة وقد يلتزم مساعدة أعضاء المجموعة بشأن أي مسألة معيّنة ذات صلة بعمل القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- يلتزم القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بأشد مستويات السرية والموافقات المستنيرة فيما يتعلق بالحالات الفردية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، إدراكاً لحقيقة أن الناجين غالباً ما يواجهون مخاطر متزايدة من العنف والانتقام بعد الإبلاغ عن الحالات. لن تتم مشاركة بيانات الحالات الفردية ضمن القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لأي سبب كان.

- عندما يلزم مشاركة بيانات الحالات الفردية بهدف الإحالة، لن تتشارك وكالات الإحالة إلا أقل قدر ممكن من البيانات التي تحتاج إليها الوكالة المستلمة من أجل تقديم الخدمات.
- ولن تتم مشاركة هذه المعلومات إلا بعد الحصول على موافقة مستنيرة من الناجي أو مصادقة مستنيرة.
- لن تتم مشاركة أي أسماء أو بيانات محددة للهوية على الإطلاق خلال اجتماعات القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي (أو غيره من الاجتماعات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر اجتماعات الفريق العامل المعني بالحماية، والقطاع الفرعي المعني بحماية الطفولة، إلخ).
- غير أن القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي يجمع البيانات الرقمية الخاصة بالحالات من أجل تحليل الاتجاهات السائدة. لكن هذه البيانات لا تُشارك بشكلٍ علني. يحدُّ القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي جميع الوكالات التي تقدم خدمات معنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على استخدام النسب المئوية في تحليل الحالات بدلاً من الإبلاغ عن أرقام مباشرة ضمن الوثائق العلنية، بما فيها الوثائق المعروضة في الأوساط المشتركة بين المجموعات.
- يجب على أعضاء القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، خلال حالة طوارئ معينة، التأكد من مشاركة المعلومات الضرورية بشكل صحيح ضمن مجموعة القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك بهدف تنسيق الاحتياجات المحددة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي/الحماية ومعالجتها في الوقت المناسب لدى الفئات السكانية والأفراد المتأثرين.

ثامناً- الأمانة العامة

- سيتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان رئاسة الفريق العامل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وستتولى اللجنة الدولية للإنقاذ منصب الرئيس المشارك.
- سيكون هذا الفريق بمثابة الأمين العام للقطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وسيتولى مسؤوليات إعداد جداول أعمال الاجتماعات، والدعوة للاجتماعات، وجمع المحاضر وتوزيعها بعد الاجتماع، وإعداد وتوزيع مختلف التقارير/مذكرات الإحاطة والملحوظات.
- سيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المكان اللازم للعمل والدورات التدريبية. ستساعد اللجنة الدولية للإنقاذ في تخطيط الميزانية اللازمة لتوفير مكان التدريب والضيافة والقرطاسية عند الحاجة
- ستعين أي فرقة عمل يتم إنشاؤها فريق عمل أصغر يتمتع أفرادها بالمهارات والموارد المناسبة تحديداً للموضوع المعين.

تاسعاً- وظائف القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

تماشياً مع وثيقة الاختصاصات هذه، سيعمل القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على ما يلي:

- تعزيز وتنسيق ودعم وتحسين جهود جميع الأطراف المعنية وأنشطتها في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، في سياق التدخلات الإنسانية.
- تحديد الجهات الفاعلة المعنية بالوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له في مناطق التركيز، وتحديث معلوماتها (من وماذا وأين).
- المساعدة في توفير وإنشاء الأدوات اللازمة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والمصنفة حسب العمر والجنس والوضع الاجتماعي والعرق/القبلي والسياسي، وتدريب الأطراف المعنية المهمة حسب الحاجة.
- تنسيق الأنشطة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الميدان وتولي دور الهيئة الاستشارية لجميع الأنشطة المحدثة والممولة من قبل أعضائه حرصاً على عدم تكرار الجهود.
- التأكد من تطبيق المعايير الدولية والمحلية على حدٍ سواء، ومن تمتع جميع الجهات الفاعلة/الأعضاء بالفهم نفسه للاحتياجات الميدانية.
- وضع إجراءات التشغيل القياسية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتحديثها.
- المشاركة في المهام المشتركة بين الوكالات ومتعددة القطاعات من أجل تقييم النجاحات التي تحقّقها البرامج والتحديات التي تواجهها وتحديد الفجوات في البرامج والاستجابات المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تقديم الدعم الفني للسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل معاً على بناء أنظمة الإحالة المستجيبة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ومواصلة تحسينها.
- تيسير المبادرات الرامية إلى زيادة التوعية بشأن الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، ودعم تلك المبادرات.

- تعزيز قدرة الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والعاملين الإنسانيين على الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، من خلال تنسيق الدورات التدريبية وتوفير الدعم الفني والاستفادة من الفرص الموجودة للتدريب/تنمية القدرات.
- التواصل مع الفرق العاملة/المجموعات المعنية وغيرها من الهيئات المعنية للتأكد من إدماج مسائل العنف المبني على النوع الاجتماعي في جهود الاستجابة الإنسانية كافةً.

عاشراً- الالتزامات الدنيا للأعضاء

- بصفتهم شركاء في العمل الإنساني، يسترشد أعضاء القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بمبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية والمبدأ المعتمد في العمل الإنساني "عدم إلحاق الضرر".
- يُنتظر من الأعضاء دعم تطبيق المبادئ التوجيهية للنهج الذي يركز على الناجين في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وضمان السرية، وعدم التمييز، والسلامة والاحترام.
- يوافق الأعضاء على الاشتراك في تنفيذ خطة العمل السنوية والمساهمة فيها.
- يُنتظر من الأعضاء حضور اجتماعات القطاع الفرعي بانتظام. سترشّح كل منظمة من المنظمات الأعضاء شخصين مسؤولين عن الاتصال مع المجموعة، بحيث يحضر أحد هذين الشخصين الاجتماع في حال غياب الآخر.
- يُنتظر من الأعضاء التنسيق وتبادل المعلومات مع بعضهم بشأن الأنشطة والتحديات الميدانية التي تواجههم.
- سيحرص أعضاء القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على تمثيل الأمور التي تحظى باهتمامات القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي أو توصياته على نحو ملائم في جميع المجموعات/القطاعات لضمان تحقيق التكامل ووضع أساليب متكاملة ومتطورة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتعميم الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية.

حادي عشر- خطة العمل

للمساعدة في بناء استجابة وقائية فعالة وشاملة، أعدّ القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وسينفذ خطة عمل تُدمج في خطة العمل الوطنية العامة للقطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. تتضمن خطة العمل مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية، بالإضافة إلى محصلات وأطر زمنية محددة وأسماء المنظمات المسؤولة. سيتابع القطاع الفرعي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بانتظام تنفيذ الالتزامات كما حُدّدت في خطة العمل السنوية التي أعدت بما يتوافق مع خطة الاستجابة الاستراتيجية للبلد وأهداف مجموعة الحماية، بحيث تخضع لمراجعة سنوية.

ثاني عشر- التعديلات

وثيقة الاختصاصات هذه عبارة عن وثيقة عمل ويجوز تعديلها بما يلبي الاحتياجات المتغيرة لجميع الأعضاء بعد موافقة أغلبية الأعضاء. يجب مراجعة وثيقة الاختصاصات كل ستة أشهر لضمان أن تبقى ذات صلة ولتحديثها بما يتلاءم مع الطبيعة المتغيرة للسياق.

الملحق 25: مصفوفة التخطيط في الاستدامة والتغيير في المجموعة الفرعية المعنية بالغنف المبني على النوع الاجتماعي (أوكرانيا)

الخطة الانتقالية المتعلقة بالمجموعة الفرعية المعنية بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي للعمليات لدى هيئة التنسيق الحكومية (2016 - أوكرانيا)

مخاطر الحماية التي قد تنشأ في أثناء الانتقال	الإجراءات المطلوبة للنجاح في الانتقال والتسليم	الكيان المحتمل أن يؤدي الدور التنسيقي، القدرات والتغيرات في كل كيان	نقاط من جملة لتنظيم الإلغاء التدريجي للمجموعة/المجموعة الفرعية/الفرع العامل	أثر عدم اتخاذ أي إجراء إنساني	الاحتياجات الحالية من الحماية (المثلة)
<p>1 عدم إعطاء الأولوية للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو إيلائه الاهتمام الواجب من جانب الجهات الفاعلة الوطنية ووزن الوطنية؛</p> <p>2 عدم وضوح السياسات/المبادئ التوجيهية الوطنية</p> <p>3 ارتفاع معدل دوران الموظفين ذوي الأهمية؛</p> <p>4 نقص الموارد (المالية والحدائق البشرية) وعدم القدرة على جذب الدعم من المجتمع والجهات الفاعلة الإقليمية؛</p> <p>5 نقص المعرفة/وجود صعوبات في تغيير ثقافة تقديم الخدمات الجبروفية؛</p> <p>6 الإخفاق في ضمان استدامة الخدمات التي تقدمها الجهات الفاعلة الدولية حالياً</p>	<p>المستوى الوطني، وزارة السياسات الاجتماعية في أوكرانيا وضع معايير ومبادئ توجيهية لسياسة الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له</p> <p>1 إنشاء مجالس/أوقاف عمل بين القطاعات لتنسيق التدخلات في العنف المبني على النوع الاجتماعي؛</p> <p>2 إصدار أمر محلي يعكس الاتفاق المتبرك بين القطاعات بشأن آلية الإحالة، والمبادئ التوجيهية للاستجابة (اللائق) والنتائج التي يُرعى على الناجين/ووزن الأوزان؛</p> <p>3 استعانة مقدمي الخدمات بموظفين مدربين على الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له، بما في ذلك النهج الذي يُركّز على الناجين؛</p> <p>4 اختيار آلية الإحالة على المستويات الإقليمية؛</p> <p>5 وضع حلول مستدامة لتقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المحددة/الجموعية؛</p> <p>6 جمع/تحليل البيانات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتحسين القدرة على تبادلها (مثل أدوات إدارة المعلومات بحيث يمكن اعتبار)؛</p> <p>7 إنشاء السجلات المحلية لآلية تعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل الاستفادة من المعلومات المتقدمة الحياة؛</p> <p>8 عكس العنف المبني على النوع الاجتماعي في خطط الطوارئ على الصعيدين الوطني والمحلي</p>	<p>المستوى الوطني، وزارة السياسات الاجتماعية في أوكرانيا</p> <p>المستوى المحلي: الإدارات الإقليمية من الدول بالتعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول</p> <p>مجالس التنسيق الإقليمية المعنية بالمرأة والسلامة بين الجنسين والمخلص للبيعه/الوقاية من العنف والإجرام</p> <p>القدرات والتغيرات:</p> <p>نقص الموارد/القدرة (البشرية والإدارية والمالية)؛</p> <p>عدم إعطاء الأولوية لروية/سياسة واضحة تفي بالتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي؛</p> <p>عدم وجود بيانات إدارية موثوقة كافية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي؛</p> <p>الإخفاق إلى الخبرة فيما يتعلق بالتنسيق بين القطاعات؛</p> <p>وجود فجوات في التمهيدات والمعايير والمبادئ التوجيهية؛</p> <p>وجود فجوات في توفير الخدمات المتقدمة للحياة (الدعم النفسي الاجتماعي والمساعدة القانونية)؛</p> <p>عدم وجود نظام للرصد والتقييم</p>	<p>1 اعتمدت آلية الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له (واختيارها على المستويات الإقليمية (دونيبيك، لوهانسك، خاركوف، زابوريزيا، دنيپرو، وروسا)؛</p> <p>2 إنشاء آلية للتنسيق فيما بين القطاعات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي؛</p> <p>3 تحديد مسارات الإحالة والاتفاق عليها واختيارها؛</p> <p>4 استمرار المعلومات المتقدمة للحياة واستمرار اللجان المسكونة المعرّضة للخطر</p> <p>2 حصول الضحايا على خدمات نفسية واجتماعية وصحية وقانونية عاجلة؛</p> <p>3 اتمام خدمات الدعم النفسي الاجتماعي؛</p> <p>4 تدريب الأطباء على التصدد السريري لضحايا الاغتصاب/الوقاية من المراض المتقدمة جنسياً</p> <p>5 اقامة الأروية الضرورية المتقدمة للحياة مجاناً؛</p> <p>6 توفير الخدمات الأروية الطارئة في معظم المناطق المتضررة</p> <p>7 تحسين إدارة البيانات (على نحو يعكس منهجية نظام إدارة المعلومات)</p> <p>8 وضع مدع العنف المبني على النوع الاجتماعي كجزء من خطط الطوارئ</p>	<p>1 عدم وصول الناجين إلى الخدمات في الوقت الزمني المناسب</p> <p>2 عدم توفر خدمات عالية الجودة للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي (الدعم النفسي الاجتماعي معقوب، والتدبير السريري لضحايا الاغتصاب والتعامل مع المراض المتقدمة جنسياً غير متوفرين في الأماكن التي توجد فيها معظم مواطن الضعفاء، مع عدم توفر المساعدة القانونية المتخصصة، وانكسار تام للمرحلة عند ضلع الجيش)</p> <p>3 عدم توفر المعلومات المتقدمة للحياة للناجين</p> <p>4 عدم توفر خدمات الوقاية، وبالتالي ثقافة عدم حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي</p>	<p>وضع نظام الوقاية والاستجابة الوظيفية</p> <p>احتياجات متقدمة للحياة:</p> <p>إحالة الناجين إلى المعلومات والخدمات الجديدة المتقدمة للحياة (الصحة والدعم النفسي الاجتماعي، والحماية، والسبل إلى المعاللة) وخدمات الأروية الطارئة</p> <p>احتياجات هيكلية:</p> <p>آلية تنسيق مشتركة بين القطاعات على المستويات المحلية لتكفل الإحالة الوظيفية وتقديم خدمات تركز على الناجين؛</p> <p>إدماج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له في التخطيط للنظر إلى؛</p> <p>تعزيز قدرات الاستجابة على المستويات المحلية؛</p> <p>إضفاء الطابع المنهجي على العمل الوقائي، وتمكين الفئات السكونية المعرّضة للخطر من الحصول على المعلومات المتقدمة للحياة؛</p> <p>جمع البيانات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له، وتحليلها وتبادلها بما يتماشى مع المعايير الدولية</p> <p>احتياجات سياساتية:</p> <p>تأسيس فريق عامل معني بالتنسيق المشترك بين القطاعات على الصعيد الوطني؛</p> <p>وضع رؤية سياساتية/استراتيجية واضحة ومتكاملة بما يتماشى مع المعايير الدولية؛</p> <p>وضع بروتوكولات/معايير/أدوات مشتركة بين القطاعات لتكفل الاستجابة فيما بين القطاعات</p>

الملحق 26: رعاية الموظفين في حالات الطوارئ (ميانمار)

اعتبارات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للموظفين في أوقات الأزمات



يمكن فهم الصدمة النفسية أو العصبية من زاوية الشعور بالانفصال. فمن الشائع أن ينتاب الأفراد شعورٌ بتشظي جوانب معينة في أنفسهم أو حياتهم بعد تعرّضهم لصدمات. ينسحب بعض الأفراد من بين محيطهم ويتفادون ما يُذكّرهم بالحادث الأليم. وفي المقابل، يجد أفراد آخرون أنفسهم راغبين في حصر تركيزهم على من مرّوا بالأزمة بطريقة مشابهة وعلى المعلومات المتعلقة بالحادث. ولذلك، يتمثل أحد العناصر الرئيسية في الاستجابة للصدمة أو تقديم دعم لشخصٍ يمرّ بأزمة في حياته في تعزيز الارتباط.



ولأسف، أنشأت منظمات أو أفراد بدون قصد منظومات في أعقاب الأزمات تُعزّز الانفصال. فعلى سبيل المثال، قد تُنقل جميع الاتصالات حول حالة من حالات الطوارئ إلى مستويات عليا في المنظمة بعد الإجراء، مما يفصل الموظفين عن المعلومات حول مواقع عملهم، واستبعاد من كانوا يعملون في المنطقة من المساهمة في فرص صنع القرار. وينبغي للمنظمات والمديرين والموظفين الملتزمين برفاه الموظفين أن يشجعوا الفرص المتاحة لإبقاء الموظفين على صلة ببعضهم بعضاً، وبالمنظمة، وبالمعلومات المتعلقة بعمل المنظمة المتصل بحالة الطوارئ.



ينبغي أن تحظى الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للموظفين الوطنيين والدوليين بالأولوية في أوقات الأزمات. نستعرض أدناه مجموعة من أفضل الممارسات التي يتشاركها أعضاء شبكة دعم النظراء في الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في ولاية راخين الشمالية:

- امنح الموظفين الفرصة لاستخلاص المعلومات أو التحدّث عن الحادث بطريقة منظمة – عن الشعور الذي يتكلمهم، والإجراءات التي كانت ناجحة خلال حالة الطوارئ، والاعتبارات المنشودة من أجل حالات الطوارئ في المستقبل.
- امنح الفرصة للموظفين للاستراحة عقب حالة طوارئ - خذ إجازة من العمل، واذهب إلى ديارك لتجتمع إلى عائلتك أو أصدقائك، وابتعد لفترة لإعادة تنظيم نفسك، إذا أمكن.
- مكّن الموظفين من اتخاذ قرارات بشأن وقتهم مباشرة بعد حالة الطوارئ - قد يُضخّل بعضهم مواصلة العمل في الأيام التي تلي عملية الإخلاء إلى أن يشعروا باستقرار أكبر. وقد لا يشعر البعض الآخر بالاستقرار إلا بعد ابتعادهم كلياً عن بيئة العمل.
- تأمل في الحيز المكثي المُتاح للموظفين المنقولين، أو حيثما تكون بيئة المكتب قد شهدت تغيراً ملحوظاً، ووزّد الموظفين بمعلومات عملية تعينهم على الشعور بالراحة في بيئتهم الجديدة.
- انشر المعلومات بانتظام حول حالات الطوارئ ومهام المنظمة.
- كن مُراعياً لكيفية تقديم المعلومات وحول إغراق المشاريع وعقود الموظفين التي يجب إنهاؤها قبل أوانها نتيجة لحالة الطوارئ. ففقدان منزل العيش قد يشكل عاملاً مُضاعفاً كبيراً في التأثير على العافية المعنوية للعاملين. انظر في طرق تُتيح مواصلة توفير الرواتب للموظفين لفترةٍ ما.
- احرص على تعزيز استراتيجيات التكيف الإيجابي أو الرعاية الذاتية التي أثبتت نجاعتها مع الموظفين في الماضي. قد تشمل بعض الأمثلة التأمل، واليوغا، والممارسات الدينية، ومشاهدة فيلم أو مسلسل تلفزيوني، أو الغناء، أو ممارسة أي نشاط إيداعي آخر، والقيام بطقوس يومية إيجابية مثل مشاهدة غروب الشمس أو إنشاء شجرة.



- أظهر تفهماً لما يفتاب الأفراد من الشعور بالذنب، والغضب، والحزن أو غيرها من المشاعر السلبية التي يمكن أن تنشأ في أوقات الأزمات. فعند بعض الأفراد، يمكن ربط الشعور الكبير بالخسارة بأحداثٍ صادمة، وقد يكون من الطبيعي أن يمر الأفراد بحالة حزن.
- ويمكن للموجودين في مواقع الأزمات أو الطوارئ الاستفادة من التذكيرات اليومية الموجزة في نهاية كل يوم إبدأً بانتهاه يوم العمل.
- احرص على توفير حيزٍ للموظفين للتعبير بانتظام عن أفكارهم وشواغلهم وأولوياتهم المعنوية بالاستجابة.



- امح الموظفين فرصة للتحدث إلى أخصائي صحة عقلية إذا واجهتهم صعوبات مع تدخل الأفكار، أو في النوم، أو الأكل، أو الاكتئاب، أو مشاعر التلق التي تُؤثر على انشغاله الحياة اليومية لأكثر من أسبوعين. وفي معظم الحالات، يمكن لبعض الاستراتيجيات الأساسية التي يطرها المدربون أو غيرهم من الزملاء المعنيين أن تحظى بأثر إيجابي، ومنها:



- « للتنبؤ العسوق
- « مناقشة استراتيجيات التأقلم، وخاصة النوم السحي، والآثار المترتبة عن عدم النوم.
- « الإصغاء إلى الشكاوى والأوجاع والالام البدنية وغيرها من الأعراض مع تقديم الرعاية المتعاطفة من خلال الإقرار بالآثار التي يخلقها الإرهاق الجسدي والنفسي على الجسم، فضلاً عن الصدمة.
- « بالنسبة إلى من يواصلون العمل في بيئة غير آمنة، ينبغي الاعتراف بواقع حالتهم الأمنية وإضاح المجال لهم لمناقشة قراراتهم حول وجودهم هناك.
- استطلع أو استوحيج الأدوار مع الموظفين الذين لا يستطيعون القيام بعملهم المعتاد بسبب الأزمة، حتى يتسكروا من مواصلة الشعور بقميتهم لدى المنظمة وبفائدة عملهم في الوضع الجاري. من منفتحاً على حلّ المشاكل وحاضراً لها.

- ابق على اتصال بالموظفين الذين لا يزالون يعملون في الميدان. وقد تشمل الاستراتيجيات الناجحة ما يلي:
- « توفير رقم هاتف يمكن الوصول إليه من خلاله.
- « إنشاء مجموعة للتفريق على تطبيق فايس أو واتساب للبقاء على اتصال.
- « إجراء مكالمات هاتفية منتظمة مع من لم يستطيعوا الإخلاء أو المغادرة.



- إذا كنت لا تعرف كيفية الاستجابة إلى القصص أو المعلومات الصعبة، استين بقول تصريحات مُطمئنة أو بتوجيه رسائل أساسية، مثل:
- « أنتم لستم وحدكم.
- « نحن تفكر بكم وبأحبائكم على الدوام.
- « يؤسفنا حدوث ذلك.
- « هل هناك ما يمكننا فعله؟
- « لن نتخلى عنكم. كثير من الناس يساندونكم ويتمنون لكم الخير.
- « ملاحظة: إذا كنت تعرف الموظف شخصياً، فاحرص على تعزيز صفاته القوية، مثل الطيبة، أو دماثة الخلق، أو التوجه الإيجابي، أو الحنن الإنساني، أو حب الخير المتماثل، أو كيف أن وجوده يمنح الأمل للآخرين.



ملاحظة: إذا كنت تعرف الموظف شخصياً، فاحرص على تعزيز صفاته القوية، مثل الطيبة، أو دماثة الخلق، أو التوجه الإيجابي، أو الحنن الإنساني، أو حب الخير المتماثل، أو كيف أن وجوده يمنح الأمل للآخرين.

ملاحظة: إذا كنت تعرف الموظف شخصياً، فاحرص على تعزيز صفاته القوية، مثل الطيبة، أو دماثة الخلق، أو التوجه الإيجابي، أو الحنن الإنساني، أو حب الخير المتماثل، أو كيف أن وجوده يمنح الأمل للآخرين.





Symbols

3/4/5 Ws matrix 86, 105, 116

2015 IASC Reference Module on Cluster Coordination at the Country Level 83

A

accountability 27, 31, 43, 46, 72, 187

adolescent girls 11, 13, 19, 50, 69, 90, 98, 107, 139, 145, 200

advocacy 50, 64, 123, 280

C

Call to Action vii, 72, 130, 204

case management 17, 24, 38, 162, 199

CCCM Cluster 69, 149

Centrality of Centrality of Protection 44, 48, 49, 58, 59, 63

child marriage 9, 18, 24, 49, 66, 69, 125, 278

Child Protection 13, 65, 89, 98, 104, 201

cluster approach 44, 45, 46, 56, 57, 59, 111, 135, 187

conflict-related sexual violence 10, 75, 202, 226

conflict resolution 147, 176, 184, 186

consensus building 183, 184, 187

contingency planning 70, 73, 81, 84, 118, 121, 122

core functions 83, 84, 85, 143, 149, 155

Core Humanitarian Standards 35, 189

costing tool 110, 263

E

ecological framework 18

F

feminist approaches 26, 205

field-level coordination groups

sub-national coordination groups 146

funding 51, 102, 110, 266

G

GBV Area of Responsibility vii, 45
GBV Information Management System (GBVIMS) 10, 36, 76, 160, 204
GBV integration 49, 61, 74, 124, 148, 149, 151, 153
GenCap Advisor 20, 73
GBV mainstreaming/integration 20, 73, 148, 151
Gender with Age Marker (GAM) 114
Grand Bargain 50, 51, 52, 154, 165, 207
Guiding Principles 11

H

Health Cluster 31, 68, 205
Humanitarian Country Team (HCT) 57
Humanitarian Coordinator/ Resident Coordinator (HC/RC) 57
Humanitarian Needs Overview (HNO) 101, 103
Humanitarian Programme Cycle (HPC) 47, 114, 234
Humanitarian/Resident Coordinator (HC/RC) 57
Humanitarian Response Plans (HRP) 103
Human rights-based approach (HRBA) 13

I

IASC GBV Guidelines 10, 18, 20, 67
indicators 96, 102, 104, 116, 125, 234
Information management 48, 76, 85, 87, 94, 101, 112, 131, 153
Inter-cluster Coordination Group 56

L

LGBTI 8, 19, 25, 31, 53, 56, 75, 107, 123, 206
localization 51, 62, 139, 167, 206

M

male engagement 19, 25, 26
Media Guidelines 18, 131, 273
Minimum Initial Service Package (MISP) 68, 99, 200
Minimum Service Package 110
Minimum standards for prevention and response to GBV 17, 33
Minimum standards in health care 30
Minimum standards for PSEA 34
MIRA (multi-cluster/sector initial rapid assessment) 96
Monitoring and Evaluation 116, 208
multi-level model 17
multi-sector model 16, 17

N

Needs Assessment 94
Needs/Gaps analysis 101
Negotiation 185, 208
Nexus 52, 53, 54, 169

P

Principles of Partnership 46, 56, 138, 147, 226, 288
persons with disabilities 28, 203
preparedness planning 118, 203
Protection Cluster 57, 60, 64, 233
Protection from Sexual Exploitation and Abuse (PSEA) 31
provider of last resort 55, 56, 59, 135, 229, 234, 235

R

Referral pathways 81, 137, 148
refugee context 71
Resource mobilization 110, 128
Risk mitigation 20

S

Safety audits 20, 70, 99, 247
self care 189, 193, 210
Service mapping 81, 86, 137
Sphere Standards 23, 30, 71
Staff care 192, 302
Standard Operating Procedures (SOPs) 33, 35, 41, 81, 87, 210
Strategic Advisory Group (SAG) 143, 294
Strategic communication 178
Survivor-centred approach 14
sustainability 167, 301

T

Technical working groups 123, 146, 147
Terms of Reference (ToRs) 63, 137, 144, 225, 286
The 2015 IASC Guidelines 64, 150

شكر وتقدير



يمثل هذا الدليل نسخة منقحة عن المطبوعة الأصلية، دليل تنسيق التدخلات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية الذي أعدّه فريق العمل في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي تحت إشراف ممثلين عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، واللجنة الدولية للإنقاذ، والهيئة الطبية الدولية. أعدّ الدليل الأصلي من قبل جيان وارد بالتعاون مع جولي لافرينبير في مواضيع مختارة. وقد بادرت مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى تنقيح نسخة هذا الدليل الصادرة عام 2010، وذلك تحت إشراف منظمة اليونيسف وبمساهمات هامة من لجنة توجيهية متعددة الأطراف المعنية.

يأتي هذا الدليل ثمرة لتعاون مشترك بين الوكالات. وقد قدم العديد من الأفراد والمنظمات من شتى أرجاء العالم مساهمات استشارية في تنقيح هذا الدليل. ونتوجه بشكر خاص للمستشارة في شؤون العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، لاي آشلي لبيسكومب، التي ترأست عملية التنقيح النهائية بين العامين 2018 و2019 بالتعاون مع الخبيرة في تحليل برامج مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، ستيفاني رول. صمّم كارميلو توريس النموذج الطباعي للدليل، وأشرفت على التحرير سوزان غوثريدج غولد.

أهم الأفراد والمنظمات المشاركين في التصميم والنقاشات وإعداد المسودة والمراجعات:

- **جميع الخبراء الميدانيين في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي**، مع توجيه شكر خاص للمساهمين الذين قدّموا قدراً أكبر من الوقت والمشاركات والمصادر: ألكساندرا روبنسون، اختصاصية في العنف المبني على النوع الاجتماعي، **فيجي**؛ أندريا كوليان، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي **جنوب السودان**؛ فرانثيسكا كرابو، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **سوريا** جبروم بايين تيشوم، مسؤول إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، **بنغلاديش**؛ كين أوتيينو، منسق في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **ليبيا**؛ ماريا خوسي سالومون، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **هايتي**، **ميراي إيكولي**، اختصاصية في العنف المبني على النوع الاجتماعي، **المجلس الدانمركي للاجئين**؛ نياز محمد، منسق في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **أفغانستان**، نيسيا دناوي، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **العراق**؛ نكيرو إيغوكوي، اختصاصية في العنف المبني على النوع الاجتماعي/النوع الاجتماعي، أولينا كوشيميروفسكا، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **أوكرانيا**؛ بامبلا دي كاميلو، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **استجابة كل سوريا - مركز الأردن الحدودي**؛ بينينا غاثوري، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي/اختصاصية برامج، **الصومال**؛ بامبلا غودوي، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **الفلبين**؛ صبا ظريف، منسقة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، **بنغلاديش**

- **فريق التنسيق في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي**، أستريد هالاند، فراي فان هيرك، جنيفر تشابيس، شيفا شريف زاد، والمستشارون الإقليميون في حالات الطوارئ المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ألكسينا روسير، كاثي أندبلا، جسيكا غورهام

- فرق المهام/الفرق المرجعية في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي:
 - **الفريق المرجعي المعني بالسياسات والدعوة**، دانييل سينسر (منظمة أكشن إيد للمعونة)، جو ريد (منظمة كير)
 - **الفريق المرجعي للتعليم في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي**، ميكا ويليامز (الهيئة الطبية الدولية)، سارة مارتن (لجنة الممارسة في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي)
 - **فريق العمل المعني بالتوطين**، هوارد موليت (منظمة كير) وكليبر غرانت (منظمة أكشن إيد للمعونة)
 - **فريق العمل المعني بالمعايير العالمية الدنيا**، إميلي كرازنور (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، إنبال سنساني (مستشارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان)

- **مجموعة الحماية العالمية**، إيفا غراسيا بوزاس وصوفيا خطيب غروندي

- مجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفل، بترا هوزر، أنثوني نولان، باولا فراننتشي
- مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها، وان سوفونباينتس (المنظمة الدولية للهجرة)
- مبادرة الناجين من الأطفال والمراهقين، أيرين كوزون (المجلس النرويجي للاجئين)، ميغان ليند (المجلس النرويجي للاجئين)
- الفريق المرجعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في أوضاع الطوارئ، سارة هاريسون، أندرياس لوبسينغر (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)
- فريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، إيرين باتريك، سونيا راستوجي
- مكتب المنسق الخاص المعني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسين، فريق العمل المعني بالوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسين، ستيفاني كارتيه (مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية)، ألكساندرا هيلمان (المنظمة الدولية للهجرة)
- اللجنة التوجيهية والفريق الفني لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، كايت روغني (صندوق الأمم المتحدة للسكان)
- المستشارتان في المسائل الجنسانية، ديبورا كليفتون، ميرين واترهاوس

• هيئات الأمم المتحدة والاتحادات

- إدارة عمليات حفظ السلام، ماريا تروفاتو
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ديان كريتين، غراي تينا تينده
- المنظمة الدولية للهجرة، أمينة سعودي، مونیکا نوريغا
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، علي غوكينار، أليس تشاتلت، كيمبرلي لبيتز، ديفيد مورفي
- مبادرة الأمم المتحدة، ماريان باور
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، فابريزيا فالتشوني، إيفا بولكهارت، هينيا دقاق، ميرا كوتوريلو، راكيل بالومينو غونزاليس
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خوانينا كاروغابا
- منظمة اليونيسف، ماسومي ياماشينا وكريستين هيكرمان
- فريق الخبراء في الأمم المتحدة - سيادة القانون / العنف الجنسي في النزاعات، كاورو أوكويزومي
- منظمة الصحة العالمية، إليزابيث روش

• المنظمات غير الحكومية الدولية

- اللجنة الدولية للإنقاذ، جرجي باستور
- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ماريا هولتسبيرغ
- منظمة أوكسفام، جينيفر إيموند
- منظمة بلان إنترناشيونال، ألكساندرا شافرين
- مفوضية اللاجئين النسائية، بورام لي، جوان تيموني

• المؤسسات الأكاديمية

- المبادرة النسائية العالمية، جامعة جورج واشنطن، أليانا بوتس
- جامعة كلية دبلن، مركز العمل الإنساني، إليزابيث كارثي

• المنظمات غير الحكومية والمؤسسات

- مؤسسة أنتاريس، وينفريد سايمون
- مؤسسة بريث الدولية، باولا راميريز

• المستشارون في العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، جيان وارد، ميشيل ترومبلي

ندرك أن العديد من الأشخاص المذكورين قد أجروا مشاورات خاصة مع زملائهم أو أعضاء فرق العمل ممن لم تُذكر أسماؤهم هنا. نتوجه بجزيل الشكر والتقدير لجميع من ساهموا في مراجعة الدليل.

ترحب مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي بطلبات الحصول على إذن لإعادة إصدار و/أو ترجمة هذا الدليل كاملاً أو أجزاء منه. نرجو إرسال التعليقات والاستفسارات وجميع المواد المقتبسة من هذه المواد أو المترجمة عنها إلى البريد الإلكتروني info@gbvaor.net.

الأعضاء الأساسيون في مجموعة نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي:

منظمة أكشن إيد للمعونة
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)
الهيئة الطبية الدولية (IMC)
المنظمة الدولية للهجرة (IOM)
اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC)
منظمة المعونة الإنسانية إنترسوس (INTERSOS)
الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)
الكونسورتيوم الأيرلندي
منظمة كير الدولية (CARE)
هيئة الكنيسة النرويجية للإغاثة (NCA)
منظمة أوكسفام (Oxfam)
منظمة بلان (PLAN)
منظمة تروكير (Trocaire)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)
المنظمة الدولية للرؤية العالمية (WVI)

المراقبون:

مجموعة نطاق مسؤولية حماية الطفولة
مجموعة الحماية العالمية
الفريق المرجعي المعني بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات



نطاق مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي
المجموعة العالمية للحماية